

التيار الاستلزامي

( ٩ )

التيار الاستلزامي والقضايا الاقتصادية

للإفهام وللأسلاك

رؤى ومواقف

الجلد الثالث











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







مختارات من  
ملفات التيار الإسلامي  
" ٩ "

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

لهفصا للهسله  
رؤى ومواقف

المجلد الثالث

اعداد : مركز المحررة للمعلومات  
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٣٠٣٧٥٢







- ٢٣٢- الاقتصاد الاسلامي المدخل الوحيد للرفاهية الاقتصادية والسعادة الاجتماعية .
- ٦٧٣ ١٩٨٩/٥ البنوك الاسلامية خالد السبع النجار ٧
- ٢٣٣- ارتباط قضايا الاقتصاد بغيرها من التشريعات في الاسلام .
- ٦٨٥ ١٩٨٩/٥ البنوك الاسلامية احمد النجار ٧
- ٢٣٤- الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الاخلاقية في الاسلام .
- ٦٨٨ ١٩٨٩/٥ البنوك الاسلامية ٧
- ٢٣٥- الزكاة ركيزه اقتصادية حضارية تنموية يجب الاخذ بها في التوجه الاقتصادي .
- ٦٨٩ ١٩٨٩/٦/٥ لواء الاسلام ٧
- ٢٣٦- اسقطنا الزكاة من اقتصادنا وهذه هي النتيجة .
- ٦٩١ ١٩٨٩/٦/٥ لواء الاسلام ٧
- ٢٣٧- الاسلام لا يعرف الا القرض الحسن من هنا يأتي التكافل الحقيقي وليس الشعارات .
- ٦٩٣ ١٩٨٩/٦/٥ لواء الاسلام
- ٢٣٨- عن الاقتصاد والشرعة و... الحوار القومي .
- ٦٩٥ ١٩٨٩/٦/٦ الشعب عادل حسين
- ٢٣٩- قانون الاستثمار الجديد .
- ٦٩٩ ١٩٨٩/٦/٢٠ الشعب عادل حسين
- ٢٤٠- هذا ديننا .
- ٧٠٣ ١٩٨٩/٦/٢٠ الشعب
- ٢٤١- واخيرا اتضح ما نادينا به : من استجد! رغب الخير الى احتضان النيرى .
- ٧٠٤ ١٩٨٩/٦/٢٧ الشعب محمد حلمي مراد
- ٢٤٢- اعلنوا الاتفاقات السرية مع صندوق النقد .
- ٧٠٧ ١٩٨٩/٧/٤ الشعب عادل حسين







٢٤٣- القطار العام على الطريقة المصرية .

مجدى مصطفى  
لواء الاسلام ١٩٨٩/٧/٥ ٧١٠ ٧١

٢٤٤- صندوق النقد والغلاء القادم .

لواء الاسلام ١٩٨٩/٨/٣ ٧١٤ ٧١

٢٤٥- مشكلات مصر حلها اخلاقى فى المقام الاول .

زكريا مطهر  
لواء الاسلام ١٩٨٩/٨/٣ ٧١٥ ٧

٢٤٦- لماذا تزداد ديوننا كلما ازدادت مواردنا ؟ !

لواء الاسلام ١٩٨٩/٨/٣ ٧١٨ ٧

٢٤٧- الفائدة الربوية . . وقود التضخم النقدى و ليست تعويضا عنه .

حسين شحاته  
النور ١٩٨٩/٨/٢٣ ٧٢٠ ٧

٢٤٨- علماء الشريعة الاسلامية واساتذة الاقتصاد الاسلامى يناقشون الفوائد المصرفية بين الاباحه والتجريم .

عبد الحميد الغزالى  
القبس ١٩٨٩/٨/٢٥ ٧٢٣

٢٤٩- د . جمال الدين محمود : المصرف يجمع المدخرات عنده عن طريق دعوه الناس عامة .

القبس ١٩٨٩/٨/٢٥ ٧٢٤

٢٥٠- الفوائد المصرفية هى عين الربا .

مجدى مصطفى  
لواء الاسلام ١٩٨٩/٩/١ ٧٢٨

٢٥١- المضاربة .

لواء الاسلام ١٩٨٩/٩/١ ٧٣٤

٢٥٢- الحكومه تسرقنا يا فضيلة المفتى .

عادل حسين  
الشعب ١٩٨٩/٩/١٢ ٧٣٥

٢٥٣- عن الفوائد المصرفية مره اخرى .

عادل حسين  
الشعب ١٩٨٩/٩/١٩ ٧٣٨







٢٥٤- ٠٠ و خبراء الاقتصاد الاسلامى يعارضون المفتى ٠

٢٤٢ عبد الحميد الغزالي النور ١٩٨٩/٩/٢٢

٢٥٥- د ٠ عبد الحميد البعلبي : لماذا نتجاهل صيغ الاستثمار الاسلامية وندخل فى الشبهات ٠

٢٤٣ النور ١٩٨٩/٩/٢٢

٢٥٦- حول استراتيجية جديدة مقترحة لتصحيح مسار "البنوك الاسلامية" ٠

٢٤٧ صالح الحديدي البنوك الاسلامية ١٩٨٩/٩

٢٥٧- الخلافات الحديثة حول ( الربا ) ٠

٢٥٥ جهاد عبد الله حسين البنوك الاسلامية ١٩٨٩/٩

٢٥٨- خطوات المنهج الاسلامى ٠

٢٦٥ البنوك الاسلامية ١٩٨٩/٩

٢٥٩- من الغلبة الصامته الى جمهور الاقتصاديين ٠

٢٩٢ عبد الحميد الغزالي الاهرام الاقتصادى ١٩٨٩/١٠/٩

٢٦٠- هذا ديننا ٠

٨٠٥ محمد الغزالي الشعب ١٩٨٩/١٠/١٠

٢٦١- من الاعلبيية الصامته ٠٠ الى جمهور الاقتصاديين ٠

٨٠٦ عبد الحميد الغزالي النور ١٩٨٩/١٠/١١

٢٦٢- اوقفوا مناقشة الفوائد فهناك سوءال اخطر !

٨١٣ عادل حسين الشعب ١٩٨٩/١٠/١٢

٢٦٣- مزيدا من التضخم وغلاء الاسعار والمواطن هو الضحية ! !

٨١٤ مجدى مصطفى لواء الاسلام ١٩٨٩/١١/١

٢٦٤- نكسة فى الافتاء وعودة لربا الجاهلية ٠

٨١٧ لواء الاسلام ١٩٨٩/١١/١







٢٦٥- رد على وجهة النظر المطروحة : حول الفوائد المصرفية •

٨٢١ ١٩٨٩/١١ البنوك الاسلامية عبد الحميد الغزالي

٢٦٦- نحو مجتمع اسلامي معاصر : اسس وآفاق اجتهادات في الجانب الاقتصادي •

٨٣٩ ١٩٨٩/١١ البنوك الاسلامية احمد النجار

٢٦٧- بيع مصرفي المزاد .. وقضية القطاع العام •

٨٥٦ ١٩٨٩/١٢/١٢ الشعب عادل حسين

٢٦٨- التأمين التعاوني .. بديل للتأمين التجاري •

٨٦١ ١٩٨٩/١٢/٢٧ النور حسين شحاته

٢٦٩- والسندات الدوائية ايضا .. غير شرعية !!

٨٦٤ ١٩٨٩/١٢/٢٧ النور

٢٧٠- د • حسن عباس زكي : هذه السندات شرعية وتتفق مع فتوى المفتي !!

٨٦٥ ١٩٨٩/١٢/٢٧ النور

٢٧١- متى يسترد المودعين اموالهم ؟؟

٨٦٨ ١٩٨٩/١٢/٣٠ لواء الاسلام محمد بسدر

٢٧٢- دور البنوك الاسلامية في اقامه نظام اقتصادي اسلامي •

٨٧١ ١٩٩٠/١ البنوك الاسلامية احمد النجار

٢٧٣- اصول محاسبة التكاليف في الفكر الاسلامي •

٨٨٠ ١٩٩٠/١ البنوك الاسلامية محمد كمال عطية

٢٧٤- سنة التغيير و ارادة البناء امام معاول الهدم وقوى الجمود •

٨٩٦ ١٩٩٠/١/٢٤ النور عبد الحميد الغزالي

٢٧٥- محنة البنوك الاسلامية في الفكرة ام في التطبيق ؟

٩٠٠ ١٩٩٠/١/٢٨ لواء الاسلام مجدى مصطفى





٢٧٦- سنة التغيير و ارادة البناء .. امام معاول الهدم .

٩٠٥ ١٩٩٠/١/٣١ النور عبد الحميد الغزالي

٢٧٧- علماء الدين والاقتصاد : مشروع وزير الاقتصاد خدعة اعلامية !

٩٠٨ ١٩٩٠/١/٣١ النور حمدي البصير

٢٧٨- تغيير اسم " الفائدة " الى " عائد " .. غير شرعى .

٩١٠ ١٩٩٠/١/٣١ النور

٢٧٩- هكذا تكون التنمية .

٩١٢ ١٩٩٠/٢/٢١ النور حسين شحاته

٢٨٠- كيف يعالج الاسلام التلذخ ؟

٩١٥ ١٩٩٠/٣/٢٨ لواء الاسلام مجدى مصطفى

٢٨١- .. وبعد محاكمة الريان .. هل تعود اموال المودعين ؟ !

٩١٩ ١٩٩٠/٣/٢٨ لواء الاسلام احمد شعير

٢٨٢- القطاع العام يباع للاجانب .. تحركوا لنزع الجريمة .

٩٢٤ ١٩٩٠/٤/١٠ الشعب عادل حسين

٢٨٣- التقييم الاسلامى لشركات توظيف الاموال و حماية حقوق المودعين .

٩٢٨ ١٩٩٠/٤/١٨ النور احمد جعفر

٢٨٤- نواب الاخوان بمجلس الشعب يؤيدون : قانون التجارة البحرية مخالف للشريعة الاسلامية .

٩٢٩ ١٩٩٠/٤/١٨ النور

٢٨٥- المحجوب يعتمد ابعاد التحالف عن مناقشات المشروع .

٩٣١ ١٩٩٠/٤/١٨ النور

٢٨٦- المحجوب يقاطع و يتعجل انتهاء الكلمة .

٩٣٢ ١٩٩٠/٤/١٨ النور





- ٢٨٧- أساس التنمية في المجتمع •  
 حسين شحاته  
 ٩٣٤ ١٩٩٠/٤/٢٥ النور
- ٢٨٨- اصوات تدعو لضرورة دخول البنوك الاسلامية مجال التنمية كيف ؟  
 ٩٣٥ ١٩٩٠/٤/٢٦ لواء الاسلام
- ٢٨٩- المشكلة السكانية شناعة الحكومة لتبرير عجزها •  
 ٩٣٧ ١٩٩٠/٤/٢٦ لواء الاسلام  
 مجدى مصطفى
- ٢٩٠- خواطر حول المنهج الاسلامي للامن والتنمية •  
 ٩٤١ ١٩٩٠/٥/٢ النور  
 حسين شحاته
- ٢٩١- تساؤل عن القطاع العام بعد خطاب اول مايو •  
 ٩٤٣ ١٩٩٠/٥/٨ الشعب
- ٢٩٢- رفع الاسعار اسوأ الحلول لمعالجة ازمة الحكومة •  
 ٩٤٧ ١٩٩٠/٥/١٥ الشعب  
 محمد حلى مراد
- ٢٩٣- الاسعار تشتعل والبذخ الحكومي مستمر !  
 ٩٥١ ١٩٩٠/٥/١٦ النور
- ٢٩٤- هل يكل المجاهد ؟  
 ٩٥٣ ١٩٩٠/٥/١٦ النور  
 زينب الغزالي الجبيلي
- ٢٩٥- القطاع العام من وجهة نظر اسلامية في حوار مع يوسف كمال خير الاقتصاد الاسلامي •  
 ٩٥٤ ١٩٩٠/٥/١٦ النور  
 السيد ابرو داود
- ٢٩٦- عجائب •  
 ٩٥٦ ١٩٩٠/٥/١٦ النور  
 محمد عبد القدوس
- ٢٩٧- الضوابط الاسلامية لترشيد القطاع العام •  
 ٩٥٧ ١٩٩٠/٥/٢٥ لواء الاسلام  
 حسين حسين شحاته











٣٠٩- الاسقاط الجزئى لمديونية مصر الخارجية •

٩٩٢ ١٩٩٠/١١/١٩ لواء الاسلام مجدى مصطفى

٣١٠- شراء متراكات الريان •

٩٩٦ ١٩٩٠/١١/١٩ لواء الاسلام محمد رشاد نبیه

٣١١- فى المؤتمر الغربى الاول : دعوة علمية لاهياء فريضة الزكاة •

١٠٠٠ ١٩٩٠/١٢/١٨ لواء الاسلام مجدى مصطفى

٣١٢- مخدر جديد اسمه " مشروع الالف يوم " •

١٠٠٤ ١٩٩٠/١٢/٢٥ الشعب محمد حلمى مراد

٣١٣- هل نقتبس عن الاتحاد السوفيتى ؟

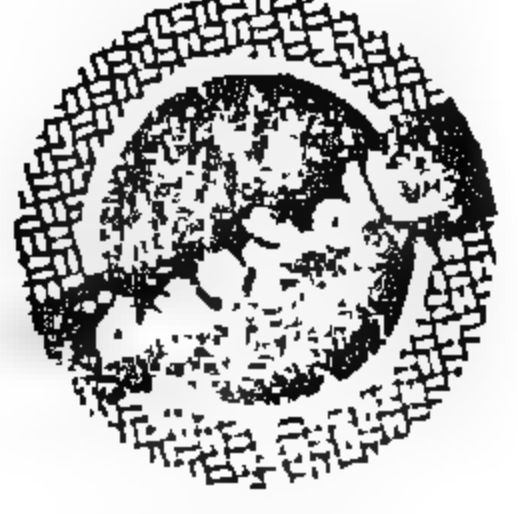
١٠٠٥ ١٩٩٠/١٢/٢٥ الشعب

٣١٤- المشكلة الاقتصادية وعلاجها فى الاسلام •

١٠٠٧ ١٩٩١/١/١٧ لواء الاسلام







المصدر : ..... المنزه الاسلاميه

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٥٩

## الاقتصاد الاسلامي المدخل الوحيد للفهم الاقتصادية والسعادة الاجتماعية

للدكتور  
خالد السبع النجار

استاذ الاقتصاد المساعد بكلية  
الزراعة قسم الاقتصاد  
بجامعة « حلب » - سوريا

إن أول ما يلفت النظر عند الاطلاع على مختلف  
النظم الاقتصادية المعاصرة ، هو أنها قد تبنت  
الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية  
وتوزيعها بين الناس ، بل اعتبر هذا التبنى هو الهدف  
النهائي لكل النظم ، وكثيراً ما أشار إلى ذلك أصحاب  
المدارس الشرقية والغربية ومؤيديهم ومازالوا حتى  
الآن . وإنما لتساءل لماذا إذن هذا التعصب الشديد  
الذي يذهب إليه رواد كل نظام اقتصادي طالما أن  
الهدف واحد ..؟ ولماذا أيضاً تلك الاتهامات البغيضة  
التي يلصقها اتباع كل نظام بالنظام الآخر ... !  
ولعلنا لا ننسى أبعاد الاتهامات أو الاساءات التي  
تنهال على الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، والتي قد  
تصل في صراحتها إلى حد التجريح والقبح والذم .  
من خلال ما يث في أجهزة ووسائل الاعلام التابعة  
للأطراف المعنية . سواء المقروءة أو المسموعة أو  
المرئية . ولا بأس أن نذكر بعض ما يقذف به من







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

اساءات واتهامات بغض النظر عن النظام الاقتصادي المقصود . كالامبريالية واستغلال الشعوب والبيروقراطية والقبضة الحديدية والفوارق الطبقية وكبت الحريات الفردية والاحتكار والإرهاب ..... إلى آخر ما هنالك من ألفاظ ومسميات غير إنسانية .

وبدون شك فإن هذه الاتهامات المذكورة وغيرها إن دلت على شيء فإنما تدل على تعدد الجوانب المظلمة في النظم الاقتصادية المعاصرة ، كما يدل أيضا على وجود ثغرات عميقة وشروخ واسعة في الأسس التي بنيت عليها . وإنما لا نريد الدخول في تفاصيل النظم الاقتصادية بقدر ما نريد أن نلمس المبادئ الأساسية التي اعتمدت عليها وأثر تطبيقها في المجتمعات التي تمارسها . وكما نريد أيضا أن نلمس المبادئ السامية والأسس الثابتة التي بنى عليها النظام الاقتصادي في الإسلام . ولهذا فإننا سنحاول أن نقارن ما بين النظم الاقتصادية المعاصرة . والتي يمكن أن نفرزها بغض النظر عن الاختلافات الجزئية فيما بينها إلى ثلاث نظم اقتصادية أساسية . وهي : الرأسمالية والشيوعية والإسلام .

#### النظام الاقتصادي الرأسمالي

تقوم النظرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي على الفردية بكل أبعادها ، فالفرد هو الكل بالكل ، وله مطلق الحق والحرية فيما يملك ويكسب ، وبما يتصرف بهما أيضا ، وليس لأحد عليه سيلا في جمع المال أو إنفاقه أو تشغيله . كما له الحق والحرية في







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

الدخول الى اى استثمار أو الخروج منه . حسبما تقتضيه المصلحة الخاصة دون النظر إلى المصلحة العامة . فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل .

وكما يبدو أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد أعطى الفرد من الخصوصيات والامتيازات تصل الى درجة حب الذات ، بل إن هذا النظام قد قدّس وأجل هذا النوع من الحب حتى أنه طلب من أهله أن يفعلوا ذلك . ويكفى أن نشير في هذا الصدد إلى القاعدة الاقتصادية التي تشكل محور الممارسة في النشاط الاقتصادي الرأسمالي وهي « دعه يعمل دعه يمر » لذا فلا عجب مما يحدث في المجتمعات الرأسمالية من احتكارات وما تجرّها من أضرار أو أرباح أو ثراء ، ولا عجب أيضا من المنافسات الاقتصادية الشريرة وغير الشريفة مهما حققت من أهداف أو غايات . فحب الذات كما نعلم ليس له نهاية ولا حدود ، ولا الى إشباع رغباته سدود . فالحاجات الفردية كثيرة ومتجددة وآفاقها واسعة ، وهذا ما يجعل الذات البشرية - في حالة غياب الضوابط خاصة الروحية - لا تتوانى في الوصول الى غاياتها أو نزواتها ولو اتبعت أساليب غير شريفة ، كما أن حب الذات من طبيعته القضاء على جوانب الخير والسعادة والسجايا الحسنة ، فضلا عن ادخال صاحبه في تصرفات ملتوية مع الآخرين مهما كانت النتائج ضارة بهم ، وصدق رب العزة في قوله « إن النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي » جزء من الآية ٥٣ سورة « يوسف » .







المصدر : النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٩

وهكذا فإننا نجد أن النظام الاقتصادي في  
الرأسمالية قد سمح لأهله أن يدخلوا في حلبة الصراع  
المادى وغير المادى . والذي لا مكان فيه لضعيف أو  
فقير ، وأما الغنى فهو القوى دائما طالما لم يخفق في  
نشاطه الاقتصادي وإن أخفق فليس له من معين ولا  
نصير ، بسبب انعدام روح التعاون والتعاطف  
والمساعدة بين أفراد المجتمع ، وهم الذين يقرون بخلو  
هذه الصفات الحميدة بينهم ، من خلال ما يرددونه

دائما وأبدا بقولهم « Business is Business »  
ولا يخفى على أحد ما تعنيه هذه العبارة اللئيمة من  
أبعاد سلبية في حق المجتمعات التي تتبناها . وفي حق  
العلاقات الانسانية المتردية بينهم . ولهذا فإن الذين  
خسروا في صراعهم المادى ، فانهم إما أن ينهوا حياتهم  
بالانتحار أو أن يحاولوا جمع المال من جديد ، غير  
مبالين بالوسائل والأساليب التي توصلهم إلى غايتهم  
حتى ولو أدت إلى ارتكاب الجرائم بشتى صورها ،  
من خلال قيادة أو الانخراط في العصابات  
اللا أخلاقية

ومن المؤكد أن النظام الاقتصادي الرأسمالى قد  
أباح لأهله الثراء ولو كان على حساب الآخرين ،  
فأجاز لهم الصراع الاقتصادي ولو أدى إلى ضرر  
المتنافسين ، لذا فإن مثل هذا النظام لا يُسفر إلا عن  
فوارق اقتصادية واجتماعية بين الناس ، بل إنه  
يقسمهم الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة أصحاب  
الدخول وطبقة أصحاب الأجور ، فأما أصحاب  
الدخول فهم المالكون لوسائل الانتاج والثروة والقوة  
والهيبة ، وهم الذين يتصرفون فيها كما يشاؤون ولا  
يستخدمونها إلا لخدمة مصالحهم الذاتية وانماء  
ثرواتهم الخاصة . وأما أصحاب الأجور فهم الأكثرية  
المغلوبة على أمرها . فلا مكان لهم في دائرة الاستثمار





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو المنافسة في المشاريع الاقتصادية المختلفة ، والتي لا ينفع فيها إلا توظيف رؤوس الأموال الضخمة ، ولهذا فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد أثار في نفوس أهله نزعة شديدة إلى جمع المال ، سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة ، كما حجب إليهم إقتناء المال بالمال - الربا - ولم يفرق هذا النظام في التعامل بين الاستثمار المادى أو الخدمى أو التجارى أو الربا ، بل اعتبرهم المحور الأساسى للنشاط الاقتصادى سواء بسواء . لذا فقد اتجه الممولون إلى إقامة المنشآت وتأسيس الشركات التى تخدم تلك الغايات ، كشركات التأمين والشركات المساهمة والشركات المتعددة الجنسيات وجميعات التعاون والمصارف وأماكن

المراهنات وموائد القمار .... الخ وبدون شك فإن هذه المشروعات قد لا يخلو بعضها من وجوه الخير المجدية ، إلا أن البعض الآخر لا يسود فيها إلا روح الشر واقتناء المال بالمال .  
النظام الاقتصادى الشيوعى

لقد اعتمدت النظرية الاقتصادية فى النظام الشيوعى ، على أسس ومبادئ تختلف كلياً عما هى عليه فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . فقد ألغى النظام الشيوعى حق الفرد فى الملكية والتملك واعتبرهما من حقوق الجماعة وشؤونها - الدولة - فالناس فى هذا النظام حائزون إلا انهم ليسوا بمالكين ، والكل شركاء فى وسائل الانتاج والثروة ولكنهم لا يستطيعون التصرف بهما . فلا تجارة فردية ولا استثمار خاص ولا رجال اعمال - أصحاب الدخول - والجميع أصحاب اجور . وأما الدولة فى ظل النظام الشيوعى فتدبر مجت جميع سبل العيش لأفرادها ، فحددت لهم اقتناء ضروريات الحياة من مأوى وملبس وغذاء وصحة وتعليم ، كما كفلت لهم أماكن العمل وضبطت







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية و المعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

أجورها ، بما يتلاءم والعيش بمستويات لا يمكن للفرد أو الأسرة أن تتجاوزها ، إلا إذا شاءت الدولة أن يكون ، فترفع من المستوى المعيشي لهذا أو ذاك ، من خلال رفع الأجور بمقاييس مرسومة سلفا ومعروفة مسبقا . وهكذا هي الملامح الأساسية للمبادئ والأسس الاقتصادية في النظام الشيوعي ، والذي قد أراد إلى أهله أن يجنبهم مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وأن يدخلهم في عالم اقتصادي لا وجود فيه للملكية فردية أو لقرارات اقتصادية شخصية أو لتوزيع ثروة غير متزن بين الأفراد .

وبدون شك فإن بعض الغايات التي ينشدها النظام الاقتصادي الشيوعي هي غايات صحيحة ، إلا أن الطريق الذي فرضه النظام لبلوغها ليس من الصحة في شيء . ولا بأس أن نضرب مثلا ، فغاية النظام هو إقامة العدل والتوازن في توزيع الثروة بين

أهله ، والقضاء على الفوارق الطبقة بينهم ، ولا جدال أن هذه الغاية حميدة بذاتها ، ولكن الأسلوب الذي أقره النظام لتحقيق ذلك غير سليم ولا يتلاءم مع فطرة البشر ، بل يحاربها بكل قوة وعنف ، فالإنسان الذي حرّم من حق التملك أو اختيار العمل أو إعطاء القرارات فيهما لا يمكن لهذا الإنسان أن يكون سويا ، سواء في تصرفاته الاقتصادية أو غير الاقتصادية فالكل يعلم أن الدوافع الإنسانية للبذل والعطاء والجد والاجتهاد ، ليس لها من محرك إلا المصالح الشخصية ومنافعها ، وهذه نزعة إنسانية لا جدال فيها وإن اختلفت في أبعادها بين البشر . وتريد الشيوعية أن تطمس هذه النزعة وأن تسيّر عجلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي بدونها . وهذا أمر يخالف طبيعة البشر وما فطروا عليه باستثناء القلة القليلة منهم . فلا يعقل أن يسعى الإنسان ويطور







المصدر : النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٩

العمل أطول إليه ، ما لم يجد في نفسه ميلا إليه ، ولا يعقل أيضا أن يرفع الإنسان من مستوى الأداء والانتاج في عمل ما لم يدرك أن له فيه مصلحة ذاتية أو منفعة شخصية أو فائدة مادية ، فكيف اذا علم الإنسان مسبقا بحدود النعمة التي سينالها مهما بذل من جهد أو تفاني في عمل لو حقق من مستوى اداء وانتاج ، بدون شك فان ردود الفعل الذاتية لن تكون مرضية ، لا بحق الذات ولا بحق المجتمع حتى ولو كان العمل مرغوب فيه .

والظاهر أن النظام الاقتصادي الشيوعي يريد أن يصنع جيشا من أصحاب الأجور ، والذين يعملون بما يؤمرون لا بما يأمرون ، وأما الأمر والمخطط والممول فهي الحكومة الشيوعية ، والتي تستخدم الأفراد كما تستخدم الآلات الميكانيكية ، بل إن الحكومة الشيوعية قد نصبت نفسها كمسؤولة عن جميع المشاعر الإنسانية وتحركاتها . لعنا ندرك أن النظرية الاقتصادية الشيوعية ، قد أشارت الى أن أصحاب الأجور هم الذين سيطيحون بالنظام

الرأسمالي ، بسبب الظلم والصراع بينهم وبين أصحاب الدخول - الممولون - فهل ياترى تطلعات أصحاب الأجور في ظل النظام الرأسمالي ليست هي تطلعات أصحاب الأجور في ظل النظام الشيوعي ؟... ثم إن كان لأصحاب الأجور أمل في أن يصبحوا من أصحاب الدخول في الدولة الرأسمالية ، فإن هذا الأمل قد خبي يريقه بل سلب تماما في النظام الشيوعي . ولولا الاستبداد والقهر والقبضة الحديدية لا يمكن للنظام الشيوعي أن يقوم له قائمة أبدا . وإن كانت من مزية نظرية وتطبيقية في النظام الاقتصادي الشيوعي ، فانها تكمن في محاربة جمع المال بالمال - الربا - وهذه الظاهرة الاقتصادية لا تتخلى عنها الشيوعية ، سواء في المبدأ أو المضمون أو





المصدر : ..... البحوث الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

خطيقي ، ومن يقر بغير ذلك ويتعاطى الربا لا يمكن أن يكون شيوعيا ، فالشيوعية والربا لا يلتقيان أبدا .  
النظام الاقتصادي الإسلامي

بدون شك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يأتي في مقدمة الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، سواء من حيث الأسبقية التاريخية - كمناهج وتطبيقات - أو من حيث الاستيعاب والشمول لكافة مظاهر الحياة . فقد جاء الإسلام وحمل معه كل المبادئ السامية والأسس الثابتة التي تنظم شؤون البشر في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، ولم يغنى من وراء ذلك إلا رفاهية الناس في الدنيا والآخرة ، لا كما يزعم البعض بأن الإسلام دين عبادة في الدنيا والجزء - الرفاهية - في الآخرة ، فهذا قول هزل ولا يصدر إلا من حاقذ أو جاهل . فالإسلام لم يغلق الباب في وجه أهله للسعي وراء الرفاهية الاقتصادية والسعادة الاجتماعية ، بل أرادهم أن يدخلوا فيها وبما استطاعوا إليها سبيلا ، ولكن دون المساس بحدود الله أو إفراط بحقوق العباد أو تفريط بواجبات ، والتي أتى على بيان أصولها وكيفية ممارستها النظام الإسلامي بجوانبه المختلفة .

إن النظام الاقتصادي في الإسلام لا يعرف التطرف أبدا ، بل جاء معتدلا ومراعيا لحقوق الفرد

والجماعة ، فأعطى الفرد حقوقه الشخصية والفطرية ، سواء في الملكية والتملك أو في اختيار مصدر الكسب والرزق ، إلا أنه لم يترك للفرد أن يمارس حقوقه أو فطرته بحرية مطلقة ، بسبب أن النفس أمانة بالسوء ، لذا فقد قيد النظام الإسلامي هذه الحقوق الفردية والفطرة الانسانية بضوابط خلقية من داخل الذات البشرية ، وبضوابط قانونية من خارجها . ووضع لكل هذه الضوابط قاعدة اقتصادية واجتماعية شاملة وثابتة ، وهي « لا ضرر







المصدر : ..... المبتول لـ الاسلاميه

للتشـر والخدمـات الصحفـية والمعلـومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

ولا ضرار ، ، وطالما الانسان يمارس نشاطه الاقتصادى والاجتماعى فى ظل هذه القاعدة ، فلا حدود لثروة مهما بلغت ، ولا آفاق لاستثمار مهما وصل . وصاحب الثروة فى النظام الاقتصادى الإسلامى لا يصبح له أن يكتنـها . بل لابد وأن يشغلها ويستثمرها . وبذلك تكمن المصلحة العامة فى المصلحة الخاصة ، كما تكمن المصلحة الخاصة فى المصلحة العامة ، فالمنافع المادية بين الفرد والجماعة مشتركة ومتبادلة ، والرابطة بينهما قوية ومتينة ، والأساس فيها مبنى على التعاون وحب الخير لا المزاومة والصراع وحب الشر ، فالفرد ينفع الآخرين بتشغيل ثروته كما ينتفع هو بخدماتهم . وبهذا لن تضيق سبل الرفاهية العامة فى سبيل الرفاهية الخاصة كما فى النظام الاقتصادى الرأسمالى ، ولن تضيق سبل الرفاهية الخاصة فى سبيل الرفاهية العامة كما فى النظام الاقتصادى الشيوعى .

وكما يبدو فإن النظام الاقتصادى فى الإسلام قد اختلف عن النظامين الرأسمالى والشيوعى ، سواء فى المبدأ أو المنهاج أو التطبيق ، فمن خصوصيات هذا النظام أنه قد توخى التوازن والاعتدال فى كل شـء حتى فى العبادات ، وهذه السمة قد أعطت النظام الإسلامى خلفية ترضى الذات البشرية الرشيدة ، فتوقظ فيها جوانب الخير وتكبح منها جوانب الشر ، والخير فى الإسلام هو الحلال والشر هو الحرام ، وكلاهما يـن بالفطرة الانسانية . وغاية النظام





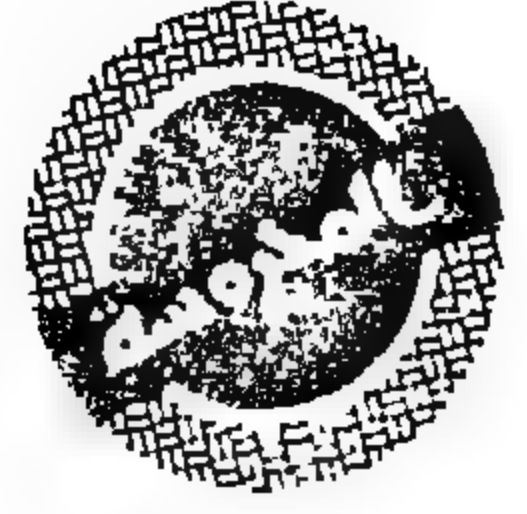
المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : مايو ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادى الإسلامى هو أن يوصل البشر إلى الرفاهية الحقيقية بالطريق الحلال ، والرفاهية في الميزان الإسلامى لها أبعاد وحشيات لم تدركها الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، بل قد تناستها تماماً ، فهى ليست في الرخاء الاقتصادى والاجتماعى فحسب ، وإنما هى في الرخاء الروحى أيضاً - العبادات - والذي لا بد منه لتكتمل سعادة البشر في دنياهم وآخرتهم ، وهذا هو مفهوم الرفاهية في الإسلام ، فلا رفاهية مهما جلبت من نصر مادية بدون سعادة ، ولا سعادة بدون عبادة ، فالعبادات هى الوسائل الوحيدة لترويض الذات البشرية ونذواتها الشريرة ، ولولا العبادات لعاث الانسان في الأرض فساداً ، بل قد يتقلب إلى عنصر تدمير خاصة إذا ملك الثروة والقوة . ولهذا فإن الإنسان الذى يعمل بمفهوم الرفاهية في الإسلام ، فإنه يشعر بالسعادة دائماً وأبداً حتى ولو انتقص في رزقه ، فالعبادات في الإسلام هى صمام الأمان والسكينة والاطمئنان ، ومن لم يدخل فيها لا يعرف الاستقرار أبداً وإن ملك الثروة وسواها ، وهذا لا يعنى أن الإسلام دين خمول وكسل وعبادة ، وإنما هو دين عمل وعبادة ، فالسعى والجد والاجتهاد مطلوب من أجل تحصيل الأرزاق ، فلا رهبانية في الدين ولا السماء تمطر ذهباً .







المصدر : النبوة الإسلامية

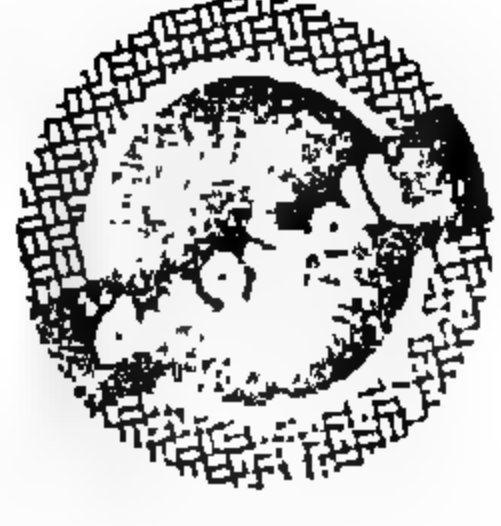
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٩

خاتمة وتوصيات :

لعلنا قد استطعنا بهذه العجالة أن نسلط الأضواء على مختلف المبادئ والأسس للنظم الاقتصادية المعاصرة . كما قد أدركنا بعض من جدواها في المجتمعات التي تمارسها . وبدون شك فإن العاقل لا يسعه إلا أن ينحاز وبرضاء تام إلى جانب النظام الاقتصادي الإسلامي ، نظراً لما جاء فيه من أسس ومبادئ تلبى طموحات المصالح الذاتية والجماعية معاً ، وفي حدود الفطرة الانسانية التي لا تلحق الضرر بالآخرين ، ثم إن هذا النظام قد جمع بين أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين أسباب

التنمية الروحية ، ومن وجهة النظر الإسلامية فإن التنمية المادية لوحدها لا تفيد ، كما أن التنمية الروحية لوحدها لا تفيد ، بل لابد من اجتماع الإثنين معاً ، وبغيرهما لن تتحقق التنمية الشاملة مهما وصلت إلى أبعاد اقتصادية أو انجازات حضارية وتقدمية .... لذا فإن التمسك بالمبادئ الأساسية للإقتصاد الإسلامي هو الأجدى لحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بالبشر ، وإذا كان دعاة الإقتصاد الشرقي والغربي يحاولون النيل من جدوى الإقتصاد الإسلامي والتشكيك فيه ، فيكفي هؤلاء أن نرد عليهم بما جاء على لسان أحد العلماء الأجانب وهو الدكتور « هيروبرت فان » - غير مسلم - الذي أعلن في المؤتمر الدولي للعلوم الادارية ، والذي عقد في عمان عام ١٩٨٦ إذ قال : « إن الباحث في سطور القرآن الكريم يرى نظاماً مالياً عالياً يصلح لكل زمان ومكان ، وإنني أدعو لدراسته لانقاذ الدول النامية من ديونها والدول المتقدمة من سلطانها » ... أبعد هذا من تعليق ... حقاً إن الإقتصاد الإسلامي هو المدخل الوحيد للرفاهية الاقتصادية والسعادة الاجتماعية بين البشر .





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فهل أنت عزيزى القارىء من أنصار التنمية  
المادية فقط ، والتي يُفترس فيها الضعفاء الفقراء من  
قِبل الأقوياء الأغنياء ، أم أنت من أنصار التنمية  
الروحية فقط ، والتي لا مجال فيها لتعمير الدنيا  
والكون .... أعتقد أنك من أنصار التنمية التى تجمع  
بين الطرفين ، وفى معادلة واحدة ، وهذا هو الرأى  
السليم .

د . خالد السبع النجار  
أستاذ الاقتصاد المساعد  
بكلية الزراعة - قسم الاقتصاد  
بجامعة « حلب » سوريا









المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

# ارتباط قضايا الاقتصاد

## بغيرها من التشريعات

## في الإسلام

للدكتور أحمد النجار

الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في البحث عن « النظرية الاقتصادية في الإسلام » يجب أن نذكر منذ البداية أن تعاليم الإسلام الاقتصادية لم يأت الإسلام بها منعزلة عن غيرها من التعاليم ، بل هي دائما جزء من كل ، ولا يتسنى وضع هذه التعاليم في موضعها الصحيح بغير مراعاة ذلك الارتباط بين الجزء والكل ، وموقع الجزء من الكل ، وهذه سنة الإسلام في بناء المجتمع وتنظيم شئونه : يؤلف في هذا البناء بين أصول خلقية وأصول اقتصادية وأصول سياسية ، ولا يجعلها وحدات منعزلة إحداها عن الأخرى بل يدمجها بعضها في بعض بحيث تكون منها مجموعة متماسكة ، تصنع من هذا البناء كتلة حية تتفاعل معها هذه الأصول تفاعلا وثيقا ، سعيا إلى الوفاء بحاجات البشر . وذلك ما يضيفه الواقعية على النظام الاقتصادي في الإسلام بجانب صفة الأخلاقية .

وإدراك ذلك الارتباط العضوي بين قضايا الاقتصاد وغيرها في الإسلام ضروري وهام لإمكان تفسير التعاليم الاقتصادية في الإسلام ، فالتعاليم الواردة في مجال المال والتكاليف المفروضة على أصحابه سواء كانت هذه التكاليف متعلقة باكتساب ذلك المال أو طرق تنميته أو أساليب حيازته أو أبواب إنفاقه ، مثل هذه التكاليف لا يتم فهمها على وجهها الصحيح دون التعرف على نظرة الإسلام إلى المال ، وإلى الكون ، وإلى الحياة ، فكل هذه ملك للخالق المعبود . والبشر مستخلفون فيها ووكلاء يتحتم عليهم أن يأتمروا بأوامر المالك الأصلي ويجتنبوا نواهيه ، والمفهوم الإسلامي العريض للربح يفسر لنا الكثير مما يضعه الفقهاء المسلمون في مجالات التجارة والوكالة والمضاربة بل وفي مجال الصدقة والزكاة والانفاق في سبيل الله ، وفي مجال تحريم وسائل معينة لتنمية المال .

ولعل المشاكل العديدة والخطيرة التي يثيرها البعض وهم يدرسون موضوع « الربا » وتحريم الإسلام له ، ويتصورون صعوبة تطبيق ذلك - إنما يأتي ذلك كله من أنهم لا يلتفتون إلى ذلك الارتباط بين الغاء « الربا » وتحريمه ، وبين أحكام الإسلام الأخرى في وسائل تنمية المال ، وفي استخلاف الله للناس على هذا المال ، وفي أحكام المضاربة والمشاركة والتكافل والعمل .







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل من أروع وجوه الارتباط بين قضايا الاقتصاد في الإسلام وغيرها من التشريعات ذلك الارتباط الذي نجده بين الاقتصاد والتشريع الجنائي للإسلام في حد مثل حدود السرقة . فظاهر الأمر لدى من يقصرون عن إدراك ذلك الارتباط أن عقوبة قطع يد السارق عقوبة فظيعة وقاسية ورهيبة ، ولكن ذلك كله يزول عندما نتمعن النظر في الشروط والقيود التي تحيط بتطبيق تلك العقوبة ، فحيثما يكون مكفولا للفرد العمل ولقمة العيش والسكن والدابة وغير ذلك من الضروريات ، ويكون المجتمع مسئولا عقائديا وتنظيميا عن ذلك ثم ترتكب جريمة السرقة فإنها عندئذ تمثل مرضا اجتماعيا خطيرا ينبغي أن يؤخذ بالشدة حزما وأمنا ، ورضي الله عن « عمر بن الخطاب » عندما عطل حد السرقة في عام الرمادة .

ونخلص مما تقدم إلى أنه نبيه إلى أمرين غاية في الأهمية :

أولهما : ألا ندرس قضايا الاقتصاد في الإسلام بمعزل عن غيرها من التشريعات .

وثانيهما : ألا ندرس قضايا الاقتصاد في الإسلام بمعزل عن أرضيتها الطبيعية . وإطارها العام واعتبارها جزءا من منهج حياة تحكمه العقيدة وتنظمه .





المصدر : ..... المجلد الإسلامي

التاريخ : ..... مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية في الإسلام

لن نجد في نظرية من النظريات القديمة أو الحديثة ذلك الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية كما نجده في الإسلام ، بل إن كبرى النظريات الاقتصادية تصر في حماقة على عزل الجوانب الاقتصادية عن القيم الأخلاقية وبذلك يتمزق الإنسان ويختل توازنه .

ومعلوم أن الاقتصاد مهما كان لونه أو مذهبه ، ومهما كانت النظريات التي تحاك حوله إنما تقوم على دعامين هما المال والعمل أو فنقل العمل والمال بحكم التسلسل التاريخي للأمر ، فإن الإسلام والإسلام وحده يربط ما بين هاتين الدعامين وبين القيم الأخلاقية ، وذلك حتى يظل المال في حدود إطاره الطبيعي ووظيفته الصحيحة في المجتمع دون أن ينقلب سجانا للعمل على حد تعبير المفكر الجزائري « مالك بن نبي » . ونظرة الإسلام إلى المال مشتقة من العقيدة الإسلامية التي تقرر أن كل شيء في الوجود إنما هو ملك لله المعبود ، فمالك السموات والأرض هو مالك المال كله « لله ملك السموات والأرض وما بينهما » ( المائدة ١٧ ) .. « لله ملك السموات والأرض وما فيهن » ( المائدة ١٢٠ ) ... « له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى » ( طه ٣ ) .

والله جعل البشر خلائف في الأرض ، فما في أيدهم من مال إنما هم مستخلفون فيه : « وآمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » ( الحديد ٧ ) والوكيل أو المستخلف مسئول يوم الحساب عن ذلك المال الذي أودعه الله أمانة بين يديه : « ثم لتسألن يومئذ عن النعيم » ( التكاثر ٩ ) ... « لا تزول قدما ابن آدم حتى يسأل عن ثلاث : .... وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق » حديث شريف .

وللإسلام في المال تكاليف واجبة :

أولها أن يوجه مالك المال نشاطه وكفايته إلى استثمار ماله في نطاق الوجوه المشروعة للاستثمار ويتفرع عن هذا التكليف بمداومة الاستثمار تكاليف أخرى كوجوب اتباع أرشد السبل في الاستثمار ووجوب تحقيق التوازن في التوجيهات الاستثمارية .



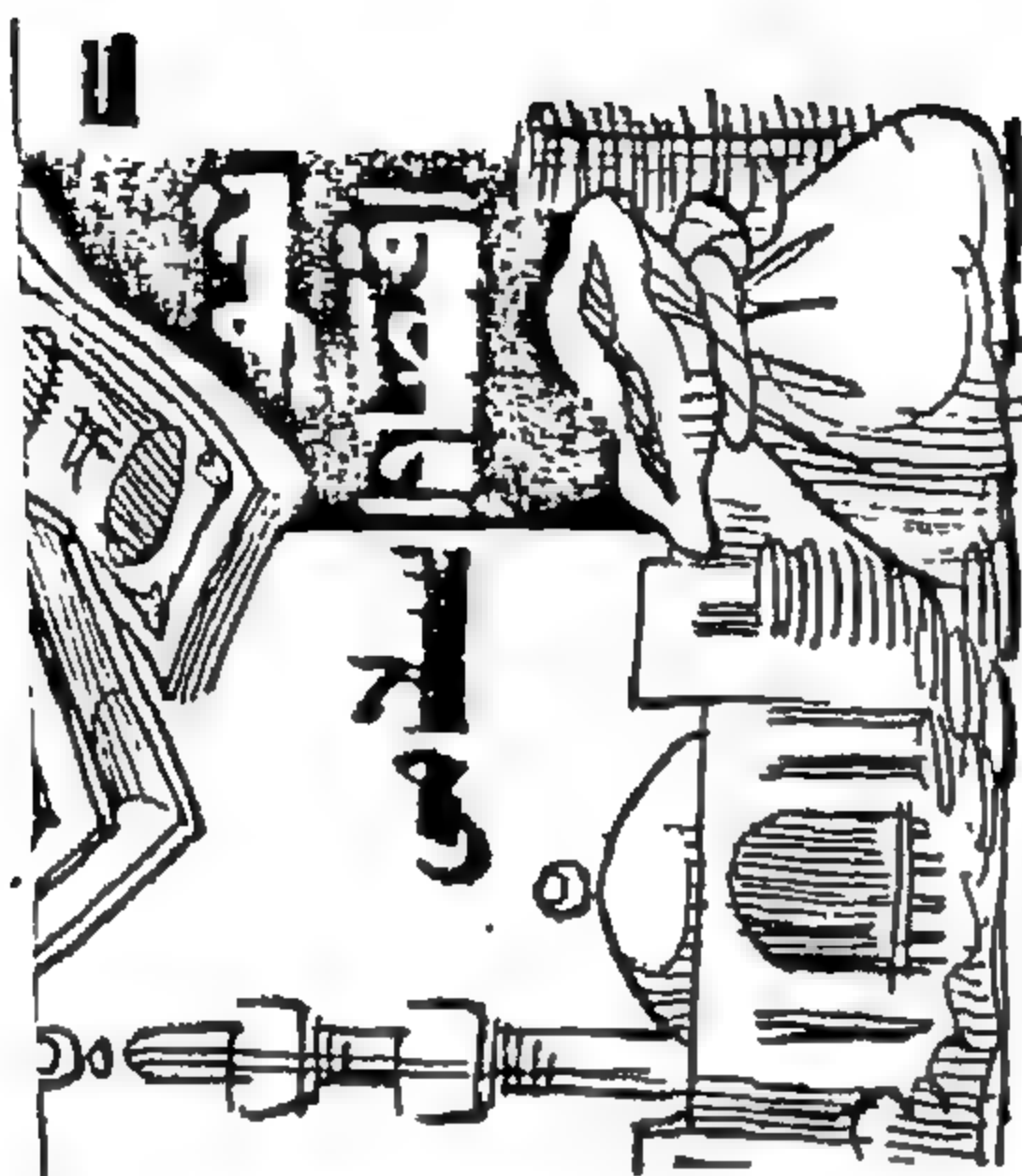




المصدر : لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٩



عقدت جمعية الاقتصاد الإسلامي بالقاهرة مؤخرًا ندوة حول « الزكاة وتنمية المجتمع » وذلك استمرارًا لجهودها في البحث عن حلول إسلامية للمشكلات الاقتصادية المعاصرة ، وفي هذه السطور نتابع آراء من تحدثوا في الندوة وما يرونه من حلول .

### في ندوة الزكاة وتنمية المجتمع

## يُنبئ الأئمة بدهاء في التوجّه الاقتصادي الزكاة ركيزة اقتصادية حضارية تنموية





المصدر : **الحوادئ اسلام**

التاريخ : ٥ ربيع الثاني ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كتب المحرر الاقتصادي

• في البداية تحدث أ. د. عبد الحميد الغزالي .

ذهب في حديثه إلى أهمية الفهم الصحيح لمفهوم العبادة والتي هي الغاية التي خلق الإنسان من أجلها حيث يقول الله سبحانه وتعالى « وما خلقت الجن والإانس إلا ليعبدون » والعبادة بالمعنى الواسع تشمل إعمار الأرض إعماراً شاملاً وحقيقياً ومستمرًا ، ولكي تتحقق هذه العبادة على أرض الواقع جعل الإسلام المقاصد الشرعية للمجتمع المسلم هي حفظ ديناميكي للنفس والعقل والمال والنسل والدين .

هذه المقاصد الشرعية هي الأهداف الخمسة التفصيلية للنظام الاقتصادي الإسلامي كجزء من هذا الدين العظيم كدين ونظام حياة كله لتنظيم المجتمع البشري تنظيمًا يحقق الحياة الطيبة الكريمة في حياة المجتمع وبقدرات أفرادها ، ومن ثم كانت هذه المقاصد الخمسة هي الكفيلة بتحقيق غاية هذا النظام مادياً واقتصادياً ، ولكي تتحقق هذه الحياة الطيبة الكريمة قام النظام الاقتصادي الإسلامي على ركيزتين :

• الأولى : وهي ركن الأركان في هذا النظام وهي تحريم الربا .

• الثانية : هي الزكاة - جعلها الإسلام فريضة من فرائض هذا الدين .

فالربا يحقق البركة وينقص المال ، بينما الزكاة تنمي وتطهر المال .

والزكاة جعلها الإسلام فرضاً وركناً أساسياً

في منتصف أركان الإسلام الخمسة فهي أداة للتوزيع العادل والتنمية المستمرة ومن هنا تتحقق هذه الأداة تكافلاً اجتماعياً حقيقياً يدفع عن طيب خاطر من قبل القادر لغير القادر ومستحق الزكاة .

والزكاة من أهم معجزات هذا الدين العظيم لأن آثارها ليست اقتصادية فقط وإنما اجتماعية وسياسية وحضارية .

فمن الناحية الاقتصادية نجد أن لها آثاراً إيجابية سواء في الناحية الاستهلاكية أو الناحية الاستثمارية ، كما تؤدي إلى اتساع الأسواق وإعادة التوزيع من القادرين ذوي الميل الحدي للاستهلاك المنخفض إلى غير القادرين ذوي الميل الحدي للاستهلاك المرتفع ، فمضاعف الاستهلاك يتحدد حجماً من خلال الميل الحدي للاستهلاك إذا زاد كبر المضاعف وكبر حجم الاستثمار الأولي على الدخل في النهاية ، وإذا قل الميل الحدي للاستهلاك انخفض مضاعف الاستثمار وبالتالي فعندما نتحدث عن الزكاة فإننا نتحدث عن مضاعف أكثر دقة وتأثيراً في النشاط الاقتصادي في المستقبل وهو مضاعف الإنفاق من خلال الجانب الاستهلاكي للزكاة .

أما الجانب الاستثماري فهو واضح بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثمروا مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة » وبالتالي فقد حصل على الاستثمار المباشر ، لأن كثر المال تمثل الزكاة عكساً عليه ومن ثم يتأكل عاماً بعد عام ، من هنا كان لابد من تشييره ، وبالتالي يأتي عنصر التماء في الزكاة ..

ويضيف الدكتور الغزالي قائلاً : إن الإسلام جاء للعمل على توفير تمام الكفاية ومن هنا كانت

معايير التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي ثلاثة :

١ - الأجر لمن يعمل بأجر .

٢ - الضمان للمال المخاطر .. أو الغنم بالغرم كما في عقد المضاربة والقراض .

٣ - الحاجة .. أي من اشترك في النشاط الإنتاجي ولم يستطع أن يحقق تمام كفايته على ولي الأمر أن يتم له كفايته من الزكاة ومن الصدقات التطوعية ، كذلك من لم يستطع أن يشترك أصلاً في النشاط الإنتاجي لمعجز أو شيخوخة أو كهولة .. فعلى ولي الأمر أن يعطيه تمام كفايته من بيت مال الزكاة ...

قد يبدو السؤال .. لماذا ؟

الواقع أن الإسلام أكد على إعمار الأرض وتسمية المجتمع ولا يتأتى هذا بالمادة فقط وإنما بالإنسان بصورة أساسية ، فلكي يستطيع التعامل مع المادة تعاملًا إيمانياً للأرض لابد أن يكون إنساناً قوياً قنياً مستريحاً ، تتوفر له الضروريات ، أن يكون حراً غير مستغل ، لذلك جاء الإسلام في منهجه الإحصاري والاجتماعي للأرض يحقق حرية حقيقية للإنسان حرية بمعناها الشامل ، ومن هنا تتحقق فعلاً الحياة الطيبة الكريمة ويتحقق إعمار الأرض كجزء من العبادة بالمعنى الواسع .

ويختم الدكتور الغزالي حديثه بتقرير حقيقي هامه فيذكر أن العلاج للمشكلة الاقتصادية التي يعاني منها مجتمع المسلمين المعاصر غنياً مادياً وفقيراً هي العودة لشرع الله وتطبيقه ومنه الجانب المادي والفريضة الغائبة أي فريضة الزكاة .







المصدر: ..... الواء الإسلام

التاريخ: ..... ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموازن قد تختل ومن ثم تتدخل الزكاة التي هي حق وليست ضريبة لإعادة توزيع الدخل لتحقيق العدل الإلهي من منظور الإسلام ، وللمحافظة على سلامة الموارد البشرية وتنميتها .

وأكد على أن البعد الحضاري للزكاة يتمثل في تنمية المال وعدم تركه عاطلاً راکداً حتى لا يتعرض لاستقطاع منظم قدره ٢,٥ ٪ سنوياً وهو المقدار الذي تحدده زكاة المال .

كما أن مصرف الفارمين وهو أحد مصارف الزكاة الثمانية يدعم الثقة في المعاملات المختلفة ، وعامل الثقة هو الأساس في العملية الاقتصادية .

والإسلام حدد مبادئ الائتمان ، والله سبحانه وتعالى يقول « يأيه الذين آمنوا أوفوا بالعقود » فالمحافظة على أموال الغير في الفكر والتطبيق الإسلامي لا تقل عن المحافظة على الأموال الشخصية .

ولقد حدد الإسلام مبادئ الائتمان في قدرة من يأخذ الائتمان على رده في المواعيد المحددة سواء كان شخصاً فرداً ، أو معنوياً ، لكننا الآن

الخطوة الزكاة  
من اقتصادنا  
وننتجها لنتيجة



• الدكتور شوقي إسماعيل شحاته أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الأزهر والمستشار المالي لبنك فيصل الإسلامي تناول في حديثه الأبعاد الحضارية للزكاة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على الموارد والوظيفة التمويلية لها وعقد مقابلة بين الزكاة والضرائب ، وقال إن الاقتراض في النظام الاقتصادي الإسلامي مصدر استثنائي شديد الاستثنائية ، وأكد أننا وقعنا في ورطة الاقتراض الربوي وفوائده ، وأن الفوائد لا تكون إلا ربوية فجميع الفوائد مهما كانت مسمياتها والتي تدور في البنوك التقليدية تقع في جانب الربا الجاهلي .

وأكد أن الإسلام لا يعرف إلا القرض الحسن ، ومن هنا يأتي التكافل الحقيقي وليس الشعارات .

فالدعوة الإسلامية شرعت الأخوة في الله بين المهاجرين والأنصار هذه الأخوة هي التي تحكم البعد الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في المجتمع المسلم ، وأكدت على أن الأخوة ليست بعداً روحياً أو مجرد مشاعر أو عواطف فحسب بل أخوة صادقة صافية يدعمها بعد حضاري اقتصادي وقوة مالية متمثلة في الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة والتي تستهدف بما تستقطعه من حق معلوم في الأموال الزكائية النامية ومن خلال مصارفها الشرعية تمويل البنية الاجتماعية الأساسية للفرد والمجتمع تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلى تمويل الجهاد في سبيل الله ونشر الدعوة الإسلامية وتأليف القلوب .

وأضاف قائلاً : إن الأصل في المجتمع الإسلامي أنه مجتمع إنتاج ومنتجين ولكن







المصدر: لواء الإسلام

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نجد أن معظم دول العالم الإسلامي قد غرقت في الاقتراض رغم ضعف قدرتها الاقتصادية .

ثم عاد فذكر أن الزكاة تؤخذ على رأس المال والدخل في حين أن الضرائب تؤخذ على الدخل فقط ، وهذا يعني أن هناك فارقا كبيرا بين حصيلة الضرائب وحصيلة الزكاة إذا تم إخراجها .

• الأستاذ يوسف كمال المحاضر بجامعة أم القرى ركز في حديثه على مقابلة النظام الوضعي في الضرائب ، بالنظام المالي الإسلامي والزكاة كأحد أركانه ، وكانت له بعض إسقاطات على الواقع الاقتصادي في مصر وروشتة صندوق النقد التي تعد خير شاهد على فشل السياسة المالية المتبعة في كثير من الدول النامية . ومن بينها مصر - فرغم أنها تشير إلى الأمراض فإنها لا تقدم العلاج الناجع ، ثم أشار إشارة عابرة إلى التوظيف كمورد آخر يمكن اللجوء إليه في إطار ضوابطه الشرعية .

في بداية حديثه يذكر أن البلاد الإسلامية أسقطت الزكاة كركن أساسي في النظام المالي وأحلت محلها الضرائب ، وأخذت تدعو في مرحلة من المراحل إلى التأمينات الاجتماعية متأثرة بالفكر الرأسمالي ، ثم إلى الدعم في المرحلة المتأخرة متأثرة بالفكر الاشتراكي .

وذكر يوسف كمال أن صندوق النقد يطالب بزيادة الموارد وخفض الاستخدامات والغاء الدعم تحديدا ، وإطلاق أسعار السلع وعناصر الإنتاج ، كطريق لإصلاح الوضع الاقتصادي ، وإذا لم يكن هناك اختلاف في الأهداف فإن هناك اختلافا في التوقيت . الأمر الذي يدعو إلى تساؤل .. من أين بدأ الخلل ؟ .

يجيب يوسف كمال قائلا : إن الخلل ليس في عملية التوزيع من عدمه ولكنه يكمن أساسا في أدوات السياسة المالية فهناك اختلالات هيكلية حدثت في أدوات الاقتصاد ، ففجوة الموارد ارتفعت من ٥,٦ % في السبعينات لتصل إلى ٢٠ % في الحساب الختامي للميزانية عام ٨٧ / ٨٨ حيث بلغ العجز ١٤,٤ مليار .. وهي تتزايد باستمرار وليست هناك وقفة تعالج بها هذه السياسات المالية ذلك لأننا دائما مشدودون بالنموذج الغربي أو النموذج الشرقي في التفكير ولا نحاول الخروج عن قفص هذا النظام أو ذاك ونستعيد الثقة في أن الله هو أحسن حكما ،

ونتحول في قضية الاقتصاد الإسلامي إلى الأدوات الكمية التي تعالج بأساليب علمية وأقعا معينا ونقدم ورقة العمل التي نستطيع بها أن تحرك هذا الواقع إلى ما هو أحسن

• وانتقل يوسف كمال إلى قضية الدعم فقال إنه لا يصل إلى مستحقه فالأدوات والأساليب التي تستخدم لا تحقق هذا فعلى سبيل المثال دعم القطاع العام الذي يأخذ منه الغنى والفقير من الذي يأخذ أكثر ؟ لا شك أنه صاحب القوة الشرائية ؟ فالدعم ليس موجها هنا إلى الفقير تحديدا .

• نظام التأمينات الاجتماعية .. الذي لا يدفع قسما لا يعان حتى لو مات جوعا أو مرضا أمام وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، وأقساطها تدفع والقوة الشرائية للجنبة مرتفعة ، ثم تعاد إلى صاحبها والقوة الشرائية للجنبة منخفضة .

كذلك تناول يوسف كمال جانب الإيرادات فذكر أن الدولة تأخذ ٣,١٠ مليار جنيه كوعاء الخاري من التأمينات الاجتماعية لتسد به عجز الموازنة ، في حين أن أعباء الدولة من المعاشات ١,٢ مليار جنيه ، ومن ثم تستخدم التأمينات الاجتماعية وسيلة للائجار وليست وسيلة لرعاية اجتماعية أساسا .

كذلك نجد أن ٦٠ % من الضرائب غير مباشرة ( استهلاك - جمارك .... ) ٣٠ % مباشرة على المرتبات ، وحد الإعفاء ٨٠ جنيه ويقع عليها مباشرة على الطبقات محدودة الدخل .. والضرائب لا تقرب من الودائع لأنها قائمة أساسا على الدخل وليست على الثروة ، ومن ثم تذهب الضرائب من محدودى الدخل إلى طبقات أخرى .

• الغنى في مصر مستورد للأنماط الاستهلاكية في الغرب وأمواله في الخارج يضارب بها في العملة وغيرها من الأنشطة غير المنتجة ، لذلك كان طبيعيا ألا يزيد حجم

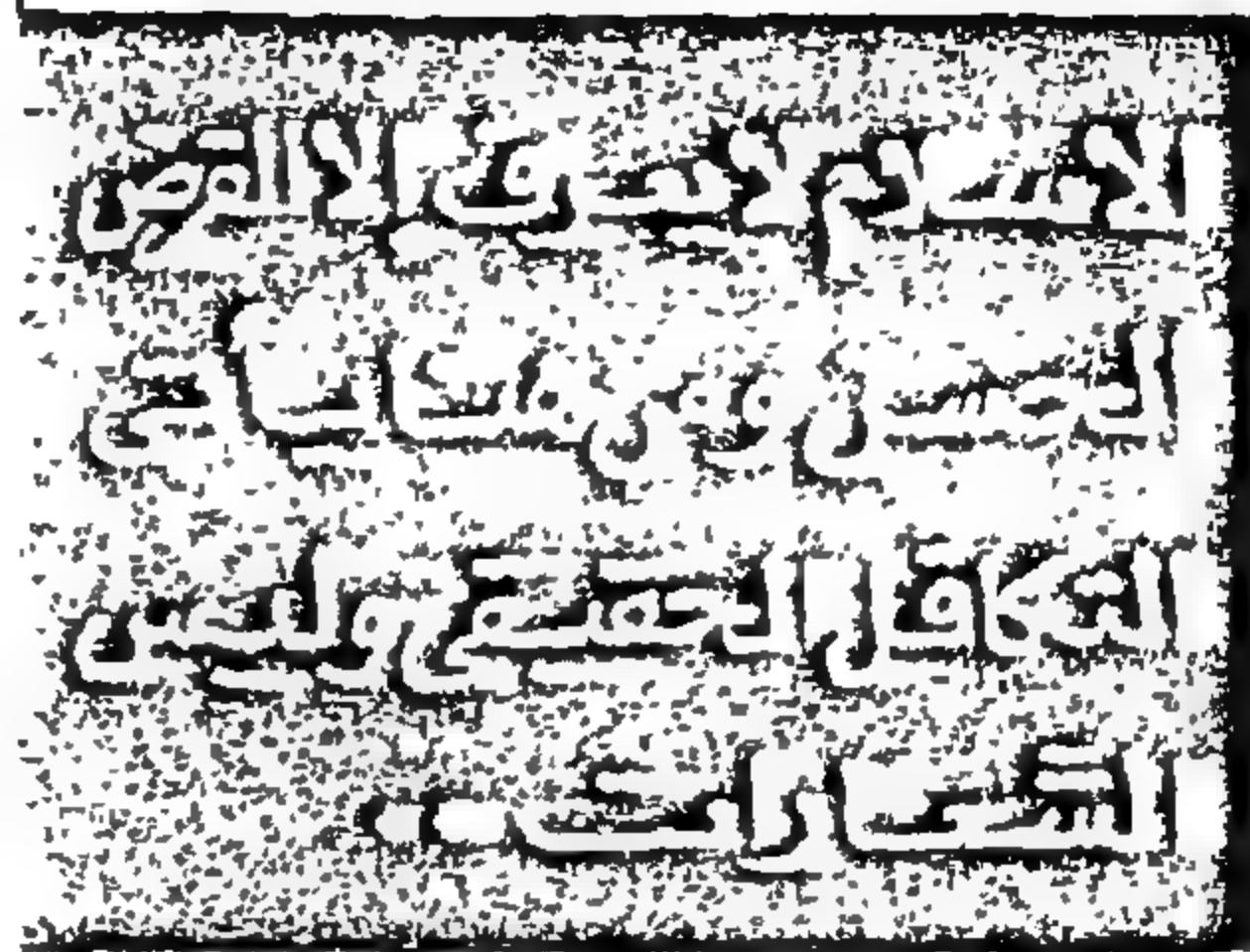




المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ١٩٨٩ - يونيو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



• كذلك فالرعاية الاجتماعية في موازنات الدولة الآن تأتي في آخر قائمة الاستخدامات بينما الإسلام يصر على أن التنمية الاجتماعية أو التكافل الاجتماعي بالذات يلف في قمة الاستخدامات في الدولة .

• وحرص الإسلام على أن يحرر المسلم ابتداءً نجد أنه من خلال الموقف الاقتصادي يقع العبء الأكبر على الفرد ، فالإنسان إذا كان ممنوكاً محدود الحرية فإنه لا يأتي منه بادرة خير ، ولكن بعد أن يتحرر ويهيأ له المناخ الذي يستطيع أن يعمل من خلاله يستطيع تحمل المسؤولية والمخاطرة .

• الزكاة لو يتم تحصيلها من عروض التجارة ، والزراعة ، زكاة المال وغيرها ، وليست على الدخل فقط لآمت عانداً كبيراً قليلاً بإعادة التقارب بين فئات المجتمع ، لدينا ودائع قيمتها ٥٠ مليار جنيه لو أخذت عليها الزكاة بعد أن يحول عليها الحول فكم ستبلغ القيمة المحصلة ؟

• الإنتاج الزراعي الذي يمثل ٢٠٪ من الدخل القومي ما هي محصلة الزكاة لو أخذت عليه ؟

• الدخل الخلفي الذي يقدر بـ ٢٥ مليار جنيه ؟

• ودائع المصريين العاملين بالخارج ؟

أنا أعتقد والكلام ليوسف كمال أن حصيلة الزكاة لن تقل عن ٤ مليارات جنيه ؟ بعد هذا لابد أن توجه الزكاة لمصارفها كما شرع الإسلام ، فالبعض يعتقد خطأ أن الزكاة عبارة عن نفقات تحويلية استهلاكية ، إلا أن لها في الحقيقة دوراً تمويلياً خطيراً .

المدخرات المحلية لمنذ عام ٨٢ وحتى الآن وحجم المدخرات ثابت .

وقبل أن ينتقل الأستاذ يوسف كمال لتقديم البديل أكد أنه إذا كانت هناك رغبة للخروج من هذه الورطة فعلينا أن نتحرر من قفص الأفكار المستوردة ونجرب أن نثق في حكم الله ، وقال : لا نستطيع أن نتحدث عن الزكاة في جانب الإيرادات ولا التكافل في جانب المصروفات إلا من خلال نظام إسلامي شامل .. ونكرر أن تقرير البنك الدولي للتنمية الصادر عام ١٩٨٨ تؤكد محصلة دراساته أن دور الدولة يجب أن يتحدد في وظيفتين أساسيتين :

١ - القيام على واجب الرعاية الاجتماعية للقضاء على الفاقة ومحاربة الفقر .

٢ - القيام بما يعجز عنه نظام السوق وبما لا يقدر عليه الأفراد في التنمية الاقتصادية .

• وإذا ما عدنا إلى الإسلام نجد أن الصناعات والزراعات والتجارات من فروع الكفاية ، إذا قام بها مجموعة سقطت عن الباقي وإذا لم تقم يجب أن تضطلع به الدولة هذا المفهوم العظيم عادت إليه الدنيا مؤخراً .







المصدر: لواد اسلام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ يونيو ١٩٨٩

فالعامل القادر على الكسب لا يأخذ زكاة إذا كانت لديه فرصة عمل تؤمن له حد الكفاية ، أما إذا لم تكن لديه فرصة عمل فأتلقى الفقهاء على أن يدفع له من مال الزكاة أداة الخدمة المناسبة لمهنته .. كذلك المدين والغارم .

كما أن هناك سمة هامة في تطبيق توزيع الزكاة وهي لا مركزية الزكاة في حين أن الضرائب تجمع من اللامركزية لتصب في المركز فأصبحت المشاريع الخدمية تتم معظمها في المركز فكان إزحام المدن وتلوث البيئة ، في حين أن الزكاة تبدأ من المحل أساساً وهذا وجه من أوجه الإعجاز الإلهي .



## عن الاقتصاد والشرعية .. الحوار القومي



بقلم :  
عادل حسين

الديمقراطية (حسب الوصف الذي استخدمه الرئيس في خطاب سابق) ، فإننا نسال الله المستر ! نحن غير مفاجئين بسلوك الحكومة ، فقد توقعناه وقررنا أن نتحدى أساليب التزوير الاجرامية ، وحسبنا الله .. ولكننا نتكلم هنا عن تناقض الدعوة لوحدة الصف مع هذا البطش والتزيف . إذا كان للحوار القومي أن يقوم ، فإن المبدأ الأول - كما قلنا - أن يكون الحوار جادا

في حوار الرئيس حسني مبارك مع الاعلاميين - يوم الاربعاء الماضي - تساءلت عن طبيعة المرحلة القادمة ، وقلت اننا نرجو أن تشهد هذه المرحلة تحسينا وتطويرا للنظام السياسي ، بحيث يسمح بدور اكبر للأحزاب والتنظيمات الشعبية . وهذا الاصلاح يتطلب - في رأيي - نوعا من الاتفاق على عدد من المبادئ العامة تحدد معالم الطريق ، وتكون بمثابة ، النواة الموسيقية ، التي تضبط حركة كل المشاركين في العزف . وقلت : إن الرئيس مبارك مطالب بأن يكون صاحب المبادرة في هذا الاتجاه ، مطالب بإدارة حوار قومي جاد لبلورة المبادئ العامة ، التي يلتف حولها الجميع ، فيتحقق الصف الواحد الذي دعانا اليه .. واعتقد أن الرئيس وافق في تعقيبه على ما قلت ، وإن أبدى تحفظا بسبب الفشل في تجارب سابقة ، وقال إن البعض يضع شروطا غير مقبولة قبل بدء الحوار ، ويطلب معرفة أمور لا يستطيع الرئيس أن يفصح عنها .. وأظن أنه كان يشير هنا إلى قرار الحكومة المفاجيء بعد حالة الطوارئ ، والذي تسبب في إيقاف حوار كان قد بدأ مع الحزب الوطني في العام الماضي .

□ وإلى جانب الجدية ، يجب أن يكون الحوار القومي - إذا بدأ واستمر - دائرا حول الأمور الكلية والجوهرية ، وليس حول الفروع والنقاط التفصيلية .. ونحن نفرع حقيقة حين نلاحظ أن البون شاسع بين رؤيتنا لهذه الأمور الجوهرية وبين رؤية الحكومة . ويزداد الفرع إذا كنا نرى أن اختيارات الحكومة تفضي إلى كوارث واضحة في الأجل القصير ، وإلى كوارث أشد تصيب أبنائنا ومصالحهم ، ( أي في الأجل الطويل )

إن الحوار القومي قد يمتد أشهرا في مرحلته الأولى ، لتحديد الأفكار والمفاهيم الأساسية ، وأشير إلى أربعة مجالات (على سبيل المثال) : النظام السياسي - السكان - الاقتصاد -

الشرعية . وسأترك النظام السياسي والسكان لمقالات قادمة بإذن الله ، ولكن سأوقوف عند المجالين الآخرين .

■ عن الاقتصاد : فقد أوضحت في مقالات سابقة مخالفتنا للفكر الاقتصادي والتنموي السائد .. ولكن المسئولين لا يغيرون قولنا وقول غيرنا أي التفتت ، وأود أن ألفت النظر إلى أن خلافتنا مع المسئولين يدور حول بداهيات .. من العيب أن نخالف حولها ، وألفت النظر كذلك إلى أن مصر والمنطقة العربية كلها تعتبر صاحبة أسوأ سجل تنموي في العالم الثالث ( باستثناء بعض الاقطار في افريقيا السوداء ) . مجمل ماتحقق عندنا وماتراكم منذ الحرب العالمية الثانية يعتبر أقل وأسوأ مما حدث في البرازيل

والحقيقة أن الحوار لا يعني بالضرورة أن نتفق في كل ما يدور الحوار حوله ، ولكنه يعني نية مخلصية في أن يفهم بعضنا بعضا ، وهو يعني بشكل خاص أن تستمع مؤسسة الرئاسة - وبشكل مباشر - إلى آراء غير الآراء التي تسمعها من المسئولين في الحكومة والحزب الوطني .

□ وكلمة شروط كريمة ، ولكن لا بد من مبادئ أساسية تبدأ منها . وأول المبادئ أن يكون الحوار جادا ، وليس مجرد تبادل لكلمات لطيفة حول موائد الطعام .. ولا أتصور أن ما حدث في الأسابيع الماضية أثناء الأعداد لانتخابات مجلس الشورى كان من دلائل الجدية التي ندعو إليها . إنها أغرب وأسوأ انتخابات شهدتها مصر ، وإذا كانت هذه الانتخابات ترمز للمرحلة القادمة ، أو للشوط الثاني من مباراتنا







المصدر : ..... الملتقى

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يؤدي الى تدفق الموارد من الدول الصناعية المتقدمة .  
تنتشر التنمية ويذيع الرخاء .

إلا انهم يسلمون الآن بان البشر اهم من  
التكنولوجيا والثروات النقدية ، ولكن مازالوا  
يروجون لفكرة الانفتاح بلا ضابط ولا رابط واطلاق  
حرية الاستيراد ، كي تنتشر التنمية والرخاء .  
الهيئات الدولية ( صندوق النقد والبنك الدولي ..  
الخ ) تروج لهذه الفكرة كعقيدة مقدسة ، ولكن  
لا يعقل ان نظل نحن قائلين لهذا الهراء ، بلا نقد او  
تحفظ . اشعر احيانا ان اهل الحكم عندها لم  
يسمعوا عن نظريات التنمية . ان البلطحين في امريكا  
اللاتينية والهند لهم دراسات تكشف كيف تتولد  
التبعية لاسواق الدول الغربية المتقدمة من جراء  
تنفيذ نضال الهيئات الدولية ، وكيف ينشأ عن ذلك  
فساد في الذمم ، وتشوه في البناء الاقتصادي ، وظلم  
اجتماعي لا ينكر .

ونحن لانتفق مع كل ما ينشره اصحاب . نظرية  
التبعية ، في الخارج ، ولنا بعض الدراسات التي  
تعبر عن رؤيتنا الخاصة في هذا الموضوع ، ولكن  
مهما كانت الخلافات بيننا وبينهم ، لا يمكن لوطني  
مخلص ان ينكر ضرورة الاستقلال في القرار  
الاقتصادي ، وخطورة ان تسلم قيادك ومصيرك  
الاقتصادي للاجانب ، على نحو ما كشفت نظريات  
التبعية .

■ الا ان هذه النظريات عجزت - في اغلب الحالات - عن  
تحديد مفهوم التنمية المستقلة في عصرنا الحال ، وعجزت  
بالتالي عن تقديم بديل متكامل للنموذج التابع الذي تروج  
له الهيئات الدولية .. وفي اعتقائنا ان النموذج الناجح  
الذي قدمته النور الاربعة ، يمثل نوعا من الاجابة  
الملائمة ، لهذه الدول اشتبكت منذ اليوم الاول مع السوق  
العالمية ، وسعت الى زيادة صادراتها من السلع المصنعة ،  
وفتحت الباب امام رأس المال الاجنبي والمساعدات  
الخارجية ، ولكنها حرصت طول الوقت ( بكل الوسائل  
وعلى عكس تعليمات الهيئات الدولية ) لكيلا يفلت الزمام  
وتنتقل سلطة اصدار القرار الى الامريكان او اليابانيين .  
في تايلوان كان متوسط الدخل للفرد ٥٠ دولارا في السنة  
( في نهاية الاربعمينات ) وكان هذا يتعامل تقريبا مع مثيله  
في الصين الام ، اما اليوم فيبلغ متوسط دخل الفرد ٣٥٠٠  
دولار ، اي عشرة امثال جمهورية الصين الشعبية ،  
وكوريا الجنوبية حققت نتيجة مشابهة . فمع معدل  
سنوي للنمو بلغ ٦.٥ ٪ خلال الجيل الماضي ، ارتفع دخل  
الفرد في بلد خربته الحرب من ٥٠ دولارا عام ١٩٥٣ ، الى  
٢٢٠٠ دولار عام ١٩٨٨ .. ويزيد معدل القراءة والكتابة في  
كوريا عنه في الولايات المتحدة !

وترغم الولايات المتحدة والهيئات الدولية ان  
النور الاربعة هم مجرد منفذين لتعليماتهم  
بخصوص الانفتاح والسوق الحر ! ولو كان الامر  
كذلك وبهذه التلقائية ، اذن لماذا لم تنتشر العدوى

والارجنتين والمكسيك ، واقل مما حدث في الهند او  
الصين .. ودعك من كوريا وتايوان وهونج كونج  
وسنغافورة ، فكيف نواصل السعي في الطريق  
نفسه ، ولانتوقف لمراجعة الموقف ولبحث اسباب  
الفشل ؟

ان الاموال الامريكية التي تلقتها حكومة مصر  
تزيد عما قدمته الولايات المتحدة الى انجلترا وفرنسا  
والمانيا وايطاليا معا ( من خلال مشروع مارشال )  
لإعادة تعميرها بعد الحرب العالمية الثانية ! هناك  
نهضوا على نحو مانري ونسمع ، ونحن مازلنا  
نلهث ، بل لقد اقترضنا فوق مساعدات الامريكان ،  
ولم نتحقق مع ذلك تنمية يعترف بنجاحها . والامر  
نفسه يقال عن البلاد العربية الأخرى ، فبفضل  
الموارد البترولية ، تحقق استثمار كثيف يوق  
الحجم الحادث في أية منطقة أخرى ، ولكن الجهد  
المحقق عندها اثار السخرية لانه « غشيم » ، فالتنمية  
ليست مجرد اتفاق اموال وتشغيل عدد من  
المصانع .. التنمية هي في التحليل النهائي زيادة  
المهارات البشرية في مجالات التكنولوجيا والتنظيم  
والسياسة ..

منذ بداية السبعينات ، ارتفعت اسعار البترول ،  
ولكن كان حصاد الدول البترولية في المنظوري  
التنموي سلبا ، لان البشر عندهم أثروا النعيم  
والترف ، واستوردوا من يخدمهم ويشغل كل  
مصانعهم ومرافقهم .. اما عند النور الاسيوية  
الاربعة ( تايلوان - كوريا - هونج كونج -  
سنغافورة ) فنلاحظ انها عانت في هذه الفترة  
ذاتها من ارتفاع اسعار البترول باعتبارها دولا  
مستوردة للبترول ، ولكن البشر هناك تحدوا  
المصاعب ، وعدلوا بناءهم الاقتصادي على نحو  
مكنهم من زيادة الصادرات ، وزيادة معدلات النمو ،  
وتحولوا الى اسطورة !

■ إن الدراسات التنموية في الغرب كانت تعلى في  
البداية دور التكنولوجيا المستوردة ، ومن هنا كان  
رايهم ان توافر النقد الاجنبي اللازم لاستيراد  
التكنولوجيا هو العقبة الأساسية التي لا يحلها إلا  
الاقتراض ، والمساعدة والاستثمار المباشر ، وقيل ان  
الانفتاح بلا قيود او تحفظات امام التجارة الدولية







المصدر : ..... النشر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٨٩

### الحكم بالشرعية

● وينقلنا هذا الى مجال الشريعة الاسلامية ، فهي من المجالات التي ينبغي ان يتم حولها حوار موضوعي وتراض علم . واسباب اصرارنا على هذا المبدأ عديدة ، ولكنني اركز هنا على جانب يرتبط بما سبق . فمن بحثوا التجارب التنموية الناجحة في اسيا ، لم يكتفوا بتحليل الاقتصادى - الاجتماعى . ولكن توقفوا بشكل خاص عند دور القيم والثقافة السائدة . وقد أصبح شتعا في دراسة اسباب النمو السريع لليابان والدول المصنعة حديثا ، انه يرجع الى اساليب الإدارة وسلوك العاملين ، والجذور في الامرين ممتدة في القيم الاجتماعية الكونفوشية ، وكذلك في الروح العائلية الكامنة في هذه المجتمعات ، وفي كل العلاقات الاجتماعية التي تختلف عن نظيراتها الأوروبية - الأمريكية .

وقد قرأت مؤخرا كتابا ضم مجموعة من الدراسات عن ( القيم الاجتماعية والتنمية : الألفاظ الآسيوية ) وكل الدراسات تدور حول هذا المحور ، واجمع الدارسون على رفض مفهوم التحديث الذي يصدره الغرب الى الدول الآسيوية . بل الى كل العالم الثالث . فالتحديث والقيم العصرية يقصد بها الغربيون مجموعة القيم السائدة عندهم . وهم يدعون الى نشرها بحجة ان دول اسيا وأفريقيا لا يمكن ان تقيم مجتمعات صناعية متقدمة إلا اذا تخلت عن تراثها وقيمتها ، وتمثلت قيم الغرب . ويقول مقدما الكتاب ( احدهما صيني والآخر هندي ) اننا نريد التنمية ولكن لا نريد التحديث الذي يدعو لنا اليه .

في كل بلاد العالم الثالث في نفس الفترة ؟ . وحقيقة الحال ان اطلاق المبادرات في هذه البلاد لرجال الأعمال واصحاب القدرة على التنظيم والابداع لم يكن هوجة ، ولكن كانت المبادرات تنافسا من اجل نهضة الوطن ، وبالتالي وضعت سياسات صناعية طبقت من خلال علاقات وثيقة بين الحكومة والشركات ، وتطلب الامر - في احيان كثيرة - تدخلا مباشرا من اجهزة الدولة بالأوامر الإدارية ، وبتنمية مشروعات عامة ، هذه العلاقة المعقدة كيف قامت وانتظمت ؟ كيف تحقق التعاون ؟ وكيف لم تخلق البيروقراطية نشاط الشركات الخاصة ؟ ان هذا الائتلاف بين الهيئات الحكومية والشركات بصلايته ومرونته ، هو الذي مكن هذه التجارب من اعادة بنائها الاقتصادية ، على نحو حقق لها علاقات اقتصادية دولية متكاملة رغم مناهضة الدول الصناعية لذلك .

ان هذه التجارب تجاوزت المخاطر التي حذرت منها نظريات التبعية ، فاعتمدا على رأس المال الأجنبي لم يكن بالدرجة التي شهدت أمريكا اللاتينية ، ورغم علاقاتها الواسعة مع الاسواق الخارجية لم يسمح للأجانب باختراق ائتلاف الحكومة ورجال الأعمال الوطنيين . ومع التقدم الاقتصادي حرصت هذه الدول على تحقيق عمالة كاملة ، وارتفعت الأجور باطراد ، ولم تتسع الفوارق بين الدخول على نحو يهدد الاستقرار .

□ الا ينبغي ان نتامل في خبراتنا وخبرات الآخرين ؟ الا ينبغي ان نتفق على مبادئ عامة في مجال الاقتصاد وتنميته ؟ الا ينبغي ان نتفق على هذه المبادئ لتوجهنا قبل ان نناقش القضايا الجزئية والقطاعية : قضايا القطاعين العام والخاص وشركات توظيف الاموال ، وقانون الاستثمار وتحديد القطاعات القائدة للنمو ؟





المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٨٩ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والحقيقة ان مفهوم التنمية الاصلية ، النابعة من ذات الامة وتاريخها ، أصبح مفهوما ذاتيا ، واذكر ان الاستاذ اليشينا كتب ( عام ١٩٨٢ في مطبوعات اليونسكو ) انه ، حين يحقق بلد ما تنمية اصلية ، فان طريقته في الحياة ينبغي ان تقوم على احترامه لقيمه التقليدية ، وثقافته الخاصة العريقة ، وللقدرة الابداعية لشعبه .

● ترى هل سمع المناهضون عندنا لحكم الشريعة هذه الاكتشافات الجديدة في علوم التنمية والحضارة ؟ هل يعقل ان يظل بيننا من ينادى بتبني قيم الغرب بلا تمحيص ولا تمييز ؟ رغم وضوح الفساد في كثير منها ؟ هل هناك من يتصور انه بوسعه ان يدفع اهل مصر الى قبول التضحية التي تتطلبها تعمير الارض ، بدون تبرير من الدين وحب الوطن ؟ وهل بالوسع ان تدفع العرب والمسلمين في مختلف الاقطار الى توحيد دولهم اذا لم تكن الدعوة تحت راية الاسلام ونهضته ؟ وفي بناء المجتمع الجديد ، ما هي المصلحة في اضعاف الروابط العائلية ؟ لماذا لا ندعم هذه الروابط اساسا للمشروعات الاقتصادية والخدمية ؟ لماذا لا ندعم قيم الصدق والشرف العميقة في تقاليدنا ، ونجعلها اساسا في علومنا الادارية وفي كل العلاقات الاجتماعية ؟ واذا كانت النوازع الفردية غير متضخمة عندنا على النحو المرضي الذي ساد في الغرب ، فهل من الواجب ان نقضى على تقاليد التراحم واحترام الكبير لنحل محلها هذا التناحر المجنون ؟

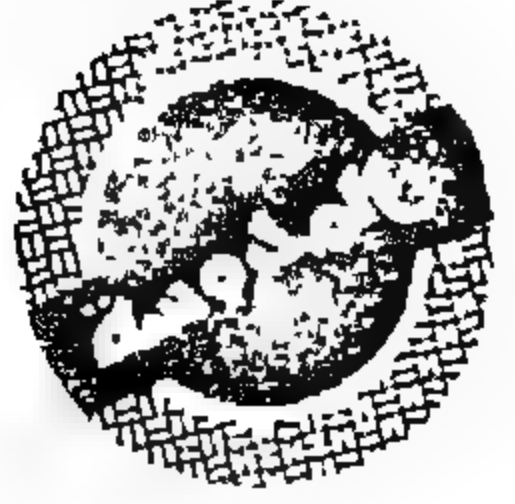
ان تطبيق شرع الله واجب ديني على كل مسلم ، ولكنه ايضا ضرورة للنهضة الحضارية الاصلية ، وبدون اعتراف مخلص بهذا التراث اساسا للنهضة سنكسر في كل محاولة للتفرد على الشعب .

نسأل الله ان يهدي القوم الذين لا يعلمون .

**عادل حسين**







المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ..... ٢٠ يونيو ١٩٨٩ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# قانون الاستثمار

## الحسين



بكم :

عادل حسين

اللجوء الى الاقتراض الخارجي - والاقلال من ملكية الأجانب للمنشآت الانتاجية والخدمية .. وكذلك اوصلتنا التجربة الى أن دور الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني وحمايته يعتبر شرطا ضروريا لاستمرار التنمية المستقلة في مواجهة المؤامرات الخارجية والمخالفات التجارية الظالمة وغير المتكافئة ، مع الدولة المتقدمة اقتصاديا .

ومن هذا المنطلق كان انشاء بنك مصر وشركائه انجازا وطنيا رائعا لثورة ١٩١٩ ، وكذلك كان تمصير المنشآت الانجلوفرنسية ( بعد تأميم القناة ) عام ١٩٥٧ انجازا جبارا لثورة يوليو ..

تري هل تغيرت الدنيا بحيث اصبح هذا الكلام « موضوعة قديمة » ؟ اننا نسلم بالتغيرات الهائلة التي اصبحت العالم من الناحية الاقتصادية ( وغير الاقتصادية طبعاً ) . نحن ندرك كل ما يقل عن الثورة العلمية والتكنولوجية ، وندرك الافاق الجديدة التي فتحتها ( الفضاء - الذرة - الهندسة الوراثية .. الخ ) نحن ندرك التطور المذهل في وسائل الانتاج وفي صنوف ما ينتج ، ونعرف كل ما صاحب ذلك في ثورة النقل والمواصلات ، وفي وسائط الاتصال الجماهيري المختلفة ، و .. في ثورة المعلومات . نحن ندرك ذلك ، ونعرف ما ترتب عليه

في وضعنا الحالي ، نلاحظ انه حتى المجالس المزيفة والتي اصطنعوها اصطناعا لا تشترك في بحث الامور المهمة وتقريرها . فمشروع الميزانية - على سبيل المثال - بارقامها وسياساتها ياتي جاهزا الى مجلس الشعب . وفضلا عن غموضها الذي نشكو منه كل سنة ، فان امرها محسوم قبل أية مناقشة . ان المجلس لا يستطيع ان يغير حرفا مما جاء فيها ، لا لأن القانون القاصر يمنع ذلك وحسب ، ولكن - وهذا هو الالم - لأن المشروع المقدم اتفق عليه مع صندوق النقد ولم يعد بوسع المجلس ولا حكومته ان يغيرا شيئا مما فرضه الصندوق وحلفاؤه .

المسلمات ، وعلى رأس هذه النتائج ان نحرص على استقلالنا ، اذا كان لنا ان نحقق نهضة حضارية اصيلة . يجب ان نعتز باصالتنا ، ويجب ان نملك القدرة على ان نفكر لانفسنا ونبدع الحلول المناسبة لمشاكلنا . وهذه النتيجة هي التي يقصدها حزب العمل حين يطالب باصلاح شامل من منظور اسلامي . فالحل الاسلامي هو اساس فكرنا ( او قلها ) المستقل ، وهو الذي يربطنا بمنابعنا الروحية والتاريخية ، فيجعلنا اكثر قدرة على العطاء والجهاد و .. على تحقيق وحدة العرب .

وقد وصل ابائنا واجدادنا الى ان تحقيق الاستقلال يتطلب - من الناحية الاقتصادية - الاقلال من

والامر نفسه يقل عن قانون الاستثمار الذي يعرض مشروعه هذه الايام . فهذا القانون لم يقدم في هذه الظروف مصادقة . فطوره العام تحدد في ضوء الاتصال مع خبراء الصندوق والبنك الدولي ومع ممثلي الشركات الدولية . والموافقة على المشروع في هذا الوقت جزء من التنازلات التي يجب على الحكومة ان تقدمها لكي يرضى عنها الصندوق والدائنون « فيستعملون الرافعة » معها عند سداد ما عليها من ديون .

ولكي نناقش ما ورد في قانون الاستثمار هذا ، نقول في البداية اننا يجب ان نستفيد من خبرتنا التاريخية ، وقد اوصلتنا الاجيال التي سبقتنا الى نتائج اصبحت من





## عن كوريا وتايوان

وللتدليل على صحة ما نقول ، لن نمل من الإشارة الى ما حدث لدى . عصابة الاربعة ، -اي- كوريا الجنوبية -تايوان- هونغ كونج - سنغافورة . هذه التجارب اقتحمت الاسواق العالمية بجسارة عجيبة حتى اصبحت صلاواتها ضعف ما تصدره كل الدول الاخرى في العالم الثالث ! وهي صاحبة اعل معدلات للنمو في العالم كله . لقد دبروا امورهم ببراعة ، واصبحت سلعهم المعتمدة على عمل كثيف تصدر الى الدول المتقدمة اقتصاديا ، وسلعهم المعتمدة على رأس مال كثيف تصدر الى الدول الاقل تقدما .. ثم لا ننسى كيف اكتسحت فرقهم للمقاولات ( في دول الخليج ) عديدا من المنافسين الدوليين .

□ هذه الدول قبل في تفسير ظاهريتها انها اعتمدت على مساعدات امريكية كبيرة . والامر المؤكد انها استفادت فعلا من هذه المساعدات في مراحل التصنيع المبكرة . ولكنها احسنت استخدامها ، واعادت نفسها لليوم الذي انقطعت فيه هذه الموارد ..

والتفضيل بين دولة واخرى . □ وفي منطقنا العربية الاسلامية على وجه التحديد نسجل ان السمات التي تميز وضعنا السياسي والاقتصادي تضاعف من قدرتنا على التعامل المستقل مع الدول المتقدمة علميا وصناعيا ، فلم نفعل العكس ؟ ولم تنتكس كل المفاهيم والمنجزات التي اوصلنا لها جهادنا الوطني ؟

■ ■ ■

ان اهل الحكم عندنا اصبحوا لا يشعرون بأي حرج من اغراق بلدنا في الديون الاجنبية رغم انتفاء الحاجة الى ذلك .. ومعروف مع ذلك ان حجم الموجودات الخارجية المملوكة لمصريين تساوى حجم الديون ، ولكن لانلحظ ان من شواغل اهل الحكم اجراء مقاصة ، اي استخدام قدر من هذه الموارد المصرية في تخفيف ازمة الدين الخارجي ، بل لعنا نرى في السياسات العامة والسياسات الاقتصادية ما يحفز على مزيد من تهريب المدخرات المصرية الى الدول الغربية .

□ وبالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر ، نلاحظ ايضا ان اصحاب الحكم لا يشعرون بأي حرج وهم يدعون الاجانب لتملك المشروعات في وطننا ، نحن لا نمانع في دعوة الاجانب الى هذه المشاركة لو كنا في حاجة ماسة الى تمويلهم او خبرتهم . ولكن كل الدول المحترمة تفعل ذلك بحسب دقيق لا تلمسه ابدا في قانون الاستثمار الجديد ، مع ان حاجتنا للمال الاجنبي في اقامة شركات مشتركة تكاد تكون منعدمة ، وكذلك فان مستوى الكفاءة البشرية المتاحة يحد من حاجتنا للخبرة الاجنبية في شؤون الادارة

من كتل اقتصادية - سياسية كبرى ، ومن توسع في الاشكال المختلفة للعلاقات الدولية ، ونعرف المؤسسات الاقتصادية المهيمنة ونشير بشكل خاص الى الشركات الدولية التي تكاد تحتكر التطور التكنولوجي ، وتقفز بنشاطها فوق الحدود وفوق السيادة الوطنية بمعانيها التقليدية .

نحن نتابع ذلك كله ، ونحرص على ان تكون امتنا العربية الاسلامية في قلب هذا التقدم العلمي والمادي ، ولكن كل هذا لا يجعلنا نتنازل عن هدف الاستقلال ، فبدون القدرة على ان نحدد اهدافنا وسياساتنا بانفسنا لن نحقق اعمارا جادا ( اي تنمية ) فاستقلال الفكر والارادة شرط للتقدم ، ومن ناحية اخرى ، فان سيطرتنا على مقدراتنا ومواردنا هي التي تمكننا من اخضاع التقدم المادي المستهدف لضوابطنا الاسلامية والقيمية ، حتى يكون التقدم خيرا لنا ولن حولنا في الدنيا والاخرة .

نحن نسلم بان التشابك في العلاقات الدولية جعل الانعزال عن الاسواق العالمية مستحيلا ، ولم يعد مقبولا ولا ممكنا - لو كنا عاقلين - ان ننغزل عن الحركة الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الاموال . ومع ذلك ، فان كل التجارب التنموية المعاصرة حرصت على نفس ما علمه لنا اباؤنا واجدادنا ، فتعاملوا بحذر وحساب مع الشركات دولية النشاط ومع جهات الاقراض الخارجية . في الصين او الهند او كوريا او تايوان نجد انهم يلتزمون هذا المنهج مع اختلاف في الدرجة







المصدر: ..... **المنشعب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٨٩

وحجم المساعدات التي تلقتها كوريا أو تايوان يقل على أي حال عن حجم ما تلقتة مصر من المصدر نفسه دون أن تظهر على اقتصادنا علامات الصحة، ودون أن تغتينا هذه المساعدات عن التورط في دين كبير لا نعرف كيف نسده.

□ ويشاع عن كوريا وتايوان انهما اعتمدتا بدرجة كبيرة في زيادة صادراتهما الصناعية على نظام المناطق الحرة، وهذا غير صحيح، وينقلنا ذلك الى الادعاء الآخر بأن هاتين التجريبتين اعتمدتا على الشركات الدولية في تحقيق نهضتهما الاقتصادية الجبارة، وهذا بدوره زعم بلا أسس، فاعتماد كوريا وتايوان على الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودا بشكل ملحوظ. وكان هناك موقف انتقائي فلم يفتح الباب على مصراعيه بمناسبة وبدون مناسبة. ففي كوريا - على سبيل المثال - استعانوا بالشركات الدولية للمساهمة في قطاع الصناعات الالكترونية، ولكن ظلت غالبية قطاع التصدير في يد شركات صناعية وطنية ١٠٠٪. وقد تصاعدت الدعوة للشركات الأجنبية خلال الأعوام الأخيرة، ولكن ظلت الدعوة محدودة وبحسب. في كوريا (حسب دراسات البنك الدولي) لم تزد التدفقات الصافية في أي سنة (خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢) على ٦٠ مليون دولار، وفي المتوسط العام لكل الفترة كانت الحصيلة السنوية الصافية صفرا. ولم ينشر البنك الدولي بيانات حديثة عن تايوان، ولكن تؤكد المؤشرات كلها على أن الصورة لا تختلف.

ويضاف الى ذلك أن الموقف من رأس المال الأجنبي تفاوت كذلك حسب حاجة الاقتصاد القومي وعلاقاته الدولية، ولذا كانت المشاركة مع الشركات اليابانية أكثر جدا من المشاركة مع الشركات الأمريكية.

ان هاتين الدولتين اختلفتا مع ما حدث في دول أمريكا اللاتينية التي انفتحت بلا حساب على الشركات الدولية، ولم يقتصر الاختلاف على الحجم الإجمالي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن كانت كوريا وتايوان تفرضان أيضا حدودا وشروطا على الشركاء الأجانب. فبينما نجد أن ٥٠ أو ٦٠٪ من هذه المشروعات (في البرازيل أو المكسيك) مملوكة بالكامل للشركات الدولية، نجد أن النسبة المقابلة في كوريا أو تايوان لا تزيد على ٦٪.

□ ويشبه حالة أمريكا اللاتينية (في منطقة آسيا) ما حدث في الفلبين، فهنا فتحو الباب على مصراعيه، وتدفق الاستثمار الأمريكي المباشر في الصناعات التحويلية بمعدلات غير معروفة في أية دولة أخرى من دول آسيا أو أفريقيا، وهذا طبيعي، فالفلبين تحمل أهم منشآت عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة. ولكن الحصاد لهذا الاهتمام وهذه السياسات الأمريكية كان بعيدا تماما عما حدث في كوريا وتايوان، سواء من حيث معدلات النمو، أو من حيث اتساع الفوارق في الدخل، وهذا هو الفارق بين التبعية وبين الاتجاه للاستقلال.

□ ويشاع أن النجاح الكوري والتايواني يرجع إلى تقليص دور الدولة، وهذا الادعاء الأخير يسقط

بدوره أمام الوقائع والحقائق، فالدولة هناك اقامت أجهزة للتخطيط طويل الأجل، وأعدت خططا متوسطة لعدد من السنوات، واطمت بنفسها مشروعات أساسية (قطاع عام)، وبفضل هذه المشروعات المملوكة للدولة، وبفضل الدعم الحكومي الوثيق للشركات الخاصة المحلية، تمكنت كوريا، وتايوان من إبعاد الصناعات الثقيلة عن هيمنة الشركات الأجنبية. لقد عملت الدولة هناك على دعم النشاط الاقتصادي، وحددت قطاعات معينة للاستثمار، ولم تغفل قط عن المتابعة الدقيقة المتوالية فخضعت العلاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتقييم دوري لإعادة النظر في تحديد الأهداف

والشروط، وأصرت دوما على زيادة المشاركة المحلية.

■ ■ ■ ■

إذا عدنا في ضوء كل ما قدمنا إلى مشروع القانون الجديد للاستثمار، سنجد أنه في خط مضاد لكل تجربتنا التاريخية، ولكل ما يمليه الحساب العاقل للمصالح، ولكل ما تقتضيه التجارب التنموية المستقلة، أن كل من يقرأ المشروع يدرك أن واضعيه يرون أن الشركات الأجنبية هي عماد التنمية في بلادنا، وبدونها نموت.. إذ لو كان التصور غير ذلك كنا سنجد التنازلات والمجاملات أقل سخاء.

□ فليس مفهوما لم يظل الباب مفتوحا أمام العمل بنظام المناطق الحرة الخاصة (مع كل ما بان من عيوبها)؟ ولم يظل هذا التهالك







المصدر : ..... الشمس .....

التاريخ : ..... ٢٠ يونيو ١٩٨٩ .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اننا مع تشجيع القطاع الخاص  
المصرى ، ومع تشجيع عارم  
لأصحاب الاموال العربية  
للمشاركة في ملكية مشروعاتنا ..  
ونحن مع إقامة تحالف وثيق بين  
اجهزة الدولة وقطاعها العام من  
جهة ، وبين دوائر رجال الاعمال  
المصريين والعرب من جهة  
اخرى . وينبغي ان ندرس في  
ذلك ، وبكل عناية ، تجربتي كوريا  
وتايوان .

■ ■ ■ ■

ولكن كل هذا لا ينفع ان لم  
يسبقه ايمان بالله وعمل صالح هو  
جزء لا يتجزأ من العبودية لله .  
لن يتحقق تقدم اقتصادى الا من  
خلال مشروع قومى لبعث  
الحضارة الاسلامية يشترك في  
بنائه كل المواطنين مسلمين  
واقباطا .

ان هذا الايمان هو الذى يولد  
طاقة الجهاد ، وهو الذى يعلمنا  
الاعتماد على النفس ، وهذا الايمان  
هو الذى ينشئ التعاون والتراحم  
بين كل ابناء الامة بحيث يكونون  
كالجسد الواحد .

و .. نسأل الله ان يوفقنا في  
صد الزحف الغادر لأعداء  
نهضتنا .

على التوسع في نظام المناطق الحرة  
عموما رغم ان خبرة السنوات  
الماضية لا تبرر ذلك ؟  
وقد طرح السؤال نفسه  
الاستاذ الدكتور سعيد النجار ( في  
مقالين متتابعين في الاهرام ) .  
وقال عن حق : اننا الآن في وضع  
يختلف عن " ا " مع الذى احاط  
بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة  
١٩٧٤ ، ان لم نعد في حاجة الآن  
الى تقديم تنازلات مبالغ فيها بعد  
ان تاكد موقف الدولة من  
الاستثمار الخاص . وفي ضوء ذلك  
امتدت انتقادات سعيد النجار الى  
الاعفاءات الضريبية الشاملة  
والعجيبة ( المواد ١١ حتى  
١٦ ) . وهى اعفاءات تعنى ان  
الشركات تستفيد من كل الخدمات  
التي تقدمها الدولة ( بدءا  
بالتعليم وانتهاء بالامن ) ، ولكنها  
تعفى من اى اسهام في تكلفة هذه  
الخدمات . وهذا امر يخرب  
الميزانية العامة ويهدد الاستقرار  
الاقتصادى والسياسى .. واهمية  
الاحالة هنا الى د . النجار تكمن في  
انه من الاشخاص الوثيقي الصلة  
بالهيئات الدولية ، وهو يؤكد في  
مقالاته الحقيقة المعروفة عنه  
باعتباره من اكبر مشجعي القطاع  
الخاص ، ولكن المسألة على حد  
قوله فاقت كل معقول !

■ ■ ■ ■

اننا بعد كل ما قدمنا نرفض  
الاتجاه العام للمشروع المقدم ،  
فالامتيازات المقدمة لرأس المال  
الاجنبى يجب ان تتناسب مع  
حاجة الاقتصاد القومى  
الحقيقية ، في قطاعات نحددها  
بعناية ، واية زيادة في الجرعة  
خطر على مستقبلنا واستقلالنا  
ينبغي ان نتصدى لمقاومته .





المصدر : الشريعة

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## هكذا رأينا

قلت لرجل من المشتغلين بعلوم الدين : اتعرف سنة محمد صلى الله عليه وسلم في اخراج الناس من الظلمات الى النور قال : مانعني ؟ قلت : كان العرب امة فقيرة متخلفة ، فلما جاءهم خاتم الرسل أصبحوا به امة ذات عانية وحضارة ، يتعلم منها الآخرون بعد ملكنت هي غارقة في الجهل ، وتمرح في بحيرة من العيش بعد ما كانت تكتفى بالتمر والماء ...

ما سر هذا التغير ؟ ان الاناء المثلث لا يبقى به السائل وقد كان جهد صاحب الرسالة ان يصحح الكيان الانساني للامة ، يفرغ فيها بعدئذ حقائق الوحي ومعادن الدين الجديد !

نعم لقد أعاد بالاسلام تشكيل الامة العربية ، فاذا العقل الكسول ينشط للتفكير ، واذا الطبع الجموح يستمسك بالاداب ، واذا البصر الكليل يرمى الافاق ، واذا المزدلفون امام الاوثان يدوسونها بعد ما اشرق على بصائرهم التوحيد ، وعرفوا من هم ؟ ومن يعبدون ؟

ان الاسلام جعل العرب اثقل وزنا في كل ميدان مادي او معنوي ! اذا كان غيرهم عاطلا فهم عاملون واذا كان مخطئا فهم مصيبون ، واذا كان مردولا فهم الافاضل الموقرون !

كان الاكتفاء الذاتي - وهو خلق يعرفه الابطال - صفة للعرب وهم يقاومون الاستعمار الباطش بالشعوب شرقا وغربا حتى اذا تم النصر عاد العرب يأخذون من الحياة ويعطون ، ويأكلون ويتصدقون ، وتعتمد أجهزة الجهاد بينهم على إنتاج لايشينه قصور ، وفيض لا يلحقه غيض !

ثم غدرنا برسالتنا وعاقبنا القدر ! الاكتفاء الذاتي لدى المجاهدين الاولين حسبته السخفاء فقرا ، فدعوا الى الفقر واستداروا للدنيا وصغرت ايديهم من كل خير ، وهل يستطيع نصرة الحق مسكين يتضور ؟ ان اليد السفلى لا تستطيع ان تخدم المثل العليا والشعوب التي تقترب لتعيش أعجز من ان تحمل رسالة ! وكيف يقدم الايمان لغيره من يجثوا امام الغير لحاجة تدنيه وتخزيه !

في تقرير امامي ان العرب اكبر مستوردي الغذاء في العالم اذ بلغ ما استوردوه من المواد الغذائية سنة ١٩٨٠ - ١٤ مليارا من الدولارات ارتفعت سنة ١٩٨٥ الى ٢٥ مليارا وصلت سنة ١٩٨٧ الى ٣٠ مليارا

ويأكل العرب يوميا ٧٥٠ مليون رغيف المستورد منها ٥٠٠ مليون رغيف كما انهم يستهلكون ٧٧٪ من كل ما يدخل السوق العالمية من الاغنام والماعز ، و ٢٠٪ من الالبان ومنتجاتها

والارض العربية تجري فيها انهار النيل والدجلة والفرات وتستطيع ان تزرع كل شيء وان تاكل وتبيع وتتصدق ... ولكن المشكلة قلة العاملين ، وكثرة العاطلين ، فابن عمل الدين بين هؤلاء الخاملين ؟

ان الاسلاميين مشغولون بأمور أخرى ، وهم - امام شعب الايمان - لا يدرون ما الرأس ؟ وما الذنب ؟ وامام البنيان المهتدم يريدون اقامة السقف قبل اقامة الجدران ! وهم مسترخون في مطالب العقيدة واصول الاخلاق وتصحيح التقاليد الشائعة واحكام مناهج التربية على حين يكثر الصياح حول وظائف الحكومة ومسالك الحاكمين ! من يابى الحكم بما انزل الله ؟ لا ياباه الا كفور ! ولكن هذا الحكم لا يقيمه الا من اسلموا وجوههم لله ، واخلصوا قلوبهم له ، وجعلوا من حياتهم الخاصة وتربيتهم الزاكية وسيرتهم العاطرة ما يصدق الظنون .. وينتسح الامال ...

محمد الغزالي







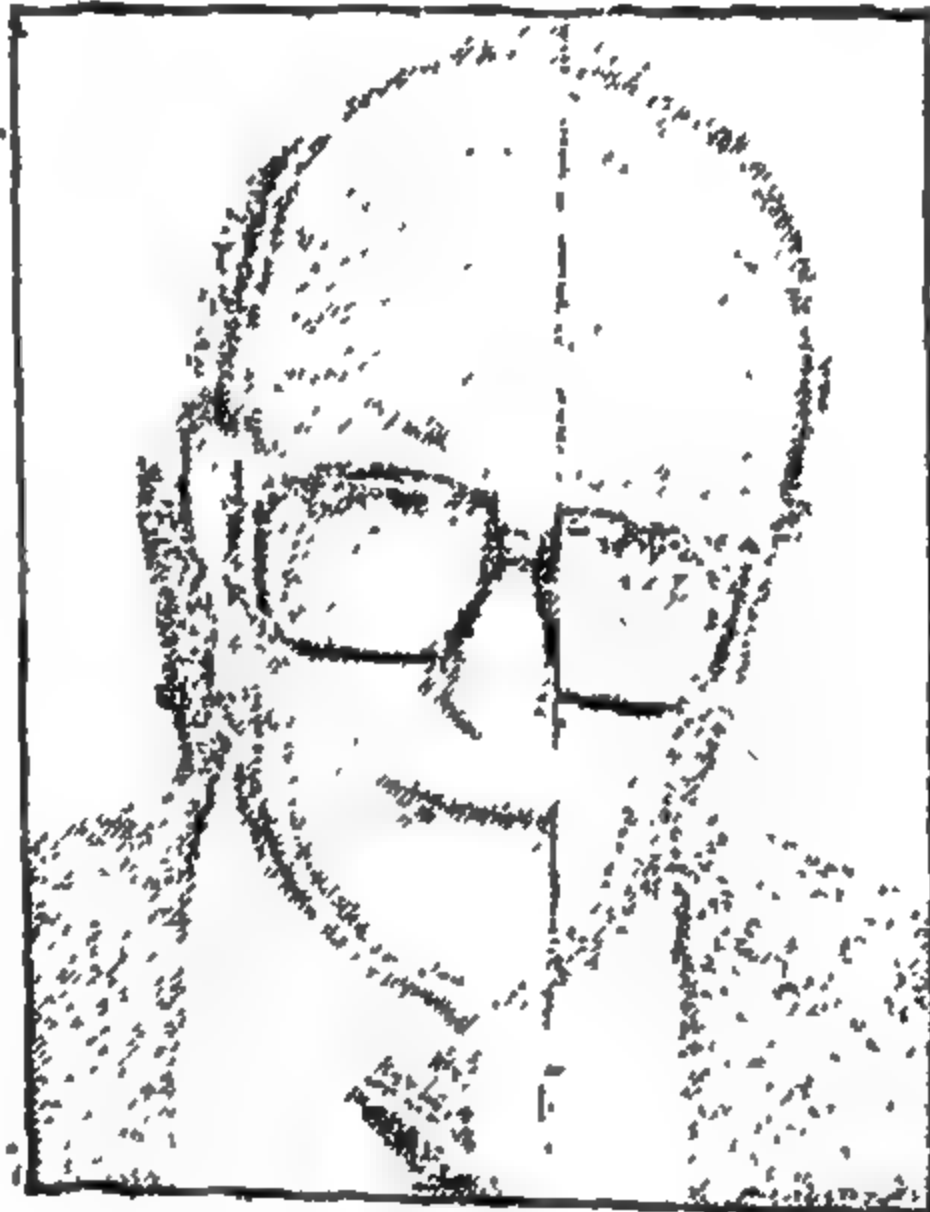
المصدر : ..... الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٨٩

والجميع التمتع بالديمقراطية

# من استجداء رئيس الوزراء إلى انتفضان الشعب

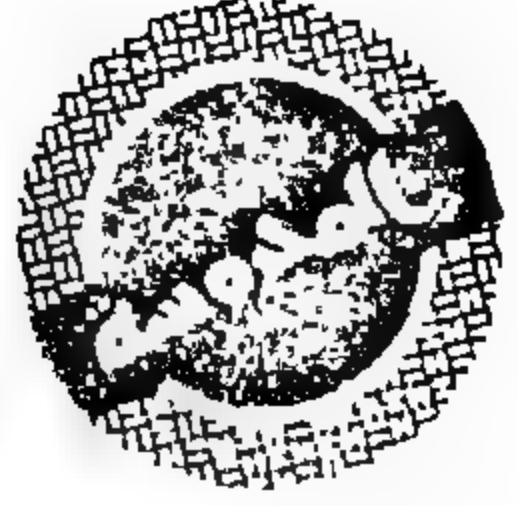
كثيرا ما قدمنا الحلول لمشاكلنا والمقترحات لاصلاح احوالنا والرأى الاخرى  
سياسات الحكومة وقراراتها دون أن تلقى العناية الواجبة أو يحفل المسؤولون  
بمناقشتها والرد عليها ، وذلك من خلال ما يصدره الحزب من بيانات ودراسات  
أو تنشره الجريدة من مقالات أو ملبقى في الاجتماعات العامة من كلمات أو  
مليرد في اقوال رئيس الحزب ونوابه خلال المناقشات التي تدور داخل مجلس  
الشعب .



بقلم : لدكتور

محمد حلمى مراد





المصدر : النش

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٨٩

بل يصل الامر الى حد انكار صدورهما ، والتغافل عن وجودهما والتقدم بها ، وتوجيه اللوم الى المعارضة لعدم تقديم الحلول البديلة والاعراض عن المشاركة بالرأى الآخر في معالجة مشاكل الجماهير .

ونعرض اليوم لموضوعين هامين سبق ان ابدينا الرأى فيهما وكررنا الحديث عنهما دون جدوى بحيث اصبحا حاليا مثار اهتمام عام لما يخشى ان ينجم عنهما من اثار خطيرة عميقة الاثر .. اولهما هو موضوع الاعتماد على الخارج للحصول على القمح اللازم لصناعة رغيف الخبز الذي يعتمد عليه الشعب في حياته اليومية ، وثانيهما هو احتضان الرئيس السودانى المخلوع جعفر بنميرى وابوانه بمصر مما يهدد العلاقات التاريخية الوثيقة بين شعبى وادى النيل

### القمح سلعة استراتيجية تستخدم للضغط على الدول المحتاجة لها .

فقد عارضنا انور السادات عندما كان ينادى بوجوب العمل على الاكتفاء ذاتيا من كافة السلع الغذائية ، عدا القمح ، بينما كنا نعلن في مقابل هذا الشعار قولنا بوجوب الاكتفاء الذاتى مما نحتاجه من منتجات غذائية ، وبصفة خاصة القمح ،

كان السادات يتصور ان تحسين العلاقات مع امريكا وهى من اكبر الدول المصدرة للقمح فضلا عن علاقاتها الخاصة بالدول الاخرى المصدرة لهذه السلعة سوف يمكنه من الحصول عليها دون عسر .. بالاضافة الى ما كان ينصح به مستشاروه الزراعيون من انه من الاجدى اقتصاديا ان نزرع محصولا اخر يمكن تصديره للخارج كالقطن والارز بحيث نحصل منه على عائد اوفر بالعملة الاجنبية ثم نستخدم جزءا من هذا العائد لشراء ما نحتاج اليه من قمح من الخارج .

وفات انور السادات ومستشاروه ان القمح سلعة اساسية يعتمد عليها الشعب المصرى في غذائه ، وان عدد الدول التى لديها فائض منه للتصدير محدود بحيث تستخدمه كوسيلة للضغط السياسى والاقتصادى على

الدول المحتاجة اليه .. فقد يتوفر لدينا الثمن المطلوب لشراء الكمية التى نريد استيرادها من الخارج بالعملة الاجنبية ومع ذلك تفرض علينا الدول المصدرة للقمح وهى لا تتجاوز خمس دول شروطها لمنا بما نطالب منه .

ولم نتعظ بما تتعرض له دول عظمى كالاتحاد السوفيتى عندما يحدث لديها عجز في محصول القمح بسبب الظروف الجوية فتتعرض لمناعب وضغوط من الدول الغربية المصدرة لهذه السلعة لسد احتياجاتها منها .

بل لم نتعظ من التهديد الذى وجهته امريكا للغرب في يوم من الايام على لسان رئيسها عندما استخدمت الدول العربية سلاح البترول ، عامفت ضخه في حوض

### التوسع في زراعة القمح تقديما من الوقوع في هذه المازق الرهيبة !!

ونحمد الله ان تتجه اقسام المفكرين والصحفيين الوطنيين لقرع الاجراس للتنبيه الى هذا الخطر المريع .. فكان مقال الدكتور نعمات فؤاد في جريدة الاهرام بعنوان « الحل زراعة القمح » مستعينة في ذلك بأراء عالم الزراعة الدكتور مصطفى الجبلى - رحمه الله .. وكان التحقيق الصحفى الرائع الذى قام به الصحفى جمال الشرقاوى ونشره على سبع مقالات بجريدة الاخبار عن امكانية الاكتفاء ذاتيا من القمح من الناحية الواقعية ، وعن ضرورته من الناحية الاقتصادية .. وكانت كلمات الكاتب مرسى عطا الله في « وجهة نظر » بجريدة الاهرام نقلا عن اساتذة كلية الزراعة حول ضرورة مراجعة سياستنا الزراعية والتى لخصها في قوله : « هل تحقق عائد تصديرى بالعملة الصعبة من انتاج الخضراوات والفاكهة ليعوض حجم الزيادة الرهيبة في احتياجاتنا الاستيرادية من الحبوب وبالعملة الصعبة ايضا .. ان الشعوب الفقيرة تستطيع ان تتحمل غياب اوندرة بعض الخضراوات ومعظم الفواكه ولكنها لا تستطيع ان تتحمل غياب رغيف الخبز » ..

واخيرا كان تناول الكاتب الكبير يوسف ادريس لموضوع « الاستقلال القمحى » في ثلاث مقالات من مفكرته بجريدة الاهرام موضعا اننا وصلنا الى حالة لا نستطيع ابدا ان نستمر في

الاعتماد الرتيب على غيرنا من الدول الكبيرة في لقمة بشنا ، ذاكرا ان مواطننا على علاقة بالك الدول افاده بان السياسة الزراعية التى نسير عليها هى احد الشروط المطلوبة للحصول على قروض جديدة ما جعله يطلق عليها « سياسة الاسبيار الزراعى » للدول النامية المدينة . وقد عقب على ما صرح به الدكتور يوسف الى اخيرا من زيادة مساحة الارض المزروعة قمحا مائة الف فدان بأنه « اذا ان لا يعرف - وهو وزير للزراعة اكثر من خمس سنوات - ان في الساحل الشمالى رشا زراعية مساحتها اكثر من مائة الف فدان ممكن ان تزرع قمحا فهذه مصبة ، واذا كان يعرف فهذه مصيبة اكبر .. واذا كان لم يتخذ هذا الاجراء الا لاثارة المشكلة فمعنى هذا انه لا يوجه تخطيط زراعى حقيقى بل يكاد يجمع كل ان هناك سياسة زراعية ولكن الهدف منها انتاج الكانتالوب والفرلة واممال القمح ولقمة

العيش حتى تبقى مصر على حافة الجوع وحتى تبقى ربة مصر تحت حذاء صندوق النقد الدولى والقمح الذى تشتريه من الولايات المتحدة حتى اذا قلنا بم اغلقوا حنفية القمح ومقتنا جوعا ،

### احتضان جعفر بنميرى يخلق المشاكل ولا يوجد ما يبرره :

من الثابت تاريخيا ان اقتلاع حكم جعفر بنميرى في السودان في ابريل من عام ١٩٨٥ كان نتيجة ثورة شعبية ضد هذا الحكم الاستبدادى الذى اعتقل الالاف واودع السياسيين السجن وارق دماء عدد من ذوى الرأى ونسب اليه الكثير من وقائع الفساد والانحراف وما عرف عن موضوع تهريب الفلاشا اليهود من اثيوبيا الى اسرائيل مقابل ملايين الدولارات ببيعة عن الانهان ، فضلا عن عمليات الاتجار في السلاح والامتيازات الواسعة التى منحها لعدنان خاشقجى فزىل سجن سويسرا حاليا وغيرها من جرائم الاستيلاء على اموال الدولة والاثراء الحرام مما حققته السلطة القضائية في السودان .







المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٨٩

ومن هنا فقد اعترضنا على منحه حق اللجوء السياسي الى مصر لما في ذلك من تحد سافر لمشاعر الشعب السوداني الشقيق الذي كان يطالب بتسليمه لحاكمته ، واكدنا ان الحفاظ على الروابط الوثيقة والأولية بيننا وبين السودان يقتضي علينا الاقل ان نسمح له بالاقامة في مصر خاصة وان المادة ٥٢ من الدستور المصري تنص على ان تمنح الدولة حق اللجوء السياسي لكل اجنبي اضطر بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب او حقوق الانسان او السلام او العدالة .. بينما جعفر نميري لم يخلع منه منصبه إلا نتيجة ممارساته المضادة لما ورد في هذه المادة من الدستور .

وقد نبهنا حينئذ ان اعطاء نميري حق الاقامة في مصر من شأنه ان يشير الحساسيات بين البلدين الشقيقين ، ويخلق المشاكل بين حكومتيهما دون اى مبرر او منطق يؤيد نظام الحكم في مصر ببقائه على أرضها على خلاف ارادة الشعب السوداني . ولكن النظام الحاكم اصر على إعطائه حق اللجوء السياسي بلا منطق وعلى خلاف حكم الدستور ورغم تعارض ذلك مع المصالح العليا للدولة . ومن غير المقبول الادعاء بان هذا تقليد سارت عليه مصر ... وليس أدل على ذلك من ان مصر رفضت أخيراً طلب بعض لاعبي كرة القدم الاثيوبيين في اللجوء السياسي اليها حتى تتم اجراءات سفرهم لامريكا ، وقامت بتسليمهم الى السلطات الاثيوبية !!

ولما كانت الحكومة المصرية تعلم مقديماً ان القضاء قد استقر على عدم الاختصاص بنظر الطعون التي تقدم ضد اعمال السيادة التي تعتبر منح حق اللجوء السياسي منها ، فقد سمحت للسودان بإقامة دعوى قضائية امام القضاء الاداري بمجلس الدولة بطلب إلغاء قرار منح جعفر نميري حق اللجوء السياسي الى مصر ، وكان مصيره الرفض طبعاً في حين انه كان ينبغي على الدولة بسلطانها التقديرية ان تستجيب لمطلب الحكومة السودانية التي اتى بها الشعب في انتخابات ديمقراطية اشاد بها العالم بأسره ولم يطعن فيها

أحد بالتزوير وانسحب بعدها القائد الاسطوري سوار الذهب بعد ان ادى دوره الوطني في الحفاظ على وطنه من مخاطر فتنة داخلية ودون ان يتطلع إلى استمرار على السلطة والاستئثار بها لنفسه .

وكان النظام الحاكم في مصر يهون من تصرفه القصير النظر بان نميري لن يمارس نشاطاً سياسياً من داخل اراضينا وانه تخلى عن كل مطمح سياسي في بلده .. وها هي الايام جاءت بعكس ما التزمت به حكومتنا باسمه ووقع على منشورات يحرض فيها شعب السودان وقواته المسلحة ضد النظام القائم في السودان - وليس حزب الأمة بزعامة الصابق المهدي وحده - وذكر في المنشورات انه عائد .. عائد .. واستمعنا إليه في إذاعة لندن العربية من القاهرة يعترف فيها بصدد هذه المنشورات عنه ، وانه يقابل القادمين من السودان الى مصر دون اى قيد ، وان الحكومة المصرية لاتفرض عليه اى ضوابط ، وانه يتقوى السفر الى دولة افريقية قريبة من السودان ليكون قريباً من موقع الأحداث ، وإن كان قد نلصق صلتة بالانقلاب الفاشل الذي أعلن عن وقوعه بالخرطوم .

لما رأى النظام الحاكم في مصر بعد ان اخل جعفر نميري بواجباته كلاجئ سياسي وبعد ان اخرج الحكومة التي اوتته ، وحمتها من المحاكمة عن جرائمه التي اقترلها خلال كلمة للسودان والتي تسببت في كل المشكل التي لايزال يعانيها النظام الحاكم في السودان حالياً من اثارها ونتائجها ؟!

ولا يتصور احد ان المتاعب التي يواجهها الاخوة في السودان الآن سوف تجعل الشعب السوداني يغير نظره الى جعفر نميري او يطالب بعودته مرة اخرى الى الحكم ، فهو ليس البديل الوحيد عن الحكم القائم ، وإن يغيث عن شعب السودان ان المتاعب الحالية

ليست إلا مخلفات نظام النميري . ولا يقبل ان يعلن الرئيس حسنى مبارك في كلمته امام مؤتمر القمة بالدار البيضاء عقب عودة مصر الى الجامعة العربية عدم جواز تدخل دولة عربية في الشؤون الداخلية لدولة عربية اخرى ، ثم يقبل ان يمارس جعفر نميري المخلوع من داخل الاراضي المصرية اعمالاً تنطوي على حض الشعب السوداني على كراهية حكومته وتآليه عليها ، ويحرض القوات المسلحة السودانية على الخروج عن طاعتها ، ويظل متمتعاً بحماية حكومة مصر وضيافتها !!

إن ما نخوفنا منه قد حدث ، ونطالب الرئيس مبارك وحكومته من جديد ان يطلبوا من جعفر نميري مغادرة الاراضي المصرية لاخلال بالتزامات اللاجئين السياسي حفاظاً على العلاقات الحميمة بين مصر والسودان ومن ابقى وأكثر اتفاقاً مع المصلحة العامة من العناد والاصرار على الخطأ ومن الابقاء على روابط فردية او شخصية .. متغاضين عن اندراج ما حدث منه تحت طائلة قانون العقوبات في المادة ٧٧ (و) التي تعاقب بالسجن كل من يقوم بعمل عدائي من شأنه تعريض مصر لخطر قطع العلاقات السياسية ... فهل من مجيب ؟!







المصدر : ..... الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٠ يوليو ١٩٨٩

## اعلنوا الاتفاقات السرية مع صندوق النقد

بقلم عادل حسين



كان لابد ان يرفض الاستاذ ابراهيم شكرى (باسم التحالف الاسلامى ، وباسم الشعب الذى اولانا ثقته ) مشروع الموازنة الذى قدمته الحكومة ، والذى ينذر اصحاب الدخل المحدود بمزيد من البطالة وارتفاع الاسعار .

□ والحقيقة ان الاسلوب الذى تعرض به الموازنة ، من اوله الى آخره ، اصبح مهينا تماما . فمشروعها يقدم بعد الموعد المقرر له . والمعلومات الاساسية غائبة . وما يقدم من ارقام مغلوطة ولا يمكن الارتكان اليه . والوقت المتاح للبحث والدراسة لا يمكن ان يكفى . وخطر من هذا كله ان ما يقر في مجلس الشعب تخرج عليه الحكومة ولا تلتزم به دون مراجعة في المجلس او استئذان ، وقد ترقب على ذلك - كما اثبت نائب التحالف د . عصام العريان - ان العجز الفعلى في موازنة العامين السابقين تجاوز ما كان مقدرا ومسموحا به امام مجلس الشعب . ولم يكن التجاوز بسيطا . ولكن كاد ان يكون العجز الفعلى ضعف العجز المقدّر .

والموقف في هذا العام لن يكون مختلفا ، فمشروع الموازنة الذى اجازه الحزب الوطنى في مجلس الشعب ، سيظل خاضعا للاضافة والحذف والتعديل ، دون اذن من المجلس ، حتى تنتهى الاتصالات والمباحثات مع صندوق النقد الدولى . صاحب الكلمة الاخيرة في الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية .

□ إننا نطالب الحكومة بان تحترم مجلس الشعب ، والاحزاب السياسية ( وعلى راسها الحزب الوطنى نفسه ) بالقدر الذى تحترم به صندوق النقد ووكالة التنمية الامريكية . نريد ان نعلم كما يعلمون ونبحث كما يبحثون .. ونطلب في كل الاحوال ان نطلع على ما يقال ويقرر في مباحثات الصندوق وحلفائه الدوليين عن الموازنة والاقتصاد ، بل وعن كل امور الدولة .. وبدون ذلك تكون مناقشات الموازنة وغير الموازنة عبثا لا معنى له .

وفي موضوع الموازنة تحديدا ، نعلم ان المباحثات وصلت الى قرارات واضحة في مسائل الاجور والاسعار والضرائب والائتمان والتبادل التجارى .. وفي كل ما يتعلق بسياسات التنمية في





المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا يمكن ان يكون محليدا وبعيدا عن الاهداف الاستراتيجية .

× × × × × × ×

■ نأخذ مثلا قضية البترول . ففي المباحثات الجارية ، قدم الصندوق تقريرا ينتقد سياستنا البترولية ، ويقرر ان الحكومة تجاوزت في انتاج البترول المعدلات المقررة ، وقد حذر التقرير من ان هذه الزيادة في الانتاج هي على حساب الاحتياطي الاستراتيجي الذي يجب ان نحفظ به .. ومن ناحية اخرى حذر الصندوق من تزايد استخدامنا للبترول على نحو فيه تبديد وتبذير ، فهذا التبديد يتحقق بطبيعة الحال على حساب الكمية المتاحة للتصدير .. ان الصندوق يطالب اذن بالحد من استنزاف الثروة البترولية ، وهي ثروة قابلة بالفعل للنفاذ . وقد قدم في هذا المجال حوافز ايجابية ، اذ قدر ان الحكومة قد تخشى على عوائدها النقدية ان هي قللت الانتاج ، فاقترح ان تدخل الحكومة في مباحثات مع شركات البترول الاجنبية كي تزيد الحصة المصرية من البترول المنتج على حساب الحصة التي تحصل عليها الشركات بمقتضى الاتفاقات المبرمة معها .. ولا شك ان هذا الاقتراح يشير الى استعداد الدول الغربية الى التوسط في هذا الامر ( كما فتوسط في جدولة الديون ) ان نحن سليرنا الصندوق في برنامجه .

ومثل هذا الكلام يبدو طيبا .. فبم الخلف إذن ؟ الخلف يظهر بشكل واضح حين نتذكر تاريخنا مع الدول المستكبرة والمهيمنة على النظام الدولي . لهذه الدول لم نعلم اطلاقا انها كانت حريصة على مراعاة النسب الواجبة علميا واقتصاديا بين انتاج البترول وبين الاحتياطي الثابت له . لم نعلم اطلاقا ان الدول الصناعية المتقدمة كانت حريصة على عدم استنزاف ثرواتنا . ففي كل البلاد العربية المنتجة للبترول لم تكن النسبة بين الانتاج والاحتياطي تتقرر حسب المصلحة الاقتصادية الوطنية للبلد المنتج ، بل فرض على بعض الاقطار الشقيقة ان تنتج كميات للتصدير تفوق كثيرا المعدلات المعقولة اقتصاديا ( خدمة لمخططات دولية لا ناقة لها فيها ولا جمل ) .. واخطر من ذلك ان معدلات الانتاج كانت تتحقق في كثير من الاحيان بأسلوب يخرب الآبار . وقد اعترفت بعض تقارير الكونجرس الأمريكي بشكوى الخبراء السعوديين من هذا الاسلوب .

القطاعين العام والخاص .. وقد تساعل الاستاذ ابراهيم شكرى حول ما وصلت اليه الحكومة في كل ذلك ، واصرت الحكومة على تجاهل

السؤال ، ولكننا نعلم انها تنازلت فعلا عن الكثير امام ضغط الصندوق والدائنين .. والتقرير الذي ننشره ( ص ٤ ) يقدم بيانا مؤسفا ومؤثما عما آل اليه الحال .

ان صندوق النقد الدولي واصحابه اصبحوا يمارسون سلطة فعلية لا يمارسونها في اية دولة محترمة ، ومادام الامر كذلك فان قرارات هذه السلطة يجب ان تعرض رسميا امام مجلس الشعب .. ان الموقف العدواني من احكام مجلس الدولة اهدر الشرعية القانونية لمجلس الشعب ، وتعهد اخفاء النتائج التي اسفرت عنها مباحثات الصندوق يعتبر اهدارا للشرعية السياسية لهذا المجلس .

■ ■ ■ ■ ■

■ نحن نقول دوما ان اصلاح الاقتصادى مطلوب بشدة والحاح ، ونقول ان العلاج ، اى علاج ، لابد ان يكون مرا ، ونحن على استعداد لاحتمال الالم والمرارة من اجل ان نتغلب على المصائب التي اورثتها لبلادنا الحكومات المتعاقبة للحزب الوطنى .. الا ان منهجنا الاسلامى الوطنى في اصلاح يتعارض تماما مع ما يمليه ، اصلاح ، المزعوم لصندوق النقد الدولي . والخلاف بين اصلاح الذى ننشده وبين الاسلح الذى يمثله برنامج الصندوق هو بقدر الخلاف بيننا وبينه في الهدف . فنحن نهدف الى نهضة الامة العربية الاسلامية ، ونهدف الى استقلالها وتكاملها الاقتصادى ، ونهدف الى تحقيق العدل الاجتماعى ، بينما يهدف برنامج الصندوق الى ترسيخ التبعية وتعميق الانقسام في الاقتصادات العربية ، مع كل ما يتبع ذلك من تشويه للتنمية ونشر للبطالة وقهر للمستضعفين .

ان بعض الاقتصاديين الوطنيين تلوتهم للاسف هذه الحقيقة ، فهم يرون الصندوق يشير الى اختلالات الاقتصاد المصرى كما يشير ، فيتكلم عن عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ، فيصورون انه يتكلم باللغة التي نتكلم بها ، ويصدقون انه هيئة فنية محايدة .. وينسون ان الاقتصاد السياسى







المصدر : ..... الشحيح

التاريخ : ..... ١٤٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بترول منخفض نسبيا عن الاسعار الدولية بهدف تشجيع الانتاج الصناعي والزراعي ؟ ان الدول الصناعية تملك عديدا من أدوات القوة التي تدعمها في التنافس العالمي مع منتجائنا ، فلم نحرّم من استخدام وسيلة يتبعها نملكها في مواجهة هذا التنافس ؟ نفهم ان يقال ان هذا الدعم يجب ان يستخدم بكفاءة حتى لا يكون اسلوبا لتراخي مشروعاتنا عن رفع انتاجيتها ، وهذا تحذير في محله ، ولكنه يختلف تماما عن الادعاء بان السعر المحلي لبترولنا يجب ان يرتفع ليصل الى مستوى سعره في فرنسا أو اليابان ، وعجيب ان يباع لنا هذا الكلام باعتباره حكمة مقدسة لا تجوز مخالفتها .

x x x x x x x x x x

في موضوع كالبنترول ، نتفق اذن مع صندوق النقد في مطالبته بالمحافظة على هذه الثروة القابلة للنضوب ، ونرى ضرورة ترشيد استخداماته ، ولا بأس من دراسة رفع سعره بقدر ما اذا رأينا فائدة في ذلك ، ولكن كل هذا لا يخدمنا او يخفي خلافتنا الاساسي . فالصندوق يطلب ما يطلب في اطار الغاء سيادة الدولة على الاسعار ، فيفقدنا هذا اي قدرة على توجيه النشاط الاقتصادي ، بينما نبحت نحن هذا الامر في اطار تأكيد سلطة الدولة على الاسعار المحلية ، وحققنا في تقرير الدعم بحيث تحدد الاسعار بحسابات رشيدة في ضوء المصالح المحلية للتنمية المستقلة ، فستخدم الاسعار ويستخدم الدعم كحوافز لدفع الانتاج في المجالات أو في المناطق التي تحددها الخطة كما يستخدم الدعم من ناحية اخرى من اجل ضمان العدل والستر لمحدودي الدخل .

■ ■ ■ ■ ■

■ لقد كان البنترول مجرد مثال ، وبوسعنا ان نناقش بالطريقة نفسها باقي النقاط لنثبت ان الصندوق ان كان يهتم بقضايا اقتصادية تشغلنا ، فان اختلاف اهدافه عما نقصد يجعله يعمد الى حلول للمشاكل تغاير الحلول التي نتوصل اليها من منظور وطني صحيح .. بوسعنا ان نثبت ذلك اذا بحثنا آراءه عن الاجور ، او عجز الموازنة ، او الديون الخارجية .. الخ .

و .. نسأل الله ان يهدي اهل الحكم فانهم لا يعلمون .

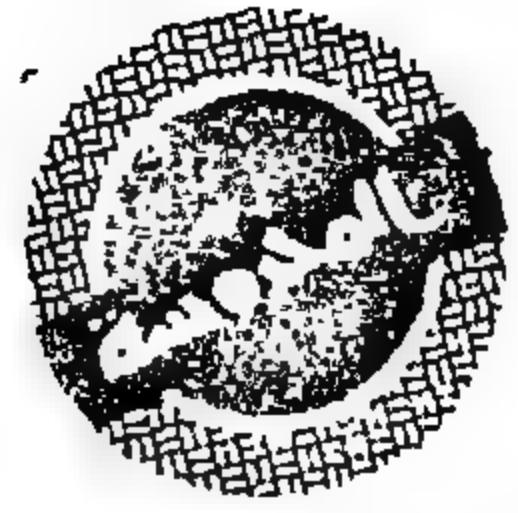
**عادل حسين**

وكذلك سجل د . علي الجوهاني ( الخبير السعودي ) الملاحظة نفسها في رسالته للدكتوراه . نحن معذرون اذا لم نصدق ان هؤلاء الخبراء الاجانب يسوقون نصائحهم لنا حرصا على ثروتنا القومية وخوفا من تبديدها . واذا بحثنا عن سبب آخر للنصيحة سنكتشف ان الدافع الحقيقي هو اضافة تبرير آخر .. بل وتقديم حوافز واغراءات من اجل تحقيق مطلبهم برفع سعر البنترول المصري في السوق المحلي الى مستوى الاسعار العالمية ، وهذه المطالبة تأتي في اطار دعوتهم العامة لان يكون هيكل الاسعار المحلي مماثلا بالكامل لهيكل الاسعار في الدول المتقدمة صناعيا . ان هذه الدعوة تنفع في قلب السياسات التي يروج لها الصندوق وهي دعوة مشتهرة باسم الغاء الدعم ..

والقضية عندنا لا تكمن في ان نرفع سعر البنترول في السوق المحلي او لا نرفع . القضية عندنا تكمن في رفض الهدف الجوهرى للصندوق لان محاكاة هيكل الاسعار في الدول الصناعية المتقدمة ليست قانونا طبيعيا لا فكاك منه كما يروجون . والاسعار في هذه الدول لا تحددها قوانين موضوعية عادلة بحيث ينبغي ان نتبعها بدون قيد او شرط . واذا عدنا الى مثال البنترول سنلاحظ ان اسعاره في السوق العالمية قد تحددت دوما حسب المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للاقوياء ، وليس لاية اعتبارات موضوعية . لقد ظل سعر البنترول المنتج منخفضا لعقود طويلة في الدول المستضعفة لا لان السعر المنخفض كان عادلا ومضبوطا وفقا لمعايير اقتصادية ، ولكنه فرض على بلادنا بالقوة الجبرية ، واعتبرت الولايات المتحدة ان هذا السعر المنخفض اكبر مساعدة لحليفاتها في اوربا الغربية واليابان لكي تنهض بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أصبح معروفا الآن ان بلادنا العربية الاسلامية ساعدت اقتصاديا هذه الدول بنصيب يزيد على المساعدة التي مثلها مشروع مارشال .

□ والسؤال الآن هو : اذا جاز لهذه الدول ان تتحكم في سعر الطاقة فتبخسه من اجل تسريع التنمية في بلادها ، فلم لا يجوز لبلد كمصر ان تستخدم سعر





المصدر : لواد الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٨٩

# القطاع العام على الطريقة المصرية

تابع الندوة / مجدى مصطفى

وأن نواة القطاع العام أوجدت مجالا سهلا لأن يرتفع أهل الثقة لا أهل الخبرة .. فى المؤسسة الاقتصادية .

وأضاف أن هذا التحول ارتبط بعملية التثبيت السياسى للحفنة الحاكمة حتى لا يتسبب القطاع الخاص بماله من تعبير سياسى ( تعددية حزبية ) فى صدام للحفنة الحاكمة وهى لا ترغب فى دلالة ذلك الصدام أو لا ترغب فى هذا الصدام أساساً .

وأشار إلى أن الإسلام قد حدد عدة أشكال للملكية العامة كأرض الحمى . حيث يُخصص جزء من الأرض لاتنفاع عامة المسلمين بها فقد حمى الرسول صلى الله عليه وسلم أرضاً بالبيع

القطاع العام  
فعل سياسى  
يومها يحمل  
هدمه وتدهوره

لا يزال الحديث عن القطاع العام فى مصر أحد القضايا البارزة التى تستوقف الاقتصادى والسياسى أو كلاهما معاً .



ويجد الإنسان نفسه أمام عدة تساؤلات : هل القطاع العام ضرورة ؟ وكيف نشأ ؟ وماهى دلالات نشأته ؟ وهل ماحدث فى مصر بعد قطاعاً عاماً بحق ؟ وما هى أهمية القطاع العام وأفاق دوره ؟ وما هى الحالة التى عليها الآن ؟ وكيفية النهوض به ؟ هذه التساؤلات كانت موضوع النقاش فى ندوة ( القطاع العام رؤية إسلامية ) التى عقدتها جمعية الاقتصاد الإسلامى وتحدث فيها الدكتور أبو بكر متولى والدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد السابق ..

( القطاع العام كأداة للتثبيت السياسى )

الدكتور أبو بكر متولى الأستاذ بكلية التجارة الخارجية جامعة حلوان كان أول المتحدثين . قدم عرضاً تاريخياً للمذاهب الاقتصادية : الرأسمالية والاشتراكية وأشار إلى التحولات والتغيرات فى بعض الدول الأوروبية التى انتهجت هذا المذهب أو ذاك .

ثم تحول إلى نشأة القطاع العام فى مصر فذكر أنه ارتبط بتطورات مذهبية منذ عام ١٩٥٢







المصدر : لواد الإسلام

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجعلها لخير المسلمين ، وحسب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرضاً بالريذة وجعلها لفقراء المسلمين ومنع نعم بن عفان من الدخول فيها .

وأكد أن هذا يؤكد عملية التخصيص وتحت هذا يمكن أن تندرج كل مشاريع المنفعة العامة والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار » وهي شركة استخدام في مورد ذي نفع عام . وبالتالي فتنمية مثل هذه الموارد في ظل هذه الملكية العامة تقع ضمن الضروريات التي تتطلبها العدالة الاجتماعية .

وانتهى الدكتور متولى إلى القول بأنه إذا كانت مصلحة المسلمين تقتضي وجود ملكية عامة فلا مانع أن يوجد قطاع عام . كذلك فإن ملكية الدولة تعد نوعاً من أنواع الملكية العامة ، والذي يُخدده هو الضرورة والمصلحة والكفاءة ، فإذا كانت هناك سلعة تستعمل استعمالاً عاماً ولا يقبل القطاع الخاص على إنتاجها أو يحرم عليه إنتاج سلع أخرى كالسلاح - مثلاً - أو أن تكون المنفعة أكبر لو قام القطاع العام بإنتاجها - فعلى الدولة أن تقوم بذلك .

وخلص من هذا إلى أن مصلحة المسلمين هي التي تحدد وجود القطاع العام من عدمه ، لكن القطاع العام المصري ولد في ظل أيديولوجية معينة تسعى لاستمرارها وإحكام قبضة النظام السياسي لمجموعة معينة ومن ثم امتد نشاط القطاع العام ليشمل مجالات عديدة .

وقال إنه ليس من الضرورة ولا من الصالح العام أن يمتد القطاع العام إلى كل أوجه النشاط .

لأن التبريرات الخاصة بالعدالة الاجتماعية كوظيفة للقطاع العام غير مقبولة فالعدالة الاجتماعية وظيفية الدولة وليست وظيفة القطاع العام أو وظيفة المنتج .

### ( واقع القطاع العام في مصر )

ثم تحدث الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد السابق فقال إنه يجب أن يحضرنا عند الحديث من منظور إسلامي أن الإسلام هو دين لكل زمان ومكان وبالتالي يكون هناك ثوابت يجب أن تكون قائمة في المجتمع حتى يلبسبب إسلامياً ، وهناك متغيرات تتغير بتغير الزمان والمكان وبحسب ما يطرأ على ظروف وأحوال الناس .

وذكر أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة ومن ثم يمكن أن يكون هناك قطاع عام ، ولكن المحذور هو أن تكون جميع الموارد المتاحة المملوكة في المجتمع مملوكة ملكية عامة لأن هذا لا يصح في مجتمع إسلامي .

وإن إعادة النظر في نطاق القطاع العام ليس معناها تصفية له ، أو أن هذا الأمر يمس مصالح العمال ، فإذا تفاضلنا عن اعتبارات الكفاءة لأن يتحقق النماء وعندئذ لا نستطيع أن نوفر فرص عمل نستوعب الأيدي العاملة الجديدة ولعل مشكلة البطالة الآن ناتجة عن عدم التوسع الاقتصادي الذي أدى إلى عدم الكفاءة .

وذكر أن المجتمع الإسلامي لا يعرف الصراع الطبقي بين من يملك ومن لا يملك لأن الغاية هي صالح المجتمع ، ومن ثم فإذا تبين أن هناك بعض الأنشطة التي لا يجوز أن تكون قطاعاً عاماً أو أن القطاع العام يضر فيها - ثم جرى للقطاع الخاص أو لأفراد الشعب فليس معنى هذا أننا نضر الشعب أو نصلي القطاع العام ولكن نبحث عن صالح المجتمع وصالح الأفراد .

ثم أورد بعض الملاحظات على واقع القطاع العام في مصر تتعلق بالإدارة والملكية ، فقال إن الإدارة للوحدات الإنتاجية هي التي تحدد النتائج فإذا كانت حسنة فسوف تحقق النماء وإذا كانت سيئة فسودى إلى تدهور وانحسار للوحدات الإنتاجية ومن ثم فإن إدارة القطاع الإنتاجي - في القطاع العام ينبغي أن تتم على أسس سليمة - لا كمصلحة حكومية - لأن المصالح الحكومية قد تلحق خدمات أو تستخدم الوظيفة فيها كإعالة اجتماعية - وحساب الكفاءة فيها يكون صعباً .

وهذا يحتاج إلى إعادة هيكلة في كيفية تكوين مجالس الإدارة فنحن مع مصالح العمال والذي يدافع عن مصالحهم لمقاتلتهم وليس التواجد في مجالس الإدارات ، والاعتبار في مجال الإدارة هو للأهل سواء كان مجلس الإدارة ١٠٠٪ عمال أو غيرهم فالمعيار هو الكفاءة الإدارية بغض النظر عن الصفة .

ولما يتعلق بالملكية فإنه إذا كان الشعب هو الذي يملك القطاع العام ، فإننا نلاحظ انفصال الملكية عن الإدارة فالذي يدير القطاع العام مجموعة من الناس ليس بالضرورة أنهم يشعرون بتملكهم له - ومن ثم يجب أن يكون







المصدر : لواد الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٨٩

هناك رقابة أو إشراف ، فإذا كانت الملكية في التنظيم الحديث متمثلة في الجمعية العامة للشركات أو الوحدات الإنتاجية فالمفروض أن يقوم أصحاب الأسهم - إذا كانوا يملكون ملكية خاصة - بالاطلاع على الحسابات الختامية . ولكن الواقع أنه نتيجة لتشتت الملكية على أناس لا يستطيعون قراءة قوائم مالية أو حسابات . نلاحظ أيضاً أن اعتبارات التمويل تخضع للمجاملات المختلفة لا تضع في الاعتبار مصالح الشركة . قدر الحرص على العلاقات بالمسؤولين والوزراء والمكافآت .

ومن ثم فيجب أن يكون هناك رقابة ممن يملك القطاع العام وهم الشعب على الإدارة حتى تضمن حسن استخدام الموارد الموجودة .

ثم أشار إلى مسألة التسعير في القطاع العام ، والاختلال التمويل في كثير من وحداته ومشاكل السيولة التي ترتبط بقضية التسعير بغير السعر الحقيقي للمنتجات والذي يؤدي إلى الخسائر الهائلة - هي الفئة القادرة - وإثرها بلا سبب في حين لا يصل الدعم إلى مستحله .

### ( اتهامات عديدة ... لماذا ؟ )

بعد ذلك كانت هناك مجموعة من التعليقات على ما أثاره حديث الدكتور أبو بكر متولى والدكتور سلطان أبو على .

ذكر الدكتور زكريا مطر أن القطاع العام المصري بعد حالة خاصة فهو بعد قضية سياسية فقد ابتدأ كرد فعل سياسي فصارت في سياسته حتى يومنا هذا - قضية بيعه أصبحت قضية سياسية وبالتالي فمن يوم ميلاده وحتى الآن نجد يحمل في داخله بذور تدهوره وهدمه ، أي أن القطاع العام لم ينشأ وفق نظرية تمويلية أصيلة ولكنها كانت نظرية مستوردة .

وأضاف أن هذا القطاع استخدم عادة سياسية ، فالحديث عن أهل الثقة وأهل الخبرة لا يزال يثير الشجون ، فقد تولى إدارة القطاع العام أناس لم يؤمنوا بخطط القطاع العام وإنما كانوا أكثر ولاء للنظام ومن يومها وجهاز الإدارة في القطاع العام موبوء بمعنى أن الترقية فيه ترقية وظيفية على السلم الوظيفي بما ينتج من قيادات بيروقراطية مترهلة جامدة والفساد بشوب معظمها .

ما نتج عن القطاع العام كان له انعكاسه على القطاع الخاص فالقطاع الخاص المصري الآن هو فرزة القطاع العام والإدارة الحكومية الفاسدة ، فغالبيتهم رجال الأعمال في مصر هم نتاج القطاع العام الذين تركوه من أهل الثقة ومازلوا موجودين حتى الآن يسيطرون على أغلبية نشاط القطاع الخاص ولذلك فالقطاع الخاص المصري يقال عنه أنه طفيلي وفاسد وغير أصيل بسبب أنه نتاج القطاع العام والإدارة الحكومية الفاسدة ومازال الصراع يدور بين الذين يعتبرون القطاع العام كرمز للمكاسب

الثورية وبين الذين يعتبرونه كرمز للحكم الشمولي .

وأضاف الدكتور مطر أنه علاوة على ذلك فقد عجز القطاع العام حتى الآن وبعد ٣٠ سنة عن صنع دبابة أو سيارة ، ورغم أن القطاع العام كفكرة ماركسية إلا أنه يتبنى استراتيجيات ونماذج مستوحاة من الغرب كنموذج إحلال الواردات بما يتضمنه من خدمة للفئات الغنية وبالتالي أهمل السلع الشعبية التي باستيرادها حدث خلل في ميزان المدفوعات ووقعنا في مشكلة الديون ، وأضاف أن القطاع العام مسئول عن التبعية بكل صورها - ولم يحدث تكامل بين القطاعات الاقتصادية في الداخل - بل على العكس من ذلك حدث تكامل بين هذه الوحدات والخارج مما كرمس التبعية وساهم في زيادة المديونية بالقروض والسلوك الموجود الآن والخسارة المستمرة فازدادت تكلفة القطاع العام ، كما أن انعدام الحرية جعل النظام يحكم قبضته على وسائل الإنتاج .

ثم تحدث الدكتور رفعت العوضى أستاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة فأشار في حديثه إلى نقاط ثلاث :

أولاً : حذر من معالجة الموضوعات الاقتصادية بإسقاط سياسي - وقال أخشى على الأمور الإسلامية من الإسقاط السياسي .

ثانياً : التجربة التاريخية الإسلامية في المجال الاقتصادي تؤمن بالقطاع العام - ففي عهد معاوية قامت كثير من الصناعات في ظل الدولة واستمرت في عهد العباسيين وامتدت إلى التجارة والصناعات التحويلية وبناء الأسطول .

ومن هنا نجد أن القطاع العام في الإسلام أصيل وليس ضرورة .





المصدر : ..... لواء التخطيط

التاريخ : ..... ٥ يوليو ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ( أهمية التخطيط والمستقبل )

ثم عقب الأستاذ يوسف كمال فأكد في كلمته على أهمية استدعاء أدوات كمية إسلامية لإصلاح القطاع العام في مصر وضبطه مؤكداً أن الأصل هو القطاع الخاص وأن دور القطاع العام دور مكمل من هذه الأدوات أداة الثواب والعقاب فالقران الكريم يذكر أن ليس للإنسان إلا ما سعى .. وأشار إلى أهمية فصل الملكية عن الإدارة وفصل ميزانية القطاع العام عن ميزانية الدولة . وإحكام الرقابة عليها .

ثانياً : فصل الدعم عن التسعير ووضع سعر اجتماعي للقطاع العام لأن كل امتيازات القطاع العام ذهبت إلى الأغنياء ، فعدم التسعير أصح من أصول الإسلام .

وأكد يوسف كمال على أهمية رعاية حقوق الأجيال المستقبلية ففوائد الديون التي غرقنا فيها ستتحملها هذه الأجيال في المستقبل ، فالمجتمع المسلم يدفع الحاضر للمستقبل لكننا نجد الآن كنتيجة لعجز السياسات أن العكس هو الحاضر .

وأكد على أهمية عمليات المشاركة وصكوك التمويل وتساءل لماذا لا تطرح هذه العمليات على جماهير الشعب بدلاً من السحب عن المكشوف ، فرفع سعر الفائدة إلى ١٨٪ يعوق عملية الاستثمار وأن عائد الشركات المساهمة لا يتعدى ١٢ أو ١٤٪ فكيف نشجع الاستثمار إذن ؟

إن السياسات الراهنة تعمل على إزاحة القطاع الخاص وسد الباب في وجهه ، فرفع سعر الفائدة الذي جاء استجابة لصندوق النقد الدولي جعل الناس تتجه إلى إقراض الدولة ويجد الرجل الذي يرغب في الاستثمار أن الأبواب مغلقة في وجهه .

### ( لماذا أهملت الدولة صكوك التمويل )

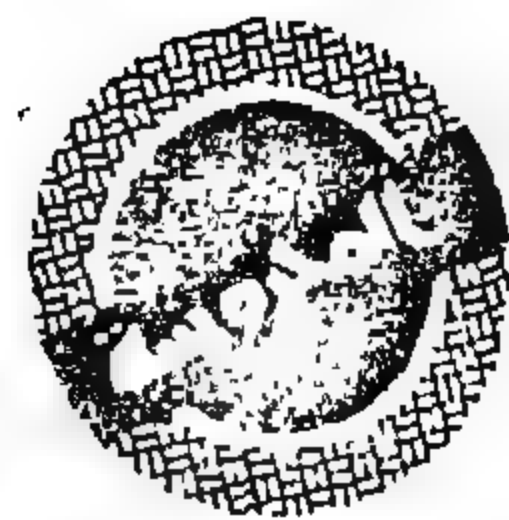
لذلك فمن الضروري أن تفي الدولة بوعودها بشأن الصكوك ذات العائد المتغير وتجعلها أصلاً للمشاركة وتتحول من سعر الفائدة إلى المشاركة كمسياسة مالية ونقدية داخل الدولة بناء على مشروع صكوك التمويل والعائد المتغير .

وأشار يوسف كمال إلى أهمية العدالة الضريبية فمن غير المعقول أن يدفع القطاع العام للدولة إتاوه قدرها ٤٠٪ ضريبة و ٢٧,٧٪ ضريبة استثمار صناعي وتجاري وأن تدفع الشركات المساهمة ٤٠٪ ضريبة في حين يصل حد الإعفاء في قانون الاستثمار للمال العربي والأجنبي إلى إعفاء كامل من أرباح الضرائب الصناعية والتجارية والقيم المنقولة . فهذه الحالة تقتل القطاع الشعبي الذي له أكبر حجم من الودائع في النظام المصرفي ونود طبقة رجال أعمال تحظى بمزايا هائلة تنفق أموالها في سلع استهلاكية .

واختتم حديثه بأن العدالة الضريبية والرعاية للقطاع الأساسي للإنسان المصري المنتمي صاحب المدخرات الصغيرة الذي يستطيع أن يبني مصر يجب أن تكون هي الأساس .







المصدر: لواد الإسلام

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



طريق  
النهضة

والغلاء القام





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: لواء الميسر

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩

### د. زكريا مطر

الجنونى الذى يلحق بأسعارها والذى يكتوى به الجميع . ودائماً تكون الحكومة صاحبة الريادة والقيادة فحين ترفع سعر السلعة أو بعض السلع يقلدها الجميع من تجار السيارات حتى جامعى القمامة .

والغلاء المصرى له أسبابه المعلنة وتبريراته المتعددة فمرة نقص فى الإنتاج ومرة ( شحاعة ) زيادة السكان ومرة السوق العالمية ثم أخيراً يشار إلى صندوق النقد الدولى بأصابع الاتهام :

( ولكن ماهى حكاية الصندوق ) ؟

فى الواقع أن صندوق النقد الدولى الذى أنشئ وفقاً لاتفاقية ( برينتون وودز ) عام ١٩٤٤ للإشراف على الجانب النقدى للمدفوعات الدولية والذى يخضع تماماً لسيطرة الدول

ما أن يذكر الغلاء فى مصر حتى يتبادر إلى الذهن صورة ذلك الغول الضخم والذى ينشب أظافره ويغرس أنيابه فى جسد



الضحية المسكين التى من هزالها صار الجلد مشدوداً على العظم . والضحية بطبيعة الحال هى غالبية شعبنا من محدودى الدخل التى أصبحت معاناتها فوق حدود الاحتمال .

ورغم ذلك تتزايد موجات الغلاء دون ضوابط أو حدود والغلاء فى العالم له قوانينه وحدوده ومبرراته ، أما فى مصر فهو شلاء من نوع خاص له خصائص وأساليب مختلفة مما يجعلنا نطلق عليه ( الغلاء المصرى ) غير المحدود الذى يتسرب متخلياً وأحياناً مستتراً بالعلاوة التى تكون عادة معلقة ، حيث يتسرب وفق سياسة الخطوة خطوة فهو ينتشر من سلعة إلى سلعة وبالتدريج حتى يصبح شاملاً دونما اعتبار للدخول ، وفى الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار عشرة أضعاف فى الحقبة الأخيرة فإن الدخل لم تزد إلا بحوالى الضعف فقط .

والغلاء المصرى له حيله وأساليبه إذ عادة ما تختفى السلعة فجأة . ولما كان الجميع يلح فى طلبها فإن أسعارها تلتهب فى السوق السوداء والذى يعد مصدرها الوحيد فى هذه الحالة ثم فجأة تظهر السلعة فى ثوب جديد أو تحمل اسماً آخر إلا أن الأهم هو الارتفاع









المصدر : لواء الإسناد

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرأسمالية المتقدمة حتى إن نصيب الولايات المتحدة يبلغ ٢٠٪ من أصواته ، ورغم أن الهدف المعلن من إنشاء الصندوق هو أن يكون إطاراً لتحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي وتسوية المدفوعات الجارية إلا أنه أصبح في واقع الأمر وكيل الدول الرأسمالية المتقدمة في الوصاية على الدول المتخلفة ، والشرطي الذي يشرف على النظام النقدي للسوق الرأسمالية العالمية ويضمن الحصول على خدمات الديون لصالح الدول الدائنة ، أما الأهداف غير المعلنة فهي ضمان إبقاء الدول المتخلفة على تخلفها لتؤدي الدور المطلوب منها وفقاً لتقسيم العمل الدولي الذي فرضته الدول الرأسمالية فيه .

وبعد تعقد مشكلة ديون العالم الثالث تعثر كثير من الدول المدينة في الاستمرار في دفع أعباء خدمة ديونها مع ضمان الاستمرار بالتزاماتها تجاه مواطنيها بالإبقاء على الواردات الضرورية للاستهلاك والإنتاج معرضة بذلك النظام النقدي العالمي لخطر الانهيار خاصة وأنه لا سلطان للبنوك الدائنة على قرارات الدول المدينة المتعلقة بتأجيل السداد أو الامتناع عنه نهائياً ، ويعتبر خطاب النوايا الذي يصدره البنك بالاتفاق مع الدولة المدينة عند موافقتها على الشروط التي يضعها الصندوق والتي يرى أنها كافية بخفض العجز في الموازنة العامة للدولة مع تحرير القطاع العام وكبح جماح الطلب الكلي وتنمية قطاعات الإنتاج مع التحيز لقطاع التصدير حيث إنه المورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة لسداد الديون ومع الموافقة على شروط التثبيت وقبول رقابة الصندوق على الدولة المدينة ، هذا الخطاب هو أساساً شهادة لحسن السير والسلوك التي يصدرها الصندوق وتتوجه بها إلى نادي باريس أو نادي العشرة الممثل للدول الدائنة ، لجدولة ديون تلك الدولة أو أجزاء منها وذلك بتأجيل السداد إلى فترة لاحقة أخرى مع احتساب فوائد التأخير مع إمكانية الحصول على قروض جديدة وبمقتضى برنامج التثبيت الاقتصادي يقدم الصندوق مبلغاً معيناً كقرض لدعم ميزان المدفوعات يستوجب السداد في فترة لاحقة .

والخلاف بين الصندوق والدول المدينة هو أن الإجراءات التصحيحية تعمل على تشكيل اقتصاد الدول المدينة وفقاً لمتطلبات الدول الرأسمالية وأخطر ما في هذه الإجراءات ليس في عبئها المادي والذي يحمل الأجزاء اللاحقة

عبء خطأ الأجيال الحالية بل ويزيد من عبء خدمة الديون بالفوائد الإضافية المترتبة على الجدولة بل العبء السياسي والاجتماعي حيث

تلتزم الدولة المدينة بإعادة النظر في استراتيجيات التنمية التي تبنتها من قبل وتغيير سياساتها الاقتصادية والاجتماعية في غير صالح الأغلبية الساحقة من سكانها وأن تتبنى سياسات تتماشى مع توجهات الصندوق والأهداف الرأسمالية التي يدافع عنها .

### ( سياسة التثبيت )

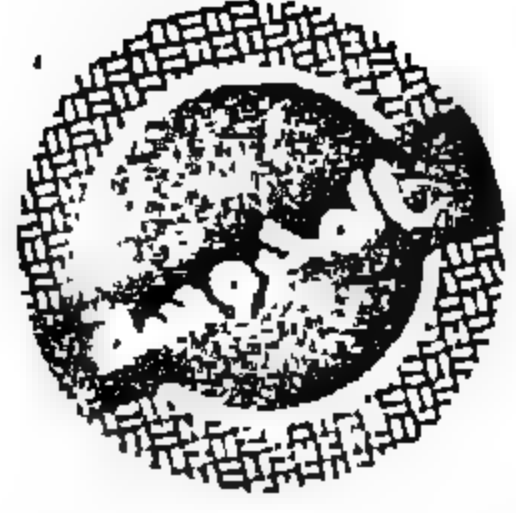
وسياسة التثبيت التي يشترط الصندوق الموافقة عليها هي مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية والسعيرية تشمل الإجراءات الآتية :

- ١ - إلغاء الدعم عن السلع الأساسية .
- ٢ - رفع أسعار السلع والطاقة والخدمات لتتماشى مع التكلفة الفعلية وأسعار السوق الدولية مع استمرار مراجعتها دورياً .
- ٣ - زيادة الضرائب على السلع والخدمات .
- ٤ - تحرير القطاع العام وتصفية وحداته التي تحقق خسارة .
- ٥ - تقليص دور الحكومة في تشغيل القوى العاملة مع زيادة دور القطاع الخاص في ذلك .
- ٦ - تقليل الإنفاق العام والاستثمار الحكومي مع تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي وأن يقتصر النشاط الحكومي الاستثماري على مشاريع البنية التحتية فقط .
- ٧ - ترشيد الواردات واستخدام التعريفات الجمركية كموسيلة لذلك .
- ٨ - ترشيد الأجور وربطها بالإنتاج والإنتاجية ورفع أداء الأجهزة الحكومية .
- ٩ - زيادة أسعار الفائدة المعينة والدائنة وتحديد سقف الائتمان المصرفي الموجه للحكومة والقطاع العام مع إطلاق القطاع الخاص .

- ١٠ - تقييم أسعار الصرف للعملة المحلية وفق العرض والطلب .







المصدر : لواء المخطط

التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وواضح أن الإجراءات التي يرى الصندوق أنها تعارب التضخم وتخلف العجز في الموازنة العامة تؤدي في حقيقتها في ظل ظروف الركود والتضخم وسوء الإدارة الاقتصادية التي لا تستند إلى أسس سليمة ومعرفة جيدة وظروف واقع بلدان العالم الثالث المتخلف تؤدي إلى عكس المطلوب وتتبع في زيادة عجز الموازنة العامة وتزايد المديونية الخارجية وإلى مزيد من التضخم والزيادة في الأسعار ونقص في معدلات التنمية والذي يتحمل عبء ذلك هم محدودو الدخل الذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان .

ويلاحظ أن الصندوق يعمل ما في وسعه لتمشيط وتطوير قطاع التصدير لضمان الحصول على مزيد من العملات الصعبة اللازمة لسداد خدمة الدين .

لذلك فإن تعويمه سعر صرف العملة المحلية هو من أهم شروط الصندوق وتخفيض الواردات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات المحلية وترتفع أسعار الواردات الأجنبية فيقل الإقبال عليها وزيادة الصادرات لا يتحقق في الغالب بسبب ظروف الركود العالمي وعدم مرونة الطلب على صادرات العالم الثالث أي أنه لا يحدث تغيير في كمية الصادرات يتناسب مع التغيير في الأسعار ووجود منافسين في السوق العالمية ، بل إن تخفيض العملة يؤدي إلى بيع الناتج القومي بأقل من قيمته الحقيقية وهذه تكلفة اجتماعية باهظة .

وبالنسبة لتقييد الواردات عن طريق ضعف العملة المحلية بسبب ارتفاع أسعار الواردات الأجنبية فإن ذلك ينعكس على ارتفاع السلع الأساسية والوسطية والاستثمارية لتستورد من

الخارج وخاصة إذا علمنا أن المكون الأجنبي في غذائنا يصل إلى حوالي ٧٥% وكذلك فإن هذا المكون الأجنبي يصل في بعض السلع المنتجة محلياً إلى حوالي ٧٠% ويؤدي عدم توفير سلع محلية بديلة للسلع الأجنبية التي تم الاستغناء عنها إلى رفع سعر السلع المحلية البديلة لدرجة كبيرة ويلاحظ أن التضارب في سياسات الصندوق يؤدي إلى عكس المطلوب فإن سياسات حرية التجارة وتحرير المدفوعات الخارجية التي يصر عليها تؤدي إلى زيادة حجم الواردات وخاصة من السلع المطلوبة للطبقات الغنية التي تحمل أسعارها العالمية .

وواضح أن مباحثات الحكومة مع الصندوق والخاصة بجدولة جزء آخر من الدين يختلف تقديره من ٦,٥ - ١٠ مليارات دولار حسب وجهة نظر كل من الصندوق والحكومة وهي مباحثات الجدولة التالية بعد إتمام مباحثات الجدولة السابقة في العام الماضي والتي تبلغ حوالي ٣,٥ مليار دولار ورغم أن مجموع المبالغ - موضوع الجدولة في الحالتين - هي حوالي ١٠ مليار دولار فإن هذا يمثل أقل من ١/١٠ ديوننا الخارجية ورغم كل ما يشاع عن اختلافات بين الحكومة والصندوق على الشروط الخاصة بسياسات التثبيت والخاصة بمدى رفع سعر الأسعار والخدمات الأساسية أو بالمدى الذي يمكن الوصول إليه في تحرير سعر صرف الجنيه المصري والمدة اللازمة لذلك أو بفترة السماح وخلافه مما يذاع الآن رغم كل ذلك فإن الواقع يظهر أن الاختلاف هو في المدى الزمني اللازم للتطبيق فقط حيث تطالب الحكومة بمدى زمني أطول نسبياً مما يطلبه الصندوق .

### (مسئولية الصندوق عن الغلاء)

وبمناقشة موضوعية ومثالية عن مسئولية الصندوق عن موجات الغلاء الرهيبة التي تجثم على صدورنا وتزايد يوماً بعد يوم فإنه من الواضح أن المباحثات الحالية للجدولة للصندوق قد بدأت من العام الماضي فقط .

ولنا أن نتساءل ما الذي دفعنا أصلاً بوضع أنفسنا ؟ ومن المسئول عن تزايد ديوننا إلى هذا الحد الرهيب ؟ وأين نهبت هذه الديون التي تتزايد يوماً بعد يوم رغم ما أتيج لنا من موارد كبيرة من البترول وقناة السويس وتجويلات العاملين في الخارج والسياحة .

ألم يكن من الأجدي بنا أن نبدأ بإصلاح اقتصادنا ذاتياً وفق منظورنا بدلاً من هذه الطريقة المهينة والتي يتعامل معنا بها الصندوق





المصدر : لواء الإسكندرية

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ملفات تروك ديونك كلما ازدادت مواردها

### صندوق الائتمانية لوقف العمل المتخلف على ما هي عليه

وكأننا ننتظر بل نستجدي القرار الذي سينقذه الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الأوسط وكأنه الوصي على هذا الشعب المسكين والذي سيلجم عنه مزيد من الاختراق والرقابة والسيطرة على اقتصادنا المخرق أصلاً .

أو لم يخطر ببال صانعي القرار عندنا أن هدف الصندوق غير المعلن هو إضعاف مركز مصر ودورها : محلياً وعربياً وأفريقياً ودولياً لصالح إسرائيل والتي تقف الولايات المتحدة حليفها ترأب وتوجه مباحثات الصندوق معنا وتصر على الشروط المجحفة والمهينة التي لن يكون نتيجتها إلا مزيداً من التخلف والمعاناة والفوضى أكثر في مستقبل التنمية .

#### ( أسباب الغلاء )

على أنه من الإنصاف أن نقول إن شروط الصندوق وما ستسببه من زيادات سعرية أخرى يتحمل معظمها غالبية شعبنا المطحون ليست إلا جزءاً من الحقيقة إذ أن للغلاء أيضاً أسبابه الأخرى والصندوق يرى منها براءة الذنب من دم ابن يعقوب .

وأوجز فيما يلي بعضها في عجالة :

١ . مجموعة سياسات واستراتيجيات ونماذج التنمية المستوحاة من الخارج والتي ثبت خطورها وفشلها وخاصة السياسات الزراعية التي حولتنا ولا فخر إلى أكبر مستورد للغذاء وذلك رغم حجم الاستثمارات التي خصصت لها والتي كان عائداتها أقل مما خطط لها والتي تميزت إلى الفئات القادرة من الشعب مما نتج عنه إهمال إنتاج السلع الأساسية

المطلوبة لغالبية الجماهير وبالتالي الارتفاع الكبير في أسعارها .

٢ . السياسات الخاطئة الخاصة بالتجارة الخارجية مما نتج عنها نقص الصادرات وحصيلتها والزيادة الكبيرة غير المعقولة في الواردات غير المرشدة وخاصة سياسات الاستيراد بدون تحويل عملة وما نتج عنه من زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع أرقام الديون وأعبائها مقللة بذلك المبالغ المطلوبة للاستثمارات وتحويل الواردات الضرورية والاستثمارية مما رفع حجم الطاقات المعطلة .

٣ . الفساد والتسبب والإهمال الذي نتج عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الجودة ونقص الإنتاج والإنتاجية والذي تسبب في تهريب عشرات المليارات إلى الخارج وتبديد العشرات الأخرى في تمويل المخدرات .

٤ . عدم التطبيق الصحيح للديموقراطية وتكافؤ الفرص وذلك بالطبع يحجب آراء ومواهب لو أتيح لها الظهور لكان لها أثر في حل المشكلات التي تترشح تحتها الغالبية العظمى من المطحونين .

٥ . تخلى القطاع العام عن دوره المنشأ من أجله كمنتج مدعم لأسعار السلع الشعبية وموفر







المصدر: ..... لواء المخابرات

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩

فرصاً للعمالة بل إنه أصبح نزولاً في جسد مصر بسبب وحدته الخاسرة والفساد الذي يضرب أعماله ، والعجيب أنه أصبح معبراً للشركات والبنوك الدولية النشاط التي هربت أموالنا للخارج وحاربت أي نهضة إنتاجية لنا .

٦ - التكاليف المرتفعة والمبالغ فيها للأمن والدفاع والتي لو رُشدت لأمكن توجيه جزء كبير منها لاستثمارات التنمية أو خفض العجز في الموازنة العامة .

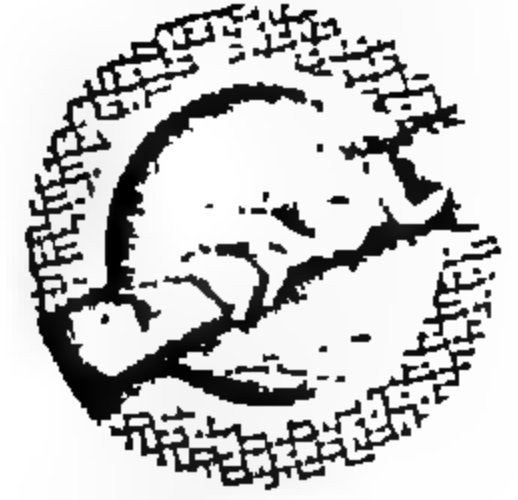
٧ - عدم تبني سياسة تكنولوجية وصناعية ذاتية تجنباً للمصاريف الباهظة التي توجه لاستيراد منجزات وتراخيص المنتجات الأجنبية .

٨ - تعطل وعدم فاعلية جهاز الأسعار .

وإذا ما طرحنا سؤالاً ما هو الحل ؟ فلا يسع الإنسان إلا أن يقلع عاجزاً أمام الواقع المرير الذي نعانيه فبعد أن جرب خبراء الاقتصاد المحليين والأجانب كل ( وصفاتهم ) فينا كل بطور الحل حسب عقيدته وائتمانه ومصالحه الشخصية والغريب أن الحالة المصرية هنا أيضاً تعاود ظهورها فكلما زادت مواردنا من العملات الصعبة من تحويلات العاملين في الخارج والتي تقدر من ١٠ - ٢٠ مليار دولار سنوياً وكذلك الموارد الأخرى من السياحة والفنارة والبتروول وما يرد من منح ومساعدات وهبات من الخارج ومع توفر كل المعلومات الأخرى من أرض وعمالة مدربة وماء وثروات معنوية ومناخ مناسب رغم هذا كله فمن العجيب أن ديوننا تزداد بأرقام مخيفة وتتجاوز الخمسين مليار دولار وكذلك تزداد أيضاً مشاكلنا من إسكان وبطالة وغلاء بل وتتخلق معدلات النمو بالسالب وتتزايد معاناة الجماهير في حصولها على غذائها وكسائها وتدهور الخدمات وتتزايد أرقام المبالغ الموجهة للمخدرات ويتزايد أعداد المدمنين وتتضاعف راحة الفساد لتزكم الآتوف ويتزايد الانحراف والتسيب والإهمال وترتفع معدلات الجريمة .

إذا ما سئلت عن الحل فإتنى أقول وبلا تردد إن الحل الاقتصادي فات أوانه وإن حل مشاكل مصر هو بالتأكيد أخلاقي .





المصدر: المنور

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

## الفائدة الربوية ..

# وتسود التضخم النقدي وليست

## تعويضاً عنه

**بقلم الدكتور  
حسن شحاته**  
الأستاذ بجامعة الأزهر

معرض للربح والخسارة ومن ثم فإن المال كله في النهاية لابد بالحساب الرباضي ان يصير الى الذي يربح دائما .

ولقد أكدت الدراسات العلمية ان سعر الفائدة يتأثر بعوامل كثيرة منها :  
١ - القوانين الوضعية التي تضعها الحكومات والمنظمات والهيئات .

٢ - المفاوضات والنوازع الشخصية لاصحاب المصارف والمؤسسات المالية الذين يسيطرون على الحكومات وعلى كثير من الوحدات الاقتصادية .

٣ - المضاربون في سوق الاوراق المالية الذين يخلقون تغيرات مفتعلة مما يترتب عليه خلق ظروف مناسبة يجنوا من ورائها ارباحا طائلة لاعلاقة لها باستثمار راس المال . .

٤ - حالات الرواج والكساد وكمية المطلوب والمعرض من النقود .

اما ما يردده البعض من ان معدل التضخم النقدي يؤخذ في الحساب عند تحديد معدل الفائدة فغير صحيح ، وعلى سبيل المثال فقد وصل معدل التضخم النقدي في مصر في السنوات الماضية حوالي ٣٥ ٪ في حين ان معدل الفائدة لم يتجاوز ١٢ ٪ .

وهذا الاستنتاج يقوينا الى مناقشة امليشاع خطأ من ان سعر الفائدة يعتبر تعويضا عن النقص في قيمة النقود بسبب التضخم .

**مبررات علمية**

هناك العديد من المبررات العلمية التي نعتمد عليها في الرد على من

سعر الفائدة وظهرت مدارس وكتبت ابحاث ومؤلفات ويكفيها تخطيط الاقتصاديين في هذا المجال دليلا على فشل النظام الربوي في حل المشاكل الاقتصادية التقليدية وقد بدأوا يؤيدون مقررهم الاسلام منذ اكثر من ١٤٠٠ عام فيقول كينز على سبيل المثال ان العملة الكاملة هي الواجب الاول ... للدولة ولا تتحقق الا اذا اقبل سعر الفائدة الى الصفر او ما يقرب من ذلك والعملة الكاملة هي ان يجد كل راغب في العمل فرصته كما يؤكد ان معدل سعر الفائدة يعوق النمو الاقتصادي لانه يعطل حركة الاموال نحو الاستثمار في حرية وانطلاق . ويرى كينز اذا امكن ازالة هذا العائق فان راس المال سيتحرك وينمو بسرعة كما يقول الدكتور شاخت الاملاني الجنسية والمدير السابق لبنك الرايخ الاملاني ، انه بعملية رياضية غير متناهية يتضح ان جميع مال الارض صائر الى عدد قليل جدا من المرابين ذلك لان المرابي يربح دائما في كل عملية بينما المدين

تثار في كل زمان ومكان قضية الفائدة الربوية كتعويض عن النقص في قيمة النقود بسبب التضخم النقدي ولقد حدا هذا بطريق ممن يكتبون في الفكر الاسلامي الى القول بجواز اخذ

بعض انواع الفوائد الربوية وظهر شعاره ليست كل فائدة من قبيل الربا ، كما ظهر رأي يقول قد تكون الفائدة لمواجهة النقص الذي يلحق اصل الدين بسبب

التضخم وارتفاع الاسعار ولقد اثبتت هذه القضية في كثير من المؤتمرات العلمية وفي قاعات البحث في الجامعات الا ان هذه الاراء تحتاج الى تحليل علمي حتى يكون المسلمون على بينة من الامر وهذا ما سوف تناقشه في هذه المقالة بليجاز شديد

وان تصدينا لتحليل قضية الفائدة الربوية كتعويض للتضخم النقدي ، يلزمنا اولا ان نمهد للقارئ بفكرة سريعة موجزة عن كيفية تحديد سعر الفائدة في الوقت الحاضر ثم نتبع ذلك بعرض الادلة التي تؤيد وجهة النظر التي لا تجيز الفائدة الربوية اطلاقا سواء اكانت تعويضا للنقص في قيمة النقود او مقابلا للانتظار ... او غير ذلك ثم عرض الاطار العام للمنهج الاسلامي لعلاج مشكلة التضخم .

### فشل النظام الربوي

لقد عجز رواد الفكر الاقتصادي التقليدي في مختلف العصور عن وضع مبادئ ثابتة مستقرة موضوعية لكيفية تحديد سعر الفائدة ، فلقد قرأنا الكثير عن نظريات







## المصدر: السور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ أغسطس ١٩٨٩

يقولون بحل الفائدة الربوية كتعويض للتضخم النقدي من أهمها مايلي:

اولا: ان اهم عيوب النظام النقدي المعاصر وجود الخلل بين كمية النقود وكمية السلع والخدمات وهذا يؤدي

الى ارتفاع الاسعار والذي يقود الى ارتفاع في سعر الفائدة كمحاولة من الحكومة لامتناس النقود من السوق، ولكن ارتفاع سعر الفائدة

يؤدي بدوره الى ارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع اخر في الاسعار.

وهكذا تدور الدورة وتسبب مضاعفاتها، ونستنتج من ذلك ان سبب التضخم هو قصور النظام النقدي الذي من مقوماته الفائدة

الربوية ويكون منطقيا ان لاتعالج الجسد بالداء ولكن يجب ان نبعد الداء عنه اي نبعد الفائدة عن النظام النقدي ونظهره منها وتحل محلها نظام المضاربة والمشاركة وزكاة المال.

ثانيا: لقد تبين ايضا مما سبق انه لا يؤخذ في الحساب معدل التضخم عند تحديد سعر الفائدة بل ان ذلك يخضع لعوامل غير موضوعية ومتغيرة، وتاكيدا لما سبق نجد ان

معدل التضخم يصل في بعض البلاد حوالي ٣٥٪ في حين ان سعر الفائدة لم يتجاوز ١٢٪ وهذا يؤكد مذكرنا انفا ولذا يجب ان نهتم بالانتاج... والانتاجية وتطبيق مبدأ لاكسب بلا جهد.

ثالثا: اذا كان صحيحا ان الفائدة تعتبر تعويضا للتضخم فكيف تفسر حالات الانكماش ومن ناحية اخرى لماذا لم نعوض اصحاب الدخول الثابتة مثل الموظفين والعمال

ويعوض كذلك اصحاب الديون والودائع... الخ حتى يكون النظام النقدي والاقتصادي عادلا (ولا يكون مما يأخذون ببعض الحق ويتركون بعضه) ولو اننا اخذنا بمفهوم العويض لارتبكت المعاملات المالية والتجارية في العالم... ففي هذا الخصوص يقول احد كتاب الفكر الاقتصادي الاسلامي وهو الاستاذ عبدالسميع المصري مانصه... كيف

نقيم كل المعاملات على اساس ان هناك تضخما... الا يحدث الانكماش وانخفاض الاسعار لوسلمنا بهذا الرأي الذي يربح صاحب الوديعة لكن يعرف المقترض كم سيكون مقدار دينه عند السداد... هل سيزيد مليون فوق الفائدة او اكثر ام اقل...؟

رابعا: نلاحظ ان سعر الفائدة يكد يكون مستقر او يتحرك في مدى ضيق فاذا كانت الفائدة تعويضا للنقص في قيمة النقود... لكان من المنطقي ان

يتحرك سعر الفائدة ارتفاعا وهبوطا مع تغير اسعار النقود والسلع ليكون العرض متكافئا فعلى النقيض من ذلك

نجد ان معدلات التضخم تتذبذب في اتجاه صعودي بينما يتسم سعر الفائدة بالثبات او الارتفاع البطيء المعدل....

لهذه الاسباب وغيرها مما يضيق بنا المقام لذكرها يرفض الفكر الاسلامي مايزعمه ويردده البعض من ان الفائدة الربوية تعتبر تعويضا للنقص في قيمة النقد او يحلون خطأ

انواعا اخرى من الفوائد الربوية تحت مظلة سماحة الاسلام ويسره وتاويل تفسير قول الله تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» او الاستناد الى حديث اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «لاربا الا في الشئنة» رواه البخاري ومسلم.

واذا اردنا حقا حماية راس المال من التآكل والنقصان فالاولى ان نستثمره في اطار نظام المضاربة او المشاركة الاسلامية في صورة حصص او اسهم في راس مال الوحدة الاقتصادية فقيمة السهم تستمد قيمتها من المقدرة الانتاجية والكسبية ففي حالات التضخم ترتفع قيمة موجودات

الشركة وبالتالي ترتفع قيمة السهم في حين نجد ان قيمة السند (القرض الربوي) تتناقص بمقدار النقص في قيمة النقود، هذا بالإضافة الى ان حامل السهم يغنم ويغرم، ويكسب ويخسر ويكفيه ان يتمثل لأوامر الله بالبعد عن الربا ولا يكون في حرب مع الله ورسوله.

الفائدة تزيد التضخم لقد اصبحت الفائدة الربوية تدخل في كافة بنود عناصر التكاليف وبالتالي تنتقل اثارها السيئة الى اثمان الاشياء

[البقية صفحة ٨]







المصدر: ..... النور

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الفائدة الربوية وقود بقية المنشور ص ٩

عن النظام الاقتصادي ويمكن تمثيل ذلك كما يوضحه الرسم المصاحب للمقال .

### البديل الاسلامي

لقد ثبت فشل نظام الفائدة الربوية في علاج مشكلة التضخم النقدي . بل زاده اشتعالا ... وهذه الحقيقة تثير سؤالا هاما وهو : ماهو البديل الاسلامي لعلاج التضخم النقدي ؟ لقد اثار هذا السؤال اهتمام الاقتصاد الاسلامي ... ولقد خلصوا الى المنهج الاسلامي لعلاج التضخم الذي يتمثل في النقاط الآتية :

اولا : اصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بكمية الانتاج .  
ثانيا : ترشيد الانفاق وتحرير الاسراف والتبذير والانفاق الترفي .  
ثالثا : تحرير الاكتناز والحث على استثمار الاموال .

رابعا : زيادة الانتاجية عن طريق تحفيز العنصر البشري معنويا وماديا .

وسوف نناقش هذه المقومات الاربعة في بحث مقبل ان شاء الله تعالى .

ونخلص من المقالة السابقة الى بيان خطأ مايقال من ان الفائدة الربوية قد تكون محللة لتعويض النقص في قيمة النقود لانها تزيد التضخم اشتعالا وان علاج التضخم يكون من خلال المنهج الاسلامي .

واخيرا نختم هذا المقال بقول الله سبحانه وتعالى :

« بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق . »

« ليعلم الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه فوق بعض فيركمه جميعا فيجعله في جهنم . »

وبذلك تحققت نبوءة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ياتي على الناس زمان ياكلون فيه الربوا . قيل : الناس كلهم يارسل الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : من لم ياكله ناله غيابه » رواه احمد .  
فالصانع يقترض من البنوك الربوية بفائدة ثابتة مشروطة ويقوم باضافة هذه الفائدة اما الى ثمن الالات او الى ثمن المواد الخام المشتراة وغير ذلك ويترتب على ذلك تضخم تكاليف الانتاج بمقدار تلك الفائدة لانه يسعى الى زيادة ربحه او على الاقل تثبيته . وعلى ذلك فن الفائدة الربوية تضاف الى السعر مباشرة وبهذا يتحمل المستهلك غبار تلك الفائدة .

وتأسيسا على ذلك فان الفائدة الربوية تؤدي الى ارتفاع الاسعار والى التضخم وتحليل ذلك مايلى :

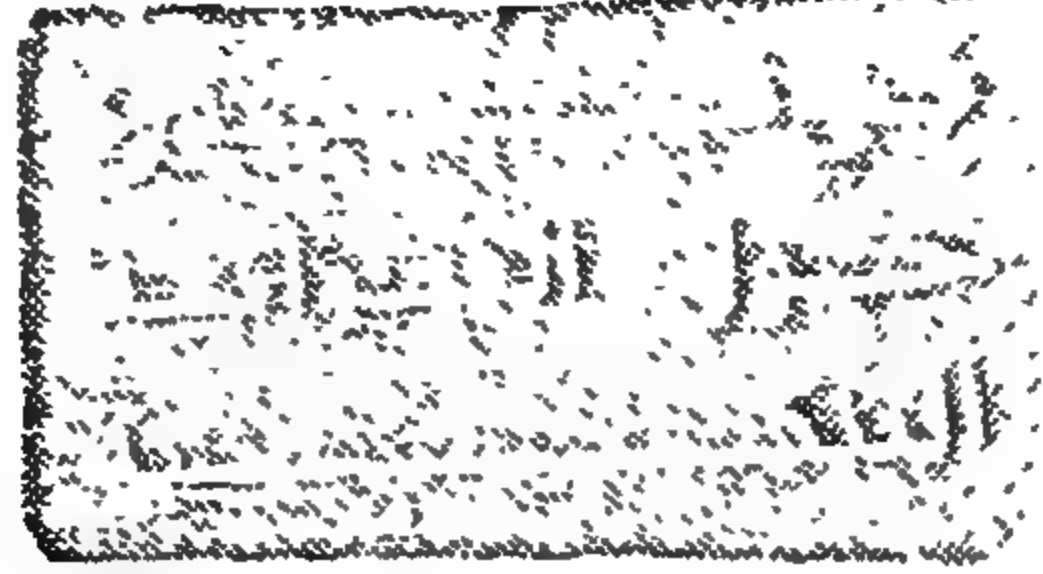
في غياب نظام الذهب وتطبيق النظام الاقتصادي الحالي يؤدي زيادة النفقات الحكومية والدين العام بسبب زيادة الاسعار الى قيام الحكومة عن طريق اجهزتها المالية باصدار نقود ورقية او لاقتراض من البنوك بسعر فائدة معيزاوعلى صورة سندات يؤدي هذا الى زيادة كمية النقود عن كمية السلع والخدمات مما يؤدي الى التضخم النقدي تقوم الحكومة حينئذ برفع سعر الفائدة لامتصاص النقود من السوق لمعالجة التضخم ... ولكن هذا يؤدي الى نتيجة عكسية تتمثل في ارتفاع الاسعار لاعتبار الفائدة عنصرا من عناصر التكاليف وهذا يقود مرة اخرى الى زيادة النفقات الحكومية والدين العام وتستمر دائرة التفاعلات تتضاعف وتسبب اثار سيئة لابد من كسر هذه الدائرة بإلغاء معدل الفائدة





المصدر: ..... القيس

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ أغسطس ١٩٨٩



علماء الشريعة وأئمة  
الاقتصاد الإسلامي

يناقشون الفوائد المصرفية بين  
الإباحة والتحرير

العلماء يردون على فتوى الدكتور النمر

باجازة تحديد نسبة الربح مقدما

د. علي السالوس :

استثمار الأموال في

أعمال بنكية محرم

ماعد البنك الاسلامي



د. عبدالحميد الغزالي

د. عبدالحميد الغزالي :

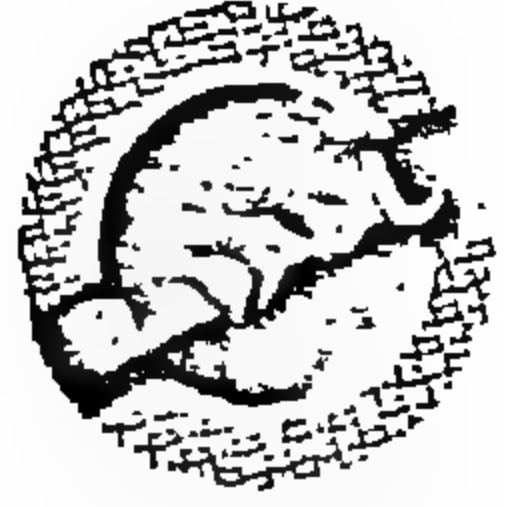
الزنا هو الكبيرة

الوحيدة التي أعلن

الله الحرب على مرتكبيها

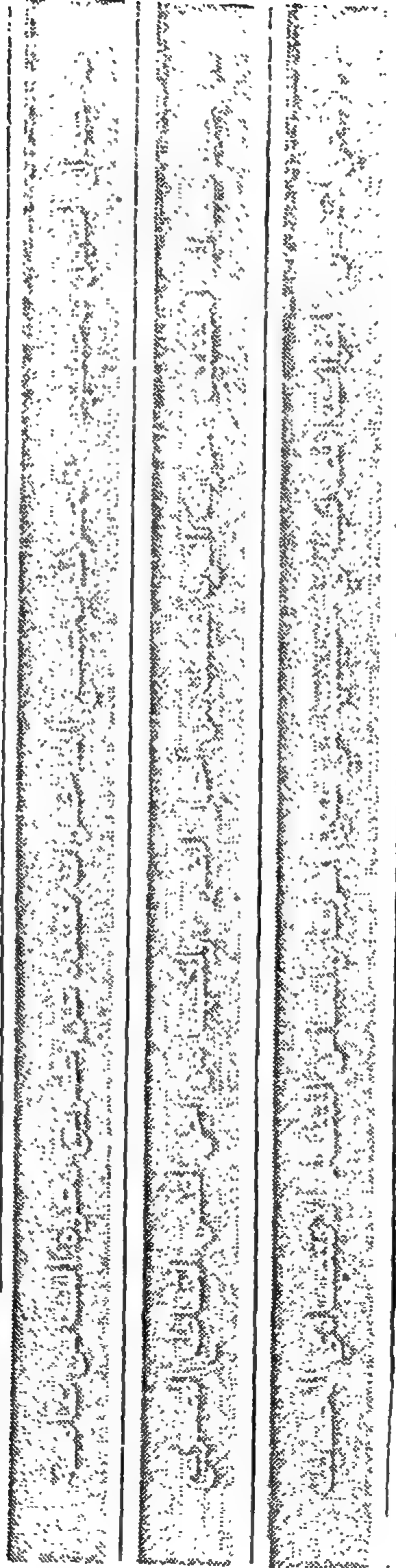




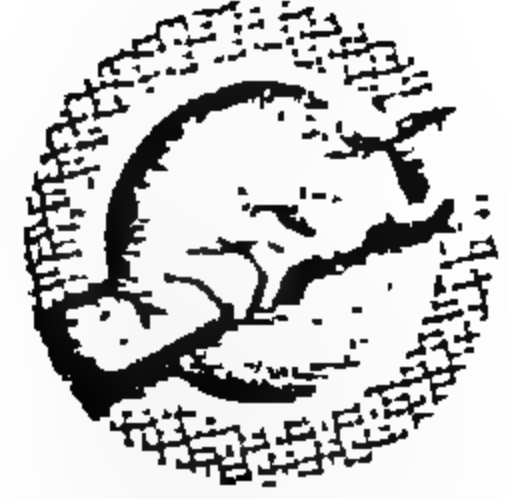


المصدر: ..... القسيس

التاريخ: ..... ١٩٨٩ أغسطس ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات







ليس هناك قضية اثير حرمها الجذر والنقاش اكثر مما اثير مول قضية «الفوائد البنكية» بل ان الفوائد بنسبه - ومنذ عام ١٩٠٧ - ان هناك بنسبه متواترة من الفتاوى صدرت في هذا الشأن .. فالشيخ بكر الصديقي مفتي مصر، افتى في عام ١٩٠٧ بتحريم اخذ الفوائد البنكية، وتحريم الاستثمار المودع بفائدة ثابتة .. كما افتى الدكتور عبدالمجيد سليم مفتي مصر عام ١٩٣٠، بان فوائد السندات من الربا المحرم، كما افتى في عام ١٩٤٢ بتحريم اخذ الفوائد عن الاموال المودعة في البنوك، وان هذه الفوائد لا يجوز التصديق بها وقبلها افنى الامام الشيخ محمد عبده بان الزيادة على اصل القرض ربا.

مؤخرا دعت جمعية الاقتصاد الاسلامي الى حلقة نقاش بعنوان «الفوائد المصرفية بين الربا والربح» عقدت بالقاهرة حضرها مجموعة من علماء الشريعة الاسلامية ونخبة من اساتذة الاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية.

وكانت الفتوى التي اصدرها الدكتور عبدالمعز النمر وزير الاوقاف السابق، قد جعلت النقاش في الندوة يحتدم، والحوار يشهد سخونة، وهي الفتوى التي اجاز فيها تحديد ربح الوديعة الاستثمارية لدى البنوك بينما لم يجز ذلك اذا كانت المعاملة بين الافراد وليس فيها بنوك. ويؤكد على ذلك بان كلمة تحريم «الربا» لا تشمل في استغلال الدائن للمدين منتفية اذا كانت العلاقة بين بنك وفرد ومن ثم فانه يجوز ان يحدد البنك نسبة ربح يتفق عليها مقدما مع المودعين.

### التحليل

وحني نكون منصفين فاننا نعرض وجهة نظر الدكتور النمر والتي نراها نيابة عنه القريب ناصر الخبير بمركز الاقتصاد الاسلامي .. يقول الدكتور النمر في فتواه «ان علماءنا جميعا متفقون على تحريم ربح القرض او الوديعة بسبب تحديد ربحها .. ويقولون ان التحديد جعلها ربا محرما .. وهم يأخذون هذا من انه حين حرم الله الربا كانت الفائدة فيه محددة من الدائن على المقرض ومأثورة التحديد يجعل المعاملة حراما .. وعنه ذلك ان المقرض للتجارة مثلا قد لا يربح فيصاب بضيق جهده، ويأتي الدائن مع ذلك فيطالبه بسداد الربح الذي فرض عليه. وهو لم يربح شيئا فيصاب بكارثتين. ضياع جهده وسداد الربح وهذا ظلم لا تفرقه الشريعة، ولذلك كان التحديد حراما واثبت الضرر الذي

تمنع عن هذا الظلم ان ينقضي متى انته حين يربح بخون للمقرض. عسر الربح مثلا. واذا خسر فلا شيء عليه وكفاد ضياع جهده ومجهوده «المصارفية» وهذا عدل بلا شبهة أو اقرب للعدل.

ولكي هنا اطرح سؤالا .. هل هذه قاعدة مطردة ويكون تحديد الربح سببا في حرمة المعاملة، سواء كانت مع افراد أو مع مؤسسات مالية كالمصارف حين اضع فيها اموالي، وسواء كان الدائن هو الذي حدد ربحه أو حده المدين - المصارف المفهوم انها مع الافراد قد تطحنهم ويخسرون، ولا يجنون ربحا فزيد عليهم مع ضياع جهودهم عطالبتهم بربح لنا حددناه نحن الدائنون .. فنظلمهم حينئذ ونقصم ظهورهم .. لكننا مع البنوك لا نجد مثل ذلك .. فالمصرف يعرف وضعه وتصرفاته التي تجني له الربح، وهو الذي يحدد للدائن على اساس حساباته جزءا من هذا الربح، والباقي لمصاريفه، ولربح يقدره للمساهمين في ايجاد هذا المصرف.

وللاحتياطي، يحسب المصرف هذا كله، وعلى اساسه يقوم ويتعامل مع دائنيه وغالبا وينسبة ٩٩٪ وتسته، دائره لا يخسر خسارنا كثيرا، بل قد يخسر في صفقة ويكسب في صفقات، ونأتي ميزانيته آخر العام وفيها كسب وفير يعطي المودع جزءا يسيرا منه، وحتى لو خسر فعنده الاحتياطي، يخفي به خسارته، حتى ولو لم يكف الاحتياطي، وأهتز مالي فان البنك الام «بنك أندولة المركزي» يتكفل به.

نظروا المصارف - كما يقول الدكتور النمر - غير ظروف الافراد، لان المصارف ضامنة ٩٩٪ لاعطاء الدائن النسبة المقررة المحددة له دون ان يضر ذلك بها كما يضر بالافراد. فهل يمكن ان يطبق عليها ما يطبق على الافراد المقترضين؟

هل يمكن ان يقال ويقرر بسهولة: ان جزء تحديد الربح من المصرف بنسبة معلومة من رأس المال، يقسم ظهر أرباحك ونقصك. كما يحصل بالنسبة للأفراد المدينين؟ أم ان الظن الغالب؟ فالمعروف اقتصاديا في العالم كله ان تحديد أرباحك لربح المودع لا يضره ولا يودي به.

ومعنى ذلك اننا لا نتضرر بتحديد الربح بل انها تغري المودعين بزيادة نسبة الربح أو الفائدة ليقبلوا على الايداع فيها.

والنتيجة النهائية لهذا المنطق ان التحديد الذي اعتبرناه علة لتحريم التعامل مع الافراد لا يصلح اساسا لتحريم التعامل مع المصارف، لعدم وجود أي ضرر عليها منه وما دامت

علة التحريم في التعامل مع الافراد وهي الضرر غير موجودة في التعامل مع المصارف فيكون الايداع في المصارف واشبهاتها من المؤسسات وتقدير ربح منها محددا مقدما حلالا غير حرام، مما دامت تستثمر الاموال في اعمال جائزة شرعا.

### أيدز العصر

يبدأ الدكتور عبدالحاميد الغزالي نائب رئيس جمعية الاقتصاد الاسلامي حديثه في الندوة مشيرا الى اننا اذا شغلنا أنفسنا في المسلمات والنوابت الخاصة بديننا ودياننا، فلا اعتقد ان احدا في هذه القاعة أو خارجها لا يسلم بحرمة الربا .. وحرمة الربا منقطع بها بنص الكتاب والسنة ويقول د. الغزالي: لا تصور اننا نحترف في تحديد ماهية الربا، وفي اثاره المدمرة، فالربا هو ايدز الحياة الاقتصادية المعاصرة وهو مرض فقدان المناعة

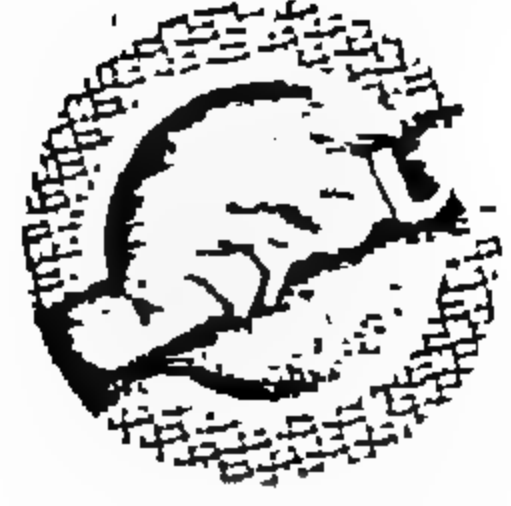
المكتسبة في الجسم الاقتصادي، ولهذا كان الربا «الكبيرة الوحيدة» التي اعلن الله سبحانه وتعالى الحرب على مرتكبيها .. والربا هو الزيادة بغير عوض .. ونحن ندرس لابنائنا في الجامعات مادة «النقد والبنوك» وهي كتب معتمدة، ونقول لهم ان البنك مشروع اقتصادي يهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن، لكنه يختلف عن بقية المشروعات الصناعية، سلمية كانت ام خدمية، من حيث طبيعة عمله التي تتعامل في: الائتمان، او الديون، او القروض .. وطبيعة عمل البنك تتحدد يفينا في علاقاته مع المتعاملين معه، والبنك كمشروع اقتصادي يعكس طبيعة عمله ما نسميه بالميزانية .. وهو جانب الموارد وجانب الاصول .. وفي جانب الموارد تقوم علاقات البنك مع المودعين، في جانب الموارد، علاقة قرض، ايا كانت طبيعة الوديعة، اما اذا كانت وديعة ادخارية أو استثمارية: فهي علاقة قرض بعائد أو بفائدة وتسمى فائدة عدينة يدفعها البنك للمودعين.

والنظام الاقتصادي الاسلامي، لا يعرف قرضا، سوى القرض الحسن .. ومن هنا كان التكافل الاجتماعي الحقيقي .. وفي جانب الاصول يستخدم البنك هذه الموارد المالية .. فالعلاقة بين البنك ومستخدمي امواله، علاقة قرض ويأخذ البنك من المقرضين فائدة.

واذا تحقق عائد من استخدام البنك، فالعائد يحل للبنك، وليس للمودعين، لان البنك ضامن .. ويد مستخدمي اموال البنك يد ضمان، وبالتالي يحق لهم العائد وليس للبنك.







المصدر: **الفتن**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩

وقال د. الغزالي .. نحن نعيش موجة عارمة من التضخم، وانخفاض قيمة النفود بنسبة ٤٠٪ سنوياً، ومعنى هذا ان اموالي المودعة تتناقص قيمتها ٤٠٪ ورغم ذلك احصل على ربح ١٠٪ وهذا الربح لا يحل للمودع، لان يد البنك يد ضمان والربح لا يحل الا نتيجة تحمل كامل المخاطرة. وهنا يكون التوجه الانمائي الاصيل للنظام الاقتصادي الاسلامي .. الكل يتحمل مخاطر بالجهد او بالمال .. فالاسلام لا يعرف ربحاً مع ضمان اصل المال -

خسر المشروع ام كسب - هذا هو عين الربا.

### دعوة عامة

واستعرض الدكتور جمال الدين محمود الامين العام للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في حديثه، بعض العناصر التي تساعد على الوصول الى حكم الشرع في المعاملات المصرفية وشهادات الاستثمار، وقال ان تحريم الربا قصد به منع استقلال الدائن للمدين المحتاج الى ضروريات حياته، واضاف ان الاتجاه الى توسيع دائرة الربا المحرم بدأ مبكراً، وكان القصد منه تحاشي الحرمة التي وردت بشانه في القرآن الكريم .. فالشريعة الاسلامية في مجال الاستثمار تفضل صيغة المشاركة بين العمل ورأس المال، على صيغة المداينة، اي اقتراض المستثمر نظير فائدة، والمشاركة بلا شك افضل من حيث تجميع الطاقات، وتوفير الحرص والمراقبة والتعاون في الاستثمار.

وقال د. جمال: ان الاسراف في اعتبار كل معاملة فيها ايداع المال لدى جهة من الجهات من قبيل القرض لا يتفق مع حقيقة الواقع .. ومن اصول الشريعة ان العبرة بالمفاني لا بالمعاني، وبذلك فان ما يودع في المصرف ليس قرضاً للمصرف في حقيقته، بل استجابة لدعوة المصرف لتجميع الاموال، وما يقوم به المصرف ليس استقراضاً في حقيقته، بل هو تجميع للمدخرات عن طريق دعوة عامة للناس.

### تحريم بنص قاطع

الدكتور محمد عبدالله الخطيب المستشار الشرعي لبنك دبي الاسلامي ورئيس لجنة الفتوى بدولة الامارات سابقاً قال ان النص القرآني المحرم للربا جاء مطلقاً من التقييد بأي امر، وكل زيادة تؤخذ من المدين فوق رأس المال، ربا محرماً سواء كان الدين ناشئاً عن قرض ام عن اي سبب من اسباب المداينة المشروعة .. فاذا

حدثت اثمان ذلك، فان اي زيادة على رأس المال، وهو مبلغ القرض، او مبلغ الدين في المعاملات المالية الاخرى اعتبره القرآن ربا محرماً وانه ظلم ومحارب لله ولرسوله وان الزيادة واجبة الرد الى صاحبها بعد اقتصار الدائن على رأس ماله.

وقال: انه لا يصح ان نقول انه اذا وجد الضرر، فالمنع، وان لم يوجد، فالجواز، ولا يصح ان نقول بان الفقهاء قالوا بالحرمة من اجل الضرر، وانما قالوا بالحرمة من اجل النص القاطع الصريح (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين) فان الربا حرام كله - وهذا الكلام اخص به الدكتور عبدالمنعم النمر - سواء مع الافراد او مع المصارف، وهو حرام سواء تحققت الحكمة بمفهومنا ام لم تتحقق، فالزيادة على رأس المال نتيجة الاجل، من اي جهة كانت هي ربا النسيئة وهو ما حرمه القرآن والسنة، فالشرع حدد اشياء وقال انها حرام، فلا يصح ان نأتي نحن ونقول هنا الحكمة كذا .. اذن هي حلال، لان الحكمة تحققت!!

### تعريف الربا

الدكتور فتحي لاشين عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الاسلامي قال: انه لم يرد في القرآن او السنة تعريف لما هو الربا .. واللفظ قد ورد معرناً بال، ومعنى ذلك اما ان تكون للعهد او للجنس او للعموم، واما كان الرأي المستقر عليه، فان الربا هو المتعارف عليه عند العرب في الجاهلية والذين كانوا يتعاملون به.

والمستقر عليه ان الربا المحرم في القرآن هو الذي كان شائعاً في الجاهلية لدى سائر الامم السابقة على نزول القرآن، والرسول حسم الامر بقوله (ان الربا المحرم في القرآن هو ربا الجاهلية) ورا الجاهلية وردت له في كتب الفقه والحديث عدة صور مجملها ان اي دين يتردد في الذمة يكون واجب الرد بمثله - مثلاً دين مضمون في الذمة، وترد عليه زيادة مشروطة ايا كانت، هو نوع من الربا.

والنظرية الاسلامية تقوم على ان المال غير تام بنفسه، بل يتناقص بالزكاة، والربا يؤدي الى زيادة دون عمل ويزعم الاقتصاديون ان الربا يحول تيار الثروة من الفقراء الى الاغنياء، والواقع ان الاسلام هو الذي يحول الثروة من الاغنياء الى الفقراء عن طريق تحريم الربا وفرض الزكاة .. والفوائد المصرفية في حقيقتها هي عين الربا، والنظام الاقتصادي الحديث

قائم على جمع الاموال وتوزيعها على ارباب المشروعات، وهي قائمة في وجهيها على الفائدة، وهذه هي صورة الربا في الاسلام وهي جريمة مالية لم يحدد لها عقوبة معينة في الاسلام، وانما عليها من الوعيد الشديد ما يفوق الجرائم التي لها حدود.

اذن فالربا جريمة مالية لا ينظر فيها الى حالة الفرد وانما الى المضار الشديدة التي تنشأ على الجماعة والمجتمع، وما يحدثه من اختلال في التوازن، وتحقيق العدل الاجتماعي وانضباط الميزان الاقتصادي كي لا يكون المال دولة بين الاغنياء.

الدكتور علي السالوس استاذ الفقه والاصول بكلية الشريعة جامعة قطر، ركز في حديثه خلال الندوة على الرد على فتوى الدكتور النمر وقال: ان كل المقاييس والشروط والعلل التي ذكرها الدكتور النمر تعتبر الفوائد التي يحددها البنك في حالة الاقتراض وياخذها من الافراد المقترضين من الربا المحرم شرعاً، والبنك كما عرفه الاقتصاديون هو المنشأة التي تتاجر في الديون .. فهو يقترض بفائدة حددها ليقترض بفائدة اكبر حددها البنك ايضاً وليس المقترض من الافراد ولولا الفائدة التي ياخذها لما استطاع ان يحدد الفائدة التي يعطيها. والمفترض ان لم يربح يطالبه البنك بالدين والفوائد، واذا تأخر عن موعد الاداء تطبق عليه القاعدة الجاهلية المشهورة. اما ان تقضي واما ان تربى، واذا اقترض الافراد للاستهلاك الضروري لا للتجار يلزمون بالقرض وفوائده، واذا نظرنا الى الميزانية الختامية لاي بنك نجد ان دخله اساساً من الفرق بين فوائد القروض التي ياخذها، والفوائد التي يعطيها، بل نجد البنوك بعد ان وصلت الى ما يعرف بمرحلة خلق النقود تقرض ما لا تملك وما لا وجود له وتأخذ فائدة عليه، فهي تقرض اكثر مما لديها من ودائع، وهذا امر يعرفه رجال الاقتصاد، ولذلك فان الفوائد التي تاخذها البنوك اسوأ من ربا الجاهلية بكثير.

وقال الدكتور السالوس اننا لو سلمنا بان علة التحريم الضرر او الظلم الذي يلحق بالمقترض، فان هذا الظلم واقع في حالة الايداع في البنك - اي الاقتراض بفائدة ربوية - فليس الظلم واقعاً على البنك، وانما الظلم واقع من البنك نفسه، فهو الوسيط بين المقترض والمقرض، ويشترك المودع معه في الظلم والاضرار.







المصدر : ..... القيس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٥ أغسطس ١٩٨٩

واختتم الدكتور السالوس حديثه قائلا ان استثمار الاموال في اعمال جائزة شرعا، ينطبق على البنوك الاسلامية فقط ولا يستطيع اي بنك اسلامي ان يحدد الارباح، لانه لا يعلم الغيب، ولا يعرف، ما سيحققه من الارباح، ولا ما سوف يصيبه من الخسائر. اما الذي حدد الفائدة للمقترض فقد استطاع ان يحدد فائدة اقل بكثير للمودع، ولا شأن له بالاستثمار الذي يتفق مع شريعة الله عز وجل.

القاهرة القيس





المصدر: لواديسلام

التاريخ: ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الصفحة المصرفية هي عين الرب



هل القوائد المصرفية ربما  
أم لا؟ سؤال خُسم قديما  
بتأكيد ربوية القوائد  
المصرفية. وأجمعت  
الجامع الفقهاء التي  
تضم نخبة من علماء الشريعة والفقه  
والاقتصاد على ذلك منذ أكثر من ربع  
قرن.

ولكن لماذا يثار هذا السؤال الآن؟  
ولماذا تتردد موجة جديدة رغم هذه  
الإجابة المحسومة؟

إن نفعة الـ ٩٥٪ من القوانين والتوجهات  
هي صميم الشريعة الإسلامية تجدد من بزوين  
لها.. فليس في الإمكان أبدع مما نحن  
فيه!

## الموضوع حسم قديما فاما طيات الآفاق

مجدى مصطفى

الواقع الذي تشهده الساحة الاقتصادية  
الآن يؤكد أن مصدر إثارة هذا الموضوع هو  
الحكومة، فهي تحاول بعد ما حدث أو ما  
أحدث لشركات توظيف الأموال، أن تُضفي  
على معاملات البنوك الربوية الصبغة  
الإسلامية، بعد أن أفركت أن غالبية الشعب  
تتحري بوزار من دينها وعقيدتها عدم الوقوع  
في الربا ومن ثم كانت هذه النفعة... فهناك  
من يؤكد أن قوائد البنوك ليست من قبيل

الربا، ويتبعها يقتوى أخرى من شيخ آخر..  
فهل تفلح هذه المحاولات؟  
الواقع ينفي ذلك فخبيرة المواطنين  
ونكاؤهم جعلتهم يفهمون جيدا ولا تتطلى  
عليهم مثل هذه المحاولات، ولسان الحال  
يقول لأصحاب هذه الزوبعة المقتلة وفروا  
جهنكم، فتنة ما هو أهم أو أجدى من ذلك..  
ابحثوا عن حل له، فالبطالة تاكل شبابنا  
والغلاء يمتص دماءنا، كل هذا وفضائح  
الأموال المهربة على كل لسان.







المصدر : اوان الإسلام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩



وهناك هدف آخر تهدف إليه الحكومة هو ضرب كل ما هو إسلامي ، فالتقارير التي تأتي من المخابرات الأمريكية والغربية تحذر دائما من أي قوة اقتصادية لدى المسلمين ، لأن هذه القوة ستعبر عن نفسها إن أجلا أو عاجلا . في صورة سياسية ، لذا لم يكن غريبا هذا الركام الإعلامي الذي عولج به موضوع شركات توظيف الأموال ، ومحاولة سحب الأخطاء التي مولتها هذه الأجهزة على كل ما هو إسلامي لضرب عضلاته بحجر واحد . هذه الخواطر يلمسها من تابع مؤخرا ندوة الفوائد المصرفية بين الربا والربح التي عقبتها مؤخرا جمعية الاقتصاد الإسلامي ودعت إليها نخبة كبيرة من رجال الفقه والشريعة . والاقتصاد ، كما دعت المفتي والدكتور عبد المنعم النمر ، واعتذر المفتي لانشغاله بمناقشة رسالة دكتوراه في هذا الموعد ، أما النمر فلم يحضر لوجوده خارج القاهرة !





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور يوسف القرضاوى عميد كلية الشريعة بقطر يذكر أنه من أنصار التيسير لكن قضية الربا واللوائد الربوية تخرج عن مسألة التشديد والتيسير فالأمر قد خُسم وإن الذى يحزن حقاً أننا لا نزال نعتقد مثل هذه اللقاءات إلى اليوم كأنه قد كتب علينا أن ندور ونلث كالثور الذى يدور فى الساقية معصوب العينين .

إن هذا الأمر أثر فيه جدل طويل ، وكل ما يثار اليوم أثر من قبل وخُسم ، والذكر الإسلامى تجاوز هذا ، فهناك مرحلة من المراحل كان الفكر الإسلامى فيها يجد من يدعو للأخذ بالحضارة الغربية حلوها ومرها ، خيرها وشرها ومن ظن غير هذا فهو خادع أو مخلوع .

بعد ذلك أتت مرحلة التبرير ، أن نلبس الخواجة الأوربية عصامة الشيخ المسلم بتخريج الفتاوى من هنا وهناك وسبق إليها أناس مخلصون ولكن تحت ضغط الحضارة الغربية .

ثم أتت مرحلة الدفاع وهى إبراز محاسن الإسلام وحكمة الإسلام فى تحريم الربا وكيف عولجت قضية الاقتصاد الإسلامى وكتبت فى ذلك دراسات وبحوث ورسالات .

ثم انتهت مرحلة الاعتزاز وإيجاد البدائل ، واستطرد الدكتور القرضاوى قائلاً : « إن مجمع البحوث الإسلامية وفى عهد حمزة البسيونى وعبد الناصر أصدر بالإجماع فتوى بتحريم اللوائد المصرفية باعتبارها من الربا » .

كما عثت المؤتمرات الإسلامية التى أجمعت على تحريمها منها المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامى الذى كان يضم ٣٠٠ فقيه واقتصادى وقانونى وإدارى ، كما حسمت فى مؤتمرات ومجامع فقهية عديدة .

#### الطروس والنقود

لدينا قضايا كثيرة معلقة والفكر والجهد الذى نبذله فى قضية محسومة نبذله فى قضايا أخرى كثيرة جداً أهم .

وضرب مثلاً بمسألة « النقود الورقية » ونكر أن هناك من يحاول أن يجعل النقود الورقية لا قيمة لها لا يسرى عليها الربا ولا تجب فيها الزكاة ، وقال لقد ناقشت هذا الأمر فى فقه الزكاة ، وتساءلت : أليس الإنسان يدفعها ثمنها فيستحق بها السلعة ويدفعها أجراً فيستحل بها أجر العامل ، ويدفعها مهرًا لزوجة ويدفعها أداءً لفنية ، ويدفعها بية عوضاً عن القتل ، والقوانين تعاقب على سرقتها ، فهى نقود فيها الأحكام العامة لها .

كلمة الدكتور القرضاوى التى انطلقت من بديهية مُسلم بها وهى ربوية الفوائد المصرفية توسطت مجموعة من كلمات المتحدثين التى تناولت الأمر بالتنفيذ والشرح والتوضيح كان من أبرزها كلمة الدكتور فتحى لاشين عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامى ، والدكتور على السالوس أستاذ الشريعة بقطر ، والدكتور عبد الحميد الغزالى أستاذ الاقتصاد الإسلامى بجامعة القاهرة ، والدكتور يوسف قاسم رئيس قسم الشريعة

بحقوق القاهرة وغيرهم والتى دارت جميعها فى تفصيل بيان تحريم الربا .

يقول د . القرضاوى : لقد بدأت مرحلة إيجاد البدائل الشرعية ووجدت من الناحية النظرية على الورق والمواصفات ، فهل يمكن إنشاء بنك إسلامى ؟ ثم قام أول بنك إسلامى فى دبي وتلتته بعد ذلك مجموعة من البنوك الإسلامية ، ونحن الآن فى مرحلة تحسين البدائل وتطوير البدائل الإسلامية وتخليصها مما علق بها من شوائب ولازالت تعانى لأنها جزء من المجتمع ، ولا يمكن أن تكون بنوك إسلامية سليمة فى مجتمع ملوث بالشغرات والأفكات .

ويضيف قائلاً : انتهى أسف أشد الأسف أن نرجع بعد هذا الزمن إلى هذا الموضوع من جديد ، وتساءل : من المستفيد من وراء هذا ومن المحرك لهذه القضية ؟ فقهاء الأصول يقولون أن الإجماع لا ينسخه إلا إجماع مثله ، وإذا كنا على خلاف فى هذه القضية فلنجتمع منجًع البحوث من جديد وليبحث القضية ...! لا يُقبل أبداً أن يقوم فرد أو اثنان بإصدار فتوى ، لا يُقبل هذا بحال من الأحوال ، تريد أناساً فى مستوى الشيخ عبد المجيد سليم ، مجمع البحوث ، رابطة العالم الإسلامى ، مجمع الفقه الإسلامى العام ، التى حسمت هذه القضية وتكررت أن كل أعمال البنوك الربوية حرام وعملية المدابنة بالقرض والاقتراض ، فما معنى إطالة الحبل فى قضايا حسمت ؟!

الدكتور فتحى لاشين عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامى عمد فى كلمته إلى تبسيط الأمر فقال إنه لم يرد تعريف للربا







المصدر: لواء الإسلام

التاريخ: ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في القرآن .. واللفظ ورد في الآيات القرآنية معرّفاً « بأن » : « أحل الله البيع وحرم الربا » و« أل » إما أن تكون للعهد أو للجس أو للعصوم ، وأياً ما كان الرأي فالمستقر عليه أن الربا بهذا المصوم هو الربا المتعارف عليه المعهود عند العرب في الجاهلية والذي كان يتعامل به أغنياء المدينة من المشركين واليهود في مدن الجزيرة العربية ، لذلك لم يرد تعريف لآله أمر معروف وليس من المتصور أن القرآن الكريم يحرم أمراً على هذه الدرجة من الخطورة بدون أن يكون معروفاً معرفة تامة نافية للجهالة لدى المخاطبين ، ولذلك لم يتساءل العرب عندما نزلت الآية عن : ما هو الربا الذي حرم والذي ترك ؟ لم يرد هذا ..

كما أن لفظ الربا جاء مقروناً بكلمة البيع « وأحل الله البيع » لم يرد تعريف لكلمة البيع أيضاً ذلك أنها معروفة ومستقرة ومحددة في أذهان الناس .

#### ربا الجاهلية

والرسول صلى الله عليه وسلم حسم هذا الأمر في حديث صحيح في حجة الوداع بأن ربا الجاهلية موضوع كله ، ومن صور ربا الجاهلية التي أوردها الفقهاء المحدثون :

(١) ثمن بيع إلى أجل ، فرد يبيع متاعاً معيناً والثن لم يكن حاضراً نقداً وعداً وإنما كان ثابتاً في الذمة إلى أجل ووردت زيادة على هذا الثمن .

ولقد ذكر ابن حجر صورة تقرب من التعامل البهكي الحاضر وهو أن يدفع صاحب المال لآخر مبلغاً على أن يقتضى منه كل شهر مبلغاً معيناً ورأس المال باقي بحاله .

وهذا يدل على أن أي تعامل ينشأ عنه دين في الذمة وطلب الرد بمثله ثم تشتط زيادة في مقابل الأجل ، أي كانت هذه الزيادة وأياً كانت صورتها أو قيمتها فهي ربا .

وأضاف الدكتور فتحي لاشين إن المتعامل في الأسلوب البياتي للآية « وأحل الله البيع وحرم الربا » يجد أن البيع هو العملية الأصلية التي ينشأ عنها الربح وأن مصدر الربح هو البيع أي ( وأحل الله الربح الناشئ عن البيع وحرم الناشئ عن الدين ) وفي الآيات التالية « وإن تميم فلكم رعويس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » أمر آخر ، « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » إذن فأى زيادة على رأس المال مقابل الأجل هي زيادة محرمة .

والربا حرم في الإسلام كطريقة للاستثمار

وتسمية الأموال ، وهذا هو الذي يلحق الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي القائم على الربا ، وتستفيد هذا المعنى من الآية الكريمة والتي هي أقوى الدرجات لتحريم الربا « وما غنّيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله » أي إذا أعطيت أموالكم لكي تنمو وتزيد في أموال الناس دون تعب أو جهد أو مخاطرة لا تربوا عند الله ..

متى يتمو المال إذن ؟ إذا اختلط بالعمل وبالإشتراك مع عناصر الإنتاج الأخرى ، فالأساس هو المخاطرة ، ولو رجعنا إلى المفاهيم الإسلامية الدقيقة نجد أن تحريم الربا هو الوسط العدل ، وإباحة الاستثمار عن طريق المشاركة والمخاطرة برأس المال هو الوسط العدل بين تقيضين حرمهما الإسلام : أحدهما أن يخاطر مخاطرة زائدة عن المعتاد بحيث تعرض أمواله للمخاطر غير المحسوب ، ولذلك حرم الإسلام المكامرة والرهان وعقود الغرر .

#### القاعدة وطبيعتها المصرفية

العملية المصرفية الآن عملية مبادئية وليست عملية مرابحة ، فهي ربا جائز والربا الجاهلي لم يكن مقصوداً على ربا الاستهلاك ، كما يقول البعض ، إنما كان أساس الربا الجاهلي وحقيقته في الاستثمار الذي كان يقوم به أغنياء المشركين واليهود المشاركين في تجارة الصيف والشتاء .





المصدر : لواء الإسلام العام

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



والقوائد المصرفية هي عين الربا لأن النظام المصرفي الحديث قائم على عملية ذات وجهين هي عملية جمع الأموال من المودعين وتوزيعها على أرباب الشروط وهي قائمة على الفائدة ، فإذا لم تكن من الربا المحرم كما يدعى البعض فما هو الربا إذن ؟ وكيف تكون الآثار الضارة الفاحشة على المجتمع والجماعة التي تتلاءم مع الوعيد المعامل في أي جريمة أخلاقية أو غير أخلاقية فضلا عن جريمة مالية لم يقرر لها القرآن عقوبة محددة وإنما ردد عليها من الوعيد الشديد ما يفوق كثيرا من الجرائم التي حدد لها الإسلام حدودا ، إذن فهي جريمة مالية لا ينتظر فيها إلى حالة الفرد الشخصية وإنما إلى المضار العديدة التي تنشأ عن هذه الجريمة وتحيط بالجماعة ككل والمجتمع قاطبة ، وتؤدي إلى اختلال في التوازن الذي ينشده الإسلام وفي تحقيق العدل والتوازن بين الأغنياء والفقراء ، والتوازن في النظام الاقتصادي حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء .





المصدر: لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

وأشارت الآراء المطروحة في الفتوة إلى عدة أمور جديرة بالاهتمام تتعلق بضرورة تحسين الأداء داخل المصارف الإسلامية حتى يتأكد فعلا البديل الإسلامي الصحيح مع الوضع في الاعتبار المناخ العام الذي يحكم المجتمع والذي يمثل أحد العوائق في سبيل قيامها برسالتها ، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة التقدير والتجويد .

تبقى كلمة نوجهها إلى الحكومة والعلما ، فلا داعي لعلل إثارة هذا الموضوع الذي خُسم منذ فترة وبالإجماع من قبل فقهاء وعلماء ثقات فهذه ليست هي الشغل الشاغل للمواطن العادي ، فهناك قضايا وأزمات أجدر بالبحث الجدي ، ولا داعي للبلبلية الرسمية المكشود بها إلباس الحرام ثوبا إسلاميا .

إن شرع الله وأمانة الإفتاء ، وقيمة المسلمين ، تتطلب التحرز وعدم الإترلاك في هذه الفخاخ المنصورية ، والعلماء مسئولون أمام الله ، والوازع الإسلامي لدى الناس في حاجة إلى تزكية ، والمواقع التي يشغلها العلماء حجة عليهم ، وأمانة العالم وتزاهته هي التي سبقت معه حين يترك يده في الله حيث لا يتلفع برقيق سلطة أو جاء سلطان :







المصدر : لويس البربري

التاريخ : ١٤٨٩ هـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## المضاربة

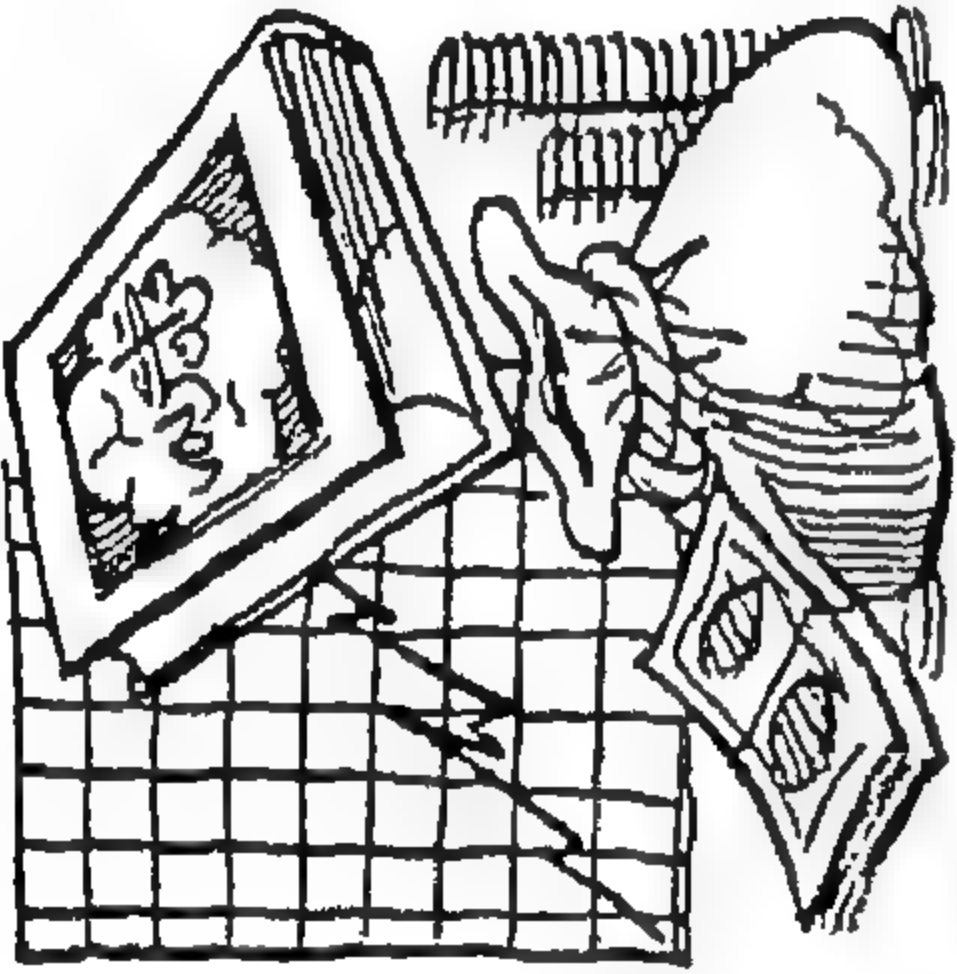


المضاربة أو القراض أو المقارضة كلها ألفاظ مترادفة تدل على مقصود واحد يتعلق بإعطاء المال من جانب لمن يعمل فيه نظير حصة من الربح (المعلوم) بالنسبة المقدرة كجزء شائع من هذا الربح .

ولقد جرى التعامل بهذا العقد لاستثمار النقود كصورة تعاقدية للتلاقى العادل والمنتج والمنظم بين من يملك المال ومن يعمل فيه أي بين رأس المال والعمل قبل الإسلام كما تعامل فيها المسلمون أيضاً في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم واستمر التعامل بها في عهد الصحابة .

### (شروطها)

تنصب شروط المضاربة أساساً على عنصرين رئيسيين هما رأس المال والربح . فليما يتعلق برأس المال : تمكن المضارب من رأس المال ليعمل فيه ، وأن يكون معلوماً لوجوب إعائه عند تصفية المضاربة وأن يكون مُسَلِّماً بالمناوأة أو التمكن للعامل بمعنى التقاط يد المالك عنه .



أما بالنسبة للربح : فيشترط فيه أن يكون مشتركاً بين العامل وصاحب العمل ليأخذ هذا بسله وهذا بماله ، وأن يكون معلوماً بالجزئية ( كالتصاف والربح والنسب ) .

والتسامه لا يتم إلا بعد التصفية الكاملة للمضاربة لكي يتمكن رب المال من استرداد ماله ( نقوداً ) لأن الأصل في الربح هو الوقاية لرأس المال فلا ربح إلا بعد سلامة رأس المال لصاحبه ، وأنه يستحق بالمال أو بالعمل أو بالفضا .

شروط عامة تتعلق بهذا العقد المضاربة : لا يجوز لطرف ثالث الانضمام للمضاربة بعد الشروع في تنفيذها ، ولا يجوز لرب المال أن يعطى المضارب مالا جديداً في وقت لاحق للتقليد ، ولا يجوز للمضارب أن يخرج عما وضعه رب المال من قيود خاصة بمكان العمل ، أو نوعه أو إعطاء المال لغير المضارب ( مضارب آخر أو أكثر ) .

يجوز لرب المال أن يفسخ العقد ويكلف المضارب بتخصيص رأس المال ( تحويله إلى نقود ) كما يجوز للعامل ( المضارب ) أن يفسخ العقد أيضاً ويرد رأس المال نقوداً لرب المال .

يعتبر المضارب أميناً على رأس المال ابتداء قبل التصرف فيه لوجه قبضه بإذن ماله لا على وجه المبالغة ، بعد التصرف فيه يعتبر المضارب وكيل ، إذا ربح فهو شريك لرب المال ، إذا خالف شروط رب المال فهو غاصب .

إذا فسدت المضاربة بشيء يعتبر المضارب أجيراً .

(الحرق بين المضاربة وبين القرض)

القرض يحدد له فائدة ربوية تبعاً للمبلغ المقرض والزمن الذي يستغرقه القرض كأن يكون ١٠٪ من رأس المال سنوياً بغض النظر عما ينتج عن هذا القرض من كسب أو خسارة أما المضاربة فالربح الفعلي يقسم بين صاحب رأس المال والمضارب بنسبة متفق عليها ، والخسارة من رأس المال وحده ولا يأخذ العامل شيئاً في حالة الخسارة ولا في حالة عدم وجود ربح .

العلاقة بين صاحب القرض وآخذة ليست من باب الشراكة ، فصاحب القرض له مبلغ معين محدد ولا شأن له بعمل من أخذ القرض ، ومن أخذ القرض يستثمره لنفسه فقط حيث يملك المال ويضمن رد مثله مع الزيادة الربوية ، فإن كسب فلنفسه وإن خسر تحمل وحده الخسارة .

أما المضاربة فهي شركة فيها القم والغرم لاتتبن معا ، فالمضارب لا يملك المال الذي يوده وإنما يتصرف فيه كوكيل عن صاحب رأس المال ، والكسب مهما قل أو كثر يقسم بينهما بالنسبة المتفق عليها وعند الخسارة يتحمل صاحب رأس المال للخسارة المالية ، ويتحمل العامل ضياع جهده وعمله ولا ضمان على المضارب .





المصدر : ..... ألتشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٩ سبتمبر ١٩٨٩

## الحكومة تترقنا بافضيلة الفتى

بفكم : عادل حسين

=====

قضى الامر وتورط لفضيلة الفتى فيما تمنينا ان يتجنبه . ولم تكن وحدنا نتصح . واذكر بشكل خاص ان د . احمد كمال ابو المجد طلب مثلنا ان يتوقف اصدار الفتاوى والآراء الفردية في هذا الامر الجليل ( فوائد البنوك ) حتى ياخذ الحوار العلمى مداه في سلحت جلاء هلاكة . ( الأهرام ) ٨/٢٣ و ٨/٢٤ .. ويشهد الله اننا كنا نرجو مخلصين ان تباعد المناقشات الفقهية عن شبهة التأثيرات الحكومية التي قيل إنها تطلب فتوى معروف محتواها مقدما .. هذا ما قلناه . وهذا ما اردناه . ولكن د . طنطوى تعجل ولم يسمع النصيح ، ونذكر له انه حرص على ان يسجل في صدر البيان الذى اعلنه انه ليس من وظيفته الالتزام به في علنة الاحوال .

■ ونحن بالفعل لا نلتزم بما قل . وفي ملاحظات سريعة على بيانه نقول إنه يدهشنا انه لم يسمع ( عند عرض رايه ) إلى مناقشة أصحاب الآراء المعارضة لفوائد البنوك . ولم يبين لنا لماذا يرفض مذهبوا إليه .. واغرب من هذا انه أحل التعامل في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها ، وفق قاعدتين متباينتين ، إذ قرر انها جائزة شرعا ، وان أرباحها حلال وجائزة شرعا ، وراينا انه أقلم هذا الحكم مرة على اسس انها مضاربة شرعية ، ثم عاد وقرر انها حلال لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد وللأمة . مع ان القول بأن شهادات الاستثمار نوع من المضاربة الشرعية ( اى يجوز قياسها على معاملات ومفاهيم سابقة ) شيء يختلف عن القول بأنها حديثة وتحتاج حكما جديدا يختلف عن كل ما سبق ! أى الدليلين استندت إليه بالفضيلة الفتى لكى ، تصل بنا إلى ما وصلت إليه ؟

ولكن اغرب من هذا أيضا انه طلب من المسؤولين في البنك الاهلى ان ينشئوا شهادة جديدة ، ذات علنة متغير لا ينص فيها مقدما على ربح معين وانما تخضع الأرباح فيها للزيادة أو النقص . ونحسب ان هذا الطلب يؤكد ان د . طنطوى يرى خطأ شرعيا ما في شهادات الاستثمار ذات العائد الثابت ، وإذا كان هذا صحيحا فهل يغير الامر او يشلغ فيه ان تطلب من البنك الاهلى ( حسبما جاء في البيان ) ، تسمية الأرباح التى تعطى لأصحاب شهادات الاستثمار بالعائد الاستثمارى او بالربح الاستثمارى ؟ هل تغيير الاسم يحول الحرام إلى حلال ؟

وصحيح ان فضيلة الفتى بدا بما تصور انه الجانب الأيسر والأسهل . فالتصريح في فتواه على شهادات الاستثمار وما في حكمها ، وأجل البحث في البنوك التجارية والحكم في فوائد لها ، ولكن لاشك ان إعلانة للنتائج التى توصل إليها في شهادات الاستثمار سيقيده حكمه في الشق المؤجل . ولو تمهل لاكتشف أن الجانبين مرتبطان بمنطق واحد . وكان يحسن لو انه انتظر حتى تتضح له الصورة







المصدر : الشمس

للتنمية الشاملة : التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر ١٩٨٩

بإبعادها الكاملة .

□ □ □ □

وقد ذكرت في مقال سابق أن علة تحريم الربا تكمن في أن الاقتصاد الإسلامي يعطي قيمة العمل الإنساني الصالح في النشاط الاقتصادي . إن الإسلام لا يحرم الغنى ولا يؤثم صاحبه ( إذا كان من حلال ) ، ولكنه في الوقت نفسه يسعى لكيلا يعلو المال على العمل ، ويسعى لكي يظل العمل ( ذهنيا وعصبيا ويدويا ) أسس العمران والاستخلاف في الأرض ( أي التنمية الشاملة ) .

إن صاحب المال إذا اكتفى بعائد ثابت يعيش عليه دون مجهود أو تفكير يكون « تنبلا » ، أو يكون بغير همه قليل الحيلة شأنه شأن الأرملة راعية الأيتام .. وإذا تحول أصحاب الأموال إلى هذا النمط ، وإذا تبذرت ملكات الإبداع عندهم ، وخففت لديهم شجاعة الاقتحام والتجديد والتطوير ، كان معنى هذا أن قسما محترما من الأمة أصيب بالشلل ، وهذا يصيب مجموع الأمة بكارثة اقتصادية واجتماعية رهيبه ، وتتفاقم الكارثة إذا كان أصحاب المال فينا يتخلون عن العمل والمخاطرة ، ويتركون مهمة تشغيل أموالهم لرجال الأعمال الأجانب كي يعمروا بها بلادهم ! إن حصول صاحب المال على عائد ثابت ( أي ربا ) يهبط بآدميته وحيويته ، ولهذا حرم على الدائن أن يحصل على الربا . إلا أن مبدأ الحصول على دخل ثابت يعني أيضا أن نظم المجتمع تضع صاحب المال البليد فوق من يبشر العمل بنفسه . فالعائد الثابت الذي يدفعه المدين يعني في حالة الخسارة أن يحصل صاحب المال القعيد على العائد الثابت المتفق عليه مقدما ( الربا ) وليذهب الآخر ( الذي اقترض من أجل تجارة أو زراعة أو صناعة ) في داهية . وهذا المبدأ الذي يعلى حقوق المال عن حقوق العمل

مرفوض إسلاميا ، بل مرفوض في الأديان كلها ، وكان شرع الله أن يتقاسم الاثنان ( صاحب المال والمشرف على المشروع ) الخطوة والمره ، فيتشاطران المكسب في حالة النجاح ، ويتحملان معا الخسارة في حالة الفشل . وهذه المشاركة تلقى بالا يكون بين صاحب المال وبين المشرف المبشر على المشروع جدار عازل .

سميك ، ولكن يجب أن يكون هناك تعاون ومتابعة . صاحب المال ( في حالة المشاركة ، وإذا لم تكن له فائدة ثابتة مضمونة ) لن يكون « تنبلا » ، ولكن سيجهد نفسه في اختيار شركائه ، وفي متابعة ما يتم ، وفي تدقيق الحسابات ، والمشرف على المشروع سيدقق بدوره فيما يمدونه بالمال ، وفي وضع القواعد التي تمنع الشقاق والنزاع .

يقال إن البنوك الحديثة غيرت الصورة ، وبالتالي فإن فوائدها تختلف تماما عن الربا المحرم ، وبوسعنا أن نؤكد أن هذا غير صحيح . إن البنوك الحديثة مؤسسات عملاقة ، ونظمها في العمل عالية الكفاءة ، وبالغة التعقيد ، ولكن بين كل التشابكات والتعقيدات تظل فكرتها الأساسية ربوية . ولا يتسع المجال لشرح تفصيلي ، ولكن نقول في بساطة إن البنوك الربوية تقوم بدور وسيط بين أصحاب المدخرات وأصحاب الأعمال . إنها تتلقى من أصحاب المدخرات أموالهم فتكون بالنسبة لهم في موقع المدين وتدفع لهم فائدة ثابتة ، وهي من ناحية أخرى تقدم ما وصلها من أموال إلى أصحاب الأعمال فتكون بالنسبة لهم في موقع الدائن وتلزمهم بدفع فائدة محددة لقاء القروض التي تقدمها لهم ، وهي وتحصر على أن تكون الفائدة الأولى ، والثانية أعلى من الفائدة الأولى ، والفارق بينهما هو ربح البنك . إن البنوك إذن مؤسسات تتاجر في المال ، وهي بهذه الصفة

تمارس سلطة مستبدة على كل من يتعامل معها . سواء أكلنوا في وضع الدائن أم في وضع المدين . فهي تعطي لأصحاب المدخرات فائدة حددتها هي عند مستوى ثابت بغض النظر عن مدى اتساع نشاطها ، وهي تفرض على الناحية الأخرى فائدة على المقترضين منها حددت هي مستواها . وبغض النظر عن النجاح أو الفشل الذي لا قوة . وكل هذا يجسد المفاهيم والآثار التي حورب من أجلها الربا .

□ □ □ □

خلاصة القول أن العمل الصالح والمنتج هو - عند الاقتصاد الإسلامي - علة الربح الحلال وزيادة الثروة . فالمال لا يلد بذاته مالا ، ولكن يزيد المال إذا امتزج بعمل صاحبه أو بعمل من يخطرهم لمشاركته . ونحن ندرك بطبيعة الحال أن الحياة المعاصرة تتطلب قيام مؤسسات مالية عملاقة ( بنوك إسلامية ) لا تنقل في تعقيداتها وتشابكاتها عن البنوك الغربية الحديثة . ويتطلب قيام هذه المؤسسات وتشغيلها إبداع علمائنا وخبرائنا ، ولكن سيظل المبدأ الحاكم لهذه المؤسسات الجديدة هو أن كل زيادة في المال لا تتحقق من خلال العمل ( بالاشكل المختلفة له ) لا تكون حلالا .

لكل هذا لم نقبل ما قاله د . طنطاوى في فتواه عن شهادات الاستثمار ، ولكن يجب أن أضيف الآن أن ما قاله د . طنطاوى وما ردنا به عليه ، لا يعدو أن يكون مناقشة نظرية حول الاقتصاد الإسلامي اللاربوي ، والذي تستهدف أن نطبقه بشكل متكامل في يوم ما . ومثل هذه المناقشة تغيد الفقهاء والدعاة وتطمئن بها قلوبهم .

أما عن حالنا الراهن ، فلا أظن أن من سألوا المفتي عن حكم الشرع في الفوائد الحالية التي يدفعونها لأصحاب شهادات الاستثمار ، لا أظن من سألوا







المصدر: الشرح

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩ سبتمبر

المفتي كانوا جادين . السؤال نفسه فيه مغالطة ، ولابد أن أصحابه يهزلون .

□ □ □ □

إن كل ما شرحناه في الفقرات السابقة كان - كما قلنا - سجالات نظرية عن الفوائد المصرفية وهل هي من الربا المحرم أو لا . وهذا الكلام يأخذ جدواه العملية حال أن يكون هناك جهاز مصرفي بحق وحقيق ، يعمل بالفعل وفق القواعد المصرفية كما اصطلح عليها أهل الغرب ، وبالتالي يكون مطلوباً أن نتساءل عن مشروعية زيادة المال بغير عمل .. ولكن أين هذا من حالنا الراهن في مصر؟

إن السؤال الواجب طرحه الآن هو : هل يجوز شرعاً ، أو في أي مذهب وضعي ، أن تتناكل أموال الناس بتخطيط مدير نتيجة تعاملها مع البنوك؟ هذا ملحقناج للفتوى .

ولتوضيح السؤال نقول إننا نقارن بين معدل التضخم وبين الفوائد المصرفية ، فنجد أن قيمة النقود تنخفض بنسبة لاتعوضها الفوائد المدفوعة . فانت حين تدخر في البنك عبر أي وعاء شئت ، كان تشتري شهادات استثمار مثلاً بـ ١٠٠٠ جنيه ، فإن القيمة الفعلية لهذا المبلغ ستكون في العلم التالي ٧٠٠ جنيه ، وحتى إذا امتنعت عن استلام الفوائد واضفتها إلى رصيدك في البنك ستظل هناك خسارة صافية في قيمة المبلغ الذي أودعته .

إن الربا هو كما قلنا أن يربو ( أي يزيد ) مالك من غير عمل أو جهد ، وهذا حرام .. ولكن نحن هنا بصدد نقص مدير ومطر في أموال الناس ، فهل هذا حرام أو حلال ؟ أعلم أن فقهاءنا يختلفون في هذا الأمر ، فالبعض يرى أن الفائدة إذا كانت سلبية ، أي إذا

كانت تمثل تعويضاً جزئياً عن الخسارة في المال بسبب التضخم لا تعد من الربا المحرم .. ولكن هناك من فقهاءنا من لا يرى ذلك . ويبدو أن الفريقين يتجاذبان باقتراض اثنا أمام مدين فرد . يقترض من جاره أو صديق . ففي حالة كهذه يكون التضخم أو انخفاض قيمة العملة مسألة خارجة عن إرادة المدين أو عن

\*\*\*

إرادة جاره ، ومن هنا اختلف العلماء حول ما إذا كان من حق الدائن أن يطلب من مدينه مبلغاً إضافياً ( على سبيل المثال التعويض وليس على سبيل الكسب ) أم أن واجبه أن يرضى بما قدر له .

ولكن ما اطرحه هنا أمر مخالف تماماً لهذه الحالات الفردية ، ولذا لا اظنه موضعاً لخلاف ، فنحن بصدد نتائج تتعلق بالنظم والسياسات المالية والنقدية التي تقرها الدولة ، وليسنا بصدد قضاء وقدر ، أو بصدد حالات فردية . إن الدولة هي التي تحدد بقراراتها سعر الفائدة ، وهي التي تحدد كذلك بسياساتها معدل التضخم . والدولة هي التي تتعمد أن يكون الأول ( سعر الفائدة ) أقل من الثاني ( التضخم ) ، أي أنها تتعمد أن تاكل أموال الناس بالباطل .

نحن لم نصل إذن إلى أن تكون لنا سياسات مالية ونقدية رشيدة ، نحن لم نصل إلى مستوى أن يكون لنا جهاز مصرفي غير ربوي ! وهذا هو السبب الأول في انصراف أصحاب المدخرات عن التعامل مع البنوك المصرية ، ومع شهادات الاستثمار والأوعية الادخارية الأخرى ، فالتسليم أن الدولة وبنوكها تسرقهم ، ولذا نراهم يبحثون

عن مسارب وأوجه للتحويل تبعدهم عن المؤسسات الرسمية . والفضل الطرق التي اكتشفها أصحاب المدخرات هو أسلوب المضاربة ( المشاركة ) الإسلامية .

فمثلت الألوف من المواطنين دخلوا في مشروعات مشاركة صغيرة ومتوسطة مع من يتقون في دينهم وكفائتهم ، وهذه المشروعات المتكثرة لاتدخل في أغلبها ضمن الحسابات القومية ، ولذا تقول الأرقام الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي لاينمو ، بينما كل الظواهر التي نراها تدل على غير ذلك ! وقد بلغ هذا المسعى ذروته في التوسع الأسطوري الذي حققته شركات توظيف الأموال المعروفة خلال أعوام ثلاثة أو أربعة ، قبل أن تلتفت الدولة إليها وتقرر ضربها .

وقبل ضرب أسلوب المشاركة وبعدة ، كان البعض يفضل إكتناز قدر من مدخراته في هيئة ذهب أو فضة أو تحف ، أو في هيئة شقق يشترها ويتركها مغلفة . وفي المقابل كان بعض آخر يفضل أن يحتفظ بمدخراته بالنقد الأجنبي في الخارج .. وأسوا الحالات تمثل في تبديد المدخرات في أوجه إستهلاكية ترفية ... ولا حول ولا قوة إلا بالله .

□ □ □ □ □

حين يزول هذا الخلل الأساسي ، حين تمتنع الدولة عن النصب والسرقة ، تكون هناك جدوى فعلية من مناقشة أسلوب زيادة الدخل وهل يكون ذلك عن طريق الربا أو عن طريق المشاركة . أما الآن ، فاهل الحكم يعطون الإسلاميين شرفاً لاندعيه حين يتصورون أن مواقفنا من الربا هي التي تصرفت الناس عن الجهاز المصرفي النضاب ، وحين يتصورون بالتالي أن الفتوى المفتى ستعدل المثل .





المصدر: الشريعة

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# عن الفوائد المصرفية

## مرة أخرى



الاسمعة ٢٥٪، فإن السعر الحقيقي للفائدة يكون ٥٪. وقد أضف د. النجار بحق أن السعر الحقيقي هو الذي يعول عليه في دفع النشاط الاقتصادي. وقد سبق أن أوضحنا هذه النقطة نفسها في مقالنا السابق، وقلنا أنه إذا كانت الفائدة ٢٠٪ وكان معدل التضخم ٢٥٪ مثلاً، فإن الفائدة الحقيقية تكون تحت الصفر، أي يقل الرصيد الحقيقي لصاحب المال بنسبة ٥٪ حتى إذا لم يسحب مبلغ الفائدة وأضافه على أصل ما أودعه.. وهذا الظلم الفاحش يصيب أصحاب الودائع في مقتل، ويصيب سوق المال وقراراته بفوضى شاملة. وقد أوضحنا أن هذا هو حال الجهاز المصرفي عندنا الآن. وإذا كانت

الشيخ طنطاوي يسقط الآن في فتنة الاعلام الرسمي، فكل الصحف الرسمية تثني على فضله وسعة افقه. وقد التقت على ذلك جبهة واسعة تمتد من الماركسيين الى المتحدثين باسم البنك الدولي، ومروراً بالاستاذ مكرم محمد أحمد في «المصور».. ولكن يجب أن نتذكراً فضيلة المفتي - وسط هذا المهرجان - أنك ابتعدت ببيانك حول الربا عن أهل بيتك وعشيرتك، وعن كل ما يتمنى لك الخير. فبغض النظر عن فحوى الرأي الذي طلعت به، فإن تسرعك، وانفرادك بإصدار البيان، واستهانتك بحجج معارضيك.. كل هذا لا يليق بتقاليد أهل العلم والفقوى.. غفر الله لك.

■ ■ ■ ■

□ على أي حال، حديثنا اليوم لا نوجهه الى الشيخ طنطاوي، ولكن نرد به على الاستاذ الدكتور سعيد النجار، فقد كتب الدكتور مقالين في ونواحيه، ومتصوراً أيضاً أن أهل الغرب قد قالوا في علم الاقتصاد الكلمة الأخيرة، ولم يعد علينا إلا أن نتبع ما ساروا عليه.. وكل هذا غير مقبول من منظور الاسلاميين. والمجال لا يتسع لمناقشة كل ما جاء في المقالين، ولذا نكتفي بالوقوف امام ما نراه جوهرياً.

x x x x

■ أوضح د. النجار طبيعة الفارق بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي للفائدة. في الدول التي يقوم نظامها على الربا، فالسعر الرسمي هو السعر المحدد في عقد القرض، بينما السعر الحقيقي هو ما يتبقى من الفائدة الرسمية بعد أن نخضم منها معدل التضخم. فإذا كان الارتفاع السنوي للأسعار يبلغ ٢٠٪ مثلاً وكان سعر الفائدة

«الأهرام»، عن ضرورة التعامل بالفوائد المصرفية (٩/١٢ و ٩/١٤). وقد أسعدنا أنه بدأ يحاكي الخطاب الاسلامي، فاستخدم في مقالته بعض المصطلحات التي يستخدمها الاسلاميون، واستشهد بآيات القرآن الكريم. وهذه الظاهرة بالمناسبة تنتشر، وتمثل تراجعاً من الدنيويين - على استحياء - أمام المد الاسلامي الصاعد، ولكن بقي أن يستخدم هذا كله في مواضعه الصحيحة. وإذا عدنا الى الدكتور سعيد النجار على سبيل المثال فإن كل إيماءاته الاسلامية لم تدفعه الى التأمل في حقيقة أن الربا ممنوع على المسلمين، وفي كل الأدلين، بنص صريح، متصوراً أن الكلام في الاقتصاد ينبغي أن يتم في معزل عن الكلام في توجيهات الدين







المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

الدولة هي التي تمسك الميزان ، وهي التي تقرر عن عمد واصرار هذا الظلم والنصب ، فاننا نكون بصدد جريمة خلقية وسياسية طلبنا من اهل الافتاء ، ومن كل اهل الراى ان يدلوا برأيهم فيها . ونحن نعلم ان الدكتور النجار (ومعه صندوق النقد والبنك الدولى) ممن يطلبون زيادة سعر الفائدة فوق معدل التضخم حتى تكون هناك « فائدة حقيقية » تحكم التعامل داخل الجهاز المصرفى .. ونحن نرى ان المناقشة الجادة لمسألة الربا ينبغي ان تبدأ من هنا . فالهيئات الدولية تريد رفع كفاءة الجهاز المصرفى الربوى حتى يكون قادرا على جذب المدخرات اليه ، وابعادها عن اوجه النشاط غير الربوية العاملة خارج البنوك .. والبنوك الربوية تحظى برعاية الهيئات الدولية ودعمها لأنها تخضع لتوجيهها ورقابتها .

نحن نطالب مثل الدكتور سعيد النجار بضرورة ان يتقاضى اصحاب الاموال عائدا حقيقيا ، ولكن هل يتم ذلك من خلال الفوائد الثابتة المحددة سلفا ، ام من خلال المشاركة وحسبما يحقق المشروع ، ربحا او خسارة ؟ هذا هو السؤال : النجار ومن معه يقولون لابد من الربا .. ونحن في المقابل نقول : احل الله البيع وحرم الربا .

□ في تبرير الفائدة يقول د . النجار ان عناصر الانتاج اربعة وهي : الأرض ( او الطبيعة ) - والعمل الانسانى - ورأس المال - والتنظيم . وهناك اربعة انواع من الدخول تقابل هذا التقسيم

الرباعى لعناصر الانتاج : الربح ( وهو دخل الأرض او الطبيعة ) - والاجر ( وهو دخل العامل ) - والفائدة ( وهي دخل رأس المال ) - والربح ( وهو دخل المنظم اى القائم على المشروع المعين الذى يتحمل مخاطر الانتاج ) . ويذكرنا د . النجار بان هذا الشرح يعنى ان الفائدة شيء مستقل تماما عن الربح ، ويصل من ذلك الى ان إلغاء الفائدة يعنى ان من اقنعناهم بضرورة الادخال قد يحتفظون بمدخراتهم تحت البطالة ، . ويمنعونها عن يستطيع تشغيلها في زيادة الانتاج ، اذ ما الذى يدفعهم الى تقديم اموالهم الى من يطلبها اذا كانوا لا يجنون من وراء ذلك اية ثمرة او دخل ؟ ومن ناحية اخرى ، فان إلغاء الفائدة يعنى بالنسبة لمن يستخدم اموال غيره ، أنه امام شيء مستباح بلا تكلفة ، وهذا يدفعه الى التبذير في استخدام الاموال .. ان التزامه بسداد فائدة على الاموال التى يسحبها من غيره يدفعه الى ان يحسب ويعيد الحساب قبل انفاقه لاي جنيه . هذا ما شرحه د . النجار ، وكان محقا اذ قل ان ما شرحه هو من اوليات علم الاقتصاد التى تعطى للطالب المبتدىء .. ولا ادري حقيقة لماذا المترض ان من يقولون بربوية الفوائد وبحرماتها لا يعلمون هذه المبادئ الأولية ؟ ! نحن يا سيدى نعرف هذه الدروس ، ونعرف يا سيدى ان النظرية الحدية التى تستند اليها اصابتها تطورات كثيرة بعد ما ذكرت ، ولكننا نرفض مع ذلك ان النظريات الاقتصادية الغربية هي كعلم الكيمياء او الفيزياء ، فكل العلوم الانسانية والاجتماعية لها وضع يختلف ، وهم تتأثر

بالعقائد السلطنة في هذه المجتمعات . فالنظريات الاقتصادية الغربية هي نظريات صاغها العقل الغربى في اطر عقائدهم الدنيوية او المادية ، ومن واجب العقل الاسلامى ان يصوغ نظريات مخالفة للنشاط الاقتصادى في اطر الشريعة التى تؤمن بها .. هذا ينطبق على الاقتصاد كما ينطبق على علوم الاجتماع او السياسة او القانون او الادب والفن والفلسفة .

× × × ×

□ وفي اطر ما شرحه د . النجار عن عوامل الانتاج ، نقول : ان الاقتصاد الاسلامى له رؤية متميزة في العوامل التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى ، ويكفى في هذا المقام ان نشير الى اننا نضيف الى عناصر الانتاج رضا الله علينا ، ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ، ولكن كذبوا فآخذناهم بما كانوا يكسبون .

هذا العنصر الالهى له نصيب - كما نعلم - من الدخل الناتج عن العملية الانتاجية ، وهو الزكاة . فالزكاة هي حق الله الواجب الاداء ، ويكر كل من انكر وجوبها ، ومصارفها معروفة .

■ على اى حال ، ما يعيننا في هذا المقال بشكل خاص هو نصيب صاحب المال ، اذ تصور الدكتور النجار ان الفقه الاقتصادى الاسلامى يمنع هذا الحق ( مدام يمنع الفائدة ) ، ويبدو أنه خلط هنا بين الموقف الاسلامى والموقف الماركسى . فوفقا لمبادئ الاقتصاد التى وضعها ماركس ( في رأس المال ) تورطت الدول الاشتراكية في







المصدر : التشجيع

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

الملاحظات والتوضيحات السريعة ، تأكيداً لما أوردته في مقالات سابقة .

١١ | يقال ان البناء المصرفي الحديث أصبح يملك خبرات كثيرة تمنعه عملياً من تحقيق خسائر اجمالية . قد يخسر البنك في عملية هنا أو هناك ، ولكن في مجمل عملياته يخرج رابحاً . وإذا حدث الأمر النادر وخسر البنك ، فإن البنك المركزي يقف للدعم والمساندة ، فلماذا الإصرار على حرمان صاحب المدخرات من دخل ثابت مضمون ، مادام البنك صاحب ربح مضمون ، وغير معرض للخسارة ؟

والرد على ذلك هو أنه حتى لو افترضنا ان البنك ينجح دوماً ويحقق ربحاً اجمالياً مؤكداً ( وهذا غير صحيح ) فإن معدل الربح الذي تحققه البنوك المختلفة يظل متفاوتاً ، فقد يحقق البنك في مجمل عملياته ربحاً يصل الى ٥٠٪ أو ١٠٪ ، فلماذا نحرم من يعطى البنك أو من يأخذ منه من حق المشاركة في نتائج الارتفاع والانخفاض في كفاءة الأداء ، مع كل ما يترتب على ذلك من تنشيط للمتابعة والمحاسبة ؟

٢ | هل تعنى دعوتنا إلغاء النظام المصرفي الربوي فوراً ؟ لا أتصور ان عاقلاً يدعو الى ذلك . فقد اعتاد كل العاملين في سوق المال على اساليب العمل في هذا الجهاز الربوي . وعلى رأس هذا الجهاز قامت ادارات خبيرة لا يجوز الاستغناء عنها جملة وفي بساطة . ان إلغاء الجهاز المصرفي الربوي الحالي بجرة قلم يعني أحداث انهيار اقتصادي فوق رعوس الجميع .

تحقيق الدخل الناتج ، ولذا فإننا عند توزيع العائد لا نهمل أي طرف ولا نبخسه حقه ، ونرجو ان يطمئن الدكتور النجار تماماً الى ذلك . اننا لا نكتفي بتشجيع اصحاب المال على الادخار ، ولكن ندعوهم الى دفع هذه المدخرات في اقامة مشروعات مفيدة وفي تشغيلها ، ونعلم ان صاحب العمل لن يفعل ذلك ان لم يأمل في زيادة دخله ، ولكن يجب ألا تكون الزيادة على هيئة ربا ، أي يجب ألا تكون الزيادة مضمونة ومحددة ، يجب ان تكون الزيادة مربوطة بتقواه ، وبدقته في اختيار شركائه ، وفي متابعتهم ، وبتحمله لاحتمالات الخسارة .

■ فليطمئن اذن د . النجار الى اننا لا نهمل الحوافز الكلية بتحريك الأموال ودفع العجلة الاقتصادية ، فنظرة الاسلام في موضوع الربا تخالف تماماً نظرة الماركسية التقليدية ، فنحن نلغي الربا ( العائد الثابت المضمون ) ونقدم لصاحب المال حافزاً بديلاً هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

ونحن ندرك ان القيام بهذه المهمة ، في عصرنا الحالي الذي تميز بوفرة الأموال وضخامة المنشآت والآلات ، يتطلب قيام مؤسسات متخصصة تتولى دور الوسيط بين اصحاب المدخرات وبين القائمين على المشروعات . ولكن كما نرفض صيغة الماركسية التقليدية التي تنكر الملكية الفردية ودور اصحاب المال وتصادر حقوقهم ، فإننا نرفض كذلك الصيغة الربوية في الاقتصاد الرأسمالي .. اننا نريد بنوكاً من نوع جديد ، بنوكاً غير ربوية .

### ● ملاحظات وتوضيحات ●

في ضوء بعض الاسئلة التي طرحها د . أحمد كمال أبوالمجد في مقالته المنشورين في الأهرام وفي ضوء ما جاء في مقال د . سعيد النجار ، أقدم بعض

عدد من النظم والسياسات تسببت في هلاك الادارة وتبديد الموارد . ويعنيها في السياق الحالي ان نظرتهم للنقود ودور الجهاز المصرفي خالفت في البداية ما هو متبع في النظم الغربية الرأسمالية . فسيطرة الدولة بشكل مباشر على الفائض الاقتصادي ( من خلال التأميم ومنعها للنشاط الخاص ، ومن خلال تحكمها في الاجور والاسعار ) جعلهم لا يولون أهمية كبيرة لتعبئة المدخرات لدى الأفراد ، ومن ناحية أخرى كانت المشروعات الحكومية تعمل عن طريق الموازنة العامة مباشرة ، وهذه المشروعات كانت لا تدفع أية تكلفة لهذا التمويل ، أي لا تدفع فائدة مقابل ما تتلقاه من أموال ، ولم تكن مطالبة بسداد المبالغ التي قدمت اليها بهدف الاستثمار والتشغيل .. وقد أدى ذلك بالفعل الى ضياع قسم كبير في هذه الأموال

السائبة ، وتصاعد ذلك الى درجة مزعجة في منتصف الستينات ، فتوالت منذ ذلك الوقت برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتضمن هذا زيادة الاهتمام عندهم بسعر الفائدة ، سواء لجذب المدخرات أو لترشيد الانفاق الاستثماري .. وإياهما ( في منتصف الستينات ) كان الولاء للعقيدة الماركسية لازال قائماً ، ولذا تطلب الانتقال الى السياسات الجديدة تبريرات ايدولوجية كبيرة . فالتحول الواسع الى استخدام نظام الفائدة في توجيه النشاط الاقتصادي كان يحمل معنى العودة الى اساليب رأسمالية تعطي قيمة للمال واستخداماته ، بينما تقوم نظرية القيمة عند ماركس على العمل وحده .

ولكن اين هذا كله من الاقتصاد الاسلامي ومبادئه ؟ ان الوسطية الاسلامية تتضمن في الموضوع محل البحث اننا وان كنا نعلي من قيمة العمل ( كل صنوف العمل ) الا اننا لا نصل في ذلك الى اهدار دور اصحاب المال والأرض في





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشهاب

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

٢. ولماذا عن العلاقات الدولية ؟

يقال ان الاقتصاد المصري لا يمكن أن يتعزل عن النظام العالمي وشبكته المصرفية ، فكيف يتعامل جهازنا الربوي مع الجهاز الدولي القائم على الفائدة الثابتة ؟ هنا أيضا نقول بالتدرج . وإذا تعاملت الدولة الإسلامية مع النظام الدولي من موقع الاستضعاف ، فإنه ماذون لنا شرعا أن نتعامل مع القوى الخارجية التي لا يمكن الاستغناء عن التعامل معها . وماذون لنا أن نقبل شروطهم ، أي ماذون أن نتعامل مع بنوك الخارج بفائدة ثابتة ، بينما جهازنا المصري المستقل يتطور ويتوسع في استخدام الاساليب اللاربوية في تعاملاته الداخلية .

ولكن .. في كل الاحوال

ينبغي أن نحدد قورا من التعامل الربوي مع الخارج ، حتى اذا استمر جهازنا المصري على ما هو عليه . فنحن اذا كنا مجبورين على قدر من هذا التعامل مع الخارج ، فإن من الواجب أن يكون هذا القدر عند الحد الأدنى .. ففتح الباب على مصراعيه امام التعامل الربوي مع الخارج اوقع الأمة العربية الإسلامية في التبعية وبدد مواردها . والدول العربية الدائنة للغرب ( دول البترول ) ليست في وضع الفضل من الدول المدينة . فالدائنون للغرب خاضعون لاهل الغرب خوفا على اموالهم من المصادرة ( وما حدث لايران في هذا الشأن نذير معن للكافة ) .. والمدينون خاضعون الى القدر الذي لا يحتاج الى مزيد شرح .. نسأل الله اللطف والتوفيق

ماذا نريد إذن ؟ نريد أن نحدد

ببقيين الهدف وهو : انتهاء الاسلوب الربوي ، ونريد أن يتحقق ذلك على مراحل يتفق عليها ويشمل برنامج الفترة الانتقالية افساح المجال امام المؤسسات الرائدة التي تسعى الى تطبيق اساليب غير ربوية .. واذا كانت النية صادقة في الغاء النظام الربوي تماما في يوم من الايام ، فمن الواقعية ان نسلم بأن هناك قوى كثيرة ستقاوم التقدم في هذا الاتجاه ، والتنافس بين الاسلوبين سيكون حادا ، وبقدر ما تثبت المؤسسات الرائدة فاعليتها وكفاءتها ، بقدر ما تثبت ان جزاء المتعاملين معها سيكون خيرا في الدنيا وليس في الآخرة وحدها ، سيسهل اسكت المقاومة لشرع الله ، ويسهل تحول الجهاز المصري الحالي وقياداته الى اسلوب اسلامي .. ولذا يجب اعطاء الفرصة امام المؤسسات الرائدة ، وليس اغلاق السبل كما تفعل الحكومة حاليا .

نحن لا نقول إذن بقفزة مفاجئة ، ولكن نتكلم عن تخطيط ومراحل ، بشرط أن يكون الهدف متفقا عليه وليس محلا لنزاع . وقد اشير هنا الى تجربة الثورة الإسلامية في ايران . فالثورة كانت تهدف منذ يومها الاول الى تحويل البنوك الموروثة الى بنوك اسلامية لا ربوية ، ولكن تطلب الامر مرور ثمانى سنوات من الجهود المتصلة قبل أن يقولوا انهم وصلوا الى نقطة تحول ناجحة .







المصدر : ..... النور

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

# .. وخبراء الاقتصاد الإسلامي

## بعض ضوابط الفتوى

د. أحمد الحجازي : على المفتي أن ينص

بتشجيع الحكام الإسلامية

د. عبد الحميد الفزالي :

بيان الفتوى .. اصطلاح

مع أساسيات وفهم الربا

د. حاتم القرشاوي :

المفتي تنازل عن مهمة

الاقتصاد لغيره

د. عشاوي : شهادات الاستثمار

وصناديق التوفير : قرص انتاج ربوي







المصدر : ..... المنور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

# بيان صحفي عن الاستثمار الاسلامي والتحليل في الاسواق

منذ انشائه في سنة ١٩٨٠م، يهتم مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية  
والاقتصادية بملئ الفراغ في المجال الاقتصادي والاستثماري  
بمجموعته الثلاث (١، ٢، ٣) والاعتماد على الودائع في  
صناديق التوظيف لهذا الصداقة على جميع المستويات  
(كافة النواحي) فقد عرضت في العدد الماضي لرقم ٢٤ من  
جريدة علماء الاقتصاد الشريف الذين يعارضون فكرة الاستثمار  
في الناحية الاقتصادية والتشريعية والتي كانت على ايدى  
مخالفين لاقتصاد الامة وازدادت وضوح الشريعة الاسلامية فكان  
رايهم هذا من الناحية العلمية  
والنموذج يعرض لآراء رجال الاقتصاد الاسلامي في هذه  
القضية بوضوح الوجه الاخر لنقد العمل الذي يعارضون  
فتوى المفتي ولكن من الناحية التطبيقية لتحقيق العلم مع  
الواقع لاقرار عدد سرعية ما جاء بفتوى الدكتور طهطاوي  
ويطرح الطريق على كل من يحاول  
التوسع في هذه القضية بوضوح  
اخرى مما لا تترك علماء  
الاقتصاد







يقول الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة لقد جاء البيان الذي كان متوقعا كما توقعه الجميع موافقا لبعض البديهيات الاسلامية وهذا هو الجانب الايجابي فيه مثل : التعامل وفقا لشرع الله على اساس نظام المشاركة في الربح والخسارة ومثل تأكيد صيغة البنوك الاسلامية كبديل شرعي للبنوك الربوية ومثل شهادة الاستثمار المقترحة ذات العائد المتغير وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة على اساس عقد المضاربة الشرعي

### إصطدام بمفهوم الربا

ولكن البيان جاء نصا وروحا ليصطدم بأسسيات مفهوم الربا المحرم ومع صيغ الاستثمار الاسلامي والعمل المصرفي الاسلامي وعلى وجه التحديد جانبه الصواب فيما يلي :  
١ - تحليل شهادات الاستثمار خاصة الشهادتين ذات المجموعة (أ. ب) وذلك لان هاتين الشهادتين تقومان على اساس نظام المداينة الربوية ومن ثم فعائد كل منها يدخل في باب الربا المحرم كما ان الشهادة المجموعة (ج) تعد محل شك في هذا الاتجاه .  
٢ - ان القول بان البنوك المتخصصة (زراعية كانت او صناعية او عقارية او اجتماعية) يماثل عملها عمل البنوك الاسلامية قول غير صحيح تماما . فالبنوك المتخصصة تعمل في الوساطة المالية بين المقرضين (من المودعين) والمقرضين من مستخدمي اموالهم (منتجين - مستثمرين - تجار) وعلى ذلك فالذي يحكم علاقة هذه البنوك بالمعاملين معها في جانب الموارد (المودعين) وفي جانب الاستخدامات (مستخدمي الاموال) هو عقد القرض الربوي اى وفقا لنظام المداينة الربوية .

٣ - القول بان العلاقة بين الفرد والمؤسسات المالية او الفرد والدولة ليست علاقة استغلال ومن ثم تبيح التعامل وفقا لعقد القرض بفائدة امر لم يقبله احد سواء بالنسبة لمسالة الاستغلال او بالنسبة للعائد الثابت على المال المضمون .

٤ - ان الربا المحرم والمعلوم من الدين بالضرورة على عكس ما اراد البيان ان يوحي به محدد وما في بنص الكتاب والسنة فالخالق يك وتعالى

يقول : لكم رؤوس اموالكم ... اى ان الربا المحرم الذي اعلنه الخالق ورسوله حربا على مقترله هو ربا الذين اى الزيادة مقابل الاجل سواء كانت مشروطة ابتداء او محددة عند الاستحقاق للتأجيل في السداد .

ويأمل الدكتور الغزالي ان تراجع دار الافتاء موقفها بصفة علمية وما جاء في هذا البيان المتعجل على وجه الخصوص وان تؤكد ما جاء في البيان من ايجابيات خاصة بصيغ الاستثمار الاسلامي والمؤسسات النقدية الاسلامية اى البنوك الاسلامية .

وعلى دار الافتاء ان تدعو البنوك التقليدية الى التحول الى صيغة العمل المصرفي الاسلامي على ان يكون هناك صور من شهادات الاستثمار سوى تلك التي اقترحتها البيان وهي صورة الشهادة ذات العائد المتغير وفقا لعقد المضاربة الشرعي .

وبهذا تقوم دار الافتاء بواجبها من حض على التمسك بشرع الله حتى نصلح ديننا وديننا واخرتنا

### كان من الاولى

ويقول الدكتور احمد النجار الامين العام للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

كان من الاولى ان ينادى المفتي بتحويل البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية بدلا من الافتاء بحل شهادات الاستثمار ويؤكد الدكتور النجار ان المفتي بغتواء هذه ضرب البنوك الاسلامية في مقتل ..

اما الدكتور رفعت العوضى استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر فيقول .. اتفق تماما مع فتوى شيخ الازهر بحرمة فوائد شهادات المجموعة أ. ب لانه مستند على اجماع اما رأى المفتي فهو رؤية شخصية ورأى فردى وقوله بان فتواه مستندة الى قرارات مجمع البحوث الاسلامية قول غير صحيح لعدم وجود قرارات تبيح شهادات الاستثمار أ. ب في مجمع البحوث الاسلامية .

ويقترح الدكتور العوضى ضرورة دعوة مجمع البحوث الاسلامية لجلسة عاجلة وي طرح عليه هذا الموضوع الخطير .

### لماذا الفروع الاسلامية ؟ !

ويضيف د . حسين شحاتة استاذ الاقتصاد متحابة الازهر : اذا تعمقنا

في فتوى المفتي وتعليقاته على الفتوى وتصريحاته الصحفية نجد انه متشكك في حل فوائد شهادات الاستثمار .. والدليل على ذلك استعماله للإفاد مبهمة ولضعفها وغير دقيقة كي تخرجه من الحرج بل استعماله آيات قرآنية واحاديث نبوية في غير موضعها ليوهم الناس ان للفتوى اصل شرعى .. مثل قوله انما الاعمال بالنيات . دع لميريبك الى مالا يريبك . ويطلب من الناس ان يضعوا النية بان يكون المال الذي يشترون به شهادات الاستثمار تبرع وهبة للدولة وبالتالي تكون الفوائد التي يحصلون عليها هبة او هدية من الدولة لتشجيعهم وتحفيزهم على التبرع لها !!

ويشير د . شحاتة الى الاتصال الذي تم بين المفتي ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلى بانه شقيقه غير وتدلّس من رئيس البنك الذي ادلى بمعلومات غير صحيحة الى المفتى .. لان البنك يأخذ جزءا كبيرا من شهادات الاستثمار ويقترضها للدولة بفائدة ولا ينشئ بها أية مشروعات استثمارية

ويتساءل د . حسين شحاتة اذا كانت شهادات الاستثمار حلال فلماذا انشأت الدولة فروع المعاملات الاسلامية واعطت تصاريح لانشاء بنوك اسلامية ؟

ويتعجب الدكتور الغريب ناصر الاستاذ بمعهد الاقتصاد الاسلامي يقبرص سابقا من الاصرار على الياس الصيغ العلمانية الرداء الشرعى على الرغم من وجود صيغ وتجارب اسلامية صالحة للتطبيق بل طبقت فعلا مثل المشاركة والمضاربة وهي من العقود الصالحة لان تحكم عمليات الايداع والايجار على اساس شرعى بعيدا عن الشبهات .

ويضيف د . الغريب ناصر : ان القضية من اساسها ليست عملية بحث عن البسة اسلامية لنظم ومعاملات قائمة فقط ولكنها محاولات لابعاد الصيغ الاسلامية عن سوق العمل المصرفي .

ويؤكد د . الغريب ان الحكومة طغنت الى ان هناك اسبابا وراء اقبال الناس على شركات توظيف الاموال بسبب اتباعها لنظم معاملات اسلامية وللغنى المرتفع الذي تصرفه وبالتالي







المصدر : **المُنِير**

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على الفائدة الثابتة عليها وليس بفرض الاستثمار وتحمل مخاطر الربح والخسارة .

ويقول سمير الشيخ كبير الخبراء بمركز الاقتصاد الإسلامي أن الغريب في فتوى المفتي هي الاسئلة المتبادلة بين المفتي والبنك الاهلي .. فكيف يسأل المفتي رئيس البنك الاهلي عن نوع العقود .. وهل هي وديعة ام قرض ؟ للبنك التي بانها وديعة فهل تبادل البنك ودار الافتاء وظيفتهما لقد خدع رئيس البنك الاهلي المفتي !

ويضيف سمير الشيخ : ان القول بأن حصيله الشهادات يستخدم في تمويل مشروعات استثمارية تحقق النفع للأفراد وكل منفعة حلال .. فهل تحلل الخمر لان بها بعض المنافع ؟

وطالب سمير الشيخ بسرعة عقد اجتماع يضم علماء الفقه والاقتصاد ليتشاوروا في مشروعية شهادات الاستثمار وصناديق التوفير ليكون الرأي متوافقا بين علماء الاقتصاد الإسلامي والفقه بدلا من هذه الفتوى المبتسرة ..

### قرض افتاحي ربوي

ويضيف الدكتور عسماوي على عسماوي مدرس الاقتصاد بتجارة الأزهر : ان طلب المفتي من القائمين على امر الشهادات تغيير مسمى الفائدة الى مسمى العائد لا ينهض دليلا على ان حل هذه الشهادات متوقف على هذا التغيير واذا كان يراها مشبهة والمخرج من الشبهة العائد المتغير .. فلماذا يفتي بحلها وهي مشبهة ؟

ويشير الدكتور عسماوي الى ان شهادات الاستثمار وفوائد صناديق التوفير تعتبر عقد قرض فهي نقود لاتصلح للاجارة وليست وديعة تحفظ لدى البنك كامنحة ولكن البنك يستخدم هذه النقود في استثماراته الخاصة ويضمن رد قيمتها مع الزيادة وهذا مسمى بالقرض الانتلجي الربوي الذي كان شائعا في الجاهلية .

اضاف الامتلا محمد مصطفى نائب محافظ بنك فيصل الاسلامي المصري انه على مجمع البحوث الاسلامية المصري التحرك بسرعة

المفتي حسن النية ولكنه استعان بمن ليسوا بالقطع لفتاء او متخصصين . ويؤكد هذا الكلام الدكتور يوسف كمال استاذ الاقتصاد الاسلامي

السابق بجامعة ام القرى بالسعودية .. فيقول ان الطلبة

الكبرى تجيء من تدخل غير المتخصصين في امور لا يفهمون ظاهرها وباطنها جيدا وهذا في حد ذاته كذب على الله ورسوله وكذب على النفس بحجة الاجتهاد .

ويضيف الدكتور يوسف كمال .. ان كلام المفتي غير ملائم لانه يصطدم مع اجتهاد جماعي .. وتحريم الزيادة المشروطة متفق عليه بين الفقهاء ولايمكك احد ان يستثنى شهادات الاستثمار خاصة مجموعة ا. ب - من الربا لان الحكم واضح في القرآن الكريم .. فيقول الله تعالى : **لَنْ تَجْمَعُ لَكُمْ رُؤُوسَ اَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ** .

### تنازل

ويقول الدكتور حاتم القرشلاوي استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر : ان المفتي في بيانه - وليست فتواه - بتحليل شهادات الاستثمار بجميع أنواعها لم يجتهد ولم يعزز فتوى ولم

يعزز رايه بل تنازل عن مهمة الافتاء لغيره سواء كان هذا الغير رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي او بعض اعضاء مجلس ادارة البنك الاهلي او بعض اعضاء لجنة فرعية لمجمع البحوث ..

أكد الدكتور القرشلاوي ان رأى الشيخ شلتوت ليس إجماعا واجماع الأمة لا ينقصه فرد والقول بأنه لاستقلال في علاقة الدولة بالأفراد وان الأفراد يساعدون الدولة في تمويل مشروعات التنمية التي تعود بالنفع على المجتمع لول ينقصه الصراحة !

لان اموال الشهادات تستخدم في سد العجز في الميزانية بل ان الافراد الذين يشترون هذه الشهادات لا يعلمون في اى المصارف تصرف بل ان المشتري يشتري الشهادات ونيتته الحصول

ذيلت فتوى المفتي باقتراح وعاء ادخاري يشبع رغبة المودع في الحصول على عائد مرتفع بصيغة اسلامية مع ابراز ان الشهادات القائمة ايضا حلال .

### مخطط صهيوني

اما الدكتور - عبد الحميد البعلبعل استاذ الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود بمكة فيقول : ان موضوع شهادات الاستثمار قتل بحثا فلماذا ظهر على الساحة الان بهذه القوة ؟

ويرجح الدكتور البعلبعل وجود مخطط صهيوني لشغل العالم الاسلامي وعلمائه بقضايا فرعية

### تحقيق

### حمدي البصير

وموضوعات قديمة لا بغيرهم عن قضاياهم الكبرى . ويضيف الدكتور عبد الحميد البعلبعل متسائلا .. ماهو الجديد في موضوعات شهادات الاستثمار الذي يراى بحثه ؟

كما ان في اخر سؤال وجهه المفتي لرئيس مجلس ادارة البنك الاهلي كانت الاجابة ان شهادات الاستثمار تعتبر ودائع مازون باستعمالها .. وهذا كلام مخالف لنص القانون الذي يعتبرها قرض بفائدة ... وطبقا للقانون المدني .. الوديعة المأذون باستعمالها تعتبر قرض

ويؤكد الدكتور البعلبعل بانتفاء حالة الضرورة او وجوب مساعدة الدولة . لان هناك تمييز حكومي واضح .

ويطالب الدكتور عبد الحميد البعلبعل بالآخذ بالصيغ الاسلامية البديلة بدلا من التضييق على الناس والدخول في الشبهات ملادام في الامر سعة ويضيف في نهضة .. امريكا اخذت بنظام المشاركة الاسلامية طويل الاجل

وعملت شهادات مشاركة في الربح مضمونة العائد لا تطبق في مصر ؟ ..

وطالب ايضا بتشجيع البنوك الاسلامية .

باعتبارها نموذجا جيدا لتطبيق الاقتصاد الاسلامي بشرط الالتزام بالوعى والجدية وبعد النظر وفي نهاية حديثه قل د . البعلبعل ان





المصدر : ..... الفسور

للاشر والاسامات الصاففة والمعلوماء التاريخ : ..... ٩٧ سبأفر ١٩٨٩

لاأراا النمس من الشك الذى انأابهم  
نأابا أأارب الفأوى والأراء حول  
المسالة الواأة .

وعن البأائل الاسلامفة بقول مأام  
مصألفى : سوف يقوم البأك بأأ  
الله - بأأار شهاأا اسأأمار  
اسلامفة لأمول شأى القأاعا  
الاأصاأفة ( الاسأأ الصأاعة  
الصأاعا الصأففة وأفرألك على أن  
أكون هأه الشهاأا أفر مأأة  
العأأ .







المصدر: ..... النبوة الإسلامية

التاريخ: ..... سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

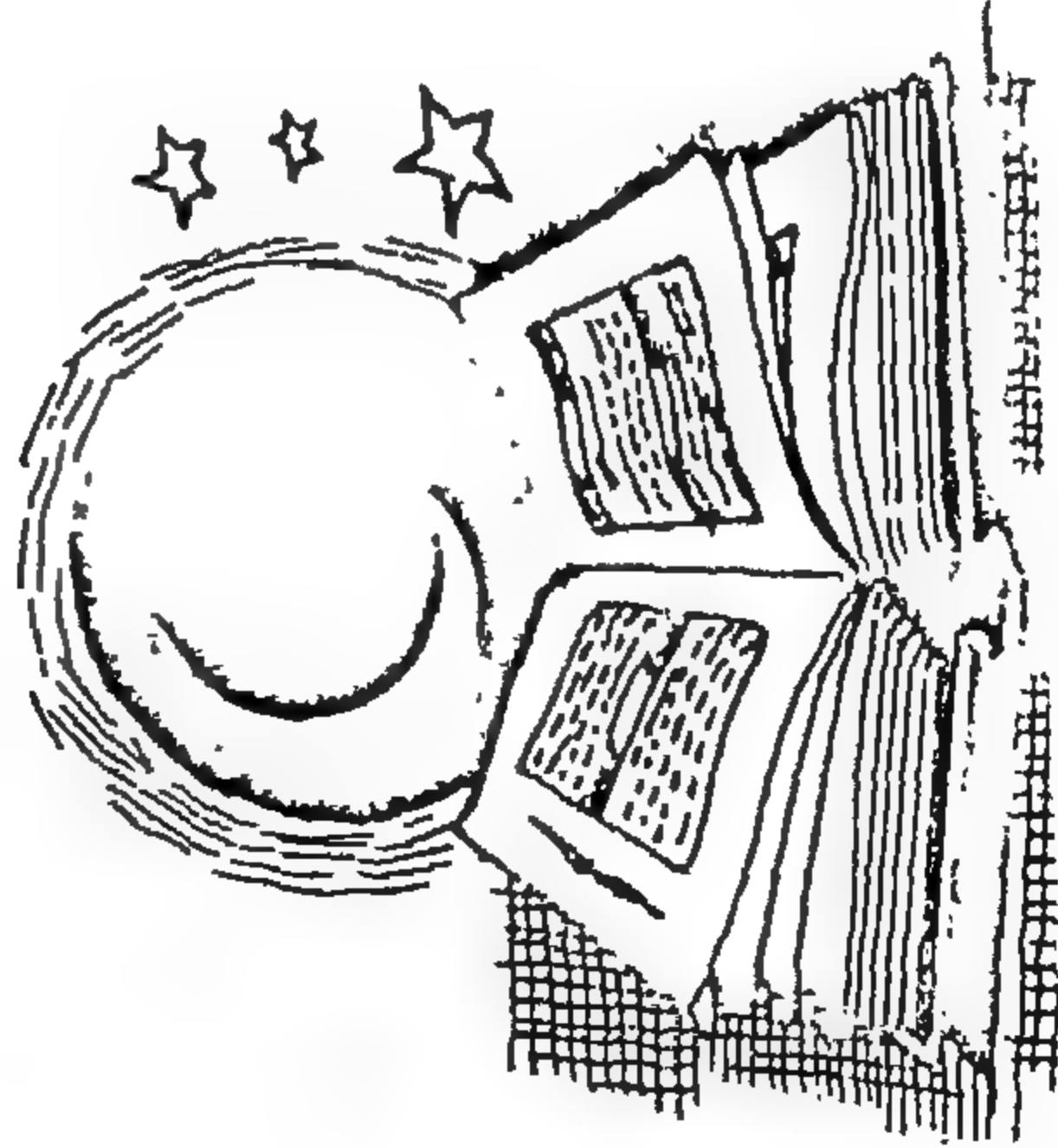
# حول الاستراتيجية الجديدة لمقتوحة لجميع مهندسي « النبوة الإسلامية » مهندس / صالح الحديدي

## تعليق

من المتفق عليه أن تجربة « النبوة الإسلامية » قد ملأت ، ومن المتفق عليه بنفس المقدار ، أنها  
مارت في طور التشكل وسط ظروف صعبة للغاية .  
ولا يُعد ذلك أمراً مستغرباً أو شاذاً ، فالتحولات التاريخية والمعطيات المهمة تستغرق سنوات  
وسنوات ، وليس مهماً كم تستغرق من السنين أو العقود ، وإنما الأهم أننا قد حددنا الاختيار ، وبدأنا  
الطريق ....

ومن مطلق الحوار حول هذا الموضوع ، يقدم الأخ المهندس « صالح الحديدي » عضو مجلس  
الإدارة السابق للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، رأياً يراه يعزز عن وجهة نظر  
خاصة ... ننشره عملاً تخريبية النشر ، دون أن يكون هنالك بالضرورة موافقة عليه ، أو اقتناع بكل  
ما جاء فيه ...

المحرر







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

مصارحة :

« والله لا يستحي من الحق »

الخطوة الأولى لتصحيح مسار « البنوك الإسلامية »

أولاً ملخص الموضوع

- لكي نستثمر أموال المساهمين والمودعين المؤتمنين عليها .. فإن ذلك يحتاج لكوادر فنية واقتصادية عديدة .. وعالية الكفاءة .  
- ونظراً لأننا لم نعد لتنفيذ ذلك بالصورة الواجبة ... فاتجهنا للأسلوب التمطي للاستثمار ... وتجنبنا الاستثمار الحقيقي المباشر لعجزنا عن ممارسته ! فوقعنا في محظور المحرمات ... وعجزنا عن إنجاح فكرة « البنوك الإسلامية » بصورة فعالة ومجدية .  
- ونتج عن ذلك القصور ... ظهور مؤسسات مالية كثيرة تحمل اسم « الإسلامية » ... تملأ الفراغ الذي لم تستطع شغله البنوك الإسلامية ... حتى أن بعض البنوك الربوية المحلية والبنوك السويسرية فتحت فروعها للاستثمار الإسلامي بها ... « الاستثمار على الطريقة الإسلامية » ... وذلك لجذب أموال المسلمين الذين

صُدِّموا « بتجربة البنوك الإسلامية » .

- فعلينا الآن ... أن نعيد حساباتنا ... ونسأل أنفسنا ...

• ما المطلوب منا ؟

• وما سبيل الإعداد لتحقيقه ؟

• وكيف نبدأ ؟

- وفي محاولة متواضعة لإيضاح المشكلة وحلها ... أعرض هذا الاقتراح باختصار شديد ... لعله يعاون في إيجاد الخطوة الأولى لتصحيح المسار ، والله الموفق .

ثانياً : مقدمة

قبل أن نستعرض الحل المقترح ... يجب أن نعرف أولاً ... كيف بدأت مشاكل « البنوك الإسلامية » ؟

فعند محاولتنا لتطبيق فكرة « البنوك الإسلامية » :

- اندفعنا بحماس ... قبل أن نُمهّد الطريق ...

- وقبلنا التحدي ... قبل أن نستعد بالحلول ...

- وبدأنا ننفذ ... دون أن نخطط ...







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

- واهتمنا كثيرا بالإعلان عن تحريم الربا ... ولم نهم كثيرا بمنع أكل أموال الناس بالباطل ...
- وبعد أن فاجأتنا المشاكل بضخامتها وحقيقتها ... لم نواجهها بشجاعة وموضوعية ... بل أغمضنا أعيننا عنها ... لنقنع أنفسنا بالنجاح ... وحتى لا نلثم بالفشل ! ... وأصررنا على الاستمرار بنفس الأساليب دون علاج فعال أو تصحيح للمسار !!
- فكان طبيعيا أن تظهر النتائج الآتية :

أ - من الناحية الشرعية :

- ١ - لم نميز بين أكل أموال الناس بالباطل ... وبين إعطاء تمويل بدون ضمانات حقيقية .. فترتب على ذلك تبديد الكثير من أموال المساهمين والمودعين ( بسبب مشكلة الضمانات وضعف الإدارة ) .
- ٢ - انزلقنا في شبهة الربا ... رغم استخدام الأسماء المختلفة !

ب - من الناحية الاقتصادية :

- ضعف عوائد الاستثمار ... بعد ظهور عجزنا الفني والإداري عن حسن استثمار الأموال ... فاضطررنا للاتجاه للأسلوب الأسهل ... وهو الأسلوب الذي يحمل شبهة الربا ... وصار الكثير من « البنوك الإسلامية » يعملون - في الواقع كمراسلين للبنوك الأجنبية !!

ثالثا : بداية الطريق لتصحيح المسار :

- ١ - الفهم السليم والعميق لحقيقة المشكلة الأساسية للبنوك الإسلامية .
- ٢ - توفير الإدارة الفعالة التي تستطيع مواجهتها وتحمل أعبائها .

رابعا : تساؤلات : تعاون في تقييم النماذج للبنوك الإسلامية

إذا كان بعض الإخوة زملاء ... ممن مارسوا تجربة الإدارة في البنوك الإسلامية ... يظنون أن عرضي للموضوع يتسم بالتشاؤم والمبالغة ... فيسعدني كثيرا أن يقنعوني بوجهات نظرهم ... بالأرقام ... والدقة والموضوعية ... بالرد على هذه التساؤلات :

١ ما هي نسبة الاستثمارات المباشرة أو الأعمال التي يديرها البنك الإسلامي بنفسه ، أو عن طريقه بالمشاركات بدون وسطاء ... إلى قيمة الإيداعات ؟

٢ ما هي نسبة قيمة الانفاق في مشروعات التنمية ... من خدمات مثل التعليم والعلاج ... إلى قيمة الاستثمارات ؟

٣ ما هي نسبة قيمة الحجم الاستثماري للمشروعات التي يساهم فيها المصرف بصورة مباشرة ... إلى قيمة إيداعاته ؟





المصدر : ..... البنوك الإسلامية

التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- وما نسبة مساهمته في هذه المشروعات ؟
- وما متوسط ربحيته منها ؟
- ٤ ما هي نسبة الربحية التي تُوزَّع على المودعين والمساهمين ... ومقارنتها بالنسب الطبيعية لربحية الاستثمارات التجارية أو الصناعية أو الزراعية المشابهة ؟
- ٥ هل أمكن تجنب اشتراك جميع المودعين في نسب ربحية أو خسارة متساوية ... رغم اختلاف ظروف استثمار أموالهم ؟ حتى يكون العدل أساسا للتوزيع ؟
- ٦ لماذا توزع « البنوك الإسلامية » نسب ربحية قريبة لدرجة كبيرة لنسب التوزيع « بالبنوك الربوية » ؟
- ٧ ولماذا توزع في نفس الوقت شركات توظيف الأموال الإسلامية ... نسب قريبة من نسب الربحية الاقتصادية الطبيعية ؟
- ٨ لما تخسر « البنوك الإسلامية » ؟
- وتخسر كذلك الشركات التي تساهم فيها ؟
- في الوقت الذي تربح فيه المؤسسات الاقتصادية الأخرى ؟
- تحت ظروف اقتصادية عامة متشابهة ؟
- ٩ إلى أي مدى تلتزم « البنوك الإسلامية » بالأصول الشرعية الأساسية في البيع ( مثل الاستثمارات السلعية عن طريق وسطاء ) ... وكذلك في الاستثمارات الأخرى ؟
- ١٠ إلى أي مدى نجحت « البنوك الإسلامية » في حل مشكلة الضمانات عند المشاركات مع العملاء ؟ حتى تتجنب أكل أموال المساهمين والمودعين بالباطل ؟
- ١١ إلى أي مدى ظهرت فعالية الإدارة ونجاحها في « البنوك الإسلامية » ؟ مع مقارنتها بالبنوك الأخرى ؟
- ١٢ ما هي نسبة عدد العاملين الذين يعملون في قطاعات الاستثمار « بالبنوك الإسلامية » ... إلى العدد الكلي للعاملين بتلك البنوك ؟
- ١٣ ما هي نسبة قيمة المرتبات السنوية للعاملين بالبنوك الإسلامية .. إلى قيمة أرباح المساهمين السنوية بها .

خامسنا : اقتراح بالخطوة الأولى من : « بنوك الإسلامية » :

أ - العناصر الخمسة التي بُني عليها الاقتراح :

١ - أسس الاقتصاد الإسلامي :

• الانفاق وعدم الاكتناز .

• الاستثمار والتعمير والخدمات .

• تحريم أكل أموال الناس بالباطل ، وتحريم الربا .





المصدر: ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... سبتمبر ١٩٨٩

٢ - الفائدة وانعكاسها على البطالة وأثرها الاجتماعي :

إذا كان سعر الفائدة = صفر

فإن عدد عاطلين = صفر

( في ظل ظروف اقتصادية طبيعية مع ربحية جيدة متوقعة للمشروعات ) .

٣ - بعض مجالات الاستثمار الواجبة « للبنوك الإسلامية » :

• الزراعة .

• الصناعة .

• التجارة .

• الإسكان والتشييد .

• الخدمات التعليمية والعلاجية .

٤ - مقارنة بين « البنوك الإسلامية » والمؤسسات المالية الأخرى :

• شركة توظيف أموال إسلامية + تزاوُل خدمات مصرفية = بنك إسلامي .

• بنك إسلامي - لا يزاول استثمارات مباشرة وخدمات = بنك ربوي يستخدم أسماء مختلفة لسعر الفائدة .

٥ - كيفية توزيع الطاقة العاملة على أوجه الأنشطة المختلفة « بالبنوك الإسلامية » حاليا

٢٠٪ من عدد العاملين ... في قطاعات الاستثمار .

٨٠٪ من عدد العاملين ... في الأنشطة المصرفية النمطية .

( وهذا لا يختلف كثيرا عن الوضع القائم بالبنوك الربوية ) .

ب - الاقتراح المقدم حاليا :

يفرض نفسه بصورة تلقائية بعد الاستعراض السابق .

ويتخلص في إعادة تحديد أهداف المصرف في مجالات الاستثمار والتنمية بما يتفق مع أهداف الاقتصاد

الإسلامي ... ثم التخطيط لاستراتيجيته اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

وهذا يشمل إعادة توزيع الطاقة العاملة به ، وبناء الهيكل التنظيمي اللازم لذلك .

وسيرتب على ذلك أن تكون نسب توزيع العاملين بقطاعات المصرف المختلفة كالآتي :

٨٠٪ من عدد العاملين ... في قطاعات الاستثمار .

٢٠٪ من عدد العاملين ... لخدمات الاستثمار والقطاع المصرفي ( أى عكس النسبة الحالية تقريبا ) .







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

والاقتراح يشمل تنظيم هيكل الاستثمار بالبنك الإسلامى ، والإدارات اللازم تواجدها وتسلسل النشاط بها ... شاملة ٨٠٪ من عدد العاملين بالبنك ...

خواطر أخرى ..

للإصلاح الإدارى ... بالبنوك الإسلامية

أولا : تمثيل أصحاب الودائع فى مجالس الإدارة

- أى شركة أو مؤسسة اقتصادية ... تتحكم إدارتها فى حدود رأسمالها ... والتزاماته .
- أما البنوك ... وشركات الأموال ... فتتحكم إدارتها فى رأسمالها ... وأموال المودعين .
- وأن مجالس الإدارة تُنتخب من المساهمين فقط ... والذين لا تزيد قيمة دعوس أموالهم غالبا عن ١٪ فقط من حجم أموال البنك والـ ٩٩٪ هى أموال المودعين .
- فمعنى هذا ... أن المساهمين الذين يمتلكون ١٪ فقط من حجم أموال البنوك ... والذين لهم حق التمثيل فى مجالس إدارتها ... يتحكمون فى إدارة الـ ٩٩٪ من أموال المصرف والتي يمتلكها المودعون .
- ويظهر خطورة هذا الموقف ... فى « البنوك الإسلامية » ... حيث تتعرض أموال المودعين لمخاطر المشاركات والمضاربات ... الخ بعكس الوضع « بالبنوك الربوية » ... حيث الإيداعات والفوائد مضمونة ومحددة مقدما .
- كما أن القوانين الوضعية ... والتي لا تفرق غالبا بين البنوك « الإسلامية » « والربوية » ... قاصرة عن حماية أموال المودعين .
- وهكذا ... نجد أن الفكرة تطرح نفسها تلقائيا ... لأنه لا يستطيع أحد أن ينكر حق المودعين فى الإشراف والرقابة على حسن استغلال أموالهم ... والمشاركة فى إدارتها .
- وقد يتصور البعض استحالة تنفيذ ذلك عمليا ... ولكن إذا أدخلنا فى الاعتبار ... قيمة الودائع ... والمدة الزمنية ، فيمكن تحديد من لهم حق التمثيل فى مجالس الإدارة منهم ، كما أنه يمكن للمودعين تكوين جمعية لهم ... يُمثل مندوبوها بمجالس الإدارة بالبنوك الإسلامية .
- وإننى أطالب المؤتمر بالتوصية بوضع التأصيل النظرى والقانونى لهذا الموضوع تمهيدا لتطبيقه .

ثانيا : التصويت بالجمعية العامة يكون على أساس أن لكل منساهم صوت واحد مهما كان عدد أسهمه « ONE MAN . ONE VOTE » .

« كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » سورة « الحشر » آية ٦

- حيث أن التصويت فى الجمعية العامة إجراء قانونى ... يخضع لعقل واحد ... وإرادة واحدة ...





المصدر : ..... الميزان الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

وأنه طبقا للشريعة الإسلامية ... فالمسلمون سواسية ...  
لهذا ... يجب ألا يُحتسب لأى منهم أكثر من رأى واحد ...  
نوع من عقل واحد ... وإرادة واحدة ... لإنسان واحد ...

مهما كان عدد أسهمه ... أو قيمة ثروته ... أو مركزه الاجتماعى أو السياسى ... لأن هذا ليس له دخل  
فى طبيعة الرأى الذى سيديه عند التصويت .  
- فلا يجوز أن تُقيّم رأى مساهم ... مثلا ... بعشرة أضعاف رأى مساهم آخر ... مجرد أنه يمتلك عشرة  
أضعاف أسهمه !!

- وقد أخذت بهذه الفلسفة بعض الشركات فى الدول الغربية ... ووضعوا حدا أقصى لتقييم صوت المساهم  
فى الجمعية العامة بـ ٥٪ فقط ... مهما كان عدد أسهمه ... ولو زادت عن الـ ٥٠٪ !!

- وطبقا للمخاطرة السابقة ( أولا ) ... فإن مجلس الإدارة الذى يمثل المساهمين الذين يمتلكون ١٪ من  
أموال المصرف ... يتحكم فى إدارة ٩٩٪ من باقى الأموال ... وهى أموال المودعين .  
- وبناء عليه ... يمكن القول بأن من يسيطر على الأغلبية فى الجمعية العامة ... ويكون له التأثير على  $\frac{1}{4}$  ٪  
فقط من أموال البنك يتحكم فى إدارة  $\frac{1}{4}$  ٪ من أموال البنك التى يملكونها !

- وهكذا ... يمكن أن تجد فردا ... أو مجموعة أفراد معدودين ... لا يملكون أكثر من  $\frac{1}{4}$  ٪ من أموال  
البنك ... يتحكمون فى إدارة  $\frac{1}{4}$  ٪ من أموال البنك التى لا يملكونها !

- ولا يخفى علينا ضخامة الآثار السيئة التى تنتج عن ذلك ... من إقرار ما يسمى « بالدكتواتية البرلمانية »  
بمجالس الإدارة وانعدام فعالية الرقابة الإدارية على حسن التصرف فى أموال البنك .  
كما ينتج عن ذلك أيضا عزوف الخبراء المسلمين الذين يعرفون ... عن الإدارة وسيطرة الذين لا  
يعرفون ... على الإدارة مما ينعكس بالتأكيد على كفاءة « البنوك الإسلامية » فى تحقيق أهدافها ، وأطالب  
المؤتمر أيضا بالتوصية بوضع التأصيل النظرى والقانونى لهذا الموضوع تمهيدا لتطبيقه .

ثالثا . مراقبة نشاط الشركات فى حدود المشروعات المكلفة بها ... حتى لا تطغى على إدارة البنك  
- طبقا لاقتراحى للخطوة الأولى لتصحيح مسار « البنوك الإسلامية » .. سُنشَمَر أموال المساهمين







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

والمودعين في مشروعات استثمارية وتنموية للمجتمع الإسلامي ... في صورة مشاركات ومراجعات ومضاربات ... الخ ، وكل مشروع ذو حجم استثماري معين ... في صورة مشاركة ... سيتحول إلى شركة لتنفيذه ... أي أنه سيكون هناك مجموعة كبيرة من الشركات لإدارة هذه المشروعات ... وهذا يتطلب كفاءة إدارية كبيرة ... لإدارتها بصورة فعالة ... بعيدا عن الانحرافات .

- ويجب مراعاة فصل إدارة البنك كليا عن إدارات هذه الشركات فهناك فرق كبير بين الرقابة ... والإزدواجية ... حتى لا تتداخل المصالح ... وينتج عن ذلك :

١ سيطرة الشركات على البنك ... وتوجيهه لمصالحها ... وبدلا من أن يدير البنك الشركات ... تدير الشركات البنك ..

٢ ويتحول البنك إلى وعاء ... يحصلون منه على ما يريدون من تمويل دون رقابة ... أو محاسبة ... أو قيود !

٣ ويحملون البنك بمصاريفهم وخسائرهم ... ويحتفظون بأرباحهم ولا يسددون ديونهم المستحقة للبنك !

٤ وينتج عن ذلك تبديد أموال المساهمين والمودعين !

٥ ونحمل « التجربة الإسلامية » ... بنتائج ضعف الإدارة !

رابعا : حسن اختيار العاملين ... وإعدادهم ... وتدريبهم بصورة دورية وفعالة :

خامسا : وجوب الاقتصاد في المصاريف الإدارية الباهظة « بالبنوك الإسلامية » ... من مرتبات ... وبدلات ... ومكافآت ... وسيارات ... وحفلات ... وهدايا سنوية ... ومصاريف دعاية ... الخ بما يتفق مع روح الإسلام ... وأمانة الوكالة في إدارة أموال المسلمين .

« إن أريد إلّا الإصلاح ما استطعت .. وما توفيقى إلا بالله »

مهندس صالح الحديدي  
عضو مجلس إدارة  
المصرف الإسلامي الدولي  
للاستثمار والتنمية بالقاهرة سابقا





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الخلافاً للمحدثات حول « الربا »

للأستاذ : جهاد عبد الله حسين أبو عويمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي  
يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ  
الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ  
مِّنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ  
فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

[الآية ٢٧٥ سورة البقرة]





المصدر : ..... البنو الاسلاميه

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

تمهيد :

كما شغلت قضية « الربا » أذهان الفقهاء القدامى ، فإنها - أيضا - شغلت أذهان الفقهاء والمفكرين في العصر الحديث ، واحتدم الجدل فيها وما زال إلى يومنا هذا .

وقد زاد من حدة الجدل في وقتنا الحاضر ، أن الربا أصبح أساسا من أسس الاقتصاد الحديث ، فالبنوك والشركات ، بل الدول تعتمد عليه في معاملاتها ، مما جعل بعض الناس يرون أن تحريم الإسلام للربا يعيق تقدم الأمة الإسلامية ، ويقعد بها عن اللحاق بركب المدنية الحديثة ، ويفضى بها إلى الضعف والجمود ، لهذا فهم يحاولون إيجاد المبررات لتحليل المعاملات الربوية مستدين إلى حجج واهية تخالف نصوص الكتاب والسنة والقواعد الفقهية المقررة في موضوع الربا .

وقد حذر الشيخ « محمود شلتوت » من مثل هذه المحاولات قائلا : « إن كل محاولة يراد بها إباحة الحرام ، أو تبرير ارتكابه ، بأي نوع من أنواع التبرير ، بدافع المجازاة للأوضاع الحديثة أو الغربية ، والانحلاع عن الشخصية الإسلامية ، إنما هي جرأة على الله ، وقول بغير علم ، وضعف في الدين ، وتزلزل في اليقين » .  
ويضيف الشيخ « شلتوت » قائلا : « إن بعض الباحثين المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة ، وتخريجها على أساس فقهى إسلامى ، ليعرفوا بالتجديد وعمق التفكير ، يحاولون أن يجدوا تخريجا للمعاملات الربوية التى يقع التعامل بها فى المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو السندات الحكومية ، أو نحوها » .

وفيما يلي سنتناول ثلاثة من أشهر هذه الآراء الحديثة بالبحث والدراسة لنرى ما لها وما عليها :

أولا : التفرقة بين القروض الانتاجية والقروض الاستهلاكية .

ثانيا : صناديق التوفير وشهادات الاستثمار .

ثالثا : الضرورة والحاجة واليسرة .

أولا : التفرقة بين القروض الانتاجية والقروض الاستهلاكية

يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين القروض الانتاجية والاستثمارية وبين القروض الاستهلاكية ، ويقولون بأن الربا المحرم هو الذى ينشأ عن قرض استهلاكى يحتاج إليه الفقير لسد بعض احتياجاته ، أما القرض الانتاجى الذى يوظفه المقرض فى انشاء المشروعات أو توسيعها فالفائدة عليه مباحة .







المصدر: الميزان الاسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٩

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ  
مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ فَإِن لَّمْ  
تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْزَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن  
تُبْتَغُوا فَلَئِكُمُ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ  
وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ  
فَنَظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ  
إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآيات ٢٧٨ - ٢٨٠ سورة البقرة





المصدر : ..... المبنو له الاسلاميه

التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد أدلى بهذا الرأي الدكتور « معروف الدواليبي » في مؤتمر علمي نظم للفقهاء الإسلاميين في باريس عام ١٩٥١ م . وينص هذا الرأي - حسب ما نقله الدكتور « السنهوري » في كتابه « مصادر الحق » - على ما يلي : « إن الربا المحرم إنما يكون في القروض التي يقصد بها إلى الاستهلاك لا إلى الإنتاج . ففي هذه المنطقة - منطقة الاستهلاك - يستغل المرابون حاجة المعوزين والفقراء ، ويرهقونهم بما يفرضون عليهم من ربا فاحش ، فأما اليوم ، وقد تطورت النظم الاقتصادية ، وانتشرت الشركات وأصبحت القروض أكثرها قروض إنتاج لا قروض استهلاك ، فإن من الواجب النظر فيما يقتضيه هذا التطور في الحضارة من تطور في الأحكام ، ويتضح ذلك بوجه خاص ، عندما تقتض الشركات الكبيرة والحكومات من الجماهير وصغار المدخرين ، فإن الآية تنعكس ، والوضع ينقلب ويصبح المقرض - أي صغار المدخرين - هو الجانب الضعيف الذي يجب له الحماية .

فيجب إذن أن يكون لقروض الإنتاج حكمها في الفقه الإسلامي ، ويجب أن يتمشى هذا الحكم مع طبيعة هذه القروض ، وهي طبيعة تغاير مغايرة تامة طبيعة قروض الاستهلاك ، ولا تعدو الحال أحد أمرين : إما أن تقوم الدولة بالإقراض للمنتجين ، وإما أن تباح قروض الإنتاج بقيود وفائدة معقولة ، والحل الثاني هو الحل الصحيح . ويرى الدكتور « الدواليبي » إمكان تخرجه على فكرة الضرورة ، وعلى فكرة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، كما لو تدرع العدو بمسلم ، فلا مناص من قتل المسلم حتى يمكن الوصول إلى العدو .

ويأخذ الدكتور « السنهوري » على هذا الرأي ، صعوبة التمييز - من الناحية العملية - بين قروض الإنتاج وقروض الاستهلاك ، ولأن هذا التمييز متعذر فلا بد إذن من أحد أمرين : إما أن تباح الفائدة المعقولة في جميع القروض ، وإما أن تحرم من جميعها . ولو فرض جدلاً أنه يمكن تمييز قروض الإنتاج فإن تخرج الفائدة المعقولة في هذه القروض على فكرة الضرورة لا يستقيم . فالضرورة بالمعنى الشرعي ليست قائمة ، وإنما هي الحاجة لا الضرورة ، وينبغي التمييز بين الأمرين .

ونود أن نشير إلى رأي يتبناه بعض المعاصرين ، وخلاصته هو أنه بالرجوع إلى الحالة الربوية التي كان عليها العرب ، وجاءت الشريعة بمنعها يظهر أن المرابين كانوا يتحكمون كما يشاءون بالفقير المحتاج إلى القرض الاستهلاكي لا الاستثماري . ومعنى ذلك أن الربا الذي حرمه الإسلام قاصر على القروض الاستهلاكية بحجة أن العرب في جاهليتهم لم يعرفوا القروض الإنتاجية .

وهذا زعم باطل ومردود ، تدحضه نصوص الشريعة الفراء وهي شريعة صالحة لكل زمان ومكان ، وما بها من تشريعات لم تكن لعصر معين ، بل هي لكل العصور . فإله سبحانه وتعالى يقول : ( وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ) من دون تمييز بين قرض إنتاجي وقرض استهلاكي ، ويؤكد ذلك قول الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) « كل قرض جر منفعة فهو ربا » . ولم يفرق الرسول عليه الصلاة والسلام بين القرض الإنتاجي والقرض الاستهلاكي .







المصدر : .....المبولة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....سبتمبر ١٩٨٩

وبالإضافة إلى ذلك فإن واقع التاريخ وأحداثه يبين أن العرب كانوا في العصر الجاهلي يعرفون القروض الانتاجية ويتعاملون بها ، بل كانت من ضرورات اقتصادهم ، إذ أن « مكة » وما حولها من القرى كانت تتخذ القرض الانتاجي من أسس معاملاتها التجارية في السلع التي كانت تستوردها « قريش » في كل من رحلتى الشتاء والصيف إلى اليمن والشام ، لأن التجارة تحتاج إلى التمويل ، فإذا لم يكن رأس المال متوافرا لدى البعض منهم كان يلجأ إلى الاقتراض بربا محدود يتعهد بأدائه إلى المقرض . اعتمادا على أن الربح الذي سوف يجنيه من الاتجار في المال سيكون أكثر من الربا المحدد للقرض . ولذا فإن قريشا قد عجبت عندما جاء الإسلام بتحريم الربا وقالوا ( إنما البيع مثل الربا ) معتقدين أن الربا الذي يستحقه المقرض هو أجرة رأس المال .

فإذا كان الأمر كذلك ، وكانوا يعرفون القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، ويتعاملون بهما ، وقد جاءت النصوص محرمة للربا ، فلا وجه حينئذ لما يزعّمه بعض المعارضين من جواز القرض الانتاجي المحدد الفائدة ، لأنه من الربا المحرم بالكتاب والسنة والاجماع .

وقد قرر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر « في دورته الثانية في شهرى المحرم وصفر ١٣٨٥ هـ مايو ويونيو ١٩٨٥ م » أن « الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين » . وبهذا يكون الخلاف حول هذه النقطة قد انتهى وحسم .

ثانيا : صناديق التوفير وشهادات الاستثمار

لقد أشيع أن الشيخ « محمد عبده » أفتى بجواز فوائد صناديق التوفير ، وقد تصدى كثير من الباحثين لبيان بطلان هذه الإشاعة وحققوا ما قاله الشيخ ، وبينوا أن ذلك لم يثبت عنه ، وذكروا أن الذين أشاعوا هذه الفتوى : لم يبينوا مستندهم في ذلك القول ، أو ينقلوا نص الفتوى وعباراتها ، فليس يكفي أن يقال بأن الشيخ « محمد عبده » قال بجواز ذلك ، بل لابد أن يتأيد القول بالدليل .

وقد نفى السيد « محمد رشيد رضا » أن يكون قد رأى للإمام « محمد عبده » أية فتوى في مسألة فوائد التوفير ، حيث قال ردا على سؤال من سائل اسمه « أبو الأشبال » ، سأله عما أشيع عن فتوى رسمية في فوائد صندوق التوفير . للإمام « محمد عبده » : « إن كان للأستاذ الإمام فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير ، فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقاتية ، ومنها تطلب ... وأنا لم أر له فتوى في ذلك ، ولكنني سمعت منه سياق حديث عن مقاومة الخديوى له - ما حاصله : أن الحكومة أنشأت « صندوق التوفير » في مصلحة البريد بذكرى خديوى ( أمر عال ) ليتيسر للفقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم ، وتمثيره لهم . وقد تبين أن زهاء ٣٠٠٠ فقير من واضعى الأموال في « صندوق البريد » لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى « الذكرى » ، فسألتنى الحكومة هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالا حتى لا يتأثم فقراء المسلمين من الانتفاع به ، فأجبتها مشافهة بإمكان ذلك بمراعاة أحكام شركة المضاربة في استغلال النقود المودعة في صندوق التوفير ... » .





المصدر: ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... سبتمبر ١٩٨٩

ومن إجابة الإمام يتضح أنه لم يقل بجواز أخذ الفائدة لا من « صناديق التوفير » ولا من غيرها ، فما أجازوه هو إستغلال أموال « الصندوق » طبقاً لأحكام شركة المضاربة في الشرع الإسلامي ، وليس في هذا ما يدل على إباحته « للفائدة » في صناديق التوفير كما زعم الزاعمون .

وحتى لو فرض أن الإمام « محمد عبده » قال بما نسب إليه ، فإن قوله لا يغير من الحق شيئاً ، فالعبرة ليست في شخص من قال ولو كان علماً من الأعلام إنما العبرة في الأدلة التي يستند إليها فيما يقول . وقد تجدد الحديث عن « صناديق التوفير وشهادات الاستثمار » على يد مجموعة من العلماء الأفاضل ،

قام الدكتور « أحمد شلبي » بحشد آرائهم ، وضم رأيه إليهم في تحليل الإيداع بصناديق التوفير وشراء شهادات الاستثمار . مع تحديد عائد بنسبة مئوية معينة للمتعاملين على أساس أن هذه الصورة من التعامل عبارة عن عقد مضاربة بين أصحاب الأموال من جهة والبنوك أو الحكومة من جهة أخرى .

يقول الدكتور « شلبي » : « لقد ابتكر العصر الحديث نوعاً من المعاملة يناسب التعقيد الذي تسير فيه التجارة حالياً ، وتسير فيه الصناعة ، والذي لا يتيح وقفة تصفية وحساب ، من حين لآخر لنعرف قدر المكسب وتقسيمه بين المالك والعامل ، وهذا النوع الذي ابتكره العصر الحديث هو مشاركة واسعة المدى ، تكون عن طريق الإيداع بصناديق التوفير بالبريد أو البنوك ، وتكون كذلك بطريق شراء شهادات الاستثمار ويحدد عائد بنسبة مئوية هي ١٠ ٪ تقريباً ، وتقوم البنوك أو الحكومات باستغلال هذه الأموال المدخرة في أمور التجارة والصناعة وال عمران ، والصورة التي أماننا هنا بعيدة كل البعد عن صورة الربا ، فصاحب المال هنا هو الذي يسعى للبنك ، وكان صاحب المال في الربا يسعى إليه ، والربح الذي يدفع ضئيل جداً بالقياس إلى ما يدفع في صورة الربا الذي يصل إلى الأضعاف المضاعفة كما صورده القرآن الكريم » .

ويستند الدكتور « شلبي » في رأيه أيضاً إلى أن الربا مرتبط بالقرض فقط ، أما إذا انتقل الأمر من القرض إلى المعاملة فلا ربا على الإطلاق .

واستكمالاً لوجهة نظر أصحاب هذا الرأي ، نورد ما قاله الشيخ « علي الحفيف » باعتبار أنه من أوضح ما قيل في هذه المسألة من ناحية التخرج الفقهي للعلاقة بين الصندوق والمودعين على أساس شركة المضاربة

ورأى الشيخ « علي الحفيف » يتلخص في أن التعامل مع صندوق التوفير ليس ربوياً ، لأن الصندوق لا يمتلك المال المودع لديه ، وإنما يكون هذا المال ، محلاً لتعامل الصندوق به واستثماره ، وعلى ذلك فإن الإيداع هنا هو عقد يراد به استثمار المال المدفوع باسم مودعه بوكالة دل عليها التصرف . وأبرز فضيلته وجه المقارنة التي أثارها اللبس والشبهة بين شروط التعامل في المضاربة من جهة ، وبين شروط التعامل مع صندوق التوفير من جهة أخرى ، بأنها ترجع إلى كون الصندوق يحدد جزءاً ثابتاً من الربح لصاحب المال . وهو يرى أن صورة المضاربة كما كانت معروفة قبل الإسلام ، والتي أقرها الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) - ليست







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... بتمبر ١٩٨٩

ملزمة دون غيرها من السبل الممكنة لاستثمار الأموال ... وينتهي الشيخ « على الخفيف » إلى أن المعاملة مع صندوق التوفير ليست معاملة ربوية يحرمها الشرع .

المراد : على اصحاب الراى السابق

الواقع أننا لا نسلم بما ذهب إليه أصحاب الاتجاهات السابقة ، وذلك لعدة أسباب نوضحها فيما يلي :  
( ١ ) إن القول بأن صندوق التوفير لا يملك الأموال المودعة لديه ، بدليل أنه يستخدمها كيف شاء . دون الرجوع إلى أصحابها ، كما أنه يلتزم بردها إذا هلك . بينما في المضاربة يتقيد المضارب بالشروط التي يضعها رب المال ، ولا يضمن رأس المال إذا هلك من غير تعد أو تقصير منه . وعلى ذلك فإن أموال الودائع وشهادات الاستثمار ( أ ) ، ( ب ) تخرج عن كونها ودائع -- بالمعنى الحقيقي للوديعة وهو الحفظ والامانة أو رأس مال مضاربة ، وتصبح في حقيقتها قروضا وهى من القروض غير الحسنة لأنها مشروطة بفائدة محددة مسبقا ، وهذه الفائدة ربا محرم .

( ٢ ) أن أموال صندوق التوفير تستثمر بطريقة غير شرعية ، حيث يجرى إعادة إقراضها لدى البنوك أو الخزائن مقابل فائدة ، كما يشتري بها سندات مقابل فائدة . وقد ذكر الدكتور « سامى حمود » أن هيئة البريد سمحت له بالاطلاع على مكونات حساب الإيرادات الربحية التي حققها صندوق التوفير في السنة المالية المنتهية في ٣١ ١٢ ١٩٧٤ م ، فوجد أن الفوائد المقبوضة تشكل نسبة عالية من مجموع الإيرادات . وهذا يهدم أى قول أو تخرج يبنى على أساس أن الفوائد الموزعة هى جزء من ربح ناتج عن استثمار الأموال المودعة لدى الصندوق في مجالات تجارية .

( ٣ ) أن الدين يميزون معاملة صندوق التوفير وشهادات الاستثمار على أساس أنها عقد مضاربة ، لم يتقيدوا بقيود المضاربة وشروطها الشرعية ، بل عمدوا إلى مخالفتها بشكل يجعلها بعيدة عن التلاقى العادل بين رأس المال والعمل ، وذلك حين ألزموا العامل بضمان رأس المال ، وتحديد ربح معين لرأس المال مسبقا . وقالوا بأن شروط المضاربة اجتهادية بحيث يمكن مخالفتها .

والواقع أن شروط المضاربة وإن كانت اجتهادية إلا أنها ثابتة بالإجماع الصحيح المستند إلى السنة التقريرية . فقد ذكر « الشوكاني » « أن » ابن حزم « قال في مراتب الإجماع : كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة ، ولكنه إجماع صحيح مجرد ، والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فعلم به وأقره ، ولولا ذلك لما جاز » .

وعلى ذلك فإنه لا بد لنقض شروط المضاربة أو مخالفتها من إجماع صحيح ، وهو الأمر الذى لم يحدث حتى الآن

ونحن لا نقول بأن تظل شروط المضاربة جامدة وثابتة كما وضعها الفقهاء القدامى ، ولكن يمكن إدخال بعض التعديلات الضرورية التي لا تخل بجوهر عقد المضاربة ، من حيث أنه عقد يهدف الى الكسب الجلال القائم على التلاقى العادل بين رأس المال والعمل . وهو ما لا يتوفر في صناديق التوفير أو شهادات الاستثمار .







المصدر : ..... النول الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩



### بالنا الضرورة والحاجة والمصلحة

أصحاب هذا الاتجاه يحاولون إباحة كثير من الأعمال « الربوية » بدعوى الضرورة والحاجة والتيسير على الناس ، ومنهم من يفرق بين الربا المحرم بنص القرآن ، والربا المحرم بالسنة ، فالأول لا تحيزه إلا ضرورة ملحة . من شأنها أن تبيح أكل الميتة والدم ، وأما الثاني فيكفي لإجازته أن تقوم الحاجة لذلك . وسنناقش فيما يلي أبرز الآراء في هذا الاتجاه :

هناك فتوى لفضيلة الشيخ « محمود شلتوت » صدرت ردا على سؤال حول احتياج المسلمين للاقتراض من البنوك ، جاء فيها ما نصه ، « ... وإني أعتقد أن ضرورة الاقتراض وحاجته مما يرفع عنه إثم ذلك التعامل ، لأنه مضطر أو في حكم المضطر . والله يقول ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) . وقد صرح بذلك بعض الفقهاء فقالوا : يجوز للمحتاج الاقتراض بالربح ، وإذا كان للأفراد ضرورة أو حاجة تبيح لهم هذه المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع إليهم وخدمهم وهم مؤمنون بصيرون بدينهم - فإن للأمة أيضا ضرورة أو حاجة كثيرا ما تدعو إلى الاقتراض بالربح ... ولا ريب أن الإسلام الذي ينشأ أحكامه على

فائدة اليسر ودفع الضرر والعمل على العزة والتقدم وعلاج التعطل ، يعطى للأمة في شخص هيئاتها وأفرادها هذا الحق ، ويبيح لها ما دامت مواردها في قلة أن تقتض بالربح ، تحقيقا لتلك المصالح التي بها قيام الأمة وحفظ كيائها . ويرى الشيخ « شلتوت » أن يكون تقدير الحاجة وتقدير الأرباح واختيار مصادر القروض مما يؤخذ عن أولى الرأي من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشرعيين .

وهناك رأي آخر للدكتور « السنهوري » ، مبني على رأي « ابن القيم » في التفريق بين ربا النسيئة وربا الفضل ، وعلى أساس أن الأول محرم لذاته تحريم مقاصد ، والثاني محرم سدا للذريعة . ويترتب على هذا التفريق نتيجة هامة - كما يقول الدكتور « السنهوري » - : « ذلك أنه لما كان ربا النسيئة محرما لذاته تحريم المقاصد ، وكان ربا الفضل محرما باعتباره وسيلة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد ، فإن درجة التحريم في ربا النسيئة أشد منها في ربا الفضل . ومن ثم لا يجوز ربا النسيئة إلا لضرورة ملحة كالضرورة التي تبيح أكل الميتة والدم ، أما ربا الفضل فيجوز للحاجة ، ولا يخفى أن الحاجة ، أدنى من الضرورة ، فكلما اقتضت الحاجة التعامل بربا الفضل جاز ذلك » .

والفائدة في القرض لا تعتبر ربا حقيقيا - في نظر « الدكتور » السنهوري - بل يقتصر الأمر على أن فيها شبهة الربا ، فالتحريم فيها تحريم للوسائل لا تحريم للمقاصد ، ومن ثم يرتفع التحريم إذا قامت الحاجة . ويستند في رأيه هذا إلى أن القرض الذي يتضمن فائدة ليس أصلا في العقود الربوية ، بل هو يقاس عليها ، ولذلك فإن الفائدة على رؤوس الأموال عن طريق القرض أو غيره جائزة - من وجهة نظره - لأن النظام الاقتصادي الرأسمالي تدعو فيه الحاجة العامة الشاملة إلى حصول العامل على رأس المال حتى يستغله بعمله ،





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

والقروض هي الوسيلة الأولى في هذا النظام للحصول على رؤوس الأموال ، والمقترض هو الجانب القوي والمقرض هو الجانب الضعيف الذي يجب له الحماية ، وما دام رأس المال ليس ملك الدولة ، بل هو ملك الفرد ادخره بعمله وجهده ، فمن حقه أن لا يظلم فيه ولا يظلم ، وما دامت الحاجة قائمة إلى كل ذلك . فإن فائدة رأس المال تكون جائزة استثناء من أصل التحريم بحدود وضعها الدكتور « السهروري » وهي :  
أولا : لا يجوز بحال مهما كانت الحاجة قائمة أن يتقاضى فوائد على متجمد الفوائد ( فهذا هو ربا الجاهلية المقنوت ) .

ثانيا : وحتى بالنسبة للفائدة البسيطة يجب أن يرسم لها المشرع حدودا لا تتعداها من حيث سعرها ، ومن حيث طريقة تقاضيتها ، ومن حيث مجموع ما يتقاضى فيها ، ومن وجوه أخرى كثيرة ينبغى على المشرع أن يتحراها وذلك حتى تقدر الحاجة بقدرها .



وللرد على أصحاب هذا الاتجاه ، نطرح بعض الأسئلة لتبين من خلال الإجابة عليها حقيقة الضرورة والمصلحة .

فمتى يضطر الشخص إلى الاقتراض بربا ؟ إنه يضطر لذلك كي يحصل على لقمة العيش أو ليحصل على الكسوة أو شراء الدواء أو ما شابه ذلك من أشياء ضرورية . فبأى وجه نلزم مثل هذا المضطر أن يدفع فوائد من مال مستهلك في مثل هذه الضرورات . وبأى وجه نميز للمرابى الذى اتخمت خزائنه بالمال أن يأخذ ربحا وفائدة من هذا المدين المحتاج .

لقد نص الفقهاء على أن المحتاج المضطر إلى التعامل بالربا لا يلتزم شرعا إلا برد رأس المال فقط . لأن الربح الذى اشترطه البخيل المرابى - الخارج عن حدود الله ورسوله - هو ربح غير مشروع من الأساس . أما من يقترض لإقامة مشروع تجارى أو صناعى ، فإن الذين يبررون أخذ الفائدة منه ، ينون رأيهم على أن هذا المقترض قوى وقادر على الدفع من الأرباح التى يجنيها . ولكن فى أى عقل أو شرع أو عادة - على حد قول الدكتور « محمد أبو شهبه » - أن هذا المقترض للانتاج سيربح لا محالة ، وسينجح مشروعه الذى بدأ فيه ؟ إن المشاهد بالملاحظة أن أى مشروع غالبا ما يتعثّر فى أول أمره ، بل كثيرا ما تكون خسائره كثيرة ، فمن أى مورد يدفع هذا المقترض الذى خسر أو لم يربح فوائد هذا القرض ؟ أليس فى ذلك ائقال له بالفائدة فوق ائقاله بالدين ؟ ثم لماذا نجعل الدائن المرابى شريكا فى الربح ولا نجعله شريكا فى الخسارة ؟ إن القاعدة الشرعية فى الإسلام ، أن الغرم بالغنم ، فمن له الغنم فعليه الغرم ، وعلى ذلك فإن المبررات التى يستند إليها أصحاب هذا الاتجاه لا تصلح أن تكون مبررا ، لا من الناحية العقلية ولا من الناحية الشرعية ، ولا من الناحية الاقتصادية . وإن من يخشى فوات المصلحة على المسلمين ويرر لهم أخذ الفائدة على هذا الأساس ، عليه أن يراعى شروط المصلحة التى وضعها الفقهاء لكى تكون هذه المصلحة معتبرة وهذه الشروط هي :-







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولاً : أن تكون المصلحة حقيقية وليست وهمية .  
ثانياً : أن تكون مصلحة عامة وليست مصلحة خاصة .  
ثالثاً : أن لا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكماً أو مبدأً ثبت بالنص أو الإجماع .  
فهل شروط المصلحة هذه قائمة في المعاملات التي يريد أن يبيحها المفتون باسم المصلحة والحاجة ؟ .  
إن هذه المصلحة تخالف نصوص الكتاب الكريم الواردة بتحريم الربا ، وهذا كاف لأن يجعلها مصلحة ملغاة غير معتبرة .  
ولذلك فإن دعوى إباحة الفائدة الربوية في القروض وغيرها لحاجة التيسير على الناس ، ومراعاة لضرورات الحياة ، دعوى باطلة فليس في الإسلام شيء يكون سبباً في تحليل حرام . ومثل هذه الدعوى إنما تخضع لمنطق الاقتصاد الغربي وسيطرته على المسلمين وعلى الاقتصاد في بلادهم .  
وإن محاولة إباحة ربا القرض لا تجوز بأي وجه من الوجوه لأن الفائدة المأخوذة على القرض هي زيادة في مقابل الأجل وهذا هو بعينه الربا الذي لا يحل إلا لضرورة من شأنها أن تبيح أكل الميتة والدم .  
ثم لماذا نلجأ إلى إباحة هذه المعاملات الربوية بحجة الضرورة والحاجة ، ولدينا البديل الشرعي ؟ أما هناك بديل شرعي في القرض أو المضاربة فقد انتفت الضرورة .  
وننبه الكلام حول هذا الموضوع بما أصدره علماء المؤتمر الثاني لمجتمع البحوث الإسلامية من أن « الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والإقراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة » . والضرورة هنا بالنسبة للأفراد هي لإمساك الرمح ، وبالنسبة للدولة هي ضرورة الحصول على رغيغ العيش أو السلاح .. والله ولي التوفيق





المصدر : ..... ألبؤلة الاسلامفة

للفشر والخدماء الصدففة والمعلوماء ..... الفارفف : ..... بففس ١٩٨٩

## خطواء الففف الإسلامف

أولا : إعلان ولاء المففم لله تعالى :

أول خطوة فف فطفق الففف الإسلامف فف الففمفة ، ففمفل فف إفماد المففم المسلم ، فالففم الإسلامف لا فطفق إلا فف مففم مسلم ، ولفس الإسلام شعارا فرفف ، أو مافة فرفن بها الفسائر ، وإنما هو الولاء لله تعالى فف كل شفاء ، والصفور عن شرففه فف كل أمر ، ومن ثم فففلص مففمفاننا من الإفففولوجفاء الفف ففوزع الناس بفنفا ، إما ففلا بالفلام ، وإما رفضا له ، مقدمة ضرورفة لإفماد الفرفة الصالحة للفقدم والفم ، ذلك أنه لن ففقدم فففم ما ، دون أن ففم على أسلوب للحفا ففبف من عففة ، أو مذهب اففماعى ، ولم فففف أن فبنى مففم مذهبا ما ، ثم سمح للمذاهب الفاففة له بأن فففل من أرضه مسرعا لنشاطها ،

ومن شعبه هففا ومن أفراده أبواقا لها . إن ذلك لم ففاهد فف فف مففم بفا ففمفة وففف فف ففففها .

والمففم الإسلامف الفوم - إلا من رحم الله - مسرعا للمذاهب الففففة ففوشه من كل فانب ، وفقسم أبناءه شفعا ، هذا ففبنى الرأسمالفة فففعو إليها ، وذاك ففبنى الاشتراكفة ففشربها ، والمففمفان ففف فف قبضة هؤلاء مرة ، وفف قبضة الآخرين مرة أخرى .

ولم ففكن هذا الانقسام ولفا افففار قامت به هذه البلاد ، وإنما هو مظهر لففارف فففة من الصراع بفن الأنظمة العالمفة ، على السفطرة . وما للفففسمفن من دور إلا دور الففمف فف مسرعا العرائس ففركها من فمسك الفففف رأسمالفا كان أو اشترافا .

ولفس من الصعب إفراك أهداف هذا الصراع ، فهو - فف أفف فوانبه - صراع على السفطرة على هذه المففمفان واستفلالها لفصال الفولة صافبة الإفففولوجفة ، وكما هو معروف لفست هناك إفففولوجفة مفاة فكل أفففولوجفة إنما





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

يخدم مصالح من انتجها ، كما قرر ذلك ، كارل مانهيم ، فإذا ما تغلبت الرأسمالية في منطقة ما ، حقق ذلك مصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وإذا تغلبت الإيديولوجية الماركسية ، فإن ذلك يخدم مصالح الكتلة الشيوعية ، وهو - في جانبه الآخر - يدور بينهما وبيننا إمتداد للصراع المسلح الذي دار بيننا وبينهم قرونا ، سواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية أم الحروب الاستعمارية أم الحروب بين الخلافة الإسلامية وروسيا القيصرية .

إنهم إن تصارعوا معا بغية الاستئثار والغلبة ، فإن صراعهم مع الإسلام يهدف عدم السماح له بتوجيه مقدرات الأمور في بلاده ، فذلك يعني نهاية التبعية لهم ونهاية الدوران في فلكهم .

وما من شك في أن الصراع المذهبي هو أمر ما تبلى به أمة من الأمم ، إنه يمزقها فئات يعادى بعضها بعضا ، ويجهض بعضها جهود بعض ، وأول شروط التسمية الناجحة أن تكون الأمة موحدة الجهود خلف هدفها ، فلن تتقدم أمة متناحرة تفرقها الأهواء ، ولن تبوا العلى متفرقين ، كما قال « إقبال » رحمه الله تعالى ، ولقد نال الصراع من أمتنا ، حتى وصل إلى حد طرح الشيوعية في بعض بلاد الإسلام بديلا عنه وهي الآن في حاجة إلى أن تختار بين استمرار هذا الصراع

الذي يأكل الأخضر واليابس ، ويقيمها في مهب الريح تلقيا ذات اليمين وذات اليسار ، لينتهي مصيرها إلى الفناء ، ويتعين أن تحزم أمرها وتجمع على مذهب يخلصها من الصراع ويأخذ بيدها في طريق التقدم والنماء .

ولكن أي المذاهب تختار ؟

هل المذهب الذي تعتقه جماهير الأمة ، أم مذهب يتطلب فرضه الدخول في حرب طاحنة مع هذه الجماهير ؟ وهل من صالح التقدم أن نقضى السنين الطويلة نستأصل عقيدة متأصلة في النفوس حبا في الاشتراكية مثلا ؟

هل تختار المذهب الذي يرفع التناقض بين دساتير الدول والواقع العملي المطبق ، أم المذهب الذي يعمق هذا التناقض .







المصدر : ..... البيوت الاسلاميه

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

هل نختار المذهب الذي يحفظ هويتنا ، أم المذهب الذي  
يديننا في الغير فإذا بنا خبر من أخبار التاريخ ؟  
هل نختار المذهب الذي نعرف به أم المذهب الذي ليس  
بيننا وبينه صلة ؟

إن هذه المفاضلة غير منطقية ، فهل تفاضل أمة بين  
مذاهبها والمذاهب الأخرى ؟ وهل المذاهب تستورد ؟ وإذا  
كانت كذلك أفلا يكون لها ثمن يدفع فيها ككل ما يستورد ؟  
وإذا كان لها ثمن ، أفلا يفكر أنصار استيرادها في الثمن  
المطلوب لأصحابها ؟ أم تراهم يقدمونها مجاناً ؟ وإذا كانت  
كذلك فلم هانت عليهم ؟ وهم يرفضون أن يقدموا للعالم  
الثالث أجمع ١٪ من دخولهم القومية ؟

إن حسم هذا الصراع ، وإعلان الولاء لله ، ضرورة  
لتحقيق التنمية في العالم الإسلامي ، فالتقدم لن يتم في ظل هذا  
الصراع ، ولا بد من جمع الكلمة ، وتوحيد الصف ،  
والتزوع عن مذهب واحد هو الإسلام ، فالتنمية لم تتحقق  
إلا إذا تحولت الجماهير إلى قوى فاعلة ، ولن تتحول إلا  
بعقيدة تحركها ، وليست هناك عقيدة تستطيع ذلك إلا  
الإسلام . ولقد جربنا الرأسمالية ففشلت ، وجربنا  
الاشتراكية وفشلت ، ولا زلنا نتردد بينهما من فشل إلى  
فشل أفليس من العقل أن نحرب « الإسلام » مرة . فهو  
القادر على أن يجعل الأمة تعطى كل جهودها ، وتوظف من  
أجل التقدم كل طاقاتها .

إن الولاء لله قولاً وعملاً ، هو الخطوة الأولى من

خطوات تحقيق التقدم ، فلا بد أن تخلص أرض الإسلام لفكر  
الإسلام ، فوجود المجتمع المسلم أول شروط التمكن من  
تطبيق المنهج الإسلامي في التنمية .

ثانياً : بناء الإنسان على قيم الإسلام :

من المنطقي بعد الولاء لله واتخاذ شريعته مصدراً للتوجيه  
في المجتمع أن يكون بناء الإنسان على قيم الإسلام ، هو  
الخطوة التالية في منهج التنمية الإسلامي ، فدور الإنسان في  
التنمية حاسم ، وبدونه لن تتحقق مهمات توفرت الموارد





المصدر : ..... البؤلة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

المادية . فالمجتمعات تتقدم وتتخلف لكثير من الأسباب ، لكن رأس هذه الأسباب فى الحالتين هو « الإنسان » ودوره ، ذلك « أن ما يعم من أعمال فى أى مجتمع ، إنما يعم على أيدى أولئك الذين يكونون هذا المجتمع » فالعنصر الجوهرى من عناصر التنمية هو الإنسان ، وأى تغيرات فى الواقع الاقتصادى لابد أن يسبقها تغير يصيب النفس الإنسانية ، فما لم يتغير المحتوى النفسى للإنسان فلن ، يتغير شىء فى المحيط المادى ، سلبا وإيجابا ، وصدق الله العظيم حين يقول : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

وعليه فإن تغير الواقع الذى يحيط بنا من تخلف إلى تقدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة المادية والجبرى وراء استيراد رأس المال ، فلكل مقومات ستوفر تلقائيا كرد فعل لما يصيب الإنسان من تغير . ولو جمعنا أموال قارون إلى فوائض البترول وأعطيناها لمجتمع ينقصه الإنسان الصالح للبناء ، فلن يجديه ذلك شىئا .. فالشرط الجوهرى لتحقيق التنمية إذا ، هو شرط معنوى لا مادى ، وهو توفر الإرادة التى تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضطلاع بها ، ويكون ذلك بحمل الإنسان لقيم معينة ، تمنحه الإرادة والقدرة على المغالبة والتصدى للمشكلات والتغلب عليها ، وعقيدة الإسلام توفر هذا الأساس ، والتحل بقيمه والتخلق بأخلاقه يوفر هذه الصفات . ولا يبق لتحقيق التقدم إلا تربية الإنسان فى مجتمعا على عين الإسلام .

ولكى نحقق ذلك فلا بد من أن يكون لنا أسلوبنا التربوى الذى يقوم بنقل هذه القيم من الوضع النظرى إلى الواقع الحياتى ، ويستلزم ذلك أن يتحقق لنا الاستقلال الفكرى ، فهو ثمرة من ثمرات الولاء لله تعالى حتى نصنع أفكارنا بأنفسنا ، فنستعيد شخصيتنا ، فبدون أن نصنع أفكارنا لن يكون بمقدورنا أن نصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكنا ،

ولن يبنى مجتمع مستقل بأفكار مستوردة أيا كان مصدرها .

والقيم الإسلامية البانية لا تقع تحت حصر ، ويكفى أن نشير إلى بعض منها فيما يلى :

١ - المحافظة على الوقت ، وعدم إضاعته فيما لا يفيد ، فالمسلم يعلم أنه مسئول عن كل لحظة من عمره ، هل قضاه







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... شهر ..... سنة ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيما يعود عليه وعلى أمته بالنفع أم بددها فيما لا عائد له .  
« لن تزول قدما عبد حتى يُسأل عن أربع ، عن عمره فيم  
أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه » .

٢ - تقدير العمل والارتقاء به إلى درجة العبادة ، وممارسته  
طالما لدى الإنسان قدرة عليه . إذ ليس في الإسلام من  
يتوقف عندها الإنسان عن العمل ، بل إن قيام الساعة لا  
ينبغي أن يحول بين المسلم وبين أداء عمل منتج ، إذا قامت  
الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها  
فليغرسها ، « ولن تزولا قدما عبد حتى يُسأل عن عمره فيم  
أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن علمه ماذا عمل به ، وعن  
ماله من أين اكتسبه ولم أنفقه » .

٣ - النظر إلى العلم على أنه طريق يسار عليه ، وليس غاية  
ينتهي إليها لا يزال المرء عالما ما طلب العلم ، فإذا ظن أنه علم  
فقد جهل ، « وقل رب زدني علما » ، ويعني ذلك مداومة  
البحث العلمي ، واستمرار اكتشاف قوانين الله في الكون ،  
واحترام العلماء في كل فن وإعطائهم حق التوجيه والقيادة .

٤ - النظر إلى الأموال على أنها قوام الحياة ، وإصلاحها  
والقيام عليها ، إصلاح للحياة نفسها ، وبالتالي يرى المسلم  
على أن يكون أداة للإنتاج وتكوين رأس المال . وإذا كان  
لديه رأس مال منتج فلا ينبغي أن يحوله إلى مال استهلاكي إلا  
ليبنى به أفضل منه ، وإلا كان مخالفا لتوجيهات الإسلام يقول  
النبي ( ﷺ ) : « مرشدا إلى ذلك » من باع دارا أو عقارا فلم  
يجعل ثمنه في مثله كان قمينا أن لا يبارك فيه » .

وأیضا يرى المسلم على الاقتصاد والتدبير في أموال  
الاستهلاك ، والبعد بها عن الإسراف والتبذير ، والذين إذا  
أنفقوا لم يسرفوا ولم يقنوا وكان بين ذلك قواما » .

٥ - لزوم الجداعة وعدم شق عصا الطاعة مادام دستور  
الإسلام محترما « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » ،  
السمع والطاعة على المرء المسلم فيم أحب أو كره ، ما لم يؤمر  
بمعصية فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة » .





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... بنصر ١٩٨٩

٦ - الشورى فى كل أمر ، ومن أهم الأمور طريقة ونظام الحكم ، وأمرهم شورى بينهم .

إلى غير ذلك من القيم التى يطلب الإسلام غرسها فى نفوس المؤمنين ويطلبهم بأن يتحلوا بها فى سلوكهم الحياتى . فإذا قمنا فى القيم السابقة وجدناها - فى علاقتها بالتنمية الاقتصادية - إما ممهدة لها ، توفر شروطا لا يمكن أن تتم بدونها مثل قيمة لزوم الجماعة ، والشورى فى الأمر ، اللتين يترتب عليهما الاستقرار السياسى ، وأما أن التحلى بها يمثل إسهاما مباشرا فى جهود التنمية مثل المحافظة على الوقت ، واحترام العمل واعتباره تكليفا مستمرا ، والمحافظة على المال باعتباره عصب الحياة ، وزيادة الإنتاج ، وضبط الاستهلاك مما يولد الفائض الاقتصادى ، وأما أن وجودها يقى جهود التنمية شر الانتكاس مثل الصدور عن آراء العلماء فى كل فن ، والتزام الصدق والموضوعية فى كل قول ، والنظر إلى العلم على أنه طريق يسار عليه لا نهاية تقف عندها ، وما يعنيه ذلك من الاستفادة من البحث العلمى المستمر فى كل ميدان .

فإذا بنينا الإنسان من هذه القيم ، فقد جعلنا منه لبنة صالحة للبناء قادرة على الإنجاز ، ولن يستمر شعب متخلفا لفترة طويلة إذا وجد به مثل ذلك الإنسان .

ثالثا : تحقيق التكامل الاقتصادى بين الشعوب الإسلامية :

إن إحدى مسلمات هذا العصر وحقائقه ، أن الشظيات الدولية لا تستطيع العيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها ، أو العملاقة بتكتلاتها ، ما لم تتجمع فى كيانات مماثلة ، فهناك حد أدنى من الحجم كى تتوفر الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعظم البلاد الإسلامية لا تبلغ هذا الحجم ، ومن ثم فالتكامل فيما بينها لا غنى عنه ، وهى إن لم تتكامل فيما بينها ، فى ظل الاستقلال اضطرت إلى التكامل مع الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية فى ظل التبعية لها .





المصدر : ..... البنو الاسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

ولقد فرض الله على أمتنا أن تبني وحدتها في صورة من الصور ، وأدلى درجات الوحدة هو « التكامل الاقتصادي » الذي يحقق لها الكثير من الشروط الموضوعية المطلوبة لبدء التنمية وانطلاقها ، ثم وصولها إلى أهدافها . فلا غرابة إن جعل من خطوات المنهج الإسلامي في التنمية :

تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية ، وأن يكون ذلك نتيجة منطقية لبناء الإنسان على قيم الإسلام ، فقد علمنا أن الاعتصام بحبل الله ، وعدم التفرق قيمة إسلامية يحرض عليها كل مسلم .

إن الإسلام هو الفكرة الوحيدة القادرة على جمع المسلمين عليها ، أما غيرها من أفكار مثل القومية أو الإقليمية ، أو الثورية فهي أفكار لا تمثل إلا قبض الرجز ، وقد حاولت الدول العربية التجمع على بعض هذه الأفكار ، فما أجداهما ذلك شيئا ، فهي قد كانت تعاند واقعها الذي يؤكد أن الإسلام لا غيره هو القادر على جمع كلمتها وإلا فكيف نجتمع بين مدعى الرأسمالية ، ومدعى الاشتراكية .

إن بعض ما يقدمه لنا التكامل الاقتصادي بين بلادنا ، كفيل بأن يدعونا إلى تحقيقه ، إنه يقدم لنا على سبيل التمثيل :  
- إمكانية استغلال مواردنا استغلالا أمثل ، تلك الموارد الموزعة بصورة تدعو إلى التكامل ، فحيث توجد الأرض الزراعية ، لا توجد الفوائض المالية ، وحيث توجد الأيدي العاملة المدربة لا توجد الأرض الزراعية ولا الفوائض المذكورة ، وحيث توجد هذه الفوائض تنذر الأرض الصالحة للزراعة والأيدي العاملة المدربة ، ولو تحقق التكامل فحلاقت هذه الموارد لأمكن لنا أن نستغل هذه الموارد كلها استغلالا اقتصاديا بدلًا من الإسراف الذي تستخدم به ، أو الضياع الذي يلحق بالموارد الفائضة في كل إقليم .

- يقدم لنا التكامل الاقتصادي ، أسواقا متسعة أمام الصناعات الناشئة الأمر الذي يعطيها فرصة النمو والازدهار ، وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية .







المصدر : ..... المبنية على الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

- يضاعف التكامل الاقتصادي إمكاناتنا المتاحة ، إذ من المعروف والمجمع عليه بين كتاب التنمية ، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق كثيرا مجموع الإمكانيات الفردية لأقطار تلك المجموعة . فادخال البعد الإسلامى على استراتيجيات التنمية القطرية ، بتجميعها فى استراتيجية واحدة يرفع من فعالية الإمكانيات المتاحة بكل إقليم .

- أيضا فإن التكامل يرفع عن كاهلنا ما نتعرض له اليوم من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولى ، تلك التى تلعب دورا حاسما فى عملية التنمية سلبا أو إيجابا ، فهى إن كانت فى صالح الدول .

- كما هو واقع الدول المتقدمة - نقلت إليها موارد من تعامل معه ، وهى إن كانت ضدها - كما هو واقع العالم الثالث - فهى كفيفة باستنزاف مواردها ووضع أقصى القيود على التنمية الاقتصادية فيها . وفى ظل التكامل الاقتصادى نستطيع أن نتعامل مع العالم الخارجى فى ظروف أفضل ، تجعل شروط التبادل بيننا وبينه عادلة غير مجحفة بنا .

- كذلك فإن التكامل فيما بين بلادنا يولد الاعتماد على النفس ويحمى من الوقوع فى براثن أعباء رأس المال الأجنبى والديون الخارجية ، تلك الأعباء التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة ، كى تبقى على الدول النامية تابعة لها تستنزف - بهذا الطريق - مواردها ، ربما بصورة أشد مما حدث أيام الاستعمار المباشر .

إن التكامل إذا طريق لكسر الطوق الذى أحاطت أعناقنا به الدول المتقدمة ، كى تبقى علينا تابعين لها . والمنهج الإسلامى فى التنمية عندما ينفخ فىنا روح الاعتماد على النفس ، إنما يولد لدينا روح المغالبة ، والسر فى الانجاز ، تلك التى بدونها لن تتحقق تنمية ما ، فليس فى تاريخ الدنيا كلها ما يثبت أن شعبا تحققت التنمية له هبة من الآخرين .

وهكذا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادى بين بلادنا يمثل شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، يأتى بعد بناء





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

الانسان على قيم الإسلام ، وتكوين الهوية المتميزة لمجتمعنا  
النابعة من الولاء لله تعالى وطرح ما عدا ذلك من  
أيديولوجيات .

رابعا : إحياء تنظيم الإسلام للملكية الموارد :

الخطوة الرابعة في النهج الإنشائي الإسلامي ، هي إحياء  
تنظيم الإسلام للملكية موارد المجتمع ، حتى تكون هذه الموارد  
في خدمة جهود التنمية بأعلى كفاءة .

وتنظيم الإسلام للملكية موارد المجتمع يقوم على اعتماد  
الشكل المزدوج للملكية ، وشجب الشكل الواحد لها ،  
بمعنى أنه يقوم على الجمع بين كل من الملكية الخاصة ،  
والملكية العامة ، دون أن يسمح بأن تطفئ إحداها على  
الأخرى ، ذلك أن كل نوع منهما أصل بذاته ، وليس فرعاً  
عن الآخر ، وكلاهما مقيد بالصالح العام . وفي حدود ما  
يبد كل من القطاع العام والقطاع الخاص من موارد المجتمع

تكون مسؤوليته عن تحقيق التنمية الاقتصادية . ويتحدد له  
دوره الذي لا يفتى فيه الآخر ، ومن ثم تتضافر جهود  
القطاعين على القيام بالتنمية الاقتصادية .

يختلف إذا تنظيم الإسلام للملكية موارد المجتمع عن التنظيم  
الذي نعرفه في النظام الاشتراكي أو في النظام الرأسمالي  
اللذين يقومان على الشكل الواحد للملكية ، هذا يؤمن  
بالملكية العامة ، والآخر يؤمن بالملكية الخاصة ، وإن كان  
كل منهما يضطر إلى السماح بالشكل الخالف لما يؤمن به  
نزولاً على ضرورات الحياة الأمر الذي يقيم دليلاً على أن  
التنظيم الأمثل للملكية موارد المجتمع هو الذي يعترف ابتداءً  
بالشكلين معاً .

ولكن كيف توزع الموارد بين القطاعين العام والخاص في  
التنظيم الإسلامي ؟

إن الإسلام قبل توزيع هذه الموارد ينظر إليهما في  
مستويين ، أعلى من هذا المستوى ، فهي في المستوى الأول ،  
ملك لله تعالى بحكم الخلق والإيجاد ، « لله ملك السموات  
والأرض وما بينهما » .







المصدر : ..... الميزان الاسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... بنصر ١٩٨٩

وهي في المستوى الثاني ملك للبشر تفضل الله عليهم به :  
« هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ، ثم يأتي بعد ذلك  
توزيع هذه الموارد بين الملكية العامة والملكية الخاصة .  
والقاعدة في ذلك أن الأصل في الشيء أن يكون مملوكا  
ملكية عامة امتدادا للمستوى الثاني من الملكية ، ولذلك فإن  
الملكية العامة لمورد ما لا تحتاج سببا خاصا لظهورها ، أما  
ظهور الملكية الفردية على مورد من الموارد فلا بد له من سبب  
يقتضي أن يختص فرد دون آخر بتصيب من هذه الموارد .  
وينحصر هذا السبب في الجهد البشري الذي يتدخل موردا  
فيجعله منتجا بعد أن كان غير منتج ، أو يجعله أكثر صلاحية  
عما كان عليه من قبل ، « من أحيا أرضا ميتة فهي له » .  
فهذا الجزء من الموارد الذي تخلله الجهد البشري في صورته  
الفردية ، فغير من صلاحيته للإشباع ، هو الذي نطلق عليه  
« الملكية الفردية » ، أما بقية الموارد التي لم يتخللها الجهد  
البشري ، أو تخللها في صورته الجماعية فإنها تمثل الملكية  
العامة التي تربط باسم الجماعة أو الدولة .

ويقدم الإسلام الضوابط التي تفرق بها بين ما يجب أن  
يكون مملوكا ملكية عامة ، وبين ما يمكن أن يدخل حوزة

الملكية الخاصة . وقد بين لنا النبي ( ﷺ ) الحدود بين  
الملكية العامة والخاصة عندما استرد الملح الذي أقطعه  
« أبيض بن حمال » ، بعد أن ذكر له أن هذا الملح بأرض ليس  
فيها غيره ، وأنه كالماء العذب ، من ورده أخذه ، وما كان  
النبي ( ﷺ ) يعود في هبة أو عطية أعطاها ، فلما استرد  
الملح من « أبيض » ، علمنا أن المواصفات التي ذكرت له هي  
التي تحول دون دخول المورد نطاق الملكية الخاصة وقد تمثلت  
هذه المواصفات في :

١ - وجوده بأرض ليس فيها غيره ، أي أنه ضروري  
للناس .

٢ - أنه كالماء العذب . أي لا يحتاج إلى جهد ونفقة في  
سبيل الحصول عليه . أي أنه حتى بطبعه لا يحتاج إلى إحياء .





المصدر : ..... التنبؤ الإسلامي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

فكل ما كان كذلك يجب أن يبقى ملكية عامة ،  
والحديث المشهور الذي يقول فيه النبي ( ﷺ ) الناس  
شركاء في ثلاث : الماء والكأ والنار ، هو تطبيق  
للقاعدة العامة التي تستقى من موقف النبي ( ﷺ ) من  
إقطاع « أبيض » . ولذلك فإن الفقهاء قالوا : ومثل هذا .  
( الماء والكأ والنار ) كل عين ظاهرة كنفت أو قار أو  
كبريت ، أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد ، فليس لأحد  
أن يحتجزها دون غيره ، ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه ولا  
لخاص من الناس .

وقالوا : المعادن ظاهرة وباطنة ، أما الظاهرة فما كان  
جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن : الكحل والملح  
والنفط ، فهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه ، والناس فيه  
شركاء يأخذونه من ورد إليه ، أما المعادن الباطنة فهي ما كان  
جوهرها مستكنا فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل كمعادن  
الذهب والفضة والحديد ، فهذه وما أشبهها معادن باطنة ..  
فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة ، وكل الناس فيها  
شرع .

وقالوا أيضا : ليس شيء من المعادن في محالها « مناجها »  
مالا مباحا حتى يمتلكها من يستولى عليها ، وإن كان استيلاؤه  
لم يحدث إلا بعمل قام به « أو نفقة أنفقها في سبيله وإنما هي  
ملك للمسلمين جميعا » .

وعليه فما كان من الموارد عام النفع ، أو كان حيا  
بطبيعته ، وجب أن يكون ملكية عامة ، وما كان منها غير  
ذلك جاز أن يكون ملكية خاصة إذا وجد السبب الذي يبيح

ذلك ، وهو الجهد البشري الذي يبذله فرد على مورد ميت  
فيحييه . فتتظم الملكية الإسلامية يقسم الموارد إلى قسمين :  
١ - موارد يجب أن تكون ملكية عامة ، ولا يجوز أن يرد  
عليها الملك الخاص ، وهي التي تعرف اصطلاحا باسم  
« ملكية جماعة المسلمين » وهي ما يكون عام النفع أو حيا  
بطبيعته .





المصدر : .....البنو لاهلا سلا حية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....سبتمبر ١٩٨٩

٢ - موارد يجوز أن تكون ملكية عامة ، كما يجوز أن تظهر فيها الملكية الخاصة وهي كل ما لا يدخل تحت القسم الأول ، وهي تعرف اصطلاحاً باسم ملكية الدولة ، فيمكن للأفراد إحياؤها وتملكها ، كما يمكن للدولة أن تقطعها أو أن تباعها أو تحييها .

وعلى الدولة أن تقيم توازناً بين الملكية الخاصة والملكية العامة بحيث يحصل المجتمع من المالكين معا على أكبر عائد ممكن ، والطريق إلى ذلك يكون بتشجيع الأفراد على اكتساب الملكية الخاصة ، ونشر نطاقها على أوسع مدى ، حتى تحقق مقصود الإسلام ، من جعل المال متداولاً بين الناس جميعاً ، وليس وقفاً على فريق دون فريق ، « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، وذلك عندما يكون القطاع الخاص هو القطاع الأضعف . كما يكون بتدعيم القطاع العام وتنمية الموارد الداخلة في نطاقه ، عندما يكون هو القطاع الأضعف .. وهكذا تحاول دائماً أن تحقق التوازن بين القطاعين في حركة تصاعدية تنهى دائماً بالإضافة إلى موارد الثروة المستغلة في المجتمع . وهي مكلفة بأن تجعل فرعى الملكية في حالة تشغيل كامل ، فهي مكلفة بتشغيل القطاع العام ، كما هي مكلفة بجعل القطاع الخاص في حالة تشغيل أيضاً .

ومسئوليتها عن القطاع العام مباشرة ، وعن القطاع الخاص غير مباشرة .

والأفراد مسئولون مباشرة عن إدارة ما تحت أيديهم ، ومسئولون بطريق غير مباشر عن حسن إدارة الدولة للقطاع العام . فالمسئولية متبادلة .

ونعتقد أن هذا التنظيم الذى يُقيمه الإسلام كفيل بالإسهام في تحقيق التنمية ، فهو يتيح فرصة استغلال موارد المجتمع أفضل استغلال ممكن . فهو عندما يبيع الملكية الفردية فإنه يستجيب لفطرة الإنسان في حب التملك والطموح الدائم ، فلو صودرت هذه الفطرة لفقد المجتمع







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

أداة يسوق بها الله تعالى الناس ، إلى العمل ، والعمارة والإسهام في بناء التقدم الاقتصادي بأوفر نصيب . فتقرير الملكية الفردية يجعل الإنسان يذل جهودا ما كان سيذلها لو حُرِمَ من تملك ناتج عمله ، وفي نفس الوقت ، وبفسر الدرجة يأتي تقرير الإسلام للملكية العامة ليشبع فطرة الإنسان التي تُجِبُّ على الانتماء إلى بني جنسه والتعاون معهم ، وبالتالي وجود حاجات عامة تنشأ استجابة لهذا الإحساس بما يتطلب تقرير الملكية الخاصة أي أن أداء الملكية الخاصة لوظائفها على أفضل وجه يتطلب وجود الملكية العامة . فالملكية المزدوجة إذاً هي استجابة لفطرة الإنسان والإسلام عندما يشترط لظهور الملكية الفردية بذل عمل مثمر ينقل المورد من الموت إلى الحياة ، فإنه يجعل ظهور الملكية الفردية متلازماً مع الإضافة إلى موارد الثروة في المجتمع ، فأكساب الملكية الفردية يعنى إضافة جديدة إلى الثروة القومية . وإذا كان الفرد بطبيعته مدفوعاً إلى حب التملك ، وكانت الدولة مدعوة إلى تمكينه من ذلك ، فإن طريقة إكساب الملكية تكون أداة إنمائية جيدة . ولقد سلكت الدولة في صدر الإسلام هذا الطريق في تحقيق التقدم فأعلن النبي ( ﷺ ) حق الفرد في تملك ما يحبه ، بل وعد على ذلك بأجر أخروي فوق المكافأة المادية بل لجأ إلى تكليف أشخاص معينين بإحياء بعض الموارد ، وللمحافظة على استمرار حياة المورد يحرم المحبي من استمرار ملكيته إذا فقد المورد الحياة على يديه .

والإسلام عندما يقيم التوازن الذي أشرنا إليه لجعل العائد الاجتماعي أكبر ما يمكن ، فإنه يقرر استخدام هذا العائد في مصالح المجتمع ، سواء كان متولداً داخل القطاع الخاص ، أم كان متولداً داخل القطاع العام . فعائد الملكية الخاصة - بعد الاتفاق منه على حاجات صاحبها ومن يعول - يجب أن يستخدم في الاتفاق على مصالح المجتمع ، كمائد القطاع العام ، فهذا هو الاتفاق في سبيل الله تعالى الذي أمر به في مقابل النهي عن الاكتناز ، « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم » ( التوبة ٣٤ ) فالمقصود بانفاقها في سبيل الله تعالى





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

هنا ، هو استخدامها في تحقيق مصالح المجتمع مع بقاء ملكيتها للقطاع الذي تولدت فيه ، إذا لم يُرد غير ذلك ، فالمحرم هنا هو الاكتناز والمطلوب هو الادخار للقيام بالاستثمار . وعليه فإن فائض القطاع الخاص يتضافر مع فائض القطاع العام

ليكونا الفائض الاقتصادي للمجتمع الذي يستخدم في تنميته ، وهو الذي يعرف إسلامياً باسم « الفضل » أو « العفو » .

وهكذا يتبين لنا أن إحياء تنظيم الإسلام للملكية في المجتمع خطوة من خطوات المنهج الإنمائي الإسلامي ، يترتب عليها حسن الاستفادة من الموارد . والحصول منها على أكبر عائد ، وتوجيه « الفائض الاقتصادي » إلى تحقيق مصالح المجتمع أياً كان القطاع الذي تولد فيه .

خامساً : توجيه الإنتاج للوفاء « بمبدأ الكفاية » لكل إنسان :

إن الطريق إلى التنمية الاقتصادية في ظل المنهج الإسلامي ، يمر بتحقيق حد الكفاية لكل إنسان في المجتمع ، والجهود التي تهدف إلى تحقيق حد الكفاية تنتهي بنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالمدخل إلى التنمية هو تحقيق حد الكفاية . ومهما بلغت مستويات الناتج القومي من ارتفاع بغير تحقيق حد الكفاية فلن يمثل ذلك تنمية في المنهج الإسلامي . فالتنمية فيه ليست انتاجاً عالياً فقط ، وإنما هي مع ذلك توزيع عادل . من أجل ذلك كانت الخطوة الأخيرة في المنهج الإنمائي الإسلامي تتمثل في توجيه الإنتاج للوفاء بهذا الهدف . وكان موقف الإسلام من الإنتاج ورفع ممارسته إلى مستوى العبادة التي تُخلق من أجلها الإنسان .

لما هو مفهوم الإنتاج ؟ وما هو مفهوم حد الكفاية ؟ وكيف يوجه الأول للوفاء بالثاني ؟

مفهوم الإنتاج :

إن الإنتاج في الإسلام يعني استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان والموارد المادية التي خلقها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبرة إسلامياً .







المصدر : ..... المجلد الاسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

ويأتي تقييد المنفعة - التي يعد إيجادها إنتاجا - بالاعتبار من الشريعة ليرتب صيانة الموارد المادية والطاقات الإنسانية من أن تبدد فيما لا يفيد من منتجات لا تسهم في إثراء الحياة الإنسانية ، ويأتي التركيز على خلق الله تعالى للموارد والطاقات ليفرس في نفس القائم بالعملية الإنتاجية احترام هذه الإمكانيات مهما بلغت من ضآلة الحجم ، وقلة المقدار ، فلا يضيع ساعة من الزمن ، ولا يعثر بذرة من الخامات والموارد .

يقول النبي ( ﷺ ) ( من قتل عصفورا عبثا عجز إلى الله يوم القيامة ) ، يقول : يارب إن فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة ) فمهما كان المورد الإنتاجي ضئيلا فلا ينبغي إلا استخدامه فيما ينفع ويفيد ، وبالأسلوب الذي يحقق أعلى إنتاجية ، إتقانا للعمل ، عبادة لله تعالى .

والإنتاج في الإسلام يمتد ليشمل توفير كل ما تحتاجه الجماعة ، والإسهام في ذلك فرض كفاية على كل قادر ، فقد اتفق علماء المسلمين على أن العمل في كل باب من أبواب النفع يعتبر فرض كفاية يجب تحقيقه . ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع ، وعليها الإثم أمام الله .

وفروض الكفاية في الإسلام لا تقل في الأهمية عن فروض العين ، بل ربما كان أثرها في حياة المسلمين أظهر ، وإذا تعين من يقوم بفرض الكفاية ، فهو في حقه فرض عين ، فإذا لم يتو على القيام بالإنتاج في مجال ما إلا الدولة ، أصبح قيامها بذلك فرض عين عليها .

ومنطلق فكرة فروض الكفاية في الإسلام هو ضرورة أن تكون الأمة مستقلة غير تابعة ، حتى تؤدي رسالتها في الشهادة على الأمم كما أريد لها أن تكون « وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا » فكل مسلم مسئول عن الإسهام في تحقيق هذا الاستقلال ونفي التبعية « أنت على ثقة من الإسلام فلا يؤتين من قبلك » فالتبعية التي يجرها إهمال الإنتاج في





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

المجالات الرئيسية مناقضة لمقام الشهادة على الأم ، ومؤشر على عدم قيام كل فرد بما يجب عليه من فروض الكفاية ، ومن هنا كانت دعوة المسلم إلى ممارسة الإنتاج مدى الحياة « إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة » فاستطاع أن يفرسها فليفعل ، « ولن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع ، عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه ، وفيم أنفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه » ، وهكذا نرى الإنتاج في الإسلام استخداما للطاقة البشرية والموارد المادية وفاء بحاجات المجتمع ، عبادة لله تعالى ، وقيما بما فرض لبناء المجتمع القائم برسالة الله تعالى ، ونرى الاعتماد على الذات ركنا من أركان البناء في ظل المنهج الإسلامي .

مفهوم « حد الكفاية » :

أما « حد الكفاية » الذي يستهدف تحقيقه الإنتاج القومي ، والذي نعتبر تحقيقه مدخلا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فإننا نراه مفهوما متحركا غير ساكن ، فليس هو قدرا ما من السلع والخدمات ، أو قدرا ثابتا من الدخل ، وإنما هو مستوى حركي من الإشباع يختلف باختلاف مستويات النمو التي بلغها المجتمع ، إنه المستوى اللائق من المعيشة في ظل ظروف المجتمع وإمكاناته ، يتدرج من إشباع الضروريات إلى إشباع الحاجيات فإشباع الكماليات .

وكلما زادت إمكانيات المجتمع كلما ارتفع مستوى « حد الكفاية » وارتفاع مستوى « حد الكفاية » يزيد من إمكانيات المجتمع ، فذلك يعني توفر ظروف معيشة أفضل تجعل إنتاجية الفرد أعلى ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية المتوسطة في المجتمع فيزيد بالتالي الإنتاج القومي ، وزيادة الإنتاج القومي ترتب ارتفاع مستوى « حد الكفاية » الواجب تحقيقه من جديد ، وهكذا يتبادل كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى حد الكفاية التأثير والتأثر ، في حركة صعودية دائمة ، تحمل المجتمع إلى آفاق أرحب من الرفاهية والتقدم ، وتحقيق رسالة المسلم على الأرض بنشر الخير والعدل وتقديم القدوة .





المصدر : ..... المجلد الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

كيف يوجه الانتاج للوفاء « بجد الكفاية » ؟

لما كانت التنمية - كما قلنا - ليست انتاجا عاليا فقط ، وإنما هي في نفس الوقت توزيع عادل لما ينتج ، كان الوفاء بذلك يتطلب العمل على مستويات ثلاثة :

- ١ - مستوى زيادة موارد الإنتاج .
- ٢ - مستوى زيادة الإنتاج .
- ٣ - مستوى التحكم في نوعية الإنتاج .

وعلى هذه المستويات الثلاثة يعمل المنهج الانمائي الإسلامي ، كي يصل في النهاية إلى جعل الانتاج وافيًا « بجد الكفاية » ، وبالتالي محققًا للتنمية الاقتصادية . فعلى المستوى الأول فإن المنهج يقدم لنا :

- ١ - سياسة إحياء الموات .
  - ٢ - سياسة الاعتماد على الذات .
- وعلى المستوى الثاني ، فإنه يقدم لنا :

١ - فرض العمل على كل قادر .

٢ - الدعوة إلى اكتشاف القوانين الفنية للإنتاج واستخدامها .

٣ - تشريع الزكاة بمضمونه الإنتاجي .

أما على المستوى الثالث فإن المنهج يقدم لنا :

- ١ - وضع أولويات للإنتاج .
- ٢ - تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية .

وفيما يلي نوضح المقصود من كل مبدأ أو سياسة منها ، ودورها في تحقيق وفاء الإنتاج بالحاجات .

فعلى مستوى زيادة موارد الإنتاج :

لدينا سياسة إحياء الموات ، وسياسة الاعتماد على الذات ، ولكي ننطلق إلى تحقيق أهدافنا بثبات ، علينا أن نبعث هاتين السياستين الإسلاميتين .

( ١ ) - بعث سياسة إحياء الموات :

وهي سياسة إسلامية تهدف إلى توسيع حجم موارد المجتمع ، فهي تعنى بذل الجهود التي تنقل الموارد من عدم







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

الصلاحية إلى حالة من الصلاحية والعطاء . وقد طبقها النبي ( ﷺ ) ، والخلفاء من بعده . واليوم وقد ران التخلف على الأمة ، فإنها في حاجة ماسة إلى بعث هذه السياسة على أوسع نطاق ممكن ، فهي السياسة القادرة على تحريك الموارد وتحقيق التقدم ، إذا فهمنا مضمون « إحياء الموات » فهما صحيحا . « إحياء الموات » - في رأينا - ليس مقصورا على نقل الأرض من الموت إلى الحياة . كما هو منطوق الحديث الشريف الذي قرر هذه السياسة ، وهو قول النبي ( ﷺ ) « من أحيأ أرضا ميتة فهي له » ، بل إنه يتسع ليشمل كل الموارد المادية التي تكون في حالة من عدم النفع ، بل تمتد في نظرنا ليشمل الموارد البشرية التي ربما تكون في حالة من عدم النفع أيضا ، بسبب سيطرة التوجيه الباطل وغلبة التوجيه السليم ، ومن ثم يكون رفع ركام الجهل عن عقولها ، وإعادة الوعي ، واليقظة إليها ، وتبصيرها بدورها ، يكون إحياء لها ، حتى تأخذ مقدراتها بيدها ، ويكون لها رأى في مصيرها الذي تُساق إليه . وفي نظرنا فإن إحياء موات البشر أبعد أثرا من إحياء موات الأرض ، في توجيه الانتاج للوفاء بحد الكفاية ، فإحياء الأرض هو إحياء لمورد انتاجي ، بينما إحياء موات البشر إحياء لجميع موارد الانتاج بعد ذلك .

إن الفرد لا يكون فعلا مؤديا دوره في الحياة وهو لا

يعرف لنفسه دورا فيها ، فلو بعثنا سياسة « إحياء الموات » وعدنا إلى إحياء موات مواردنا ، لكان ذلك هو الدعامه الأولى للانتاج . وتمكينه من الوفاء بحد الكفاية وتحقيق التنمية .

(ب) - بعث سياسة الاعتماد على الذات :

سياسة الاعتماد على الذات ، تتمثل في بعث ثقة الأمة بنفسها وبقدرتها على الإنجاز ، وإدراكها بأنه في إمكانها أن تحقق ما تصير إليه ، بتفجير الطاقات المخزنة في جماهيرها ، إذا هي أحيت هذه الجماهير ، فعمدت الجماهير إلى إحياء الموارد المادية ، فالموارد بشقيا متوفرة ولا ينقصنا إلا الإرادة الصادقة في استخدامها .

وسياسة الاعتماد على الذات سياسة إسلامية أصيلة ، فلا يقبل إسلاميا أن تعتمد الأمة على غيرها في حل مشكلاتها ،





المصدر : .....البنو الاسلاميه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....سبتمبر ١٩٨٩

فذلك مرفوض مذهبيا واقتصاديا .

أما مذهبيا فلأنه لا ينبغي أن يكون لغير المسلمين ولاية على المسلمين من أى نوع ، « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » ( النساء ١٤١ ) والاعتماد على الغير في الانجاز يعنى القبول بتدخله في شئوننا ، فليست المعونة الأجنبية إلا إجراء للتدخل في الشؤون الاقتصادية لبلد ما .  
وأما اقتصاديا فلأن الاعتماد على الغير لن يحقق أدنى درجات التقدم المطلوب ، بل هو مُخدر للشعوب يُلْهِيا عن سلوك الطريق الصحيح ، وهو الاعتماد على الذات ، ولم يحدث في تاريخ الشعوب التي حققت التنمية الاقتصادية أن قام لها بها غيرها . ونتائج سياسة الاعتماد على الغير ، في شكل المعونات الأجنبية ، أصبحت واضحة للعيان في العالم الثالث ، لقد جعلت من تحقيق التنمية الاقتصادية حلما من الأحلام بعيد المنال ، بعد أن غرقت الشعوب النامية في الديون التي لا تملك لها وفاء . بعد أن استنزفت الاعتماد على الغير الجانب الأكبر من عائد ما بذلته من جهود .

إن بعث سياسة الاعتماد على الذات ، يعنى التركيز على الإمكانيات الإسلامية مادية وبشرية ، وإذا كان ينقصنا اليوم رأس المال فليس العلاج هو الاعتماد على الآخرين في تكوينه ، وإنما يكون بالاعتماد على إمكاناتنا الاجتماعية لتعويض النقص ، ثم المسارعة إلى بناء رأس المال ، وإذا كانت تنقصنا التكنولوجيا المتقدمة فإن الحل يكون بالاعتماد على أنفسنا في حل مشكلاتنا التقنية ، ومن ثم نقوم ببناء تكنولوجيا ذاتية

تتفق واحتياجاتنا ، مسلحين بالبحث العلمى الجاد ، الذى يقوم به أبنائنا ، ومستفيدين من التراث التكنولوجى الذى نملكه ، والتراث الإنسانى العام الذى تملكه البشرية .

إن الاعتماد على الذات إذا يضع في أيدينا إمكانيات إضافية لم تكن معنا سواء على الجانب المادى أم الجانب الإنسانى ، أما الاعتماد على الغير فإنه يستنزف الجزء الأكبر من عائد ما نبذله من جهود ، وما يتركه بعد ذلك لا يقوى على تحقيق « حد الكفاية » والوفاء بحاجات المجتمع .







المصدر : ..... المبنولة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

على مستوى زيادة الإنتاج :

انطلاقاً من المفهوم الحركي لمستوى « حد الكفاية » فإن الإنتاج يجب أن ينمو بصفة دائمة ، حتى يستجيب لمستويات حد الكفاية المتصاعدة ، ولتحقيق ذلك فإن المنهج الإسلامي يضم عدة مبادئ وتشريعات منها :

١ - فرض العمل على كل قادر ، وتكليفه بممارسة الإنتاج مدى بقائه قادراً ، وتكليف الدولة الإسلامية بخلق فرص العمل ، وإجبار القادرين على مزاولةه بالترغيب والترهيب ، باستغلال غريزة حب التملك التي فطر عليها الإنسان ، وبحرمان من يتمتع عن العمل قادراً ، من حق الضمان الاجتماعي ، إذ لا حق فيها ( الزكاة ) لغنى ، ولا لدى مرة سوى « ومن ثم يتمكن المجتمع مع تعبئة الطاقات البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل في زيادة الإنتاج وتوفير إمكانات تحقيق « حد الكفاية » .

٢ - تكليف المؤمنين بالسعى الحثيث الدائم إلى اكتشاف ثم استخدام القوانين الفنية التي تخضع لها العمليات الانتاجية ، ودعوتهم إلى استخدامها إن سبقهم غيرهم إلى اكتشافها « قد جعل الله لكل شيئ قدراً » أي سناً يخضع لها . ثم « أنتم أعلم بشئون دنياكم » تكليف للعقل بالبحث في الشئون التي ليست من مهمة الوحي . وأخيراً فإن الحكمة ضالة المؤمن ألى وجدها فهو أحق الناس بها .

٣ - تقرير تشريع الزكاة بحيث يمكن أن تكون له آثاره الانتاجية بعيدة المدى . والأصل أن تشريع الزكاة تقرر ليكون أداة لتحقيق « حد الكفاية » وعلينا أن نصل إلى الصورة المناسبة لتطبيقه بحيث يكون أداة إنماء وإنتاج ، في نفس الوقت الذي يحقق فيه مهمته الأساسية ، وهذا هو ما نعينه بقولنا « المضمون الإنتاجي للزكاة » .





المصدر : ..... البترول الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

إن تشريع الزكاة لا يعتمد إلى إتاحة مقدار من الدخل النقدي لمن لم يحقق كفايته ، وإنما يعتمد إلى إتاحة قدر من السلع الإنتاجية لكل مستحق يستخدمها في توليد كفايته ، أى أن توفير الكفاية يمر باستخدام قدرات الشخص . أى أن تشريع الزكاة يركز على نقل المحتاج إلى صفوف المنتجين الذين ينتجون فيكفون أنفسهم ، ويساهمون في تحقيق كفاية غيرهم ممن يعجز عن العمل فهي وسيلة لزيادة الإنتاج .

ولو تعمقنا مغزى كون الاتجاه العام في المطلوب من المكلف بزكاة النعم ، هو الإناث منها ، لتبين لنا أن الزكاة تقدم لمستحقيها أموالاً إنتاجية وليست أموالاً استهلاكية ، فالمطلوب في الإبل إما شياه وإما بنات لبون أو بنات مخاض أو حقات ، أو جذعات . وفي الغنم الشياه ، وفي البقر التبيعة أو المسنة ، وهي إناث تستخدم في الدر والنسل ، وليس في الاستهلاك المباشر . ولقد فقه الكثير من فقهاءنا هذا المغزى فقالوا : إن الزكاة تعطى بحيث تحقق لآخذها الغنى الدائم « إذا أعطيتم فأغنوا » ويتحقق ذلك بتمليك المستحق رأس مال إنتاجي ، بأن يعطى المحترف رأس مال حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت . والمعيار أن يتحقق له من ربحه ما يفي بكفايته ، وذلك يختلف باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص . ومن لا يحسن حرفة ولا يصلح لعمل ما ، يملك ما يكفيه دخله منه ، ويوقف عليه فلا يخرج من ملكه حتى يستمر غنياً مكثفياً .

ومن خلال ما أقره هؤلاء الفقهاء بخصوص تحقيق الغنى لمن يستفيد من الزكاة ، ومن إيماننا بأن طريقة استخدام الزكاة في الوفاء بهذا الهدف تختلف باختلاف العصور ، فإننا نستطيع أن نتقدم بتصور لكيفية استخدام الزكاة ، بحيث تكون أداة إنتاج محققة لحد الكفاية ، ويتمثل هذا التصور في البنود التالية :

- ١ - تجمع الزكاة من المكلفين بها ، وعلى الدولة أن تقوم به بكفاً الأساليب .
- ٢ - تكوين مجلس للإشراف على جمع واستخدام الزكاة





المصدر : ..... المجلد الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

يضم قادة الرأي في المجتمع من اقتصاديين وسياسيين وإداريين وإحصائيين .. الخ . تتبعه إدارات للبحوث والتدريب والتخطيط والرقابة والمتابعة .. الخ ، ويكون مسئولاً أمام الأمة عن تحقيق أهداف الزكاة المذكورة .

٣ - ينشئ المجلس بالزكاة مصانع ، ويستصلح أراضي ،

ويقوم متاجر ... الخ . وتتخذ هذه المشروعات الشكل القانوني المناسب ، وتوقف على مستحقي الزكاة ، وتديرها مجالس متخصصة معينة من قبل مجلس الزكاة ، وتتوسع كل عام رأسياً وأفقياً بما يضاف إليها من زكوات جديدة . وتدار على أسس اقتصادية .

٤ - يقسم المستحقون للزكاة إلى :

( أ ) : قادرين على العمل .

( ب ) : وعاجزين عن العمل .

فالقادر يدرب على المجال الذي يناسبه ، ويلحق بمؤسسة من المؤسسات الموقوفة على مستحقي الزكاة ، وينال من عمله أجر المثل ، فتتحقق كفايته عن طريق عمله . وله بعد تدريبه أن يحصل على رأس مال يعمل به مستقلاً إن لم تكن مشروعات الزكاة في حاجة إليه .

٥ - أرباح المشروعات تستخدم في :

( أ ) : فرض مرتبات دورية لمن يعجز عن العمل .

( ب ) : رعاية شئون المستقلين في أعمالهم بتوفير رأس مال حرفهم ، والقضاء عن غارمهم ، وإعانة ابن السبيل .. الخ .

( ج ) : التعريف بالإسلام والدعوة إليه ورعاية الأقليات الإسلامية في الخارج .

٦ - تتوسع هذه المنشآت عاماً بعد عام ، سواء في الحجم أم في ولوج ميادين إنتاجية جديدة ، وذلك بما يجمع من زكوات ، وربما يفضل من أرباح المشروعات القائمة ، فتكون في كل عام أكثر قدرة مما كانت عليه من قبل ، على







المصدر : النبوة الإسلامية

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٩

تحقيق التنمية والإسهام في زيادة الانتاج ، ومن ثم تحقيق هدفها الأصل وهو تحقيق « حد الكفاية » ذلك الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الاقتصاد القومي كله .

فهل يبقى اقتصاد ما متخلفا إذا منح هذه المبادئ ، فرض العمل على كل قادر ، والسعى إلى اكتشاف وتطبيق الفنون الانتاجية ، مع تشريع مثل الزكاة ؟ على المستوى الأخير :

- مستوى التحكم في نوعية الانتاج حتى يكون ممكن التوزيع على جماهير الأمة فإن المنهج الإسلامي يشتمل على :
- ١ - ترتيب أولويات الإنتاج .
  - ٢ - تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فإن الإسلام يضع للإنتاج أولويات عليه أن يعنى بها . تبدأ بانتاج الضروريات ثم ينتقل الجهاز الانتاجي بعدها للوفاء بالحاجيات ، ثم يعد ذلك بهم بالوفاء بالكماليات أو التحسينات ولا يتجاوزها ، فليس بعد الكماليات أو التحسينات في الإسلام إلا السرف والترف ، وبغض الإسلام لذلك معروف « ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » ( الأنعام ١٤١ ) « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها » ( القصص ٥٨ ) .

وإن تحققت تنمية بغير التزام هذا الترتيب ، فربما يفضى الأمر إلى مضاعفة الدخل القومي ، في شكل سلع ترفيه لا تسهم في إشباع حاجات الجماهير بشيء ، إذ هي لا تصلح الآن توزع عليهم فهم ليسوا في حاجة إليها .

وفي هذه الحالة فإننا سنشهد ارتفاع حجم الدخل القومي مع انخفاض رفاهة الجماهير في نفس الوقت .

ولكى يضمن المنهج الإنمائي الإسلامي قيام الجهاز الإنتاجي بانتاج السلع والخدمات التي تسهم في إشباع حاجات الجماهير وتدخل بالتالي في تحقيق « حد الكفاية » فإنه عمد إلى :

- ١ - وضع قدر ضخم من الموارد تحت تصرف الدولة في شكل الملكية العامة والتي عن طريقها تستطيع الدولة توجيه





المصدر : النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٩

الجهاز الإنتاجى نحو إتباع هذا الترتيب فى الوفاء باحتياجات الناس .

ب) - جعل من حق الدولة الإشراف على القطاع الخاص . ومن هذا الطريق تستطيع الدولة بوسائل الترفيب والترهيب ، والإقناع الأدبى أن تجعل القطاع الخاص يلتزم بالترتيب السابق فى الوفاء باحتياجات الناس

وبهذا يتحقق للموارد أفضل تخصيص ، حيث يستخدم كل مورد فى أكثر السلع والخدمات نفعا . فيرتفع مستوى رفاهة الناس .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية وهى تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية ، فإن الإسلام قد فرض على الأمة فى مجموعها فروضا هى التى نعرفها بفروض الكفاية ، وهى التى يكون الجميع مقصرين وآثمين إذا لم تؤد هذه الفروض . ولقد بهت صورة فروض الكفاية فى عقول الناس ، وقلت عناية الأمة بها اليوم ، كنتيجة للموت الفكرى الذى أصاب إنسان هذه الأمة ، ومن هنا فإن بناء الإنسان على قيم

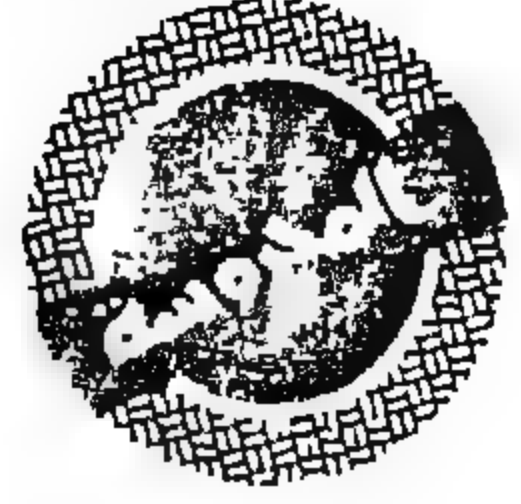
الإسلام ، يعيد لفروض الكفاية مكانتها فى حياة المسلم ، فيدرك أنه لن يكون كامل الإسلام ، وفروض الكفاية لا تجد من يقوم بها ، فإذا حدث هذا فإن الأفراد سيتحولون إلى باحثين عن فروض الكفاية يقومون بها حتى يرتفع عنهم الإثم ، ويكمل لهم الإسلام .

وأهم فروض الكفاية القيام بانتاج ما تحتاجه الأمة من سلع وخدمات فى شتى المجالات ، وعلى كل المستويات الضرورية والحاجية والكمالية وإذا وضعنا هذا التكليف موضع التنفيذ كجزء من المنهج الإنمائى الإسلامى ، فإننا نستطيع أن نقيم جهازا انتاجيا متكاملا يمدنا بالسلع والخدمات المطلوبة تبعاً لأهميتها للمجتمع ، وبهذا يتم توزيع الموارد المادية والبشرية على مختلف المجالات والمستويات بالقدر الذى يعكس أهمية كل مجال وكل مستوى .

ولا شك أن تحقيق كل من ترتيب أولويات الإنتاج أو قيام الأفراد بفروض الكفاية ، يستلزم أن تكون هناك خطة







المصدر : ..... آية الله العظمى

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٨٩

للإنتاج ، تأخذ في اعتبارها هذه الأولويات ، ويدعى القطاعين العام والخاص إلى المشاركة فيها . فهي التي تمكن الدولة من إلزام القطاع الخاص بالترتيب المطلوب . وهي التي تظهر للمواطنين ، مواطن فروض الكفاية التي عليهم أن يهرعوا إلى القيام بها ، مستخدمين في ذلك إمكاناتهم البشرية والفائض الاقتصادي الذي يتولد تحت أيديهم .

#### خاتمة

في نهاية البحث يهنا أن نوضح أن المنهج الإسلامي في التنمية سبق أن طبق . وجاء بأفضل النتائج عندما ألزم به المسلمون .

وهو اليوم قادر على تحقيق التقدم إذا طبقناه بخطواته السابقة ، فوالينا الله تعالى ، وبيننا الإنسان على قيم الإسلام ، والتزامنا نظمته في الملكية والإنتاج ، وطبقنا هديه في الاستهلاك والتوزيع ، وصبرنا على تحمل التضحيات ، وصبرنا العقبات والمشكلات ، حتى يعطى المنهج ثمراته . ولربما يوجد بيننا من يستعجل التقدم ، ويجب أن يرى بلادنا وقد تخلصت من وصمة التخلف ما بين عشية وضحاها ، ومن ثم فإن هذا البعض لا يروق له المنهج الإسلامي ، لما يتطلبه من تغييرات عميقة حتى تتحقق التنمية ، في الوقت الذي يشاهد المناهج المستوردة تعد من يتبناها بالتقدم السهل القرين والرد على هذا البعض ليس





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإنكار عمق التغييرات المطلوب إحداثها ، ولا بالتقليل من التضحيات التي يجب تقديمها في ظل المنهج الإسلامي ، وإنما ببيان أنه بدون هذه التغييرات ، وتلك التضحيات ، لن تتحقق تنمية . فالتنمية ليست بالأمر الهين حتى يكون الطريق إليها سهلاً . إنها تتطلب إحداث تغييرات عميقة في الموارد المادية والبشرية والعلاقات الاجتماعية القائمة في ظل التخلف ، لتحل محلها موارد وعلاقات مغايرة تماماً لما كان سائداً من قبل ، حتى نفرز لنا تقدماً بعدما كانت تفرز التخلف . ومن يعد بغير ذلك فهو مضلل .

هذا ورثة أمر آخر ، قد يغيب عن يوردها هذا الاعتراض ويتمثل في إجابتنا على سؤال محدد ، وينبغي أن تكون هذه الإجابة حاضرة في عقولنا دائماً .. والسؤال يقول :

أي مجتمع نريد أن ننمي ؟ هل نريد تنمية المجتمع القائم بتوجهاته الحالية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، أم نريد أن ننمي مجتمعاً إسلامياً ؟

إن الإجابة على هذا السؤال إما أن تسقط الاعتراض المذكور ، وإما أن تسقط بناء عليها مبررات الدعوة إلى تطبيق المنهج الإسلامي بالصورة الواردة في هذا البحث . فإن كنا نريد تنمية المجتمعات القائمة بنفس توجهاتها ، ونريد أن نستخدم الإسلام محفزاً للعملية الإنمائية ، فلسنا في حاجة إلى هذا المنهج بما يفرضه من عميق التغييرات والتي لا يمكن إحداثها في ظل التوجهات الحالية قطعاً ويكفيها عندئذ أن نستخدم الإسلام في بعض المناسبات ، وعندما تعجز المناهج القائمة عن التأثير في جانب من الجوانب ، فنكون في حاجة إلى أن نستثير الروح الإسلامية عند الناس ، تماماً كما فعل - (ستالين) - أثناء الحرب العالمية الثانية عندما لجأ إلى استثارة الروح الوطنية في (الروس) وقد كان له ربع قرن يدعوا إلى الأمية ، فنحن بالمثل نستطيع أن نستخدم الإسلام بالقدر الذي يخدم التوجهات الاشتراكية ، عندما نبرز فقط جانب العدالة الاجتماعية في الإسلام ، وندعى أنه هو





المصدر : ..... آئينة الاسلاميه

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٩

الاشتراكية ، أو بالقدر الذي يخدم التوجهات الرأسمالية ، عندما نبرز فقط صيانة الإسلام للملكية الخاصة ومحافظة عليها ، ورعايته لها ، بل ودعوته إلى نشرها على أوسع نطاق ممكن بين الناس ، فتكون الرأسمالية عندئذ هي الإسلام .

إن كان المطلوب هو هذا فإن المنهج الإسلامي بصرامته وعمق التغيرات المطلوبة له ، والتضحيات المطلوبة من أجله يعتبر بهذا غير متكافئ مع هدفنا من ورائه ، ويحق بالتالي لمن هذا تصوره عن المطلوب لنا ، أن يطرحه وراءه ظهريا ، وأن يعيب عليه عمق التغيرات التي يتطلبها .

أما إذا كنا نبتغي إقامة مجتمع توجهاته إسلامية ، ونريد أن نحقق تنمية مستقلة ، تستمد جذورها من واقعنا ، وتعتمد في بنائها على إمكانياتنا ويعود خيرها على إنساننا ، فليس لهذا من سبيل إلا سبيل الإسلام بما يفرضه منهجه من تبعات ، وما يستلزمه من عميق التغيرات . وأعتقد أننا لا نملك الاختيار بين التوجهين إذا افترضنا أننا نريد أن نكون مسلمين ، فنحن لا نملك أن نطلب من الإسلام أن يتأقلم مع ما نحب ونرغب ، وإنما علينا أن نؤقلم أنفسنا مع ما يحبه الإسلام . فإذا وضع الإسلام طريقا للنهوض والتقدم ، فعلينا أن نسلك هذا الطريق ، أما الرغبة في البقاء تحت مظلة الإسلام ، وسلوك الطرق التي تمهدها أنفسنا ، فإن ذلك ليس من الإسلام ، وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ( الأنعام ١٥٣ ) قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم ، ( المائدة ١٥ ) ، ( ١٦ ) . صدق الله العظيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دكتور/ يوسف ابراهيم يوسف







المصدر: الأهرام الاقتصادية

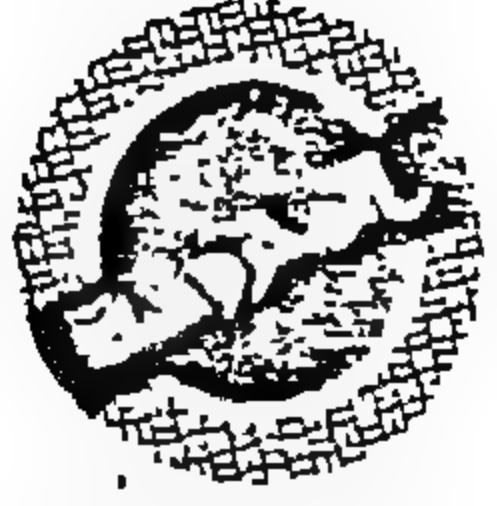
التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرأت ، باهتمام واستمتاع اكبر ما كتبه الاستاذ الدكتور سعيد النجار حول ، سعر الفائدة المصروف .. والأغلبية الصامتة ، في مقالين علميين بأهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ ، ١٤ ، ١٩٨٩ م ) ، ولقد كنت دائما اسعد بتطابق وجهات النظر - على اساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية . بين الدكتور سعيد وبينى ، وكنت اود - كالعادة - ان تكون مساحة الاتفاق في هذا الموضوع تسمح لي بان اکتفى بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، رغم اتساع هذه المساحة فيما يتصل بمبادئ وبديهييات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهوم الاقتصاد المصروف وضرورة تنميته عن طريق تشجيع الادخار والاستثمار من ناحية اخرى ، وفيما يرتبط ببعض ضيق الاستثمار الاسلامي ومسلّمات الاقتصاد الاسلامي من ناحية ثالثة ، اجد نفسي ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذري مع جوهر ما جاء في مقال الدكتور سعيد . ولتاكدي مسبقا من عملية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقتي سلفا من رباط الاخوة ، والاحترام المتبادل ، فان هذا الخلاف - رغم انه ليس خلافا في الرأي فقط ، وانما خلاف اساسي حول ثابت من ثوابت الاسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الاسلامي - لن يفسد ، بمشيئة الله ، للود الذي نبينا قضية . وقبل ان اقدم مساهمتي المتواضعة ، والتي ستكون شديدة الاقتضاب ، على امل ان تسمح لي الأهرام بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الاعلام التي سوف اشير اليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الاسلامي - اود ان اسجل كلمة قصيرة عن العنوان .

# من الأغلبية الصامتة الى جمهور الاقتصاديين





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

في المقال الثاني، بنسبة الصنف إلى الفائدة. ويقصد الدكتور/ سعيد بالأغلبية الصامتة - نصاً - قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من علم إلى آخر بتغير الإربحية ولا يتلاشى بفشل المشروع. وهم، في نظره، أكثر من ثمانين في المئة من المدخرين (المقال الثاني). كما أشر إلى - متن - مقالته إلى أن ما نكره بخصوص مبادئ وبديهيات الاقتصاد، ونور سعر الفائدة في الإدخار والاستثمار... هو رأي جمهور الاقتصاديين - رغم خلافهم واختلافهم الشديد، كما سانشير فيما بعد - حول العوامل المحددة لسعر الفائدة، وحول جدوى هذه الأداة، ومدى فعاليتها، خاصة في الدول النامية. وأنا اتفق - إلى حد ما - معه في النقطة الثانية، واختلف إلى حد كبير معه في الأولى.

فأما اتفقت، فيتأسس - واقعياً - على أن جمهور الاقتصاديين، تربى في حضن المدارس الوضعية الحديثة - خاصة الغربية - في الاقتصاد، وترعرع على أدبياتها، وشب على سلوكياتها في أرض الواقع.

وكنت - أنا منهم - ومن ثم فلا توجد مشكلة في اتفاقهم - أن وجد أصلاً. كما لا يعد هذا الاتفاق - وهذا هو المهم - حجة تحسب ضد ثوابت الإسلام، بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين. فالإسلام لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالإسلام. ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الوضعي حكماً لثوابت الشريعة في الاقتصاد، ولكن - على العكس من ذلك - يجب أن تكون الحكمة - في الاقتصاد وفي غيره - لشريعة الله. ولا يعني ذلك الانفلاق على أنفسنا، بعيداً عن التراث الإنساني الذي أسهمنا أسهمت أصيلة في إثرائه وتطوره. بل، العكس - يقينا - هو الصحيح. فالإسلام، والاقتصاد الإسلامي كجزء منه، يتعامل مع التراث الإنساني بفكر مفتوح تعلمنا فلسفنا في خلجة إلى أسلحة، الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامي على أسس أن الأصل في الأشياء الإبلحة، وأن الحكمة ضالة المؤمن، طالما لا تصد بنص إسلامي صريح، أو موقف إسلامي مستقر أي طالما لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً، وأن هذه بضاعتنا ردت إلينا.

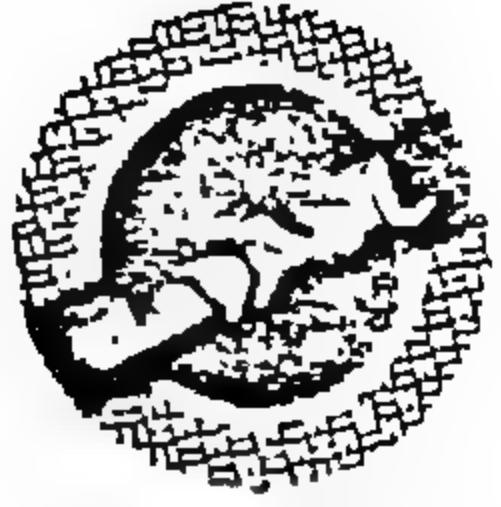
وعليه، للإسلام بحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب في حدود الاستطاعة. وهذا يعني الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري: من تنظيمات وظرائف فنية، واساليب ووسائل تكنولوجية، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الامكانات الانتاجية للمجتمع، وبما يكفل التعامل المنسب، والكفاءة والمعامل مع الأشياء، بهدف اعمار الأرض، وتقديم المجتمع.

أما اختلال، فيقوم على حقيقة أن الأغلبية الصامتة، ليست هي ما قصد الدكتور سعيد، وإنما هي - في قصدي - الأغلبية التي استقرت في يقينها ثوابت الإسلام، وتفهم عقلها متغيرات وثبتت في وجدانها حرمة الربا، ووقرت في قلبها حرمة الفوائد المصرفية. ولكنها في العمل حائرة - من حاجة أو ضرورة أو شهوة - ومتخبطة - من تخفيف مقصود وتخفيف مخطط واعلام مشوه - بين فتاوى الملتين وفتاوى قلوبها. وهي أشد حيرة وتخبطاً الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف، ودار الافتاء المصرية، ولجنة

الشئون الدينية بمجلس الشعب، حول موضوع محسوم أصلاً من لقهاثنا القدامي، ومقطوع به لعملا من لقهاثنا المحدثين بفتاوى مثوارة من علماء اجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاماً. ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى، ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصديق - مفتي الديار المصرية (١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م) - وانتهاء بفتوى مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م). فمن هذه الأغلبية الصامتة اكتب، وعن أمالها والإمها تدور مساهمتي. تلك الأغلبية التي قامت - اسلسا بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة، ولأسباب أخرى معروفة، ترتبط بالثقة والخدمة الجيدة والعائد الدوري المرتفع وضريبة التركات (الملغاة) وحملات الاعلان والدعاية والاعلام، الخ - بصناعة ظاهرة شركات توظيف الاموال، بجانب العديد من الانشطة الاستثمارية الأخرى. ولقد أدت هذه الأغلبية، من







## دكتور عبد الحميد الحفراوى

خلال دعمها المادى المستمر، الى «عملية» هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على اصابع اليد الواحدة. ثم اخيرا تحولت هذه المظاهرة - بالحق او بالباطل، لان احدا لا يستطيع ان يجزم برأى، بنسب عدم وجود «معلومة صحيحة» يعتمد عليها حتى الآن لدى اى جهاز رسمى او غير رسمى حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - الى كارثة، اضررت اساسا بالمواعين، ولوثت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله في مصر. وتلك قضية اخرى، تحتاج الى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة. وعليه، كان عنوان مساهمتي: «حول الفوائد المصرفية - من الاغلبية الصامتة الى جمهور الاقتصاديين». فاغليبتى الصامتة ليست بالقطع اغلبية الدكتور سعيد، وان كان «جمهور الاقتصاديين» - الى حد ما - هو نفسه مقصده ودون تضحية بجوهر الموضوع الذى طرحه الدكتور سعيد، ودون اخلال بتفاصيل عرضه. وجمال تركيبه ودقة تنظيره وخطورة تحذيراته، تمثل وتركز التحليل الذى قدمه في محاولة اثبات ان «سعر الفائدة» هو السعر الاستراتيجى في النظام الاقتصادى المعاصر. فهو «الجهاز العصبى» للنظام المصرى، وهو الركيزة الاساسية لادارة النظام النقدى، وهو العامل المؤثر في المدخرات، وهو «الفرازة» التى تضمن انتقاء اكفا المشروعات، وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالتالي من التبعية، وهو - اخيرا - الذى سيضمن اكفا استخدام للموارد عن طريق امثل توزيع لها، وبالتالي تتحقق «عمارة الارض»، وتتم مقومات «القوة الاقتصادية»، وبهذا التحديد والحسم، تعد هذه الاداة قدرا محتوما، وقضاء غير قابل للرد كتبه «جمهور الاقتصاديين» على النظام الاقتصادى المعاصر.

واذا ما حاول اى نظام قائم، وبلاذات النظام المصرى، الفكك منه، فسيقع، لامحالة - ظلم فلاح على «دائن» القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود، وسينهار النظام المصرى، ويشل النظام النقدى وتتوقف ادارته الرشيدة، وتتلاشى المدخرات في اكتناز، تحت البطالة، وتسرب الى

الخارج، مما يعرض الاقتصاد المتعثر على هذا القدر الى الاضطراب الى مزيد من «المديونية الخارجية» لتحويل العملية الاستثمارية - على اسس سعر الفائدة - فلا مخرج منه الا اليه. كما ان هذه المحاولة، الفاشلة حتما، ستؤدى الى وهدر اقتصادى، لان الغاء الفائدة يعنى ان راس المال - يصبح في حكم المال المباح كالهواء ويعنى لغرض في اختيار المشروعات حيث لا تنتج القروض بالضرورة الى اعلى المشروعات انتاجية وانما اعلاها صوتا او اكثرها نفوذا وفي النهاية، سوف تعم الغوضى الاقتصادية، وتهدد عملية التنمية الاقتصادية

واعلم الارض والقوة الاقتصادية، ويزداد الفقر كبرا، وتتعمق «التبعية»، وفي ختم عرضه، يحذرنا الدكتور/ سعيد - بالنص - اذا سرنا في طريق الغاء الفائدة، فإننى أخشى ان تكون هذه هي نهاية الاقتصاد المصرى. وهذه نتيجة يعلم الله اننى لا أقولها في خفة او عجلة، ولكنها مسألة واضحة املنى وضوح الشمس. وقد اعذر من انذر...

وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض، وقبل ان ابدأ في سرد مساهمتي، أود من باب التوكيد، وليس من باب الاطنال والتكرار، ان اسجل حقيقة ان الدكتور/ سعيد بدأ مساهمته بتأكيد ان «جمهور الاقتصاديين» يرى.. ان سعر الفائدة يؤدي وظيفة حيوية في النظام الاقتصادى المعاصر، وان الغاءها بدعوى انها تندرج تحت الربا المحرم يعود باوخم العواقب والفدح الاضرار على الامة الاسلامية ثم شدد على ان هذا الجمهور يعتقد ان «الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضى». واخيرا قطع بان «المجتمع الاسلامى الاول لم يكن يعرف شيئا اسمه النظام النقدى، او النظام المصرى، او البنك المركزى او «التراكم الراسملى» او عملية الادخل والاستثمار. ثم انتهى، كما بدأ مؤكدا ان «هذه الاشياء، اللصيقة بالنظام الاقتصادى المعاصر والحيوية لسيره، مرهون وجودها بوجود «سعر الفائدة»، وان غيابه هذا السعر فعناء الدملر والغاء...

واخيرا، رفض الدكتور - سعيد الربح كبديل لسعر الفائدة، فأكد «ان هناك من يقول ان الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدي نفس الوظائف التى تؤديها». ويشير اصحاب هذا





المصدر: آلهام الإقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

الرأي إلى ما يعتبر في نظريهم النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعتمد على معاملات برينة من الربا المحرم مثل المشاركة أو المراجعة والمضاربة، وقبل أن يتبين أن هذه «المقابلة» تنطوي على مشطلة تعريف، خاصة بالربح في المفهومين الإسلامي والوضعي، اعتبره أن هذا كلام لا يحتمل التخصيص من الناحية الاقتصادية، وراح يدلل، باستخدام «أوليات علم الاقتصاد»، وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج، أن هذا الكلام يعني أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة، وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد. هذا وإن كان الدكتور - سعيد قد عاد، وهو بصدد تحديد أغلبية الصامته وحصرها في الباحثين عن دخل ثابت مضمون، لأموالهم، وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامي في خريطة الأدوات الاستثمارية، التي يستحوذ وفقا لها على سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقا للأجل الزمنية على أساس الفائدة الثابت، قال: «وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة»

والمراجعة التي لا تحمل دخلا ثابتا، ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها، وبالرغم من هذا الاقرار، ولا أقول الأزواجية أو حتى التناقض، يظل - عند الدكتور - سعيد - سعر الفائدة الثابت: أساس الاستخدام الكفء للموارد، ومحرك النشاط الاقتصادي، وقوة دفع عجلة التنمية، ومن ثم عصب النظام الاقتصادي المعاصر.

وبعبارة بقدر الامكان الانساني، عن التعقيدات النظرية، والعموميات الغامضة، والتسطيحات غير المفيدة والمجادلة من أجل المجادلة، واقتربا من «واقع» الأشياء، وهوم، الناس، وه تطبيقية، المفاهيم، وه عملية، الأدوات، وه ذرائعة، النظم، أحاول - بعون الله وتوفيقه - أن أوجز مساهمتي في النقاط الرئيسية التالية:

١ - لا جدال في أن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه، ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامي الأول، لم يكن يعرف شيئا اسمه «النظم النقدية والمصرفية»

وإطاراتها التنظيمية، بمصطلحات وتعريفات اليوم، ولكن، من المسلم به، في الوقت ذاته، أن النظام الإسلامي، كأي نظام، له ثوابته التي تعد بمثابة الأصول والجذور، وله متغيراته التي تعمل التفصيلات التي تتشكل وتتغير بفعل ظروف الزمان والمكان، وتدور مع المصلحة «المعتبرة شرعا» وجودا وعدما. ومن المسلم به أيضا أن «النقد والبنوك» من

المتغيرات - في أي نظام -، وتطورها التاريخي الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك فعلا، «البنك المركزي» لم تعرفه البشرية، وفي صورته الأولية، إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي. وهو «بنك ريكس» السويدي. ومع ذلك، يعتبر «بنك إنجلترا» بنك الإصدار الأول والذي تولى «وظائف» البنك المركزي، ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديث أساسيات «الفن المصرفي» المركزي، ولقد انشأ هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر، ولكن لم تكتف - كما هو معروف - وظائفه وأدواته في التحكم في الائتمان، إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالتأكيد، يختلف «البنك المركزي» من حيث نطاق مسؤولياته، وعدد وفعالية أدواته، ومن حيث خصائصه التنظيمية، وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى، ومن فترة لأخرى - بالنسبة لكل تجربة، وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة. ومن ثم، لا نستطيع أن نحرم على النظام الإسلامي الأخذ بمستحدثات العصر تبعا لمستجداته، بدعوى - وهذا، للحق، لم يقله الدكتور - سعيد - أن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات. فهي - كما أشرنا - من المتغيرات، ولا يمكن، بداهة، «محاكاة» الأسلاف حرفيا في تفصيلات مواقفهم شرطا مسبقا كتمن، أو مبرر، للاخذ بهذه







المصدر: الأهرام الاقتصادية

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ايدولوجى» فى الاقتصاديات الاشتراكية، وبضعف شديد فى الاقتصاديات النامية. وكانت نتيجة هذا الوجود، ولأسباب أخرى، انتشار مرض «الانكماش التضخمى» فى كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة وبصور ظاهرة أو مستترة كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد ومؤشر، لا يخطئ، عن «عدم الاستقرار، النقدي والمالى والاقتصادى» مما أدى، بصفة عامة، بالتالى الى حالة من الشلل المتزايد فى نشاط الوحدات الإنتاجية، وظلم فلاح باغلبية المتعاملين، وتهديد حقيقى لعملية التراكم الرأسمالى، وتحويل مشاهد لحركة النمو وعلمية التنمية.

وبعيدا عن مثالية «باريتو» ونموذج «المنافسة الكاملة» القائم على حالة «التيقن التام» يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر، على المستوى العملى، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والاموال القابلة للاقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص بل العكس تماما هو الصحيح. فلقد توصل، مثلا، «كونراد» و«جونسون» على أساس دراسات ميدانية، الى حقيقة أن رأس المال فى الاقتصاديات المعاصرة - قد أسىء، الى حد خطير، تخصيصه - أساسا بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات فالفائدة أداة رديئة ومضللة فى تخصيص الموارد، تتحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس «اقتراض» غير مدروس - بجدارتها الائتمانية، وتعزز هذه الأداة، بالتالى، الاتجاهات الاحتكارية.

المستحدثات، مؤداه أن نتخل عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثة لا يمكن أن تعمل بكفاءة، أو حتى أصلا، إلا من خلال أداة «سعر الفائدة» - وهذا ما اظن أن الدكتور - سعيد قد قاله بوضوح.

٢ - ليس هذا مكانا مناسباً لسرد ما هو معروف، وممتع ذهنياً، من خلافاً جذرية واختلافات عميقة بين جمهور الاقتصاديين، حول: تعريف، وتحديد، ونظريات «سعر الفائدة» ناهيك عن دورها وأثارها فى النشاط الاقتصادى - ولا يجوز أن نقول كما قال بعضهم، بعدم وجود هذا «الفيل الأبيض» إلا فى مخيلة الحاليين، أو نؤكد، كما فعل البعض الآخر، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة فى «الاقتصاد المسير» ثم نمطلق، دون تبرير، بالقول بأنها بمثابة قطعة سوداء فى حجرة خالكة الظلام، أعيت الباحثين عنها بلا جدوى، لأنها ببساطة غير موجودة أصلا فى هذه الحجرة.

كما لا يجوز أيضا أن نقول، كما قال البعض، بأن سعر الفائدة - كثن، أو

«إيجار» للنقود التى لا تعد اتفاقاً عنصراً من عناصر الإنتاج، يتحدد «إدارياً» من قبل السلطات النقدية، أما مباشرة أو من خلال التحكم فى الكتلة النقدية - هو «أصل» الأشياء، لدرجة اعتبار «كل» عائد من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من «الفائدة» أو نشدد، كما فعل البعض الآخر، على أن «كل» أجزاء الدخل يمكن اعتبارها «قوائد» على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان. فهذا تعميم، بلفة الدكتور - سعيد، «لا يحتمل التخصيص»

ولكننا، أمام هذين النقيضين من عدم الوجود، ووسط ركام أو غابة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود «سعر الفائدة» نسلم بوجود هذا «السعر» على أرض الواقع «المريض» قويا فى الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى استحياء







## المصدر: الأهرام الاقتصادية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

وحتى لو افترضنا ترابطا ايجابيا كبيرا بين الفائدة والادخار، أى وجود تفضيل زمنى ايجابى قوى لدى جمهور المستهلكين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين، فإن اصرار «الاجلبية الصامتة» عند الدكتور - سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد، فى الاقتصاديات التى يتحدد فيها سعر الفائدة

تحكما وعشوائيا، وتعرض لموجات تضخمية متصاعدة، أمرا غير منطقى وغير مفهوم. لأن هذا يعنى ببساطة: اصرار هذه الاجلبية الغربية على استمرار انخفاض، ان لم يكن انهيار، مستوى معيشتها، نتيجة الأثر المتآكل المتزايد للتضخم على أموالها. فالسعر «الحقيقى» للفائدة (أى السعر الاسمى ناقصا معدل التضخم) يصبح، ان عاجلا أو آجلا، سالبا، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن، أى أن الأموال الحقيقية لهذه الاجلبية تتناقص باستمرار من عام لآخر.

وليس الوضع أفضل حالا اذا ما تغيرت أسعار الفائدة. إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) والذي يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك، بسبب تغير أسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن ثم، يؤدي ذلك، فى النهاية الى تباطؤ التكوين.

ففى دراسة قام بها «ليبيلنج» للتجربة الأمريكية، وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعا كبيرا من الاستثمار. ففى فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٧٨ م)، بلغت مدفوعات الفوائد «ثلث» العائد الاجمالى على رأس المال، مما أدى الى تآكل «ربحية الشركات» وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلى (أى في مجموع: الأسهم والقروض) وانخفاض التكوين الرأسمالى، وأدى هذا الانخفاض الى دخول الاقتصاد الأمريكى في «دورة» نزولية، من انخفاض فى الانتاجية، أدى الى انخفاض فى القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض، مما ترتب عليه انخفاض جديد فى الربحية، وانخفاض متزايد فى معدل التكوين الرأسمالى.

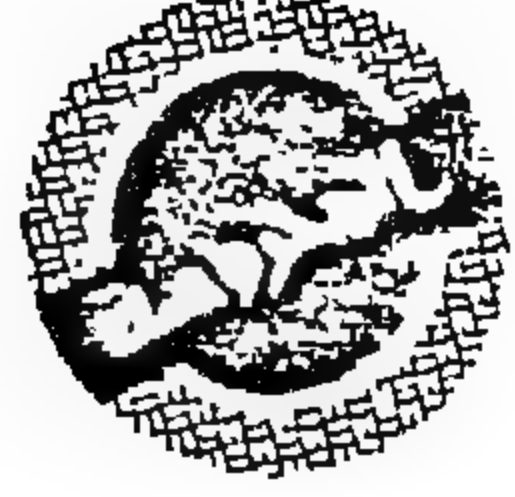
والعكس تماما صحيح، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الرأسمالى هنا، يقع الظلم اساسا على المدخرين الذين يوظفون أموالهم

فالمشروعات الكبيرة، بحجة ملاءمتها، تحصل - فى الواقع - على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل. بينما العكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التى يمكن أن تكون ذات انتاجية أعلى، وكفاءة أكبر، وملاءمة أفضل. فتحصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من احتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها. وعلى هذا الأساس، ويدون دراسات جادة تذكر فى ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر ادراا للعائد (المتوقع) بسبب عدم القدرة على التمويل، الذى يذهب الى مشروعات أقل انتاجية، بل وأقل حاجة - نسبيا - الى التمويل الخارجى. ولكنها، بلغة الدكتور - سعيد - وعلى عكس ما ذهب اليه، أعلاها صنوتا أو أكثرها نفوذا.

بل أكثر من ذلك، أكدت بعض الاستقصاءات - التى أجراها «ميد» و«أندروز» أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملا يذكر فى تحديد مستوى الاستثمار. أى أن الطلب على الاستثمار يعد «غير مرن» بالنسبة لسعر الفائدة، لسببين: الأول، كون سعر الفائدة يمثل اعتمادا كبيرا من المشروعات على التمويل الذاتى، مما يجعل أثره، كنفقة ضمنية على المال المستثمر، محدودا.

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار - أى الادخار - يرى جمهورى من الاقتصاديين المعاصرين، مع «كينز» أنه «غير مرن» عادة لسعر الفائدة وتشير الدلائل الاحصائية الى عدم وجود ترابط ايجابى كبير بين الفائدة والادخار. ويؤكد «سامولسن» ذلك بقوله: أن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد، حينما تزيد أسعار الفائدة، وأن كثيرا من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريبا بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة، وأن بعض الناس يميلون الى خفض استهلاكهم اذا وعدوا بأسعار أعلى ثم يستطرد قائلا: أن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤا حاسما فكل الدلائل توحى بأن مستوى الفائدة يميل فى قرارى الاستهلاك والادخار الى ابطال تأثير كل منهما على الآخر.





المصدر: الأهرام الاقتصادية

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الدول، نجد أن كثيرا من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة - أصلا - للسياسة النقدية والائتمانية أما غائية تماما، أو متوافرة بصورة بدائية ومن ثم، تعد «محدودية» فعالية هذه السياسة أشد حدة ووضوحا في هذه الدول فالمشكلة هنا باتفاق الاقتصاديين - ليست بالقطع مشكلة نقدية، وإنما مشكلة هيكلية فما تحتاج إليه هذه الدول ليس زيادة في الاتفاق النقدي لكي تخرج من ركودها المزمّن، وإنما أحداث تغيير هيكلية في العملية الانتاجية عن طريق التنمية فالقضية هنا ليست قضية «طلب» بقدر ما هي أساسا مسألة «عرض» بمعنى العمل على رفع درجة استغلال الموارد الانتاجية المتاحة وفي هذا الإطار، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة كما سنشير فيما بعد، وليس عن طريق سعر الفائدة، أن تلعب دورا مفيدا في هذه العملية

فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالي، وعدم فعاليته في معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية، يعد سعر الفائدة، في رأي عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين، من أهم عوامل «عدم الاستقرار» في الاقتصاديات المعاصرة فلقد تساءل «فريدمان» في بداية الثمانينات عن أسباب السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي. ورد على تساؤله بقوله «إن الإجابة التي

في الاقتراض، كما تشجع هذه الأسعار على الاقتراض للاستهلاك، وعلى تدنى نوعية الاستثمارات، مما يعمل بالتالي على تخفيض معدلات الادخار الاجمالية، ويؤدي في النهاية، كما أكد أحد تقارير «الجات»، إلى سوء استخدام رأس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالي

وكأجراء مصحح للاختلالات الهيكلية (تضخما أو انكماشيا) يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة «محدودة» خاصة في حالة الكساد. فالسياسة النقدية والائتمانية، باتفاق الاقتصاديين، هي جوهر عمل البنك المركزي. وتعنى ببساطة عملية التحكم في العرض الكلي للنقد، أي كتلة أو كمية النقود في المجتمع، وذلك للتحكم في الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادي «المرغوب فيه» ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على القروض، خاصة تمصيرة الأجل في حالة

الانكماش، وتقييد وعدم تشجيع منح هذه القروض في حالة التضخم، من خلال تغيير سعر الفائدة ويتم هذا التغيير بطريق مباشرة، أي «سعر البنك» وهو سعر الفائدة الذي يقرض البنك المركزي على أساسه مجتمع البنوك، أو بطريق غير مباشر، من خلال أدوات - كمية ونوعية ومعنوية - أخرى معروفة «ومحدودية» فعالية هذه السياسة - عمليا - في التأثير على حجم ونوع الائتمان، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي، الذي يقرض البنك المركزي على أساسه مجتمع البنوك، أو بطريق غير مباشر، من خلال أدوات - كمية ونوعية ومعنوية - أخرى معروفة «ومحدودية» فعالية هذه السياسة - عمليا - في التأثير على حجم ونوع الائتمان، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي، ترجع في حالة التضخم، إلى أن العائد من الائتمان، في صورة استثمارات مريحة، أكبر نسبيا من سعر الفائدة، ومن ثم، يعد سعر الفائدة غير كاف، كعنصر تكلفة، للحد من التوسع في الائتمان أما في حالة الانكماش، فهي أكثر وضوحا ويرجع ذلك إلى أن كافة المتعاملين من بنوك وأفراد ومشروعات لا يتوافر لديهم الحافز على الاقتراض، وهو إمكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان، في هذه الظروف ومن ثم، لا يكفي أن يقدم البنك المركزي الائتمان بشروط مشجعة، أو حتى «مجانا» في حالة كساد حاد لكي يقل المتعاملون على استخدامه فعلا وكما يقول المثل الإنجليزي: يمكن أن تحضر الحصان إلى الماء، أو تحضر الماء إلى الحصان، ولكن لا يمكن أن تجبره على أن يشرب.

ويختلف الوضع كثيرا، في الواقع، بالنسبة للدول النامية، إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في



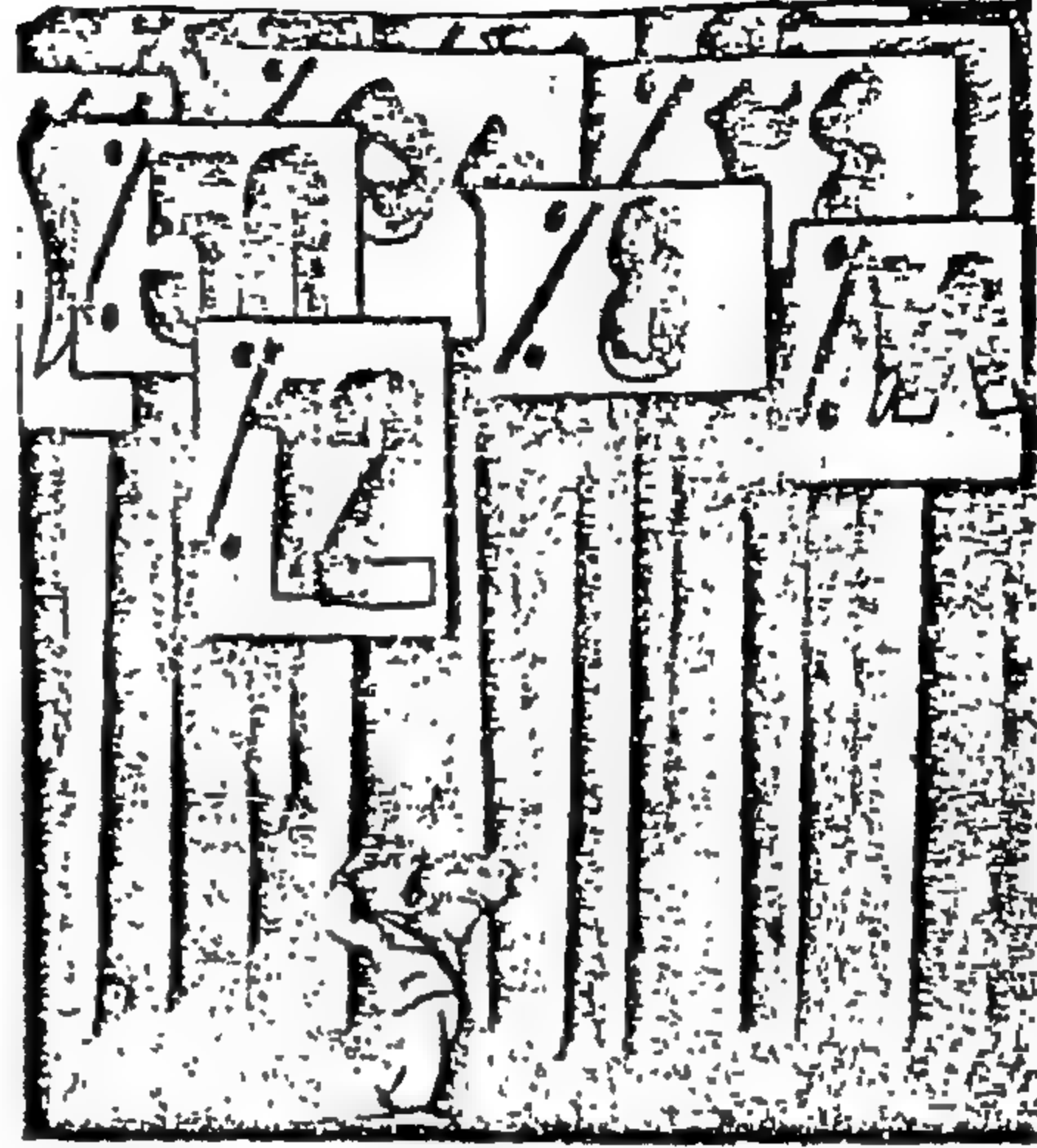




المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الفترة وهذا ، يؤكد في رأى الكثير من الاقتصاديين ، ان  
« الربح » وليس « الفائدة » هو المحرك الاساسى  
لديناميكية الانتاج والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية ،  
بل وفي « غيرها » من الاقتصاديات - وان اختلفت  
المفاهيم والتعريفات والنظريات .

٣ - يعد العرض الرصين الذى قدمه  
الدكتور/ سعيد عن عناصر الانتاج  
وعوائدها بصفة عامة ، ورأس المال وسعر  
الفائدة على وجه الخصوص ، تحليلاً  
لا يختلف عليه اثنان من الاقتصاديين ، وفقاً  
للآداب الاقتصادية الغربى - رغم المقولة  
المشهورة بأنه ما إن وجد اثنان من  
الاقتصاديين إلا وكان هناك ثلاثة آراء ، على  
الأقل . فهذا التحليل ، كما قال بحق ، من  
« أوليات » النظرية الاقتصادية بعامة ،  
ونظرية رأس المال بخاصة .

ويعلم الدكتور/ سعيد ان هذا التحليل  
يقوم على فرض « غير واقعى » زائد في  
التبسيط ، من بين عدد من الفروض غير  
الواقعية الأخرى ، وهو فرض « التيقن  
التمام » :  
PERFECT

« CERTAINTY » « FORESIGHT »  
وفي عالم غريب من اليقين ، تحدث أشياء  
غريبة تماماً . منها ان سعر الفائدة التوازنى  
يتطابق تماماً ودائماً مع الانتاجية الحدية  
لرأس المال ، أو بلغة « سامولسن » و  
« باتنكن » ، يتساوى سعر الفائدة مع معدل  
الربح ، « المتوقع تحقيقه - بالتاكيد » .

وعليه ، تأتى « منطقية » النتيجة التى  
توصل إليها الدكتور/ سعيد ، باستحالة تصور  
حالة « سعر فائدة صغرى » عند التوازن في  
عالم الواقع الذى يتسم بالندرة الشديدة في  
رأس المال - خاصة في مصر . لأن هذا ليس له  
إلا معنى واحدة وهو - افتراض - أن رأس  
المال متوافر بلا حدود ، أى افتراض حالة  
« تشبه رأسمالى » CAPITAL  
SATURATION ، « كالهواء » . وحيث  
أنه ليس كذلك ، فلا مفر من يدب قاتم ، وهو  
امكانية التوازن الصغرى ، كما افترض ،  
« سامولسن » ، في حالة ركود قاسى الشدة .  
وهذا هو ما عبر عنه الدكتور/ سعيد بحالة

تخطر على البال هي السلوك الطائش المساوى له في  
أسعار الفائدة بالتقلبات في سعر الفائدة تؤثر مباشرة في  
سوق الاستثمار ، فيسوده قدر كبير من الشكوك ، بما  
يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة  
الاجل بثقة ، أو التخطيط الجيد لمستقبل الاعمال ويرجع  
« سيمونز » ، السبب الاساسى للكساد العالمى العظيم في  
الثلاثينات الى « تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن  
نظام ائتماني غير مستقر » ، وأكد على اعتقاده بان خطر  
الاضطراب الاقتصادى يمكن تفاديه الى حد كبير ، اذا  
لم يتم اللجوء الى الاقتراض ولاسيما الاقتراض قصير  
الاجل ، واذا ماتت الاستثمارات كلها في شكل تمويل  
ذاتى وبالمشاركة - وحول المعنى نفسه ، شدد  
« مينسكى » على حقيقة ان قيام كل مشروع بالتمويل  
الذاتى لرأسماله العامل ، والتخطيط الرشيد لاستثمار  
ارباحه غير المؤرعة ، يفرض نظاماً مالياً قوياً ولكن لجوء  
المنتجين الى التمويل الخارجى عن طريق الاقتراض ،  
يعرض النظام لعدم الاستقرار .

ولقد تجسدت هذه الحقائق في السبعينات فعندما  
ارتفعت أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، انخفضت  
نسبة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى من الناتج المحلى  
الاجمالى للدول الغربية ، كما انخفض بصفة عامة معدل  
النمو الدولى وعليه كان الاداء الاستثمارى الضعيف -  
لتاكل ربحية المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة -  
هو العامل الرئيسى للنمو البطيء المشاهد خلال هذه





المصدر: الأهرام الاقتصادية

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا أتصور أن أحدا سوف يصبر على ظاهر « الفاظ العوائد المختلفة » فالعبرة بمعاني الالفاظ ، لا بمعانيها ، كما يقولون . كما لا أظن أيضا أن أحدا سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى « الربح » على عائد رأس المال المخاطر ، ( أى المنظم ) - عنصر المخاطرة التقليدي . فلا مشاحة في الاصطلاح ، أى التعريف . إذ أن كلا من رأس المال والمنظم يتحمل - اسلاميا - مخاطر الاستثمار ، والربح بينهما ، بعد سلامة رأس المال ، بحسب الاتفاق - مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الاسلامي ، ليس هذا مكانه . وهذه الحصة في الربح هي تكلفة عنصر رأس المال . ومن ثم ، يصبح « الربح » هو المعيار الذي يحكم تخصيص الموارد المالية .

ولعل هذا ما يدعو - عمليا - إلى مزيد من تحري الكفاءة في استخدام رأس المال في ظل النظام الاسلامي ، وذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات ، بحيث تستبعد المشروعات ذات الجدوى المنخفضة . وليس الأمر كذلك ، في حالة التمويل عن طريق القروض . فالمقرض لا يهتم سوى الفائدة ، ولا يهتم أصلا في مخاطر المشروع موضع التمويل ، بل يتحملها كلها - عملا - المنتج المقرض ( المنظم ) . ومن ثم ، لا يهتم المقرض أساسا بإجراء تقويم شامل للموضوع ، على عكس ما يجب أن يفعل صاحب 'ال' لمخاطر . وعليه ، يمثل معدل الربح آلية لتخصيص

الفوضى الاقتصادية في استخدام رأس المال النادر « بزوال سعر الفائدة » . وهذا يؤدي لابلحالة الى الدمار والفناء .

وواضح على الأقل عندي - أن هذا التحليل يخلط تماما بين أمرين على طرفي نقيض ، وغاية في الاختلاف والتميز ، وهما : « الغاء سعر الفائدة » ، مع توافر بديل ، وهو « الربح » ؛ و « التوازن الصغرى لسعر الفائدة » . فهناك فرق شديد التحديد والوضوح بين الحالتين ، فالاقتصاد الاسلامي ، لم يقم بالغاء سعر الفائدة - على المستويين الفكري والتطبيقي - ليعنى به هذا « التوازن الصغرى » ، وإلا كانت النتيجة فعلا تبديدا واضحا في استخدام عنصر شديد

الندرة ، وهو رأس المال . وإنما قدم « الربح » كمعيار يحكم هذا الاستخدام - على أسس أكثر منطقية فكريا ، وأكثر عدالة اجتماعيا ، وأكثر - وهذا هو المهم هنا - كفاءة اقتصادية . وإذا ما تخلصنا من - سلبية آثار الفكر الاقتصادي الغربي ، واعدنا وانعمنا النظر العلمي في مسلماته ، سوف نكتشف فورا أن إلغاء سعر الفائدة لا يعنى ، بتاتا وأبدا أم رأس المال ليس له عائد ، ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة . ومن ثم تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة « مجانا » ، فيصبح الطلب عليها " غير محدود . وتكون النتيجة غياب « آلية » لمعادلة الطلب مع العرض ، توصلنا إلى توازن في سوق رأس المال . ويحدث في النهاية ، تبديد رأس المال نتيجة الاستخدام غير الرشيد له ، ويعم ، بالتالي ، الخراب . فرأس المال - اسلاميا أو غير اسلامي - بالقطع له « عائد » ، نظير اشتراكه الفعلي في النشاط الانتاجي . وهذا العائد - اسلاميا - ليس « فائدة محددة مسبقا » ، وإنما « حصة » - نسبية شائعة - في الربح ، بعد « نفى » ، أى بعد تحقيق أو تسجيل رأس المال - فعلا أو حكما . ولا اعتقد أن أحدا سوف يتمسك بالتقسيم الرباعي للعوائد - رغم وجوده - بحجة أنه « لا اجتهاد مع النص » في الاقتصاد الوضعي .







## المصدر: الأهرام الإقتصادي

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر الفائدة .

ويظهر ذلك بوضوح في ظل المؤسسات النقدية المعاصرة . فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل ، وفقا لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامي العديدة والمتنوعة ، كان عليها أن تكون أكثر دقة وحذرا وموضوعية في تقويم المشروعات . كما لا يتصور ، في هذه الحالة ، تحيزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة . كما هو الحال في الوضع الراهن . فالمشروعات جميعا تصبح على قدم المساواة . ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح . فكما ارتفع هذا المعدل ، كانت فرصة المشروع في الحصول على التمويل - أو المشاركة في التمويل - كبيرة . والعكس تماما صحيح . وعليه ، لا يعد « معدل الربح » أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط ، بل أيضا أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية .

وعلى أساس هذا المعيار ، يستطيع النظام الإسلامي - عمليا - تحقيق العدالة بين المدخر ( رب المال ) والمستثمر ( المنظم ) . إذ لا يحصل أي منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقا ، وإنما يشارك في المخاطر ، ويتحمل النتيجة - ربما كانت أم خسارة - بحسب الاتفاق الذي يتحدد وفقا لقوى سوق رأس المال . ومن ثم لا تعرف هذه العلاقة - الانتاجية الصحية - ظلما للمدخر ، كما هو الحال عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح ، أو ظلما للمستثمر ، عند حدوث العكس ، أي ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح ، أو تحقق خسارة . وإنما تقوم العدالة بين الطرفين ، مما يؤثر إيجابيا على الادخار والاستثمار .

وفي ظل عدم توافر « عالم التيقن التام » ، لا بد فطريا أن يميل الانسان إلى الادخار ، للاحتياط من ناحية ، وللعمل على رفع مستواه المعيشي في المستقبل من ناحية أخرى ، ولا يشد المجتمع الإسلامي - على المستويين الفردي والكل - عن هذه القاعدة ، سواء في صورته « الأولى » ، أو في أي صورة حالية أم مستقبلية . وبصفة عامة ، هناك ترابط ايجابي بين الدخل والادخار . فكلما زاد الدخل ، أساسا نتيجة زيادة الأرباح ، زاد الادخار .

ويزداد الميل للادخار في ظل النظام الإسلامي بفعل « القيم » التي تدعو إلى « القوام » ، أي الاعتدال في الانفاق بعامه ، وبالذات الانفاق الاستهلاكي . وتلعب « الزكاة » دورا محوريا في زيادة هذا الميل ، عن طريق محاولة الفرد زياد مدخراته على الأقل بما يساوي ما عليه من زكاة ، وذلك للحفاظ على مستوى ثروته . وبتحريم « الاكتناز » ، ومحاربته عن طريق

« الزكاة » ، التي تجعل الأرصدة النقدية العاطلة تتآكل خلال الزمن ، وبتحريم « الربا » و « الغرر » ، وبالتالي ، منع استثمار المال وتنميته من خلال أبشع صور اكل أموال الناس بالباطل ، وبتحريم « الاحتكار » ، ومحاربة كافة الممارسات الخاطئة - بوسائل عملية - في الانتاج . وب تأكيد قيمة « العمل المنتج » ، ورفع إلى مرتبة « الجهاد » ، وجعله جزءا من العبارة بالمعنى الواسع ، فتح النظام الإسلامي الباب واسعا لاستخدام مدخرات المجتمع في استثمارات حقيقية ومربحة ، وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة ، بديلا عن نظام المداينة بفائدة .

- وبالذات غير الموزعة - في التمويل الاستثماري ، قدم النظام الإسلامي العديد من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، القائمة على : عقود المشاركة ، وعلى رأسها عقد الشركة - بكل أنواعها - وعقد المضاربة ، وعقود البيوع ، وعلى رأسها عقد المراجعة بأنواعه - ، وعقد المسلم . كما أمكن ، ويمكن ، استحداث الكثير من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، على أساس فكرة « العقود غير المسماة » ، أي التي لم يقل بها علماء السلف ، ولكنها تتفق واحكام الشريعة الإسلامية : كالتمويل التأجيري ، والبيع التأجيري ، والأسهم وصكوك التمويل أو الاستثمار الإسلامية المختلفة القيم والآجال ودرجات المخاطرة ، بما يتمشى ورغبات المتعاملين ، بما فيهم الأغلبية الصامتة عند الدكتور / سعيد .

وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستحدثة نتيجة احلال التمويل بالمشاركة كل المداينة بفائدة ، يلعب الجانب المؤسسي - من بنك ، مركزي ، وبنوك استثمار وأعمال ،







المصدر : الأهرام الاقتصادية

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسه مالية رشيدة ومؤسسة الزكاة ، على تدعيم السياسة النقدية عن طريق زيادة إيراداتها من مشروعاتها الاقتصادية ومقابل بعض خدماتها وبلا حلال التوظيفات المالية الاسلامية التي تؤخذ من فصول الاغنياء - محل الضرائب او المكس ثم اخيرا القرض الحسن ومن ثم لامجال الى اللجوء الى الاقتراض بفائدة داخليا او خارجيا واذا ما دعت الحاجة الى التمويل الخارجى وقد تنشأ فعلا - فليكن ذلك على اساس منهج المشاركة مع الدول الاسلامية ذات الفائض أولا ثم مع بقية دول العالم بعد ذلك .

وبهذه العناصر الايجابية الاساسية من ادخار واستثمار وانفتاح على التقدم التكنولوجى المناسب ، وصيغ وادوات استثمارية متنوعة واطار تنظيمى ومؤسسى متكامل ، وسياسات نقدية ومالية رشيدة ، واستقرار فى المعاملات بعيدا عن التقلبات الطائشة لسعر الفائدة ، تتوافر فى ظل النظام الاسلامى الشروط الضرورية لقيام عملية تنمية شاملة جادة ومتجددة . ولكن هذه الشروط بذاتها ليست - وفقا لفلسفة هذا النظام ومركزاته - كافية وهذا ينقلنا مباشرة الى اهم جوانب هذا النظام - وهو الجانب القيمى .

فبعيدا عن الخرافة الشائعة القائلة بحيادية الاقتصاد الوضعى ، وعدم ارتباطه بالاعتبارات القيمية والاخلاقية تأكيداً لصبغته المادية واهتمامه الاكثر « بالاشياء » يعلمنا

البقية ص ٧٤

وشركات استثمار وتمويل ، وشركات تكافل وتأمين اسلامى ، وحركة تعاونية وسوق أوراق مالية دورا اساسيا فى توجيه عمليات الاستثمار ، بما يكفل تحقيق نمو متزايد فى معدلات التراكم الراسمالى ، ويحقق بالتالى اولويات واهداف المجتمع . وبالرغم من اختلاف آليات النظم النقدية والمصرفية فى الاقتصاد الاسلامى عنها فى الاقتصاديات الاخرى ، وبدون الدخول فى تفاصيل هامة ليس هذا مكانها ، سيظل البنك المركزى « عمدة » الجهاز المصرفى : كبنك لاصدار النقود ، وبنك للبنوك وممولها الاخير ، وبنك للحكومة ، وبنك التحكم فى كمية النقود .

ففى ظل النظام الاسلامى ، يستخدم البنك المركزى ادوات سياسة نقدية تتفق مع منهج التمويل بالمشاركة . ومن ثم ، يتركز عمله اساسا فى التحكم فى عرض النقود ، بما يتفق والاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادى وعملية تنميته خلال الزمن ، اى بما يحقق اقصى قدر من الخدمات التبادلية مع ثبات

« نسبى » فى قيمة النقود . وهنا ، يكون من اوجب مهام البنك المركزى ان يتابع معدل التغير فى الاسعار ومعدل النمو فى الانتاج للتأكد من وجود مبرر حقيقى - فى صورة زيادة فى الانتاج - لاصدار نقدي جديد . او بمعنى اخر ، يجب على البنك المركزى ان يتأكد - بقدر الامكان - من ان اى توسع نقدي يقوم به ، لن يؤدي الى تضخم سعري يلغى اثره على حجم الارصدة الحقيقية وفى هذا الصدد ، وبجانب اشراف وتفتيش مصرفى رشيد ، يكون للبنك المركزى ، من بين وسائل اخرى ، سلطة اصدار التوجيهات لمجتمع البنوك بشأن الاغراض التى يمنح التمويل فيها ، وسقوفه الارصدة النقدية التى يتعين الاحتفاظ بها ونسبة ونوع الضمان الذى يجب الحصول عليه ..

وفى حالة تمويل الانفاق الحكومى ، يتعين ان يكون هذا التمويل من مصادر حقيقية . وهذا يعنى انه لا مجال فى ظل هذا النظام لاسلوب - تمويل الحكومة لنفقاتها بالعجز - عن طريق الاصدار النقدي او الاقتراض من الجهاز المصرفى وانما تعمل الحكومة من خلال





المصدر: الأهرام الاقتصادية

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### بقية حوالب المناشدة المصرفية

بالمعنى الواسع الذي يشمل اعمار الارض اعمارا حقيقيا مستمرا ، اشارة للعقول وزراعة للحقول ومن ثم يتم تحقيق .. تمام الكفاية اى الحياة الطبية الكريمة ، لكل فرد يعيش في ظل هذا النظام . وبهذا التحقيق يتم حفظ مقاصد الشريعة الغراء - حفظا ديناميكيا تنمويا ، متمثلا في حفظ : الدين والنفس والعقل والمال ، والنسل ولقد تركزت مساهمتي المتواضعة حول مس خفيف وسريع لجانب من جوانب المقصد الرابع وهو المال هذا الجانب هو الية الربح في استخدام الاموال ..

٤ - وانى في نهاية مساهمتي التي لم اتعرض فيها ، عن قصد لحكم الفوائد المصرفية شرعا ، لان هذا الحكم قد اشيع حسما وقطعا ، بعد ان قتل بحثا ، من قبل فقهاءنا القدامى ، وفقهاءنا المحدثين ، وفقهاءنا المعاصرين فرادى وجماعات ، كما اشرت في صدر هذه المساهمة - اشعر ، مع اخى الدكتور يوسف القرضاوى ، بكثير من الاسى

والاسف ، على انشغالنا بامور يفترض اننا تجاوزناها وكأننا فرغنا تماما من معالجة مشكلاتنا الحقيقية والحادة بافضل ما تكون المعالجة فرحنا نفثش في دفاترنا القديمة - كما يقولون لنخرج منها مشكلة تمت معالجتها بصرامة وانضباط شرعيين لنعالجها من جديد قتلا للوقت ، ام قتلا للنفس لا ادرى ؟ ويزداد دعى ويشد حزنى عندما اتذكر واذكر نفسى ، بخير الكلام .. كلام الله ، واقول - في نفسى وبلغة الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها الله ، واقول في نفسى وبلغة الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها للمرة الاخيرة انه ينبغي علينا نحن نتذكر دائما قوله تعالى :

يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلکم رعوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون : ( البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩ )

وقوله جلا وعلا

فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن ذكرى فلن له معيشه ضنكا .. ونحشره يوم القيامة اعمى .. ( طه : ١٢٤ )

التاريخ ان جميع الانظمة التي عرفتها البشرية - لابد وان تتأثر ، بصورة او بأخرى ، بالقيم ولكن القيم في الاقتصاد الوضعى تعد اطارا خارج ميكانيكية النظام . بينما في الاقتصاد الاسلامى ، تعد « القيم » الاسلامية متغيرا داخليا حاكما في الية النظام . فهي تعتبر المحرك الاساسى لفعالياته .

فنحن ، هنا امام « اقتصاد دينى » او دين اقتصادى وليس هذا تلاعبا بالالفاظ وانما تأكيد لحقيقة كون الاقتصاد الاسلامى جزءا من كل يتربط ويتفاعل ويتكامل ، في تناسق وتوازن ، مع بقية الاجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل - يحكم بضوابط الاسلام ، ويسير وفقا لاحكامه . ومن ثم ، يستند الاقتصاد الاسلامى في تحليته وفي تطبيقه - على الانسان الذى يعمل ، واقعا ، في اطار من القيم والاخلاق الاسلامية .

هذا الانسان الواقعى - في ظل هذا النظام - هو الانسان « المحرد » حقيقة ، من القهر والاستغلال ، اى من الظلم بشتى صوره - المعنوية والمادية . فهو الانسان المحترم لذاتيته ، والمكرم لادميته ، الذى ينعم فعلا وعملا بالحرية والعدل ، ويدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب البعد عن شرع الله ، لن يتحقق المشروع الاسلامى الانسانى - الممكن - في اعمار الارض . ولن يتمكن الانسان من القيام بتبعية تنفيذ هذا المشروع ومن ثم يظل التخلف قائما ، وتظل

المعيشة الضنك جاشمة على عقول وحقول البشر . وبلغة الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها هذه نتيجة يعلم الله اننى لا اقولها في خفة او عجلة ولكنها مسألة واضحة امامى وضوح الشمس ..

اذ ان لا مخرج للدول الاسلامية المعاصرة ، ومنها مصر ، في مجابهة هذا التحدى الاقتصادى والحضارى الا من خلال تطبيق كامل وشامل للخيار الاسلامى الذى لم اتناوله هنا الا من خلال اشارات عابرة وكلمات مقتضبة وبهذا المخرج - خروجا من مستنقع التجريب والتغريب ولا اقول التغيب تتحقق غاية النظام في عبادة الخالق تبارك وتعالى







المصدر: الأهرام الإقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

وقوله سبحانه . ولو ان اهل القرى آمنوا  
واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء  
والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا  
يكسبون . ( الاعراف ٩٦ )  
وقوله عز من قائل : . وان هذا صراطي  
مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق  
بكم عن سبيله . ( الانعام : ١٥٣ )  
صدق الله العظيم ولا حول ولا قوة الا  
به سبحانه وتعالى .





المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هكذا

في بنكنا



أصحاب الأحوال المتوسطة عندنا يعجزون عن تشيير أموالهم إذا كانت لديهم مدخرات قليلة أو كثيرة ، كان أحدهم قديما يستطيع بناء بيت يسكن بعضه ويؤجر بعضه ، أو يشتري أرضا يستأجرها منه بعض الفلاحين ، يرجون جميعا فضل الله مع الحصاد المرتقب ! لكن القوانين التي صدرت لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر جعلت ذلك صعبا أو مستحيلا . وصدرت في ميدان التجارة قوانين للتصدير والاستيراد وللتجارة الداخلية والخارجية وللقطاع العلم والقطاع الخاص ، أحس الكثيرون معها أنهم لا أمل لهم في هذا الميدان فابتعدوا عنه ...

وعرف هذه الأوضاع رجال لهم خبرات ومواهب ، فاقاموا شركات توظيف الأموال التي وجدت اقبالا شديدا من الناس ، لأنها تعتمد في تعاملها على الكسب الحلال - أي على رفض الربا - ولأنها وفرت لمن أسهم فيها نسبة ريفية من الربح الطيب ....

وقد عرفت أنه منذ عامين كان مابين مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهاات تصب في الشارع المصري كل صباح وتجعل الجمهور في يسر وسعة ...

ولكن قرارا سياسيا صدر - أحسب أن وراءه صندوق النقد الدولي - اختصر المساحة الربحية التي كانت تعمل فيها هذه الشركات ووضع أمامها عراقيل شديدة ، وما أدري بعد ذلك كله كيف يستطيع الحياة ؟

ومن الحظوظ السيئة أن يصبح ذلك فشل محزن للمصرف الإسلامي الدولي ، أساسه فيما بلغني الفوضى الإدارية والخلقية بين مسئوليه الكبار ، مما كان سببا في ابتعاد هذا المصرف عن الأسس التي قام عليها . وحاول الزبانية أن ينالوا من بنك فيصل الإسلامي ، ولكن البنك كان أمنع وأعز في هذا الأفق الملبد بالغيوم ، ومع حاجة أصحاب الدخول الضيقة الى مصادر لحياة معقولة ، وبعدما عما تكتنفه الريبة من وسائل الارتزاق ، أبحتنا أرباح صناديق التوفير وشهادات الاستثمار ، على أنها عطاء من الدولة لمن يدعمون بأموالهم جهود التنمية ، ولاصلة لهذه الأرباح بأعمال البنوك . واقتרכת مع غيري تسمية المصرف منحة !

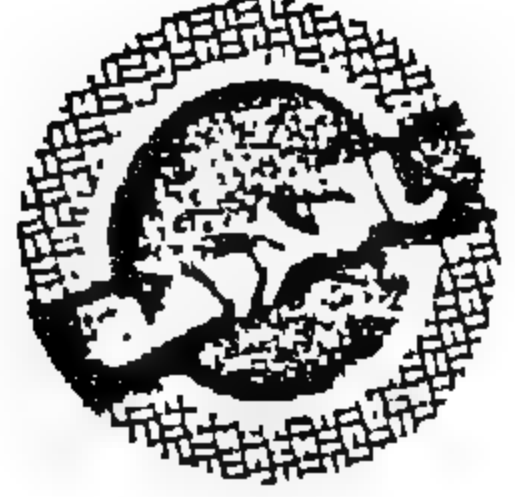
ان الملايكة الاجتماعية هي التي جعلتني أرجع الى قانون الضرورة ، ولو ان الحرية الاقتصادية توافرت لجمعية توظيف الأموال وغيرها من المؤسسات لكان لنا رأي آخر وهذا هو السبب في أن فتواي كانت غامضة نوعا ما !!

لقد علمت ان بنك فيصل يستطيع زراعة مليون فدان في الصحراء وان الشريف يستطيع بناء مصانع لأطارات السيارات وللأسمنت ، وأن الريان كان يستطيع عمل الكثير ولكن الاسلام قليل الظل عند صندوق النقد الدولي . أرجو أن اضع هذا بين يدي الاخ الأستاذ وحيد غازي اجابة للفتته الذكية في جريدة الأحرار .

ولعل فيما ذكرت اجابة كذلك للاخوة قراء جريدة الشعب الذين أحبوا ان اذكر لهم تفصيلا أشمل عما وراء فتواي

محمد الغزالي





المصدر: النور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٨٩

١١ - ١٩٨٩

العدد ١١٠

# من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين

١ - تقديم حول التفويض والتفويض

قرات ، باقتما كبير واستمتاع اكبر ، ما كتبه  
الاستاذ الدكتور سعيد النجار حول : «سعر الفائدة  
المصري ... والأغلبية الصامتة» ، في مقالين علميين  
بأهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ ، ١٤ - ٩ - ١٩٨٩ م )  
ولقد كنت دائما أسعد بتطبيق وجهات النظر - على  
أساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين  
الدكتور - سعيد وبينى . وكنت أود - كالعادة - أن  
تكون مساحة الاتفاق في هذا الموضوع تسبح في بأن  
اكتفى بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة .  
ولكن ، برغم اتساع هذه المساحة فيما يتصل بمبادئ  
وبديهيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهجوم  
الاقتصاد المصري وضرورة تنميته عن طريق تشجيع

الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط  
ببعض صيغ الاستثمار الإسلامي ومسلمات الاقتصاد  
الإسلامي من ناحية ثالثة ، أجد نفسي ، لأول مرة ،  
بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذري مع جوهر ما  
جاء في مقال الدكتور - سعيد .  
ولتاكدى مسبقا من علمية الحوار ، وموضوعية  
المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقتى سلفا من  
رباط الأخوة ، والاحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف -  
رغم أنه ليس خلافا في الرأي فقط ، وإنما خلاف  
أساسي حول ثلث من ثوابت الإسلام وركيزة من ركائز  
الاقتصاد الإسلامي - لن يفسد ، بمشينة الله ، للود  
الذي بيننا قضية .

الربيع -  
القوة الأساسية  
الموجهة لقرارات  
المستثمرين

بقلم الدكتور :

عبد الحميد الغزالي

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة







المصدر: النور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٨٩

وقبل ان أقدم مساهمتي المتواضعة، والتي ستكون شديدة الاقتضاب، على أمل ان تسمح لي النور بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الأعلام التي سوف أشير إليها، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الاسلامي، أود ان اسجل كلمة قصيرة عن العنوان.

كان عنوان مقال الدكتور سعيد هو: «سعر الفائدة المصري.. والاغلبية الصامتة»، مع اختلاف في المقال الثاني، بنسبة الصلة الى الفائدة. ويقصد الدكتور سعيد بالاغلبية الصامتة - نصا - .. قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الأرباحية ولا يتلاشى بلشمل المشروع، وهم، في نظره، .. أكثر من ثمانين في المائة من المدخرين، (المقال الثاني). كما اشار في متن مقالتي إلى: ما ذكره بخصوص مبادئ وبديهيات الاقتصاد، ودور سعر الفائدة في الادخار والاستثمار.. هو رأي جمهور الاقتصاديين - رغم خلافهم واختلافهم الشديدين، كما ساشير فيما بعد، حول العوامل المحددة لسعر الفائدة، وحول جدوى هذه الاداة، ومدى فعاليتها، خاصة في الدول النامية. وأنا اتفق - الى حد ما - معه في النقطة الثانية، واختلف - الى حد كبير - معه في الاولى.

حقيقة جمهور الاقتصاديين فاما إتفاقي، فيتأسس - واقعا - على ان جمهور الاقتصاديين، تربى في حضن المدارس الوضعية الحديثة - خاصة الغربية - في الاقتصاد، وترعرع على أدبياتها، وشب على سلوكياتها في أرض الواقع. وكنت - انا - منهم. ومن ثم، فلا توجد مشكلة في إتفاقهم - إن وجد أصلا - كما لا يعد هذا الاتفاق - وهذا هو المهم - حجة تحسب ضد ثوابت الاسلام، بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين. فالاسلام

لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالاسلام. ولا يمكن ان يكون الاقتصاد الوضعي حاكما لثوابت الشريعة في الاقتصاد، ولكن، على العكس من ذلك، يجب ان تكون الحاكمية - في الاقتصاد وفي غيره - لشريعة الله.

ولا يعني ذلك الانغلاق على انفسنا، بعيدا عن التراث الانساني الذي أسهمنا إسهامات أصيلة في إثرائه وتطوره، بل، العكس - بلينا - هو الصحيح. فالاسلام والاقتصاد الاسلامي كجزء منه، يتعامل مع التراث الانساني بفكر مفتوح تماما. فلسنا في حاجة إلى «اسلمه»، الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد ينهل منها الاقتصاد الاسلامي على اساس ان «الأصل في الأشياء الاباحة»، وان «الحكمة ضالة المؤمن»، طالما لاتصطدم بنص إسلامي صريح، أو موقف اسلامي مستقر، أي طالما لاتحل حراما ولا تحرم حلالا، وأن «هذه بضاعتنا ردت إلينا».

وعليه، فالاسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب في حدود الاستطاعة. وهذا يعني الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري: من تنظيمات وطرائق فنية، وأساليب ووسائل تكنولوجية، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الامكانيات الانتاجية للمجتمع، وبما يكفل التعامل، المنسب، والكفاء والفاعل مع الأشياء، بهدف إعمار الأرض، وتقديم المجتمع.

حقيقة الاغلبية الصامتة اما إختلاف، فيقوم على حقيقة ان «الاغلبية الصامتة» ليست هي ما قصدها الدكتور سعيد، وإنما هي - في قصدي - الاغلبية التي إستقر في بلينها ثوابت الاسلام، وتلهم عقلا متغيراته، وثبت في وجدانها حرمة الربا، ووفر في قلبها حرمة الفوائد

المصرية. ولكنها في العمل حائرة - من حاجة أو ضرورة أو شهوة - ومتخبطة - من تغيب مقصود وتغريب مخطط واعلام مشوه - بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها. وهي أشد حيرة وتخبطا الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف، ودار الافتاء المصرية، ولجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب، حول موضوع محسوم أصلا من فقهاء القدامى، ومقطوع به فعلا من فقهاء المحدثين، بفتاوى متواترة من علماء اجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاما. ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى، إبتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصديق - مفتي الديار المصرية (١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م)، وإنهاء بفتوى مجمع الفقه الاسلامي برابطة العالم الاسلامي (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م).

لنن هذه الاغلبية الصامتة اكتب، وعن آمالها وآلامها تدور مساهمتي.

تلك الاغلبية التي قامت - أساسا - بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة، ولأسباب أخرى معروفة، ترتبط بالثقافة والخدمة الجيدة والعائد الدوري المرتفع وضريبة الشركات (الملفأة) وحملات الاعلان والدعاية والاعلام، الخ - بصناعة ظاهرة شركات توظيف الاموال، بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى. ولقد أدت هذه الاغلبية، من خلال دعمها المادي المستمر، إلى «عملقة» هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على اصابع اليد الواحدة. ثم أخيرا تحولت هذه الظاهرة - بالحق أو بالباطل، لأن احدا لا يستطيع ان يجزم برأى، بسبب عدم وجود معلومة صحيحة،





يعتمد عليها حتى الآن لدى أى جهاز رسمى أو غير رسمى حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كارثة ، أضرت أسسها بالمودين ، ولوثت الفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله فى مصر . وتلك قضية أخرى ، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة ..

وعليه ، كان عنوان مساهمتى : حول الفوائد المصرفية - من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين . فإغلبيتى الصامتة ليست بالقطع أغلبية الدكتور - سعيد ، وإن كان « جمهور الاقتصاديين » - إلى حد ما - هو نفسه ما قصده .. ودون توضيح

بجوهر الموضوع الذى طرحه الدكتور - سعيد ، ودون إخلال بتفاصيل عرضيه وجمال تركيبه ودقة تخطيطه وخطورة تحذيراته ، تمثل وتركز التحليل الذى قدمه فى محاولة أثبت أن « سعر الفائدة » هو « السعر الاستراتيجى » فى النظام الاقتصادى المعاصر . فهو « الجهاز العصبى » للنظام المصرى ، وهو الركيزة الأساسية ، لإدارة النظام النقدى ، وهو العامل « المؤثر » فى المدخرات ، وهو « الفرازة » التى تضمن انتقاء أكفأ المشروعات ، وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالتالي من التبعية ، وهو - أخيراً - الذى سيضمن أكفأ إستخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها ، وبالتالي تتحقق « عمارة الأرض » ، وتتم مقومات « القوة الاقتصادية » ، وبهذا التحديد والحسم ، تعد هذه الإدارة قدراً محتوماً ، وقضاء غير قابل للرد ، كتبه « جمهور الاقتصاديين » ، على النظام الاقتصادى المعاصر .

وإذا ما حاول أى نظام قلثم ، وبلاذات النظام المصرى ، الفكك منه ، فسيتفك - لامحالة - ظلم فلاح على « دائن » القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود ، وسينهار

النظام المصرى ، ويشمل النظام النقدى وتتوقف إدارته الرشيدة ، وتتلاشى المدخرات فى إكتناز « تحت البلاطة » ، وتسرب إلى الخارج ، مما يعرض الاقتصاد المتعثر على هذا القدر إلى الاضطراب إلى مزيد من « المديونية الخارجية » ، لتمويل العملية الاستثمارية - على أسس سعر الفائدة - فلا مخرج منه إلا إليه . كما أن هذه المحولة ، الفاشلة حتماً ، ستؤدى إلى « هدر اقتصادى » ، لأن « إلغاء الفائدة » يعنى أن رأس المال ... يصبح فى حكم المباح كالهواء ، ويعنى فوضى فى إختيار المشروعات ، حيث « لاتتجه القروض بالضرورة إلى أعلى المشروعات انتاجية وإنما أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً » . وفى النهاية ، سوف تعم « الفوضى الاقتصادية » ، وتهدد عملية « التنمية الاقتصادية وعمار الأرض والقوة الاقتصادية » ، ويزداد الفقر كفراً ، وتعمق « التبعية » . وفى ختام عرضه ، يحذرنا الدكتور - سعيد - بالنص - « ... إذا سرنا فى طريق إلغاء الفائدة ، فإننى أخشى أن تكون هذه نهاية الاقتصاد المصرى . وهذه نتيجة يعلم الله اننى لا أقولها فى خفة أو عجلة ، ولكنها مسألة واضحة أمامى . وضوح الشمس . وقد أعذر من أنذر » .

وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض ، وقبل أن أبدا فى سرد مساهمتى ، أود من باب التوكيد ، وليس من باب الاطناب والتكرار ، أن اسجل حقيقة أن الدكتور - سعيد بدأ مساهمته بتأكيد أن « جمهور الاقتصاديين » يرى « ... أن سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية فى النظام الاقتصادى المعاصر ، وأن إلغائها بدعوى أنها تندرج تحت الربا المحرم يعود باوخم العواقب والحدح الأضرار على الأمة الإسلامية » ، ثم شدد على أن هذا الجمهور يعتقد أن « الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضى » . وأخيراً قطع بان

« المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف شيئاً اسمه « النظام النقدى » ، أو « النظام المصرى » ، أو

« البنك المركزى » ، أو « التراكم الرأسمالى » ، أى عملية الادخار والاستثمار . ثم ، إنتهى ، كما بدأت مؤكداً أن « هذه الأشياء » ، اللصيقة بالنظام الاقتصادى المعاصر والحيوية لسيره ، مرهون وجودها بوجود « سعر الفائدة » ، وأن غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء .

وأخيراً ، رفض الدكتور - سعيد الربح كبديل لسعر الفائدة ، فأكّد « أن هناك من يقول أن الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدى نفس الوظائف التى تؤديها . ويشير أصحاب هذا الرأى إلى ما يعتبر فى نظريهم النظام الاقتصادى الإسلامى ، الذى يعتمد على معاملات بريئة من الربا المحرم مثل المشاركة أو المرابحة والمضاربة » . وقبل أن يتبين أن هذه « المقابلة » تنطوى على مشكلة تعريف ، خاصة بالربح فى المفهومين الإسلامى والوضعى ، اعتبر « أن هذا كلام لا يحتمل التحييص من الناحية الاقتصادية » ، وراح يدلل ، باستخدام « أوليات علم الاقتصاد » ، وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج ، أن هذا الكلام يعنى أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة . « وهذا يؤدى إلى إنهيار الركن الأساسى للمكرة التوزيع الأمثل للموارد » . هذا ، وإن كان الدكتور - سعيد قد عاد ، وهو بصدد تحديد أغلبيته الصامتة وحصرها فى الباحثين عن « دخل ثابت مضمون » ، لاموالهم ، وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامى فى خريطة الأدوات الاستثمارية ، التى







يستحوذ وفقا لها سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقا للأجل الزمنية على أساس سعر الفائدة الثابت، قال: «وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمراوغة التي لا تحمل دخلا ثابتا ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها».

وبالرغم من هذا الإقرار، ولا أقول الازدواجية أو حتى التناقض، يظل - عند الدكتور - سعيد - سعر الفائدة الثابت: أساس الاستخدام الأكفا للموارد، ومحرك النشاط الاقتصادي، وقوة دفع عجلة التنمية، ومن ثم، عصب النظام الاقتصادي المعاصر.

وبعبارة أخرى، بقدر الإمكان الإنساني، عن التعقيدات النظرية، والعموميات الغامضة، والتسطيحات غير المفيدة، والمجادلة من أجل المجادلة، وإقترابا من «واقع» الأشياء، و«هكوم» الناس، وتطبيقية، المفاهيم، و«عملية» الأدوات،

و«ذرائعية» النظم، أحاول - يعون الله وتوفيقه -، أن أوجز مساهماتي في النقاط الرئيسية التالية:

١ - لأجدال في أن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه، ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامي الأول، لم يكن يعرف شيئا اسمه «النظم النقدية والمصرفية»، وإطاراتها التنظيمية، بمصطلحات وتعريفات اليوم. ولكن، من المسلم به، في الوقت ذاته، أن النظام

الإسلامي، كأي نظام، له ثوابته التي تعد بمثابة الأصول والجذور، وله متغيراته التي تمثل التفاصيل التي تتشكل وتتغير بفعل ظروف الزمان والمكان، وتدور مع المصلحة «المعتبرة شرعا»، وجودا أو عدما. ومن المسلم به أيضا أن «النقود»

والبنوك، من المتغيرات - في أي نظام -، وتطورها التاريخي الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك.

فمثلا، البنك المركزي، لم تعرفه البشرية، وفي صورته الأولية، إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، وهو «بنك ريكس» السويدي. ومع ذلك، يعتبر «بنك إنجلترا» بنك الإصدار الأول، الذي تولى «وظائف» البنك المركزي، ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديث أساسيات «الفن المصرفي» المركزي. ولقد انشأ هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر، لكن لم تكتمل - كما هو معروف - وظائفه وأدواته في التحكم في الائتمان، إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وبالتأكيد، يختلف «البنك المركزي»، من حيث نطاق مسؤولياته، وعدد فعالية أدواته، ومن حيث خصائصه التنظيمية، وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى، ومن فترة لأخرى - بالنسبة لكل تجربة، وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة.

#### أحقية النظام الإسلامي

في الأخذ بمستحدثات العصر ومن ثم، لا نستطيع أن نحرم على النظام الإسلامي الأخذ بمستحدثات العصر تبعا لمستجداته، بدعوى - وهذا، للحق - لم يقله الدكتور - سعيد: «أن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات» فهي - كما أشرنا - من المتغيرات. ولا يمكن، بداهة، «محاكاة» الأسلاف حرفيا في تفاصيل مواصلاتهم السلوكية، لاستحالة ذلك أصلا وعملا. كما لا نستطيع، بالقوة نفسها، أن نضع شروطا مسبقا كثر، أو مبرر، للأخذ بهذه المستحدثات، مؤداة أن نتخل عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثة لا يمكن أن

تعمل بفعالية، أو حتى أصلا، إلا من خلال أداة «سعر الفائدة» - وهذا ما أظن أن الدكتور - سعيد - قد قاله بوضوح -.

وعليه، بعبارة أكثر تحديدا، لا اعتقد أن المدخل لهذه القضية هو: أن على المجتمع الإسلامي المعاصر، الذي لم يعرف أسلافه هذه المستحدثات، وهو مضطر لها لكي يلحق بروح وركب العصر، أن يأخذها «كحزمة واحدة» بكل ما فيها، حتى ولو كان في ذلك إسقاط واضح لثوابته. وإنما أزعج أن المدخل المنطقي والعدل - في نظري - يتمثل في التساؤل أولا عن ضرورة وفعالية «سعر الفائدة» في الأنظمة

الاقتصادية المعاصرة، ومنها النامية، وثانيا عن إمكانية أخذ النظم الإسلامي بهذه المستحدثات دون حاجة إلى «سعر الفائدة». وهذا، ما سأحاول تناوله فيما يلي من نقاط.

#### موقف الفكر الاقتصادي

##### من سعر الفائدة

٢ - ليس هذا مكانا مناسباً لسرد «ما هو معروف»، و«ممتع ذهنيا»، من خلاصات جذرية واختلافات عميقة بين «جمهور الاقتصاديين» حول: تعريف، وتحديد، ونظريات «سعر الفائدة». ناهيك عن دورها وأثارها في النشاط الاقتصادي ولا يجوز أن نقول، كما قل بعضهم، بعدم وجود هذا «الغيل الأبيض»، إلا في مخيلة الحالمين، أو نؤكد، كما فعل البعض الآخر، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة في «الاقتصاد المسير». ثم نمسك، دون تبرير، بالقول بأنها بمثابة قطرة سوداء في حجرة خالكة الظلام. أعيت الباحثين عنها بلا جدوى، لأنها ببساطة غير موجودة أصلا في هذه الحجرة.

كما لا يجوز أيضا أن نقول، كما قل البعض، بأن سعر الفائدة - كثر، أو «إيجار» للنقود، التي لا تعد





المصدر: **النشر**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

لنقلنا عنصرا من عناصر الإنتاج ، المحدد « إداريا » من قبل السلطات النقدية ، إما مباشرة أو من خلال التحكم في الكتلة النقدية - هو « اصل الأشياء » ، لدرجة اعتبار « كل » ، عائد من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من « الفائدة » ، أو نشدد ، كما فعل البعض الآخر ، على أن « كل » ، أجزاء الدخل يمكن اعتبارها « فوائد » ، على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للائسن . فهذا تعميم ، بلغة الدكتور - سعيد ، « لا يحتمل التخصيص » .

ولكننا ، امام هذين التقيضين من عدم الوجود ، ووسط ركام أو غابة التناقضات الخاصة بدوافع واسباب وجود « سعر الفائدة » ، نسلم بوجود هذا « السعر » ، على أرض الواقع « المريض » - ألويا في الاقتصاديات الرأسمالية ، وعلى إستحياء « أيديولوجي » في الاقتصاديات الاشتراكية ، وبضعف شديد في الاقتصاديات النامية . وكانت نتيجة هذا الوجود ، ولأسباب أخرى ، انتشار مرض « الانكماش التضخمي » ، في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة ، وبصور ظاهرة أو مستترة ، كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد ، وكمؤشر ، لا يخطئ ، عن « عدم الاستقرار » ، النقدي والمالي والاقتصادي ، مما أدى ، بصفة عامة ، بالتالي إلى حالة من الشلل المتزايد في نشاط الوحدات الانتاجية ، وظلم فادح بأغلبية

المتعاملين ، وتهديد حقيقي لعملية التراكم الرأسمالية ، وتعويق مشاهد لحركة النمو وعملية التنمية .

**سعر الفائدة أداة**  
**سبئية لتخصيص الموارد**  
وبعبدا عن منالية « باريتو » ونموذج « المنافسة الكاملة » القائم على حله « التيقن التام » ، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر ، على المستوى

العملي ، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة ، والاموال القابلة للاقراض لغرض الاستثمار ، على وجه الخصوص . بل العكس تماما هو الصحيح . فلقد توصل ، مثلا ، « كوتراو » و « جونسون » ، على اساس دراسات ميدانية ، إلى حقيقة أن رأس المال - في الاقتصاديات المعاصرة - قد أساء ، إلى حد خطير ، تخصيصه - اساسا بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات . فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد ، لتحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على اساس « افتراض » - غير مدروس - بجدارتها الائتمانية ، وتعزز هذه الإدارة ، بالتالي ، الاتجاهات الاحتكارية .

للمشروعات الكبيرة ، بحجة ملاعنتها ، تحصل - في الواقع - على قروض أكبر ، بسعر فائدة أقل . بينما العكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ، التي يمكن أن تكون ذات انتاجية أعلى ، وكفاءة أكبر ، وملاءة أفضل . فتحصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من إحتياجاتها ، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها . وعلى هذا الاساس ، ويدون دراسات جادة تذكر في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون ، لاتنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراة للعائد ( المتوقع ) ، بسبب عدم القدرة على التمويل ، الذي يذهب إلى مشروعات أقل انتاجية ، بل وأقل حاجة - نسبيا - إلى التمويل الخارجي . ولكنها ، بلغة الدكتور سعيد ، وعلى عكس ما ذهب إليه ، « أعلاها صوتا أو أكثرها نلوذا » .

بل أكثر من ذلك ، أكدت بعض الاستثمارات - التي أجراها « ميد » و « اندروز » - أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملا يذكر في تحديد مستوى الاستثمار أي أن الطلب على الاستثمار يعد « غير مرن » ، بالنسبة لسعر الفائدة ، لسبيين : الأول ، كون سعر الفائدة

يمثل نسبة ضئيلة من نفقة الاستثمار الجديد ، خاصة في حالة التقدم السريع ، والثاني ، اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي ، مما يجعل اثره ، كنفقة ضمنية على المال المستثمر ، محدودا .

وبالنسبة لعرض الاموال القابلة للاستثمار - أي الادخار - يرى جمهور من الاقتصاديين المعاصرين ، مع « كينز » ، أنه « غير مرن » ، عادة ، لسعر الفائدة . وتشير الدلائل الاحصائية الى عدم وجود ترابط ايجابي كبير بين الفائدة والادخار . ويؤكد « سمولسن » ذلك بقوله : أن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد ، حينما تزيد اسعار الفائدة ، وأن كثيرا من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريبا بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة ، وأن بعض الناس يميلون الى خفض استهلاكهم اذا وعدوا بأسعار أعلى . ثم يستطرد قائلا : « أن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤا حاسما . فكل الدلائل توحي بأن مستوى الفائدة يميل في قراري الاستهلاك والادخار الى ابطال تأثير كل منهما على الآخر » .

وحتى لو افترضنا ترابطا ايجابيا كبيرا بين الفائدة والادخار ، أي وجود تفضيل زمني ايجابي قوي لدى جمهور المستهلكين ، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين ، فإن اصرار « الأغلبية الصامتة » - عند الدكتور / سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد ، في الاقتصاديات التي يتحدد فيها سعر الفائدة تحكما وعشوائيا ، وتعرض لموجات تضخمية متصاعدة ، امرا غير منطقي وغير مفهوم . لأن هذا يعني ببساطة : اصرار هذه الأغلبية الغريبة على استمرار انخفاض ، أن لم يكن انهيار ، مستوى معيشتها ، نتيجة الاثر الفاعلي المتزايد للتضخم على اموالها . فاسعر « الحقيقي » ، للفائدة ، أي السعر الاسمي ناقصا معدل التضخم ، يصبح ، أن عاجلا أو آجلا ، سلبيا ، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن ، أي أن الاموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار من علم لآخر . وليس الوضع المفضل حالا اذا ما تغيرت اسعار الفائدة . إذ يقع الظلم







المصدر: النور

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نتيجة توزيع العائد بين المدخرين  
المقرضين والمستثمرين

المقرضين . . . والذي يتم من خلال  
الوساطة المالية للبنوك . بسبب تغير  
اسعار الفائدة . سواء بالارتفاع او  
بالانخفاض . ومن ثم . يؤدي ذلك . في  
النهاية . الى تباطؤ التكوين  
الراسمالي .

ارتفاع سعر الفائدة

وعند تشجيع الاستثمار  
ففي دراسة قام بها . ليلنج .

للتجربة الامريكية . وجد ان ارتفاع

اسعار الفائدة كان مانعا كبيرا من  
الاستثمار . ففي فترة الدراسة

١٩٧٠ - ١٩٧٨ م . . . بلغت  
مدفوعات الفوائد . ثلث . العائد

الاجمالي على رأس المال . مما ادى الى  
تآكل في ربحية الشركات . وترتب

على ذلك هبوط نسبة رأس المال  
المخاطر في التمويل الكلي . اى في

مجموع : الاسهم والقروض . .  
وانخفاض التكوين الراسمالي . وادى

هذا الانخفاض الى دخول الاقتصاد  
الامريكي في . دورة . نزولية . من

انخفاض في الانتاجية . ادى الى  
انخفاض في القدرة على تعويض

التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض .  
مما ترتب عليه انخفاض جديد في

الربحية . وانخفاض متزايد في معدل  
التكوين الراسمالي .

والعكس تماما صحيح . من حيث  
الآثر لاسعار الفائدة المنخفضة على

عملية التكوين الراسمالي . هنا . يقع  
الظلم اساسا على المدخرين الذين

يوظفون اموالهم في الاقتراض . كما  
تشجع هذه الاسعار على الاقتراض

للاستهلاك . وعلى تدنى نوعية  
الاستثمارات . مما يعمل بالتالى على

تخليص معدلات الادخار الاجمالية .  
ويؤدي في النهاية . كما اكد احد

تقارير . الجات . الى سواء استخدام  
رأس المال . والى هبوط مستمر في  
معدل التكوين الراسمالي .

وكاجراء مصحح للاختلالات  
الهيكلية . تضخما او انكماشاً . .  
يتفق معظم الاقتصاديين على ان  
درجة فعالية سعر الفائدة .  
محدودة . . خاصة في حالة  
الكساد . فالسياسة النقدية  
والاقتصادية . باتفاق  
الاقتصاديين . هي جوهر عمل  
البنك المركزي . وتعنى ببساطة  
عملية التحكم في العرض الكلي  
للقود . اى كتلة او كمية النقود  
في المجتمع . وذلك للتحكم في  
الائتمان بما يتفق واحتياجات  
مستوى النشاط الاقتصادي

المرغوب فيه . . ويتم ذلك من خلال  
تسهيل وتشجيع الحصول على

القروض . خاصة قصيرة الاجل . في  
حالة الانكماش . وتقييد وعدم

تشجيع منح هذه القروض في حالة  
التضخم . من خلال تغيير سعر

الفائدة . ويتم هذا التغيير بطريق  
مباشر . اى . سعر البنك . . وهو

سعر الفائدة الذى يقرض البنك  
المركزي على اساسه مجتمع البنوك .

او بطريق غير مباشر . من خلال  
ادوات - كمية ونوعية ومعنوية -

اخرى معروفة . في . محدودية .  
فعالية هذه السياسة - عمليا - في

التأثير على حجم ونوع الائتمان .  
وبالتالى مستوى النشاط الاقتصادي .

ترجع في حالة التضخم . الى ان العائد  
من الائتمان . في صورة استثمارات

مربحة . اكبر نسبيا من سعر الفائدة .  
ومن ثم . يعد سعر الفائدة غير كاف .

كعنصر تكلفة . للحد من التوسع في  
الائتمان . اما في حالة الانكماش . فهى

اكثر وضوحا . ويرجع ذلك الى ان كافة  
المتعاملين من بنوك والفراد

ومشروعات لا يتوافر لديهم الحافز  
على الاقتراض . وهو امكانية تحقيق

ربح فوق تكلفة الائتمان . في هذه  
الظروف . ومن ثم . لا يكفى ان يقدم

البنك المركزي الائتمان بشروط  
مشجعة . او حتى . مجانا . في حالة

كساد حاد . لكي يقبل المتعاملون على  
استخدامه فعلا . وكما يقول المثل

الانجليزى : يمكن ان تحضر الحصان  
الى الماء . او تحضر الماء الى الحصان .

ولكن لا يمكن ان تجبره على ان  
يشرب .

الدول النامية وسعر الفائدة

ويختلف الوضع كثيرا في الواقع .

بالنسبة للدول النامية . اذ بالرغم من  
وجود نظم نقدية ومصرفية في هذه

الدول . نجد ان كثيرا من الشروط  
الاساسية للفعالية المحدودة - اصلا -

للسياسة النقدية والاقتصادية اما  
غائبة تماما . او متوافرة بصورة

بدائية . ومن ثم . تعد . محدودية .  
فعالية هذه السياسة اشد حدة

وضوحا في هذه الدول . فالمشكلة  
هنا . باتفاق الاقتصاديين . ليست

بالقطع مشكلة نقدية . وانما مشكلة  
هيكلية . فما تحتاج اليه هذه الدول

ليس زيادة في الائتمان النقدي لكي  
تخرج من ركودها المزمن . وانما

احداث تغيير هيكلي في العملية  
الانتاجية عن طريق التنمية .

فالقضية هنا ليست قضية . طلب .  
بقدر ما هي اساسا مسألة . عرض . .

بمعنى العمل على رفع درجة استغلال  
الموارد الانتاجية المتاحة . وفي هذا

الاطار . يمكن للسياسات النقدية  
والمالية والتجارية الرشيدة . كما

سنشير فيما بعد . وليس عن طريق  
سعر الفائدة . ان تلعب دورا مفيدا في

هذه العملية .

فمن حيث آثاره السلبية على  
عملية التكوين الراسمالي . وعدم  
فعاليتها في معالجة الاختلالات  
التضخمية والانكماشية . بعد  
سعر الفائدة . في رأى عدد ليس  
بالقليل من الاقتصاديين . من اهم  
عوامل . عدم الاستقرار . في  
الاقتصاديات المعاصرة . فلقد







المصدر: النور

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٨٩

### الربح هو الخيار الناجح للاستثمار

وعلى ذلك، يهمن القول:  
باطمئنان، أن الربح، هو القوة

الأساسية الموجهة لقرارات  
المستثمرين. ليس فقط كمعيار  
لجاذبية الاستثمار، وإنما أيضا لأنه  
مصدر تمويل هام. ولقد أيدت نتائج  
دراسة قام بها ميلر، على ١٢٧،

مشروعا، هذا الرأي بشكل واضح  
ومباشر. إذ وجد أن ٧٧٪ من هذه  
المشروعات، استخدمت مفهوم  
معدل الربح، عند اتخاذ قراراتها  
الاستثمارية.

وأخيرا، يؤكد تيرنر، أن  
السعر النقدي للفائدة ليس هو  
المتحكم في الاقتصاد. فسر  
الفائدة لا يصلح، ولم يكن  
مناسبا، لقرارات الاستثمار.  
وعليه، يجب أن يحل محله  
سعر، الأصول الحقيقية  
الموجودة، أو المستوى العام  
لأسعار الأسهم. ومن ثم، يكون  
لدينا، نظرية عامة، تحلل فيها  
أسعار الأصول الحقيقية، لا  
الأصول الورقية، مركز الصورة  
أو الصدارة أذن، «الفرازة»،  
الحقيقية، إذا ما استخدمنا  
مصطلح الدكتور/سعيد، هي  
الربح، وليس، الفائدة.

خلال الفترة وهذا، يؤكد، في رأي  
الكثير من الاقتصاديين، أن

الربح، وليس، الفائدة، هو  
المحرك الأساسي لديناميكية الإنتاج

والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية.  
بل وفي غيرها، من الاقتصاديات.  
وان اختلفت المفاهيم والتعريفات  
والنظريات.

ولقد أيدت الدراسات التطبيقية  
هذا الرأي. إذ ثبت من هذه الدراسات

وجود ارتباط إيجابي قوي بين  
مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح.

ويرجع ذلك إلى الأرباح غير الموزعة  
التي تتيح للمشروع تدفقا نقديا

يساعده على التمويل الذاتي. ففي  
الولايات المتحدة، خلال الفترة

١٩٧٧ - ١٩٨٠، ولدت الأرباح  
غير الموزعة، بالإضافة إلى تخصصات

استهلاكات الأصول، في الشركات  
المساهمة، موردا نقديا داخليا صافيا

بلغ خمسة أمثال الأرباح الموزعة.  
ومن إجمالي الإنفاق الاستثماري في

الشركات غير المالية، في عام  
١٩٨٠م، والبالغ نحو (٢٩٩)

بليون دولار، كان النصيب النسبي  
للتحويل الداخلي (٨٧٪)، ونحو

(٤٪) زيادة في رأس المال، أما  
المقروض، فكان نصيبها الباقي، أي  
(٩٪) فقط.

تسائل، فريدمان، في بداية  
الثمانينات عن: أسباب السلوك  
الطائش الذي لم يسبق له مثيل  
للاقتصاد الأمريكي. ورد على  
تساؤله بقوله: أن الإجابة التي  
تخطر على البال هي السلوك

الطائش المساوئ له في أسعار  
الفائدة، فالتقلبات في سعر الفائدة  
تؤثر مباشرة في سوق الاستثمار.

فيسوده قدر كبير من الشكوك، مما  
يجعل من الصعب اتخاذ قرارات  
استثمارية طويلة الأجل بثقة، أو  
التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال.

ويرجع، سيمونز، السبب الأساسي  
للحساد العالمي العيم في الثلاثينات  
إلى: تغيرات الثقة التجارية  
الناشئة عن نظام ائتماني غير  
مستقر، وأكد على اعتقاده بأن خطر  
الاضطراب الاقتصادي يمكن تفاديه  
إلى حد كبير، إذا لم يتم اللجوء إلى  
الاقتراض، ولا سيما الاقتراض قصير  
الأجل، وإذا ما تمت الاستثمارات كلها  
في شكل تمويل ذاتي وبالمشاركة،  
وحول المعنى نفسه، شدد  
مينسكي، على حقيقة أن قيام كل  
مشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله  
العامل، والتخطيط الرشيد لاستثمار

أرباحه غير الموزعة، يفرز نظاما ماليا  
قويا، ولكن لجوء المنتجين إلى

التمويل الخارجي عن طريق  
الاقتراض، يعرض النظام لعدم  
الاستقرار.

ولقد تجسدت هذه الحقائق في  
السبعينات، فعندما ارتفعت أسعار

الفائدة خلال هذه الفترة، انخفضت  
نسبة الاستثمار الثابت المحلى الإجمالي

من الناتج المحلى الإجمالي للدول  
الغربية، كما انخفض بصفة عامة  
معدل النمو الدول.

وعليه كان الأداء الاستثماري  
الضعيف، لتنازل ربحية المشروعات

بسبب ارتفاع أسعار الفائدة - هو  
العامل الرئيسي للنمو البطيء المشاهد





المصدر: الشريعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ أكتوبر ١٩٨٩

## أوقفوا مناقشة الفوائد فإنها سؤال أخطر !

الحرص لما فارت عندنا مشكلة حادة ، فالضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه أقام حكمه على أن الفائدة المصرفية هي ( في كل الحالات ) حلال ، وهذا يعني أنها نظام طبيعي ومستقر لا ينبغي أن نسعى لتغييره في أي يوم ، وهذا ما نرفضه .  
□ ولكن أخطر من هذا كله ( وهذه هي الملاحظة الثانية ) أن هذا الكلام عن الفائدة واعتبارها تجسيدا للربا المحرم يصدق في حالة أن يربو ( أي يزيد ) المال بطريقة مضمونة وبغير عمل أو مخاطرة . والحال عندنا أن المال يؤكل ( أي ينقص ولا يزيد ) في بنوك الحكومة نتيجة للتضخم . فمن أية فوائد تتحدثون ؟  
أن كل ما تعطيه البنوك لأصحاب شهادات الاستثمار أو لأي شكل آخر من أشكال المدخرات لا يعوض الناس عن النقص الحقيقي في قيمة أموالهم والحكومة التي تحدد سعر الفائدة بحيث يكون أقل من معدل التضخم ، تسرق الناس وتبخس أموالهم مع سبق الإصرار والترصد .  
ما رأي علمائنا الأفاضل في ذلك ؟ هذا هو السؤال ، وسيحاسبكم الله أن لم تجيبوا عن هذا السؤال

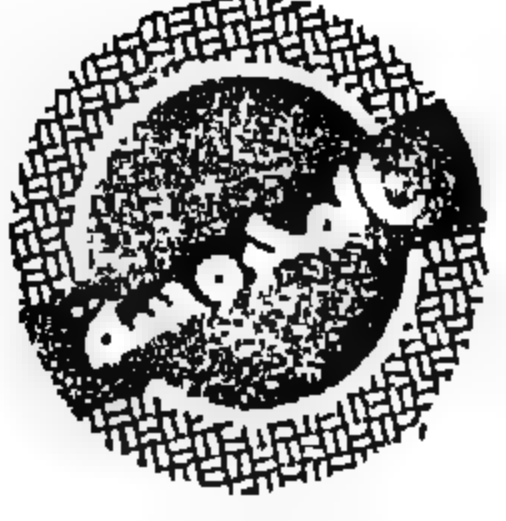
يشقينا استمرار الحوار حول موضوع الفوائد الربوية على صفحات الجرائد . فأجدر بأهل العلم أن يناقشوا مثل هذا الأمر في المجالس المختصة لذلك . ولكن مع إصرار أصحاب الفتنة على مواصلة ما بدأوه ، وجدنا أنفسنا مضطرين للدفاع عن ديننا ، فواصلنا المناقشة الفقهية . ولكن نحسب أنه أن لنا أن نتوقف مع نهاية الدراسة التي ألفها د . يوسف القرصاوي والتي نشرنا قسمها الأول في العدد الماضي .  
و مع إغلاق هذا الباب نود أن نذكر بملاحظتين أساسيتين سبق أن كتبنا فيهما .

□ الملاحظة الأولى : نحن حين نقول أن الفوائد المصرفية هي تجسيد للربا المحرم فإننا لا نقصد بذلك أن نشق على الناس . فنحن نعلم أن كثيرا من المواطنين الصالحين قد لا يجدون أمامهم حلا جاهزا بديلا عن التعامل مع البنوك الحالية . والحكومة هي المسؤولة عن هذا الوضع ، وهؤلاء معذورون أن اضطروا للتعامل مع البنوك الربوية . وقد أوضح هذا شيخنا محمد الغزالي في مقاله المنشور في العدد الماضي ولو أن فضيلة المفتي أقام حكمه في موضوع الفائدة على الضرورة وإزالة

عادل حسين







المصدر: الواسع سلام

التاريخ: ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# وزير الاقتصاد والتخطيط إلى السيدات والسادة الاعضاء



أصبحت ظاهرة التوسع في الإصدار النقدي أو طبع البنكنوت أحد أوجه التضخم الذي يعانيه الاقتصاد المصري جريئة

رسمية تتم باستمرار وفي الخفاء وما يتسرب منها في الحلق محدود جداً وإن كانت آثارها ملموسة في ارتفاع موجة التضخم والارتفاع الجنوني للأسعار . قبل أن الحكومة طبعت ٩,٤ مليار جنيه (بنكنوت) في عام ١٩٨٦ - وزادت هذه النسبة لتصل إلى ١٠ مليارات في عام ١٩٨٧ . جاء هذا على لسان وزير الاقتصاد .

وتريد أن الحكومة أصدرت ٥ مليار جنيه في عام ١٩٨٨ لتوفر الزيادة في مرتبات العاملين في الدولة ويغتن النظر عن إعلان هذه الحدائق أو إختائها فإن المواطن يلس آثارها يوماً بعد آخر ، فما قيمته قرش بالأمن أصبح بعملة كروش اليوم وسيرتفع هذا الرقم في المستقبل بصورة متوالية مندسية فأنجبه لم تعد له قيمة والفضل في

ذلك يرجع إلى السياسة التي يدار بها الاقتصاد في مصر

### ( أرقام حكومية )

يذكر تقرير لمجلس الشورى عن الاستهلاك السلعي أن العجز الكلي بلغ نحو ٤٥٧,١ مليون جنيه في عام ٨٧ - ١٩٨٣ ، وتزايد إلى ٩٧٨٩ مليون جنيه في عام ٨٥ - ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ١١٤٪ ، ويرجع هذا في الأساس إلى التزايد المستمر في عجز الموازنة الاستثمارية حيث بلغ العجز نسبة ٦٢,٩٪ من إجمالي العجز الكلي لعام ٨٣/٨٢ و ٥٥,٤٪ من إجمالي العجز الكلي لعام ١٩٨٦/٨٥ .

تحقيق / مجدى مصطفى

ويشير التقرير إلى أن الحكومة توسعت في تمويل العجز عن طريق الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الاقتراض من الداخل والخارج ، وإصدار سندات على الخزنة العامة ، وهي وسائل لها آثارها الخطيرة على زيادة الضغوط التضخمية علاوة على ما يمثل من عبء في خدمة الدين العام .

وقد صاحب زيادة العجز زيادة كمية النقد المصدر حيث زاد من ٥٧٩٨ مليون جنيه في ديسمبر من عام ١٩٨٢ إلى ٨٨٥٣ مليون جنيه في ٢٦ ديسمبر ١٩٨٥ نسبة ٥٢,٧٪ .

ويضيف التقرير أن نسبة تمويل العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفي قد ارتفعت إذ لوحظ أن ما يتراوح من ٥٦,٥٪ و ٤٢,٥٪ من





المصدر: لواء المصارف

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩ / نوفمبر ١٩٨٩

عجز الموازنة الكلى قد تم تحويله من الفترة ١٩٨٣/٨٢ وحتى ١٩٨٦/٨٥ من الجهاز المصرفي، ويعنى ذلك التوسع فى المعروض النقدي بمعدل أسرع من معدل توسع الطلب على النقود الأمر الذى يؤدي إلى حدوث ضغط تضخمى تتمثل فى زيادة الطلب المصحوب بزيادة فى كمية وسائل الدفع مما يؤدي إلى فائض ملموس فى عناصر الطلب على العرض الحقيقى للسلع والخدمات وتكون المحصلة النهائية زيادة مستويات الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه.

### ( دائرة التضخم المغلفة )

يشير الدكتور حسين شحاته أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الأزهر إلى خطورة الآثار المترتبة على ظاهرة التمويل بالعجز وما يصاحبها من التوسع فى الإصدار النقدي والتي ترجع إلى أسباب لا تفرها الشريعة كالاقتراض بفوائد ربوية والتبذير الحكومى وزيادة النفقات على الإيرادات.

فيقول إن التوسع فى طبع البنكنوت يؤدي إلى المزيد من التوسع فى هذا الاتجاه، فهو يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور - وزيادة الأسعار وهذا يقود إلى عجز الموازنة وإلى قروض جديدة فارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية للأجور ويؤدي إلى المطالبة بزيادتها، وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف.

ويذكر الدكتور حسين شحاته أن هذا الأمر يؤدي إلى ضعف إنتاجية العامل لأنه يضطر إلى البحث عن عمل آخر ليعوض الضعف الذى أصاب أجره وهذا يعنى ضعف الإنتاج القومى.

وتعمد آثار هذه الظاهرة إلى التأثير على الاستثمار فالتوسع فى طبع النقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

وبالتالى فالعائد على المال المستثمر يكون قليلا فيصعب على المستثمر استرداد دولاره بسبب انخفاض قيمة الجنيه مما يعوق عملية الاستثمار فى مصر وهناك أمثلة عديدة لشركات أعلنت إفلاسها بسبب ذلك.

ويؤكد الدكتور حسين شحاته أن هذه الظاهرة أعاققت القروض الحسنة وردّها وأنت إلى الدخول فى أخطاء شرعية، كما أنت إلى صعوبات فى سداد القروض إذا كان القرض بالدولار.

ومن هنا يتضح أن الاقتراض من المصرف المركزى لتمويل عجز فى ميزانية الدولة هو الأسلوب السهل من الناحية السياسية إذا قورن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديدة على الجمهور إلا أن تمويل العجز عن طريق إصدار النقد ماهو إلا ضريبة لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان عن طريق ارتفاع الأسعار فيما بعد.

وهذه سمة لإدارة الاقتصاد فى ظل الحكومات الضعيفة ذات الأجهزة الضرائبية السيئة، وعلى ذلك فالتضخم كما يذكر الأستاذ يوسف كمال تعبير عن أسوأ إدارة اقتصادية، وبلا شك فالإصدار النقدي لسد عجز الموازنة أفضل وأعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية.

فهو سرقة على مستوى قومى لأنه إيراد من طبع النقود لا يقابله زيادة فى الإنتاج تختلف من ورائه مسئولية العجز والفشل.

وارتفاع الأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين خصوصاً أصحاب الدخول الثابتة، فهي ضريبة عشوائية لم يراع فيها القدرة ولم يستأن فيها دافعها ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة فهي عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين، يؤدي إلى نقص الثروات المدخرة وقيم الحقوق الأجلية.

وكان من آثارها:

• انتشار ظاهرة الاحتياز السلعى نتيجة تدهور قيمة النقود المستمر مما يؤدي إلى زيادة الاتكماش ونزلة الموجود من السلع.

• ظهور طبقة المهربين التى تتحايل على قوانين العملة والجمارك فى تهريب السلع والعملة مما يضر بمصالح التنمية وعدالة







المصدر : لوادر اسلام

التاريخ : ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوزيع ويوم أن تتدخل الدولة بالتسفير يزداد  
البلاء في السوق السوداء ويزداد الغش  
والتهريب ، لأن التسفير لا يعالج أساس الداء  
بل يضاعفه ، ولا يؤخذ به من منطلق سياسة  
اقتصادية رشيدة .

• غلام الصادرات وعجزها وارتفاع  
أسعار العملات الأجنبية وزيادة عجز الميزان  
التجاري .

• إفساد نظام المعاملات . خصوصاً  
البيوع الآجلة لتدهور قيمتها بمرور الزمن  
وبالتالي إلى سلب حقوق العباد .

• تعويق عملية التنمية الاقتصادية  
لهروب رؤوس الأموال لشراء العقارات  
والأراضي والذهب لتحمي رأس المال .

• كما أن زيادة الأغنياء وضعف القوة  
الشرائية للفقراء يؤدي إلى توجيه الإنتاج  
للسلع الترفيحية واستيراد الكماليات .

وفي التقييم النهائي فإنه يؤدي إلى سلب  
الفقراء لمصلحة الأغنياء وزيادة القاعدة  
الفقيرة كماً ونوعاً وزيادة القلة الغنية عدداً  
وثروة .

( أكل مال الناس بالباطل )

يؤكد الأستاذ يوسف كمال أن الإسلام يدرأ  
هذا الخطر عن المسلمين بطريقتين :  
أولاً : التنمية الاقتصادية .  
ثانياً : تحريم أكل المال بالباطل .

والتنمية الاقتصادية من فروض الكفاية إذا  
لم تقم بها الأمة أثمت عند ربها وارتكبت  
حراماً .

وفي مجتمع مدين نجد الدعوة من شعيب  
عليه السلام إلى قومه وكانوا يأخذون حقوق  
الناس ظلماً ويقطعون الدراهم والفضة  
وسمى القرآن ذلك فساداً لأنه بخس للناس  
أشياءهم .

وكم وضعت تشريعات وسنت قوانين  
بوضع احتياطي للعملة من ذهب أو عملات  
أجنبية للحد من هذا الطوفان أو وضع حد  
أعلى له أو اشتراط موافقة المجالس النيابية  
وكل هذا لم يصمد .

لهذا كان الإسلام وحده بتحريم  
أكل المال بالباطل يضع الضمان  
الوحيد لدرء هذا الخطر الداهم .







المصدر : لواد الإسلام

التاريخ : ١٩٨٩  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# نكسة في الإفتاء وعودة لرب الجاهلية

لم يعرف لدار الإفتاء في مصر على مدى تاريخها الطويل أنها انتكست مثلما انتكست في هذه الأيام . فقد كان بيانها الصادر في ٩/٨ من هذا العام هو الضربة القاصمة ، لا أقول للدار وحدها بل لكل كلمة تصدر من عالم يشغل منصباً حكومياً مرموقاً - إلا من عصم الله وقليل ما هم .







المصدر : لواء الإسلام

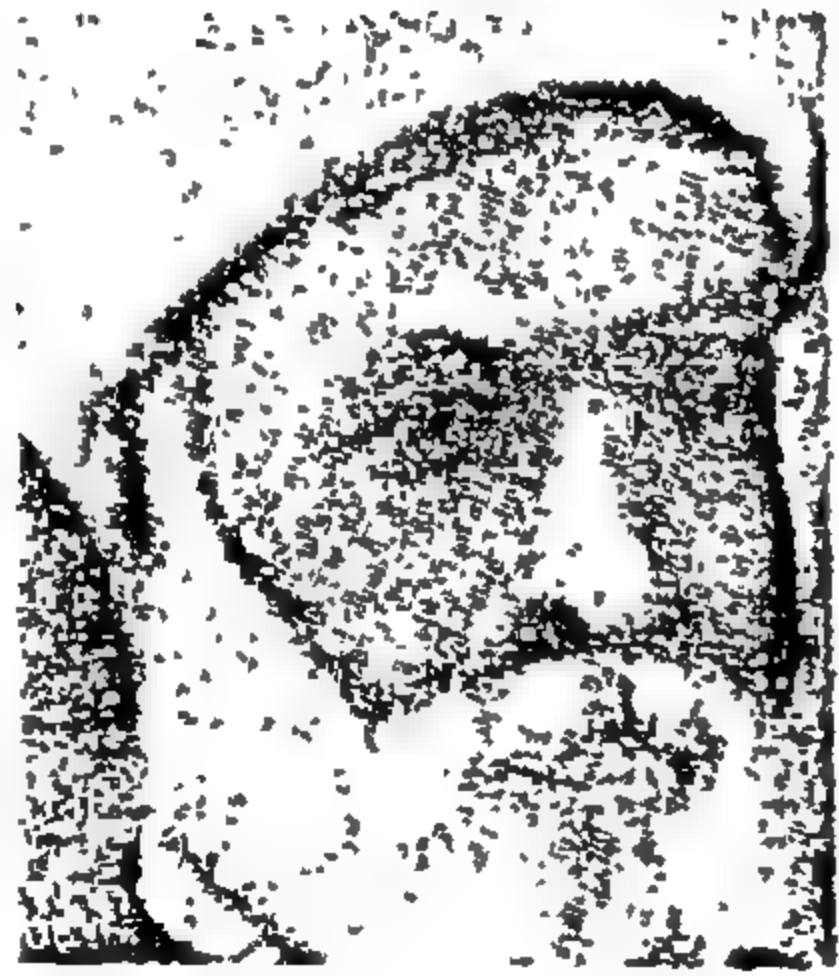
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩

بفائدة ، وتكرض بفائدة أعلى وتستبد بالفرق بين الفائدتين ١٢

الثانية : من صور الربا فوائد صندوق التوفير ، وقد استندت الدار في تحليلها على فتوى فريية أفتى بها الشيخ محمد عبده استجابة لمطالب الإنجليز حين كانوا يحتلون مصر ، ثم ردها من بعده تلميذه الشيخ محمود شلتوت . وأغلب الظن أن الشيخ شلتوت رجع عن فتواه تلك - ضمناً - فيما كتبه عن الربا في كتابه (الإسلام عقيدة وشرعة) .

الثالثة : من صور الربا التي حلتها بيان الدار فوائد وجوائز شهادات الاستثمار . ثم وعد بالفتوى في بقية صور الربا كالفوائد التي تعطى البنوك على القروض التي تودع فيها .



محمد عبده



كمال الجنزوري

وليس القارىء في حاجة إلى أن تذكره أن بيان دار الافتاء المشار إليه قام بمسح شبه كامل لصور الربا الحكومى ثم حولها بجرة قلم إلى معاملات جائزة شرعاً ١٢ هكذا في غير احتياط أو تحفظ . وكان لذلك البيان آثار سيئة للغاية - رغم طفولته غير الشرعية . ومن أبرز تلك الآثار السيئة العودة إلى التعامل بربا الجاهلية الذي حرّمه الله في كتابه العزيز بنصوص قطعية الدلالة . فضلاً عن كونها قطعية الثبوت .

(فتاوى ليست شرعية قطعاً)

البيان الذى صدر عن دار الافتاء مؤخراً لم يذّر صورة من صور التعامل الربوى - الرسمى - إلا وقد أصدر فيها فتوى بالجواز الشرعى . وقد تناول البيان ثلاث طوائف - إجمالاً - من صور التعامل الربوى .

الأولى : الفوائد الباهظة التي تتقاضاها البنوك الربوية من عملائها على ما يسمى بالقروض الإنتاجية التي تترضهم إياها . وقد استند البيان في تحليل هذا النوع من الربا على أن البنوك لا تتجاوز المصروفات الإدارية وأجور موظفيها وعمالها فيما تتقاضاه من فوائد . وتفسير هذا أن بنكاً ربوياً ما إذا كان يتقاضى في العام الواحد عشرة ملايين فوائد . فإن هذه الفوائد تعادل تماماً حجم مصروفات البنك فهي كذلك عشرة ملايين ١١٢ وهذه دعوى يكذبها الواقع من أقصر طريق . ونسأل سؤالا مؤاده : إذا كان هذا صحيحاً فمن أين لتلك البنوك الأرصدة الضخمة المودعة في البنك المركزى وغيره ١٢ وهي أرصدة تفوق بكثير مديونيات البنوك من حسابات الأفراد والهيئات ؟ ولو كان ما ذكرته الدار صحيحاً لما استمرت تلك البنوك عاماً واحداً . ونسبت الدار أو تناسبت أن البنوك باختلاف أنواعها إنما هي بيوت تتاجر في النقد على غرار المؤسسات الربوية اليهودية . تقرض







المصدر : لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩

واختيار الله والرسول للأمة يجب التمسك به فلا تحل الأهواء والبدائل الفاسدة محل كتاب الله وسنة رسوله ، وإلا ضللتنا ضلالاً ميبئاً » وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم \* ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً ميبئاً » .

هذه الأصول والضوابط والقواعد الإيمانية الشرعية لم تقم لها دار الافتاء أى وزن . فضربت بشريعة الله عرض الحائط ، وراحت تلتصم عللاً للتحليل لم ينزل الله بها سلطاناً . وجنت على شريعة الله جنائياً لم يعرف لها مثيل فى التاريخ إلا ما صنعه كمال لتأثورك حين أراح شريعة الله أو أراح الإسلام كلية عن الحياة استجابة لأهواء أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم وجناية دار الافتاء لا تقل جرأة وشناعة عما صنعه الرجل الصنم فى تركيا كما يسميه بعض بنى وطنه ؟

جنائية دار الافتاء المصرية على الإسلام بقضاياها الأخيرة هى تطويع الإسلام للنظم القائمة ، بما فيها من باطل كثير وصواب قليل . والأصل أن شريعة الله هى التى يجب أن تخضع لها النظم القائمة . أجل هى القضية على أوضاع البشر . ولكن دار الافتاء جنت جنائية قبيحة حين جعلت النظم البشرية هى القضية على كتاب الله وسنة رسوله وإجماع علماء الأمة سلفاً وخلفاً . وهى تحسب عملها هذا هيناً وهو عند الله عظيم !؟

#### (مخالفة الدار للإجماع المعاصر)

قضية الفوائد الربوية قام على تحريمها الإجماع المعاصر . فمجامع الفقه ومؤتمراته بدءاً بأسبوع الفقه الإسلامى الذى عقد فى باريس عام ١٩٥١ وانتهاء بمؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٥ وما تخلل هذين المؤتمرين من مجامع فقهية عالمية بمكة المكرمة ، وبدمشق كل هذه المؤتمرات أجمعت على تحريم الفوائد الربوية المعاصرة . ولم تصبح المسألة موضوع اجتهاد جديد ، ولكن دار الافتاء المصرية لم تقم لهذه الجهود وزناً واعتبرت

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX



د. عبد العظيم المطعنى

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ومن يقرأ بيان الدار لا يجد سنداً شرعياً واحداً اعتمدت عليه وهى تسرف فى تحليل ما حرم الله . وتبتدع فى الدين ما ليس منه . وحين نعرض فتاويها على أصول التشريع : كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع الأمة الأعلام وتلاميذهم . وأصول الفقه ، ومذاهب الفقهاء جميعاً لاتجد لفتاوى دار الافتاء بتحليل الربا أى سند فيها يمكن أن يبرىء الدار مما ورطت فيه نفسها ، وبطلان ما ذهبت إليه من أحكام تغضب الله ورسوله وتغضب من يحترم دينه وإن أرضت قوماً آخرين أثرت الدار إرضاءهم على إرضاء الله ورسوله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

شريعة الله نزلت على خاتم رسله لتكون قاضية على أوضاع البشر وتوجيه الحياة على سنة الله فى عباده . فهو وحده العالم بالمصلح والمفسد ، وأرسل رسله لقيادة الناس على هداه » وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله « وطاعة الله ورسوله وأولى الأمر للمتزمين بهدى الله ورسوله هى مهمة المجتمع المسلم » يأياها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم « وحينما ينشأ خلاف بين المسلمين على أمر أحلال هو أم حرام فالضابط الذى وضعته شريعة الله لحسم هذا النزاع هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله » فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول « .





المصدر: الجاهل الإسلام

التاريخ: ١٩٨٩ / ١٢ / ١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأهرام الصادرة بتاريخ الثلاثاء ١٢/١٢/١٩٨٩  
بيانا صدر عن مجلس إدارة بنك الاستثمار  
القومي برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب  
رئيس الوزراء ووزير التخطيط ورئيس  
مجلس إدارة البنك ، تضمن ذلك البيان عدة  
قرارات استثمر فيها البنك فتاوى دار الإفتاء  
بتحليل الربا . ومن بين تلك القرارات قرار فيه  
عودة صريحة للتعامل بربا الجاهلية على  
المستوى الحكومي والرسمي .

يلقى ذلك القرار بضم الفوائد المتأخرة  
على الهيئات والشركات لبنك الاستثمار إلى  
أصل القرض . وعبر البيان الصادر عن البنك  
عن هذا الإجراء بـ ( رسملة ) الفوائد .  
ورسملة الفوائد معناها أن تصبح الفوائد  
المجمدة ( المتأخرة ) رأس مال جديد يضم إلى  
رأس المال القرض الأصلي . ثم تستحق عليه  
قوائد مثل فوائد الرأسمال الأصلي وهذا هو  
ربا الجاهلية بعينه الذي قال الله فيه « لا تأكلوا  
الربا أضعافاً مضاعفة » .

وهذا أثر سيء ومباشر لفتاوى دار الإفتاء  
التي شافت فيها الله ورسوله والمؤمنين من  
بعد ماتبين لها الهدى ١٢

كما خطا البنك الاستثماري القومي خطوات  
أخرى في دعم النظام الربوي بزيادة الفوائد  
على القروض ، والتوسع في بيع شهادات  
الاستثمار وسندات التتمية ، وزيادة الفوائد  
والجوائز عليها بهدف تشجيع المواطنين على  
الإقبال عليها بعد أن أصدرت دار الإفتاء فتاوى  
بأنها جائزة شرعاً ١٢

ومعنى هذا كله أن دار الإفتاء لم تكن تصدر  
في فتاوها عن حرية وإتقان سمعت لإنهاء مهمة  
رسمية كلفت بها . فاستندت في فتاوها إلى  
( رسمية المنصب وقوته ) وعصفت بالأصول  
الشرعية عصفاً لم ترع فيه إلا ولائمة . ولكن  
صحة الفتاوى لا تأثر فيها للمناصب ومنازل  
الرجال . فهذا شيء وصحة الفتاوى شيء  
آخر . ومما هو معروف عند علماء الأصول :

( إن الحق يعرف بالحجة لا بأقدار  
الرجال ) وإنا لله وإنا إليه راجعون .



نفسها أعلم أهل الأرض ، وراحت تروج منذ  
فترة للقول بجواز صور الربا المعاصرة ، ثم  
أذاعت بيانها الأخير على الناس وتجرات على  
الله ورسوله وكل علماء الأمة . وأسرفت أيما  
إسراف في التحليل لحاجات في نفوس  
( اليعاقبة ) وما أكثرهم ، مع الاعتذار للمبتل  
المعروف ( لحاجة في نفس يعقوب ) .

إذا راجعت نصوص الكتاب والسنة وأصول  
الفقه وأعمال الفقهاء قديماً وحديثاً بل  
وفتاويهم الصريحة في تحريم الفوائد الربوية  
المعاصرة ظهرت لك في وضوح بطلان  
الفتاوى التي صدرت عن دار الإفتاء أخيراً .  
فلا يحل لمسلم ودع أن يعمل بها أو يفتي بها  
غيره أو يعتبرها مذهباً فقهياً له معارض .  
إنها فتاوى باطلة بطلاناً محضاً . وليس هذا  
قولاً أنشأناه من عندنا . لا قدر الله . وإنما هو  
تصوير أمين ونقل صادق لما عليه علماء  
الأمة سلفاً وخلفاً قنماء ومحدثين . وعلى  
الدار أن تبرا من فتاويها تلك وإلا تحملت  
وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة .

بعد أن أتبع بيان دار الإفتاء بأقل من  
أسبوع تم الإعلان عن بدء العمل بربا الجاهلية  
المحرم تحريماً قاطعاً . فقد نشرت جريدة



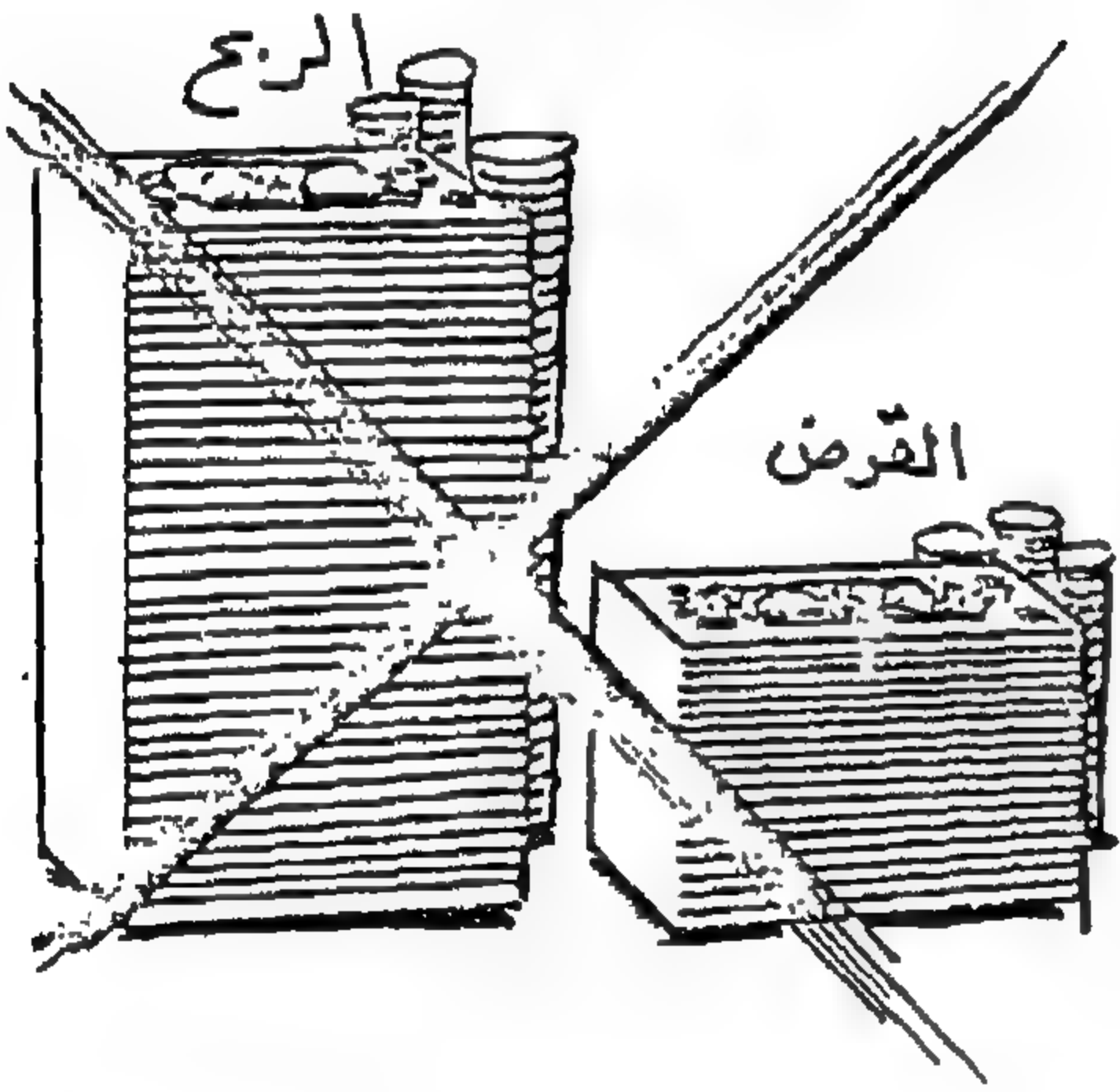
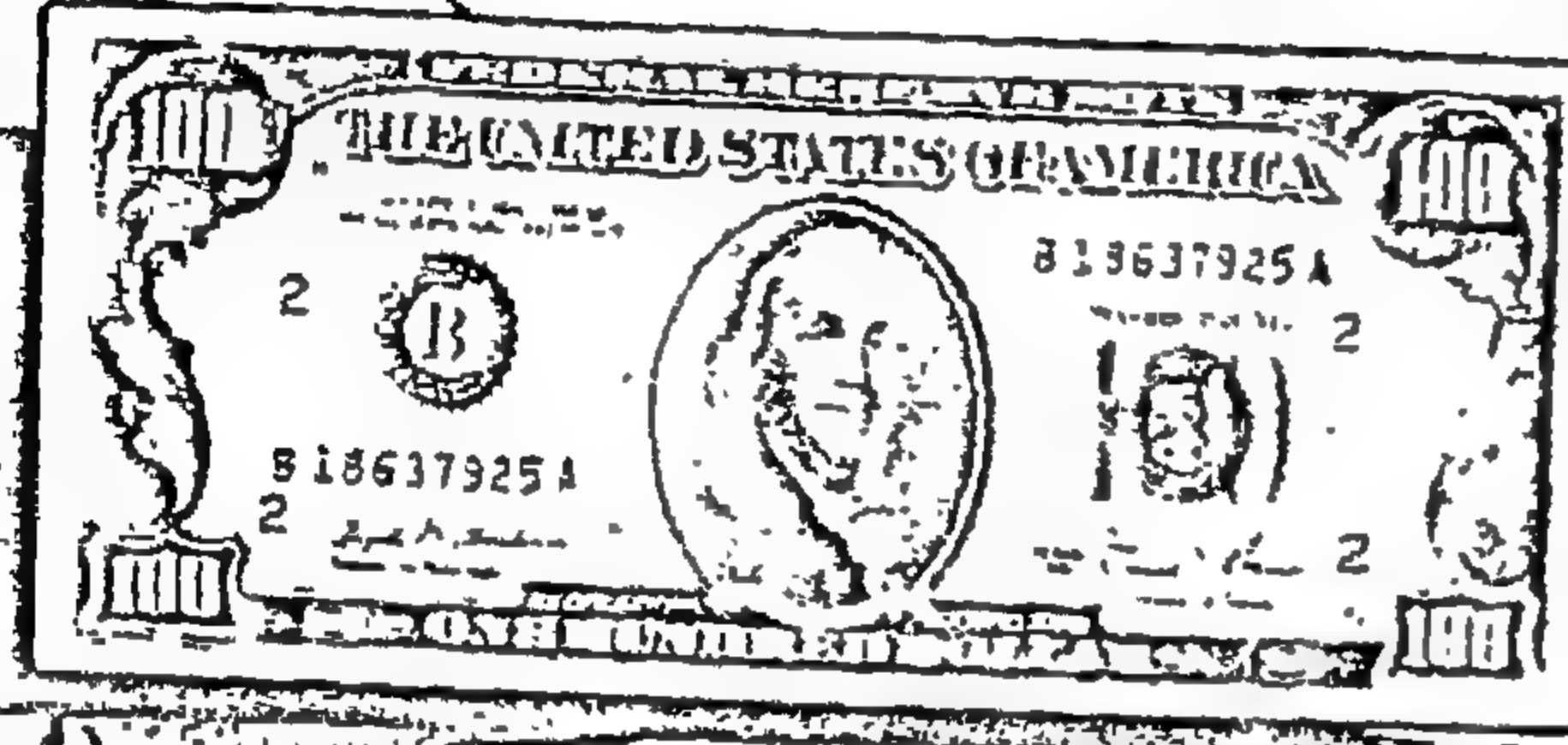




المصدر : ..... آلتبولة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

رد على وجبة  
النظر المطروحة :



الدكتور  
عبد الحميد  
الغزالي



# حول الفوائد المصرفية : من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين

بقلم : دكتور/ عبد الحميد الغزالي  
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

قرأت باهتمام كبير واستمتاع أكبر ، ما كتبه الأستاذ الدكتور « سعيد النجار » حول : « سعر الفائدة المصرفي .. والأغلبية الصامتة » ، في مقالين علميين بأهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ ، ١٤ ، ١٩٨٩/٩/١٤ م ) . ولقد كنت دائماً أسعد بتطابق وجهات النظر - على أساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين







المصدر : ..... البنو الاسلاميه .....

للتشر والمعلومات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩ .....

الدكتور « سعيد » ويني . وكنت أود - كالعادة - أن تكون مساحة الاتفاق في هذا الموضوع تسمح لي بأن أكتفى بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، رغم اتساع هذه المساحة فيما يتصل بمبادئ وبدبيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد المصري وضرورة تنميته عن طريق تشجيع الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط ببعض صيغ الاستثمار الإسلامي ومسلمات الاقتصاد الإسلامي من ناحية ثالثة ؛ أجد نفسي ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذري مع جوهر ما جاء في مقالتي الدكتور « سعيد » .

ولتأكدى مسبقاً من علمية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولثقتي سلفاً من رباط الأخوة ، والاحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف - رغم أنه ليس خلافاً في الرأي فقط ، وإنما خلاف أساسي حول ثابت من ثوابت الإسلام ، وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي - لن يفسد ، بمشيئة الله ، للرد الذي بيننا قضية .

وقبل أن أقدم مساهمتي المتواضعة ، والتي ستكون شديدة الاقتضاب ، على أمل أن تسمح لي المجلة بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رءوس الأقلام التي سوف أشير إليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الإسلامي ، أود أن أسجل كلمة قصيرة عن العنوان .

كان عنوان مقالتي الدكتور « سعيد » هو : « سعر الفائدة المصرفي .. والأغلبية الصامتة » ، مع اختلاف في المقال الثاني ، بنسبة الصفة إلى الفائدة . ويقصد الدكتور « سعيد » بالأغلبية الصامتة - نصاً - « قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الأرباح ولا يتلاشى بفشل المشروع » . وهم ، في نظره ، « أكثر من ثمانين في المائة من المدخرين » ، ( المقال الثاني ) . كما أشار في متن مقالته إلى أن ما ذكره بخصوص مبادئ وبدبيات الاقتصاد ، ودور سعر الفائدة في الادخار والاستثمار .. هو رأي « جمهور الاقتصاديين » .. رغم خلافهم واختلافهم الشديدين ، كما سأشير فيما بعد ، حول العوامل المحددة بسعر الفائدة ، وحول جدوى هذه الآداة ، ومدى فعاليتها ، خاصة في الدول النامية . وأنا أتفق - إلى حد ما - معه في النقطة الثانية ، واختلف - إلى حد كبير - معه في الأولى .

#### حقيقة جمهور الاقتصاديين

فأما اتفاق ، فيتأسس - واقعياً - على أن جمهور الاقتصاديين ، تربى في حضن المدارس الوضعية الحديثة - خاصة الغربية - في الاقتصاد ، وترعرع على أدبياتها ، وشب على سلوكياتها في أرض الواقع . وكنت - أنا - منهم . ومن ثم ، فلا توجد مشكلة في اتفاقهم - إن وجد أصلاً . كما لا يعد هذا الاتفاق - وهذا هو المهم - حجة تُحسب ضد ثوابت الإسلام ، بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين . فالإسلام لا يُعرف بالرجال ، وإنما يُعرف الرجال بالإسلام . ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الرضعي حاكماً





المصدر: النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٩

لثوابت الشريعة في الاقتصاد ، ولكن ، على العكس من ذلك ، يجب أن تكون الحاكمة - في الاقتصاد وفي غيره - لشريعة الله .

ولا يعنى ذلك الانغلاق على أنفسنا ، بعيداً عن التراث الإنسانى الذى أسهمنا إسهامات أصيلة في إثرائه وتطوره . بل ، العكس - يقيناً - هو الصحيح . فالإسلام ، والاقتصاد الإسلامى كجزء منه ، يتعامل مع التراث الإنسانى بفكر مفتوح تماماً . فلسنا في حاجة إلى « أسلمة » الكثير من المبادئ والسلوكيات التى قد

ينهل منها الاقتصاد الإسلامى ، على أساس أن « الأصل في الأشياء الإباحة » ؛ وأن « الحكمة ضالة المؤمن » ، طالما لا تصطدم بنص إسلامى صريح ، أو موقف إسلامى مستقر ، أى طالما لا تلحق حراماً ولا تحرم حلالاً ؛ وأن « هذه بضاعتنا ردت إلينا » .

وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب في حدود الاستطاعة . وهذا يعنى الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى : من تنظيمات وطرائق فنية ، وأساليب ووسائل تكنولوجية ، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية ، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الإمكانيات الانتاجية للمجتمع ، وبما يكفل التعامل « المناسب » والكفاء والفاعل مع « الأشياء » ، بهدف إعمار الأرض ، وتقديم المجتمع .

### حقيقة الأغلبية الصامتة

أما اختلافى ، فيقوم على حقيقة أن « الأغلبية الصامتة » ليست هي ما قصدتها الدكتور « سعيد » وإنما هي - في قصدي - الأغلبية التى استقر في يقينها ثوابت الإسلام ، وتفهم عقلها متغيراته ، وثبت في وجدانها حرمة الربا ، ووقر في قلبها حرمة الفوائد المصرفية . ولكنها في العمل حائرة - من حاجة أو ضرورة أو شهوة - ومتخبطة - من تغييب مقصود وتغريب مخطط وإعلام مشوه - بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها . وهى أشد حيرة وتخبطاً الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف ، ودار الإفتاء المصرية ، ولجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب ، حول موضوع محسوم أصلاً من فقهاء القدامى ، ومقطوع به فعلاً من فقهاء الحداثيين بفتاوى متواترة من علماء أجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاماً . ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى ، ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ « بكرى الصدفى » - مفتى الديار المصرية ( ١٣٢٥ هـ ، ١٩٠٧ م ) ، وانتهاء بفتوى « مجمع الفقه الإسلامى » برابطة العالم الإسلامى ( ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م ) .

فمن هذه الأغلبية الصامتة أكتب ، وعن آمالها وآلامها تدور مساهمتى . تلك الأغلبية التى قامت - أساساً بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة ، ولأسباب أخرى معروفة ، ترتبط بالثقة والخدمة الجيدة والعائد الدورى المرتفع وضرورية التركات ( المبلغات ) وحملات الإعلان والدعاية والإعلام ... الخ - بصناعة ظاهرة شركات توظيف الأموال ، بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى . ولقد أدت







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

هذه الأغلبية ، من خلال دعمها المادى المستمر ، إلى « عميقة » هذه الشركات فى سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة . ثم أخيراً تحولت هذه الظاهرة - بالحق أو بالباطل ، لأن أحداً لا يستطيع أن يجزم برأى ، بسبب عدم وجود « معلومة صحيحة » يعتمد عليها حتى الآن لدى أى جهاز رسمى أو غير رسمى ، حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كارثة ، أضرت أساساً بالمدوعين ، ولوثت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله فى مصر . وتلك قضية أخرى ، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة .

وعليه ، كان عنوان مساهمتى : حول الفوائد المصرفية - من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين . فأغليبتى الصامتة ليست بالقطع أغلبية الدكتور « سعيد » ، وإن كان « جمهور الاقتصاديين » - إلى حد ما - هو نفسه ما قصده .

ودون توضيح بجمهور الموضوع الذى طرحه الدكتور « سعيد » ، ودون إدخال بتفصيلات عرضه وجمال تركيبه ودقة تنظيره وخطورة تحذيراته ، تمثل وتركز التحليل الذى قدمه فى محاولة إثبات أن « سعر الفائدة » هو « السعر الاستراتيجى » فى النظام الاقتصادى المعاصر . فهو « الجهاز العصبى » للنظام المصرفى ، وهو « الركيزة الأساسية » لإدارة النظام النقدى ، وهو العامل « المؤثر » فى المدخرات ، وهو « الفرازة » التى تضمن انتقاء أكفأ المشروعات ، وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالتالي من التبعية ، وهو - أخيراً - الذى سيضمن أكفأ استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها ، وبالتالي تتحقق « عمارة الأرض » ، وتم مقومات « القوة الاقتصادية » . وبهذا التحديد والحسم ، تعد هذه الأداة قدراً محتملاً ، وقضاء غير قابل للرد ، كبه « جمهور الاقتصاديين » على النظام الاقتصادى المعاصر .

وإذا ما حاول أى نظام قائم ، وبالذات النظام المصرى ، الفكك منه ، فسيقع - لا محالة - ظلم فادح على « دائن » القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود ، وسينهار النظام المصرفى ، ويشل النظام النقدى وتتوقف إدارته الرشيدة ، وتتلشى المدخرات فى اكتناز « تحت البلاطة » و « تسرب إلى الخارج » مما يعرض الاقتصاد المتمرد على هذا القدر إلى الاضطراب إلى مزيد من « المديونية الخارجية » تمويل العملية الاستثمارية - على أساس سعر الفائدة . فلا مخرج منه إلا إليه . كما أن هذه المحاولة ، الفاشلة حتماً ، ستؤدى إلى « هدر اقتصادى » ، لأن « الغاء الفائدة يعنى أن رأس المال ... يصبح فى حكم المال المباح كالهواء » ، ويعنى فرضى فى اختيار المشروعات ، حيث « لا تتجه القروض بالضرورة إلى أعلى المشروعات انتاجية ، وإنما أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً » . وفى النهاية ، سوف تعم « الفوضى الاقتصادية » ، وتهدد عملية « التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض والقوة الاقتصادية » ، ويزداد الفقر كقراً ، وتعمق « التبعية » . وفى ختام عرضه ، يحذرننا الدكتور « سعيد » - بالنص - « إذا سرنا فى طريق الغاء الفائدة ، فإننى أخشى أن تكون هذه هى نهاية الاقتصاد المصرى . وهذه نتيجة يعلم الله أننى لا أقولها فى خفة أو عجلة ، ولكنها مسألة واضحة أمامى وضوح الشمس . وقد أعذر من أنذر » .

وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض ، وقبل أن أبدأ فى سرد مساهمتى ، أود من باب التوكيد ،





المصدر: ..... النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... نوفمبر ١٩٨٩

وليس من باب الإطناب والتكرار ، أن أسجل حقيقة أن الدكتور « سعيد » بدأ مساهمته بتأكيد أن « جمهور الاقتصاديين » يرى « أن سعر الفائدة يؤدي وظيفة حيوية في النظام الاقتصادي المعاصر ، وأن إلغاءها بدعوى أنها تدرج تحت الربا المحرم يعود بأوخم العواقب وأفذح الأضرار على الأمة الإسلامية » . ثم شدد على أن هذا الجمهور يعتقد أن « الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضي » . وأخيراً قطع بأن « المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف شيئاً اسمه : « النظام النقدي » ، أو « النظام المصرفي » ، أو « البنك المركزي » أو « التراكم الرأسمالي » ، أي عملية الإدخار والاستثمار . ثم ، انتهى ، كما بدأت مؤكداً أن « هذه الأشياء » ، اللصيقة بالنظام الاقتصادي المعاصر ، والحيوية لسيره ، مرهون وجودها بوجود « سعر الفائدة » ، وأن غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء .

وأخيراً ، رفض الدكتور « سعيد » الربح كبديل لسعر الفائدة ، فأكد « أن هناك من يقول إن الربح يقوم مقام الفائدة ، ويؤدي نفس الوظائف التي تؤديها . ويشير أصحاب هذا الرأي إلى ما يعتبر في نظرهم

النظام الاقتصادي الإسلامي ، الذي يعتمد على معاملات بريئة من الربا المحرم مثل المشاركة أو المراجعة والمضاربة » ، وقبل أن يتبين أن هذه « المقابلة » تنطوي على مشكلة تعريف ، خاصة بالربح في المفهومين الإسلامي والوضعي ، اعتبر « أن هذا كلام لا يحتمل التخصيص من الناحية الاقتصادية » ، وراح يدلل ، باستخدام « أوليات علم الاقتصاد » وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج ، أن هذا الكلام يعني أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة . « وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد » . هذا ، وإن كان الدكتور « سعيد » قد عاد ، وهو بصدد تحديد أغلبيته الصامتة ، وحصرها في الباحثين عن « دخل ثابت مضمون » لأموالهم ، وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامي في خريطة الأدوات الاستثمارية ، التي يستحوذ وفقاً لها سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار . فبعد أن عدّد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقاً للآجال الزمنية على أساس سعر الفائدة الثابت ، قال : « وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمراجعة التي لا تحمل دخلاً ثابتاً ، ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها » . وبالرغم من هذا الإقرار ، ولا أقول الازدواجية أو حتى التناقض ، يظل - عند الدكتور « سعيد » - سعر الفائدة الثابت : أساس الاستخدام الأكفأ للموارد ، ومحرك النشاط الاقتصادي ، وقوة دفع عجلة التنمية ، ومن ثم ، عصب النظام الاقتصادي المعاصر .

وبعيداً ، بقدر الإمكان الانساني ، عن التعقيدات النظرية ، والعموميات الغامضة ، والتسطيحات غير المفيدة ، والمجادلة من أجل المجادلة ؛ واقتراباً من « واقع » الأشياء ، و « هموم » الناس ، و « تطبيقية » المفاهيم ، و « عملية » الأدوات ، و « ذرائعية » النظم ، أحاول - بعون الله وتوفيقه - ، أن أوجز مساهمتي في النقاط الرئيسية التالية :

١ - لا جدال في أن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه ، ولا جدال أيضاً في أن « المجتمع الإسلامي







المصدر : ..... آئيلو الاسلامفة

للنشر والخدماء الصءفة والمعلومااء : ..... القارفة : ..... نو ففر ١٩١٩

الأول « لم فكن فعرف شفاء اسماء « النظم النقءفة والمصرففة « وإطاراءها التظفمفة ، بمصطلءاء وتعرففاء الفوم . ولكن ، من المسلم به ، فف الوقت ذاءه ، أن النظام الإسلامف ، كأف نظام ، له ثوابته الفف تعد بمءابة الأصول والءذور ، وله مءفرافه الفف قمئل التفصفاء الفف تشكل ومءفر بفعل ظروف الزمان والمكان ، ومءور مع المصلءة « المءبرة شرعاً » وءورداً وعءماف . ومن المسلم به أيضاً أن « النقور والبنوك » من المءفراف - فف أف نظام - ، ومطورها الفارفف الكفر عفر الزمن والمكان ففر شاهد علف ذلك .

فمءلاً ، « البنك المركزف » لم تعرفه البشرفة ، وفف صورته الأولى ، إلا فف ففافة النصف الأول من القرن السابع عشر المفلادف . وهو « بنك رفكس » السوفءف . ومع ذلك ، فعفر « بنك المءلءرا » بنك الإصءار الأول ، الءف ءولف « وظائف » البنك المركزف ، وفرفع إلفه الفضل فف عملفة مءفر وفءفء أساسفاء « الفن المصرفف المركزف » . ولقد أنشء هءا البنك فف ففافة القرن السابع عشر ، ولكن لم مكمل - كما هو معروف - وظائفه وأءوافه فف المءكم فف الائءان ، إلا ءلال النصف الفاف من القرن الفاسع عشر . وبالفأكفء ، فءلف « البنك المركزف » ، من ففء نطاق مسؤلفافه ، وعءو وفعالفه أءوافه ، ومن ففء ففصائصه التظفمفة ، وعلاففه بالسلطاف العامة من ءربة لأءرف ، ومن ففرة لأءرف - بالنسبة لكل ءربة ، وذلك بسبب اءءلاف النظم النقءفة والمصرففة والاقتصادفة الساءة .

### أءقففة النظام الإسلامف فف الأءء بمسءءءاء العصر .

ومن ثم ، لانسطف أن نءرم علف النظام الإسلامف الأءء بمسءءءاء العصر ءبعاف لمسءءاءه ، بءعوف - وهءا ، للءق ، لم فقله الءءور « سفء » - أن المءمع الإسلامف الأول لم فكن فعرف هءه النظم والمؤسساء . ففف - كما أشرنا - من المءفراف . ولا فمكن ، بءاهة ، « مءاكاة » الأسلاف ءرفاف فف تفصفاء مواءفهم السلوكفة ، لاسءالة ذلك أصلاً وعملاف . كما لانسطف ، بالقوة نفسها ، أن نضع شرطاف مسبقاف كمئن ، أو مفرر ، للأءء بهءه المسءءءاء ، مؤءاه أن نءلف عن ءابء من ثوابء النظام بءعوف أن هءه النظم والمؤسساء المسءءءة لا فمكن أن تعمل بكفاءة ، أو ءفف أصلاً ، إلا من ءلال أءاة « سعر الفاءة » - وهءا ما أظن أن الءءور « سفء » قد قاله بوضوح .

وعلفه ، بعبارة أكءر ءءفءاف ، لا أعءقء أن المءءل لهءه القصففة هو : أن علف المءمع الإسلامف المعاصر ، الءف لم فعرف أسلافه هءه المسءءءاء ، وهو مضطر لها لكف فلفق بروف وركب العصر ، أن فأءها « كمءمة واءة » بكل ما ففها ، ءفف ولو كان فف ذلك اسقاط واضح لثوابته . وإنما أزم أن المءءل المنطقف والعاءل - فف نظرف - فمءل فف الساءؤل أولاً عن ضرورة وفعالفه « سعر الفاءة » فف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، ومنها النامفة ؛ وءافاف عن إمكانيفة أءء النظام الإسلامف بهءه المسءءءاء ءون ءاكة إلف « سعر الفاءة » . وهءا ، ماسأءول ءناوله ، ففما فلف من نقاط .







المصدر : ..... المجلد الإسلامي

التاريخ : ..... نوفمبر 1989

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### موقف الفكر الاقتصادي من سعر الفائدة

٢ - ليس هذا مكاناً مناسباً لسرد « ما هو معروف » ، وممتع ذهنياً ، من خلافات جذرية واختلافات عميقة بين « جمهور الاقتصاديين » حول : تعريف ، وتحديد ، ونظريات « سعر الفائدة » ، ناهيك عن دورها وآثارها في النشاط الاقتصادي . ولا يجوز أن نقول ، كما قال بعضهم ، بعدم وجود هذا « الفيل الأبيض » إلا في مخيلة الخالمين ؛ أو نؤكد ، كما فعل البعض الآخر ، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة في « الاقتصاد المسير » . ثم نمسك ، دون تبرير ، بالقول بأنها بمثابة قطعة سوداء في حجرة خالكة الظلام ، أعيت الباحثين عنها بلا جدوى ، لأنها ببساطة غير موجودة أصلاً في هذه الحجرة .

كما لا يجوز أيضاً أن نقول ، كما قال البعض ، بأن سعر الفائدة - كضمن ، أو « إيجار » ، للنقود ، التي لا تعد اتفاقاً عنصراً من عناصر الانتاج ، يتحدد « إدارياً » من قبل السلطات النقدية ، إما مباشرة أو من خلال التحكم في الكتلة النقدية هو « أصل » الأشياء ، لدرجة اعتبار « كل » عائد من عوائد عناصر الانتاج صورة أو أخرى من « الفائدة » ؛ أو نشدد ، كما فعل البعض الآخر ، على أن « كل » أجزاء الدخل يمكن اعتبارها « فوائد » على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان . فهذا تعميم ، بلغة الدكتور « سعيد » ، لا يحتمل التعميم .

ولكننا ، أمام هذين النقيضين من العدم والوجود ، ووسط ركام أو غابة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود « سعر الفائدة » ، نسلم بوجود هذا « السعر » على أرض الواقع « المريض » - قوياً في الاقتصاديات الرأسمالية ، وعلى استحياء « ايدولوجي » في الاقتصاديات الاشتراكية ، وبضعف شديد في الاقتصاديات النامية . وكانت نتيجة هذا الوجود ، ولأسباب أخرى ، انتشار مرض « الانكماش

التضخمى » في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة ، وبصور ظاهرة أو مستترة ، كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد ، وكمؤشر ، لا يخطئ ، عن « عدم الاستقرار » النقدي والمالي والاقتصادي . مما أدى ، بصفة عامة ، بالتالى إلى حالة من الشلل المتزايد في نشاط الوحدات الانتاجية ، وظلم فادح بأغلبية المتعاملين ، وتهديد حقيقى لعملية التراكم الرأسمالى ، وتعويق مشاهد لحركة النمو وعملية التنمية .

### سعر الفائدة أداة سيئة لتخصيص الموارد

وبعيداً عن مثالية « باريتو » ونموذج « المنافسة الكاملة » القائم على حالة « التيقن التام » ، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر ، على المستوى العملى ، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة ، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار ، على وجه الخصوص . بل العكس تماماً هو الصحيح . فلقد توصل ، مثلاً ، « كونراد » و « جونسون » ، على أساس دراسات ميدانية ، إلى حقيقة أن رأس المال - في الاقتصاديات المعاصرة - قد أسىء ، إلى حد خطير ، تخصيصه - أساساً بسبب سعر الفائدة بين قطاعات





المصدر : ..... المجلد الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

الاقتصاد وأنواع الاستثمارات . فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد ، تتميز بصفة رئيسة للمشروعات الكبيرة على أساس « افتراض » - غير مدروس - بمجدارتها الائتمانية ، وتعزز هذه الأداة ، بالتالي ، الاتجاهات الاحتكارية .

فالمشروعات الكبيرة ، بحجة ملاءمتها ، تحصل - في الواقع - على قروض أكبر ، بسعر فائدة أقل . بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ، التي يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى ، وكفاءة أكبر ، وملاءة أفضل . فتحصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من احتياجاتها ، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها . وعلى هذا الأساس ، وبدون دراسات جادة تُذكر في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون ، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراكاً للعائد ( المتوقع ) ، بسبب عدم القدرة على التمويل ، الذي يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية ، بل وأقل حاجة - نسبياً - إلى التمويل الخارجي . ولكنها ، بلغة الدكتور/ سعيد ، وعلى عكس ما ذهب إليه ، « أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً » .

بل أكثر من ذلك ، أكدت بعض الاستقصاءات - التي أجراها « ميد » و « أندروز » - أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملاً يُذكر في تحديد مستوى الاستثمار . أي أن الطلب على الاستثمار يعد « غير مرن » بالنسبة لسعر الفائدة ، لسببين : الأول ، كون سعر الفائدة يمثل نسبة ضئيلة من نفقة إحلال الاستثمار الجديد ، خاصة في حالة التقادم السريع ؛ والثاني ، اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي ، مما يجعل أثره ، كنفقة ضمنية على المال المستثمر ، محدوداً .

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار - أي الادخار - يرى جمهور من الاقتصاديين المعاصرين ، مع « كينز » ، أنه « غير مرن » ، عادةً ، لسعر الفائدة . وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والادخار . ويؤكد « سامولسن » ذلك بقوله : إن بعض الناس يقلل ادخارهم بدل أن يزيد ، حينما تزيد أسعار الفائدة ، وأن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة ، وأن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى . ثم يستطرد قائلاً : « إن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً . فكل الدلائل ترحى بأن مستوى الفائدة يميل في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر » .







المصدر : ..... ألبؤولة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

وحتى لو افترضنا ترابطاً إيجابياً كبيراً بين الفائدة والادخار ، أى وجود تفضيل زمنى إيجابى قوى لدى جمهور المستهلكين ، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين ، فإن إصرار « الأغلبية الصامتة » - عند الدكتور/ سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد ، فى الاقتصاديات التى يتحدد فيها سعر الفائدة تحكيمياً وعشوائياً ، وتعرض لموجات تضخمية متصاعدة ، أمراً غير منطقى وغير مفهوم . لأن هذا يعنى ببساطة : إصرار هذه الأغلبية الغريبة على استمرار انخفاض ، إن لم يكن انهيار ، مستوى معيشتها ، نتيجة الأثر التآكلى المتزايد للتضخم على أموالها . فالسعر « الحقيقى » للفائدة ( أى السعر الإسمى ناقصاً معدل التضخم ) يصبح ، إن عاجلاً أو آجلاً ، سالباً ، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن ، أى أن الأموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار من عام لآخر .

وليس الرضع أفضل حالاً إذا ما تغيرت أسعار الفائدة . إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين ( المقرضين ) والمستثمرين ( المقترضين ) ، والذي يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك ، بسبب تغير أسعار الفائدة ، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . ومن ثم ، يؤدى ذلك ، فى النهاية ، إلى تباطؤ التكوين الرأسمالى .

### ارتفاع سعر الفائدة ، وعدم تشجيع الاستثمار

ففى دراسة قام بها « ليلنج » للتجربة الأمريكية ، وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعاً كبيراً من الاستثمار . ففى فترة الدراسة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٨ م ) ، بلغت مدفوعات الفوائد « ثلث » العائد الإجمالى على رأس المال ، مما أدى إلى تآكل فى « ربحية الشركات » . وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر فى التمويل الكلى ( أى فى مجموع : الأسهم والقروض ) ، وانخفاض التكوين الرأسمالى . وأدى هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد الأمريكى فى « دورة » نزولية ، من انخفاض فى الإنتاجية ، أدى إلى انخفاض فى القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض ، مما ترتب عليه انخفاض جديد فى الربحية ، وانخفاض متزايد فى معدل التكوين الرأسمالى .

والعكس تماماً صحيح ، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الرأسمالى . هنا ، يقع الظلم أساساً على المدخرين الذين يوظفون أموالهم فى الإقراض . كما تشجع هذه الأسعار على الاقتراض للاستهلاك ، وعلى تدنى نوعية الاستثمارات ، مما يعمل بالتآكل على تخفيض معدلات الادخار الإجمالية ، ويؤدى فى النهاية ، كما أكد أحد تقارير « الجات » ، إلى سوء استخدام رأس المال ، وإلى هبوط مستمر فى معدل التكوين الرأسمالى .

وكأجراء مصحح للاختلالات الهيكلية ( تضخماً أو انكماشاً ) ، يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة « محدودة » ، خاصة فى حالة الكساد . فالسياسة النقدية والائتمانية ، باتفاق الاقتصاديين ، هى جوهر عمل « البنك المركزى » . وتعنى ببساطة عملية التحكم فى العرض الكلى للنقد ، أى





المصدر : ..... النبوة الإسلامية .....

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

كتلة أو كمية النقود في المجتمع ، وذلك للتحكم في الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادي « المرغوب فيه » . ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على القروض ، خاصة قصيرة الأجل ، في حالة الانكماش ، وتقييد وعدم تشجيع منح هذه القروض في حالة التضخم ، من خلال تغيير سعر الفائدة . ويتم هذا التغيير بطريق مباشر ، أي « سعر البنك » ، وهو سعر الفائدة الذي يقرض البنك المركزي على أساسه مجتمع البنوك ، أو بطريق غير مباشر ، من خلال أدوات - كمية ونوعية ومعنوية - أخرى معروفة . و « محدودية » فعالية هذه السياسة - عملياً - في التأثير على حجم ونوع الائتمان ، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي ، ترجع ، في حالة التضخم ، إلى أن العائد من الائتمان ، في صورة استثمارات مربحة ، أكبر نسبياً من سعر الفائدة . ومن ثم ، يعد سعر الفائدة غير كاف ، كعنصر تكلفة ، للحد من التوسع في الائتمان . أما في حالة الانكماش ، فهي أكثر وضوحاً . ويرجع ذلك إلى أن كافة المتعاملين من بنوك وأفراد ومشروعات لا يتوافر لديهم الحافز على الاقتراض ، وهو إمكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان ، في هذه الظروف . ومن ثم ، لا يكفي أن يقدم البنك المركزي الائتمان بشروط مشجعة ، أو حتى « مجاناً » في حالة كساد حاد ، لكي يقبل المتعاملون على استخدامه فعلاً . وكما يقول المثل الإنجليزي : يمكن أن تحضر الحصان إلى الماء ، أو تحضر الماء إلى الحصان ، ولكن لا يمكن أن تجبره على أن يشرب .

### الدول النامية وسعر الفائدة

ويختلف الوضع كثيراً ، في الواقع ، بالنسبة للدول النامية . إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في هذه الدول ، نجد أن كثيراً من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة - أصلاً - للسياسة النقدية والائتمانية إما غائبة تماماً ، أو متوافرة بصورة بدائية . ومن ثم ، تعد « محدودية » فعالية هذه السياسة أشد حدة ووضوحاً في هذه الدول . فالمشكلة هنا ، باتفاق الاقتصاديين ، ليست بالقطع مشكلة نقدية ، وإنما مشكلة هيكلية . فما تحتاج إليه هذه الدول ليس زيادة في الاتفاق النقدي لكي تخرج من ركودها المزمن ، وإنما إحداث تغيير هيكلي في العملية الانتاجية عن طريق التنمية . فالقضية هنا ليست قضية « طلب » بقدر ما هي أساساً مسألة « عرض » ، بمعنى العمل على رفع درجة استغلال الموارد الانتاجية المتاحة . وفي هذا الإطار ، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة ، كما سنشير فيما بعد ، وليس عن طريق سعر الفائدة ، أن تلعب دوراً مفيداً في هذه العملية .

فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالي ، وعدم فعاليته في معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية ، يعد سعر الفائدة ، في رأي عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين ، من أهم عوامل « عدم الاستقرار » في الاقتصاديات المعاصرة . فلقد تساءل « فريدمان » ، في بداية الثمانينات عن : أسباب السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي . ورد على تساؤله بقوله : « إن الإجابة التي تخطر على







المصدر : البين للاسلا حية

للتنشر والخدمات الصدفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

البال هى السلوك الطائش المساوى له فى أسعار الفائدة . فالتقلبات فى سعر الفائدة تؤثر مباشرة فى سوق الاستثمار ، فیسوده قدر كبير من الشكوك ، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بثقة ، أو التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال . ويرجع « سيمونز » السبب الأساسى للكساد العالمى العظیم فى الثلاثينات إلى : « تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتمانى غير مستقر » . وأكد على اعتقاده بأن خطر الاضطراب الاقتصادى يمكن تفاديه إلى حد كبير ، إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض ولا سيما الاقتراض قصير الأجل ، وإذا ما تمت الاستثمارات كلها فى شكل تمويل ذاتى وبالمشاركة . وحول المعنى نفسه ، شدد « مينسكى » على حقيقة أن قيام كل مشروع بالتمويل الذاتى لرأسماله العامل ، والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحه غير الموزعة ، يفرز نظاماً مالياً قوياً . ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجى عن طريق الاقتراض ، يعرض النظام لعدم الاستقرار .

ولقد تجسدت هذه الحقائق فى السبعينات . فعندما ارتفعت أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، انخفضت نسبة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى من الناتج المحلى الاجمالى للدول الغربية ، كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدولى .

وعليه ، كان الأداء الاستثمارى الضعيف - لتآكل ربحية المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة - هو العامل الرئيسى للنمو البطئ المشاهد خلال الفترة . وهذا ، يؤكد ، فى رأى الكثير من الاقتصاديين ، أن « الربح » ، وليس « الفائدة » ، هو المحرك الأساسى لديناميكية الانتاج والنمو فى الاقتصاديات الرأسمالية ، بل ، وفى « غيرها » من الاقتصاديات - وإن اختلفت المفاهيم والتعريفات والنظريات .

ولقد أيدت الدراسات التطبيقية هذا الرأى . إذ ثبت من هذه الدراسات وجود ارتباط إيجابى قوى بين مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح . ويرجع ذلك إلى « الأرباح غير الموزعة » التى تتيح للمشروع تدفقاً نقدياً يساعده على التمويل الذاتى . وفى الولايات المتحدة ، خلال الفترة ( ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ) ، ولدت الأرباح غير الموزعة ، بالإضافة إلى مخصصات استهلاكات الأصول ، فى الشركات المساهمة ، مورداً نقدياً داخلياً صافياً بلغ خمسة أمثال الأرباح الموزعة . ومن إجمالى الإنفاق الاستثمارى فى الشركات غير المالية ، فى عام ١٩٨٠ م ، والبالغ نحو ( ٢٩٩ ) بليون دولار ، كان النصيب النسبى للتمويل الداخلى ( ٨٧ ٪ ) ، ونحو ( ٤ ٪ ) زيادة فى رأس المال . أو القروض ، فكان نصيبها الباقى ، أى ( ٩ ٪ ) فقط .

### الربح هو الخيار الناجح للاستثمار

وعلى ذلك ، يمكن القول ، باطمئنان ، أن « الربح » هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين ، ليس فقط كمعيار لجاذبية الاستثمار ، وإنما أيضاً لأنه مصدر تمويل هام . ولقد أيدت نتائج دراسة قام بها « ميلر » ، على ( ١٢٧ ) مشروعاً ، هذا الرأى بشكل واضح ومباشر . إذ وجد أن ( ٧٧ ٪ ) من هذه المشروعات ، استخدمت مفهوم « معدل الربح » عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية .

وأخيراً ، يؤكد « تيرفى » أن السعر النقدى للفائدة ليس هو المتحكم فى الاقتصاد . فسعر الفائدة







المصدر : ..... البنو الاسلامية .....

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩ ..... **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

لا يصلح ، ولم يكن مناسباً ، لقرارات الاستثمار . وعليه ، يجب أن يحل محله « سعر » الأصول الحقيقية الموجودة ، أو المستوى العام لأسعار الأسهم . ومن ثم ، يكون لدينا « نظرية عامة » تحتل فيها أسعار الأصول الحقيقية ، لا الأصول الورقية ، مركز الصورة أو الصدارة . إذن ، « الفرازة » الحقيقية ، إذا ما استخدمنا مصطلح الدكتور/ سعيد ، هي « الربح » ، وليس « الفائدة » .

٣ - يعد العرض الرصين الذي قدمه الدكتور « سعيد » عن عناصر الانتاج وعوائدها بصفة عامة ، ورأس المال وسعر الفائدة على وجه الخصوص ، تحليلاً لا يختلف عليه اثنان من الاقتصاديين ، وفقاً للأدب الاقتصادي الغربي - رغم المقولة المشهورة بأنه ما إن وجد اثنان من الاقتصاديين إلا وكان هناك ثلاث آراء على الأقل . فهذا التحليل ، كما قال بحق ، من « أوليات » النظرية الاقتصادية بعامة ، ونظرية رأس المال بخاصة .

ويعلم الدكتور « سعيد » أن هذا التحليل يقوم على فرض « غير واقعي » زائد في التبسيط ، من بين عدد من الفروض غير الواقعية الأخرى ، وهو فرض « التيقن التام » : PERFECT FORESIGHT . وفي عالم غريب من اليقين ، تحدث أشياء غريبة تماماً . منها أن سعر الفائدة التوازني « CERTAINTY » .

يتطابق تماماً ودائماً مع الانتاجية الحدية لرأس المال ، أو بلغة « سامولسن » و « ياتسكن » ، يتساوى سعر الفائدة مع معدل الربح : « المتوقع تحقيقه - بالتأكيد » .

وعليه ، تأتى « منطقية » النتيجة التي توصل إليها الدكتور « سعيد » ، باستحالة تصور حالة « سعر فائدة صفري » عند التوازن في عالم الواقع الذي يتسم بالندرة الشديدة في رأس المال - خاصة في مصر . لأن هذا ليس له إلا معنى واحد ، وهو - افتراض - أن رأس المال متوافر بلا حدود ، أى افتراض حالة « تشبع رأسمالى » CAPITAL SATURATION - « كالهواء » . وحيث أنه ليس كذلك ، فلا مفر من بديل قائم ، وهو إمكانية التوازن الصفري ، كما افترض « سامولسن » ، في حالة ركود قاسى الشدة . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور/ سعيد بحالة الفوضى الاقتصادية في استخدام رأس المال النادر ، « بزوال سعر الفائدة » . وهذا يؤدي لا محالة إلى الدمار والفناء .

وواضح - على الأقل عندي - أن هذا التحليل يخلط تماماً بين أمرين على طرفي نقيض ، وغاية في الاختلاف والتميز ، وهما : « الغاء سعر الفائدة » ، مع توافر بديل ، وهو « الربح » ؛ و « التوازن الصفري لسعر الفائدة » . فهناك فرق شديد التحديد والوضوح بين الحالتين ، فالاقتصاد الإسلامى ، لم يقم بالغاء سعر الفائدة - على المستويين الفكرى والتطبيقي - ليعنى به هذا « التوازن الصفري » ، وإلا كانت النتيجة فعلاً تبديداً واضحاً في استخدام عنصر شديد الندرة ، وهو رأس المال . وإنما قدم « الربح » كمعيار يحكم هذا الاستخدام ، على أسس أكثر منطقية فكرياً ، وأكثر عدالة اجتماعياً ، وأكثر - وهذا هو المهم هنا - كفاءة اقتصادياً .

الربح أداة فاعلة لإدارة النشاط الاقتصادى  
وإذا ما تخلصنا من - سلبيات - إसार الفكر الاقتصادى الغربى ، وأعدنا وأنعمنا النظر العلمى فى





المصدر : .....البنو الاسلاميه

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....نوفمبر ١٩٨٩

مسلماته ، سوف نكتشف فوراً أن إلغاء سعر الفائدة لا يعنى ، بتاتاً وأبداً ، أن رأس المال ليس له عائد ، ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة . ومن ثم ، تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة « مجاناً » ، فيصبح الطلب عليها « غير محدود » . وتكون النتيجة غياب « آلية » لمعادلة الطلب مع العرض ، توصلنا إلى توازن في سوق رأس المال . ويحدث ، في النهاية ، تبديد رأس المال نتيجة الاستخدام غير الرشيد له ، ويعم ، بالتالى ، الخراب .

فرأس المال - إسلامياً أو غير إسلامى - بالقطع له « عائد » ، نظير اشتراكه الفعلى فى النشاط الانتاجى . وهذا العائد - إسلامياً - ليس « فائدة محددة مسبقاً » ، وإنما « حصة » - نسبة شائعة - فى الربح ، بعد « نص » ، أى بعد تحقيق أو تسيل رأس المال - فديلاً أو حكماً . ولا أعتقد أن أحداً سوف يتمسك بالتقسيم الرباعى للعوائد - رغم وجوده - بحجة أنه « لا اجتهاد مع النص » فى الاقتصاد الوضعى . ولا أتصور أن أحداً سوف يصر على ظاهر « الفاظ » العوائد المختلفة . فالعبرة بمعانى الألفاظ ، لا بجانبيها ، كما يقولون . كما لا أظن أيضاً أن أحداً سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى « الربح » على عائد - رأس المال المخاطر ، كما هو على العمل المخاطر ( أى المنظم ) - عنصر المخاطرة التقليدى . « فلا مشاحة فى الاصطلاح » ، أى التعريف . إذ أن كلا من رأس المال والمنظم يتحمل - إسلامياً - مخاطر الاستثمار ، والربح بينهما ، بعد سلامة رأس المال ، بحسب الاتفاق - مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى ، ليس هذا مكانه .

وهذه الحصة فى الربح هى تكلفة عنصر رأس المال . ومن ثم ، يصبح « الربح » هو المعيار الذى يحكم

تخصيص الموارد المالية . وهو « الآلية » التى تعادل الطلب على هذه الموارد والعرض منها . فكلما زاد « معدل الربح » المتوقع من استثمار جديد عن الربح المحقق فى النشاط الاقتصادى الذى يزمع الاستثمار فيه ، وفقاً لواقع « عدم التيقن » وعلى أساس الأولويات الإنمائية للمجتمع ، زاد عرض الأموال القابلة للاستثمار أمام المشروع المقترح ، وتم تنفيذه فعلاً . والعكس تماماً صحيح . فالربح المحقق يعد عاملاً حاسماً فى تحديد مدى نجاح المشروع الجديد فى ذات النشاط ، وفى قدرته على الحصول على المال المشارك والمخاطر . فصاحب المال - فطرياً - لا يستثمر حيث تكون الفائدة أعلى ، بل حيث يكون الربح أكبر . فالربح ، إذن ، وليس الفائدة ، هو الذى يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس المال ، ويضد استخدام الكفاء للموارد المالية المتاحة فى كافة الأنشطة الانتاجية .

ضرورة تحرى الكفاءة عند استخدام معيار الربح

ولعل هذا ما يدعوا - عملياً - إلى مزيد من تحرى الكفاءة فى استخدام رأس المال فى ظل النظام الإسلامى ، وذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات ، بحيث تستبعد المشروعات ذات الجدوى المنخفضة . وليس الأمر كذلك ، فى حالة التمويل عن طريق القروض . فالمقرض لا يهتم سوى الفائدة ، ولا يسهم أصلاً فى مخاطر المشروع موضع التمويل ، بل يتحملها كلها - عملاً - المنتج المقرض ( المنظم ) . ومن ثم ، لا يهتم المقرض أساساً بإجراء تقويم شامل للمشروع ، على عكس ما يجب أن يفعل صاحب المال المخاطر . وعليه ، يمثل معدل الربح آلية لتخصيص الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر







المصدر : ..... أ. البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

الفائدة .  
ويظهر ذلك بوضوح في ظل المؤسسات النقدية المعاصرة . فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل ، وفقاً لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامي العديدة والمتنوعة ، كان عليها أن تكون أكثر دقة وحذراً وموضوعية في تقويم المشروعات . كما لا يتصور ، في هذه الحالة ، تميزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة ، كما هو الحال في الوضع الراهن . فالمشروعات جميعاً تصبح على قدم المساواة . ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح . فكلما ارتفع هذا المعدل ، كانت فرصة المشروع في الحصول على التمويل - أو المشاركة في التمويل - كبيرة . والعكس تماماً صحيح . وعليه ، لا يعد « معدل الربح » أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط ، بل أيضاً أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية .  
وعلى أساس هذا المعيار ، يستطيع النظام الإسلامي - عملياً - تحقيق العدالة بين المدخر ( رب المال ) والمستثمر ( المنظم ) . إذ لا يحصل أى منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقاً ، وإنما يشارك في المخاطرة ، ويتحمل النتيجة - ربها كانت أم خسارة ، بحسب الاتفاق الذي يتحدد وفقاً لقبول سوق رأس المال . ومن ثم ، لا تعرف هذه العلاقة - الانتاجية الصحية - ظلماً للمدخر ، كما هو الحال عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح ، أو ظلماً للمستثمر ، عند حدوث العكس ، أى ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح ، أو تحقق خسارة . وإنما تقوم العدالة بين الطرفين ، مما يؤثر إيجابياً على الادخار والاستثمار .

#### الادخار ومعيار الربح

وفي ظل عدم توافر « عالم التيقن التام » ، لا بد فطرياً أن يميل الإنسان إلى الادخار ، للاحتياط من ناحية ، وللعمل على رفع مستواه المعيشي في المستقبل من ناحية أخرى . ولا يشذ المجتمع الإسلامي - على المستويين الفردي والكلّي - عن هذه القاعدة ، سواء في صورته « الأولى » ، أو في أى صورة حالية أم مستقبلية . وبصفة عامة ، هناك ترابط إيجابي بين الدخل والادخار . فكلما زاد الدخل ، أساساً نتيجة زيادة الأرباح ،

زاد الادخار . ويزداد الميل للادخار في ظل النظام الإسلامي بفعل « القيم » التي تدعو إلى « القوام » ، أى الاعتدال في الانفاق بعامة ، وبالذات الانفاق الاستهلاكي . وتلعب « الزكاة » دوراً محورياً في زيادة هذا الميل ، عن طريق محاولة الفرد زيادة مدخراته على الأقل بما يساوى ما عليه من زكاة ، وذلك للحفاظ على مستوى ثروته .

وبتحريم « الاكتناز » ، ومحاربه عن طريق « الزكاة » ، التي تجعل الأرصدة النقدية العاطلة تتآكل خلال الزمن ، وبتحريم « الربا » و « الفرر » ، وبالتالي منع تجميع المال وتنميته من خلال أبشع صور أكل أموال الناس بالباطل ، وبتحريم « الاحتكار » ومحاربة كافة الممارسات الخاطئة - بوسائل عملية - في الإنتاج ، وبتأكيد قيمة « العمل المنتج » ورفعته إلى مرتبة « الجهاد » وجعله جزءاً من العبادة بالمعنى الراسع ، فتح النظام الإسلامي الباب وساعاً لاستخدام مدخرات المجتمع في استثمارات حقيقية ومربحة ، وفقاً لنظام المشاركة في الربح والخسارة ، بديلاً عن نظام المداينة بفائدة .

وفي ضوء الارتباط الإيجابي القوي بين معدل الربح والاستثمار ، ولأهمية الأرباح - وبالذات غير





المصدر : النبوة الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

الموزعة - في التمويل الاستثماري ، قدم النظام الإسلامي العديد من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، القائمة على : عقود المشاركة ، وعلى رأسها عقد الشركة - بكل أنواعها - ، وعقد المضاربة ، وعقود البيع ، وعلى رأسها عقد المراجعة - بأنواعه - ، وعقد السلم . كما أمكن ، ويمكن ، استحداث الكثير من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، على أساس فكرة « العقود غير المسماة » ، أى التى لم يقل بها علماء السلف ، ولكنها تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية : كالتحويل التأجيرى ، والبيع التأجيرى ، والأسهم وصكوك التمويل أو الاستثمار الإسلامية ، المختلفة القيم والآجال ودرجات المخاطرة ، بما يتنوع ورغبات المتعاملين ، بما فيهم الأغلبية الصامتة عند الدكتور « سعيد » .

وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستحدثة نتيجة لإحلال التمويل بالمشاركة محل المداينة بفائدة ، يلعب الجانب المؤسسى - من بنك مركزى ، وبنوك استثمار وأعمال ، وشركات استثمار وتمويل ، وشركات تكافل وتأمين اسلامى ، وحركة تعاونية وسوق - أوراق مالية - دوراً أساسياً في توجيه عمليات الاستثمار ، بما يكفل تحقيق نمو متزايد في معدلات التراكم الرأسمالى ، ويحقق بالتالى أولويات وأهداف المجتمع . وبالرغم من اختلاف آليات النظم النقدية والمصرفية في الاقتصاد الإسلامى عنها في الاقتصاديات الأخرى ، وبدون الدخول في تفاصيل هامة ليس هذا مكانها ، سيظل البنك المركزى « عمدة » الجهاز المصرفى : كبنك لإصدار النقود ، وبنك للبنوك وممولها الأخير ، وبنك للحكومة ، وبنك التحكم في كمية النقود .

ففى ظل النظام الإسلامى ، يستخدم « البنك المركزى » أدوات سياسة نقدية تتفق مع منهج التمويل بالمشاركة . ومن ثم ، يتركز عمله أساساً في التحكم في عرض النقود ، بما يتفق والاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادى وعملية تنميته خلال الزمن ، أى بما يحقق أقصى قدر من الخدمات التبادلية مع ثبات « نسبى » في قيمة النقود . وهنا ، يكون من أوجب مهام « البنك المركزى » أن يتابع معدل التغير في الأسعار ومعدل النمو في الانتاج للتأكد من وجود مبرر حقيقى - في صورة زيادة في الانتاج - لإصدار نقدي جديد . أو بمعنى آخر ، يجب على « البنك المركزى » أن يتأكد - بقدر الإمكان - من أن أى توسع نقدي يقوم به ، لن يؤدى إلى تضخم سفرى يلغى آثاره على حجم الأرصدة الحقيقية .

وفى هذا الصدد ، وبجانب إشراف وتفتيش مصرفى رشيد ، يكون للبنك المركزى ، من بين وسائل أخرى ، سلطة إصدار التوجيهات لمجتمع البنوك بشأن الأغراض التى يمنح التمويل فيها ، وسقوفه ، والأرصدة النقدية التى يتعين الاحتفاظ بها ، ونسبة ونوع الضمان الذى يجب الحصول عليه .

#### السياسة المالية الإسلامية

وفى حالة تمويل الانفاق الحكومى ، يتعين أن يكون هذا التمويل من مصادر حقيقية . وهذا يعنى أنه لا مجال - فى ظل هذا النظام - لأسلوب تمويل الحكومة لنفقاتها بالعجز - عن طريق الإصدار النقدى أو الاقتراض من الجهاز المصرفى . وإنما تعمل الحكومة من خلال سياسة مالية رشيدة ، ومؤسسة الزكاة ، على







المصدر : ..... أنبؤا الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

تدعيم السياسة النقدية ، عن طريق زيادة إيراداتها من مشروعاتها الاقتصادية ومقابل بغض خدماتها ، وباحلال « التوظيفات » المالية الإسلامية - التي تؤخذ من فضول الأغنياء - محل الضرائب أو المكوس ، ثم أخيراً « القرض الحسن » . ومن ثم ، لا مجال إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة داخلياً أو خارجياً . وإذا مادعت الحاجة إلى التمويل الخارجي - وقد تنشأ فعلاً - فليكن ذلك على أساس منهج المشاركة ، مع الدول الإسلامية « ذات الفائض » ، أولاً ، ثم مع بقية دول العالم بعد ذلك .

وبهذه العناصر الإيجابية الأساسية من إدخار واستثمار وانفتاح على التقدم التكنولوجي « المناسب » ، وصيغ وأدوات استثمارية متنوعة ، وإطار تنظيمي ومؤسسي متكامل ، وسياسات نقدية ومالية رشيدة ، واستقرار في المعاملات بعيداً عن تقلبات الطائشة لسعر الفائدة ، تتوافر في ظل النظام الإسلامي الشروط الضرورية لقيام عملية تنمية شاملة ، جادة ومتجددة . ولكن هذه الشروط ، بلباتها ، ليست - وفقاً لفلسفة هذا النظام ومركزاته - كافية . وهذا يقللنا - مباشرة - إلى أهم جوانب هذا النظام ، وهو الجانب القيمي .

فبعداً عن الخرافة الشائعة القائلة بمحاربة الاقتصاد الوضعي ، وعدم إرتباطه بالاعتبارات القيمة والأخلاقية ، تأكيداً لصبغته « المادية » ، واهتمامه الأكثر « بالأشياء » ، يعلمنا التاريخ أن جميع الأنظمة التي عرفت البشرية لابد وأن تتأثر ، بصورة أو بأخرى ، بالقيم . ولكن « القيم » في الاقتصاد الوضعي تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام . بينما في الاقتصاد الإسلامي ، تعد « القيم » الإسلامية متغيراً داخلياً حاكماً في آلية النظام . فهي تعتبر المحرك الأساسي لفعالياته .

فحين ، هنا ، أمام « اقتصاد ديني » ، أو « دين اقتصادي » . وليس هذا تلاعباً بالألفاظ ، وإنما تركيد لحقيقة كَوْن الاقتصاد الإسلامي جزءاً من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل ، في تناسق وتوازن ، مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل - يُحكم بضوابط الإسلام ، ويُسير وفقاً لأحكامه . ومن ثم ، يستند الاقتصاد الإسلامي - في تحليله وفي تطبيقه - على الانسان الذي يعمل ، واقعياً ، في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية .

هذا الانسان الواقعي - في ظل هذا النظام - هو الانسان « المحرّر » ، حقيقةً ، من القهر والاستغلال ، أي من الظلم بشتى صوره - المعنوية والمادية . فهو الانسان المحترم لذاتيته ، والمكرم لآدميته ، الذي ينعم فعلاً وعملاً « بالحرية والعدل » . وبدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب آلبعد عن شرع الله ، لن يتحقق







المصدر : ..... أئمة الإسلام

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروع الإسلامي الانساني - الممكن - في إعمار الأرض . ولن يتمكن الانسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع . ومن ثم ، يظل التخلف قائماً ، وتظل المعيشة الضنك جائمة على عقول وحقول البشر . وبلغه الدكتور « سعيد » ، وليسمح لي باستخدامها ، « هذه نتيجة يعلم الله أنني لا أقولها في خفة أو عجلة ، ولكنها مسألة واضحة أمامي وضوح الشمس » .

إذن . لا نخرج للدول الإسلامية المعاصرة ، ومنها مصر ، في مجابهة هذا التحدي الاقتصادي والحضاري ، إلا من خلال تطبيق كامل وشامل للخيار الإسلامي ، الذي لم أتناوله هنا إلا من خلال إشارات عابرة وكلمات مقتضية . وبهذا اخرج - خروجاً من مستقع التجريب والتغريب ولا أقول التغييب - تتحقق غاية النظام في عبادة الخالق تبارك وتعالى ، بالمعنى الواسع الذي يشمل إعمار الأرض إعماراً حقيقياً مستمراً ، إنارة للعقول وزراعة للحقول . ومن ثم ، يتم تحقيق « تمام الكفاية » ، أي الحياة الطيبة الكريمة ، لكل فرد يعيش في ظل هذا النظام . وبهذا التحقيق يتم حفظ مقاصد الشريعة الغراء - حفظاً ديناميكياً تنموياً ، متمثلاً في حفظ : الدين ، والنفس ، والعقل ، والمال ، والنسل .

ولقد تركزت مساهمتي المتواضعة حول مس خفيف وسريع لجانب من جوانب المقصد الرابع ، وهو : المال . هذا الجانب هو آلية الربح في استخدام الأموال .

٤ - وإلى ، في نهاية مساهمتي التي لم أتعرض فيها ، عن قصد ، لحكم الفوائد المصرفية شرعاً ، لأن هذا الحكم قد أشبع جسماً وقطعاً ، بعد أن قتل بحثاً ، من قبل فقهاءنا القدامى ، وفقهاءنا المحدثين ، وفقهاءنا المعاصرين ، فرادى وجماعات ، كما أشرت في صدر هذه المساهمة - أشعر ، مع أخى الدكتور « يوسف القرضاوى » ، بكثير من الأسى والأسف ، على انشغالنا بأمور يفترض أننا تجاوزناها ، وكأننا فرغنا تماماً من معالجة مشكلاتنا الحقيقية والحادة بأفضل ما تكون المعالجة ، فرحنا نفتش في دفاترنا القديمة - كما يقولون - لنخرج منها مشكلة تمت معالجتها - بصرامة وانضباط شرعيين - ، لنعالجها من جديد ، قتلاً للوقت ، أم قتلاً للنفس ، لا أدري ؟





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

ويزداد غمي ، ويشتد حزني عندما أتذكر ، وأذكر نفسي ، بخير الكلام .. كلام الله ، وأقول - في نفسي - ، وبلغه الدكتور « سعيد » ، ويسمح لي باستخدامها للمرة الأخيرة ، أنه « ينبغي علينا نحن المسلمين أن نتذكر دائماً قوله تعالى » :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » . ( البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩ ) .  
وقوله جل وعلا :

« فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً » . ( طه : ١٢٤ ) .  
وقوله سبحانه : « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون » . ( الأعراف : ٩٦ ) .

وقوله عز من قائل : « وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » .  
( الأنعام : ١٥٣ ) .

صدق الله العظيم ، ولا حول ولا قوة إلا به سبحانه وتعالى .







المصدر : ..... البوابة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

# نحو مجتمع إسلامي معاصر : أسس وآفاق اجتهادات في الجانب الاقتصادي

الدكتور أحمد النجار

الأمين العام

للاتحاد الدولي للبنك الإسلامية

من بحوث ملتقى الفكر الإسلامي الثالث  
والعشرين بالجزائر ٢٩ أغسطس - ٥ سبتمبر  
١٩٨٩ الذي نظّمته وزارة الشؤون الدينية بها





المصدر: ..... المجلد الإسلامي

للتنشر وخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... نوفمبر ١٩٨٩

تهديد:

الإشكالية الأساسية التي أوردها القائمون على أمر الملتقى الثالث والعشرين ، هي أن المسلمين قد ابتعدوا عن تعاليم دينهم ، فنشأت عن ذلك أمور قادتهم إلى مزيد من الأمراض والعلل والبلايا ، ثم هم قد اتجهوا في مرحلة من المراحل إلى استنساخ تجارب من هنا وهناك ، دون اعتبار لفوارق الخصوصية الحضارية لهذا الواقع أو ذاك ، فما زادت الأمة إلا خسارة . وأن الأمة الإسلامية وقد دفعت ثمنها غاليا فليس لأزمته من دون الله كاشفة ، وأنها ليست على شيء حتى تقيم القرآن ، وتقض على جذورها ، وتغترف من ينابيعها الأصيلة ، ثم تنطلق إلى المستقبل .

ومطلوب من المشاركين والحاضرين أن يضعوا للأمة على المدى القريب والبعيد تصورا نظريا ، وتوجيها تطبيقيا لإقامة مجتمع إسلامي مستوحى من الكتاب والسنة ، ومنسجم مع العصر ، ومتواءم مع مختلف البيئات الإسلامية .





المصدر : .....البنو الاسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....نوفمبر ١٩٨٩

تلك هي الإشكالية التي نأمل - بإذن الله وتوفيقه - أن نتصدى للجانب الاقتصادي منها .  
وقبل أن أعرض بالتفصيل لما أريد وأتصوره من أفكار ومشروعات ، أحب أن أطرح أمامكم الإطار العام  
لنطلق أفكارى التى سوف أعرضها بالتفصيل ..

وربما أستطيع أن أخص ذلك الإطار العام فى النقاط التالية :

١ - أن العالم كله يعيش مرحلة عاصفة وغير مستقرة ، ومع أن هذا التعبير قد فقد فى معجمنا معناه من كثرة  
استعماله فى موضعه وغير موضعه - إلا أنه بالفعل وصف حقيقى لأحوال العالم وأحوالنا باعتبارنا جزء  
من هذا العالم .

٢ - أن عالمنا الإسلامى وإن تسيّدت فيه مدرستان لحقبة من الزمان ، المدرسة التى ترى الخلاص فى  
استحضار الماضى باستمرار ممثلا فى شخوص أئمتة واجتهاداتهم ، والمدرسة التى ترى الخلاص فى  
استنساخ التجربة الغربية ، ومحاولة تطويع الواقع فى إطارها ... إلا أنه من المشاهد والملموس أنه قد  
برزت على الساحة مدرسة ثالثة ترفض الاغتراب الزمانى الذى تعبر عنه المدرسة الأولى ، وترفض  
الاغتراب المكاني الذى تعبر عنه المدرسة الثانية ، وتتعامل مع الواقع بالمنهج الذى اتبعه السلف  
لا بغيرهم . وترى فى الإسلام مشروعا حضاريا متكاملا مستقلا لا يخاضع لغيره ولا يتعالى عليه ، ويفتح  
ذراعيه للتفاعل ، ويتميز بأنه ينبع من ذاتنا ، ومن خصوصية أمتنا .  
وقد بات لهذه المدرسة الثالثة حضورها الملموس برغم كل محاولات وأد هذا الحضور ، وإطفاء  
شعلة الأمل التى انبثت منه .

٣ - أن جماهير الأمة الإسلامية قد حسمت الخيار بالفعل ، واختارت طريق الالتزام بحدود الحلال والحرام فى  
محمل حياتها العملية ، وانحازت إلى الاحتكام إلى قيم الإسلام وتعاليمه فى صنع واقعها . ومن يتابع ويطلع  
أى شارع فى الأمة الإسلامية يستيقن من صدق هذه المقولة .. ومن ثم فإن أى كلام أو حوار إنما هو مع  
أهل القرار وهم الذين لم يحسموا خيارهم بعد .

٤ - أن واقع العصر بتطوراتهِ وتشابك أموره ومصالحه وتداخلها وتفاعلها ، قد فرض - اتصالا وثيقا غير  
منكور - فى كل المجتمعات - بين الدين والواقع ، وهو أمر يُطل تلقائيا دعوى حبس الدين فى  
الضمير ، وتقيدهِ فى إطار العلاقة الخاصة بين الإنسان وربهِ .

٥ - أن فكرنا الدينى يحفل بمخزون هائل - لا نظير له - من القيم الإيجابية ، وأنا حتى الآن لم نضع أيدينا  
على البرنامج المناسب لاستثمار هذا المخزون والتعامل معه وتوظيفه ليكون ركيزة وسبيلا وأداة للتقدم  
والنهضة والتحرر .

٦ - أن المشروع الإسلامى المأمول ، الذى يتطلع إليه الشارع الإسلامى فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى ..  
مشروع مستقل . وهو أكبر بطبيعته من منع جزئى لأمر أو تطبيق جزئى ، لأمر هو أكبر من أن يكون  
إغلاقا للملهى أو لحانة ، أو تحريم لمنع بيع الخنزير ، بل هو أكبر من أن يكون مبادرة لإقامة الحدود ، أو  
حتى مجرد نظام حكم .. وإنما هو نظام حياة .. لذلك فإن الرأى فيه من جانبنا أنه يستحيل أن يتم فى يوم  
وليلة ، ولا فى سنة ولا عشرة ، ولكنه طريق طويل لا يهمنى كم تستغرق الرحلة فيه ، وإنما الذى يهمنى ،







المصدر : .....البوابة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....نوفمبر ١٩٨٩

ويهم العاملون المخلصون أن يتحدد الموقف والاتجاه ، وأن يحسم الاختيار ، ثم تبدأ الخطر على مهل ، وتدرج ، بدقيق الحساب ، وبكل الأناة . بل وبكل الرفق الذي يليق بالتحويلات التاريخية الحاسمة ، وبالرسالات الجليلة .

٧ - أن مجرد توجيه الخطاب عبر مكبرات الصوت أو من فوق منابر الإعلام ، أو دعوة الناس وتبنيهم .. لن يفي بالغرض ، ولن يحرك الناس ويستثير همهم ، وإنما الذي يفي بالغرض ، ويحقق المطلوب ، هو الجدية والإصرار على مواجهة التحديات والمخاطر ، بجهد رصين صادق تقوده رموز الأمة وقياداتها ، وبدأب ومثابرة على هذا الجهد يجعلان منه أسلوباً للحياة ، ومنهجاً في السلوك .

المشروع الإسلامي في الجانب الاقتصادي :

بعد التمهيد الذي طرحت فيه المنطلقات التي تحكم فكري وتصوري . أنتقل إلى الحديث عما أجزى لنفسي أن أطلق عليه « المشروع الاقتصادي الإسلامي » ، مقسماً الموضوع إلى : الأهداف ، المراحل ، الوسائل وضمانات التنفيذ .

أولاً : الأهداف :

من المعلوم أن لكل حضارة محور تدور عليه . وإننا لنرى على سبيل المثال أن أما من أهل الأرض تدور حضارتها حول محور الاقتصاد ، كما نرى في أحوال بعض بلاد « أوروبا » حيث ترتبط كل حياتها بالمال وترتبن بما لديها منه ... وهي لهذا تدير التاريخ حول « الاقتصاد » المجرد فحسب ، وتفسره على أنه صراع بين الإنسان وما حوله ومن حوله ، كلما سخر الإنسان من الطبيعة شيئاً زاد قوة وتقدماً ... والغاية الأولى والأخيرة هي « المال » ... وكل شيء في ظل هذه الحضارات يتحول إلى مال أو يقدر بمال .

وعند هذه النقطة تحديداً يختلف جوهر الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات . فجوهر الحضارة الإسلامية هو الوحدة والترحيد ... وبموجب هذا الجوهر يرتد كل شيء إلى الله العظيم الخالق ، فالكون كله فوق الأرض وبما تحت الأرض وبما بين السموات والأرض ملك لله وحده .

« لله ملك السموات والأرض وما فيهن » .

« له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى » .

فالنقطة الجوهرية إذن ، أو المعلم المميز للحضارة الإسلامية ، هو رد كل شيء لله ، وملكية الله لكل شيء ، ويترتب على ذلك فلسفة خاصة للإسلام في مسألة المال ، وتحديد معنى لوظيفة المال في الإسلام . وإذا أردنا أن نتناول بالتلخيص الشديد مجمل سياسة الإسلام في مسألة المال فإننا نجد أنها تقوم على أركان ثلاثة هي :

- أن المال مال الله ، بدءاً ونهاية ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) النور : ٣٣

- أن البشر وكلاء عن الله في هذا المال ، فهم مستخلفون عن مالكة الأصلي - سبحانه وتعالى - في

إدارته ( وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ) ( الحديد : ٧ ) .

- أن حدود انتفاع البشر بالمال ، وجوهر استخلاف الله لهم في إدارته ، ينطلقان من وظيفة أساسية هي





المصدر : النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

« عمارة الدنيا » ( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) ( هود : ٦١ ) ، أى أن الوظيفة المقررة شرعا للمال تتمثل في إعمار الأرض تعبيرا عن خلافة الإنسان لله فيها .

وإذن فقيام نظرة الإسلام إلى المال على هذه الأركان الثلاثة ، إن أشار إلى شيء فإنما يشير إلى أن المال وإن كان لله ، إلا أنه جعله لمنفعة الجماعة ، وأن الناس ليسوا هم أصحاب المال ، وإنما هم متفعلون به ، وبالتالي ، فإنهم ليسوا مطلقى السراح في التصرف ، وإنما هم مقيدون بحدود وشروط ، فوظيفة المال في الإسلام أن يصب في صالح الفرد والمجتمع ، وأن يساهم في صلاح الدنيا والآخرة ، وكل وسائل الإنفاق الفردى أو الجماعية ينبغي أن تصب في خدمة هذه الوظيفة وإنجازها لتخدم في نهاية الأمر مقاصد الشريعة وأهدافها .

من هذا المنطلق يتحدد أسلوب التعامل مع وظيفة المال ، والتي تتجاوز في الإسلام بكل تأكيد مجالات إشباع الحاجات إلى صالح المجتمع ككل ، الأمر الذى يترتب عليه أن الأداء الأمثل لوظيفة المال في الإسلام تقاس بمدى القدرة على توسيع قاعدة المستفيدين منه ، ويترتب عليه أيضا أن جدارة المسلمين بالاستخلاف نيابة عن الله في الأرض تقاس بقدرتهم على إعمار الأرض وصلاحها ، بل وقد لا نذهب بعيدا إذا قلنا إن مهمة الإعمار تلك هي مبرر إسباغ الخلافة عن الله سبحانه وتعالى على الإنسان ، واعتباره مخلوق الله المكرم . في تقديرى أن فلسفة الإسلام في نظره إلى المال تمثل محورا جوهريا يفرق بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات ، كما يمثل تميزا خاصا للحضارة الإسلامية ، كما يمثل في نفس الوقت دواء وعلاجاً للحضارات الأخرى التى يوشك طوفان بلائها أن يغرق العالم بالأزمات والنكبات .

إن نظرة الإسلام إلى المال تمثل بفلسفتها المتميزة محورا من أهم محاور الحضارة الإسلامية ، وأن هذا المحور في الحضارة الإسلامية يمثل دواء وعلاجاً للحضارات المادية المعاصرة .

وسوف ينصب حديثى هنا على قضية القضايا التى تثار في المعاملات الاقتصادية الإسلامية وهى مسألة « الربا » أو بمصطلحها الحديث « الفائدة » .

وليست هناك غرابة في أن تمثل هذه المسألة أهمية كبرى في الجدل والاعتراض مادام الاقتصاديون يجمعون على أن الفائدة ( الربا ) هى قوام المصارف والشركات تختلف المعاملات المالية المعاصرة .

وهنا أرجو أن أشير إلى أن الناقدين يغالطون أنفسهم مغالطة كبيرة حين يختصون الإسلام بالنقد في هذا الموضوع .

« الربا » محرم أشد تحريم في « اليهودية » و « المسيحية » من شرائع العهد القديم إلى شرائع الكنيسة في القرون الوسطى إلى شرائع اللوثرين وأتباعهم بعد عصر الإصلاح . والفارق بين تحريم « الربا » في هذه الأديان ، وبين تحريمه في الإسلام ، أن تحريم « الربا » في اليهودية والمسيحية جاء عاماً مجملا ، وأن التحريم في الإسلام ورد مشفوعا بالحدود التى تقيم الفاصل بينه وبين الكسب الحلال .

ولست أجد دهشة أو غرابة في أن يكون موقف الأديان الكتابية الثلاثة بغير استثناء من مسألة « الربا » هو موقف التحريم ، فالأديان الثلاثة أديان سماوية ... التشريع فيها من عند الله .. والله واحد .. وما يصدر

عن المصدر الواحد لا بد وأن يكون واحدا غير متعدد ولا متناقض . وعلى ذلك فإن النتيجة التى نستطيع أن نستخلصها ، ونصل إليها من هذا التقديم هو أن الإسلام لا ينفرد







المصدر : ..... الأسبوع الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

دون بقية الأديان بموقف معين من مسألة الربا .

نقطة الجدل التي أثارت وماتزال تثار هو أن الربا شيء والفائدة شيء آخر . ولقد حسمت النجاة الفقهية الإسلامية ابتداء من « مجمع البحوث الإسلامية » بمصر ومرورا بالمجمع الفقهي « برابطة العالم الإسلامي » بمكة المكرمة ، إلى أن الربا والفائدة شيء واحد ، وأن موقف الإسلام من هذين اللفظين يختلف مدلولاتهما هو موقف التحريم . ولا يقدح في هذا الموقف من الإجماع على التحريم ما قد يصدر عن أفراد لا يتجاوزون الآحاد ما زالوا يثيرون الجدل حول بعض جزئيات هذه المسألة .

( تحريم الإسلام للربا ، والفرق بين الربا والفائدة )

ولما كنت لا أود أن أنتحل لنفسي بينكم صفة رجل الفقه أو الواعظ ، ولما كان عصرنا الحاضر هو عصر المنطق والعقل والاقناع بالدليل العقلي ، فإنني أدعركم إلى أن نتناول مسألة الربا بالمنطق ، ولست بذلك أخرج أو أتجاوز المنهج العقلي الذي بدأت حديثي به ، ذلك أن الإسلام دين يتفق الجميع على أنه يخاطب العقل ، ويقبل المنطق والمناقشة الفكرية في قضاياها عموما ، وبخاصة في مجال المعاملات . ( ربما كان القرآن الكريم هو الكتاب السماوي الوحيد الذي اشتمل على أكثر من ٣٠٠ آية تدعو إلى أعمال العقل والفكر والتدبر ) . لعل السؤال الذي يقفز إلى السطح في هذه المرحلة من الحديث هو هل هناك علة أو سبب منطقي وراء ذلك التحريم الحاسم من مختلف الأديان لمسألة الربا أو الفائدة .

إجابة على هذا السؤال أو التساؤل نطرح كلية أصلية تقوم عليها كل الأديان ، تلك هي أن أساس التحريم كله أن يكون في العمل المحرم ضرر أو إجحاف بالفرد أو المجتمع أو كلاهما ، أو أن الضرر يغلب النفع ، وفي الإسلام تبرز هذه الكلية الأصولية تحت قاعدة عامة تقول : « لا ضرر ولا ضرار » والضرر والضرار هو إيقاع الأذى بالناس ، وتفسير ذلك وتطبيقاته في مجال المعاملات يمكن صياغته في القضايا الفرعية التالية :

— أن شرعة الإسلام تعتبر النشاط الإنساني اقتصاديا إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربها شريطة أن يخلو من الضرر والضرار ، وأن يتنفي عنه صفة الفساد .

— أن الفرد في المجتمع الإسلامي مسئول عن واجباته تجاه المجتمع ، وعليه أن يؤديها في حدود المنفعة العامة لذلك كان حبس المنفعة عن الناس محرما لأنه مضر ومفسدة ، وكل امتناع عن فعل الخير ( الإنتاج ) مع القدرة عليه والحاجة إليه ، فهو ضرر وضرار وفساد في الأرض . وهو حرام . ومثال ذلك من يخبس المال عن التداول . والناس لا تستقيم أمورهم الدنيوية دون مبادلة ، ومن يترك مزرعته دون زراعة ، والناس محتاجون إلى غلة أرضه ، ومن يغلق أبواب مصنعه ، والمجتمع في حاجة إلى إنتاجه . كل أولئك ومن شابههم يوقعون بالمجتمع وبأنفسهم الضرر والضرار ، وكلهم مفسد وعملهم محرم .

وإذن فالجوهر الذي نستطيع أن نستخلصه من تلك القاعدة ( لا ضرر ولا ضرار ) هو أن المعاملات المالية الإسلامية — خلافا لما عليه الحال في مذاهب أخرى — لا تخضع لحكم الأفراد وهواهم ، ولا لرغبة الدولة المطلقة ، ولكن الأصل في كل تصرف هو مراعاة الحقوق والواجبات ، وذلك مرهون بتجنب الإضرار بالغير





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

وبالمال ذاته ، وبالفرد المخاطب بهذه القاعدة ( لا ضرر ولا ضرار ) ، وهكذا تمثل هذه القاعدة محك التفريق بين ما يدخل دائرة الحلال ، وما يندرج في دائرة الحرام ، أو المحظور ، أو المكروه .  
وفي ضوء هذا التوضيح تقدم لنا هذه القاعدة الزاوية التي يمكن أن ننظر منها - عقلا ومنطقا - إلى مسألة الربا وتحريمه في الأديان الكتابية الثلاثة بلا استثناء .

وإن كان ما مضى من توضيح لا يكفينا لوضوح فكرة موقف الإسلام من مسألة الربا أو الفائدة ، فإنه لمزيد من الإحتكام إلى الفكر والمنطق ، فلننظر إلى نظرة الإسلام إلى النقود .  
كمدخل إلى توضيح هذه النقطة ( نظرة الإسلام إلى النقود ) أرجو أن أشير إلى أمر غاية في الحساسية ، ربما كان هو السبب في كثير من الخلط والتداخل على مدار التاريخ .. ذلك الأمر هو : أن النقود كانت تتخذ شكلا سلعيًا تطور شيئًا فشيئًا إلى شكل الذهب والفضة .

وهذه السلع التي كانت تستخدم كنقود شأنها شأن بقية السلع : لها أثمان ، وتخضع لقانون العرض والطلب . إلا أن استخدامها كنقد أضاف إلى جانب القيمة السلعية فيها ، جانبًا آخر هو قيمة الوظيفة التي تؤديها كأداة نقدية .. ومن ثم فقد أصبح للسلعة التي تستخدم كنقود جانبان أو ثمانان أو وظيفتان : ثمن لها كسلعة ، وثمان للوظيفة التي تؤديها .

والمنطق الذي يقر ولا يعارض أن يتحدد ثمن السلعة في ضوء العلاقة بين الطلب والعرض الفعلي هو هو نفسه المنطق الذي يعترض على أن يتحدد للوظيفة ثمن إلا بعد أدائها !  
لا يعترض المنطق السليم على أن يكون هنالك ثمن للسلعة مادامت مجسدة وواضحة ومحددة وموضوفة ، ولكن المنطق السليم يعترض على أن يتحدد ثمن للوظيفة قبل أن تؤدي ، أو أن يتحدد ثمن لأي شيء إن كان ذلك الشيء يكتسفه الغموض والافتراض في شكله ونوعه وحدوده وأوصافه .

بعبارة أخرى لا يعترض العقل والمنطق على تقديم سلعة واضحة محددة موضوفة في مقابل النقود ، فالنقود هنا ثمن لسلعة ، اسمحوا لي أن أصفها بأنها شيء مادي مجسد ، أو يمكن أن يكون كذلك .  
ولكن العقل والمنطق لا يسمحان بقبول تحديد ثمن ودفعه ( أدائه ) لعمل لم يتم بعد ، بل وأكثر من هذا إن كان هذا العمل يدفع له ثمن وهو ما يزال في منطقة الافتراض الذي قد يتحقق وقد لا يتحقق ، بل وليس هناك ضمان لنتائجه إن حدث سلبيًا أو إيجابيًا .

هذه النظرة العقلية - وليست الذهنية - قد تلقى لنا ضراء كافية على الحكمة والعلة من تحريم الإسلام للتبادل بالزيادة في أصناف ستة حددها حديث نبي الإسلام ( صلى الله عليه وسلم ) . وبذلك حتى لا يستتر الأفراد وراء ثمن السلعة ليتقاضوا ثمنًا مقدمًا للوظيفة التي تؤديها هذه الأصناف الستة ، والتي كانت بشكل أو بآخر تستخدم بديلًا عن النقد .

ولعل هذا التوضيح السريع يتيح الفرصة للعقلانيين لكي يدركوا خطورة وأضرار تحديد ثمن الوظيفة قبل أدائها ، وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من خلل في العلاقات ما بين النقود والمهام المفروض أن تؤديها .  
وقد يتساءل واحد : كيف يمكن لهذه النظرة إلى النقود أن تكفل لنا تجميع الأموال واستخدامها في







المصدر : ..... المبنى الاسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

المؤسسات المالية التي تأخذ بهذه النظرة .. بالمقارنة إلى المؤسسات التي تقوم فلسفتها على أن النقود في حد ذاتها سلعة تباع وتشترى ؟ كما قد يصاحب هذا التساؤل تساؤل آخر عن الآثار الناشئة على الفرد والمجتمع نتيجة ممارسات هذه المؤسسات .

وحيث أن موضوع الربا أو الفائدة محل جدل أكاديمي نظري منذ أن قال « أرسطو » في كتابه « السياسة » ، « أن الربا ربح مصطنع لا يدخل في باب التجارة المشروعة » ، فإنني أقترح أن ننحى الجدل النظري جانبا ، وأن نتفق على أن يكون المعيار والمحك لتقييم موقف الإسلام من الربا هو آثار التعامل بالربا على الفرد وعلى المجتمع . إننا إن نحن اتفقنا على أن تكون هذه هي زاوية الرؤية وأساس الحكم .. فإننا بذلك نكون قد حددنا منهجا عقليا معقولا للحكم على سلامة الأساس النظري لموقف الإسلام من الربا ، كما نستطيع في نفس الوقت أن نفهم الحكمة والعلة من نظرة الإسلام إلى النقود والربا .

إن نحن اتفقنا في الحكم على هذه القضية من خلال النظر إلى آثارها الاقتصادية ، ثم وجدنا أن الآثار الاقتصادية على الفرد والمجتمع ومؤسسات المجتمع المختلفة ، تكون أفضل في حالة الإلتزام بموقف الإسلام من الربا ، فإن التسلسل المنطقي يفرض أن يكون الفكر والفلسفة التي تفرض هذا الموقف مبررة ومعقولة ، ومن الحكمة أن نتبناها ونأخذ بها .

والسؤال الآن الذي يقفز إلى الأذهان هو « كيف نأخذ تلك النظرة جانبا تطبيقا عمليا في ممارسات المؤسسات المالية المعاصرة ؟ »

قبل أن نجيب على هذا السؤال ، أرجو أن أشير إلى أن هنالك عددا من المهام الأساسية تقف على رأس الواجبات التي على المؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بها . وتتلخص هذه المهام في :  
- أن تكون الأولوية فيها وفي مشروعاتها للإعمار والتنمية ، وأن تكون بنوكا للجميع مسلمين وغير مسلمين ، وأن تكون نموذجاً لمن يملك المال ويعمل فيه بالعدل والقسط والرحمة ، وأن تكون ملجأ لمن يملك الخبرة وإمكانات العمل ، وينقصه رأس المال ، وأن يكون البعد الإنساني والاجتماعي ركنا حاكما فيما عمله ، وأن تشغل نفسها بعلوم الأمة ، فلا تنعزل عنها ، وأن تضع المال في موضعه الصحيح الذي قرره الإسلام ، وأن تكون منارات مضيئة تؤثر في مجتمعاتهم فتسهم في قيادة التغيير نحو طريق الإسلام الصحيح ، وأن تكون مع بعضها البعض شبكة إنارة منسقة الجهود ، يعم بضوؤها ونفعها العالم أجمع ، وأن تكون مهمتها الأولى تجسيد المبادئ الكريمة التي جاء بها الإسلام .

ثانيا : المراحل :

لا يخفى على أحد أن المؤسسات المالية القائمة في العالم والتي تتجر بالنقود وتعمل وفق مبدأ : « أن النقود سلعة » قد نجحت من خلال تاريخها الطويل في أن تصنع عقلية معينة وأن تشكل مفاهيم فكرية ، وأساليب عمل أصبحت تمثل ما يمكن أن نطلق عليه « الشيء المألوف » ومن قوانين ذلك « الشيء المألوف » أن تعديله أو تحويله أو الخروج عليه يعد من الأمور بالغة الصعوبة ، ومن الأمور التي تلقى مقاومة عاتية . وذلك هو بالفعل الموقف الذي تجد نفسها فيه المؤسسات المالية الجديدة التي تختلف جذريا عن المؤسسات المالية التقليدية







المصدر : المجلد الإسلامي

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في النظرة إلى وظيفة النقود .  
ولست أجد غرابة في الصعوبة والتحدى الذي تواجهه المؤسسات المالية الجديدة في جهادها الحالي لتهيئة موقف عقلي يتقبل مواجهة المؤلف أو تعديله أو الخروج عليه .  
وفي تقديرى أن عملية تهيئة الموقف العقلي للخروج على المؤلف يمثل جزءا هاما من عمل المؤسسات المالية الإسلامية في المرحلة الحالية . وتمثل هذه الإشارة أهمية خاصة للفهم والتقييم الموضوعي لحاضر المؤسسات المالية الإسلامية .

وغنى عن البيان والإشارة أن مهمة تهيئة الموقف العقلي الذي نشير إليه يمثل التحدى الأكبر الذى يواجه المؤسسات المالية الإسلامية لأنه يتضمن العمل على ثلاثة محاور هي :

- الأفراد كمصدر تمويل .
  - رجال الأعمال كمستخدمين للأموال .
  - مؤسسات المجتمع المختلفة كبيئة ومناخ وإطار عمل .
- غير أنه جدير بالإشارة كذلك أن هذا التحدى مقدور عليه ومضمون النتائج . شريطة أن يتوفر للعمل بالمؤسسات المالية الإسلامية العناصر البشرية التى تتلاءم إمكانياتها واستعداداتها الشخصية مع ضخامة وصعوبة هذه المهمة .. وهذا فى حد ذاته تحد من نوع آخر .
- وقبل أن أتناول الوسائل العملية والتى تناسب طبيعة المراحل المظلمة .. أود أن أسوق هنا رأيا ذا أهمية فى موضوعنا هذا أبداه البروفسور « هورست ألباخ » أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة « بون » بألمانيا الغربية ورئيس الأكاديمية العلمية « بربلن » فى حديث له حول فلسفة وفكرة المؤسسات المالية التى تعمل وفق مبدأ المشاركة بدلا من مبدأ الربح المحدد مقدما .
- يقول « ألباخ » : إن نهضة أوروبا وتكوين قاعدتها الاقتصادية والصناعية قامت أساسا على مبدأ المشاركة ، وتدين هذه النهضة إلى الأموال المخاطرة والتى ساهمت فى تمويل نتائج الاختراعات التى أفرزتها عقول المخترعين فى مرحلة الثورة الصناعية ، وكانت هذه الأموال مكدسة لدى التجار أثناء عصر التجارين ، وتبحث عن مجالات للاستثمار والتشغيل فى الصناعة خاصة ، وأن الكنيسة كانت تُحرّم التعامل بالفائدة مهما قل مقدارها تحريما قاطعا وحاسما .
- ولم تكن للبنوك التجارية التى تتاجر فى الأموال حاليا دور أساسى فى تكوين القاعدة الاقتصادية ، وإنما نشأت لاستغلال حاجة المنشآت الصناعية بأموال قصيرة الأجل لتمويل احتياجات تمويلية مؤقتة .
- ولقد ساهمت هذه المؤسسات أو هؤلاء التجار فى تشكيل عقلية غير مخاطرة ، كما ساهمت فى إيجاد روح وفكر قصير الأجل ، وبذلك حرمت المجتمع من جانب هام من الفضائل العزيزة التى تدين أوروبا فى نهضتها إلى انتشارها ، وهى فضيلة المشاركة والإقدام والمخاطرة فى مجال الاستثمار .





المصدر : .....البنيان الإسلامي.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....نوفمبر ١٩٨٩.....

ويستطرد البروفسور « هورست ألباخ » قائلا : إذا كان أحد سمات الدول النامية هو سيادة العقلية القصيرة الأجل ، والعقلية التجارية التي تهتم بالربح السريع والافتقار إلى نسبة عالية من رجال الأعمال الذين يتمتعون بروح الإقدام والمخاطرة في ولوج الميادين الاستثمارية ، فإن سعى بعض هذه الدول إلى إيجاد مؤسسات تعمل على تعويد الشعب على مبدأ المشاركة وترسيخ وتعميق هذه الفضيلة ، فإن ذلك يعنى أن هذه الدول قد وضعت يدها على مفتاح النهوض بمجتمعاتها المختلفة ، في حين تقوم بتوكلنا التجارية في أوروبا على إضعاف هذه الروح ، وانتزاع عنصر المخاطرة والإقدام من مواطنيها ، وذلك بتوسيع نشاط البنوك التجارية التي تعتمد في نظامها على مبدأ تحديد الربح مقدما على الرديعة والقرض ، ثم يحذر البروفسور « هورست ألباخ » في نهاية محاضراته أنه إذا لم تسع أوروبا جديا إلى نشر مؤسسات التمويل بالمشاركة ودعمها ، فإن أوروبا تكون قد وضعت نفسها على أبواب مرحلة التدهور والسقوط ، في حين تكون الدول النامية المهتمة بمبدأ المشاركة قد وضعت نفسها على أبواب سلم الصعود نحو التنمية والنهضة الاقتصادية .

إن أوروبا - لتلبية متطلبات استثماراتها الحالية - في أمس الحاجة إلى رؤوس أموال بالمشاركة طويلة الأجل . ولعله من الأجدي أن أشير إلى حقيقة رقمية ينبغي أن نتوقف عندها حيث أن لها دلالة كبيرة في مجال موضوعنا هذا :

في سنة ١٩٨٦ بلغ عدد المؤسسات والمصانع التي أنشئت في « ألمانيا » خلال هذا العام ٢٨٦٩٨٧ في حين وصل مجموع المنشآت والمصانع التي أفلست وانهارت ٢٥٢٣٤١ في نفس العام . قد يرجع انهيار المصانع والمنشآت إلى أسباب عديدة يتفق الجميع على أن من بينها الدور الهادم في أسلوب تمويل البنوك التجارية الذي يعتمد على العائد المحدد مقدما ، ولكن النقطة التي نقف أمامها بإعجاب هي الروح التي وراء المنشآت الجديدة وهي روح شعب تعزّد على تحمل المخاطرة والإقدام وأعباء المشاركة . نحن في أمس الحاجة إلى هذه الروح وغرسها في مجتمعاتنا المختلفة ، وهذه الروح لم توجد بين يوم وليلة ، وإنما ينبغي الاهتمام بالوسائل والمؤسسات التي تعمل على إيجاد هذه الروح ، وغرس هذا التفكير بين المواطنين من أجل إعادة صياغة الأفراد ليكونوا قادرين على إعادة بناء مجتمعاتهم . وفي رأي أن أسلوب الفائدة المحددة من أكبر عوامل عرقلة هذه الروح ، بل هي تعميق لرذيلة السلبية والخنوع والالتكال واللامبالاة ، وكلها أمراض اجتماعية وسلوكية ، نحن في أشد الحاجة إلى التخلص منها من أجل التنمية .

ولما كانت المؤسسات المالية الإسلامية قد بدأت الانتشار في الحقبة الأخيرة ففي تقديري أن أماننا أحد طريقين :







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الطريق الأول :

هو أن ننظر بأمانة وموضوعية ونجرد إلى مؤسساتنا المالية الإسلامية القائمة ، فنحلل أعمالها ، زنفى عنها شوائبها ، ونردها إلى الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادى الإسلامى المطلوب .  
وهذا الطريق فى تقديرى طويل ، وطويل جدا ، ونحن فى سباق مع الزمن ، فضلا عن أن هذا العمل - فى أغلب الظن - غير مقدور عليه عمليا وإجرائيا ، وهو فى نفس الوقت يحتاج إلى صبر طويل ، لا تتحمله ظروف العصر ومتغيراته ..  
ومن ثم فإننى لا أميل إلى أن أتجه إلى هذا الطريق .

### الطريق الثانى :

وهو الذى يعمد رأسا إلى الإفادة مما أصاب التجارب القائمة من خلل وقصور فيتلافها ، مقدما النموذج الصحيح للمؤسسة المالية الإسلامية التى تلتزم بأساسيات الفكر الاقتصادى الإسلامى والمستوفية للشروط الموضوعية اللازمة لسلامة التطبيق على أن يكون إنشاء عدد من هذه المؤسسات بمثابة « شبكة إنارة » تبث الضوء ونشره ، وتعدى من خلال ممارساتها المؤسسات القائمة فتغريها أو تجبرها على التعديل والتصحيح .  
ثالثا : الوسائل وضمانات التنفيذ :

المستولون والحكومات والأحزاب فى الدول النامية يعيشون فى هم عظيم .. يقومون به وينامون به . هذا الهم هو السعى إلى توفير المأكل والمشرب والملبس والسكن لجمهير الشعب .. لغالبية من الفقراء .  
كل مخططى السياسات والمشتغلين بالمسئوليات فى كل الدول النامية يحاصرون هذا الهم ، ويعيشون ويفكرون فى إطار مشكلة الفقراء .. كيف يواجهونها ؟ كيف يوفرّون ضرورات الحياة لتلك الفئة الغالبة ؟ .. كيف يخففون عنها أعباء الحياة ؟ وكيف يأمّنون احتياجاتها ؟  
ويزيد من تعميق هذه المشكلة لدى المسئولين والمخططين النظر إلى هذه الفئة على أنها ضئيلة الدخل وقليلة الإمكانات حيناً ، وأن جزءاً منها فى غير سن العمل حيناً آخر .. إلى غير ذلك من الاعتبارات .  
وتساند النظريات الاقتصادية المعاصرة هذه النظرة فى معظم الأحيان عند الحديث عن الدول النامية وتناول مشكلاتها .

وعلى هذا تصبح هذه الفئة مشكلة للحكومات ، وعبئا عليها وعلى خطط التنمية فيها . أو هى نقطة ضعف تمثل استنزافا لا يقابله عطاء .

يتوازى مع هذه المشكلة فى نظر المسئولين والحكومات مشكلة أخرى هى مشكلة الإنتاج السنوى من الخريجين الذين تقذف بهم الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كل عام .





المصدر : ..... البنوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

هؤلاء الخريجين يمثلون الشق الثاني من اهم الذي يعيشه المسئولون ، ويشكل أمامهم عبئا اجتماعيا وسياسيا يثقل كاهلهم ويقلق بالهم .

وتصبح هذه القضية هي الأخرى نقطة ضعف تمثل استنزافا لا يقابله عطاء بالدرجة المطلوبة .  
هاتان المشكلتان اللتان تمثلان نقاط ضعف هل يمكن أن تتحولا إلى نقاط قوة تسهم في تحقيق التنمية وفي دفع عجلتها ؟

والإجابة على هذا السؤال هي التحدى الحقيقى الذى علينا أن نواجهه بنظر رحب وموضوعية غير متحيزة .

ليس بالأمر المستغرب أن تتحول نقطة الضعف إلى نقطة قوة ، أو أن تتحول ثغوب الاستنزاف إلى قوة عطاء ، ولكن ذلك مشروط بأن تتوفر الوسائل وتنبأ الأسباب ، ويتاح المناخ الذى يعطى الفرصة لهذا التحول .

والوسائل والأسباب والمناخ يتمثل في مؤسسات المجتمع التى تخطط للتغيير وتبناه وتصنعه .  
ومؤسسات المجتمع عديدة .. ولكل منها دورها المفترض المرسوم فى صناعة المجتمع وصياغته .  
فأى مؤسسات المجتمع يمكن أن تكون ذات علاقة وصاحبة دور فى تحويل احتياجات الجمهور الفقير من آلة استنزاف إلى « دينامو » عطاء ؟

وأى مؤسسات المجتمع يمكن أن تكون ذات علاقة وصاحبة دور فى تحويل المثقفين ( أعنى الخريجين ) من عبء وهم إلى مصدر عطاء وإضافة ؟

إن المؤسسات الوحيدة التى يمكن أن تكون ذات علاقة وصاحبة دور لابد وأن تكون مؤسسات يتوفر فيها أمران : العمل فى المال وتسخيره لتحريك الطاقات البشرية والمادية الكامنة ، والاتصال الواسع غير المقيد بمختلف الطوائف والفئات حتى تستطيع التأثير للتغيير .

هذان الأمران لا يتوفران فى غير المؤسسات المالية .. أعنى البنوك . فهى التى تملك المال ويسعى إليها الناس لتحقيق مصالحهم .

البنوك هى وحدها من بين مؤسسات المجتمع التى تستطيع أن تلعب دورا فعالا ومؤثرا فى قضية تحويل جماهير الشعب ، وتحويل الخريجين إلى قوة فعالة فى إحداث التنمية .

من ينكر أن البنوك مؤسسة من مؤسسات المجتمع تقوم بتيسير التبادل ، وإمداد قوى المجتمع بشريان المال الذى يغذى حركة الإنتاج والاستهلاك .

ومن ينكر الارتباط الوثيق بين هذه البنوك وبين الفلسفة الاقتصادية التى تبناها الدولة وتلتزم بها ..

ومن هنا يأتى التساؤل : هل البنوك الحالية هى المؤسسات التى أعنيها عند الحديث عن المؤسسات القادرة على إحداث التغيير الذى أشير إليه ؟







المصدر : ..... البنك الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩

وقبل الإجابة بلا أو نعم فلننظر إلى هذه البنوك :  
للبنوك الحالية تاريخ ضارب الجذور في المجتمع ، ولها أسلوبها ونظامها ، ولها قبل ذلك كله فلسفتها التي ترتبط بنظرية من النظريات الاقتصادية فهي تعكس معطيات هذه النظرية وتجسد أفكارها .. ومن هنا تحدث هذه البنوك آثارها وتترك بصماتها إيجابا أو سلبا على سلوكيات الأفراد .  
عندما يتكلم عالم وخبير اقتصادي محدود مثل « هورست ألباخ » فيقول : « لقد كان للبنوك في أوروبا أثر ملموس على عقلية المنظمين ورجال الأعمال إلى الدرجة التي كادت تفقد روح المغامرة . لقد كانت روح

المغامرة هي أثمن ما لدى رجال الأعمال ، كما أنها تعتبر من الأسباب المباشرة التي أسهمت في النهوض بأوروبا .  
إن « ميكائزم » العمل في البنك ومسايرته لهوى الأفراد ، وعدم اهتمامه باكساب السلوك المرعوب فيه ، قد أدى إلى تهديد روح المخاطرة والنظرة الطويلة الأجل لدى رجال الأعمال . لقد كان لاهتمام البنوك بالربح السريع من خلال الفلسفة التي تقوم عليها تأثيرا سلبيا ، وإن كان غير متعمد على روح الإقدام لدى المنظمين ورجال الأعمال .

إن شهادة هذا الاقتصادي الألماني عضو لجنة الحكماء الخمسة لتشير بوضوح إلى مخاطر استمرار هذا الاتجاه على معدلات تكوين رأس المال ، وعلى مستقبل التنمية في أوروبا .  
وإذا أضفنا إلى ما يقوله « هورست ألباخ » أن البنوك الحالية تتعامل فحسب مع قطاع لا يزيد حجمه مع التفاؤل الشديد عن ١٠ أو ١٥ ٪ من المجتمع ، يمثلون القادرين على إيداع فوائض أموالهم لدى البنوك ، وأن علاقة البنك مع هذا القطاع هي علاقة دائن بمدين ، بكل ما يحيط بهذه العلاقة من سلبات اقتصادية ومعنوية .

إذا وضعنا كل ماضى في الاعتبار ، فإن الإجابة على السؤال الذي قدمناه عن صلاحية البنوك الحالية للقيام بدور التحول والتغيير تكون : ( لا ) .

إن شرط صلاحية المؤسسة المالية لكي تلعب دورا في تحويل الجماهير والخرجين من وضعهما الحالي كعبء ، إلى نقطة قوة ومصدر عطاء لا تتوفر إلا إذا كانت المؤسسة المالية تستلهم « ميكائزم » عملها ونشاطها من نظرية تركز في نظرتها للمال على أساس مخالف للنظرة الرأسمالية والاشتراكية ، كما تركز في نظرتها للبشر على أساس مخالف كذلك للنظرة الرأسمالية والاشتراكية .  
المؤسسة المطروحة هنا كمؤسسة يتوافر فيها هذا الشرط هو « البنك الإسلامي » .

ما هو « البنك الإسلامي » المطروح كمؤسسة تنمية وتغيير :

بادئ ذي بدء أود أن أشير إلى التحفظات التالية :

١ - أن النظر إلى « البنك الإسلامي » وتصوره على أنه بنك يختلف عن البنوك الأخرى في أنه لا يعمل بسعر الفائدة فحسب نظرة قاصرة وتصور مبتور .







المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

٢ - أنه على كثرة الذين يتكلمون عن « البنك الإسلامي » ويكتبون عنه ، فإنني حتى الآن لا أكاد أجد تفهما فيما يكتب أو يقال لمؤسسة « البنك الإسلامي » كاستراتيجية تنمية وتغيير وتحويل .

وهذا يعني أن وظيفة « البنك الإسلامي » ما زالت تمثل مفهوما غامضا غير واضح أو محدد المعالم حتى لدى العاملين في هذه المؤسسة .

٣ - إن كثرة عملاء « البنك الإسلامي » وحجم الاندفاع نفسه لا يعني - في تقديري - دليل نجاح « البنك الإسلامي » في أداء مهمته ، وإن كان يعني بدرجة أو بأخرى تقبلا عاما له واستعدادا كامنا للتعامل معه .

٤ - إن كل ما حققته « البنوك الإسلامية » من نجاح حتى الآن يمثل في نظري مرحلة أولى وأولية استطاعت فيها هذه البنوك أن تحقق رأيا عاما مستجيبا ومتقبلا ومساعدًا .

بعد هذه التحفظات ألخص التعريف الذي أراه « للبنك الإسلامي » كمؤسسة تنمية :

« البنك الإسلامي » هو مؤسسة تمثل وسيلة فعالة لتنفيذ استراتيجية تنمية متميزة ومنفردة ، ميدان عملها الرئيسي هو التنمية من أسفل بما يدعم الجهود التي تبذل من أعلى بما يحقق نتائج عميقة وسريعة وفعالة في المجتمعات التي تزاوّل العمل فيها .

وتحديد هذا المفهوم يعتبر - في تقديري - ضرورة هامة لتوضيح وتفهم وجهة نظري الذي تبني عليه ، وتنطلق منه وحده دون غيره من المفاهيم العديدة الشائعة التي صاحبت قيام « البنوك الإسلامية » وانتشارها .

وهذا التعريف « للبنك الإسلامي » يتأدى بنا حقيقة إلى ضرورة إعادة البحث عن كلمة أخرى بديلة عن كلمة « بنك » لمثل هذه المؤسسة .

وإذا كانت عملية تحويل الجماهير وتحويل الخريجين من أعباء على التنمية إلى قوة دفع لها ... فما الذي تستطيعه مؤسسة « البنك الإسلامي » في هذه القضية ؟

تؤكد شواهد التاريخ على أن هناك قضايا أساسية لحدوث التنمية الاقتصادية بالصورة المطلوبة . على رأس هذه القضايا :

اشترك الجماهير اشتراكا فعالا .

أن يكون الاشتراك والإسهام طواعية واختيارا .

لا يمكن أن تتحقق التنمية بمجهود قلة من أعلا فقط .

لابد وأن يتقابل مع المجهود المبذول من أعلا مجهود عريض من أسفل .

إذا كانت تلك هي القضايا الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة .. فإن ذلك يؤكد - دون





المصدر : ..... البنوك الإسلامية

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩

اتهام بالادعاء ، وبعد تحليل آثار وبصمات البنوك الحالية على المجتمع - أن مؤسسة « البنك الإسلامي » هي أنسب مؤسسة لبدء طريق التنمية بالصورة التي نشدها .  
« البنك الإسلامي » سوف يحدث في المجتمع الذي يعمل فيه تيارا وجدانيا من شأنه إشاعة قيم ومبادئ تتفق مع متطلبات التنمية ، وتلك القيم والمبادئ سوف تترجم عن نفسها في أنماط سلوكية لا بد من توافرها لتحقيق التنمية .

- « البنك الإسلامي » يستقطب بأنشطته وخدماته الأفراد اختاريا لا جبرا .
- « البنك الإسلامي » يفهم أن وظيفته الأساسية هي مخاطبة الجميع ، وخدمة الجميع وتوسيع دائرة عمله لتشمل الجميع .
- « للبنك الإسلامي » تجربته وخبرته وتكتيكاته العلمية والعملية لتحقيق هذا الهدف .
- « البنك الإسلامي » يفهم أن من وظائفه الأساسية بناء الأفراد اقتصاديا .
- « البنك الإسلامي » يفهم أن من وظائفه الأساسية توسيع قاعدة رجال الأعمال .
- « البنك الإسلامي » يفهم أن من وظائفه الأساسية خلق الملكيات الفردية وزيادة فرص العمل في

الزراعة والصناعة والتجارة .

- « البنك الإسلامي » يفهم أن من وظائفه الأساسية دعم ومساندة خطط التنمية المركزية وليس إضعافها .
  - « البنك الإسلامي » يفهم قبل ذلك كله أن واجبه الأساسي هو أن يعمل على تربية الأفراد بما يمكن للتنمية من الوجود والاستمرار .
- تري هل نستطيع أن نقول إذن أن بناء استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تأتي من تبنى المجتمع للبنوك الإسلامية ونشرها بين أرجائه على أوسع نطاق ؟  
الحقيقة المؤلمة أنه لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب دون إيراد عدد من التحفظات .  
إن مهمة « البنك الإسلامي » بالمنظور الذي أوردناه كمؤسسة مالية تقوم بعمل ثقافي تحتاج إلى عدد من المتطلبات والضمانات .

● إن أول هذه المتطلبات هو موقف خاص من الحكومات : التأييد فيه مطلوب .. والتدخل غير مرغوب . وهو موقف صعب وغريب ولكن يمكن توضيحه بأنه مطلوب من الحكومات الدعم والتأييد المعنوي وغير مطلوب منها أن تتدخل الأجهزة الحكومية أكثر من اللازم في إدارة وتوجيه البنك بحيث يفقد البنك طابعه وهويته كمؤسسة مالية تقوم بعمل ثقافي .







المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● وثاني هذه المتطلبات هو اللامركزية والتي بدونها لا يستطيع هذا البنك أن يحدث التيار الثقافي الذي يشيع فيما ومبادئ وأنماط سلوكية جديدة .

● أما الضمانة التي تحسم قضية نجاح أو فشل هذا البنك على الوجه الذي نعينه .. فهو العنصر البشري المناسب والملائم والذي يتفهم هدف البنك وتكافؤ قدراته واستعداداته مع المهمة المطلوبة .  
إذا كان القصور أو الخلل قد أصاب الإلتزام بأسياسات ومبادئ التمزج الاقتصادي الإسلامي المطلوب ، فإن العلة الحقيقية التي تقف وراء ذلك تتمثل - بالتجربة والاستقصاء - في غياب أو ندرة من يمكن أن نطلق عليهم « حملة الرسالة » .

ومن هنا فإن مفتاح العلاج وبدءه ومنتهاه يتمثل في معالجة هذه القضية .. قضية توفير وتدبير وإعداد « حملة الرسالة » .. والمنهج الإسلامي في عهده المكي والمدني يساندنا في هذا القول .  
وقبل أن نطرح تصوراتنا لكيفية توفير وتدبير وإعداد أولئك « الرساليون » نريد أن نعيد صياغة القضية في عبارات محددة .

● المخلصون الصادقون من المسلمين ينادون « الحل الإسلامي » ، والحل الإسلامي هو التطبيق الإسلامي في جميع المجالات والميدان الاقتصادي هو المرتكز الحقيقي والعمل للتطبيق الإسلامي الناجح والفعال ، وقد بدأت التجارب التطبيقية للحل الإسلامي في الميدان الاقتصادي ، ولكن نتائج المردود بدأت في إطلاق الذبذبات التي تشير إلى أن هنالك خللا وقصورا مؤثرا ومعطلا لتحقيق الهدف المنشود ، وأن إدراكنا المبكر لهذا القصور يعبر عن علامة صحة ، وأن هذا الإدراك يفرض علينا أن نفكر في علاج ، وأن العلاج لا يكون إلا لمرض مُشَخَّص ، وأن المرض قد تم حصره وتشخيصه في الأداء ، وأن الأداء هنا هم البشر ، وأن تجربة الإسلام التاريخية قادرة إذا ما التزمنا بشروطها على أن تصيغ لنا وتخرج أولئك البشر المبشرون ، وأن الإلتزام بالتجربة الإسلامية في التربية سوف تحدث ثورة فكرية داخل الإنسان يتحول بعدها إلى إنسان آخر يتكون





المصدر : ..... ألبنوك الإسلامية

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسببه مجتمع آخر .. له قيمة وتصورات .  
وإذا كان ذلك هو الجزء الأول من القضية ، فإن الجزء الثاني منها يكون « التوفر على إعداد مبشرين  
بقضية النموذج الاقتصادي الإسلامي ، يحملون عبئه ، وينشرون فكره ، ويقومون على تطبيقه ، ويدعون  
إليه ، ويممون ممارساته ، ويسهرون على التزامه .

#### العمل المطلوب :

بالمنهج الإسلامي وحده ، باعتباره أكمل المناهج ، وبالالتزام بالتجربة الإسلامية التاريخية في التربية ،  
باعتبارها محققة دون جدل أو مناقشة لأمثل النتائج متى توفرت لها شروطها ، فإن الحل المقترح والعلاج  
المطروح يتمثل في : توفير وإعداد كتيبة من المبشرين « حملة الرسالة » يتبنون هم الأمة الإسلامية في الميدان  
الاقتصادي ، ويحملون مسؤولية نشر فكرة النموذج الاقتصادي .

#### لذلك

فإنني أناشدكم إن كنا نريد تحقيق إنجاز أكيد - في مدى زمني معقول - في الميدان الاقتصادي لأمتنا  
الإسلامية ، أن تتفقوا معي في صدور التوصية التالية عنكم .

( يوصي الحاضرون بتشكيل فريق عمل لوضع الخطط والبرامج التفصيلية اللازمة لإقامة  
معسكرات تربوية اقتصادية إسلامية لإعداد جيل من حملة رسالة الاقتصاد الإسلامي ، يأخذون  
على عاتقهم نشر هذا الفكر ، والدعوة له ، والسهر على تطبيقه ، وحماية مسيرته ) .

والله من وراء القصد ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

د . أحمد النجار

الأمين العام



للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية





المصدر: ..... الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... ١٢ ديسمبر ١٩٨٩

بيع كبرى

الزاد والخصب  
منزلة

إتباع الحكم







المصدر : ..... الشجب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٨٩

ماذا يراد بهذا البلد ؟ ومن الذى سيشتريه فى هذا المزاد الزائف الذى ينصبونه هذه الايام ؟  
■ ان اصولا تقدر بثلاثة مليارات من الجنيهات يملكها القطاع الخاص الوطنى ( شركات توظيف الاموال ) ستطرح للبيع فورا . بحيث ينتهى امرها خلال فترة لا تزيد على ستة اشهر .. وفى الوقت نفسه ، نقرأ ان اصولا تقدر باضعاف ذلك يملكها القطاع العام الوطنى ستطرح بدورها للبيع حسب القرارات التى تعد الان .

ماذا يريد اصحاب هذه القرارات ؟ ومن الذى سيشتري ؟ حقيقة من الذى سيشتري ؟ لا اتصور ان هناك عاقلا يصدق ان اصحاب الاعمال المصريين ، واصحاب المدخرات من اهل هذا البلد سيتزاحمون للشراء ... نعم هناك من يملكون الملايين والبلايين

بهم  
عادل حسين

وهناك الموهوبون فى ادارة الاعمال ، ولكن لا اظنهم يقبلون على شراء الاصول المعروضة فى المزاد .. من هذا الذى يطمئن الى اكل لحم اخيه ميتا ؟ ! اذا كانت الحكومة قد استباححت اموال شركات التوظيف ، وفرضت عليها ان تبيع ممتلكاتها « برخص التراب » فمن هذا الاحمق الذى يتقدم مطمئنا للشراء ناسيا ان هذه الحكومة نفسها قد تسقيه من نفس الكاس فتفرض عليه فى يوم ما ان يبيع ما سبق ان اشتراه ، فيبيع « برخص التراب » ويضيع ماله كما ضاع مال من سبقوه ؟ من هو الاحمق الذى يتقدم للشراء ؟

ان هذا العرض الدسم والمفاجىء من ممتلكات القطاع الخاص الوطنى وممتلكات القطاع العام الوطنى ، يقابله انكماش فى الطلب بسبب الفرز والقلق ، ويؤدى هذا الى بيع الممتلكات باقل من نصف قيمتها ، ويعنى هذا فى حالة شركات التوظيف ان المودعين سيخسرون اغلب مدخراتهم ، مع ان الحكومة زعمت انها تدخلت خصيصا من اجل حمايتهم . وبالنسبة للقطاع العام ، فإن الاستثمارات التى اقامته استقطعت من عرق المواطنين جميعا ، فمن السعيد الذى تسلمه هذا الارث القومى بنصف قيمته ؟

■ نعم ، من الذى سيشتري فى المزاد ؟ لقد قل لى رجل اعمال وطنى ان استقرار الوقائع ، وتحليل الاحتمالات القائمة يجعلنا نستنتج ان دوائر الاعمال الاجنبية والصهيونية هى المرشحة لتحريك العملية وجنى ثمارها تحت اقنعة مختلفة . فهذه فرصة لشراء « مستوطنات » داخل مصر ، باسعار لم يحلموا بها ، وهؤلاء المرشحون للشراء والاستيلاء لا يخشون من أية احتمالات للفدر بهم ، فهم مطمئنون الى تايد دولهم التى تملك كل ادوات الرعب والعقاب ..

هذا الاستنتاج لرجل الاعمال الوطنى اراه صحيحا ، وقد افصح عن شىء منه د . ابراهيم شحاتة ( المسئول الكبير فى البنك الدولى ) فى مقال فضحنا مغزاه منذ اسبوعين ..  
اننا ننذر ونحذر فهذه مخططات مرفوضة ، والقائلون بها من اهل الحكم إما انهم جنوا واصبح واجبا إلياسهم « قميص الاكتاف » لنعهم من التصرف ، واما انهم تحت ضغوط تفقدتهم حرية التصرف والاختيار .. هذا اذا احسنا الظن بنواياهم الوطنية . وفى اى من الحالات ، ان لاصحاب هذه التوجهات ان يرحلوا عن مواقع المسئولية ..

□ □ □ □ □

■ و .. اعتقد انه ان لنا ان نحدد بعض المبادئ والمفاهيم حتى















المصدر : ..... **النشر** .....

التاريخ : ..... ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ ..... **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**



بقلم

**عادل حسين**

لا تتوه في زحمة المغالطات ،  
والتهريج . فنحن نتطلع الى  
المستقبل ، ونقول ان الحل  
الاسلامي المتكامل يصلح اخطاء  
مسيرتنا الماضية ، ويحقق  
النهضة الاصيلية الظاهرة باذن  
الله . نحن نطالب بذلك ونجاهد في  
سبيله . ولكن عملية الاصلاح هذه  
لا تعنى ان كل ما كنا ننادى به منذ  
مطلع القرن ، وكل مدافعنا الدم  
لتحقيقه كان كذبا وهراء . فإذا كان  
هذا الشعب يجاهد من اجل  
الوطنية الاقتصادية ، وإذا كان  
جيل طلعت حرب قد بدا مسيرة  
تمصير الاقتصاد منذ ١٩٢٠ ، وإذا  
كانت ثورة يوليو قد خاضت  
معركة دامية عام ١٩٥٦ من اجل  
تمصير قناة السويس ، وحققت  
انتصارا حاسما على هيمنة رؤوس  
الاموال الاجنبية على اقتصادنا ،  
فان هذه الانجازات كلها في حساب  
الحسنات لكل من اسهم في  
إنجازها .. ويحضرني هنا ان  
الدكتور عبد المنعم الشرقاوى  
استخدم ازمة الديون التي نعجز  
عن سدادها ، فاقترح ان نبيع قناة  
السويس للاجانب مرة اخرى لكي  
نسد بثمنها الديون ( وبالمناصفة )  
فان الخديو اسماعيل ظل ملعونا  
في تاريخنا لانه اقدم على هذه

الفعلة ) .. وقد انهالت الردود  
الرافضة الغاضبة - من كل  
الاتجاهات السياسية ، واذكر اننى  
قلت ايامها : اذا أصبحت المسألة  
مجرد مكاسب وخسائر مادية  
وتسديد ديون ، حتى لو بعنا في  
سبيل ذلك قناة السويس ، اذن فلم  
لا نبيع الهرم .. اليس هذا اكسب  
واعلى عائدا ؟ !

كنت اتصور اننى افحمت  
خصومى بذلك .. والقيمتهم حجرا ..  
ولكن - مع ما نسعته عن  
مشروعات هضبة الاهرام - يبدو  
ان هناك من استهوتته الفكرة !

### قضية القطاع العام

ان الحل الاسلامي في مجال  
الاقتصاد يتطلب اول ما يتطلب  
ابعاد الاجانب عن مواقع التحكم  
في ثرواتنا ووزقنا . وحزب العمل  
يضع هذا المطلب على رأس

برنامجه ، وجهادنا الحال من اجل  
هذا الهدف العزيز هو استمرار  
وتعليق للجهاد الوطنى السابق ،  
مصر الفتاة والحزب الاشتراكي في  
اوائل الخمسينات .

ونحن في هذا الاطار ، نقف في  
مقال اليوم بشكل خاص عند قضية  
القطاع العام الذى يتحدث  
الجميع عن تطويره ، ولكن اغلب  
من يتكلمون بصوت عال يقولون  
قولة حق يراد بها باطل ..

وبداية ، فانه لم يعد هناك اى  
خلاف في الكتابات التنموية كافة  
حول دور الدولة في الاستثمار  
المباشر كعامل يؤدي الى تسريع  
التنمية وتصويب مسارها .. وكل  
ما يقال عن « الخصخصة » ( اى  
التحول للقطاع الخاص ) لا يعنى  
اسقاطا لهذا المبدأ ( خصوصا في  
الدول المتخلفة اقتصاديا ) ، ولكن  
تختلف الآراء حول الحجم الذى  
يجتله القطاع العام ، وحول  
الوظيفة التى يؤديها .. ولو كان  
الامر بيدنا ، فإننا نقيد الحجج  
والوظيفة بالدور المنوط بالدولة

الاسلامية في تحقيق الاستقلال  
الاقتصادى ، وضمان العدل  
الاجتماعى ..

وبالنسبة لتحقيق الاستقلال ،  
فإننا نعلم ان النظام الاقتصادى  
العالمى لم يعد يترك الفرصة لاية  
دولة كي تباعد عنه . لم يعد هناك  
من يمكنه الاستغناء عن التعامل  
الواسع مع العالم الخارجى ،  
والاستقلال في ايامنا لا يعنى  
العزلة او الانغلاق ، ولكن فارق  
بين ان تدخل التعامل مع النظام  
الدولى من باب الذل والفلة ،  
وبين ان ندخل من باب السادة  
اصحاب البراس المرفوع . فارق

كبير بين ان تكون من  
المستضعفين المستبدتين  
المستنزفين ، وبين ان نتعامل من  
موقع الندية وتبادل المنافع  
بحسابات عادلة رشيدة لا نغبن  
فيها ولا نغبن غيرنا .. وطبيعى  
ان كل الناس تفضل - بالكلام - ان  
يكون التعامل من موقع السيادة  
والتكافؤ ، ولكن المسألة ليست  
كلما ، فلكي يتحقق هذا الاختيار  
النبيل يلزمنا ان نجاهد بالدم  
والعرق ، ويلزمنا ان نعمل  
بضراوة ليل نهار لكي نفرض على  
الاخرين احترام سيادتنا  
وحقوقنا ، ويتطلب ذلك تنظيم  
اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية  
على نحو يحقق الهدف ..

ان التعامل الاقتصادى مع  
العالم الخارجى ، ( تصديرا  
واستيرادا ) لا يتحقق عبر تبادل  
مع مجموعة من الافراد الاجانب ،  
فالتنظيم الاقتصادى الغربى يقوم  
على شركات عملاقة تشبه  
الخطبوط الذى ينتشر بفروعه في  
كل قارات الارض ( الشركات  
العابرة للحدود او الشركات  
متعددة الجنسيات ) ، وهذه  
الشركات العملاقة لها  
استراتيجيات دولية ، وترتبط مع  
حكوماتها بتنسيق محكم .. اما











المصدر : ..... السجل

للتنظيم والاقتصادى الشرقى ( في  
الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا  
الشرقية ) فان التعامل معه يكون  
عبر أجهزة الدولة التى تهيم  
بشكل مباشر على العلاقات  
الاقتصادية الخارجية ، وهذا  
الواقع سيظل قائما بدون تغيير في  
الاجل المتوسط ..

نحن نتعامل اذن مع أجهزة  
ومؤسسات عملاقة تملك عددا من  
ادوات القوة ، بدءا من مساندة  
حكوماتها ، ومرورا بإمكاناتها  
المالية الهائلة واحتكاراتها  
للتكنولوجيا المتقدمة ، وانتهاء  
بسيطرتها أو تعاونها مع مراكز  
المعلومات .. ان أية مؤسسة  
خارجية تتعامل معنا ( تصديرا أو  
استيرادا ) تعرف عن احوالنا كل  
شئ ( احوالنا السياسية وميولنا  
الاستهلاكية ، وتشمل المعلومات  
المتوافرة لديها أسماء من يفتحون  
لها الطرق ومستويات العمولة  
المطلوبة .. الخ ) فكيف يتحقق  
تعامل متكافئ اذا كان الطرف  
المصرى الذى يتعامل مع هؤلاء  
العمالقة ، رجل اعمال صغيرا أو  
صاحب مصنع رأسماله مليون  
جنييد أو عشرة ملايين ،  
ومعلوماته عن الشركة الاجنبية  
التي يتعامل معها ، وعن حالة  
الاسواق العالمية ، تقترب من  
الصفر ؟

■ ان التعامل المتكافئ الذى

يحمى المصالح الاقتصادية  
الوطنية يتطلب تنظيم صفوفنا ،  
 وإقامة مؤسسات قوية تواجه  
المؤسسات الاجنبية العملاقة .  
 واذا كانت الدولة في كل البلاد  
المتقدمة اقتصاديا تحرص على  
مساندة مشروعاتها عند دخولها في  
التعامل الخارجى ، فإننا - من باب  
اولى - نحتاج هذه المساندة ،  
وتزداد الحاجة الى تدخل الدولة  
بقدر ضعفنا النسبى في المنافسة  
الدولية ، ويشمل التدخل المطلوب  
زيادة الاستثمار المباشر للدولة ،  
على عكس ما تطالب به الهيئات  
الدولية ..

ويبدو احيانا انهم يختلفون مع  
رؤيتنا لانهم انصار للقطاع

الخاص ، وان حجبهم لهذا القطاع  
في حكم العقيدة المقدسة ، وهذا  
غير صحيح . فالخلاف بيننا  
وبينهم هو الفارق بين الاستقلال  
والتبعية ، وليس بين القطاع  
العام والقطاع الخاص . فهم  
لا يؤيدون القطاع الخاص اذا كان  
يبشر بهيمنة وطنية على المدخرات  
، واذا كان قابلا للاسهام في تنمية  
مستقلة ( وقد عرفنا موقفهم من  
شركات توظيف الاموال ) . انهم  
لا يؤيدون القطاع الخاص الا اذا  
كان من وحدات مبغثرة تسهل  
السيطرة عليها واحدة واحدة ،  
والا اذا كان هذا القطاع خاضعا في  
قراراته للشركات الدولية ،  
وللاستراتيجيات التنموية التى  
يرسها البنك الدولى .. وقد  
اوضحنا انهم لا يعارضون القطاع  
العام من حيث المبدأ ، بل هم يرون  
ضرورته بشرط ان يكون في حجمه  
ووظيفته مؤديا لغرض التبعية ..  
ونحن بدورنا لا نختلف معهم  
في أهمية القطاع الخاص ، بل  
نطالب بتوسيعه الى اقصى حد  
ممكن ، ولكن ما يهمنا هو توحيد  
الطاقات الوطنية في القطاعين  
العام والخاص بحيث يخضعان  
معاً في توجهاتهما للاستراتيجية  
التنموية الوطنية ، وليس  
لاستراتيجية البنك الدولى .  
ويهمنا ان تكون القرارات الموجهة  
للتنمية والمحددة لاولويات  
صادرة من القاهرة وليس من  
واشنطن . نحن نريد القطاع  
الخاص العامل في هذا الاطار ،  
وهذا النمط من القطاع الخاص  
الوطنى مرفوض في الجهات  
الدولية مثله مثل القطاع العام  
الذى يخدم التنمية المستقلة .

□ □ □ □ □

لو كان الامر بيدنا لنناقشنا حجم  
القطاع ووظيفته ( والقطاع  
الخاص ايضا ) في ضوء هذا  
المعيار الاساسى : استقلال الارادة  
الاقتصادية ، ودعم مواقعنا في  
مواجهة الدول الصناعية  
المتقدمة .. وكل اصحاب التجارب  
التنموية الجادة والاصيلة  
يعتمدون هذا المعيار ، ومن

التجارب المعاصرة نذكر كوريا  
وتايوان والهند .. ولا نقول  
الصين ..

□ □ □ □ □

ويرتبط بذلك عامل آخر في حالة  
مصر ، يتدخل في تحديد الحجم  
المناسب للقطاع العام ، هو مسألة  
الانفاق العسكرى فنحن بلد  
مفروض عليه ان يتعايش مع  
مستوى عال من الانفاق العسكرى  
( الانفاق العسكرى المعلن في  
اسرائيل يبلغ ١٨٠٠ مليون دولار  
سنويا مع حصولها على تسليح  
كثيف مجانيا ) . فكيف تدبر الدولة  
الموارد المالية المطلوبة لذلك ؟ هذه  
مسألة تثيرها الهيئات الدولية  
باستمرار ، وهم يطالبون في بعض  
الاحيان بخفض هذا الانفاق  
( تغلبا على عجز الموازنة ) ، وهم  
لا يتكلمون طبعاً عن عجز الموازنة  
الاسرائيلية بسبب الانفاق  
العسكرى .. ولكن ماذا نفعل اذا  
لم ينخفض انفاقنا العسكرى ؟  
كيف نسد عجز الموازنة العامة  
بموارد حقيقية ، وليس بطبع  
البنكنوت ؟ اما ان نحصل على  
معونات وقروض خارجية ( وهذا  
امر مرفوض وغير ممكن عمليا ) او  
نزيد الضرائب على القادرين ، او  
نعتمد على مشروعات ناجحة تغل  
دخلا مباشرا للموازنة العامة ..  
واعتقد ان الباب الاخير مرشح  
لاداء دور كبير ، ولفترة ممتدة ، في  
اداء الوظيفة ( اى زيادة  
الايادات زيادة حقيقية ) ..

■ ويمثل ذلك ما يقال عن  
التزامات الدولة في امور العدل  
الاجتماعى . فالدولة - من منظور  
اسلامى - مأمورة بحماية اصحاب  
الدخل المحدود ، وغير القادرين  
على الكسب ، ويتمثل ذلك في دعم  
بعض السلع الاساسية ، وفي  
ايصال الخدمات الاساسية بتكلفة  
محتملة . وهذا الامر يتحقق جزئيا  
( في المجتمع الاسلامى ) من خلال  
الزكاة ومصارف البر التى يتولاها  
القادرون ، وتستكمل الدولة هذه  
المهمة من خلال الضرائب ، ومن  
خلال ما تغله بعض المشروعات  
الاقتصادية .





المصدر: ..... المنشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... ١٢ ديسمبر ١٩٨٩

□ □ □ □ □

خلاصة ما قلنا: ان المهام الاقتصادية المختلفة تتطلب قيام قطاع عام كبير نسبيا .. ولكن هل يعنى ذلك اننا مرتاحون للوضع الحالى ؟ بالطبع لا ، فالوضع القائم حاليا بائس الى اقصى حد ، وهو وضع لا يفهم اصحابه انفسهم حكمته ومغزاه .. ولو كان الامر بيدنا ( اى لو كنا فى موقع الحكم والقرار ) لحافظنا على الملكية الوطنية لادوات الانتاج ودفاعنا عن استمرار ملكية الدولة لعدد من قوى الانتاج ياتى فى هذا الإطار ، ولتحقيق الاهداف التى اشيرنا اليها . وهذا لا يتنافى ( بل يتطلب ) ادخال خصخصة متدرجة مع بقاء الملكية فى ايد وطنية ، اى ان يشارك القطاع الخاص الوطنى ( المصرى والعربى ) فى تمويل القطاع العام وفى ملكية بعض وحداته ..

■ الا ان مشاكل القطاع العام الحالية ، ومشاكل الخصخصة الوطنية تتطلب معالجة اطول نتركها لمقال قادم ان شاء الله ..



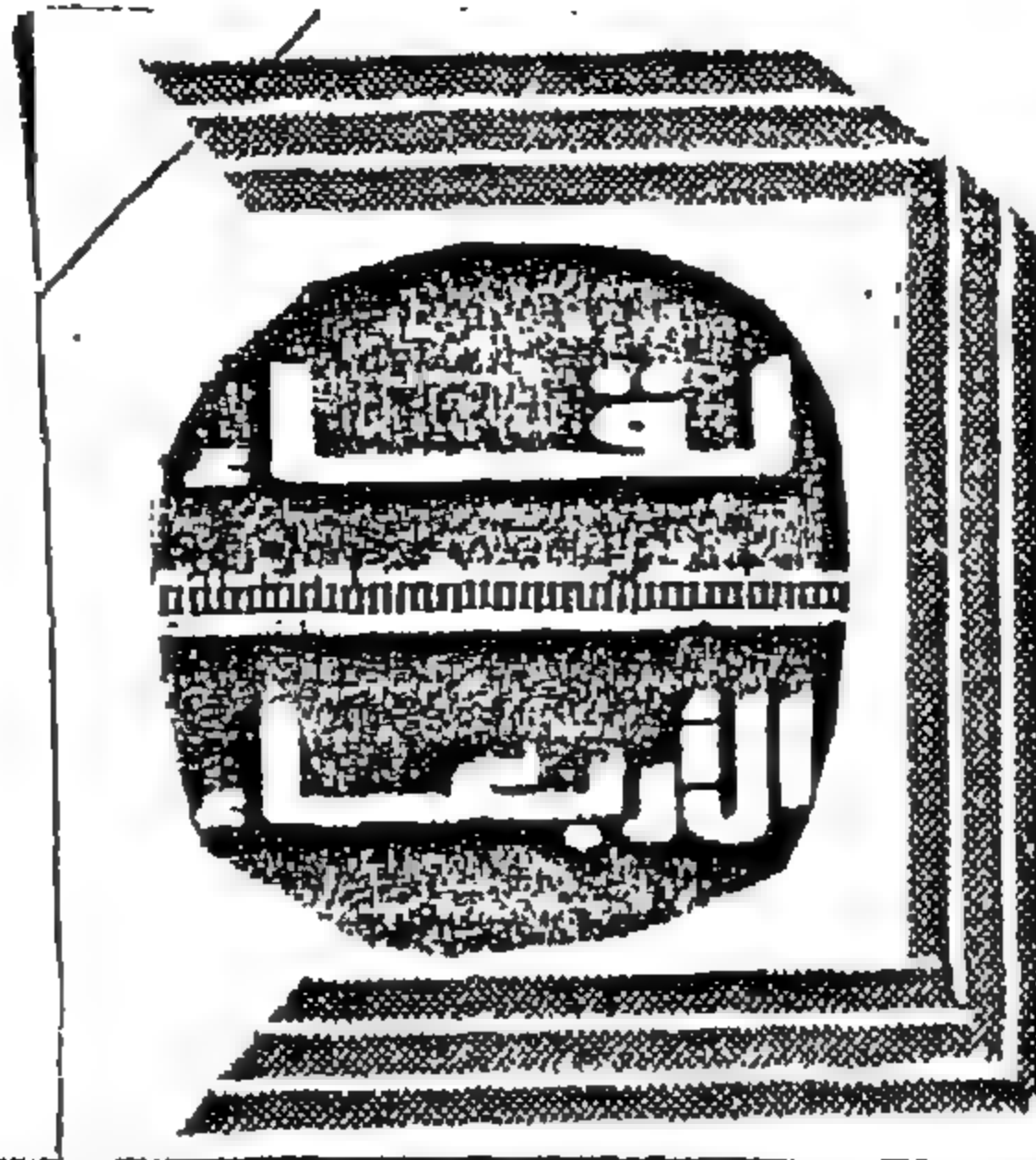




المصدر: المنور

التاريخ: ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## التأمين التعاوني ..

# بديل للتأمين التجاري

في غياب التطبيق الشامل للنظام الإسلامي، وخصوصاً نظام زكاة المال ونظام التكافل الاجتماعي، فإن هناك حاجة إلى بديل إسلامي لنظام التأمين التجاري المعاصرة في ضوء الأصول العامة للشريعة الإسلامية ومبادئها الإجمالية وقواعدها الكلية. ويرى أحد فقهاء المسلمين المعاصرين أنه يشترط في هذا البديل أن يكون إسلامياً نفساً وروحاً، وشكلاً ومضموناً، ويتفق مع مقاصد الشريعة وروحها وقواعدها العامة ولا يقتصر على تطعيم لو ترقيع الأنظمة الرأسمالية القائمة ببعض القواعد الإسلامية فتصبح نظاماً ظاهراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ولا أن يكون مجرد شكل سطحي يكتفى بطلاء هذه النظام بمظهر شرعي خادع يخلو من الجوهر والمضمون الإسلامي. ويلزم الإشارة في هذا المقام إلى أن نظام التأمين التعاوني الإسلامي ليس بديلاً عن نظام زكاة المال ونظام التكافل الاجتماعي، ولا يجب التحمس له ونسب القضية الإسلامية وهي تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في إطار التطبيق الشامل

لقد اهتم علماء وفقهاء المسلمين وكذلك رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي وخبراء التأمين بموضوع التأمين في ضوء الشريعة الإسلامية، وقد بذلت جهود طيبة في هذا المجال وخلصوا إلى أن التأمين التعاوني جائز، أما التأمين التجاري فحرام، حيث قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بعد الاطلاع على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة المنعقدة في الرياض في ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ - قرر المجلس بالإجماع: جواز التأمين التعاوني بدلاً من التأمين التجاري المحرم والمنزه عنه أنفاً.....

والميزانية العمومية، كما سوف نورد بعض الحالات التطبيقية للتعقيد الفكرة وربط الفكرة بقواقع. ولقد حاولت التبسيط وعدم الدخول في الخلافات الفقهية واعتبرت قرارات وفتاوى المؤتمرات الإسلامية وكذلك قرارات المجمع العلمي أسساً للدراسة. كما اعتمدت أيضاً على الأبحاث والدراسات التي أعدها علماء المسلمين من قبل في مجال التأمين الإسلامي كأساس فقهي انطلقت منه إلى الجانب المحاسبي، ويعتبر هذا الاجتهاد لوضع نظام محاسبي للتأمين الإسلامي قابلاً للتطوير والتعديل، ولكل مجتهد نصيب من الخير، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل...

ولقد ترتب على إصدار هذه الفتوى إنشاء عدة مؤسسات وشركات تأمين تعاوني إسلامي في عديد من البلاد الإسلامية منها على سبيل المثال: شركة التأمين الإسلامية المحدودة في السودان ١٩٧٩، والشركة الإسلامية العربية للتأمين ١٩٧٩ في كل من السعودية ودبي، ومؤسسة الخليج للتأمين الإسلامي في البحرين ١٩٨٢، وهناك العديد من شركات التأمين الإسلامي تحت الإنشاء في كل من الكويت وجمهورية مصر العربية. وتختص هذه الدراسة بمناقشة النواحي المحاسبية لمؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي مع التركيز على أسس ونظم المحاسبة على عملياتها والسياسات المحاسبية التي تحكمها وأسس إعداد الحسابات الختامية







المصدر : ..... السنور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩



بقلم الدكتور :  
حسين شحاته

تتضمن الأسس الإسلامية في كل نواحي الحياة باعتبار أن الإسلام بين الوحدة بين العبادات والمعاملات وبين المدنية والروحانية وبين الدنيا والآخرة . ويقوم نظام التأمين التعاوني الإسلامي على فكرة التعاون بين مجموعة من الأفراد يكونون جمعية

تعاونية ، أو هيئة أو مؤسسة أو شركة ، حيث يتحملون جميعا الكوارث للتعويض عنها عن طريق توزيع ذلك التعويض بينهم بما يخلف من أثره وعيئه على الفرد أنه نظام يهدف إلى تفتيت الخسائر عن طريق توزيعها بين أكبر عدد من الأفراد في حالة حدوث الضرر .

وتعتبر عقود التأمين التعاوني الإسلامي من عقود التبرع حيث يعتبر ما دفعه الفرد من اشتراكات تبرعا منه لأخيه عضو الجماعة التأمينية الذي أصابته الحاجة ، وإذا لم تحدث خسائر أو تعويضات تظل الاشتراكات ملكا للجماعة التأمينية . ويسير أموال الاشتراكات والتعويضات مجلس إدارة يعتبر بمثابة وسيط بين أعضاء الجماعة التأمينية ونائبها عنهم ويجوز أن يتقاضى اجرا مقابل ذلك في ضوء قواعد واحكام الشريعة الإسلامية ، كما يخضع للمحاسبة والمساءلة من قبل أعضاء تلك الجماعة .

### أسس التأمين التعاوني

يقوم التأمين التعاوني الإسلامي على مجموعتين من الأسس :  
فقهية وأخرى تعاونية ، وفيما يلي

نبذة موجزة عن طبيعة كل منهما :

### أولا : الأسس الفقهية لنظام التأمين التعاوني الإسلامي :

١ - يعتبر التأمين التعاوني الإسلامي من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق اسهام اشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر .

٢ - خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه : ربا الفضل و ربا النسيئة ليست عقود المساهمين ربوية ولا يستفلون ما جمع من الاشتراكات في معاملات ربوية .

٣ - أنه لا يخرج جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقلرة .

٤ - الاستثمار الشرعي لأموال المشتركين في ضوء احكام الشريعة الإسلامية أي في مجال الطيب وبعيدا عن الربا .

### ثانيا : الأسس التعاونية لنظام التأمين التعاوني الإسلامي :

١ - التعاون : يقوم النظام على اسس التعاون والتكافل والتضامن بين مجموعة من الأفراد لدفع الأضرار ومجابهة الحوادث .

٢ - خدمة الأعضاء : يهدف نظام التأمين التعاوني الإسلامي إلى خدمة خصائه والتي تتمثل في تأمينهم من المخاطر عن طريق تكافلهم وتضامنهم في معونة من يصيبه الضرر منهم ماليا ، وليس الهدف هو المتاجرة بتوفير الأمان وتحقيق الأرباح .

٣ - العضوية المفتوحة : يعتبر كل فرد عضوا أو مشتركا مع الآخرين وليس مساهما وما يقوم بسداده يعتبر اشتراكا وتبرعا منه عن رضا تم لتعويض من يصيبه ضرر وإذا لم يحدث ضرر فيظل ملكا لما دفعه بالأضالة إلى نصيبه مما يكون قد

سأله الله من رزق من عائد استثمار الفائض ، ويمكن لأي فرد الانضمام في أي وقت

٤ - استثمار الفائض الاشتراكات : يستثمر الفائض الاشتراكات في المجالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية وبذلك تنفك شبهة الربا ومن أهم صيغ الاستثمار :

نظام المضاربة والمشاركة في المشروعات الاقتصادية ذات النفع الاجتماعي والاقتصادي .

٥ - فائض عمليات التأمين لأعضاء الجماعة التأمينية : إذا أسفرت عمليات التأمين عن فائض يوزع على أعضاء الجماعة التأمينية وفقا لاسس معينة سوف تناقش فيما بعد

٦ - الفصل بين أموال أصحاب الشركة وأموال الجماعة التأمينية : يلزم أن تحتفظ شركة التأمين التعاوني الإسلامي بحسابات منفصلة لكل من أموال المؤسسين والمشاركين وتوزيع عائد استثمار الأموال بينهما ، ولا يجوز للمؤسسين الاشتراك في فائض العمليات التأمينية .

٧ - المشاركة في الإدارة : من حق كل عضو في الجماعة التأمينية أن يرشح نفسه في إدارة نشاط الشركة ولا يجوز أن ينفرد بإدارتها مجموعة مستقلة ويجوز أن يحصل مجلس الإدارة على مكافأة تخصم من الفائض قبل التوزيع .

٨ - تخضع الأنشطة والعمليات للمراقبة الشرعية : للتأكد من أن كافة الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها







المصدر: ..... المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩

شركة التأمين الإسلامية تنفق مع احكام الشريعة الإسلامية فيوجد في الشركة هيئة يطلق عليها اسم «هيئة الرقابة الشرعية» والتي تتكون من فريق من علماء المسلمين المؤهلين في الشريعة الإسلامية والاقتصاد والتأمين. وتقوم هذه الهيئة بالرقابة على تلك العمليات وتصدر الفتاوى المطلوبة لتسيير العمل.

٩- تكوين الاحتياطيات لمواجهة العجز اذا تجاوزت التعويضات: اذا تجاوزت التعويضات المدفوعة الاشتراكات المحصلة من المشتركين، يمكن لمجلس الإدارة تغطية هذا العجز عن طريق الاحتياطيات المكونة وتأسيسا على ذلك يجوز لمجلس الإدارة حجز نسبة من الفائض لتكوين احتياطيات لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل.

## الفرق بين النظامين

هناك لبس بين نظام التأمين التعاوني الإسلامي بالمفهوم السابق وبين نظام التأمين التجاري المعاصر... وقد يكون سبب هذا اللبس افتراءات يشنها اعداء الاسلام ضد المؤسسات المالية الإسلامية ومنها مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي. من هذه الافتراءات على سبيل المثال القول «بانه لا يوجد فرق بين مؤسسات وشركات التأمين التعاوني الإسلامي وشركات التأمين التجاري المعاصر وان الامر لا يعدو الا تغيير اللفظة والعنوان». وهذا الافتراء يتطلب ان توضح اهم الفروق الأساسية وبين التأمين التعاوني والتأمين التجاري. حتى يظهر الحق امام الباطل والنور امام الظلام والظل امام الحرور.....

«بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فلما هو زاغ» الانبياء: ١٨ وتتمثل اهم الفروق بين اساس التأمين التعاوني الإسلامي واسس التأمين التجاري المعاصر في الاتي: أولا: يقوم التأمين التجاري المعاصر على اساس التزام المؤمن له

بدفع اقساط التأمين، والتزام المؤمن بان يدفع التعويضات في حالة حدوث الضرر. اي انه عند مفوضة ينصب على استبدال نقد بنقد. وهذا مفوض شرعا لانه يتضمن ربا واسس ذلك قول الله تبارك وتعالى: «ولحل الله البيع وحرم الربا» البقرة ٢٧٥. بينما يقوم نظام التأمين التعاوني الإسلامي على اساس عقائدية وخلقية تتمثل في الامتناع لامر الله وطاعته من حيث تجنب المعاملات الربوية والتي تتضمن غررا وجهالة الى غير ذلك. والايمن بان المال ملك لله وانه هو النافع الضرر. بالاضافة الى الالتزام بالتعاون والتكافل والتضامن بين المسلمين مصداقا لقول الله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى».

فاعضاء الجماعة التأمينية المسلمة يقومون بهذا العمل ابتغاء وجه الله وحلّهم الى ذلك العقيدة الصالحة والايمن القوى والخلق والمثل الكريمية الطيبة.

ثانيا: يقوم نظام التأمين التجاري المعاصر على منوال المقامرة والمراهنة حيث هناك احتمال الكسب والخسارة بينما يقوم نظام التأمين التعاوني الإسلامي على اساس العضوية وان الفرد يحمل صفتي المؤمن له والمؤمن وان ما يدفعه يتول ملكا له بما لم تحدث تعويضات لو خسركما ان ما يأخذه من تعويضات يعتبرها تبرعا من اخوانه من طيب خاطر تكميدا بروح التكافل والترابط والتأخي وبذلك تتنفي شبهة المقامرة والمراهنة.

## هدف التأمين التجاري

ثالثا: يقوم نظام التأمين التجاري المعاصر على الجهالة والفرد. لان المستامن لا يدري عند التعاقد ما اذا كان سيحصل على مبلغ التأمين ام لا. كما يجهل كل من المؤمن والمؤمن له مقدار التعويض. ومن ناحية اخرى لا يدري كل منهما ماذا يدفع ومتى سيحصل للخطر. كما يدخل الفرد ايضا في الاجل واسس ذلك قول الله

تبارك وتعالى: «وما تدري نفس ماذا تكتب غدا وما تدري نفس باي ارض تموت» سورة لقمان - ٢٤. اما في ظل نظام التأمين التعاوني الإسلامي يؤمن الاعضاء بالتقوى... مصداقا لقول الله تعالى «قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا» ويعلمون انية مقاما بان ما يدفعونه هو تبرع ابتغاء تقوية عرى الترابط بين المسلمين. وعلى ذلك فليس هناك جهالة.

رابعا: يقوم نظام التأمين التجاري المعاصر على استثمار الفائض اموال الاساط في المجالات التي تحقق اربحا عالية بصرف النظر عن المسئولية الاجتماعية وبصرف النظر عن ما اذا كانت جائزة شرعا ام لا ومن ناحية اخرى يفترض اصحاب البوالص احيانا من البنوك وفائدة بضمن تلك البوالص. اما في ظل نظام التأمين التعاوني الإسلامي تستثمر الفائض الاشتراكات في مجالات الاستثمار الشرعية البعيدة عن الربا والتي تحقق الخير للاعضاء والمجتمع معا.

خامسا: تتضمن بعض عقود التأمين التجاري المعاصر شروطا مجحفة يترتب عليها غبن وكل اموال الناس بالباطل ولا سيما في حالة تصفية البوالصة قبل موعدها او عند التأخر في سداد بعض الاساط.... ومن ناحية اخرى لا يتعامل ما يعطى كل متعاقد مع ما يأخذه ويترتب على ذلك استغلال حاجات الناس....

بالاضافة الى ما سبق تستثمر هذه الاموال وتغل عوائد عالية ولا يعود على المؤمن لهم منها الا النذر اليسير. وعلى النقيض من ذلك لا يتضمن نظام التأمين التعاوني الإسلامي اي شروط غير شرعية كما انه لا يتحمل الضرر لو المشترك باي شيء اذا تأخر في سداد بعض الاشتراكات تطبيقا لقول الله تبارك وتعالى «وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة» البقرة ٢٧٩. كما توزع عوائد استثمار الفائض الاشتراكات وتنتج عمليات التأمين التعاوني على الاعضاء







المصدر : ..... السنور .....

التاريخ : ..... ١٩٧٠ ..... سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# والسندات الاولارية

أضـا  
غير  
شـرعية !!





المصدر : النور

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. حسن عباس زكي

المستأول الأول

عن السندات :

هذه السندات شرعية



وتتفق

مع فتوى

المفتي !!

د. عبد الحميد الفزالي : تقوم على أساس

عقد القرض .. المحرم شرعا

د. أحمد النجار : مجرد وسيلة

ربوية لجذب المدخرات !

تحقيق :  
عماد الشيو

د. عشاوي : الأرباح على مشروعات

غير قائمة .. ريا محرم







المصدر : ..... النصر

للتنمية والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩

في محاولة لتوفير العملة الأجنبية وجذب مدخرات المصريين المغتربين لتمويل الاستثمار اللازمة لمشروعات الدولة أصدرت الحكومة سندات جديدة لجذب المدخرات .. أطلقت عليها اسم السندات الدولارية .

ورغم أن الدولة منحت مميزات عديدة للمكتتبين في هذه السندات إلا أن مؤشرات الدفعة الأولى التي انتهت في أول ديسمبر تؤكد أنها لم تكن على المستوى المطلوب واكتفى فؤاد عثمان وكيل محافظ البنك المركزي المصري بقوله : أن مستوى الاقبال كان جيدا .

والسؤال الذي يهمني هنا هو هل تتفق هذه السندات مع أحكام الإسلام في مجال المعاملات الاقتصادية ؟ وما الفرق بينها وبين النظم المعمول بها في البنوك القائمة الآن ؟

التقت النور بخبراء الاقتصاد الإسلامي ود . حسن عباس زكي وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس المجموعة الاقتصادية التي أعدت مشروع سندات التنمية الدولارية .. ليجيبوا على هذه التساؤلات :

يقول الدكتور أحمد النجار أمين علم اتحاد البنوك الإسلامية : أن السندات الدولارية عبارة عن وسيلة من وسائل جذب مدخرات المغتربين أو المدخرات بالعملة الأجنبية لتمويل الاستثمارات المطلوبة للدولة أو للمشروعات التي تبحث عن عملة أجنبية إلا أنها لا ترتبط ارتباطا عضويا ببربحية المشروعات وإنما ترتبط بسعر الفائدة العائلي التي تتعامل فيه البنوك المحلية بين بعضها البعض عن طريق الإفراض . فقد حددت السندات الدولارية سعر أعلى من سعر الفائدة أو الربا الدولي .

#### صكوك مشاركة

ويضيف لقد ثبت برأي الأمة الاقتصاد المعاصر أن سعر الفائدة المعمول به في العالم هو أسس الالتزام المالية والتضخم الزائد والذي يثبت الفلاس كافة السبلات الاقتصادية والمالية التي تسود عالمنا المعاصر وليس هذا دعاء من جانب المتحمسين إسلاميا ولكنه قول أحد رؤساء البنوك الألمانية في فرانكفورت وهو فونبلمن حيث يقول في كتابه عن كلفة سعر الفائدة : التحدي الاقتصادي العالم ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية أن يبرزوا سبلاتهم المتخيلة ولن يستطيعوا لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون وكل ذلك - حسب قوله - يرجع إلى عدم معرفة دور النقود ومالية النقود في عصرنا الحالي وما هو الغرض من توليها وأول هذه المجهولات التي يتعامل بها العالم هو سعر الفائدة .

ويؤكد الدكتور النجار أن الاقتصاديين في الدول النامية يقسمون سبلات الغرب التي تؤكد أن تنتهي بالعلم إلى كلفة مقبلة فالتسك بسعر الفائدة أيا كان حيث وعدم نضج فكرى وضعف أخلاقية وتقليد أعمى وأمداد لمصلح البشرية .

#### عقد القرض

ويقول الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة : أن السندات الدولارية تقوم على أسس عقد القرض بفائدة وهو عقد محرم شرعا لأن هذه الفائدة هي عين الربا المحرم بالكتاب والسنة والاجماع حيث أن يد الدولة على هذه الأموال يد ضمن بمعنى أنها تضمن قيمة السند وبالتالي أي عائد ينتج عن استخدام هذه الأموال في الاستثمار يعود على الضامن وليس على المقرض حامل السند على أسس المبدأ الإسلامي القائل : الخراج بالضمن ، أي أن رأس المال لا يكون غائبا إلا إذا كان غائبا .

ولاشك أن المشروع الحكومي قد أعطى عددا من المزايا لهذه السندات منها الإعفاء من الضرائب والإفراض بضمونها وحصولها على فائدة أعلى من متوسط الفائدة السائد في السوق الدولي وكل هذه حوافز ترتبط بهذا الجانب الربوي .

وتسأل الدكتور الغزالي لماذا لا نأخذ بالصيغة الإسلامية لتكون بديلا عن هذه المعاملات الربوية ؟

#### بيان المفتى

فلما أرجعنا إلى بيان فضيلة مفتي الجمهورية والذي ذكر فيه اقتراح الشهادة د . المتفيرة العائد والتي تقوم على عقد المضاربة أو القراض وهي شهادة صحيحة يمكن أن نستخدمها بديلا عن شهادات الاستثمار بمجموعتها الثلاث ( أ ، ب ، ج ) كما يمكن أن تصدر بدولار لتكون بديلا عن السندات الدولارية .

ويقترح الدكتور الغزالي أن يتولى المصرف الإسلامي الدولي إصدار هذه الشهادات المتفيرة العائد .

#### التمويل الذاتي

ويضيف الدكتور حسين شحاتة استاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة الأزهر قائلا : نحن مع الحكومة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية لتحرير رغيف الخبز من كل القيود ولكننا نختلف مع المخططين الاقتصاديين لمصر في منهج التنمية لأنه قد ثبت فشل المنهج الوضعي في التنمية التي تقوم على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج .

ويؤكد الدكتور شحاتة على أن لجوء مصر إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج بهذه الصورة التي تراها زائدا ففرا وزاد ميزانيتها عجزا وزاد

عملتها تدهورا والأرقام تؤكد ذلك فقبل الثورة كانت مصر دائنة وإنجلترا مدينة وكان نصيب الفرد المصري من الدين الذي كان على إنجلترا حوالي ٣٠٠ جنيه استرليني وفي زمن عبد الناصر وصلت القروض الخارجية إلى ٣ مليارات من الدولارات وفي زمن السادات وصلت القروض الخارجية إلى ١٨ مليار دولار ولحق لها حصادية صدرت عن السفارة الأمريكية في مصر وعن صندوق النقد الدولي أن حجم الديون لا تقل عن ٥٠ مليار دولار بخلاف الديون الداخلية والديون العسكرية وهذه الأرقام تؤكد ديون لدني شك أن النظام الربوي الذي تعتمد عليه مصر في تحقيق التنمية زائدا ففرا وتدهورا وعجزا وتعبعا ولواقع القيادة السياسية في حرج مع الضمير من جانب ومع الدائنين من جانب آخر وأصبح هم الدولة الأكبر







هو التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ويشير الدكتور حسين شحاتة الى ان السندات الدولارية والسندات المصرية وسندات الاسطر وسندات الخزائن وشهادات استثمار البنك الاهلى كلها نماذج تمويل ربوية ينطبق عليها قول الله تعالى : « يمحى الله الربا ، وحاشا لله ان يكون كلامه غير صحيح فقد رزق الاقتصاد المصرى الذى قلم على الربا بلحق واصبح في مؤخرة الدول النامية فهذه السندات جميعها عبارة عن القراض داخل ليس موجها للتنمية الحقيقية ولكنه موجه بالدرجة الاولى لسداد جانب من فوائد القروض المستحقة للدائنين الخارجيين وان كانت كما يقولون موجبة للاستثمارات فلين انماء والرخاء والتنمية اننا نجد بطاقة حقيقية تزيد على ٤ ملايين عامل وانخفاض في الجنيه المصرى وزيادة في عجز الموازنة وخسارة في القطاع العام والاساسا لآلاف الشركات .

ويقول الدكتور شحاتة : لذا افترضنا جدلا انها تستخدم في التنمية فلن التفرير الصغيرة عن الجهاز المركزى للمحاسبات والصغيرة من بعض اللجان المتخصصة في مجلس الشعب نقول ان عائد الاموال المستثمرة في القطاع العام في مصر لا تزيد عن ١٠ % في الحين ان الحكومة تعطى عفدا على السندات حوالى ١٦ % فمن اين يمول الفرق ؟

ان في ضوء هذه الارقام فلن تمويل للتنمية بهذه السندات يزيد الخزنة هنا ويزيد الدينون ديونا ويضاعف من الخسارة .

ويوضح الدكتور شحاتة ان هذه السندات ماعى الا قرض بفائدة ثابتة وبلغة القانون هي عقد قرض بفائدة محددة مقدما ليس لها علاقة بنتيجة الاستثمار من ربح او خسارة بمعنى ان السندات التي تصدرها الحكومة سواء كانت دولارية او غير دولارية هي القراض من الافراد بسعر فائدة محدد وتقوم الحكومة في نهاية كل فترة بدفع الفائدة سواء كسبت المشروعات التي تستثمر فيها هذه الاموال او خسرت .

### البديل الاسلامى

ويختتم كلامه قائلا : يتضح مما سبق ان تمويل التنمية في مصر عن طريق القروض الداخلية والخارجية لن يحقق التنمية وان البديل الاسلامى هو مايل :  
• العمل والانتاج ، وقال اعلموا مسيرى الله عليكم ورسوله والمؤمنون .  
• إلغاء النظام الربوى وتطبيق النظام الاسلامى الذى يقوم على المشاركة والمضاربة والمرابحة .  
• الاقتصاد في النفقات مصداقا لقوله تعالى : ان المبشرين كانوا اخوان المشركين .

• يجب اعطاء الاولويات للمشروعات الاستثمارية قبل مشروعات الضرورية والحاجيات .  
• التكامل مع البلاد الاسلامية ونبدأ الخلافات الشخصية لان فيها الامن من الجوع والامن من الخوف .  
• إلغاء قانون الطوارئ لانه لا يمكن ان تكون هناك تنمية مع قانون مسلط على عقيدة واموال الناس لان التنمية لا تتحقق الا في ظل الحرية والعمل وقانون الطوارئ لا تتوافر فيه حرية ولا عمل .  
• اعادة النظر في قانون الضرائب وتطويره مع ما يتفق مع ركة المال فلو اخذنا المنهج الاسلامى نكون قد طبقنا شرع الله في تمويل التنمية ويعمنا الله ببركاته لانه وعد بذلك حيث قل : « ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض » .

### عائد السندات

ويؤكد الدكتور شملوى على شملوى مدرس الاقتصاد بجامعة الانهر انه اذا كان العائد على السندات الدولارية بناء على ما تدره المشروعات من ارباح فهي حلال اما اذا كانت عوائد هذه السندات لجذب المنخربات فقط وليس على عائد تدره فهي ربا .  
ويتساءل هل هذه المشروعات جاهرة لكي تدر عافدا تعطيه الدولة لحمل هذه السندات ؟ فما لاشك فيه ان هذه المشروعات مازالت في حوار للدراسة والانشاء والارباح التي تعطى على مشروعات لم تبدأ بعد تعد ربا محرما .

### السندات .. اسلامية

- يقول الدكتور حسين شمس زكى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس المجموعة الاقتصادية التي اصدرت السندات الدولارية : ان هذه السندات اسلامية وليس فيها اى شيء وقوى الفتى تنطبق عليها تماما بل هى العكس ان هذه السندات المفضل من شهادات الاستثمار التي الفتى بحلها !!

واضاف الدكتور حسين شمس زكى ان هناك مشروعات موجودة وقائمة بالفعل حتى لا نتركه اصحاب السندات ينتظرون مدة ثلاث سنوات لكن تعطى لهم الارباح لولا بول ولا تكون فيها اية شبهة .

واكد ان القرض من وجود هذه السندات هو التنمية عن طريق المشروعات في مصر سواء كانت قطاعا خاصا او عاما .

واضاف : ان المشروعات التي تخفيها هذه السندات موجودة وليس هناك اى وقت تخفيها بهذا من مشروعات .

وقال اننى على علم وان بالاقتصاد الاسلامى بالاضافة الى ذلك فمصر فيها مفتى يجب احترام رايه ومادام الفتى قد الفتى بحلها فنحن نأخذ هذه الفتوى بطمأنينة كمال .





المصدر : لواء الإسـلام

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في قضية شركات توظيف الأموال

# متى يسترد

# المودعون

# أموالهم؟؟

فماذا أدخلت الحكومة نفسها في نامة ليس لها شاطئ؟

كتب / بدر محمد بدر

البعض يقول إنها ضغوط الهيئات الدولية التي طلبت صراحة التصدي الحاسم لهذه الشركات ، ورفض برامج توفيق أوضاعها .. والنتيجة .. ركود وكساد وارتفاع مذهل في الأسعار وانهيار في قيمة العملة وتضخم يلتهم الأجور .. فهل المهم هو تنفيذ « النصائح » الاقتصادية التي تقدمها الهيئات الدولية التي أصبحت .. كما قال صحتي كبير في الأهرام -

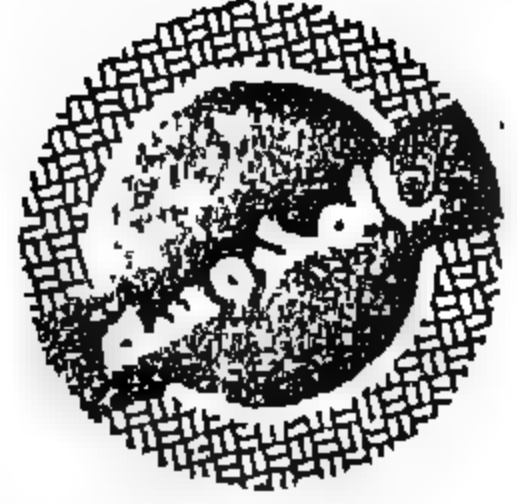
تسعة عشر شهراً مضت على صدور قانون تلقى الأموال ( يونيو ١٩٨٨ ) فهل عادت أموال المودعين إليهم ، وهي حوالي أربعة مليارات جنيه مصري ؟ هل نجحت الحكومة في حل المشكلة ؟ هل اطمأن المودعون ؟ هل تحسنت أوضاع الشركات ؟



لم يحدث شيء من هذا ، فمن بين أكثر من مائة شركة من شركات توظيف الأموال وافقت هيئة سوق المال لست شركات فقط بالعمل في هذا المجال ، منها ثلاث شركات لشخص واحد ! .. أما الشركات الأخرى فأمامها حتى ٨ يونيو القادم - أي ستة أشهر فقط - لرد أموال المودعين كاملة !! وهو التصور المستحيل منطقياً واقتصادياً ومحاسبياً ،







المصدر: مواد الإعلام

التاريخ: ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تدير الاقتصاد المصري بصورة شبه كاملة ..

واحدة من أكبر الشركات وأقدمها ، العاملة في مجال توظيف الأموال ، لم يكن يتوقع أحد أن ترفض هيئة سوق المال توفيق أوضاعها ، فأصول هذه الشركة تزيد عن إبداعات المواطنين بأكثر من ٢٠ ٪ ، وقدم المسئولون عن الشركة كل الضمانات لهيئة سوق المال ، ولكن فوجئوا برفض توفيق الأوضاع ..

ولكى نتبين الحقيقة وكيف تدار الأمور ، التقينا بالأستاذ محمد عليوه مدير عام مجموعة شركات الحجاز وبدأ الحوار :

ما هو الموقف الآن بعد رفض هيئة سوق المال توفيق أوضاع مجموعة شركات الحجاز ؟

لقد تقدمنا بتظلم لوزير الاقتصاد من قرار هيئة سوق المال ، مسجلين فيه كل ما يدعم حقنا في توفيق الأوضاع ، ونحن نأمل في قبول التظلم ، ونأمل أن يستجيب سيادته ويقبل تظلمنا لأن في هذا مصلحة للمودعين بالدرجة الأولى وحياة لأموالهم لأن التصفية خصوصاً في الفترة القصيرة التي حددها القانون تؤدي إلى خسائر جسيمة .

سمعنا أن غالبية المسئولين في هيئة سوق المال كانوا يوافقون على توفيق أوضاع شركاتكم ، فما سبب قرار الرفض ؟

كل المسئولين والفنيين والمحاسبين بالهيئة ، وعلى رأسهم رئيس عمليات السوق ، بلا استثناء ، كانوا يقررون بأن المركز المالي لمجموعة شركات الحجاز من أحسن المراكز المالية التي قُدمت ، وكانوا يؤكدون أن شركاتنا ستكون من أولى الشركات التي يوافق عليها ، ورغم كل ذلك تم الرفض !!

مزيماً من الإيضاح

نرجو مزيداً من الإيضاح ؟

الأصول عندنا بلغت ١٠٨,٩ مليون جنيه ، وإبداعات المواطنين والمستثمرين بلغت ٨٦,٥٠ مليون جنيه أي أن الفائض أكثر من ٢٢ مليون جنيه ، فما هو المبرر للرفض ؟

أريد من أي شخص محايد أن يدرس المركز المالي لشركتنا وسوف يتأكد بنفسه أن مركزنا المالي أقوى بكثير من بعض الشركات التي تمت الموافقة عليها ، وهو ما يجعلنا بفضل الله مطمئنين ، ويجعل عملاءنا مطمئنين كذلك ، هذا بالإضافة إلى أن أصول شركات الحجاز مقيمة محاسبياً بأسعار التسجيل بالشهر العقاري ، فقد جرى العرف على أن تسجيل عقود البيع لا يتم بالأسعار الحقيقية بل أقل منها بكثير ، وذلك نتيجة للقرارات الاقتصادية التي ليست في صالح أحد !! .. يضطر المشتري أن يسجل الأراضي والعقارات بأسعار أقل حتى يتحاشى الرسوم الباهظة .. وقد أصّر المحاسبون القانونيون المعينون من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ، على رصد الأراضي والعقارات في المركز المالي بنفس أسعار تسجيلها في الشهر العقاري ، فمثلاً لدينا « فيلا » معروضة للبيع ضمن الأصول - أشبه بالقصر الجمهوري - مسجلة بـ ٣٧٥ ألف جنيه ، في حين أن ثمنها الحالي يزيد على أربعة الملايين جنيه ، أي أنها مسجلة في الشهر العقاري وفي المركز المالي بأقل من ١٠ ٪ من ثمنها ، وقس على ذلك معظم أصول شركات الحجاز ..

هل تعتقد - عملياً - إمكانية قيام الشركات التي رفضتها هيئة سوق المال بتصفية نفسها وبيع أصولها ورد أموال المودعين لديها قبل الثامن من يونيو ١٩٩٠ ، أقصد الشركات الكبيرة نسبياً ؟

هذا مستحيل ، بأي مقياس اقتصادي أو محاسبي .. البلد تمر بحالة كساد وركود اقتصادي لم تمر به من قبل ، حتى في عصر





المصدر : الواد الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩

وما الحل إذن ؟ .

من الأمور المطروحة لدينا في مجموعة شركات الحجاز أن « نسكن » المودعين على أصول الشركة من الأراضي والعقارات .. كل مجموعة من المودعين ، كل حسب إيداعاته ، تخصص لهم قطعة أرض كضمان لأموالهم ، سواء أراد المودع شراءها وتملكها أو المشاركة فيها أو أن يكون هناك اتفاق بينه وبين الشركة ، تتعهد بتسويقها له بعد ذلك ونحن نرحب بأراء واقتراحات المودعين حول هذا الموضوع .

وبعد .. فهذا حوار مع أحد المسئولين عن تلقي الأموال من الشركات التي شهد لها الجميع بالأمانة ، فلماذا رفضت هيئة سوق المال الموافقة على منحها الوقت الكافي لرد الأموال للمودعين ؟ ومتى تراعى القرارات والقوانين مصلحة البلاد والعباد ؟ .

الجمود والانغلاق ، وكل الشعب يكتوى بهذا الركود ، فلو كان الأمر أمر شركة واحدة لكان الأمر ، ولاستطاعت الشركات الأخرى أن تشتري أصولها ، ولكن كيف ، وهناك : الريان والهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز والزهرام وغيرها وغيرها .. فمن يملك المال الآن ليشتري هذه الأصول ؟ .. يا ليت الدولة تشتري هذه الأصول وتعطي للناس أموالهم حسب المراكز المالية للشركات التي اعتمدها المحاسبون المعينون من الجهاز المركزي ، فنحن - شركات الحجاز - الشركة الوحيدة التي لديها فائض في المركز المالي .. والحمد لله كل الاتصالات التي وصلتنا من إخواننا المودعين بالدول العربية ومصر تطالبنا بالشباب والصبر ، وهم متأكدون أن مركزنا المالي جيد والحمد لله ..

وهناك أمر آخر عجيب ! . كيف تنهمني هيئة سوق المال بأنني لا أستطيع الوفاء بالتزاماتي قبل المودعين حسب الجدول المقدم للتوفيق الذي طلبته الهيئة ( السداد على ثلاث سنوات للجنبة المصري وأربع سنوات للدولار ) ، ثم تطلب مني أن أرد هذه الودائع لأصحابها خلال ستة أشهر أي ( حتى يوم ٨ يونيو ١٩٩٠ ) ؟ فمن وجهة نظر الهيئة أنني كشركة لا أستطيع الوفاء خلال هذا الجدول ، فكيف أسدد الإيداعات خلال ستة أشهر ؟ .

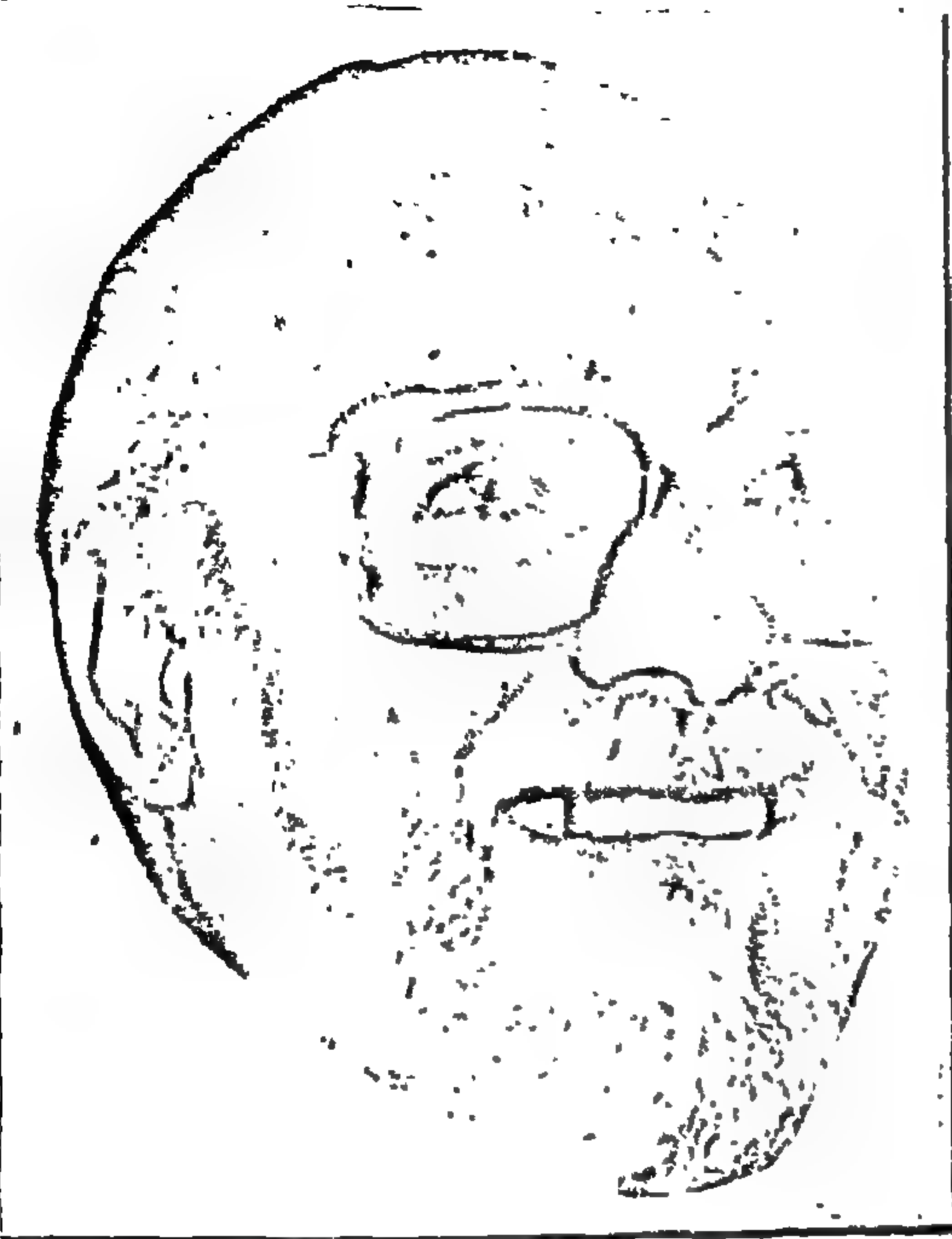






المصدر : ..... (البنو الإسلامية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠



الدكتور أحمد النجار

عن الحضرة التي ألتفت إليها الجميع = أبو شمس  
الدكتور : أحمد النجار  
الأستاذ بطم للاتحاد العربي للإسلامية

# دور النبوك

## الإسلامية

### في إقامة نظام اقتصادي

### إسلامي

أصحاب المعالي والسعادة والاخوة الحضور ..  
السلام عليكم ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، هادي البشرية ومرشدها ، سيدنا محمد عليه أفضل  
الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين .  
حضرات الأخوة ..  
موضوعنا يدور حول المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها أهم الجوانب التطبيقية في النظام الاقتصادي  
الإسلامي ودور هذه المؤسسات في خدمة وبناء المجتمع الإسلامي مجتمع القوة والعزة والمتعة .





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والنظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من كل شامل كامل نزل به الروح الأمين على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وكون النظام الاقتصادي في الإسلام جزء من الدين لا ينفصل عنه مسلمة تتفق عليها جميعاً ولا تنطلق إلا منها . وقد أرسل الله رسوله بالإسلام ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ولكي يدلهم على طريق السعادة في الدنيا والآخرة ويقيم فيهم الحق والعدل والعزة .

وعندما نقول إن النظام الاقتصادي في الإسلام هو جزء من الدين فإن ذلك يرتب بالضرورة أن يحمل ذلك النظام في طياته القيم العامة التي جاء بها الدين .

من هنا كان النظام الاقتصادي في الإسلام لا بد وأن يؤدي بنا عند التطبيق إلى التنمية ، ولا بد وأن يؤدي بنا عند التطبيق إلى العدل ، ولا بد وأن يؤدي بنا عند التطبيق إلى التقدم وإلى التكافل وإلى التراحم ، ولا بد وأن يؤدي بنا عند التطبيق إلى عدم الإضرار بالفرد أو المجتمع ، ولا بد وأن يؤدي بنا عند التطبيق إلى مزيد من العمل والدأب والاجتهاد .

فإذا لم يؤدي بنا النظام إلى تنمية وإلى عمل وإلى تقدم ، فلا بد وأن يكون هنالك خلل لا في النظام لأنه من عند الله ، ولكنه في شيء آخر يكون في فن التطبيق أو في وسائل التطبيق أو في أدوات التطبيق .

والنظام الاقتصادي في الإسلام يتشابه مع غيره من النظم الاقتصادية في جزئية كون أنه لا بد وأن يقوم على المؤسسات التي تعمل في المال ويفترق عنها في نفس الوقت في أنه يلزم تلك المؤسسات إلزاماً مؤكداً بأن تنسجم معه عن طريق الإلتزام الكامل بكل التعاليم والقيم والمبادئ التي جاء بها الدين الحنيف . ومن هنا كان التعرف على تلك التعاليم والمبادئ هي نقطة البداية في حديثي معكم اليوم ، وأولى وأهم هذه المبادئ ما يتعلق بنظرة الإسلام إلى المال .

ثم نتناول بعد ذلك طريقة العمل التي ينبغي أن تسلكها المؤسسات المالية لتحقيق التعاليم والمبادئ التي يحددها الدين للنظام الاقتصادي .

تري ما هي أولاً نظرة الإسلام إلى المال ؟

بتلخيص شديد تقوم نظرة الإسلام إلى المال على أركان ثلاثة هي :

- ١ - أن المال مال الله ، بدءاً ونهاية (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) «النور ٣٣» .
- ٢ - أن البشر وكلاء عن الله في هذا المال ، فهم مستخلفون عن مالكة الأصل سبحانه وتعالى . في إدارته (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) «الحديد ٧» .





المصدر : النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

٣ - أن حدود انتفاع البشر بالمال ، وجوهر الاستخلاف في إدارة هذا المال ينطلقان من وظيفة أساسية للمال هي عمارة الدنيا ( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) « هود ٦١ » .  
أى أن الوظيفة المقررة شرعاً للمال تتمثل في إعمار الأرض تعبيراً عن خلافة الإنسان لله فيها .  
وإذن فقيام نظرة الإسلام إلى المال على هذه الأركان الثلاثة إن أشار إلى شيء فإنما يشير بكل وضوح إلى أن المال وإن كان لله إلا أنه جعله لمنفعة الجماعة ، وأن الناس ليسوا هم أصحاب المال ، وإنما هم منتفعون به وبالتالي فإنهم ليسوا مطلقى السراح في التصرف ، وإنما هم مقيدون بحدود وشروط ، فوظيفة المال في الإسلام أن يصب في صالح الفرد والمجتمع ، وأن يساهم في صلاح الدنيا والآخرة وكل وسائل الانفاق الفردى والجماعية ينبغي أن تصب في خدمة هذه الوظيفة وإنجازها لتخدم في نهاية الأمر مقاصد الشريعة وأهدافها ، واتصالاً بهذه النقطة أود أن أؤكد على أن تكاليف الشريعة ليست موضوعة تعسفاً حيثما اتفق لجرد إخضاع الناس لسلطة الدين ، وإنما وضعت لتحقيق مقاصد محددة توخاها الشارع في قيام مصالح الخلق في الدين

والدنيا معاً .  
ولبلوغ تلك المقاصد أو الأهداف قرر الشارع وسائل تتمثل في مختلف الواجبات الشرعية في مجالات العقائد والعبادات والمعاملات ، والوسائل ينبغي أن تتصل بالأهداف ، ومن المعلوم أن الاكتفاء بالأولى دون الثانية هو تفريع للشريعة من مضمونها .

من هذا المنطلق يتحدد أسلوب التعامل مع وظيفة المال والتي تتجاوز في الإسلام بكل تأكيد مجالات إشباع الحاجات إلى صالح المجتمع ككل ، وهي الصيغة المرادفة لقاعدة « حقوق الله » وما لم يوظف المال في إسعاد الفرد وصالح المجتمع في آن واحد فإنه يكون هناك خلل في أداء الوظيفة الأصلية للمال وانتهاك لحق الانتفاع الموكول إلى الناس من قبل الله تعالى .

مرة أخرى أريد أن أؤكد أن رؤيتي للوظيفة الحقيقية ، للمال في الإسلام ترتكز على حق المجتمع في المال ، المال الذى يترتب عليه أن الأداء الأمثل لوظيفة المال في الإسلام تقاس بمدى القدرة على توسيع قاعدة المستفيدين منه ، ويترتب عليه أيضاً أن جدارة المسلمين بالاستخلاف نيابة عن الله في الأرض تقاس بقدرتهم على إعمار هذه الأرض وصلاحها ، بل وقد لانذهب بعيداً إذا قلنا أن مهمة الإعمار تلك هي مبرر إسباغ صفة الخلافة عن الله سبحانه وتعالى على الإنسان واعتباره مخلوق الله المكرم .







المصدر : ..... المبنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فإن إطلاق وصف البنوك اللاربوية على المصارف الإسلامية يعبر عن قصور بالغ في فهم دور المال في الإسلام ، وقصور بالغ في فهم معنى الالتزام بعمارة الأرض ، بل وإن إطلاق هذا الوصف لا يزيد عن أن يعبر عن الجانب السلبي في الوظيفة المنوطة بالبنوك الإسلامية وهي الإمتناع عن الربا ولا يعبر عن الدور الإيجابي للمشروع الاقتصادي الإسلامي في مسألة التنمية (ومن المؤسف أن أقول أن فهم الكثيرين لهذا الوصف القاصر أدى إلى عجز الكثير من البنوك عن تقديم مهمتها في الإطار الإسلامي الصحيح ، فالملاحظ أن إدراك أكثر المتحمسين للبنوك الإسلامية واقف عند حدود الدور المتمثل في الإمتناع عن التعامل بالفائدة فحسب .

من الصحيح أن الإمتناع عن الربا مثل تطبيقاً لحكم شرعي بالإمتناع ، ولكنه من الصحيح بنفس الدرجة والمقدار أن الوقوف عند حد الإمتناع فحسب يهدر تحقيق الهدف الشرعي باعتبار البنوك الإسلامية يمكن أن تكون أداة مؤثرة في تغيير المجتمع ومدرسة لرفع المعايير الأخلاقية وتحقيق مقصد القسط والعدل ومقصد إعمار الأرض هكذا نستطيع أن نخلص إلى أن :

البنك الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية هو بنك أو مشروع للتنمية بالدرجة الأولى ، الأمر الذي يترتب عليه أن يقاس التزامه الإسلامي بمدى ودرجة اتصاله أو انفصاله عن العملية التنموية والإنتاجية ولا يعني ذلك أن تؤخذ أموال المودعين (مدخرين ومستثمرين) لتتفق على الآخرين أو أن يطالب المودعون بأن يقدموا ثرواتهم لتلك المهمة الرسالية ، لكننا نقول إن استثمار تلك الأموال ينبغي أن يمر عبر القنوات التنموية والإنتاجية ليصب في صالح المجتمع من ناحية وليعود ربحه على المستثمر والمودع من ناحية أخرى .

أى أن أصحاب المصلحة في المشروع الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية ثلاثة هم :  
المستخلف في المال والمستوظف له ، والمجتمع ، ونريد أن نؤكد على ذلك تأكيداً شديداً لعلتين هامتين هما :

- ١ - أن تكون هذه المؤسسات صادقة أمام الله في تعبيرها عن الانتماء الذي تعلنه للناس .
  - ٢ - وأن نجاحها أو فشلها في مهمتها سيظل سلاحاً يُشهر اليوم وغداً في وجه دعاة التطبيق الإسلامي .
- لذا كان التعرف على الوظيفة الحقيقية للبنك الإسلامي من خلال النظرية الأساسية التي يعبر عنها ويحمل لافتتها أمراً هاماً ومدخلاً ضرورياً لمعرفة ما ينبغي أن تعمله هذه البنوك لكي تضع المبادئ الإسلامية موضع التنفيذ .

أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في أداء دورها :





المصدر : ..... البنك الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠

أولى هذه التحديات تتمثل في مغايرة الواقع العملي المسيطر على حياة المجتمع المعاصر مع فلسفة الفكر الإسلامي الذي تستند عليه البنوك الإسلامية .

فالبنوك الإسلامية منذ نشأتها وجدت نفسها مضطرة للتعايش في عملها مع إجراءات ومفاهيم ونظم غير إسلامية في مجالات هامة كالنظم المحاسبية والضرائبية وقوانين الشركات وإجراءات التعامل التجاري والمالي محلياً ودولياً .

ومن هنا كانت البنوك الإسلامية مضطرة لبدء النشاط في ظروف غير مواتية من حيث النظام الاقتصادي العالمي وبالتبعية للنظام المصرفي العالمي الذي يعمل على أسس مغايرة .

كما أن الوعاء الاستثماري في كل بلد والذي قد لا يكون قادراً باستمرار على أن يستوعب الأموال التي يريد البنك استثمارها وخاصة الأموال القصيرة الأجل يجعل البنوك في مواجهة موقف اضطراري للاستعانة بسوق الاستثمار الدولي حتى تستطيع تجنب بقاء الأموال عاطلة دون تشغيل .. إلا أن التحدي يكمن في البحث عن الميادين الشرعية والوسائل الشرعية التي يمكن فيها وبها استخدام الأموال استخداماً سليماً ومجزياً .

ثاني هذه التحديات يكمن في أن المتعاملين مع البنوك الإسلامية سواء كانوا مودعين أو مستثمرين لا يزالون أسرى المفاهيم الربوية من حيث حرصهم على دوام الربح العاجل وضمان سلامة استرداد الأموال المودعة دون مشقة أو مخاطرة مما يلقي عبئاً جسيماً على إدارة البنوك الإسلامية لتمكين من الوفاء بتوقعات ومطالب المتعاملين معها .. الأمر الذي يحول دون استكمال البنوك الإسلامية لمعالم نظامها في وقت قصير .. ولاشك أن عقلية الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك الإسلامية متأثرة بالفكر الرأسمالي السائد والذي تعمل في إطاره ومفاهيمه البنوك التقليدية الأخرى .. وضغوط هذه العقلية السائدة في كافة المجتمعات التي تعمل فيها البنوك الإسلامية تدفع إدارة البنوك الإسلامية إلى التركيز على مجالات عمل وأنشطة في مجالات تتناقض مع التنمية كما يدفع البنوك الإسلامية إلى بذل جهود مضيئة لمحاولة تبرير هذه الأنشطة من الوجهة الشرعية .

ومن أمثلة ذلك بيع المراجعة التي كادت بعض « البنوك الإسلامية » تُقصر نشاطها عليها والتي لا تمثل في تصوري بالنسبة لفلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي سوى وسيلة محدودة وسيئة بل وتافهة إذا قورنت بأسلوب المشاركة الذي يعتبر الجوهر الأساسي لفلسفة عمل ونظام البنوك الإسلامية حيث أن مقاصد النظام







المصدر : ..... الميزان الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠

الاقتصادى الإسلامى لا يتحقق بأسلوب المراجعة بل قد تكون هذه الوسيلة من وسائل التمويل مدعاة وذريعة لممارسات خاطئة تسيء إلى الفكر الاقتصادى الإسلامى .

ثالث هذه التحديات تمثل في موقف المتعاطفين والحاقدين على حد سواء ، فالمتعاطفون يودون أن يروا مجد الإسلام وعظمته قد تحققت سلوكاً وممارسة وثماراً منذ اليوم الأول لبداية عمل البنوك الإسلامية .. ولعل ذلك يرجع إلى كثافة وحجم الشعارات التى رفعها رجال الاقتصاد الإسلامى والشرعية للتعبير عن حماسهم لايجاد النظام الاقتصادى الإسلامى ومؤسسات التمويل الإسلامية قبل بداية عمل البنوك الإسلامية .. الأمر الذى ساعد على إيجاد تصور مبالغ فيه فيما ستحققه هذه البنوك فى المجتمع ولصالح الأفراد والجماعات .

فإذا صادف هؤلاء المتحمسون قصوراً فى أى ناحية من نواحي العمل - .. ولا بد أن يكون هناك قصور فى كل بدايات أى عمل مهما كانت قيمته - أصيبوا بخيبة أمل وثاروا وصبروا جام غضبهم على البنوك الإسلامية والقائمين عليها واتهامهم بالخيانة المتعلقة بأمانة الحرص على مصير مؤسسة الاقتصاد الإسلامى .. واستخدامهم الدين كستار لتخطيطهم .

٢٢٢

أما الحاقدون فيقفون بالمرصاد يتصيدون الأخطاء وينبشون عن الثغرات التى يمكن أن يستعينوا بها فى التشكيك فى الفكرة والهجوم على المبدأ دون اعتبار لأهداف كل مرحلة ومتطلبات التدرج وعدم الاكتمال الطبيعى لمؤسسات تشق طريقها فى مجتمع غاية فى الصعوبة لوجود فلسفة مغايرة لفلسفة البنوك الإسلامية .. وهذا الأمر يشجع اعداء الإسلام على النيل من نظام البنوك الإسلامية خشية اكتمال معالمها وثبوت أفضلية المؤسسات الإسلامية المالية عن غيرها من المؤسسات الوضعية الأخرى سواء كان ذلك بالنسبة لعائد الربح أو من ناحية صالح المجتمع وصالح الفرد .

رابع هذه التحديات يتمثل فى الموقف السلبي للسلطات النقدية المهمة بشئون المال والمصارف حيث اقتصر دور معظمها على إجراءات الترخيص وخضوع البنوك الإسلامية لنفس القواعد ونظم المراقبة التى تخضع لها المؤسسات المغايرة .. الأمر الذى تسبب فى حرمان البنوك الإسلامية من الدعم والمساندة التى تتمتع به الأجهزة المصرفية الأخرى من خلال علاقاتها بالسلطات النقدية ومن خلال شبكة انتشارها محلياً ودولياً ، كما تسبب هذه الوضع فى اضطرار البنوك الإسلامية إلى اتباع أساليب ومسميات متناقضة مع أسس العمل المصرفى الإسلامى .

هذه هى أهم التحديات التى تواجه مسيرة « البنوك الإسلامية » والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل يمكن للبنك الإسلامى بفلسفة الفكر الذى يستند إليه ونظامه المستمد من نظرة الإسلام إلى المال أن يواجه هذه التحديات ؟





المصدر : (البؤلة الإسلامية)

التاريخ : يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجواب بالإيجاب .. قطعاً ..

إلا أن مواجهة هذه التحديات بفاعلية لا يتحقق إلا بالتزام البنك الإسلامي بوظيفته الأساسية وعدم الخروج عنها وتحقيق متطلباتها السليمة .

وتتمثل هذه الوظيفة في قيامه كوسيط مالى بين أصحاب المال والمشتغلين بالأموال والربط بينهما على أساس المشاركة .

وهنا يكمن جوهر الخلاف بين البنوك التقليدية التى تعمل كوسيط بين عرض وطلب الأموال ويتاجرون فيها دون أن يتحمل جانب العرض مخاطر التشغيل .. ولتوضيح هذه النقطة نشير إلى أن المخاطر فى البنوك التقليدية تنحصر فى مخاطر رد الأموال المؤجرة وليست مخاطر مرتبطة بتشغيل الأموال بعكس البنوك الإسلامية التى تواجه وتعمل فى ميدان مخاطرة عالية لارتباطها بالتشغيل سواء كان فى مجال التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو غير ذلك من ميادين النشاط الاقتصادى . وفى حين تمكنت البنوك التقليدية من إيجاد وسائل تقليل مخاطر تأجير الأموال والاتجار فيها بكفاءة من خلال النظم المتبعة ومساندة البنوك المركزية والتعاون بين شبكتها المنتشرة محلياً ودولياً ، فإن البنوك الإسلامية لن تستطع مواجهة التحديات التى أشرنا إليها إلا إذا تمكنت من إيجاد الوسائل الكفيلة بتقليل مخاطر التشغيل إلى أدنى حد ممكن ولا يتسنى ذلك إلا بوجود جهاز بشرى قادر على أداء هذا الواجب بكفاءة ووعى وبصيرة ، فنجاح الأعمال مهما كانت عظيمة أو سمر الأفكار التى تقوم عليها لا يتأتى إلا من خلال وعلى أيدي القائمين عليها والعاملين فيها .

وكذلك نجاح وفشل « البنوك الإسلامية » رهن بنوعية وإمكانات البشر الذين يعملون فيها ، وطبيعة مهام البنوك الإسلامية أقرب ما تكون إلى مهام الدعوة والمؤسسات الرسالية ذلك جنباً إلى جنب مع كونها مؤسسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق الربح بمفهومه الإسلامى .

فالعوامل التى تعوق إقامة الاقتصاد الإسلامى أو بمعنى آخر تعوق التنمية الحقيقية الشاملة فى أى دولة إسلامية نجدها فى نهاية الأمر عند تعمقها وتحليلها تنتهى إلى سلوك الفرد سواء كان مواطناً أو عاملاً أو مسئولاً فى مؤسسة ، وكل نماذج التنمية فى التاريخ الناجحة منها وغير الناجحة ترتد فى النهاية إلى القدر الذى أمكن ادخاله على سلوك الفرد لتغييره أو لتشكيله فى الاتجاه الذى يخدم عملية التنمية أو العكس وأية ذلك فى تاريخنا الحديث ما حدث فى أوروبا واليابان وروسيا والصين وكوريا وتؤكد هذه النماذج دور المؤسسات التى تتصدى لتحقيق التنمية ، ولا شك أن تشكيل سلوك الأفراد للتفاعل مع التنمية وإحداثها لا يتم فى يوم وليلة وإنما يستغرق وقتاً ، ولا شك أنه من العبث ومن غير المعقول أن يدور تفكيرنا حول إمكانية تكرار العوامل والقوى التى ساهمت فى تشكيل سلوك الأفراد فى النماذج السابقة .. إنما النموذج الوحيد الذى تم من خلاله فى وقت قصير قلب أعماق الفرد وتغيير سلوكه تغييراً شاملاً فى الاتجاه المناسب هو نموذج العهد المكي والمدنى فى صدر الإسلام .







المصدر : البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

وفي ضوء الواقع الحالي والظروف المحيطة فإن البنوك الإسلامية تعتبر بحكم تكوينها ووظائفها هي المؤسسة الوحيدة الفعالة القادرة على التصدي بعمق وسرعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق التنمية أو بمعنى آخر لإقامة النظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه وقيمه .

لأن البنك الإسلامي بمعالم نشاطه المتكاملة لا يطرح في الواقع أمراً جديداً على وجدان الفرد وإنما يركز فيه ما هو كائن في أعماقه ويؤكد له امكانية تحقيق حياة يلتزم فيها الجانب المادي بتوجيهات العقيدة المستقرة في أعماقه دون صدام أو تعارض .. كما أن نشاط البنك يدور حول عنصر لا يستغنى فرد من أفراد المجتمع عن التعامل معه وهو المال .

وحيث سيتوفر للمؤسسة التي تتصدى للتغيير الانسجام مع الخلفية الفكرية والمزاج النفسي للمجتمع وتعمل في مجال له صفة العمومية والشمول فإن المؤسسة تكون قد استوفت كل مقومات التأثير المؤدى إلى التغيير وكذلك مقومات السرعة في تحقيق نتائجه .

فإذا كان منظور البعض للبنك الإسلامي أنه مظهر من مظاهر استرداد الثقة وإعلان الهوية ، وكان منظور البعض للبنك الإسلامي أنه وسيلة عملية لتحقيق التوافق النفسي والوجداني للمسلم بين معتقداته وممارساته العملية ، وكان منظور البعض للبنك الإسلامي أنه مؤسسة تنمية مباركة لأنه يفتح باب الصلح بين المسلمين وخالفهم ، فإن منظورنا للبنك الإسلامي يشمل على كل ما تقدم ولكننا نؤكد مرة أخرى أنه لا سبيل إلى تحقيق البنك الإسلامي لوظيفته الأساسية التي تؤدي إلى إقامة نظام اقتصادي إسلامي إلا إذا انطلق القائمون عليه ومنشؤوه من فكرة أن البنك الإسلامي مهمته زوياً أن يحدث من أنشطته أثراً وجدانياً ينتهي للمتعاملين معه وأفراد المجتمع الذي عمل فيه إلى تكوين وصياغة بناء نفسي يترجم معنوياً إلى اعتناق مجموعة من القيم والمبادئ الضرورية لأحداث التنمية وانطلاقاً ويترجم عملياً في اكتساب الأنماط السلوكية في مجالات العمل المختلفة التي تؤدي إلى الإنتاج والتنمية ودفع عجلها .

وتفهم ذلك المعنى ووضوحه هو الذي يفسر لنا السر وراء نجاح تجارب التنمية في البلدان الأخرى ، فقيم الأوربي العملية مثلاً ومبادئه جنباً إلى جنب مع أنماط سلوكه هي التي صنعت تلك التنمية التي تسعى كثير من الدول الإسلامية إلى أن تصنعها .

ولقد ذكرنا أن البنك الإسلامي هو المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور لأنها :

- ( أ ) تحظى بالقبول العام .
- ( ب ) تمثل مطلباً شعبياً شبه مجمع عليه .
- ( ج ) تتعامل في عنصر ستعامل فيه كل الناس ولا يستغنى عنه أحد وهو المال .
- ( د ) تلتزم بما هو أصيل وغائر في وجدان الفرد .
- ( هـ ) تمتد أنشطته لتغطي ما يهم كل قطاع من قطاعات المجتمع .







المصدر : النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

ولذلك فإن مهمة البنك الإسلامي كما افهمها وأريد أن أطرحها هي مهمة تغيير سلوك بادية ذى بدء ..  
تغيير سلوك غير مرغوب فيه لأنه معطل وإكساب سلوك مطلوب وضرورى للتجارب مع التنمية وتبنيها  
واحداثها والإسراع بها .

لقد تحدثت معكم فيما ينبغي أن يكون وإننى لأظن أن البعض سوف يحدث نفسه فيقول :  
لقد رأينا المؤسسات المالية الإسلامية تعمل بين ظهر انينا بعيدة بدرجات متفاوتة مما سمعنا ، وقد يقول  
آخر إن التطبيق الصحيح للنظام الإسلامى اليوم فلاى واقعنا المعاصر صعب عزيز المنال .  
ولهؤلاء وهؤلاء أقول :

إن الرجال يعرفون بالدين ولا يُعرف الدين بالرجال ، وأن التطبيق مع الأخطاء خير ألف مرة من  
العزوف عن التطبيق والفرار من الميدان .

وأن كل ما جاء به الإسلام لا بد وأن يكون قابلاً للتطبيق ومعاصراً لكل جديد إلى أن يرث الله الأرض ومن  
عليها ، وأن العيب كل العيب فى أن نستسهل ونركن إلى الدعة وأنه علينا الدأب والمحاولة والاجتهاد مادامنا  
على قيد الحياة .

وأنا على ثقة كاملة فى صحة وسلامة وعظمة النظام الاقتصادى الإسلامى ، وقابليته الدائمة للتطبيق .. لأنه  
من عند العليم الخبير ، وأن ذلك لن يكون إلا بالاجتهاد والإخلاص والعلم وإعداد الرجال الذين يؤمنون  
بالتطبيق ويصبرون على تبعات العمل ومشقات التنفيذ .





المصدر : ..... البنو الاسلاميه .....

التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠ .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# أصول محاسبة التكاليف في الفكر الإسلامي

إعداد الأستاذ الدكتور محمد كمال عطية  
«أستاذ محاسبة التكاليف بجامعة الزقازيق»

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

والحمد لله ، والسلامة والسلام على رسول الله وآله  
وصحبه وسلم ، وبعد :

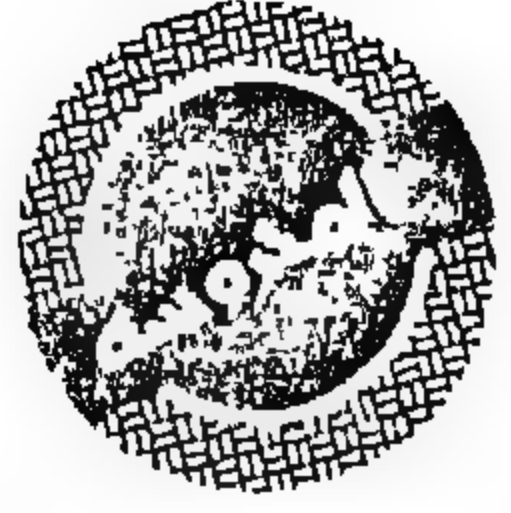
إن محاسبة التكاليف في غنى عن أى تعريف أو تقديم ،  
بعد أن أصبحت الركيزة الأولى في النهضة الصناعية الحديثة ،  
حتى صارت أمراً ضرورياً وملزماً لكل تفكير في إقامة  
مشروع جديد ، أو في رسم السياسات وتحقيق الرقابة  
وقياس النتائج لأي مشروع قائم

ويقوم علم التكاليف بتنظيم استخدام عناصر النفقات ،  
وتنسيق تدفق عوامل الإنتاج في المشروعات المختلفة ، إذ أنه  
يتضمن عرض الوسائل العلمية الخاصة بحصر بنود النفقات  
وتسجيلها وتحليلها وتبويبها ، بغرض تقديم البيانات والتقارير  
المالية إلى المستويات الإدارية المختلفة ، التي يمكن استخدامها  
في أغراض التخطيط للمستقبل والرقابة على الماضي .

تواجه المشروعات الحديثة العديد من المشاكل نتيجة كبر







المصدر : ..... البنو العيسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٩٠

حجم وحداتها الإنتاجية وتنوع منتجاتها ، الأمر الذي ترتب عليه تعقد عملية الرقابة ، مما زاد من أهمية محاسبة التكاليف باعتبارها أداة الرقابة الإدارية الأولى التي تقدم البيانات والمعلومات المتنوعة إلى جميع المستويات الإدارية في الوقت المناسب .

ونظراً لأن علم محاسبة التكاليف هو أحد العلوم الاجتماعية ، فإنه يلزم مراجعة المبادئ المحاسبية المعاصرة على الفكر الإسلامي ، لأن الإسلام - ولا شك - هو سيد مصادر العلوم الاجتماعية ، ويتميز هذا المصدر الأصلي بصلاته في المبادئ التي ترتبط بالشرعية الغراء ، مع مرونته في التفاصيل بما لا يتعارض مع هذه المبادئ .

ويبدو بوضوح ، أن الرسالة السماوية الإسلامية لها الفضل الأول في تطور الأفكار الاقتصادية إلى شكلها الحديث ، لأن الإسلام رسالة شريعة وفكر وعمل للبشرية كلها ، وخلق الله سبحانه وتعالى الإنسان لكي يكون خليفته في الأرض ويعلم الخالق جلت قدرته - يقينا - ما يصلح خلقه وينظم شئونهم ويهديهم إلى سواء السبيل ، مقررًا نظم استغلال الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها وتنميتها .

**تعريف علم التكاليف في الإسلام :**

يقوم علم التكاليف بتنظيم استخدام عناصر النفقات وتنسيق تدفق عوامل الإنتاج في المشروعات المختلفة ، إذ أنه بفرض الوسائل العلمية الخاصة بمصر بنود النفقات وتسجيلها وتحليلها وتبويبها ، بهدف إظهار النتائج ودراستها وتفسيرها ، حتى يمكن الاستفادة منها في أغراض التخطيط للمستقبل والرقابة على الماضي .

وهذا يبين أن علم التكاليف - بالمفهوم الحديث - يعتمد على أهمية الإنفاق وتنظيم تدفقه وقياسه حتى يمكن استخدامه في التخطيط للمستقبل والرقابة على الماضي ، وهذه الموضوعات هي أوامر الهية أشار إليها الإسلام فيما يلي :





المصدر : ..... آئینة الاسلامیة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

### (١) أهمية الإنفاق :

ومما يبين أهمية الإنفاق في الإسلام أنه ورد ذكره في ٧٣ موضعا وأشار إلى تنظيم واعتدال تدفقه ، إذ منع الإسراف وحرم البخل في القرآن الكريم ومن الآيات القرآنية التي تحث على الإنفاق قوله تعالى :

﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ، فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾  
﴿ وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾

ويقصد بعبارة (مستخلفين فيه) أن المال أمانة من الله سبحانه وتعالى لنا ونحن حراس عليه فقط ومسؤولون عنه ، وسوف نتركه لغيرنا في حياتنا أو بعد موتنا ، وعبارة (في سبيل الله) أن الإنفاق في سبيل نشر الإسلام وتنمية المجتمع ونفع المواطنين ، ومما يؤكد أهمية ضرورة الإنفاق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( قال الله عز وجل : أنفق أنفق عليك ) .

### تطور محاسبة التكاليف

إن الإسلام سبق دول الغرب في معرفة البيانات التي تدون عن الموارد والاستخدامات ، وكان فضل النهضة الإسلامية كبيرا في تعليم الغرب كيفية الصرف والتحصيل وإثبات ذلك في الدفاتر ، وعندما فرضت الزكاة على المسلمين نُظمت دفاتر التجار لحساب رأس المال العامل الخاضع للزكاة .

وعندما أنشئ بيت المال في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بغرض حفظ وصيانة الأموال تمهيدا لصرفها ، كان يتم قيد العمليات في دفاتر الشطب (اليومية) ، وبعد ذلك تبوب الأموال ، وترحل في دفاتر مبوبة (الأستاذ) لبيان مركز كل حساب ، وهذا يبين بوضوح أن الإسلام يأمر بتسجيل الحسابات بعناية بما يتمشى مع تطور الظروف لكل وحدة اقتصادية .





المصدر : ..... المجلد الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ ..... ١٩

وقد تعددت فروع المحاسبة المعاصرة باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تؤديه الوحدات المحاسبية ، ونوع البيانات التي يراد تقديمها ، وطبيعة النتائج المطلوبة ، ونشأت محاسبة التكاليف التي تهتم بتجميع عناصر التكاليف ومتابعة تدفقها وتحليلها ودراستها وتبويبها على أسس

متعددة ، مما جعلها تتميز بمجموعة من المبادئ والأصول العلمية والنظريات والأساليب الفنية التي تتبعها في التطبيق العملي .

ومن المناسب أن ندرس القوى والعوامل التي ساعدت على تطور نظريات محاسبة التكاليف واستمرار تقدمها ، وأثر تطور علوم الشريعة والمحاسبة والإدارة والاقتصاد والإحصاء على علم التكاليف ، إذا أن التحليل التاريخي يساعدنا على ربط الأسس العلمية للتكاليف وضمها في شكل نظريات متكاملة في المحاسبة ، تخدم الأغراض الرئيسية التي تهدف إلى تحقيقها ، وخاصة استخدامهما كأداة للترشيد العلمي للإدارة وتحقيق الرقابة العليا للمشروعات عن طريق الأرقام .

أولاً : الشريعة الإسلامية وعلم الحساب :

من المعروف أن الفقه الإسلامي يؤب إلى شقين عظيمين هما :

فقه العبادات مثل الصلاة والصوم ، وفقه المعاملات التي يتناول وسائل وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع مثل البيع والشراء والعقود والحساب .

وبذلك فإن علم المحاسبة هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يهدف إلى قياس النشاط المالي ، ويقوم بتسجيل الأحداث المالية في ضوء مبادئ علمية معينة وقياس النتائج وتقويمها حتى يمكن تقديم تقارير صادقة تفيد المجتمع بصفة عامة . وأصحاب المصالح في المشروع بصفة خاصة من أهم علوم المعلومات .







المصدر : أبواب الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٦٠ ١٩

ويعرف أحد المحاسبين علم المحاسبة في الإسلام بقوله :  
( هو العلم الذي يبحث في محاسبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الإسلامية بما تحويه من قواعد في العبادات والمعاملات ) ، وفي رأينا أن هذا العلم يقتصر على دراسة محاسبة الحقوق والالتزامات المالية فقط في ضوء فقه المعاملات والتي لها صلة وثيقة بالعبادات .

وعلم المحاسبة الذي يمتاز بمرونة مبادئه وتطور فروضه .  
يختلف عن علم الحساب المعروف الذي ثبت فيه الآراء الصحيحة والقوانين الرياضية المنضبطة ، ويعبر عن علاقات زمنية من جانب واحد ، بخلاف المحاسبة التي تعبر عن حركة بين طرفين أو جانبيين ونشأت وتطورت من الحساب . كما أن علم الحساب يتناول العلاقات المالية والكمية المختلفة بخلاف

المحاسبة التي تهدف إلى قياس النشاط المالي فقط ، وبذلك فهي جزء من علم الحساب الذي يحثنا الله سبحانه وتعالى على ضرورة تعلمه بقوله تعالى ﴿ لتعلموا عدد السنين والحساب ﴾ .

وبذلك ، فإن المحاسبة تتناول حركة المال باعتباره وسيط التبادل بين الأفراد في الفكر الإسلامي ، ويقرر الإسلام الملكية الفردية للمال ، كما ينظم طرق التعامل فيه والرقابة عليه ، ولا يستطيع مالك المال أن يتصرف فيه إلا وفقاً لما تقتضيه مصلحة الجماعة .

ثانياً : تاريخ المحاسبة المالية :

ظهرت المحاسبة بطريقة القيد المزدوج في أواخر القرن التاسع الهجري وتوسع المحاسبون في استخدامها في المشروعات المختلفة ، كما بدأ استحداث نظم آلية حديثة للمحاسبة تسير جنباً إلى جنب مع نظم القيد اليدوية مما استلزم قيد العمليات في دفاتر منتظمة أو بطاقات منفصلة .

ومع كبر حجم المشروعات ، وتعقد عملياتها ، اشتدت الحاجة إلى مزيد من البيانات التحليلية عن أنشطتها المختلفة التي أصبحت في حاجة إليها لتحقيق أغراض متعددة ، وقد





المصدر : ..... المبنية على الأسس الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ : ١٩٨٠

أدى ذلك إلى ظهور محاسبة التكاليف كأحد فروع المحاسبة في تحليل وتسجيل بيانات التكاليف ، بغرض تحديد تكلفة الوحدة المنتجة ، والاستفادة من هذه البيانات في زيادة الكفاية الإنتاجية في المشروعات .

ثالثا : . النظرية التكاليف الفعلية وعملية الإدارة .

مع تطور طرق المحاسبة المالية في البداية ، كان هناك تطور من شكل آخر في النواحي الاقتصادية ، إذ كانت وحدة المشروع الصناعي تكبر وثروة التجار تزيد ، وأخذ الممولون يوظفون العمال بطريق غير مباشر عن طريق تسليم المواد الأولية إليهم لتشغيلهم في دورهم أو ورشهم الخاصة ، ثم جمع الإنتاج بعد دفع الأجور المباشرة عن العمليات التي تمت . كان لزاما والحال كذلك أن يتوسع المحاسبون في استخدام طرق القيد لإثبات حركة المواد الأولية بفتح حسابات المخازن أو حسابات مراقبة المواد وحساب الأجور وحسابات لجميع مصروفات ( الورش الصغيرة ) ، وبذلك أمكن تحديد أسعار التكلفة الفعلية للوحدات السلعية لأن عناصرها كانت محدودة وطرق حسابها سهلة وقد ساعد تفاعل عوامل كثيرة على تطور نظرية التكاليف التاريخية حسب الآتي :

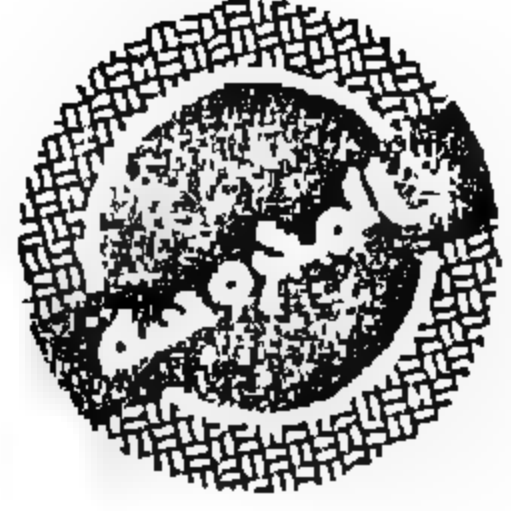
١ - تكاليف الإنتاج .

أدى تغيير نظام الإنتاج إلى دراسة قياس تكاليف الإنتاج ، ومن أمثلة ذلك التفرقة بين تكاليف الأوامر المتنوعة والوحدات السلعية المختلفة والاهتمام بدراسة تكاليف المراحل والعمليات الصناعية .

وعندما حلت الآلات رومما يتبعها من أدوات محل العمل الإنساني ، زادت عناصر النفقات الخاصة بالتشغيل ، من نفقة إهلاك الآلة وإحلالها أو نفقات إدارتها وتشغيلها وصيانتها ، وزاد الاهتمام بالعامل الإنساني ورفع كفاءته ، واستخدمت طرق جديدة للأجور منها طرق الأجور التشجيعية .







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ ١٩٩٠

## ٢ - تكاليف التسويق :

اتسعت الأسواق بعد الزيادة الطبيعية للسكان ، والتطور الكبير في المواصلات والتأمين ، فأخذت عناصر التكلفة تتزايد لتشمل وظائف البيع والتوزيع ، بجانب أوجه النشاط الصناعي ، فظهرت مجموعة النفقات الخاصة بالبيع والتوزيع .

## ١ - تكاليف الإدارة والتوزيع .

تغيرت طرق وتنظيم المشروعات ، وأصبح المصنع هو الوحدة التنظيمية للمشروع الحديث ، وترتب على ذلك زيادة نفقات الإدارة والتمويل ، وظهرت مشاكل جديدة تتعلق بتمويل رأس المال وقياس التكاليف الإدارية وربطها بالعائد الناتج منها .

## ٤ - حسابات التكاليف التفاضلية :

بدأ استخدام المحاسبين طرق القيد المزدوج في وضع نظام حسابات تحليلية للعناصر الرئيسية للنفقات ، فنظمت دفاتر مساعدة للمخازن وقوائم تحليلية لبود المصروفات الصناعية ، جنباً لجنب مع دفاتر المحاسبة المالية .

## ٤ - تكاليف الخدمة المنتجة :

اتبعت طريقة الفصل بين النفقة المباشرة والنفقة غير

المباشرة عند تبويب عناصر التكاليف وقياس النفقات بقصد تحميلها إلى وحدات الإنتاج ، وبدأت دراسة تكلفة المواد الأولية المباشرة والأجور المباشرة والنفقات الصناعية المباشرة ثم قياس التكاليف غير المباشرة ، ووضع طرق تخصيصها وتوزيعها على وحدات المنتج النهائي .

رابعاً : نظرية الرقابة بالمقاييس المحددة ، عندما

وعلم الهندسة :





المصدر : المجلد الأول للإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠

ساعدت عدة عوامل على ظهور نظرية التكاليف المحددة مقدما ، نذكر منها اتباع طرق التحليل العلمي للمشاكل الصناعية ، والتوسع في نظام التخصص في الوظائف الإدارية ونشأة هيئات التعليم والمعاهد المهنية ، وخلق الوعي المحاسبي لدى الفنيين وتنبه مديرو الإنتاج إلى ما يوجد من المقاييس الفنية في الصناعة ، وفشل نظرية التكاليف التاريخية في تحقيق جميع أغراض الرقابة ، فطالب المهندسون بضرورة قياس التكاليف المحددة مقدما ومقارنتها بالتكاليف الفعلية ، أو بتعبير آخر مقارنة ما حدث فعلا بما يجب أن يحدث ، وبحث أسباب الفروق وملافاة مسبباتها .  
( ٢ ) النهي عن الإسراف :

يأمرنا الله سبحانه وتعالى بالإتفاق ولكنه ينهانا عن التبذير والضياع والإسراف ، والإسلام يحث الإسراف حتى يجعله صتوا للكفر في بعض الظروف ، فيقول تعالى ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾  
( ٣ ) تجنب البخل :

إن الله جلت قدرته يحث البخل ، فيقول عز من قائل : ﴿ ولا يحسن الذين يخلون بما أتاهم الله من فضله ، هو خيرا لهم بل هو شر لهم ، سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، والله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير ﴾  
( ٤ ) تنظيم الإنفاق :

وهذا يعني أن الإسلام يأمر بالإتفاق وينهى عن الإسراف والبخل ، ويأمر بالاعتدال في ذلك ، وأن يكون هذا الإنفاق من أموال طيبة المصدر وتنظيم عملية الإنفاق وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، ويقول تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، انفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا





المصدر : النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ ١٩٧٠

لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخيـث منه تفقون ﴿  
( ٥ ) الاعتدال ( مبدأ التوسط الأوسط ) :

من سمات الإسلام أنه يعنى بالاعتدال فى كل ناحية ، سواء كانت ناحية روحية أو مادية ، وسواء كانت فردية أو جماعية ، وهذا التوسط أو الاعتدال يميز الإسلام عما سواه من الأديان والعقائد الأخرى ، ويقول تعالى :

﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ ﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾ ويقول الرسول الكريم ( خير الأمور الوسط ) .

ومنحنا الإسلام حرية اقتصادية فى حدود ونظم ومبادئ إسلامية معتدلة وينبغى أن يكون الاعتدال فى كل شىء ، ومن ذلك إنفاق المال ويقول تعالى :

﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ ﴿ يا بنى آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ .  
( ٦ ) التخطيط للمستقبل

إن الإنسان منذ تطوره يحاول أن يوازن بين ما يستحوذ عليه وما هو لازم له ، وقد حرص رب البيت المسلم على موازنة إيراداته بنفقاته المقبلة ، أسوة بما اتبعه سيدنا يوسف عليه السلام عندما قام بتخزين الحبوب المتوقع إنتاجها وذلك عندما تنبأ بحدوث سبع سنين دون إنتاج .

ويجب أن تعد هذه التوقعات بالعد ﴿ وأحصي كل شىء عددا ﴾ والقياس الدقيق ، وأن يعتمد التخطيط على العلم بحقيقة الأمور قبل تقرير القيام به فيقول تعالى :

﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وأن يكون التخطيط فى حدود الطاقة المتاحة ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم ﴾ ويوب التخطيط إلى قصير وطويل الأجل كما يقول الإمام على بن أبى طالب : أعما لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لآخرتك كأنك تموت غدا فالأول - يحتاج إلى تخطيط طويل الأجل والثانى - إلى تخطيط قصير الأمد .







المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٦٠ : ١٩٦٠

### (٧) الرقابة على الماضي

والرقابة على الماضي يقصد بها ملافاة أخطاء الماضي وعدم تكرارها في المستقبل وإذا انعدمت الرقابة تهادى تكرار الخطأ

وزاد انحرافه ، ولذلك فإن الإسلام يرشدنا إلى الرقابة الداخلية والخارجية . ويقصد بالرقابة الداخلية هي النابعة من ضمير الإنسان عندما يخلو لنفسه ﴿ في نفسك اليوم عليك حسبا ﴾ . وارتقبوا إلى معكم رقيب ﴿ وبأمرنا سيدنا محمد ﷺ :

﴿ حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم ﴾ .

والرقابة الخارجية هي رقابة غير الإنسان ، وقد أشار إليها الإسلام عندما أمر الحكام بمتابعة أفراد المجتمع ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ ﴿ إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ﴾ .

وغاية الرقابة هو تصحيح الانحرافات وإثابة المحسن ومعاقبة المفسد ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى ﴾ .

ثم أنه يحث الناس على تقييم أعمالهم ليتعرفوا على مواطن الخطأ فيها ولا ينخدعوا بظواهرها حيث يقول عز وجل : ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا ، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ .

والإسلام يقضى بمكافأة الناس على قدر عملهم ، فلا يتساوى المجد مع الخامل أسوة بما يقرره سبحانه وتعالى في التفرقة بين القاعدين والمجاهدين ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ﴾ .





المصدر : .....البترول الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ ١٩٢

#### (٨) القياس الدقيق :

إن ضبط القياس يوفر العدالة والرق والسعادة والرخاء للمجتمع ، وقد حث الدين الإسلامي على ضرورة ضبط القياس ، ونشهد بقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ وأوفوا الكيل إذا كلم وزنوا بالقسطاس المستقيم .

ويصف الله سبحانه وتعالى دقة قياساته جلّت قدرته فيقول تعالى :

﴿ وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عددا ﴾ ، ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا ، وإن كان

مثقلا حبة من خردل أتينا بها ، وكفى بنا حاسبين .

وفي مجال محاسبة التكاليف ، يلزم الاقتراب من الصواب بقدر الإمكان ، والاستعانة بالأجهزة الحديثة وأهل الخبرة والبيانات المدعمة بالمستندات عند تقدير تكلفة السلعة حتى تكون الأرقام صحيحة ، ومما بين شدة مسؤولية الإنسان عن المال وإنفاقه قول رسول الله ﷺ ( إن هذا الدينار والدرهم أهلكا من قبلكم وهما مهلكاكم ) .

مقارنة بين محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية :

إن العوامل الاقتصادية المتطورة أدت إلى انفصال محاسبة التكاليف عن المحاسبة المالية ، وبالرغم من ذلك فإن كلا منهما يعتمد على الآخر في أمور متعددة .

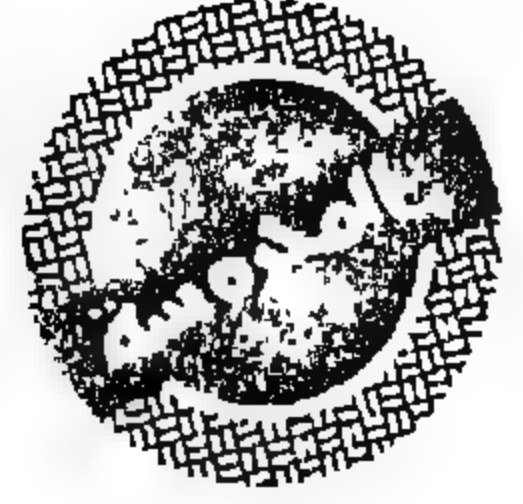
أوجه التشابه بين محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية :

إن المحاسبة المالية هي أصل جميع الحسابات التي تفرع منها فروع المحاسبة الأخرى ، وهي المصدر الرئيسي للبيانات المالية ، وتشبه محاسبة التكاليف المحاسبة المالية ، وتعتمد كل منهما على الأخرى فيما يلي :

١ - تظهر الحسابات المالية نتيجة أعمال المنشأة بصفة إجمالية ، ولكن محاسبة التكاليف تقدم هذه البيانات بصفة تحليلية للأقسام والفروع والمنتجات .







المصدر : ..... المبنية على الأسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٠ : ١٩٨٠

٢ - يمكن الاعتماد على مقارنة أرقام التكاليف التفصيلية بأرقام الحسابات المالية الإجمالية كوسيلة للتأكد من صحة البيانات الواردة ، كما هو الحال في مراجعة قيمة الأجور المقيدة على مراكز التكاليف بإجمال الأجور المستحقة من واقع الدفاتر المالية .

٣ - تقوم محاسبة التكاليف بمعاونة الحسابات المالية في إظهار حسابات النتيجة عن طريق قياس الإهلاك وتكاليف الإنتاج وتقويم المخزون وغير ذلك .

أوجه الاختلافات بين محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية :

ورغم هذا الارتباط بين محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية ، فإنه توجد فروق جوهرية بين محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية كما يتضح فيما يلي :

١ - تهتم محاسبة التكاليف بنفقات الإنتاج في مراحل وأقسام المشروع الداخلية ، بينما تركز الحسابات المالية

اهتمامها بعلاقة المنشأة مع الغير مثل الموردين والمقرضين والعملاء .

٢ - تتناول محاسبة التكاليف بيانات تاريخية وبيانات مستقبلية وأنماط محددة وبطريقة إجمالية .

٣ - تهدف محاسبة التكاليف إلى تحقيق الكفاية في المشروع وذلك بتخفيض التكاليف ومحو الإسراف ، وهذا يدعوها إلى الاهتمام ليس فقط بقيم عناصر الإنتاج بل كذلك بكمية العناصر والمنتجات بعكس الحسابات المالية التي لا تهتم إلا بالقيم المالية فقط .

٤ - تساعد محاسبة التكاليف في التخطيط والرقابة وإصدار القرارات واختيار السياسات البديلة ، وتعتبر المحاسبة المالية قاصرة على تأدية هذه الأغراض لأن بياناتها تكون في نهاية الفترة وبعد التنفيذ الفعلي .

٥ - تقوم محاسبة التكاليف بمد الإدارة بتقارير دورية عن فترات قصيرة بهدف الرقابة على عناصر الإنتاج ، بينما تعرض الحسابات المالية تقاريرها عن فترات طويلة تكون في





المصدر : ..... المبنية على الأسس الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ : ١٩

العادة (سنة) .

والخلاصة ، فقد ظهرت محاسبة التكاليف كأحد العلوم الفرعية للمحاسبة العامة ، بالإضافة إلى المحاسبة المالية ، لتقوم كل منهما بتحقيق الأهداف الإدارية المرجوة . ويمكن إنجاز تطور المقاييس المحاسبية والتي تحدد مقدما فيما يأتي :

١ - قياس النفقات الإضافية لتقدير عناصر النفقات غير المباشرة التي تخص وحدة المنتج .

٢ - الميزانية التقديرية الثابتة للعناصر وهي ميزانية واحدة للنفقات لمستوى معين من الإنتاج .

٣ - الميزانية التقديرية المرنة للنفقات وهي ميزانية مرنة طبقا لمستويات إنتاج مختلفة على هيئة جداول ذات أعمدة .

٤ - الميزانية التقديرية الإجمالية وهي تتضمن بيانات الإيرادات والأرباح بالإضافة إلى النفقات .

٥ - ظهور نظرية التكاليف التمهيدية التي تعتمد على المبادئ العلمية والأساليب الفنية في تقدير التكاليف بدلا من أساليب الاجتهاد والتخمين ، وهذه المبادئ العلمية التي نادى المهندسون باستخدامها لأنها تتفق مع طبيعة دراستهم في التحليل الرياضي للمشكلات الإنتاجية ، وفي هذه الفترة تقلد المهندسون معظم الوظائف الإدارية العليا في

المشروعات .

خامسا : نظرية التكاليف الحديثة وعلم الاقتصاد :

أدت عوامل كثيرة في المجال الصناعي إلى قيام الاقتصاديين بدراسة تغير قيمة نفقات الإنتاج مع التغير في حجم الإنتاج ، ومن هذه العوامل حدوث الكساد العالمي عام ١٩٣٠ م ، وزيادة الأموال المستخدمة في المشروعات ، وانمو المضطرب نحو التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وظهور طبقة جديدة من المديرين المتهنيين ،





المصدر : ..... المنزلة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ : ١٩٠

بالإضافة إلى تغير النظريات الاقتصادية في الانتاج والاستهلاك والتوزيع . وفي هذه المرحلة كان المحاسبون قد اتخذوا حلا يجمع بين نظامي التكاليف التمثيلية والتكاليف الفعلية ، وكان اهتمامهم مركزا نحو تحديد النفقات الفعلية كبنء رئيسى فى معادلة الأرباح الفعلية ، رغم إلمامهم بتأثير تغير قيمة بعض عناصر التكلفة على التكاليف الإجمالية والأرباح الفعلية ، فإنهم لم يمعنوا النظر فى هذه الفترة إلى النقد الموجه إليهم فى شأن دراسة بنوء الإنفاق من وجهة النظر الاقتصادية ، ثم أئر تقدم الدراسات الاقتصادية على نظريات التكاليف فيما يلى :

١ - تبويب النفقات إلى ثابتة ومتغيرة أى عناصر لا تتغير بتغير حجم إنفاقها مع التغير فى حجم الإنتاج مثل الإيجار وعناصر متغيرة تتغير مع التغير فى حجم الإنتاج مثل تكلفة المادة الأولية .

٢ - تغير قيمة النقد مع ظاهرتى التضخم والانكماش ، وقد بدأ المحاسبون بمراعاة تأثير ذلك على عناصر التكاليف المتوقعة ، ثم بدأت دراساتهم أيضا فى حجم التكلفة الفعلية مع التغير فى القوة الشرائية للنقود .

سادسا : نظرية التكاليف التبعيلية وءاءورم الرياضى :

بعد التطور الكبير فى استخدام التكاليف فى شتى مجالات التخطيط والرقابة والمتابعة ، تأثر المحاسبون بالمبادئ الإحصائية ، وتطور استخدام النماذج الرياضية فى التكاليف لإظهار الدراسات التحليلية وإعداد الأنماط وتخطيط الأرباح والمبيعات ، لتحقيق أهداف التحليل الهندسى والتحليل

الاقتصادى .

- ١ - مساعدة الرياضة الحديثة فى التنبؤ والتقدير .
- ٢ - ظهور بحوث العمليات لاختيار أفضل الوسائل التى







المصدر : .....المجلة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ : ١٩٨٠

تحقق الأهداف .

٣ - اختراع العقول الألكترونية وتشغيل البيانات .

وقد استخدمت هذه الوسائل الحديثة في تقويم النتائج المالية وزيادة كفاية البيانات مما دفع محاسبة التكاليف إلى التقدم السريع ، ورفع من مركز المحاسب في السلم الإداري للمشروع باعتباره مراقب الحركة المالية أو شريان الدم النابض فيه .

أهداف محاسبة التكاليف

إن محاسبة التكاليف لها أهداف متعددة استوجبتها طبيعة الإدارة الرشيدة في المشروعات ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

يتم قياس التكاليف الفعلية لكل عنصر من عناصر الإنفاق ، وذلك بغرض تحديد التكاليف الفعلية الإجمالية أو الحدية لوحدات هذا النشاط ، وهذه بدورها تفيد في تحديد نتائج الأعمال ( التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ) لوحدات النشاط الرئيسية والفرعية ووحدات المنتجات النهائية ، كما تفيد في أغراض تقويم المخزون السلعي من المنتجات الجاهزة وتلك التي في سبيل الصنع ، وتساعد محاسبة التكاليف في قياس التكاليف الحقيقية وتحديد أقل الأسعار التي تمكن بيع الإنتاج في أوقات الكساد والدخول في المناقصات .

محاسبة التكاليف تساعد الإدارة في معالجة مشاكلها وفي تحقيق دورة الرقابة عن طريق التكاليف المحددة مقدما حسب الآتي :

١ - في مرحلة التخطيط ( الرقابة المانعة ) : عن طريق أصلاح الخطط والسياسات من الناحية الاقتصادية والفنية ،





المصدر : .....البنوا الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٠ ..... ١٩٩٠

وذلك بعد الفحص والدراسة أما السياسة القائمة بقصد تعديلها أو للسياسات البديلة رغبة في اختيار أنسبها .

٢ - في مرحلة التنفيذ ( الرقابة على الأداء ) : وذلك عن طريق إجراء مقارنات بين ما يجب إنفاذه وما تم صرفه ، وقياس الانحرافات وأسبابها ومصادرها ، وحتى يمكن اتخاذ ما يكفل القضاء على الإسراف والخسائر .

٣ - في مرحلة المتابعة والتقييم ( الرقابة المصححة ) : وذلك عن طريق إجراء مقارنات بين ما يجب إنفاذه وما تم صرفه ، وقياس الانحرافات ودراسة أسبابها والقضاء على عوامل الإسراف والخسائر .

ثالثا : إعداد التقارير الدورية :

إن من أهم وظائف إدارة التكاليف إعداد التقارير الدورية للمستويات الإدارية المختلفة ، عن جميع مجالات النشاط في المشروع ، وذلك حتى يمكن اكتشاف نواحي الضعف والإسراف خلال التنفيذ . وتعد محاسبة التكاليف الإدارة والجهات المعنية بالبيانات العاجلة عن الأسعار وكميات الإنتاج والطاقة العاطلة ومعدلات الإنتاج والتكاليف واتجاهاتها في الفترات المتتالية ، مما يساعد الجهات المعنية على تحقيق أهدافها .

.....إعداد التقارير الدورية

تواجه إدارة المشروع الصناعي عددا من المشاكل منها ما يتعلق بتعديل الأساليب الفنية أو الاقتصادية ومنها ما يتعلق بالاختيار بين عدة بدائل لاختيار الحل الأمثل ، ومنها ما يتعلق بالتنفيذ خلال دورة التشغيل ، وتختلف المبادئ والمفاهيم التي تعتمد عليها محاسبة التكاليف في إعداد الدراسات اللازمة لحل هذه المشاكل ، ويطلق على هذه الدراسات ( التكاليف الخاصة بإصدار القرارات ) .

( للحديث بقية ) . والله ولي التوفيق



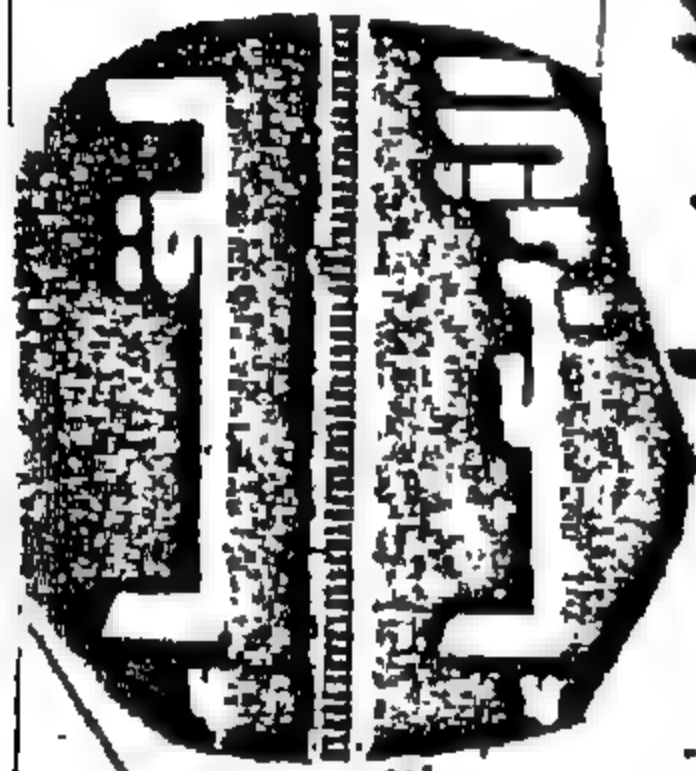




المصدر: ..... النور

التاريخ: ..... ٢٤ نيسان ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سيرة التفصيلية وإرادة البناء

أمام مسؤول المهتم وقوى الجهد :

رواية لواقعة من خلال مسلسل «

بعض المسلمات والحقائق لواقعة في بداية التسعينات (١)

بمقام الدكتور :  
عبد الحميد الغزالي  
استاذ الاقتصاد  
بجامعة القاهرة





المصدر : نور

التاريخ : ٢٤ من شهر ربيع الثاني ١٤١٠ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أشياء الله سبحانه أن أشاهد ، مع بقية المشاهدين في بلدنا الطيب ، مسلسل ، الراية البيضاء ، في الأيام الأخيرة من العام المنصرم ، عام ١٩٨٩ .  
ولقد جاء هذا المسلسل ، استثناء ، وعلى غير ما نتوقع جميعا من تليفازنا ، آية في الامتياز - موضوعا ، وتأليفا ، وإخراجا ، وحوارا ، وتمثيلا . بل ، وفي كل جانب آخر من جوانبه . أكثر من ذلك ، فإن القرار الذي اتخذ بعرضه يعد قرارا غاية في التوفيق - جرة وتوقيتا ، بعد الغناء الذي أغرق

به التلفاز - عن قصد أو غير قصد - المشاهد ، ليقتل فيه البقية الباقية من شخصيته وهويته وقيمه . وقبل أن أدخل في تفاصيل وجهة نظري في هذا العمل الممتاز ، الذي تعدى - بحق - المحلية للعالمية ، أود أن أؤكد على بعض المسلمات والحقائق حول الموضوع محل المسلسل ، والمرتبطة بالضرورة بواقعنا ، خاصة ونحن ندخل التسعينات ، استعدادا لقرن جديد . هذه المسلمات والحقائق تتمثل فيما يلي :

١ - أن الأجهزة الحديثة لها استخداماتها وتوظيفاتها الضرورية والهامة لهذه الأجهزة ، من مذياع وتليفاز وفيديو وكامبيوتر ، يفترض أن تعمل على ترويح القلب ، وترفية النفس ، وتنقيف العقل ، وتربية الوجدان ، وإحياء الضمير ، وتغذية الروح ، وإراحة الجسد ، ويتوقف ذلك أساسا على « المادة » المستخدمة فيها . فإذا كانت « طيبة » ، ناعمة ، فهي أدوات تربية وبناء ، وإذا كانت « خبيثة » ، ومن قبيل البزء والغشاء ، فهي أدوات هدم وتخريب ، وتغييب وتغريب .

وبدرجة نفسها ، يفور الغرب منذ إعلان « جوبلنتشوف » ، للبيروستوركا ، أو « أعدة البناء » ، ليشمل الاتحاد السوفياتي ونول أوروبا الشرقية ، مغيرا بذلك أساليب الفكر ، وثوابت السلوك في النهج والنظم الماركسي ، وليقنع أو يجبر الأحزاب والتيارات الشيوعية ، في معظم دول العلم المتقدم والعالم الثامن ، على أحداث تغييرات جذرية في فكرها وسلوكها ، ول توجيهاها وخيلراتها ، بل في أسسها وتصوراتها المستقبلية .

وبدرجة نفسها ، يفور الغرب منذ إعلان « قاتشر » ، للتبريفتيزيشن ، أو التحول إلى القطاع الخاص ، ليشمل إنجلترا ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وما يسير في هلكها من الدول المتقدمة والثامنة ، مركزا بذلك على « برجماتية » ، أو « القعبة » مواجهة المشكلات ، ومؤكدا على رفع كفاءة الأداء على مستوى الفرد والمجتمع . ول كلا المعسكرين ، أو بمعنى أدق ما كنا قبل ذلك معسكرين ، يثور « الشعب » ، لأقامة حياة أفضل بإعادة هيكلة علاقاته الانتاجية ، وإعادة ترتيب أولوياته ، وبمحاولة جادة لمعالجة كل هدر وتبديد في الامكانيات ، وبمحاولة مقصودة للمعونة « ثرائعيا » إلى الحضرة الانسانية .

وبهذا .. يكون المجتمع الحديث قد وصل إلى آخر حلقات ثورة المعلومات والاتصالات - في حدود المعرفة المتاحة والتكنولوجيا المستخدمة - وتحول العلم إلى « قرية صغيرة » ، أو « عد » ، بشكل أكثر تنظما وتعقيدا ، إلى « دولة المدينة » ، الواحدة ، كما يقولون .

وهنا ، يكون التحدي الحقيقي في التفاضل الجاد ، أو قل إن شئت « الخير » ، بين الثقافات والأفكار والسلوكيات . فهل ترتفع إلى مستوى هذا التحدي التقدم البنا لا محالة ؟ وهل ترتفع إلى المستوى الرابع لحضارتنا وثقافتنا وفكرنا وسلوكنا الاسلامي ، الذي يقدم « المثل » ، للفرد السوي والمجتمع السوي ؟ وهل نستخدم هذه الأجهزة في أعمال ترتفع إلى هذا المستوى الاسلامي ؟ فتصبح أجهزة تربية ووسائل دعوة ولذوات إعمال ، لخير البشرية جمعاء ؟

٢ - أن هذه الأجهزة الحديثة من أخطر الوسائل في تشكيل الشخصية ، وصياغة العقل ، وقولبة التفكير ، وهيكلته السلوك ، للفرد والمجتمع . ولقد تعرض الفرد في المجتمع الحديث لثورات متتالية من المذياع - شبه الثابت - ، فالتلفاز ، فالكامبيوتر ، فإخطر الثورات على الإطلاق هي ثورة « البث المباشر » ، من خلال الأقمار الصناعية ، والتي باتت على الأبواب ، والتي سيفتح أمام الفرد أبواب كل الثقافات والتيارات والقيم والسلوكيات ، دون رقابة أو حسيب ، بمجرد التحكم في « زر » من أزرار جهاز الاستقبال - التليفاز .

٣ - أننا نعيش ، في هذه الأيام ، طوفان التغيير ، وأعصار رفض الواقع ، وزلزال « أعدة البناء » ، وثورة نمو ، تكامل ، أو « توحيد » الفكر والسلوك ، وإرادة الاتجاه نحو الحضرة الانسانية أعدادا واستعدادا . لدخول القرن الحادي والعشرين . هذه الأحداث تجري من حولنا في شتى بقاع العلم - شرقا وغربا .







**المصدر:**

۱۹۹۹

## التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

شيئا، وما يطبقه على مستوى السلوك،  
بصفة عامة، شيئا آخر. ويقطع منذ  
أوائل الستينات، يمثل هيكل مجتمعنا،  
إلى حد كبير، القضايا، واجتماعيا،  
وسياسيا، وثقافيا، هيكل دول الكتلة  
الشرقية، خاصة في المجالين الاقتصادي  
والسياسي - من سيادة القطاع عام متخفّض  
الانتاجية، ومبدد للموارد، وفاسد  
للذمم، ومن تخطيط مركزي شديد  
البيروقراطية، مخبط الأولويات،  
مضطرب السياسات، متربد الإجراءات،  
يعاني من عدم دقة البيانات ونذرة  
الكفاءات، ومن ثم عدم القدرة على إنجاز  
الأهداف.

كما يتسم هذا الهيكل بقطاع زراعي متعاضد للاستثمارات ، ومكبل بسياسة مركزية خاطئة في مجالات: التعدين والأرصاد والتحويل والتسويق والتصدير ، مما أدى الى تبييد نسبي في الموارد الزراعية ، وهدر مقاييد في امكانات التنمية في هذا المجال ، ومن ثم ازدياد تبعيتها الى الخارج ، بلزيمها اعتمادنا على استيراد القمح ، وبقاها قلقل مدقونيها الخارجية .

كما يعانى هذا الهيكل من نظام سياسي  
بدائى، يقوم على التعددية الحزبية  
شكلًا، والديمقراطية شعبيًا، وعلى  
الشمولية والديكتاتورية عملاً وواقعاً.  
يسمح بالانتخابات تنسرها وقولاً،  
ويؤذيها عملاً ويأمران، أبلغ سمع وبصر  
صاحب الحق، وهو الشعب. يحترم  
القانون وسيدته كلاماً، ويحرقه جهلاً،  
ينادى بحرية الفرد كاسئس لصرية

المجتمع ، ويطبق بالعصا الغليظة - في  
غاية القانون - القهر والاستبداد . يطلق  
شعرا العدالة ، ويعيش الفرد - العادي -  
على - سبيل - الاستقلال . يدعو إلى حرية  
محدودة الدخل ، ويمتنع يوميا البقية  
الباقية من قوتهم الزديء - كما وكيفا . وما  
مهزلة الدعم الا مثل واضح وواضح  
حيث يذهب الى مظنة الى مستغلبة وليس  
الى مستغلبة . وما مهزلة الدينونية  
الخارجية وتجارة الاسلحة والمخدرات  
والعمولات والاختلاسات الا مثل يخل  
منه اعنى المستغلبين . ويصغر املهم كثيرا  
« المانيا ، المولدة

إنّ ، بالرغم من شعارات الانفلاح  
الاستهلاكي ، والانتاجي . لمجتمعنا مزال  
مكبلا بقيود الستينات . وما ترويج ظاهرة  
لحارة شركات توظيف الاموال على  
بيعيد هذه القيود ، رغم القانون الموحد  
للاستثمار ، لتشابه ، لم تمثل او تطبق  
مع قيود دول المعسكر الاشتراكي . تلك  
النول التي قامت الآن لكسرهما ، والخروج  
من اسارهما . فهل نحن ايضا فاعلون ؟  
ارجو من الله العلي القدير ، متحضر  
مبتلا . تلك

٦- ان التغيير الذي يريده الانسلسل  
المصري ، هذا الانسلسل المتدين

٤ - يقدم اسلامنا العظيم مشروعاً حضارياً متكاملًا وشاملاً ، على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع ، يقوم بالإنسان ومن أجل الإنسان ، ويحقق بالقدرة الإنسانية الحياة الطيبة الكريمة للإنسان . ويهدف هذا المشروع ، ويحقق في العمل اعمار الأرض اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً . ويتسق تماماً مع المظرة الانسانية . ويتأسس على ركيزتي : الحرية والعدل ، ويضمن لبقائي تحقيق مقاصده من حفظ ديناميكي اعماري : للدين والنفس والعقل والمال والنسل .

ويجعل هذا المشروع الحضارى الانسانى  
العمل جزءا من العبادة ، والتكامل  
الاجتماعى سرعا مستقبلا بيننا للجمع  
القائم على اسمه . وينطلق من كون  
الانسان خليفة الله سبحانه وتعالى في  
الارض - ملكية ، وتعميرا ، وتكافلا ،  
وشورى ، وإخاء وتربية ، وقدوة .  
ويحدد انوار القطاعات المؤسسة في  
عملية الاستخلاف وتعمير الارض تحديد  
تكامل وتعلو : لا تحديد اختلاف  
وتضاد .

ويمنع هذا المشروع عمليا كافة صور الاستغلال، ويضع الضوابط لمعالجتها إن وقعت: من ربا وغرر، واحتكار، واكتنز... وغش وتلدس، وإسراف وتقتير، ورشوة ومحسوبية، إلى آخر صور الممارسات الخاطئة في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي (انتلجا وتوزيعا واستهلاكا)، واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا. ومن ثم يقيم هذا المشروع مجتمع المنتجين المتين، ويحقق تلم الكفيلة من الحياة الطبية الكريمة لكل فرد يعيش في المجتمع الذي نطمح.

• - أن مجتمعنا يعانى من أزواجية في الفكر والسلوك بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع . فما يؤمن به الفرد أو المجتمع







المصدر : ..... **النور** .....

التاريخ : ..... ٢٤ يناير ١٩٩٠ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القرن جديد ، اسجل بان انطباعي تشكل في نهاية هذا العمل الكبير - مسلسل - الراية البيضاء - على النحو التالي :  
« فيلا ابو الفار » هي مصر كلها : مصر الماضي والحاضر والمستقبل ، مصر الدين والعلم والايمن ، مصر الفن والثقافة والحضارة ، مصر الانساق والارض والعرض ، مصر الفكر والواقع ، مصر الاصالة والمعاصرة ، مصر الامل والامل هذه الفيلا ، انن ، هي مصر بكل جوانبها : التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسبلية والاجتماعية والنفسية ، والثقافية والحضارية ، الى اخر الجوانب المكونة لمصرنا الغالية والمرتبطة بها .

واستمراداً ، وامتداداً لهذا الانطباع ، الذي لم يعد - في واقع الامر انطباعاً ، لانه وصل الى درجة تقرب من اليقين - لدى - توجد - قضية المداوى ، في كل موقع او جانب من جوانب مصرنا .

ولدى هذه « القضية » اسما ، والمعنى الرديء حكما ، او هذا الكم الهائل من الشر لفعلا ، ادوات او « بولنوزات » هجينة غريبة - شديدة الفتك ، شيطانية الفعلية ، وعلى درجة عالية من التقدم . ولديها كل الانواع : « بولنوزات » مادية للهدم ، و « بولنوزات » معنوية للتخريب .

وينتهي هذا اليقين ، بفنائه المسلسل ، ليؤكد في نفس المشاهد ان مصرنا - حماها الله من كل شر ، رغم ما قد يبدو من انتصار زائف للقوى البشر ، قدرة بعون الله ، من خلال ابتلائها على ردة هذه القوى وحررها ، ومن ثم النقاء شائعة ، متقدمة ابداً ، وتسلح منا - كاتباء - ان نقل جميعا امام هذه القوى الشريرة في كل موقع لنبتل مفعولها المدمر ، ونفس مخططاتها التخريبية ، ولندخل بمصرنا القرن الحادي والعشرين : اصيلة عصرية ، حرة عادلة ، قدرة - بعون الله - ومستعدة على مجابهة تحدي القرن الجديد ، وهو التقدم من اجل الانسان ، ولارساء حقوقه المشروعة في الحياة الطيبة الكريمة . وعليه سوف اجمل - تحديداً ، وبحكم تخصصي - رؤيتي لمسلسل الراية البيضاء والجانبيين السيلسي والاقتصادي محلولاً ان احسن هذه الرؤية بعضاً من الجوانب الاخرى التي تعمل فيها « بولنوزات » قضية المداوى ومشيرا الى كيفية الوقوف امامها ، وابطالها او حتى اعطائها وتدميرها ، اذا لزم الامر ، حتى تكون مصر جديدة - بعون الله - ان ترشح كطرس من فرسان ، التقدم الانساني ، في القرن الجديد .

وهذا هو موضوع لقائنا القادم ، بمشيئة الله تعالى .

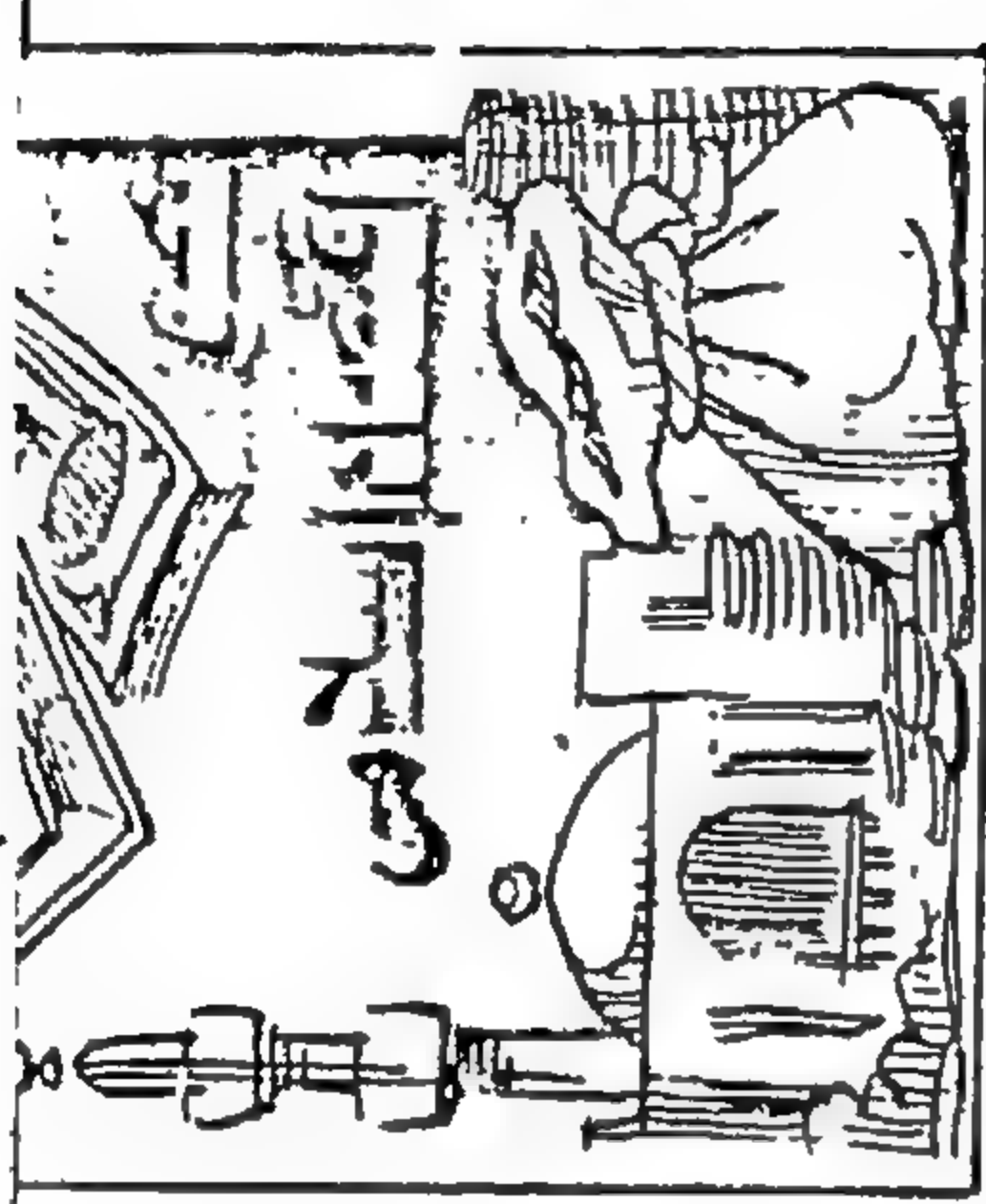




المصدر : اللواء الإسلامي

التاريخ : ٤٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



منذ حوالي عشر سنوات بدأ السماح لتجربة البنوك الإسلامية في مصر بعد أن سبقتها تجارب في بلاد إسلامية عديدة وأخرى خارج ديار المسلمين ، والتي جاءت كثرة لحركة الوعي الإسلامي وتحقيق لأمل المسلمين الذين يسعون إلى قوة الفكر والممارسة وتنويع ذلك بالالتفاف حول مؤسسات مالية تطبق شرع الله وتعاليم السماء .

## حكمة البنوك الإسلامية في المفكرة أهم في التطبيق ؟







المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذه الفترة تعد كالمية للدراسة والتأمل فيما أتت به التجربة والتطبيق من أجل الوقوف على الخطأ والزلل ولتحسين تلك البديل الإسلامي وتدعيمه ، في محاولة لتفقد الذات دون حرج ، وحتى لا تحسب بعض أخطاء التطبيق المتوقعة في جانب من أخطر الجوانب التي تهتم المسلمين وهي أموالهم لاسيما وأنها جاءت في مجتمع تحكمه قيود وفكر الميراث الاستعماري الخبيث ، فكان أمامها تحد أساسى في ظل التشريعات القائمة ، وإشراف البنك المركزى والقيم والفهم السائد ، ... حتى لا تحسب هذه السليبات التي يستغلها محترفو الصيد في الماء العكر لينصبوا شركهم ، ويضعوا هذه السليبات تحت المكبر في محاولة خبيثة لسحب هذه السليبات لا على الفكر الاقتصادى الإسلامى فحسب بل على البديل الإسلامى كله . الأمر الذى يحلى على المتصددين لتجارب التطبيق الإسلامى فى المجالات المختلفة مسئولية كبيرة على عاتقهم ، ويملى عليهم أيضا ضرورة النقد الذاتى ، وإفصاح الصدر للرأى والرأى الآخر ، من أجل إثراء الفكرة والنهوض بالتطبيق ..

... ومن هنا تبرز عدة تساؤلات تتعلق بتجربة البنوك الإسلامية ..  
فألى أى مدى استطاعت هذه التجربة أن تجسد التعامل المصرفى الإسلامى ، ولا نقول الفكر الاقتصادى الإسلامى ؟

وما هى الأخطاء التى شابته التطبيق ؟  
والى أى مدى أسهمت فى تغير أنماط المودعين ؟ وهل وجدت التجربة الكوادر اللازمة ؟ وهل عملت هى على تكوينها ؟ وما هى أنماط وصيغ التعامل التى شاعت ؟

وما هو السبيل للنهوض بالتجربة .. فى رأى المتخصصين ؟

هذه التساؤلات وغيرها هى ما نحاول أن نجد إجابات عنها لدى المهتمين بتجربة البنوك الإسلامية فكرا أو ممارسة وتطبيقا ..

### علة البنوك الإسلامية أمر علة العمل الإسلامى

فى البداية يؤكد الأستاذ يوسف كمال أن تجربة البنوك الإسلامية كانت فرصة ذهبية لكنها خسبت ضد الإسلام أكثر مما حسبت له ، ويحذر من التهرب من الأخطاء التى كشفتها التجربة واللجوء إلى تعليقاتها على مشجب المخططات والأعداء المحيطين من الخارج لئلا يواجهوا هذه الأخطاء بالمناقشة ، فمثل هذا الأسلوب لا يفيد بل يضخم الأخطاء ولا يقدم لها علاجاً ، الأمر الذى جعل البعض يستثمروا بإصدار فتاوى تحل الفائدة مستدة إلى هذه الأخطاء .

ويضيف الأستاذ يوسف كمال أن هناك علة فى العمل الإسلامى وهى أن الحركة تسبق الفكر والتطبيق يسبق التنظير ، يدعى أن الإسلام عندما يطبق سيحل المشكلات ذاتياً ويقيم فقهه ، وهذا يعنى من الرؤية للعمل والتطبيق ويعطى مبرراً للكسل .

إن الإسلام أعلى من الجميع وهو يفتح صدره للرأى والرأى الآخر .

إذا عدنا لتجربة البنوك الإسلامية - والكلام للأستاذ يوسف كمال - نجد أنه قد شابهها

### تحقيق / مجدى مصطفى

### ذكر الأخطاء لا يعنف

### مساواتها بالبنوك الربوية

### ولكن من أجل الإصلاح.

نصيب كبير من هذه العلة حيث أصبحت لدينا بنوك إسلامية الاسم قريبة من الواقع الوضعى ، فبدلاً من السعى نحو ترسيخ عرق إسلامى مصرفى جديد أصبحنا نبحث عن خبراء فى العمل الربوى ليقيموا بالعمل فى هذه البنوك ، وكانت النتيجة أن احتلوا مواقع خطيرة فى هذه البنوك وطوعوا التجربة لأفكارهم التى تفتقد إلى فهم صحيح للاقتصاد الإسلامى وتعانى من فقدان الرؤية فى هذه الناحية .

وينتقل يوسف كمال إلى أعمال البنوك الإسلامية فيذكر أن المراجعة احتلت نصيب الأسد من جملة أنشطة هذه البنوك حتى تجاوزت ٧٥ ٪ من نشاطها .

والمرابحة فى رأيه حيلة بنكية جرت من المفاسد أكثر مما جلبت من مصالح .

أما عن النشاط الاستثمارى فلقد دخلت معظم البنوك بمخلفات قصيرة الأجل متناقصة مع المخرجات ، والنتيجة أننا أصبحنا بصد





المصدر: لواء الإسلام

التاريخ : ٨ من يناير ١٩٩٠

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

إلى أن تجربة البنوك الإسلامية قد جاءت نتيجة الشعور الدافق لدى الناس بضرورة تطهير المعاملات من الربا وأملهم في وجود بنوك تكون واعية لهذا الهدف .

وهذا يتطلب بحوثاً علمية خاصة بالتطهير  
وسد الثغرة وهذا مجال أغفلته حتى أقسام  
البحوث داخل البنوك واشغلت بالبحوث  
التنظيمية والبحوث العملية والتطبيقية ، وظل  
التطهير من حظ مؤسسات البحث المنفصلة  
عن البنوك ، والتي اتخذت اتجاهها منفصلاً  
ومختلفاً عن الممارسة ، ومن هنا حدث  
تضارب بين النظرية والتطبيق ، وأهم مجالات  
هذا التضارب هي الصيغ التي يجب أن  
تستعملها البنوك : ففى حين دعا هذا الفريق  
إلى ضرورة الاستخدامات المتوازنة بين  
الصيغ المختلفة من مشاركة ومضاربة

يشير الدكتور جمال الدين عطية والذي  
ساهم في الإعداد لفكرة البنوك الإسلامية منذ  
عام ١٩٦٧ وله عدة مؤلفات في هذا المجال .  
بنوك تجارية باسم الاستثمار نتيجة ضعف  
الرؤية الإسلامية ، وبالتالي أغفلت  
المشروعات الصغيرة وتمويل الحرفيين  
والمشاريع المبتدئة في حين غلبت المشاريع  
التجارية الداخلية الهزيلة .

وَيُضِيفُ يَوْسُفَ كَمَالِ أَنْ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّنَا  
نَسَاوِي بَيْنَ بَنِكَ رَبَوِي وَبَنِكَ آخَرِ لَا يَتَعَامَلُ  
بِالرَّبِّ ، وَلَكِنْ دَافَعْنَا إِصْلَاحِي لَا يَقْبَلُ الْهَدْمَ وَلَا  
يَسْعَى إِلَيْهِ .

ومراحة ، نجد أن أقسام الدراسات فى البتوك غير مهتمة بهذه الناحية فلم توجه البتوك إلى عمل هذه الموازنة مما دفع البتوك إلى محذور النقد الأساسى الذى يوجه إليها وهو طفian المراحة على نشاطها ، فقد وصل فى بعض البتوك إلى ١٠٠ ٪ من نشاطها وبلغ فى الأخرى ٩٠ ٪ من جملة النشاط . !

وهنا يثور السؤال .. هل المراهبة هي  
تفارق الرئيسى بين البنوك الإسلامية  
والربوية ؟ .

البنوك تكفي بأنها مستوفية للشروط  
تشريعية ولديها الضمانات اللازمة دون أى  
مخاطرة.

وَأَسْأَلُ الدُّكْتُورَ جَمَالَ الدِّينَ عَنْ مَدَى  
نَجَاحِ مُؤَسَّسَاتِهِ تَسْعَى إِلَى التَّطْبِيقِ  
الْإِسْلَامِيِّ فِي مَجْتَمَعٍ لَا يُطَبِّقُ الْإِسْلَامَ  
فِي رَأْيِهِ ؟ .

فيقول : من حيث المبدأ يجب على العاملين  
للاسلام أن يكونوا واعين بضرورة الاستفادة  
من كل إمكانية قانونية تتيح لهم أداء واجبهم







المصدر: لسواد الإسلام

التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### من واقع الممارسات

الرؤية من الخارج تختلف بشكل أو بآخر عن الرؤية من الداخل هذا ما يذكره أحمد عادل كمال الرئيس السابق لمجلس إدارة المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، الذي يرى أن المشكلة الأولى للبنوك الإسلامية هي في المناخ غير الإسلامي، وهذا لا يعني - كما يؤكد - تكفير المجتمع، ولكنها تتعلق بلهم المتعاملين، إن الفكرة لدى العميل أو المودع أو طالب التمويل - عن البنوك الإسلامية لا تعدو « نظرة إلى ميسرة » وبالتالي فلي ذهنه ألا يلقى ويماطل في ذلك على قدر الاستطاعة، ولقد عانى المصرف من هذا، بل كانت أس البلية التي واجهها فبكل أسف أخذ أناس مليون تمويلات ولم يسددوا، ولقد ركزت جهدي في الفترة التي توليت فيها عملي في المصرف لإعادة هذه المتأخرات، لأن زيادة رأس المال الذي تم فيما بعد علاج جزئي والعلاج الأهم والأجدي هو إرجاع متأخرات المصرف التي تتجاوز بكثير النسبة التي ساهمت بها البنوك الحكومية في رأس مال المصرف وهي ٤٨ مليون.

وأسأل أحمد عادل كمال عن السبب في استئثار المراجعة بالنصيب الأكبر في أعمال البنوك الإسلامية ؟

فيجب لأثنى إذا دخلت مرابحة فأنا أقابل بمن لا تتوفر فيه النية للدفع أو من يأتي بدراسة وردية وعندما أقول له نشاركك في الربح فيخرج آلة حاسبة ويضرب ويجمع ثم يقول إن البنك « الفلاني » أرخص لي.

وماذا عن الكوادر ؟

في البداية لم يكن لدى البنوك الإسلامية الكوادر المهنية الجاهزة فأخذت من مصدرين من البنوك الأخرى ولا علاقة لها ولا علم بالاقتصاد الإسلامي ومفهومه، علاوة على تعود العمل في الحكومة بما فيه من تساهل وعدم انضباط ناتج عن رداثة الجهاز الإداري.

نحو الإسلام ولا يقتصر دورهم على المطالبة بأن تطبق الحكومة الإسلام، لمسئولية الأفراد والهيئات قائمة سواء طبقت الحكومة الإسلام أم لا، ومن هنا فإن قيام بنوك إسلامية في حدود القوانين القائمة أمر ضروري بأن يحظى باهتمام الإسلاميين من حيث المبدأ، فإذا حدث التطبيق فهناك أعباء تربوية وتنقيفية للمتعاملين معها والعاملين فيها والمساهمين بها، عليها أن تضطلع بها البنوك الإسلامية، وهذا لا يدخل عادة في تخطيط عمل البنوك التقليدية لكنه عبء أساسي يجب أن تهتم به البنوك الإسلامية لأنها صاحبة رسالة، ولا بأس في رأيي - والكلام للدكتور جمال - من أن ينفق على هذه الأنشطة التنقيفية والتربوية من حصيلة الزكاة والخيرات إذا كانت هذه البنوك بها صناديق للزكاة لأن هذا قد يخفف من العبء المالي لهذه الأنشطة على ميزانية البنوك.

وفي حين يؤكد الدكتور جمال الدين عطية على أهمية دور التوعية والتنقيف يرى الدكتور أحمد النجار الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أن الافتقار لهذا الأمر واضح في ظل مجتمع سادت فيه العقلية الربوية التفكير، وطفيلان النظام الربوي الذي يكرس مفهوم أكبر ربح وضمان الأموال، دون أن يتعود الأفراد روح المخاطرة التي لم تعمل البنوك الإسلامية بدورها على خلق هذه الروح.

إن علة الاقتصاد العالمي كله هي الفائدة والكارثة قادمة - كما يقول الدكتور النجار - لأنه لا يوجد أساس نظري لها، والدليل على ذلك التضخم الذي لم يستطع أحد التحكم فيه والناتج عن خلق النقود والديون المتراكمة.

ويضيف الدكتور النجار أنه قد اكتشف مؤخرًا في الأرشيف العثماني بتركيا مخطوطة تؤكد أن العالم كان يسير بعقود مضاربة ومشاركة حتى قبل الثورة الفرنسية ولم يكن للبنوك التي تعمل بالفائدة أي دور في أوروبا، وهذا يؤكد أن الفائدة خطأ تاريخي لا علاج له إلا بالرجوع إلى مبدأ المشاركة، والشركات المساهمة التي تعد ثمرة لنظام التمويل الإسلامي.







المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يخافون الله تدرس الإسلام وتلتزم به ، وتلم بلغهم صحيح للاقتصاد الإسلامي ونور البنوك الإسلامية ووظيفتها في المجتمع ليكونوا النواة لعمل مصرفي ناجح .

وتسعى كما يرى الأستاذ يوسف كمال إلى إرساء عرف مصرفي إسلامي فريد ، لديها عبق في ثقافة العصر وتخصص في النص الشرعي وقدره على الاجتهاد والتطبيق .

ويدعو الدكتور عطية إلى ضرورة تقوية العمومية للبنوك الإسلامية في اتجاهين :

- وضع حد أعلى للتصويت للتقليل من سيطرة أصحاب الأسهم الكبيرة .

- فتح الباب لإنشاء بنوك إسلامية في شكل شركات تعاونية يكون التصويت فيها بالتساوي لا بعدد الأسهم .

لكنني أستطيع أن أقول إن عشر سنوات قد مضت على تجربة البنوك الإسلامية قد أفرخت بالتالي كوادراً لا بأس بها وإن كان يحتاج في بعض الجوانب إلى مزيد من الإعداد .

تردد تمويل البنوك الإسلامية لشركات خاسرة فما رأيكم ؟

إذا كانت هناك شركات تخسر فهناك شركات أخرى تحقق مكسباً ، وليست الخسارة قاصرة على الشركات التي تمويلها البنوك الإسلامية فقط ، وطالما أن البنك شاغل الأرباح والخسائر فتقبل السلبيات .

وما يقال عن شركات توظيف الأموال .. وأيضاً ما يقال عن علاقات البنوك الإسلامية وتجارة العملة !

من يوجه مثل هذا الاتهام ويذكر أن البنوك الإسلامية مولت شركة توظيف فلينقدم ما لديه من معلومات .. هذا إذا كانت صحيحة .

أما من يتقدم بفتح حساب بالعملة الأجنبية في أحد البنوك الإسلامية ويلبس هذا على أنه تعامل مع تجار العملة .. فهذه مغالطة شديدة ونوع من التجني .

### خطوات على طريق تحسين البديل الإسلامي

لعل أسوأ استقلال للسلبيات التي أظهرتها التجربة والممارسة في مجال عدد من البنوك الإسلامية هو محاولة سحب هذه السلبيات على الفكر الاقتصادي الإسلامي بل على الإسلام كله في خبث شديد من قبل خبراء في هذا المجال ، يضعون أخطاء هذه التجارب التي تسعى إلى أن تكون إسلامية . والتي نذكرها هنا من قبيل النقد الذاتي بدافع الإصلاح . تحت المكبر وينفخوا فيها الأمر الذي يلقي على عاتق المتصددين للعمل الإسلامي مسئولية أكبر للاستفادة من أخطاء التجربة والتي يرى الدكتور أحمد النجار أنه لا يجب النظر إلى السلبيات على أنها تقلل من الفكرة بل ستكون وفود النجاح للتطبيق لإيقاظ البشرية بالاقتصاد الإسلامي ، وهذا الأمر يتطلب أن يتوفر فيهم الانتماء الإسلامي . على حد تعبير الأستاذ أحمد عادل كمال - أناس





المصدر: المنور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣١ يناير ١٩٩٠

بعد مسلمات وحقائق واقعا ، ونحن على مشارف  
التسعينات ، وفي ظل التغييرات الحادثة ، والتي  
مازالت تحدث ، في شتى انحاء عالمنا المعاصر ، شرقا  
وغربا ، شمالا وجنوبا ، اعدادا واستعدادا لدخول  
القرن الحادي والعشرين ، ومن وحى مسلسل « الراية  
البيضا » ، ليسمح لي القارئ العزيز ان ابدا - في هذه  
المقالة - بتناول اول واهم جانب من جوانب واقعا ،  
او قل ان شئت « الجانب الام » ، الذي يؤثر ، بشكل  
مباشر وغير مباشر ، في كافة الجوانب الاخرى ،  
ويحدد بالتالي - ونهائيا - ملامح هذه الجوانب  
وخصائصها . الا وهو : الجانب السياسي .  
وللتذكير ، ترمز « فيلا » ، ابو الفار إلى مصر كلها :

مصر الماضي والحاضر والمستقبل ، مصر الدين والعلم  
والايمان ، مصر الانسان والارض والعرض ، مصر الفن  
والثقافة والحضارة . وفي كل جانب من جوانب مصرنا  
الغالية - ماديا كن أم معنويا - توجد قوى الشر ،  
ممثلة في « قضية المداوى » ، التي تملك ، من بين ما  
تملك ، ادوات او « بولدوزرات » ، عجيبة غريبة ،  
شديدة الفتك ، شيطانية الفعالية : « بولدوزرات »  
مادية للهدم ، و« بولدوزرات » معنوية للتخريب .  
وبانتهاء هذا المسلسل ، يتأكد في نفس المشاهد أن  
مصرنا حماها الله من كل شر - رغم ما قد يبدو من  
انتصار زائف لقوى الشر ، قدرة يعون الله ، من خلال  
ابنائها ، على رد هذه القوى ودحرها ، ومن ثم البقاء  
آمنة ، شامخة ، متقدمة ابدا .

## سنة التغيير وإرادة

## البناء.. أمام معاول الهدم

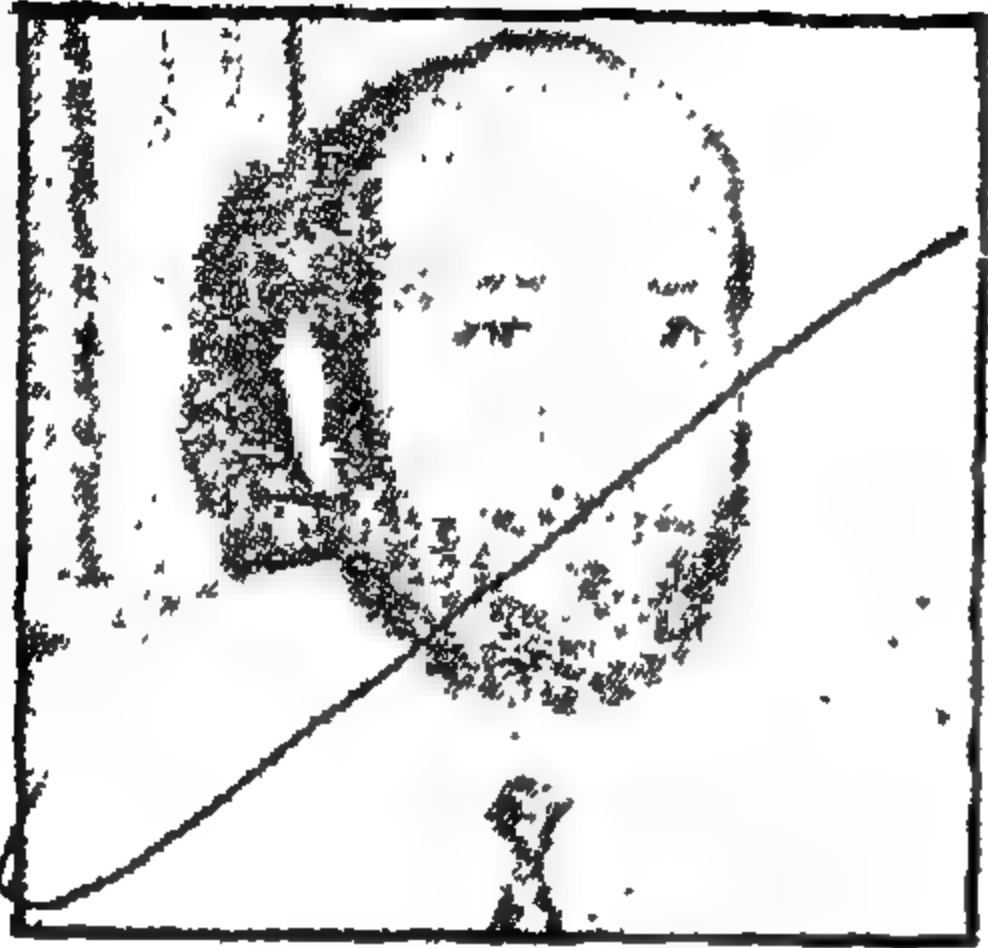






المصدر : ..... الم ..... نور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... الأسبوع : ١٩٩٠



بقلم الدكتور :  
عبد الحميد الغزالي  
استاذ الاقتصاد  
بجامعة القاهرة

## وقوى الجمود : رؤية لواقعنا من خلال مسلسل : « الراية البيضاء » رؤية سياسية لواقعنا في بداية التسعينات .. ( ٢ )

يرشحنا احد ، وهذا واقعنا ،  
للمناسة الجادة والشريفة لبناء غد  
مامل ، والقمة حياة طيبة كريمة  
لانسان القرن الجديد .

وعليه ، فلما تغيير هذا الواقع ..  
تغييرا جذريا وشاملا ومباشرا ،  
طوعية واختيارا ، لنحقق قدرتنا على  
المناسة ، ونفجر طاقتنا للبناء ،  
ونصل بذلك إلى الحياة الطيبة  
الكريمة ، وإلا كتبتنا على أنفسنا ،  
بارادتنا المغيبة وأبدينا المغلولة ،  
حالة من « التخلف » المستمر ،

و « الضنك » الحاد ، و « الجمود » ،  
المشيم ، في عالم يعيش فوران  
التغيير - السلمي إلى حد كبير - من  
خلال سلسلة ، متلاحقة ومتصلة  
وغلبة في السرعة ، من ثورات  
الاتصالات والمعلومات والحاسبات  
والهندسة الوراثية . ويتم كل ذلك  
بالإنسان الحر الكريم ، ومن أجل هذا  
الإنسان المتطلع لطريا لمزيد من  
الحرية والعدالة والكرامة .

فأين نحن من هذا التغيير ؟ نحن  
مبعدون ، ومبعدون . بمنطق  
التكنولوجيا ، تزداد الفجوة  
التكنولوجية بيننا وبين المتقدمين ،  
ليس كل عام ، بل كل يوم ، لم يكن كل  
ساعة . وأخشى أن يكون بيننا  
وبينهم - بحساب الزمن - قرنا أو  
قرنين من الزمن . ونحن مبعدون  
بغللتنا قبل يلفتهم ، وبكتنا قبل  
فعلهم ، وبكتنا قبل تخطيطهم ،  
وبسليلتنا قبل ايجابياتهم الأخذة

وبكل امانة الكلمة ،  
والإيمان بها ، وبكل الحب  
لخالق سبحانه ولرسوله صلى  
الله عليه وسلم أولا ، ولأمتي  
ووطني ثانيا ، ولأبناء وطني  
وأمتي ، أيا كانت مواقعهم ،  
وأيا كانت مراكزهم ، وأيا كانت  
توجهاتهم ومعتقداتهم ثالثا ،  
أؤكد على حقيقة أن رؤيتي  
المتواضعة لواقعنا السيلسي  
أنه شديد « البدائية » شديد  
« التخلف » ، شديد  
« التسلط » ، شديد  
« الشمولية » ، شديد  
« الفساد » ، شديد  
« الاستبداد » .

هذا الواقع لا يتماشى مع منطق  
العصر الذي يفترض أننا نعيشه ، ولا  
يتسق مع أصالة التاريخ الذي  
يفترض أننا عشناه ، ولا يرقى إلى  
أدنى مستوى مطلوب لصناعة  
المستقبل الذي يفترض أننا  
سنعيشه ، ولا يتوافق مع إيمان  
وشهامة وصبر الإنسان المصري ، ولا  
يتفق مع كرم وكرامة هذا الإنسان ،  
ولا يتناسب - بحال من الأحوال - مع  
أمله وطموحاته في حقه المشروع في  
حياة اكرم والفضل .

ومن ثم ، لا نستطيع أن نرشح  
أنفسنا لهذا حالنا ، ولا نستطيع أن

بالأسباب ، وبأمانتنا قبل دراساتهم  
المستقبلية .

نركز على الشكل ، ونفربكل اصرار  
من اللب والجوهر ، في كثير من  
أمورنا . نترك هويتنا ، ونجري وراء  
الهويات الغربية عنا والمغربة ، في  
كثير من قضايانا . نشدد على  
« الكلام » ، وننخل بشكل شبه تام عن  
العمل ، في كثير من مجالاتنا . نعرف ،  
بتفاصيل ممة ، مشكلاتنا وكيفية  
معالجتها ، ونفتقد بصورة قاتلة

الرغبة والقدرة على الفعل والتنفيذ .  
نرفع الشعارات ، بل ونؤكد باننا لسنا  
أصحاب شعارات ، ونظل الشعارات  
مرفوعة في كلامنا ، وفي عقولنا ، وفي  
سلوكياتنا . نريد الكلمات من لغتنا  
الجميلة ، على أمل وأهم في أن يكون  
الترديد والتكرار بديلا عن وضعها  
موضع التنفيذ ، حتى فرغناها من  
معانيها الحقيقية . فأسانا إلى لغتنا ،  
وأسانا إلى أنفسنا .

لحرية المواطن أصبحت تعنى  
التضييق عليه بشكل متزايد .





المصدر : ..... الذور .....

التاريخ : ..... ٣١ سيناير ١٩٩٠ .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذا الجو غير الصحي ، لمزيد من  
الفساد والاحساد ، ووقود لمزيد من  
تخريب الادمم ، ومن ثم تبيديد  
الموارد ، وهدر للامكانية ، وانخفاض  
مستمر في الانتاج والانتاجية .

اذن ، فرغنا الكلمات من معانيها ،  
والعبارات من مضامينها ،  
والسياسات من وسائلها واهدافها  
المشروعة . ومن ثم ، كدنا نلغز الحلم  
الوطني المشروع من امكانية تحقيقه .  
وحدثت ، بصورة او باخرى ،  
ازدواجية الفكر والسلوك على مستوى  
الفرد ، وعلى مستوى المجتمع . فما  
يؤمن به الفرد ، او المجتمع ، شيئا ،  
وما يطبقه ، على مستوى الدولة ،  
شيئا آخر . كما استشرى ، بصفة  
عامة ، النفاق الاجتماعي . فما يقوله  
المرء في وجه اخيه شيئا ، وما يقوله  
خلف ظهره شيئا آخر . وركن الانسان  
المصري الاصيل ، المتدين ، الصابر ،  
الشهم ، رغم كل هذه العوارض  
الوقتية ، والسماة الدخيلة ، إلى  
عزلة مفروضة عليه ، من قبل النظام -  
عن قصد او غير قصد ، وإلى سلبية  
اضطرابية ، فرضها على نفسه .  
وكانت المحصلة النهائية لهذا التفاعل  
الاجتماعي غير السوي أن عزف  
الانسان ، مجبرا إلى حد كبير ، عن  
المشاركة الجادة في القرار العام  
والعمل العام ، واشتكى النظام ،  
بدوره ، من ظاهرة ، عدم الانتماء ، .  
وهنا ، وصلنا إلى مرحلة ، الازمة ،  
التي يتسم بها الجانب السياسي  
لواقعنا ، والتي يتفرخ منها كثرة  
الازمات التي تعاني منها الجوانب  
الأخرى لهذا الواقع .

ولنا ان نتساءل عن اسباب هذا  
الوضع الذي لا نحسد عليه في  
الجانب السياسي من واقعنا ، وما هو  
المخرج ؟ الاجابة على هذا التساؤل  
تمثل اللقاء القادم بمشيئة الله .

والديمقراطية أضحت تعني التركيز  
على الشكل المزيف والمزور ، من خلال  
أجهزة الدولة اسلما ، دون الجوهر  
الحقيقي . وعدالة التوزيع أصبحت  
تعني السلب والنهب للمال العام  
والاسترباح والعمولات غير  
المشروعة . والرخاء أصبح يعني  
« تحريك » مستمر وعشوائي في  
الاسعار ، دون حسيب أو رقيب ، ومن  
ثم ارتفاع مستمر في تكاليف المعيشة  
وأعباء الحياة . والأمن والأمان  
أصبحا يعنيان اسلما الأمن  
السياسي ، أي أمن النظام قبل  
المواطن ، وأمان الحاكمين قبل  
المحكومين . وسيادة القانون أصبحت  
تعني بالاساس عدم تطبيقه ، واهدار  
احكام القضاء . والتخطيط أصبح  
يعني القدرة على تنسيق الأرقام وفبركة  
البيانات وتكوين التقارير بصورة  
وردية ، دون ما ارتباط بالواقع او  
بالاختناقات او بالانجازات  
المتواضعة . واستقلالية القرار  
أصبحت تعني مزيدا من عبء  
المديونية الخارجية . والتنمية  
الزراعية أصبحت مرادفة للاعتماد  
المتزايد في الغذاء ، وبالذات سلعة  
القمح ، على الخارج . والتنمية  
الصناعية أصبحت تعني مزيدا من  
المشروعات الخاسرة والمتعثرة .  
وتشجيع القطاع الخاص أصبح يعني  
تكريس عجز القطاع العام ، والأصرار  
على نمو السرطاني من حيث الحجم  
ومن حيث النشاط ، مع تنامي  
اختناقاته المعروفة .

أما الدعم ، والقروض الخارجية ،  
ونسبة الخمسين في المائة للعمل  
والفلاحين في المجالس النيابية ،  
ومجانية التعليم ، والتأمين  
الصحي ، وبعض عناصر الانفاق  
العام ، وعلى رأسها الانفاق الأمني ،  
والانفاق العسكري ، والانفاق  
الديبلوماسية ... فكلها عناصر تغري ،

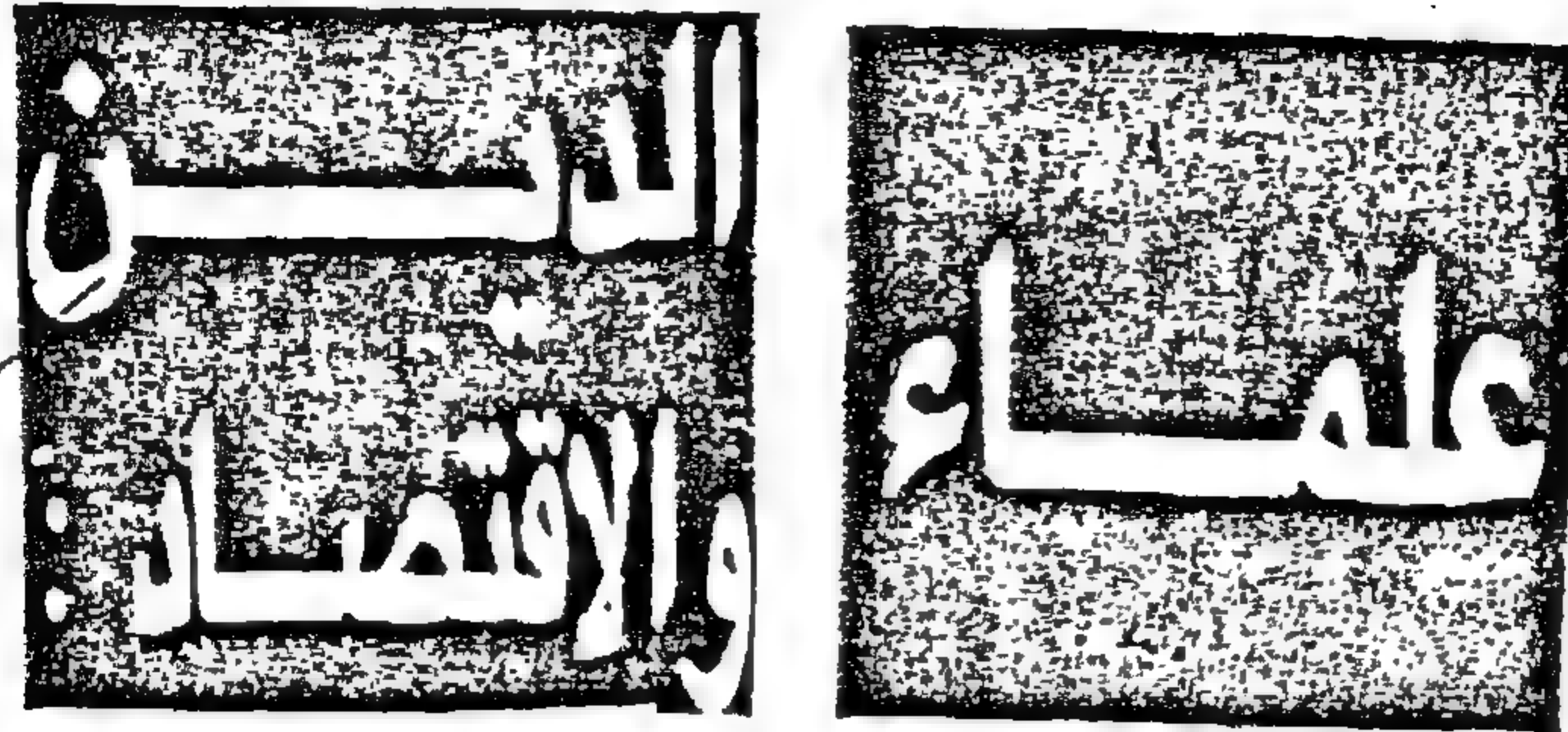






المصدر : ..... المورد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٠



## مشروع وزير الاقتصاد

# فئة اعلامية !

بعد صمت طويل .. خرج علينا الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بمشروع قانون غريب !! وهو عن تحويل مسمى شهادات الاستثمار من فائدة إلى عائد !!

كل تبرير الوزير هو انطلق المسمى الجديد مع وجهة النظر الاسلامية .. حيث ان هذا التغيير سيؤدى الى رفع الحرج عن المسلمين المتعاملين مع هذه الشهادات وسيتفق بالتالى مع

فتوى مفتى مصر الدكتور محمد سيد طنطلوى ، وهلت الصحف لهذا التغيير الذى سيؤدى حسب زعمها - لحسم الجدل المثار حول هذه القضية .. لكن لعلماء الدين والاقتصاد رأى آخر يختلف مع وجهة النظر التى هل لها الاعلام ونحن نرجو من اعضاء مجلس الشعب ان يتعرفوا اولا على رأى اساتذة الاقتصاد والدين .. قبل ان يوافقوا على إصدار هذا القانون ..



د. يسرى مصطفى







المصدر : ..... السنيور

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٣١ سينا ١٩٩٠

التقت « النور » بعدد من هؤلاء العلماء لتتعرف على آرائهم في هذه القضية ... لماذا قالوا ؟  
يقول الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد الاسلامي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إن الاشياء تعرف شرعا بمعانيها وليس بالفاظها ومن ثم فإن تغيير لفظ الفائدة إلى علث لا يخرج شهادات الاستثمار عن نطاق الربا المحرم وذلك بتفلق الفقهاء القدامي والمحدثين والمعاصرين لأن العلاقة بين مشتري الشهادة وبين البنك أو الحكومة علاقة قرض بفائدة لذلك تعد هذه الفائدة من الربا المحرم .

وكنن الأولى بوزير الاقتصاد أن يخطو خطوة أخرى يصحح بها بين فضلية المفتى وذلك بقصر شهادات الاستثمار على الشهادة المقترحة ذات العائد المتغير .. كبديل شرعي مقبول للشهادتين المحرمتين « أ » ، « ب » ، وللشهادة المشكوك في شرعيتها ( ج ) ففي هذه الحالة يحكم العلاقة بين مشتري الشهادة الجديدة والبنك أو الحكومة عقد المضاربة الشرعي ويكون العائد متغيرا تبعاً للربح والخسارة ويقول عبد السميع المصري .. مستشار الاتحاد العالمي للبنوك الإسلامية إن معلومة مال يعمل مع الزيادة هي عين الربا لأن شهادات الاستثمار إنما تأخذ الحكومة ثمنها للانفاق على مشروعات خدمية معينة في بناء المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك وهذه الشهادات تعتبر قرضاً تقتضيه الحكومة من المواطنين ولا تدخل في مشروعات معينة يمكن من خلالها معرفة حدود المكسب والخسارة في كل مشروع على حده ومن ثم فإن ذلك لا يدخل في إطار المضاربة الشرعية .. وعليه فإن محاولة تغيير هذه التسمية من فائدة إلى علث تعتبر غير موضوعية

### مشروع قانون غير شرعي

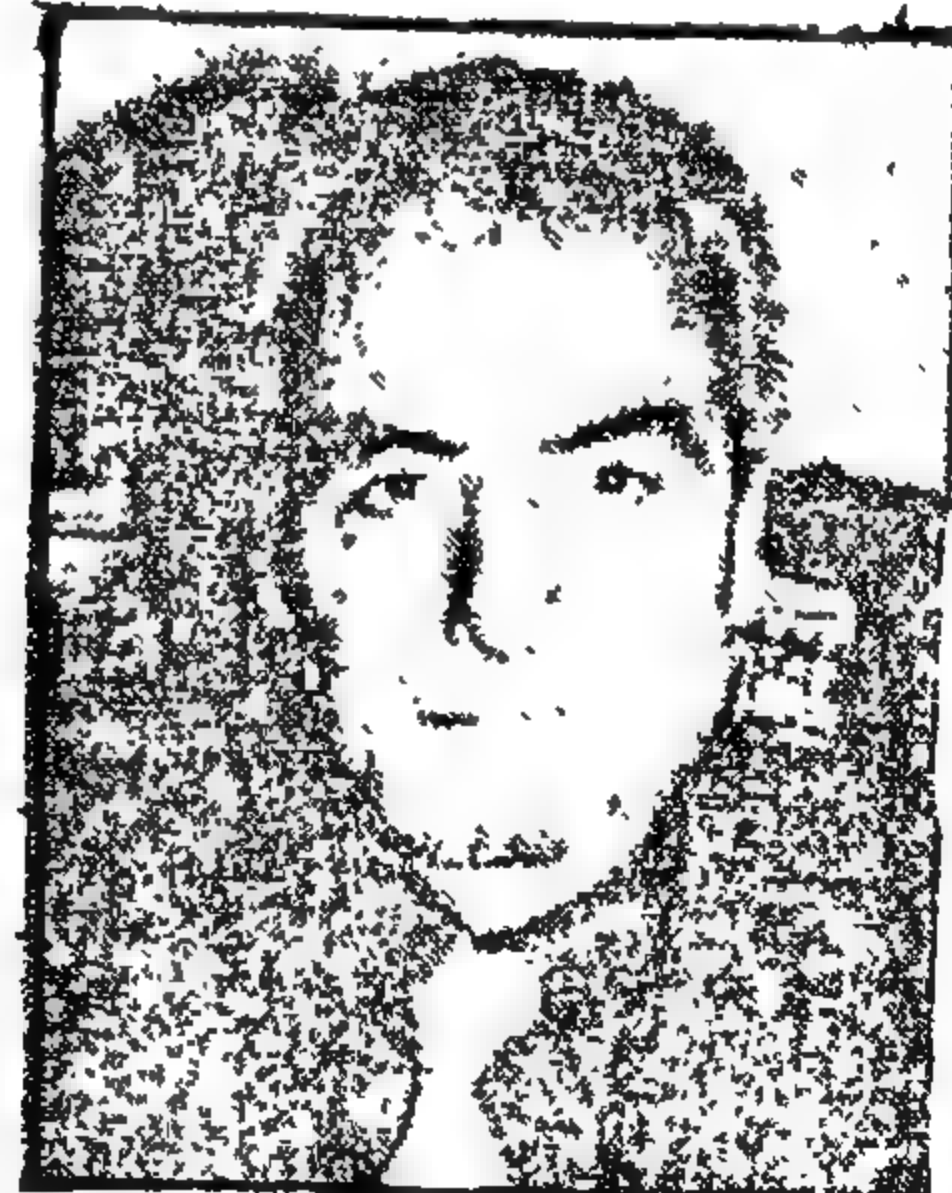
أما الدكتور عبد العظيم زاهر .. الاستاذ بكلية التجارة جامعة اسيوط فيقول إن مشروع قانون وزير الاقتصاد الذي يقضي بتعديل نظم شهادات الاستثمار وتغيير ما يسعى بالفائدة إلى علث هو قانون غير شرعي .  
ويضيف كنن الأولى بوزير الاقتصاد أن يلغي الشهادات الثلاث ويدعو لعمل شهادة رابعة ذات عائد متغير تتفق مع النظم الإسلامية .  
أما أن يغير المسميات فقط فذلك لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً .



د. محمد سيد طنطلوى



د. عبد الحميد الغزالي



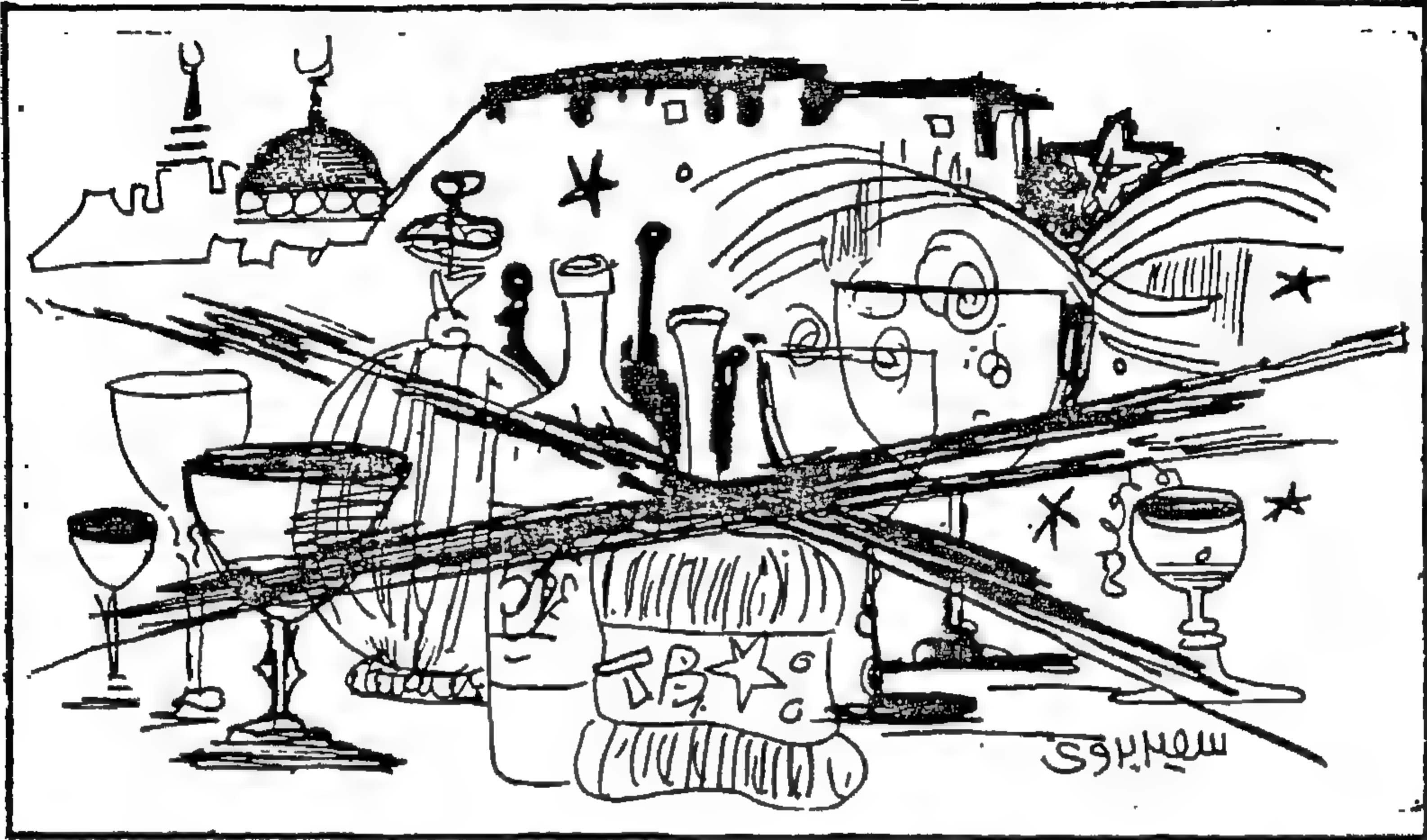
د. رزق الطويل





المصدر: النور

التاريخ: ٣١ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



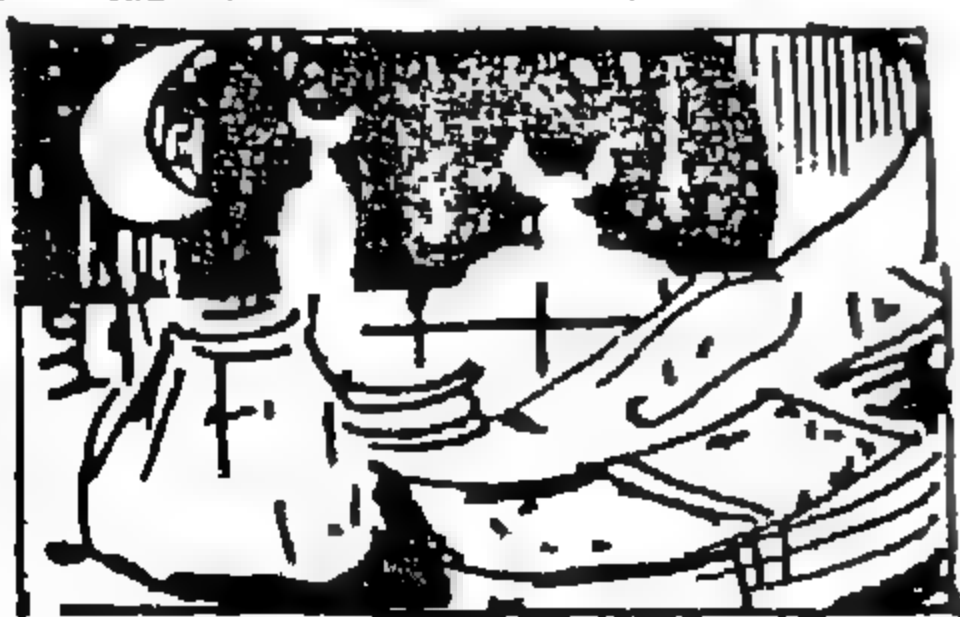
## تغيير اسم « الفائدة » الى « عائد » .. غير شرعى الحلال والحرام .. لا يأتى بقرار وزارى

تحقيق

حمدى البصير

محمد فتح الله

محمد سلمان



### المسألة سياسية

ويقع على ذلك الدكتور على محمد الشافعى المدرس بكلية تجارة قناة السويس قللاً عجيب جداً أن نسمع الآن أن الحلال والحرام في المعاملات يجيء بقرار وزارى .. فهل من المعقول أن يضفى شخص ما - أيا كان وصفه - الحل على شيء محرم أم أن المسألة أصبحت سياسية أو كلام تردده الصحف .

ويؤكد الدكتور الشافعى .. أن الله سبحانه قد حرم الربا والنصوص على ذلك صريحة لكن أن يقوم وزير الاقتصاد بتغيير المسيمات فهذا يعد خدعة إعلامية كارثتها الأولى أن







المصدر : ..... الزهور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٠

يصدقها الرجل العادي البسيط ، فتقع الحرمة على من قلها . ويختتم الدكتور الشافعي كلامه بقوله إنني لا اعترض على شهادات الاستئثار ذاتها ، ولكن الاعتراض كل الاعتراض على المبلغ الزائد على أصلها وهو ربا محرم ، حتى ولو تحليلنا واسميناها ربحا أو علثا .

#### رأى علماء الدين

يوضح الدكتور السيد رزق الطويل .. عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر إن عملية تغيير الاسم من فائدة الى « علث » هي عملية شكلية أو بالأحرى نفسية ذات أثر إعلامي بمعنى لا تنزعجوا من الفائدة لأنها حرام .. واهلوا الى العلث فإذا كانت الفائدة حرام .. فلن العلث حرام أيضا ، فهما اختلفت المسميات لكن المضمون ثابت وهو الحرمة ، وكن من الواجب تعديل جوهر الفائدة لتغيير اسمها .

#### مطلوب تغيير النظم

ويضيف الدكتور عبد الرحمن العدوي .. استاذ الفقه بكنية الدعوة الإسلامية بالأزهر .. أنه لا عبرة بتغيير المسميات ، إنما العبرة واخذ الحل والحرمة بالعقود أي بالفائدة هي العلث المحدد مقدما والذي يأخذه الفرد في مقابل الأجل وهي تعد ربا بالإجماع . فلذا سمينا هذه الفائدة المحددة ربحا أو علثا أو أي مسمى آخر فهي حرام لأنها ربا .. ولذا كن من الواجب أن أن تتغير النظم والعقود لا أن يتغير الاسماء والصفات .

#### نفس الحرمة

ويضيف الشيخ أحمد حسن مسلم - عضو لجنة الفتوى بالأزهر قائلا ان فوائد البنوك وشهادات الاستثمار متفق عليها على انها من الربا المحرم شرعا .. لانها فوائد محددة والقاعدة تقول كل قرض جر نفعا فهو ربا فالفوائد ربا محرم شرعا وإن عدلنا وغيرنا من اسم الفائدة الى علث فتبقى نفس الحرمة .. لأن العلث هو ربا أيضا وهو محرم بنصوص ثبته بالقرآن والسنة المطهرة .

#### العبرة بالجواهر

ويؤكد الدكتور سالم خليل .. استاذ الفقه بكنية الشريعة والقانون بالأزهر .. إن العبرة في التحريم ليست بالاسماء إنما بجوهر الشيء وما هيته .. فعملية التغيير من فائدة الى علث لا تحل حراما .. فتغيير الاسماء لا صله له بالحل والحرمة فالفوائد محرمة وبالتالي العلث حرام .





المصدر: ..... النور

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ فبراير ١٩٩٠



# مكثدا تكون التنمية

يجمع علماء الاقتصاد ان التنمية الحقيقية الشاملة تحتاج الى العامل الامن الملمن القوى الكفاء والى المال الامن من التاميم والمصادرة والابتزاز والى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وربما يختلف مفهوم ونطاق مدلول الامن من مذهب الى مذهب ولكنهم جميعا يوافقون بان ذلك ضرورة حتمية للتنمية.

والخوف يودى الى عدم الاستقرار والى القلق وهذا يقود الى سلسلة من المضاعفات التى تعوق التنمية وتسبب التخلف فالعامل الذى لا يامن مستقبله وترقيته وحريته يعمل فى قلق او ان ينطلق رئيسه وهذا بالتاكيد يسبب انخفاض الانتاج والانتاجية ورأس المال بطبعه جبلان اشد خوفا من العامل فعندما يحس صاحب المال ان هناك تهديدا بالمصادرة او التاميم او الابتزاز او الاعتداء قلته سوف يهرب الى موطن التوظيف حيث الامن والطمأنينة وهذا ما تشاهده فى معظم البلاد المختلفة حيث نجد المال يهرب منها الى البلاد الغنية - لماذا ؟ لانه فى معظم البلاد المختلفة لا يجد المال الامن والطمأنينة حيث تتغير القوانين والسياسات الاقتصادية وتكثر حالات التاميم والمصادرة بطريق مباشر وغير مباشر وانتشار حالات الفساد الاقتصادى مثل الرشوة .



بقلم الدكتور

حسين شحاتة







المصدر : المورد

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد ترتب على فشل المناهج الوضعية السابقة لتحقيق الامن للعامل والمال لتحقيق التنمية في مصر وغيرها من البلاد الاسلامية ان ظهرت الحاجة الى اهمية تطبيق المنهج الاسلامي بل نجد بعض ابواق الرأسمالية والاشتراكية يتمسحون بالاسلام ويقول بعضهم ان مفاهيمهم ومبادئهم مستنبطة من الشريعة الاسلامية وهي منهم بريئة براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام .

### المنهج الاسلامي

تعتمد التنمية في المنهج الاسلامي على ثلاثة مقومات اساسية هي :  
■ العامل التقني الصالح الورع والامين الصادق والقوي الكفء والامن والمطمئن وكلما ازداد ايمان العامل وتخلقه بالامانة والصدق والتعاون كان قادرا على المعطاء ولكن هذا لا يكفي بل لا بد ان نهيه له الحياة الامنة المطمئنة حتى يعمل ويزداد الانتاج .  
■ المال الصالح الذي مصدره حلال وينفق في الطيبات ويدخر منه لوقت الحاجات ويستثمر لمصالح الاجيال وكلما كانت وسائل كسب المال امانة ومجالات اتفائه متاحة وقنوات استثماره ميسرة وكان غير مهذب بالاعتداء عليه بالتأميم او المصادرة كلما انطلق الى مجالات توظيفه محققا الخير لمصاحبه والمجتمع .  
■ الموارد الطبيعية التي سخرها الله عز وجل لمخلوقاته ولقد امرنا الله بان نحافظ

المال من المصادرة والتأميم والابتزاز تحت ستار الاكرامية والرشوة .. وكانت النتيجة هي التخلف والشفاء والبؤس لمجموع الناس الا الذين يراعون ويتألقون اجهزة الامن .. ونأتى الى خلاصة القول بان هذه القوانين سببت الخوف والتخلف .

### المناهج الوضعية

لقد جربت معظم الدول الاسلامية النامية المناهج الوضعية لتحقيق الامن للعامل والطمأنينة للمال ومما يؤسف له حتى الآن انه لم تظهر اى ثمرات تشير الى نجاحها وخفقت اصوات الذين يهتفون ويمجدون ويمظنون !!  
ففي المنهج الرأسمالي طغى المال وسيطر على الطبقة العاملة وظهر الاحتكاك الواضح بين العمال وبين اصحاب المال وظهرت التكتلات الاقتصادية والاحتكار وما انتقبات العمالية ومظاهرات العمال والسرقات والاختلاسات الانماذج عملية لفشل هذا المنهج في تحقيق الامن للعامل وان كانت حققت بعض الامان للمال . ولكن هذا المنهج لا يتلاءم مع طبيعة وايديولوجية الشعوب الاسلامية لانه يقوم على الاحتكار والاستغلال والربا وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .. وهذه امور مرفوضة في المنهج الاسلامي .  
ول المنهج الاشتراكي فقد العامل ذاتيته وكرامته واصبح يعامل معاملة الآلة كما الفيت الملكية الخاصة وبذلك قلت لدى العامل حافز الاجتهاد والابتكار وقتل الحافز على التملك وهذا بدوره وان كان حقق نسبيا الامن المادي في بعض الدول الاشتراكية الا انه لم يحقق الامن المعنوي الحقيقي ول هذه الايام تعتبر انتكاسة المنهج الاشتراكي دليلا بارزا على فشل المنهج الاشتراكي في تحقيق الامن المعنوي للعامل والمال وفي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ومن ناحية اخرى فان عدم الاهتمام بذاتية العامل وكرامته وقتل الحافز على التملك بالحق مفاهيم مرفوضة في البيئة الاسلامية ومن ثم فقد فشل المنهج الاشتراكي في تحقيق الامن والتنمية في البلاد الاسلامية .

لذلك لا بد من تحقيق الامن والطمأنينة للعامل والمال حتى تتحقق التنمية الشاملة وهنا يثار التساؤل الذي يحتاج الى اجابة شافية ماهو المنهج ؟ وماهو السبيل وهذه تنقلنا الى تقييم مدى نجاح القوانين الاستثنائية والوضعية في تحقيق الامن للعامل والمحافظة على المال وتنميته ..

### قوانين الطوارئ

يدعى بعض رجال الامن ورجال القانون والسياسة ان الغاية من قوانين الطوارئ وقوانين الاحكام العرفية وما في حكم ذلك هو المحافظة على امن الناس وتحقيق الطمأنينة لهم وهذا بدوره يحقق التنمية وليست من الممارسين او المتخصصين في السياسة والقانون ولكن الراضع الذي اماننا هو ان من حق رجال الامن في ظل هذه القوانين ما يلي :  
- القبض على اى فرد مشتببه فيه بدون اذن النيابة  
- القبض على اى فرد بتهمة اثارة القلق  
- القبض على اى فرد بتهمة احداث فتنة طائفية  
- القبض على اى فرد بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم  
- القبض على اى فرد بتهمة تكوين تنظيم سرى لمناهضة الحكم  
- القبض على اى فرد بتهمة اتصاله بجهات خارجية .. وهكذا .  
كما يلاحظ ان هذه العدوى انتقلت الى المعاملات المالية والاقتصادية فعلى سبيل المثال : لا يسمح بانشاء مشروع اقتصادي اذا كان من بين مؤسسيه من هو خطر على الامن القومي وكذلك لا يسمح بتأسيس مشروع خدمي اذا كان من بين مؤسسيه من هو خطر على الامن القومي او غير مرغوب فيه من قبل رجال الامن .. وايضا لا يسمح بتأسيس مشروع صحفى اذا كان له انتماء فكري وكذلك لا يسمح بانشاء مؤسسات اقتصادية لها طابع ديني ؟ .. وهكذا وعلى الصعيد الاقتصادي ترتب على ذلك خوف الطبقة العاملة فضعفت الانتاجية وقل الانتاج وتسلق البعض من غير الامناء والضعاف واصبح بيدهم مقاليد الادارة واتخاذ القرارات وخاف







المصدر: ..... النور

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... ١٤٠٢ هـ / ربيع الأول ١٩٩١م

عليها ونحميها من التبديد والضياع ومن  
الاعتداء والاعتصاب وان يرشد  
استخدامها فيما هو خير للبشرية .  
ولقد نجح المنهج الاسلامي لتحقيق  
الامن والتنمية في تحويل الجزيرة  
العربية وغيرها من البلاد الاسلامية من  
اعداء يقتل بعضهم بعضا يخاف الوالد  
من ابنه والجار من جاره الى اخوان  
متحابين آمنين مطمئنين ومن اسبياد  
وعبيد الى مسلمين احرار لا فرق بينهم  
الا بالتقوى ومن جياح وقطاع طرق الى  
اغنياء ودعاة في سبيل الله يرفعون لواء  
الحرية والحق .  
فالتنمية في الاسلام تحتاج الى العامل  
الامن الملمن والى المال الامن المستقر  
والى حماية الموارد الطبيعية من الضياع  
والتبديد ولقد تضمنت الشريعة  
الاسلامية القواعد والاحكام التي تحقق  
ذلك والتي سوف نتناولها بشيء من  
التفصيل والبيان فيما بعد .. ان شاء  
الله .

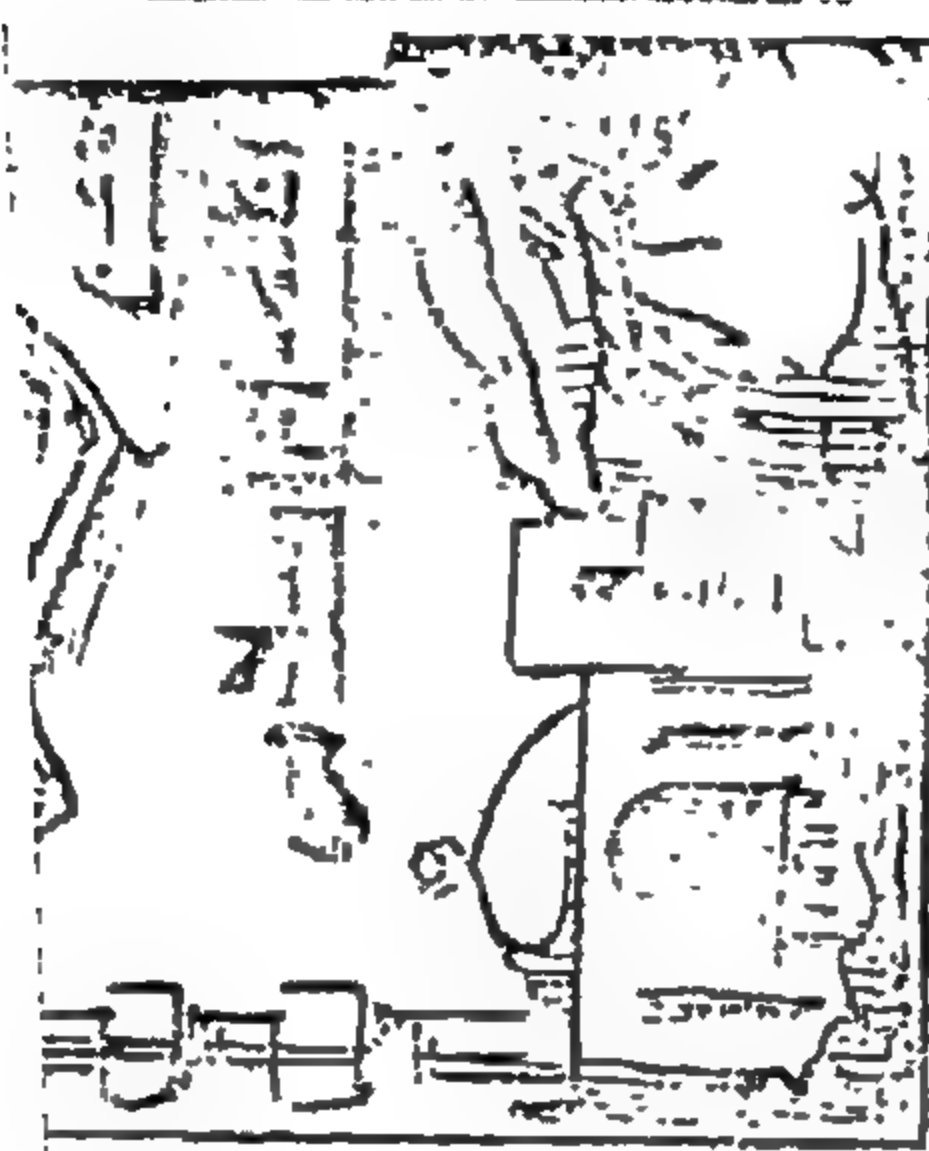




المصدر: لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٠



الموقف الإسلامي من الأسعار والأجود:

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

كتاب الحج الإسلام التضخم؟







المصدر : ألواد الإسلام

التاريخ : ١٩٩٠ م. مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في فهم المنهج الإسلامي بصفة عامة هما :  
أولا : عدم الاهتمام بالبناء الداخلي والخارجي للإنسان ، فالبناء الداخلي هو أساس إصلاح المجتمع الإسلامي لأن إصلاح المسلم يؤدي بالضرورة إلى إصلاح المجتمع كله ، ومن ثم فالإسلام يبدأ من حيث انتهت إليه معظم تجارب التنمية التي ثبت فشلها بسبب تركيزها على الجوانب ذات الطبيعة المادية البحتة .

ثانيا : المفهوم الشامل للرفاهية وأهمية تركز عنصر الأمن إلى جانب عنصر التقدم المادي ، حيث لا يوجد اختلاف حول أهمية العناصر المادية ، ولكن الاختلاف الإسلام مع غيره من النماذج اختلاف جوهري يكمن في اعتبار هذه العناصر وسيلة ، أو إحدى الوسائل لتحقيق التنمية والرفاهية ، وكفاءة استخدامها مرتبطة بعوامل أخرى غير مادية تتمثل في الإطار الخلفي ، فالإسلام دين عمل وليس مجرد لوائح نظرية تنأى عن مجالات الحياة وتتجلى عظمة الإسلام في النظرة الشاملة للأمور ذات الطابع المادي وذات الطابع غير المادي والاهتمام بالانعكاسات السلوكية والتصرفات على توليد الإنتاج وتوزيعه على مستويات الأسعار والائتمان والأجور والقضاء على الفقر والجوع وصولا للإشباع المادي والاهتمام بالقضاء على الخوف وعدم الطمأنينة « الإشباع المعنوي »

ثم ذكر الدكتور طريح أسباب التضخم ونظرياته على المستوى النظري بصفة عامة وعرض للموقف الإسلامي من الأسعار والأجور ، فنجده ينبه في مقدمة الفصل الثاني إلى أنه عند تناول هذا الموضوع في اقتصاديات الدولة الإسلامية الحالية فإن الأمر لا يتطلب إقحام الإسلام ودخوله طرفا فيه لأن تلك الاقتصاديات تعتبر تطبيقا لفلسفات

من بين الأبحاث التي ضممها المؤتمر العلمي السابع لكلية التجارة جامعة المنصورة والذي عقد مؤخرا في القاهرة لمناقشة الأسعار والدخول في مصر ، بحث للدكتور محمد إبراهيم طريح أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة بجامعة الزقازيق الذي تناول فيه الموقف الإسلامي من الأسعار والأجور .

والذي عرض فيه لأهمية فهم الإسلام ومنهجه بعنصره وشموله أولا ، والتعامل مع هذه الأسس العامة لتحديد الأمور التي تحتاج إلى اجتثاث . للوصول إلى الجانب النظري للمشاكل التي تعاني منها الدولة الإسلامية بما فيها المشاكل الاقتصادية المترتبة على البعد عن المنهج الرباني فهما وتطبيقا

في مقدمة بحثه يؤكد الدكتور طريح على أهمية فهم المنهج الإسلامي الشامل المتكامل والمتوازن لكل نواحي الحياة الإنسانية وأنه دين للدنيا والآخرة لا ينفق مع التقسيم التقليدي الذي جرى العرف عليه عند معاناة الكثير من القضايا وهو الفصل بين ما يسمى فروع العبادات وفروع المعاملات لأن العبادات والمعاملات أمران متلازمان . في الإسلام ، وأن غياب هذا الفهم العميق لمضمون وروح الإسلام يفسر إلى حد بعيد أسباب تفاقم حدة مشكلات المجتمع الإسلامي ومن أهمها مشكلات خلاء الأسعار وسوء توزيع الدخل والثروات ذلك لأن المعالجات والتفسيرات التي تعتمد على عناصر اقتصادية بحتة لا تساعد في فهم هذه المشكلات التي ترجع جذور أسبابها لحالة الانفصام بين العبادات والمعاملات .

ثم أورد الدكتور طريح عنصرين أساسيين

مجدي مصطفى





المصدر: لواء الإسلام

التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من خلال القيم .

ويضيف : - طريح أن ما يميز الاقتصاد القائم على الإسلام وغيره من الاقتصاديات في هذا الصدد يتعلل في :

- إمكانية الاعتماد على ما يسمى بالمتبئات التلقائية لتقليل حدة التضخم أو جعل الأسعار ترتفع بمعدل معقول .

- أن الإسلام لديه القدرة أكثر من غيره في علاج الآثار الضارة للتضخم ، فالتضخم يضر بالطبقات محدودة الدخل « الفقراء والمساكين ومن في حكمهم » وتستطيع الزكاة تعويض هؤلاء عما يصيبهم من جراء التضخم .

ثم يعرض للسياسة المالية الإسلامية وأثرها في مكافحة التضخم فيذكر فريضة الزكاة باعتبارها أهم عناصر السياسة المالية الإسلامية ، وباعتبارها أداة فعالة من أدوات المتبئات التلقائية أو عوامل الاستقرار الذاتي للنظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام فهي تعتبر إيراداً مثل الضرائب « مع اختلاف المضمون والهدف والوسائل » وإنفاقاً له مصارفه المحددة على سبيل الحصر ويدعو لوجود جهاز مستقل يقوم على تحصيلها وتوزيعها تنظمه الدولة وتيسر مهمته ومن ثم يأتي التلازم بين تحصيلها وتوزيعها ويذكر الباحث بعض رءوس الأقسام التي يرى أنها تتطلب اجتهداً جماعياً حولها في هذا الصدد وهي :

- إمكانية تأجيل بعض مخصصات الزكاة في حالة الزواج وفترات التضخم الحاد مع إعادة استخدامها في فترات لاحقة « في فترات الانكماش والركود الاقتصادي » .

- إمكانية إيقاف « لا إلغاء » بعض البنوك التي قد يكون لها آثار توسعية كبيرة نتيجة زيادة الميل للاستهلاك تلتقي مخصصاتها مع التوسع في بنود أخرى لا يكون لها أثر توسعي - استرشاداً بموقف الخليفة عمر بن الخطاب حين أوقف مصرف المؤلف قلوبهم وتخصيصه لمصارف أخرى .

- إمكانية تخصيص إيرادات ميزانية الزكاة لكي يقام بها بعض المشروعات الإنتاجية التي تخدم الفقراء لها من خلال التوزيع النقدي بل من خلال تقديم فرص عمل لهم وجعلهم أفراداً منتجين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بدلاً من التوسع في الاستهلاك .

اقتصادية مستوردة وغير إسلامية سواء شرقية الأصل أو غربية المنشأ ، أو بمزيج منهما رغم أن هذه الدول إسلامية من حيث المظهر أو الشكل كالنص في الدساتير على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام ووجود وزارات للوقاف أو غير ذلك من أمور العبادات المجردة ، ومن ثم فإن اقتصاديات الدول الإسلامية ستكون شأنها شأن أي اقتصاد شبيه بها معرضة لكافة الأزمات الاقتصادية العالمية « تضخم وبطالة ومديونية وسوء توزيع الدخل والثروات .... إلخ » ولا يستلزم الأمر خلق خصوصية عليها بحكم الاسم والانتماء الاسمي أو الظاهر فقط

ويشير الدكتور - طريح إلى أن النموذج التطبيقي للاقتصاد الإسلامي المحددة معالمه والموضوعة أسسه وفقاً لشرعة الإسلام ليس له وجود حتى الآن في أي دولة إسلامية ومن ثم يشير إلى ضرورة استخدام مصطلح الاقتصاد القائم على أسس إسلامية أو المعالجة الإسلامية لقضية معينة ولا بد أن يساهم كل مسلم في مجال تخصصه بصورة تجعل هذه المعالجات النظرية يمكن تطبيقها .

### الإسلام ومعالجة التضخم

لا يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي لا يعرف التضخم لأن ذلك قد يضر به أكثر مما ينفعه ، كما لا يمكن القول في الوقت ذاته إن الإسلام ليس لديه موقف محدد من هذا الموضوع لأن في ذلك مغالطة وعدم فهم إن لم يكن سوء فهم ، وذكر الدكتور طريح معيارين للتمييز بين الإسلام ، وغيره من النظم أو المذاهب بشأن قضية معينة يبنى على أمرين يشكلان عنصري القوة والتمييز لأنه منهج رباني من صنع من خلق كل شيء بما في ذلك من يدعون أنهم يبتكرون مذاهب أو يضعون نظماً .

(١) الإسلام يقوم على مبدأ الوفاية خير من العلاج ، أي أن المشكلات تعالج من جذورها ومن هنا قد لا تحدث المشكلة أصلاً .

(٢) إذا سلمنا بحدوث المشكلة فإن الاختلاف سيكون في مدى فعالية المعالجات وسيكون الحل والعلاج الأكثر فعالية نتيجة التأثير المباشر على السلوكيات والتصرفات







المصدر : ..... لواء الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ١٩٩٠ ع. ٨ ج. ١

منح القروض اعتمادا على نسبة احتياطي معين .

(٥) تنمية العادة الادخارية لامتناع فوائض الدخل .

وفي نهاية بحثه يؤكد الدكتور طريح أن التضخم الناتج عن عوامل هيكلية ولا سيما الانخفاض في مستوى الإنتاج من المفروض ألا يحدث في الإسلام لأن الإسلام يدعو للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستمرة ويدعو المسلم لبذل أقصى الجهد لتحقيق التقدم والرفق من خلال التعمير والبناء واستغلال الطاقات البشرية والمادية وأن التخلف ومشكلاته تنشأ من انعدام تطبيق الأسس القويمة والقواعد الأصولية للشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد والإدارة وأن المشكلات الاقتصادية بما فيها التضخم تنشأ من انحراف السلوك عن الوضع الأمثل الذي يحدده الإطار القيمي للإسلام

فإلى متى سنظل أقواننا متناقضة مع أفعالنا وإلى متى سنظل بعيدين عن المنهج الرباني متخبطين في ظل المناهج التي وضعها أناس من البشر بكل مايمثله المخلوق البشري من نقائص « يأبها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون »

وينتقل الباحث إلى الإطار الأخلاقي للإسلام باعتباره أحد المثلثات التلقائية فيذكر ضوابط اكتساب المال وإتقانه طوعية لمصلحة الجماعة ، والاعتدال والتوازن في الاتفاق العام والخاص ، الاستهلاك أو الاستثمار ، وعدم الإسراف والتبذير الذي يعد أهم وسائل تغذية الفجوة التضخمية خاصة في حالة انعدام الترابط الاجتماعي والانحراف عن السلوك القويم ونزعة الأنانية .

ويؤكد الدكتور طريح أن وجود « جهاز مصرفي » باعتباره أحد أدوات وسائل الحياة العصرية وأحد ركائز البناء الاقتصادي أمر لاخلاف عليه ولكن جوهر الاختلاف يكمن في طبيعة الدور الذي يؤديه ، وطبيعة وسائله ، ومدى اتفاق تلك الأدوار والوسائل مع تعاليم الإسلام وهذا التصور يجري على البنك المركزي باعتباره بنك إصدار يستطيع من خلال تنظيمه للمعروض النقدي بصورة متوازنة وملائمة لنمو الناتج القومي الحقيقي أن يكون أداة فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بصفة عامة ، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التجارية حيث نجد تصورا وبدائل لهذا النظام المصرفي في الكتابات والنماذج القديمة والمعاصرة .

وأشار الدكتور طريح إلى بعض السياسات الائتمانية الأخرى التي يمكن أن يتبعها النظام المصرفي حثب التصور الإسلامي للقضاء على التضخم ومنها :

(١) كبح جماح الطلب من خلال تنظيم عرض النقود والتحكم في الرصيد النقدي ، وجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مما يرشد الإنفاق .

(٢) التأثير الموجب على العرض « الإنتاج » من خلال إتاحة أموال كافية للاستثمارات وفق أسلوب المضاربة أو الدخول مباشرة في الإنتاج « وفق نظام المشاركة »

(٣) القضاء على المضاربات غير المشروعة وتنظيم عمليات السوق المفتوحة والبورصة حسب أحكام الشريعة الإسلامية

(٤) إلغاء سعر الفائدة سيخفف من حدة الفجوة التضخمية لأن الفائدة ترتفع من تكاليف الاستثمار كما أن البنوك اللاربوية تنمادي في زيادة المعروض النقدي من خلال







المصدر: لواء ريسلام

التاريخ: ٨.٤.١٩٩٠ م. مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويعقد محاكمة الريان..

في المصروفات أموال المجرمين؟



أحمد الريان





المصدر : ..... لواء البس بسلام

التاريخ : ..... مارس ١٩٩٠ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد أن بدأت محاكمة الريان بلح على الذهن سؤال طبيعي .. ماذا بعد المحاكمة ؟ هل من خلالها يمكن إعادة أموال المودعين ؟ هل يمكن استرجاع أموال الريان في الخارج ؟ هل الحكم على الريان بأقصى عقوبة سوف يضمن رد الأموال للمودعين ؟

اختلفت الآراء في ذلك فالتنبيات العامة لما أعدت قرار الاتهام قال المستشار جمال شومان النائب العام إننا نعجل بتقديم الريان للمحاكمة حتى إذا صدر حكم بإدائته يمكن من خلاله استرداد أمواله من الخارج وبالذات في أمريكا التي لا يسمح القانون فيها برد الأموال إلا بحكم محكمة .

هذا كلام التنبيات العامة .. لكن ماذا يقول القانونيون في جدوى المحاكمة من أساتذة الجامعة والمحامين ؟ وما هو الحل في رأى أهل الاقتصاد خروجاً من تلك الأزمة التي أهالت التراب على رؤوس المودعين كلهم ؟

للإجابة على كل هذه الأسئلة - كان هذا التحقيق ..

تحقيق : أحمد شعير







المصدر : ..... لواء د. بسام

التاريخ : ٨.٤.١٩٩٠ ج. ١٩٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقول الدكتور عاطف البنا - المحامي - وأستاذ القانون الدستوري بحقوق القاهرة : إن تقديم الريان للمحاكمة لا يعنى أنه متهم لأن القاعدة القانونية تقضى أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته لكن السؤال المطروح : ماذا يجنى المودعون من محاكمة الريان ؟؟ هذا السؤال يجب ألا يفهم منه أننا ضد أو مع محاكمة الريان لأن هذا شأن القضاء العادل وأموال المودعين قد تأتى عن طريق المحاكمة أو لا تأتى ، لكن الأمر الذى أؤكد عليه أنه إذا كانت المخالفات إجرائية بمعنى إذا كانت أخطاء الريان فى أسلوب العمل وتشغيل الأموال فأنا ضد تدخل الحكومة بهذا الشكل الذى يبدو وكأنه تصيد للأخطاء خاصة أنها قضية اقتصادية والقضايا الاقتصادية لا يتم التعامل معها بهذا الأسلوب لأنها تخص المودعين وكذلك تؤثر على وضع الاستثمار فى مصر ، بل كان يجب إلزام أصحاب شركات التوظيف ومنها الريان بتصحيح الأوضاع ، وإذا كانت هناك مخالفات كان من الممكن تداركها ، هذا من الناحية القانونية .

أما من الناحية السياسية فإن الدكتور عاطف البنا يطرح عدة تساؤلات هامة :

أولا : إن شركات توظيف الأموال كانت تعمل ولعدة سنوات تحت سمع وبصر الحكومة وكانت الإعلانات تغطى كافة أجهزة الإعلام الرسمية هذا يعنى أنه إذا وجدت مخالفات فالحكومة شريك فيها لأنها لم تمنع أى مخالفة منذ البداية ولا يصح أبدا أسلوب العقاب الجماعى الذى اتخذته الحكومة ولا يعنى الحكومة من المسئولية أنها قد نبهت المودعين فى بداية الأمر بل كان يجب ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لمنع تفاقم المشكلة .

ثم قيل إن الشركات كانت تعطى للمودعين أرباحا من أصول الإبداعات الجديدة حتى وصلت الأرباح إلى ٣٠ ٪ وهذا تعتبره الحكومة خطأ فى إدارة تلك الشركات ، لكنى أقول إنه معدل ربح طبيعى لأن بنوك الحكومة تعطى فائدة ١٦ ٪ وأصحاب الشركات الخاصة يمكنهم تحقيق ربح أكبر يزيد عن ١٦ ٪ وكانت بعض هذه الشركات تقوم بأعمال جادة لخدمة الاقتصاد المصرى .

ويضيف د. عاطف : إن هذه الشركات

ومنها الريان كانت تستورد سلعا للحكومة كالقمح مثلا مما يعنى أنها كانت شركات معترفا بها وليست سرية وسمعنا أن السبب فى وقف نشاط تلك الشركات أنها كانت تمويل بعض الجماعات الإسلامية وهذا لا يعد دليل إدانة لتلك الشركات ، ثم كان السبب الأكبر وهو أنها أصبحت تمثل قوة اقتصادية وسياسية كبيرة مما جعل الحكومة تخشى من ضياع سلطتها فعمدت إلى ضرب تلك الشركات حتى تستجمع كل مصادر القوة ولا تترك للأفراد والجماعات فرصة العمل والنشاط .

يقول الدكتور أحمد النجار الأمين العام للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية : إن المحافظة على أموال المودعين والحصول عليها ليست مهمة المحكمة وإنما لها أجهزة مختصة وإذا كان هناك خطأ فلا بد من المحاسبة القانونية لكنى أرى أن تدخل الحكومة فى تلك القضية لا مبرر له فهى يجب أن تترك الفرصة لمن يريد أن يعمل سواء فردا أو جماعة طالما التزم بتقديم ميزاتياته والإعلان عن نشاطه وأنا ضد وصاية الدولة فى أى بلد من بلدان العالم الثالث لأن الأجهزة الإدارية فيها سيئة ولا تصلح - حاليا - أن تكون قدوة فى أى عمل وإن كان هناك حل لتلك المشكلة فأرى أنه يكون بموافقة المودعين وأصحاب الشركات على أن يكونوا مساهمين فى تلك الشركات ، أما عملية بيع أصول الشركات فهى ليست عملية وتسبب خسارة كبيرة بالإضافة إلى ما يقال حول عدم دستوريتها - فالحل إذن هو أن يصبح المودعون مساهمين لأن الإجراءات القضائية سوف تستغرق وقتا طويلا وقد يضع الحق نتيجة خطأ فى الإجراءات سواء الضبط أو المستندات .

يقول مختار نوح - المحامى - وعضو مجلس الشعب : أستطيع الحديث عن المحاكمة من الناحية العامة دون المساس بالجانب القضائى فيها فعن الأثر الاقتصادى لمحاكمة الريان وهو كما يبدو لمن يملك أقل حاسة اقتصادية أثر سىء للغاية فمن ناحية الاحجام الدولى عن المشاركة فى التنمية فهى ظاهرة لكل ذى بصر - لاسيما وأن الدولة لم تقدم المبررات الجادة لأسلوب المصادرة والتحقيق والتفتيش للرأى العام الدولى - ومن





**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

ناحية فقدان الثقة في الاستقرار الامنى  
المصرى فقد تحقق ذلك أيضا حين قدم الرجل  
للمحاكمة على وجه السرعة ولم يمكن من  
إدارة أمواله في الوقت الذى سمح فيه لعديد  
من المجرمين أن ينفكوا من دائرة الاتهام إلى  
خارج البلاد مثل هدى عبد المنعم وغيرها .

ولست من المدافعين عن الأسلوب الذي  
أدبرت به شركات توظيف الأموال ولكن من  
الذين يوجهون سيف الاتهام إلى الحكومة  
المصرية التي حكمت على نفسها بتفضيل  
العامة والبسطاء قبل أن تحكم على الريان  
بذلك .

أما ممدوح . الوسيمي - محامي  
الريان - فيقول : إنه إذا صدر حكم براءة  
الريان فمعنى ذلك أن الشركة سوف تعاود  
نشاطها من جديد وتستمر الأعمال وفي تلك  
الحالة تسهل عملية رد الأموال عن طريق ربح  
المشروعات أو حتى من الأموال السائلة .  
أما إذا صدر حكم بإدانة الريان فهذا يعني

أن المودعين سوف ينتظرون حتى يصبح هذا الحكم نهائيا إما بعدم الطعن عليه بطريق النقض أو بصدور حكم من محكمة النقض سواء بتأييد الحكم السابق أو نقضه ثم إحالته إلى دائرة أخرى لتفصل في القضية من جديد - وبعد ذلك تصدر المحكمة حكما بإلزامه برد أموال المودعين ، ولما كان هناك قصور تشريعى فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم شركات تلقى الأموال والذي لم يوضح كيفية الرد فإنه يتعين فى ذلك الوقت أعمال القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى من رفع دعاوى أخرى للتصفية ثم توزيع الأموال عن طريق ما يسمى بقسمة الغرماء ، وهذا الأمر سوف يستغرق من الوقت على أقل تقدير وفى حالة التناؤل حوالى ٥ سنوات .

ويضيف الوسيحي : إن حجم الأصول الموجودة في مصر لو بيعت بسعر اليوم فسوف تغطي كل أموال المودعين بل تزيد إلا أن عملية البيع هي الأخرى غير دستورية !!  
والحل في رأيني ينحصر في أمرين : إما أن ترجع الشركة للعمل بمجلس إدارة جديد يقوم بإدارة المشاريع وتطويرها ويقوم بتكوين شركات مساهمة من المودعين بمعنى أن يحولوا إلى مساهمين أو إعطاء المودعين مقابل عيني لأموالهم بمعنى أنه يوجد عدة







المصدر : أحوال الإسلام

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحل المشكلة لأنه لو صدر قرار إدانة للريان من المحكمة كما قيل يمكن عن طريقه استرداد الأموال الموجودة في الخارج وبالتحديد في أمريكا فهذا أمر ليس سهلا وإنما سوف تقابله كثير من العقبات منها على سبيل المثال كيفية تطبيق قانون في دولة أجنبية وهل سيكون ملزما لتلك الدولة برد الأموال ثم هل هذا القرار سوف يطالب الدول الأجنبية برد الأموال ؟ .

ويضيف د. شوقي السيد : إنه قدم طعنا في دستورية تشكيل هيئة سوق المال سوف تصدر المحكمة الدستورية في أبريل القادم حكما فيه كما أن المادة رقم ٢٠٨ بها خطأ جسيم فهي تقضي أن تقوم النيابة الإدارية بعملية إدارة المشروعات وليس التصرف فيها ومن هنا فلن تتمكن النيابة من بيع أصول الريان لأن هذا مخالف للدستور ..

وللخروج من هذا المأزق الدستوري شكل وزير العدل وبعض رجال القانون لجنة للتظا

مع الدول الأجنبية على استرداد أموال الريان .. وإلى أن يتحقق هذا فأنا أقترح أن ننظر للمودعين في الريان على أنهم أناس أصابهم كارثة ومن ثم وجب الوقوف بجانبهم ومساعدتهم انطلاقا من مبدأ التكافل الإسلامي ، ولذلك فأنا أقترح أن تقوم الدولة بفرض نسبة ٥ ٪ على أرباح التجار سواء بشكل سنوي أو نصف سنوي على أن توزع على صغار المودعين أو تقسم بينهم بأي كيفية كانت أو أن تصدر الدولة ضريبة تسميها ضريبة التكافل الاجتماعي كما تفعل بعض المحافظات حاليا - بخصص عاندها للمودعين أو تشكل لجنة شعبية تقوم بجمع التبرعات من المواطنين وفق اختيارهم تخصص للمودعين على ألا يأخذ المودع كل أمواله وإنما يكفي نصلها - نصف العمى ولا العمى كله - وكل هذا لا يخالف الإسلام بل هو من صلبه .

أما يوسف جعفر - محامي الريان - فيرى أن محاكمة الريان ربما لن تأتي بجديد لأن أموال الريان التي بالخارج ليست نقودا وإنما أصول ثابتة ومن الصعب استرجاعها بحكم محكمة لأن الحكم سوف يعني أن الريان أصبح فاقد الأهلية ومن ثم يمكن التصرف في أمواله لكن هل هذا الإجراء قانوني ؟؟ .

أنا أرى أن تقوم الحكومة بتمويل المشروعات الموجودة حاليا - وهي كثيرة - بشرط أن يتم تشغيلها بشكل كامل وفي خلال ٤ أو ٥ سنوات تكون أموال صغار المودعين على الأقل قد ردت ، وقد اقترحنا على الحكومة أن تسمح بتشكيل مجلس إدارة جديد للريان يمكنه إدارة المشروعات بدلا من تركها هكذا لأن هذا الوضع من شأنه أن يقضي على تلك المشروعات ..

وبعد : نعود فنسأل الحكومة .. وهيئة سوق المال .. نفس السؤال :

هل ستعود أموال المودعين للمودعين .. بعد محاكمة الريان !!؟







المصدر : ..... التشجيع

للتشر والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٠

# الخطط المخطط لسلام الأجانب تبركوا اسمهم الجريئة

بقلم عادل حسين



( وبخاصة الولايات المتحدة ) تسيطر على سياسة هاتين المنظمين ، وبالتالي فإن ما يصدره الصندوق أو البنك من تعليمات تعبر عن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المقام الأول ، وليس عن مجرد دراسات فنية بديلة . وقد جرت العادة أن تأتي بعثة صندوق النقد أولا لتفرض آراءها القاسية والفسادة ، فإذا صدعت حكومة البلد المعين للتعليمات تقدم البنك الدولي بعد ذلك ليبدأ مهمته في توجيه التنمية .. إلا أننا نشهد الآن خروجاً على القاعدة : إذ قرر صندوق النقد في حالة مصر أن البنك الدولي هو الذي سيتقدم أولاً ، والبنك من ناحيته يقول أنه لن يصل إلى اتفاق مع الحكومة إلا إذا وافقت على تصفية القطاع العام ، وهكذا أصبح القطاع العام قضية القضايا وهذا التركيز يعبر تماماً عن رأي الحكومة الأمريكية . ومعروف أن وكالة التنمية الأمريكية أوفدت خلال العام الماضي بعثات إلى أربعين دولة للقيام بأنشطة تؤدي إلى نقل الملكية العامة للخاصة ، والوكالة تقوم بهذا

الهجوم الأمريكي - الاسرائيلي على امتنا العربية - الاسلامية بزيادة ضراوة ووحشية . والهجوم يستخدم الاسلحة كافة من التهديد بالصواريخ والاسلحة النووية والكيميائية .. الى المضدرات والايديز . ويشمل الهجوم بطبيعة الحال الجبهة الاقتصادية ، فضلاً عن تعطيل التنمية الجادة وإتلاف المحاصيل تقف الآن الى المقدمة قضية القطاع العام .

هذا الهجوم الشرس يتطلب اجتماع كلمة الامة . ان مصر تحتاج من كل ابنائها ان يقاتلوا في سبيل الله والوطن صفاً . وفي هذه المواجهة سندفن باذن الله اسباب الفتنة بين المواطنين المسلمين والمواطنين الاقباط .

□□□□□

لا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل ما يقوم به صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي حتى لا نرهق القارئ غير المتخصص ، ولكن يعني أن نؤكد أن الدول الصناعية الكبرى





الاستيعاب

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٠

وأمرىكا اللاتينية تحذر وتنفّر من استيلاء  
الأجانب على مشروعاتها.. ولهذا تتعثر  
مقترحات الهيئات الدولية لتحقيق  
الخصخصة، وينصح هؤلاء الخبراء  
( تجنباً للحساسيات ) أن يلجأ الأجانب إلى  
تأجير المشروعات بدلاً من شرائها .

( يمكن للقارئ أن يرجع إلى كتاب تحويل  
الملكية العامة إلى القطاع الخاص الصادر عن دار  
الشروق ) .. والحقيقة أن أهل مصر على رأس من  
يشعرون بالخطر . بل ويقاومون بقوة عود  
الأجانب للسيطرة على منشآتنا الإنتاجية التي  
حررتها بالدم

■ شراء الأجانب ( ومن يتحالف معهم من  
المصريين ) لمنشآت القطاع العام سيتم بإرخـص  
الأسعار . ويساعد في ذلك أنهم يدعون إلى اتـمام  
العملية بعجلة لا يبررها أي منطق سليم . ففي  
عملية الخصخصة تواجهنا من الناحية الفنية  
والعملية مشكلة تحديد سعر الأسهم التي ستطرح  
للبيع . إذ لا توجد سوق مالية جاهزة يمكن من  
خلالها أن تطرح الأسهم وتجد من يشتريها بسعر

الدور متعاونة مع وزارتي الخزانة والخارجية  
الأمريكيتين لتشجيع بنوك التنمية متعددة  
الأطراف ( وعلى رأسها البنك الدولي ) للعمل  
بصورة جادة في تمويل بيع الاستثمارات  
العامة إلى القطاع الخاص .

إلا أن هذا الهجوم الشامل من أجل  
الخصخصة نراه عندنا أكثر كثافة وغلظة .  
نظراً للأهمية التي يولونها للسيطرة على  
مصر . ومخططهم في . الخصخصة . يقصد  
عندنا . كما يقصد به في الدول التابعة  
الأخرى . إحكام السيطرة الأجنبية على  
بنوكنا الوطنية ومصانعنا ومرافقنا ..  
وطريقهم إلى ذلك يتمثل في :

■ استيلاء الأجانب على مشروعات للقطاع  
العام مقابل السديون الخارجية ويعترف  
الخبراء الغربيون بأن دول آسيا وأفريقيا







المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ..... ١٩٩٠ أبريل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصريحات الرسمية بعد يومين تنفي ما سبق ان اعلن نحن نعلم ان الحكومة منقسمة الى فريقين : فريق يؤيد التوجهات الامريكية ، وفريق يعارضها . ولا نعلم اين يقف رئيس الحكومة من ذلك ، وقد صال وجال ابراهيم سعده وهو يكشف هذا العجز والانقسام في موقف الحكومة . وله حق .. ولكن يجب ان ننتبه الى انه من انصار المخطط الامريكي وهو يهاجم محمد عبد الوهاب ( وزير الصناعة ) ويحتفي بفؤاد سلطان (وزير السياحة) من هذا المنظور على اي حال نحن نختلف مع الفريقين . نختلف مع المعارضين لموقف الهيئات الدولية . ونختلف من باب اولي مع مبطلحه الامريكان وانصارهم .

□□□□

لو كان الامر بيدنا فلننا مع الخصخصة بحسابات وطنية ، والنجاح في هذا التحول يعتبر ثورة كبيرة وصعبة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي .. ولا داعي للعجلة في تحقيق هذا التحول .. اذ لابد من التدرج عبر سنوات في خطوات مدروسة .

والخطوة الاولى تتمثل في تقديرنا في تشجيع اصحاب المال والخبرة على التوسع في مشروعاتهم الخاصة الى اقصى ما تستطيع طاقاتهم . فالخصخصة في الاقتصاد القومي لا تقتصر على تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة . ولكنها تشمل ايضا التوسع في اقامة مشروعات خاصة جديدة . وليس صحيحا ان القطاع الخاص عندنا مازال عاجزا عن اقامة مشروعات كثيفة رأس المال وذات تكنولوجيا معقدة . ليس صحيحا ان القطاع الخاص المصري مازال عاجزا عن احتمال مشروعات تحتاج فترة زمنية طويلة في إنشائها قبل ان تبدأ الانتاج وتحقيق الأرباح فهناك الآن من اصحاب المدخرات الكبيرة ومن المنظمين الموهوبين ما يكفل قيام القطاع الخاص بمشروعات عملاقة .. وأظن ان عدم استخدام هذه الامكانيات حتى الآن بالطاقة القصوى يعد اكبر خسارة تصيب الاقتصاد الوطني وتنميته . وأقر هنا في ضوء مناقشات مطولة وجادة مع عدد من هؤلاء المنظمين الموهوبين ان هناك عقبات حقيقية تجهض تطلعاتهم ، وهم يتصورون انهم سيضربون في الدولة اذا تجاوزت امالهم حدا معين .

و .. لو كان الامر بيدنا لاتخذنا كل السياسات والاجراءات التي تبعد هذه المخاوف وتطلق امالهم المرتبطة باستراتيجية التنمية الوطنية .

وبالنسبة للملكية العامة الحالية ، فاننا نعجب من تصريحات وزير الصناعة ، ومن تصريحات مشايخه المسؤولين اخرين . حيث ان كل هذه التوجهات تعني انهم يرون ان الهيكل الحالي لملكية الشركات العامة مقدس لايمس . اننا نعارض - كما أوضحنا - اهداف الامريكان والهيئات الدولية . وأساليبهم في الخصخصة . نطرح في مقابل ذلك تصورا مغايرا للخصخصة في شركات القطاع العام

واضح ان شرطنا الاول ان يكون المستثمرون أشخاصا

يتناسب مع القيمة الحقيقية لها .. وفي غيبة السوق المالي الكفاء تصبح وسيلة تحديد القيمة عن طريق لجان تقويم الاصول على الطبيعة .. وهذه العملية ان تمت بتسرع وبلا معالير واضحة ( كما ينصحوننا ) ستكون مجالا واسعا للتلاعب والفساد . ففي غيبة المعالير الواضحة والدراسة المتأنية ستقدم الرشاوى باشكالها المختلفة الى عدد من العاملين في هذه اللجان من أجل بخس ثمن المشروعات المطروحة للبيع .. وهذا الكلام ليس تخمينيا ، فهو وارد في كل الابحاث المنشورة في الكتاب الذي اشرنا اليه ( وهو كتاب مترجم والجهة القائمة عليه هي المركز الدولي للنمو الاقتصادي - في الولايات المتحدة )

اذا كان الامر كذلك ، فان من ينصحوننا بالعجلة يريدون - مع سبق الاصرار - اشاعة الفوضى والفساد بين صفوفنا . بينما تستعد الشركات الدولية والصهيونية لاتمام الصفقات المطلوبة ، فيسيطرون ( مع عملائهم وحلفائهم ) على مقدراتنا الاقتصادية باقل تكلفة .

و يجب ان ننبه انهم قد يلجأون في البداية الى التزوية .. قد يظالمون ببيع الاسهم للعمال والموظفين ، و اذا قيل ان هؤلاء لا يملكون مالا يشترون به ، تقدم الجهات الأجنبية لأقراضهم المبالغ المطلوبة على اجل طويلة .. الا ان هذا المخطط لن يستخدم طبعاً في كل الشركات ، فهذا من ناحية مستحيل ، ومن ناحية أخرى لا يحقق اهدافهم في تملك الاجانب لهذه الشركات .

انهم في مكرهم هذا سيختارون عددا محدودا من الشركات الناجحة التي يسهل رفع أرباحها بسرعة اذا اطلقت يدها في تحديد أسعار البيع لمنتجاتها . وفي هذه التجربة ( التي سيسلطون عليها الاضواء ) سيقولون ان العمال قد زادت دخولهم ، وانهم يقبضون أرباحا طيبة بصفقتهم ملاكا .. والهدف من هذا المكر ان يتحول العمال الى مطالبين متحمسين بالتوسع في الخصخصة على الطريقة الامريكية ، وان يهتفوا بحياة قاتليهم ..

□□□□

هذه الجريمة لنهب الثروة القومية ، وللمسيطرة على اقتصادنا . نجد الحكومة - للحقيقة - لا تقبلها ، ولكنها - في الوقت نفسه - تعجز عن رفضها .

نحن نقول دوما ان الاوضاع الاقتصادية في مصر تحتاج علاجا جذريا . ويشمل ذلك ضمن ما يشمل قضية القطاع العام .. يجب ان تكون هناك برامج وطنية في مواجهة المخططات التي تقدمها الهيئات الدولية ، ولكن الحكومة تبدو عاجزة تماما عن ذلك .. ومع هذا العجز نراها تتخبط وتتعثرون وتنقسم على نفسها .. وقد شهدنا في الاسبوع الماضي نزوة هذه الماساة حين أعلن المسئولون انهم خضعوا لطلبات البنك الدولي فيما يتعلق بالقطاع العام . ثم توالى







المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ..... ١٨ أبريل ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبيعيين او شركات ومؤسسات ( من المصريين او الغرب .. وهل تطرح الشركات الربحية للبيع أم الشركات الخاسرة .. )

هذا السؤال يبدو غريبا . ففكرة الخصخصة لم تنشأ - في الأساس - لعلاج الخسائر في المشروعات لأن الأصل في المشروعات ( عامة او خاصة ) انها قابلة للاصلاح أو النجاح الا ما كان خاضعا لظروف شاذة . ان فكرة الخصخصة لم تنشأ اذن لعلاج الخسائر . ولكن عن تصور متكامل للنظام الاقتصادي الذي يتناسب مع الأصول الإسلامية . ومع حكم الفطرة . وهذا النظام يقوم على التوازن . لا يميل الى تضخيم دور الدولة حتى يخلق الناس . ولا يترك الأفراد في سعيهم بدون توجيه ووازع من أجهزة مركزية للخطيئ

والحقيقة انني لم اقرأ عن أية دولة محترمة ( بدءا من اليابان في القرن التاسع عشر الى انجلترا على يد تانشر ) حولت مشروعا عاما الى الملكية الخاصة الا بعد اصلاحه . والسبب أن الاستثمارات التي وجهت الى المشروع العام قدمتها الموازنة العامة . والدولة مفترض انها آمنة على المال الذي قدمته . ويجب أن تسترده غير منقوص اذا كان لها أن تبيع المشروع العام .. وهذا لا يتحقق اذا كان المشروع المطروح للبيع خاسرا

كل مشروع يتقرر بيعه يجب أن يكون إذن في حالة طيبة . ولكن هذا لا يعني طبعاً أن تباع الدولة كل المشروعات ذات الأرباح العالية . إذ يجب أن تحتفظ الدولة بمشروعات تستخدم حصيلتها في تمويل التنمية والخدمات الاجتماعية واحتياجات الدفاع .

وما هي اشكال التصرف ؟ بعض المشروعات سيبيع بالكامل . او بنسبة ما . وهذا الاسهام يرتبط بالمشاركة في ادارة هذه المشروعات .. وأعتقد أن الدعوة للمشاركة بالتمويل والخبرة هي في صالح اصحاب المدخرات من ناحية ( وهم يملكون البلايين ولا يعرفون طرقا كافية لتشغيلها ) وهو في صالح هذه المشروعات سعيدة الحظ من ناحية ثانية . التي تحتاج تمويلا بالجنه المصري والنقد الاجنبي .. ولا تجده

والطريف أن الحكومة تتحفظ جدا وتعترض على فتح باب البيع في الشركات الأساسية للقطاع من حيث المبدأ .. مع أن المشكلة الحقيقية تتمثل في أن أصحاب المال هم الذين سيرفضون المشاركة . اذا فتحت الحكومة الباب . لأن ثقتهم في أهل الحكم وفي كلمتهم معدومة

ولكننا نتكلم على أي حال بافتراض اننا في موقع الحكم والقرار . ونحن لن نصل الى هذا الموقع باذن الله الا بثقة من الشعب .. ولذا سيمكن في هذه الحالة تنفيذ خطة المشاركة وسيتعاون الشعب في انجاحها .. وهذا هو الشكل الوطني لمقايسة جزء من الديون الخارجية بمدخرات لمصريين بالنقد الاجنبي ( بدلا من الشكل الاجنبي الذي يروج له البنك الدولي ومن معه )

يأتي بعد هذا الشكل الآخر من الخصخصة المتمثل في الاتجار هذا الشكل الذي رفضناه من الجانب . يمكن قبوله في مخططنا اذا كان التاجر المصري أو غريب .. ولكن نرى أن

مجاله محدود . اذ يخشى من أن المستاجر قد لا يكون صاحب مصلحة في صيانة الأصول التي استحوذ عليها بالامانة المطلوبة . هذا الاسلوب قد يصلح لفترة انتقالية تكون بمثابة اختبار لجدية المستخدمين للأصول المؤجرة تمهيدا لتخليكها لهم . او قد يصلح لنوع معين من المشروعات كدور العرض السينمائي . أو الفنادق

ونحن نفهم - كما صرح مسئولون حكوميون - ان تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة المشروعات المرشحة للخصخصة . فمثل هذه المشروعات يصلح لها بالضرورة ان يديرها من يملكونها بانفسهم . ولا يصلح لها موظفون حكوميون خاضعون لبيروقراطية مركزية . وينطبق هذا بشكل خاص على المشروعات المقامة في المحليات ( مع ضوابط تمنع ذهابها الى المحاسيب والحرامية )

الا أننا لا نرى سببا للوقوف عند هذا الحد . اذ يجب أن يكون التحول هنا مصاحبا لكل ما ذكرناه في الفقرات السابقة .. بدون تعجل وبدون اجحاف بحقوق العاملين ووفق سياسات عامة تؤدي الى زيادة الانتاجية في كل المشروعات فالهدف في النهاية زيادة الفائض الذي يحققه الاقتصاد المصري . بما يؤدي الى تسريع التنمية وتشغيل العاطلين ومحاربة الغلاء والفساد وتحقيق العدل

□ □ □ □

كل هذا الذي ذكرناه كان محلا للدراسة في الاجتماع الأخير للجنة العليا الحزبية . وقد انتهى بحثنا الى رفض المخططات الأمريكية - الاسرائيلية بالنسبة للقطاع العام المصري . وقد انتهى بحثنا كذلك الى اداة العجز الحكومي أمام هذه المخططات . وادانة العجز الحكومي عن تحقيق الاصلاح الذي تحتاجه أمتنا .

وهذا الموقف يختلف تماما عن الموقف الذي أعلنه حزب الوفد فقد اتفق موقف الوفد مع موقف اخبار اليوم تماما .. واذا كان الصديق جمال بدوي قد كتب عن تشجيع الوفد للمشروع المطروح للخصخصة امتدادا لجهاد طلعت حرب من أجل تمصير الاقتصاد فإننا ننبهه الى ان ما يطرحه حزب العمل هو الامتداد الحقيقي لكل الجهود الوطنية التي بذلت من أجل تمصير الاقتصاد .. والتي بدأت مع طلعت حرب وبنك مصر . ثم بلغت الذروة عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ حين أمتت القناة ورؤوس الاموال الأجنبية .. أما المطروح حاليا . والذي يؤيده ابراهيم سعده فانه بعيد تماما عن المسيرة الوطنية لتمصير الاقتصاد

□ □ □ □

وبعد .....

ان الامر اخطر من أن يكون مجرد موضوع لمقال .. وفي ضوء ما قدمنا . فان حزب العمل يدعو كل القوى الوطنية لكي تتحرك دفاعا عن أمنها الاقتصادي . وعن حقها في تحقيق تنمية مستقلة جادة .. نطالب النقابات العمالية ونطالب الهيئات كافة ان تجتمع لبحث الموقف .. ولمواجهة الخطر . والله الموفق والمستعان







المصدر: المنصور

التاريخ: ٨ - أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التقييم الإسلامى لشركات توظيف الأموال وحماية حقوق المودعين

١/ توظيف الأموال الإسلامية من أهم المشكلات المثارة حالياً والتي اهتم بها جميع الناس بين مؤيد ومعارض لهذه الشركات خلال الفترة الأخيرة وفى إطار مساهمة قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الأزهر فى إيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية المختلفة التى تواجه المؤسسات المالية الإسلامية فقد تم تسجيل ومناقشة رسالة للمجستير بعنوان « أسس ونظم قبس وتوزيع عوائد الاستثمارات فى شركات توظيف الأموال الإسلامية مع دراسة مقارنة بالمصارف الإسلامية ».

عرض:

أحمد جعفر

ما الفدما الكثير من مقومات نجاحها وعجزه عن التوفيق بين مصالح المودعين وشركات توظيف الأموال والحكومة هذا فضلاً عما سببه القلق من فقدان الثقة فى المناخ الاستثمارى فى مصر .

سلباً : أن الصياغة غير الدقيقة لنصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك فيما يتعلق بقبس وتوزيع عوائد الاستثمارات فى شركات توظيف الأموال سوف يؤدى الى الاضرار بصالح أصحاب صكوك الاستثمار لصالح أصحاب الأسهم وهو ملىدى بدوره الى عزوف أصحاب الأموال عن استثمارها

سلباً : أن هناك حاجة ملحة لاستنباط صيغة إسلامية لاستثمار الأموال لتناسب

مع طبيعة هذه الشركات ولذا فقد اقترح الباحث صيغة المضاربة الشرعية كصيغة إسلامية تستطيع من خلالها هذه الشركات أن تنطلق فى استثمار الأموال المتاحة لديها وفى ضوء صيغة المضاربة الشرعية فقد اقترح الباحث ادخال بعض التعديلات على نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بما يتفق مع احكامها وقواعدها الشرعية .

فى ضوء ما توصل اليه الباحث فى هذه الدراسة من نتائج تقدم بمجموعة من التوصيات على النحو التالى :

لولا : على الباحثين المسلمين فى مجال الفكر التجارى الإسلامى الرجوع الى مصادر الشريعة الإسلامية لاستنباط الأسس والقواعد الإسلامية فى مجال المعاملات التجارية وخاصة بعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم ملاءمة الأسس المستمدة من الفكر التقليدى للمجتمع الإسلامى

وقد خلص الباحث من الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :

لولا : يحكم استثمار وتوظيف الأموال فى الفكر الإسلامى مجموعة من الضوابط الشرعية والعقلانية والاقتصادية والخلاقية والتي تعتبر بمثابة الدستور الذى يجب أن تلتزم به جميع المؤسسات المالية التى تعمل فى مجال استثمار الأموال .

ثانياً : أن معيار التفرقة بين المؤسسات المالية الإسلامية الجادة وغيرها من المؤسسات المالية غير الجادة هو مدى التزامها بهذه الضوابط فالإسلام لا يحكم بهذه المؤسسات لو غيرها وإنما هى التى تحكم بمعايير الإسلام وضوابطه .

ثالثاً : أسفرت تجربة شركات توظيف الأموال فى مصر عن وجود مجموعة من الإيجابيات من أهمها المساهمة فى تحرير أموال المسلمين من سيطرة البنوك الربوية وتطبيق أسس ومفاهيم الاقتصاد الإسلامى ودعم موارد الدولة والعمل على تحقيق تنمية متوازنة بتقوية مجالات الاستثمار والمساهمة فى استقرار سعر العملة المحلية بزيادة حجم الصفقات وتقليل حجم الواردات

رابعاً : أسفرت تجربة شركات توظيف الأموال فى مصر عن وجود مجموعة من السلبات من أهمها قبس بعض شركات توظيف الأموال غير الجادة باستثمار جزء كبير من أموالها لو شراء وبيع النقد الأجنبى وعدم مراعاة أولويات الاستثمار فى الفكر الإسلامى وعدم وجود نظم محاسبية وإدارية سليمة تتماشى مع تعدد وتنوع عمليات هذه الشركات هذا فضلاً عن غياب الضمانات الفعلية للمودعين ببعض شركات توظيف الأموال غير الجادة .

خامساً : وجاء إصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، ملهماً لنشاط توظيف الأموال لا ، منظماً له للعديد من الأسباب من أهمها اسرافه فى القيود التى فرضتها على شركات توظيف الأموال وهو

ثانياً : على القائمين على أمر المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الأموال بصفة خاصة ضرورة الالتزام باحكام الشريعة الإسلامية فى استثمار وتنمية الأموال وكذا أسس قبس وتوزيع الأرباح والخسائر المستنبطة من الفكر الإسلامى حتى يمكن المحافظة على رأس المال وضمان عدالة توزيع الأرباح . ثالثاً : يجب على المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الأموال بصفة خاصة التدقيق فى اختيار الكوادر العاملة بحيث تكون قلقة على الكفاءة والأمانة وتجنب الوساطات والمجاملات وصلات القرى .

رابعاً : على لولى الأمر تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية وعدم وضع العراقيل أمامها ومساعدتها فى اتمام رسالتها بتهيئة المناخ المناسب لها وإصدار التشريعات التى تتفق مع المنهج الإسلامى مع السعى الجاد الى تطبيق النظم الإسلامى الشامل .

وفى نهاية لجنة المناقشة التى اشرفت على الرسالة أجيزت رسالة للمجستير المقدمة من عصام عبد الهادى أحمد أبو النصر المعيد بقسم المحاسبة بتقدير علم « امتياز مع مرتبة الشرف » شارك فى المناقشة الأستاذ الدكتور عزت محمود الشيخ « مشرفاً » والأستاذ الدكتور حسين حسين شحاته « مشرفاً » والأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي عضواً والأستاذ الدكتور محمود حسين الجداوى « عضواً » .







المصدر: ..... النور

التاريخ: ..... ١٨ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نواب الأخوان بمجلس الشعب يؤكّدون ..

قانون التجارة البحرية رقم ١٥٠  
الرقعة الاسلامية





11 أبريل 1991

## التاريخ:

## القانون !!

وأضاف أيضا : حين يقل في خطاب المفتي أنه على استعداد للرد على أية ملاحظات من الناحية الفقهية ، فلماذا لم تعرض ملاحظتي على فضيلته وقد سبق لي أن قلنتها في اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة في مارس الماضي . وطلبت بعرض هذه الملاحظات على فضيلة المفتي بل طلبت بتقرير مجمع البحوث الإسلامية فلم يعط لنا وطلبت بالأعمال التحضيرية للمشروع فلم لفته .

ثم تسأل المستشير: على أي  
أسس إذن نبدي وجهة نظرنا؟ ولماذا  
تُحجب عنا هذه الأوراق؟  
وحلول المحجوب أن يتدارك الموقف  
بقابل:

تقرير المفتي معي الآن وسوف  
أرسله لك .  
ورد المستشار الهضيبي : وملا  
الفعل به الآن .

ثم اوضح الهضبي أن التشريع  
الذى يحكم التجارة البحرية عندنا  
حتى الآن صدر سنة ١٨٨٣ وجرى به  
من القانون الفرنسى . وقد وضعه  
المحتل البريطانى بعد دخوله مصر  
بعلم واحد وأراد به أن يعزل المجتمع  
عن الشريعة . ومن المؤكد أن هذا  
المحتل ما كان يريد لنا خيرا ولا تقدم  
وانما جاء ليستعبدنا ويمكث فينا .  
لما بلنا نحن الآن ؟

واضاف : باختصار شديد يمكن ان  
تقول ان احكام الشريعة الاسلامية  
تنقسم إلى القسم ثلاثة :

قسم اول : قطعى الورود قطعى  
الدلالة . اجمعت عليه الامم وبلت  
معلوما من الدين بالضرورة ولا يمكن  
للإختلاف فيه والاحتياط . ولا يمكن

في نفس الوقت الذي حبك فيه  
المحجوب مسرحية برلمانية جديدة  
لتمرير هذا المشروع الخطير من خلف  
ظهر المعارضة وبخاصة نواب  
التحالف الاسلامي . فشكل لجنة ليس  
فيها احد من رجال القانون من صفوف  
المعارضة للاعداد لمشروع القانون  
الهام .

كما لم يطلع أحداً من أعضاء المعارضة على مناقشات هذه اللجنة الخاصة التي كان يرأسها بنفسه . ورغم أن المستشار المأمون الهضيبي طلب قبل مناقشة المشروع عرض الأمر على فضيلة المفتي لمعرفة اتفاق مواده مع أحكام الشريعة الفراء وأوضح بعض ملاحظاته عليه . أثناء اجتماعات اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسته . ومع ذلك فقد حضر المفتي وتناقش دون علم نواب التحالف ودون اطلاعهم على المناقشات أو تقديم تقرير بها للنواب .

لماذا حدث في هذه الجلسات ، وما هي قصة هذا المشروع من البداية ؟ أعلن المستشار محمد المأمون الهضيبي أن مشروع القانون المذكور تمت مناقشته من حيث المبدأ في







المصدر : ..... المورد

التاريخ : ..... ١٨ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



١. مختار نوح



١. سيف الاسلام البنا



المستشار الهضيبي

المحجوب يعتمد إبعاد التحالف عن مناقشات المشروع  
ويخفي تقارير المفتي والأزهر وأعمال اللجان التحضيرية  
المستشار الهضيبي : القانون لم يراء الأصول الأساسية للحرية الأساسية  
سيف الاسلام من البنا : المجلس ليس مؤسسة خاصة بالمحجوب





ان نخطا في ان هذا هو حكم الله . وضرب مثلا بقوله تعالى : « والزانية جلدة » . فلا يمكن لاحد ان يجتهد ويقول ٩٩ جلدة .

قسم ثان : وهذا فيه نصوص واردة مختلف في استنباط الحكم منها .. وهذا مجال اجتهاد لا يمكن لاحد ان يخلقه ابدا ولكنه اجتهاد محكوم بفهم النصوص مجتمعة وضرب مثلا بقوله : « والمطلقات يتربصن بانفسهم ثلاثة قروء » .. فثلاثة قروء .. قل الشافعي عنها انها ثلاث حيضات وقال آخرون انها ثلاث طهرات . ولا يمكن الخروج عن هذين الاثنين .

القسم الثالث : هو المباح الذي ينظمه اولياء الامور وهو ما يعرف باسم المصالح المرسلة .

وهذه امور ليس فيها احكام ونجتهد فيها في اطار تحقيق الاصول الكلية لاحكام الشريعة الغراء والا نحل ما حرم الله او نحرّم ما احل . ثم تسامع المستشار الهضبي : اين يقع مشروع القانون الذي نحن بصدد من هذه الاقسام الثلاثة ؟

واجاب قائلا : نجد ان هذا المشروع يتكلم عن العقود ( عقد بيع - عقد استصناع - عقد تاجر - عقد تامين - ضمان ... ) وما هو معلوم للكافة ان العقود والمسائل المتعلقة بها وردت كلها في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة . والسنة اكثر تفصيلا . ونجد كتاب مثل « الام » ، للامام الشافعي يضم ابوابا كثيرة للبيوع ( الضمان - الرهن - الايجار - الحوالة الشفعة - الشركة - الهبة - السلف وغيرها )

### المحجوب يقاطع ويتعجل انهاء الكلمة .

واضاف الهضبي قائلا : ما كان اسهل علينا من ان ناتي بهذه المصادر ونعتمد عليها ونريح الناس ونبتعد عن الشبهات

واشار الى رسالة دكتوراه من احدى الجامعات الفرنسية حول القانون البحري الاسلامي وقال ان هذه مصادر كانت تيسر علينا بدلا من الاعتماد على التقنين الفرنسي .

واكد ان الشيخ شلتوت عليه رحمة الله يرى في مثل هذه المواضع ان واضع التشريع اشد خطرا ومستوليا من القاضي الذي يطبقه وإن الفرق بين الدولة الاسلامية وغير الاسلامية ان الاولى لا تعمل للدنيا فقط وانما تعمل للآخرة ايضا .

● المحجوب : يقاطع مرة اخرى بحجة الوقت الكثير .

■ الهضبي : انا لا اكرر نفسى .

● المحجوب : قد لا يكون الحديث تكرارا ولكنه بعيد شويه عن الموضوع !

وتسائل الهضبي : ما معنى ان يقول الدستور ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ثم نجد ان القانون الجديد ليس فيه اشاره الى

المصادر التي اعتمد عليها . بل لا نجد فيه كلمة واحدة للحقبة واحد بل لا نجد حتى كلمة بسم الله الرحمن الرحيم . وما دام التشريع لم يلم على الاصول الاساسية للشريعة الاسلامية فإنه مخالف لحكم الله . وما نطلبه ان يؤصل القانون على احكام الشريعة الاسلامية ليعلمها القاضي .

### مهزلة

واشار الى المهزلة التي حدثت باللجنة البرلمانية المشتركة المكلفة ببحث مشروع القانون ثم تعقد اللجنة سوى ثلاث اجتماعات ، واحد منها فقط لمناقشة المشروع من حيث المبدأ ولم يسمح إلا لثلاثة فقط بالكلام واغلق باب المناقشة ومنع كل من مختار نوح وسيف الاسلام من الكلام . ثم شكلت لجنة اخرى غير برلمانية عقدت سبع اجتماعات

وناقشت الامر بعيدا عن المعارضة ورفض بإصرار ان نطلع على الاعمال التحضيرية للمشروع واخفيت عنا كل اعمال اللجان كما اخفيت عنا عمدا المذكرة التفسيرية للمشروع التي اعدّها الدكتور محسن شفيق الذي يعتبر الواضع الاساسي للمشروع . فاعتبرنا من المنبوذين .

● وحول ما ورد بكتاب الذي يقال ان المفتي ارسله من انه ليس في مشروع القانون ما يعارض احكام الشريعة امر غير مقبول ولا مفهوم .

لماذا كانت للشريعة احكام في موضوع ما ليجب العمل بنص تلك الاحكام وما يكون الاجتهاد إلا في منطقة العفو على الاتخلف نصا .

### ربما محرم

● واكد نائب الاخوان مختار نوح رفضه للقانون وقال ان فضيلة المفتي لم يتعرض في خطابه لموضوع القانون

وانما اشار فقط الى انه على استعداد للتد على اية تساؤلات حول المشروع من الناحية الفقهية .

واوضح ان التامين التجاري افتى بعض العلماء بأنه من الربا المحرم وان البديل الشرعي له هو التامين التبادلي .

واضاف ان فضيلة المفتي لم يتعرض في خطابه لموضوع الحلال والحرام في المشروع وانما ابدى استعدادا لذلك فقط ومن ثم فإن خطابه ليس شهادة براءة للمشروع

### تعديل الترسنة

● طالب احمد سيف الاسلام البنا بتعديل ترسنة القوانين حيث تطلق مع الاصول العامة للشريعة الاسلامية . واشار الى ان اللجنة التي شكلها المحجوب كان يجب ان تشترك







المصدر: ..... النور

التاريخ: ..... 118 أبريل 1990 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيها احزاب المعارضة لان مجلس  
الشعب ليس مؤسسة خاصة .  
وتسأل: لماذا تنتظر الحكومة  
لرجال المعارضة وكانهم مواطنون  
درجة ثانية ؟  
ورغم كل هذه الاعتراضات وافقت  
الاجلبية المعروفة على القانون !!





## أساس التنمية في المجتمع

لقد اهتم الاسلام بالعمل والعمل ، فقد قرن العمل بالايمان وهذا واضح في وصف عبادة الصالحين فقال عز وجل : « والعصر إن الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ،

(سورة العصر)

(ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم) : « ليس الايمان بالتمنى ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل » .

(متفق علیہ)



**بقلم الدكتور :**

## حسین شحاتہ

إن الإسلام قد كفل للعامل الأمان في  
إيجاد العمل المناسب له وفي تحديد  
أجره في ضوء امكانياته ومطلقاته ، وفي  
عدم بخس حقه في الحصول على  
حقوقه والتعجيل بأدائها له ، كما أمن  
له سبل ابداء رأيه في المسائل المتعلقة  
بعمله وعدم تهديده بالفصل أو إيقاع  
الظلم عليه .. هذه المفاهيم أدت إلى  
جعل العامل عبداً في عمله مخلصاً  
وصادقاً وأميناً مع صاحب العمل  
وبذلك تنمي إنتاجيته ويزداد الإنتاج  
وينعم افراد المجتمع بالحياة الرغدة  
الكريمة .

ولقد قامت طائفة من الباحثين في  
المفكر الإداري الإسلامي بتحليل

كما رفع الاسلام العمل الصالح  
الامين المخلص الى مرتبة المجاهدين في  
سبيل الله من حيث المنزلة والاجر ،  
لأن الله عز وجل في سور المزمل :  
« وآخرون يضربون في الأرض يبتغون  
من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في  
سبيل الله » ( المزمل ٢٠ )

(يقول الرسول صلى الله عليه وسلم  
الساعي على الأرملة والمسكين  
كالمجاهد في سبيل الله .)

(متفق علیہ)

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية  
القواعد والاحكام التي تحقق للعمل  
الامن والامن والطمانية .

من مسئولية الدولة في الإسلام أن توفر للعامل فرص العمل المناسبة ، وهذا كان مطبقاً في صدر الدولة الإسلامية بصفة عامة وفي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي هذا المقام نذكر قصة الرجل الذي جاء إلى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) يطلب منه الصدقة فقال له الرسول أما في بيتك شيء ؟ فقال الرجل : بلى جلس وكعب . قال الرسول صلى الله عليه عليه وسلم : اتنى بهما فأتاه بهما فأخذهما الرسول وقال من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم . قال رسول الله : من يزيد علي درهم مرتين أو ثلاثا قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين ، فأعطاهما . آياه وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري وقال : اشتر باحدهما وانبذه إلى اهلك ، واشتر بالآخر قدوما فأتنى به فشد الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) عودا بيده ثم قال له : اذهب واحتطب وبع .. ولا ريتك خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع .. إلى آخر الرواية ومنها تتبين مسئولية ولي الأمر .

طبيعة سلوكيات العامل في الإسلام  
وأثرها على الانتاجية والانتاج  
لخلصت الى ان الاهتمام بذاتيه  
العامل وحفظ كرامته وشعوره  
واحساسه وقامين جريته الكاملة  
بدون اعتداء وتهديد ووعد بنعي  
لديه القيم العائلية والخلقية  
ويتحول عمله الى عبادة وتنسم  
تصرفاته بالامانة والصدق والسماحة  
والاخلاص في العمل وتزداد لديه  
مواضع الرقبة الذاتية ، ويامن رئيسه  
وزميله ومرموسية وينعم بعلاقته  
الطيبة بربه الذي يحرص على أرضائه  
وعلاقته الحسنة بزملائه وحيه  
لاخوانه في الله .. وهذا كله يخلق  
بيئة طيبة تساعد في العطاء  
والانتاج ، فقد يرضى الله عنه وقد  
يرضى عنه زملاءه فيرضى عنه الجميع  
ويعيش الجميع عيشة هنية راضية .  
ان روح الاخوة في الله بين العامل  
ورئيسه مرموسية وسريان التعاون  
والتضامن والتكافل والتآخي  
والتفاني في قيام كل منهم بواجبه هو  
الامن الحقيقي للعمل وهو اساس  
التنمية الشاملة للمجتمع وبدون ذلك  
يكون الامن ناقصا ويكون الانتاج  
ضعيفا وتكون التنمية متوقفة .

وفي الوقت المعاصر نجد بعض المؤسسات الاقتصادية بدأت تطبق هذه المعاني السليمة المتعلقة بالامن العامل، فازدادت الانتاجية وارتفعت كثيرا وارتفعت اجور العاملين فيها عن نظائرهم، ولقد اقر بذلك كتاب الاقتصاد والادارة في مصر وتمنوا لو يطبق ذلك على جميع المؤسسات الاقتصادية سواء اكانت خاصة او عامة. وهناك تجارب اخرى في الماضي القريب وهي تجربة الاخوان المسلمين في مجال الاقتصاد في فترة الاربعينيات في مصر والتي اشد بها الشرق والغرب، التي كانت تطبق القواعد الاسلامية في تحقيق الامن للعامل وغيره.





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على هامش ندوة تجربة البنوك الإسلامية

## أصوات تدعو لضرورة دخول البنوك الإسلامية مجال التنمية

### كيف ؟

أن المفتى المصرى لم يتحدث لا فى الجلسة الافتتاحية ، أو فى بعض الجلسات .

#### الاتجاه للممول الصغير

• الأستاذ عبد الصميع المصرى يشير فى أحد تعليقاته فى الندوة إلى ضرورة أن تتجه البنوك الإسلامية إلى الممول الصغير والتاجر والحرفى الصغير فى كل مكان لأن التنمية الحقيقية ينبغى أن تبدأ من أسفل ، كما فعلت ألمانيا الغربية فى نهضتها حيث بدأت بنوك الادخار الشعبية فى كل شارع وحارة ومدينة وبذلك حققت ما يسمونه بالمعجزة الألمانية الاقتصادية .

#### توحيد القواعد الشرعية

• الدكتور عبد الحميد البعلى يقول : كما نطالب بأصول محاسبية موحدة للبنوك الإسلامية . نطالب كذلك بأصول وقواعد شرعية محددة تضمن وجود رقابة شرعية لها الفعلية فى الرقابة السابقة والآتية واللاحقة لكل نشاط البنوك وأنه لن يتحقق ذلك ما لم يُعد النظر فى الهياكل التنظيمية للبنوك على نحو يكفل الوضع القانونى والتنظيمى الفعال .

ويضيف الدكتور البعلى أننا نمر بمرحلة تشهد متغيرات إن لم تحسب حسابها ستظل فى دائرة التبعية ، وطالب باستخدام الأساليب الإسلامية التى تصلح للتعامل فى السوق المالى المحلى والسوق العالمى ، لأن الصيغ الموجودة لم تعد تكفى وكل صيغة منها عليها كثير من الملاحظات ، ولا تفى بمتطلبات المرحلة الطموحة القادمة .

عقد بالقاهرة مؤخرًا ولمدة يومين ندوة لبحث تجربة البنوك الإسلامية . عقدها بنك فيصل الإسلامى للمصرى



بالتعاون مع البنك الإسلامى للتنمية فى جدة وحضر الندوة عدد كبير من المهتمين والعاملين فى حقل الاقتصاد الإسلامى حيث بحثت خلال يومين مجموعة من الأوراق تتضمن تجارب للبنوك الإسلامية العاملة فى البلاد العربية ، والمراقب لأعمال الندوة يلاحظ عدة أمور :

• مشاركة شيخ الأزهر والمفتى المصرى (د. طنطاوى) فى حضور الندوة ورغم حديث شيخ الأزهر فى الجلسة الافتتاحية إلا







المصدر: الجهاد الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ أبريل ١٩٩٠

• لزكاة نشاط اقتصادي بالدرجة الأولى وليس نشاطا تابعا ، فهي تعمل على تغيير أحوال الناس لإخراجها من حلة أخذ الزكاة إلى دافعيها ، ودعا البنوك الإسلامية إلى ضرورة توفير موارد مالية بقمة مستمرة حتى يستطيع مصرف الزكاة أن يولكب حركة المجتمع على تحوّلهم ومستقر .

وأضاف الدكتور البعني بضرورة أن تولكب مسيرة العمل المصرفي الإسلامي ضرورة اجتماعية تشريعية ملحة لا من وجهة نظر البنوك الإسلامية ، ولكن من وجهة رعايا الدولة ومواجهة للمتعللين فلذا لم ترغب الدولة في التعاون مع هذه المؤسسات فلا أتى من أن ترعى مصالح المواطنين وجماهير الناس التي تتعامل مع هذه المؤسسات ومن ثم فأصدر مثل هذه التشريعات تمنع اختناقات العمل المصرفي الإسلامي مع هذه الجماهير التي وصلت إلى الملايين في الداخل والخارج تصدر التشريعات لتكفيلة بإزالة هذه المعوقات حماية .

واختتم الدكتور البعني حديثه بقوله إن البنوك الإسلامية لم تعد حقيقة فقط وإنما أصبحت معلما من معالم للنظام الاقتصادي المحلي والعالمي وإحدى الوثائق القانونية في المجتمعات التي تعمل فيها .

للككتور شوقي إسماعيل شحاتة أستاذ المحاسبة بكلية للتجارة جامعة الأزهر يشير في كلمته إلى دراسة للبنك المركزي تم إعدادها عام ١٩٨٠ تناقش إتاحة الفتيّة وكيفية تحويل جميع البنوك في مصر بما فيها البنوك للتجارية والزراعية والصناعية والاستثمارية .. إلى بنوك تعمل في إطار المفهوم الإسلامي - لكن هذه الدراسة لم يعد يسمح بها بعد أن قدمت إلى لجنة مجلس الشعب لاستصدار مشروع قانون لم يخرج إلى النور - لتطبيق الشريعة الإسلامية على كافة العمليات المصرفية في كافة البنوك المصرية .

- م - م -





المصدر : لواديسلاف

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المشكلة السكانية شائعة

## الحكومة لتبرير عجزها

بمبادرة كان قرار الحكومة الجديدة إرجاع تنظيم الأسرة وإباحة الإجهاض على مصراعيه !!

تري هل يمثل هذا مدرسة جديدة من مدارس التحليل السياسي وتفسير قيام الثورات وهي مدرسة « التنظيم أسرية » ..

وبعيدا عن مناقشة أو تفسير رأي الدكتور ماهر مهران - نعود إلى إجابة سؤال طرحته على العديد من أساتذة الاقتصاد والمتخصصين في شئون التخطيط والتنمية وهو .. إلى أي حد يستقيم القول بأن في مصر مشكلة سكانية ؟

الإجابات التي تلقيتها تؤكد أن هناك استثمارا رسميا موسعا لهذا الأمر - فعلى حد تعبير الدكتور أبو بكر متولى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة حلوان أن هذا هو مشجب الحكومة السهل الذي تعلق عليه جميع أخطائها ، فهي محاولة هروبية تدريجية بدلا من مواجهة بجهود للتنمية الحقيقية ، فهل حدثت هذه الزيادة أو تحدثت بين يوم وليلة ؟

### ( نظرة أحادية )

الدكتور نادر فرجاني يؤكد في مقدمة دراسة له عن سكان مصر قراءة في تعداد ١٩٨٦ - أن النظر إلى السكان باعتبارهم عبء في سبيل التنمية نظرة أحادية خاطئة تماما ، صحيح أن معدلا منخفضا لنمو السكان قد يكون عاملا مقللا من مشاكل التخلف ولكن ليس ارتفاع معدل نمو السكان بالقطع سببا للتخلف ، ولن يؤدي تخفيض معدل نمو

مجدي مصطفى

الزيادة السكانية تلتهم خطط التنمية ؟ الزيادة السكانية سبب البطالة ؟ الزيادة السكانية سبب أزمة رغيف العيش ؟



سبب أزمة المواصلات ، سبب اختفاء السلع الأساسية ، سبب رفع الدعم ، سبب ... و سبب .. إلى آخر الأسباب المتعلقة بقائمة المعاناة التي لا تنتهي والملقاة على عاتق الشعب المصري « الصابر » ، فلقد أصبح السكان أو ما يطلق عليه المشكلة السكانية هي المبرر الأساسي والوحيد في لغة الخطاب الرسمي من قمة الهرم إلى قاعدته في تبرير العجز الحكومي في أداء الاقتصاد المصري والهروب من أي حشد لطاقات الجماهير نحو الالتفاف حول خطط حقيقية للتنمية بدلا من فتح الباب لليد الأجنبية لتعبث بمقدرات اقتصادنا وتمول حملات تنظيم الأسرة تحت أسماء مزيفة ولأغراض مشبوهة .

ولكن يبدو أن الحكومة مشغولة في تبرير أخطائها المحلية الداخلية ، بل تعدت هذا في بعض الأحيان لتفسير ما يحدث من الخارج على أساس هذا ( المبرر الجاهز ) تنظيم الأسرة . هذا الاتجاه بلغ ذروته عند د. ماهر مهران مقرر المجلس القومي للسكان الذي أعطى تفسيراً جديدا للإطاحة بطاغية رومانيا ( شاوشيسكو ) حيث أرجع أسباب الإطاحة به إلى إلغاء شاوشيسكو تنظيم الأسرة منذ ٢٢ سنة وأن هذا الجيل الذي ولد منذ ٢٢ سنة هو الذي أطاح به - لذا - ويعلمها الدكتور مهران







المصدر : اواند كلسلام

التاريخ : ٦٠٠٠ أبريل ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السكان في حد ذاته إلى تحقيق التنمية .

والعيب القاتل لهذه النظرة - في رأي الدكتور فرجاني - كأي نظرة أحادية إلى موضوع اجتماعي متشعب هو أنها تهمل للجانب الآخر ، فالسكان هم المجتمع ذاته وبالتالي تنعكس في خصائصهم كل سمات للمجتمع والأهم من ذلك أن السكان هم عماد الإنتاج ، فالعمل البشري هو العنصر الذي لا يقوم بدونه إنتاج وفي غياب العمل لا توازي أغنى الثروات شرو نفير ، وعلى الطرف للنقيض فإن التاريخ والعلم المعاصر يقدمان أمثلة لمجتمعات لم تملك من أسباب التقدم إلا البشر فنهضة اليابان قامت بالأساس على الاستثمار في البشر منذ مدى بعيد ، فالبشر هم عماد التنمية إذا ما تم استثمار طاقاتهم بكفاءة وهذا هو المنحى الإيجابي لعلاقة السكان بالتنمية .

ويضيف د. فرجاني ، أن التحدي للمستقبل الأول الذي يواجه بلدا كمصر هو في تطوير عطاء سكانها عن طريق أنماط تربية ورعاية صحية واجتماعية تكسب المصريين معارف متطورة وقدرات راقية بالإضافة إلى نمط حوافز مجتمعي يعلى من شأن العمل والإنتاج وخدمة المجموع ويكافئ هذه التوجهات إيجابيا .

وفي هذا الصدد نجد توصية للمؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يؤكد على أنه في ضوء الوفرة النسبية لعنصر العمل في مصر فإن استهداف تحويل هذا العنصر إلى ميزة اقتصادية إتمانية أساسية يعتبر ركيزة هامة لنجاح الاستراتيجية البشرية .

المطالع لمقدمة للبرمجة التفصيلية للمكون السكاني للخطة عام ٨٨ / ٨٩ الصابر عن المجلس القومي للسكان يجد عجباً ، فأهم ما يلتفت النظر إلى المخصصات والاعتمادات المالية لكل من محور الأمية ، والبرامج الإعلامية والإعلامية الخاصة بتنظيم الأسرة هو هذا التباين الشديد بين اعتمادات كل منهما .

ففي حين لا يتعدى الاعتماد المالي الخاص بمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم ٩٤٠،١٢٨ جنيه ، نجد أن الموارد المتاحة للعمل الإعلامي ( فقط ) في مجال السكان

وتنظيم الأسرة وبصفة خاصة على المستوى المركزي لدى مركز الإعلام والتعليم والاتصال على النحو التالي :

أولاً : موارد متاحة مركزيا من خلال أجهزة الاتصال الجماهيري ، الصحافة / الإذاعة / التلفزيون / السينما .. إلخ .

من خلال التلفزيون :  
تقنيات / مقابلات / تغطية لأنشطة إعلامية / مسابقات / بالإضافة للدراما الاجتماعية / وميزانيتها ٨١١،٨٠٠ جنيه .

من خلال الإذاعة :  
دراما اجتماعية / تقارير بحثية / مقابلات وأحاديث / وميزانيتها ١٥٧،٠٠٠ جنيه .

من خلال الصحافة :  
إعلانات - مقالات / تقارير / معلومات صحفية / ميزانيتها ١٧٠،٥٠٠ جنيه .

مطبوعات ونتاج فني .. غير موضحة لميزانية .

سينما وفديو وميزانيتها ٩٠،٠٠٠ جنيه .  
حملات إعلامية ومؤتمرات وندوات ولقاءات وميزانيتها ٤١٧،٠٠٠ جنيه .

بالإضافة إلى موارد أخرى متاحة مركزيا لدى وزارات وأجهزة أخرى في مجال الإعلام السكاني وتحتاج لحصر وتنسيق . ص ٤٤  
من مقدمة للبرمجة التفصيلية للمكون السكاني للخطة عن عام ٨٨ / ٨٩ .

تري أيهما الأولى بالاتفاق - محور الأمية والتي تبلغ نسبتها ٦٠٪ من مجموع سكان مصر ، لم مواد دعائية لقضايا مفتعلة لها فرمان في مجال الاستفادة والمقاولات الكلامية في أي مجال يطلب منهم الكلام أو القول فيه !

( ليد الأجنبية .. )

تشير الأصابع بثقة إلى أن هناك بدا أجنبية غريبة وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه الحملات ، فمعظم ما تقدمه من مساعدات تشترط أن يقدم في هذا







المصدر : لويس كاسلام

التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمجال - علاوة على الأبحاث المشتركة عن سكان مصر وخصائصهم وتوزيعهم - تحت مسمى الدراسات السكانية - والتي تذهب إلى تفاصيل نتائجها إلى الكيان الصهيوني ومن وراءها - لذا امتدت هذه الأيدي إلى مقررات المواد الدراسية في المراحل الأولية من التعليم ولم يسلم منها حتى منهج التربية الإسلامية « حيث ألحم هذا الموضوع على منهج التربية الإسلامية - موضوع تنظيم الأسرة الذي تموله أمريكا ومن خللها الجهات المشبوهة وذلك لأهداف استعمارية وعدوانية بعيدة المدى ولا يخفى هذا الأمر على أحد » ، ولقد عرض المؤلف بعض الأحكام العقلية بأسلوب دعائي يتعارض مع الموضوعية والروح العلمية كما أنه لم يعرض أدلة من الكتاب والسنة وجميع ما تقدمه من أدلة لا يرقى إلى مستوى نقض الحديث النبوي الشريف « تناكحوا تناسلوا فأتى مباهو بكم الأمم يوم القيامة » ومن أدلته على أن تنظيم الأسرة على حد قوله « إتنا نعيش في عصر التنافس فيه بالاختراع والابتكار لزيادة الإنتاج لا عصر زيادة الأفراد » .

إذا كان هذا هو الوضع على المستوى الإعلامي والتعليمي فإن هناك بعض الحقائق التي لا يمكن إغفالها :

• تبلغ المساحة المأهولة بالنسبة للمساحة الكلية لجمهورية مصر العربية ٥,٥ % فقط عام ١٩٨٦ .

• تبلغ نسبة الزيادة في المساحة المأهولة ١٩ % .

• لازالت ميناو تعانى من خلل في عدد للشبان حيث لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب ، وهذا له خطورته في منطقة قريبة من العدو .

هذه الأمور تتطلب جهودا حقيقية لمواجهتها والتعامل معها .

### الحالة السكانية في الغرب

إذا نظرنا إلى الحالة التي عليها السكان في دول غربية كثيرة نجد أن المعادلة مختلفة فهذه الدول تنهدها كما تشير أحد الدراسات الغربية - تغيرات انحدارية حادة لاسيما في

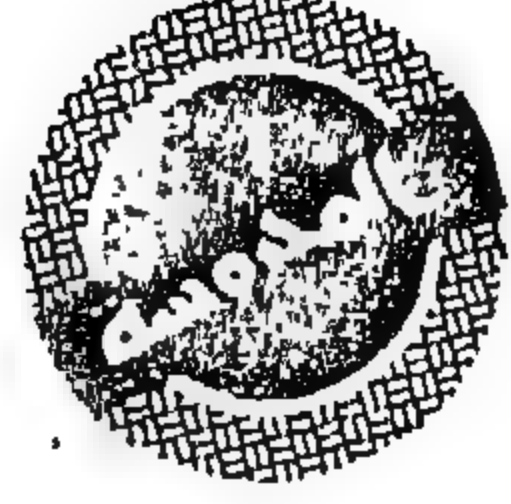
العقدين الأخيرين بعد الحرب العالمية لثنية سواء في الكتلة الشرقية الملحدة أو الغربية المابية على السواء مما بات يُشكّل خطرا كبيرا على مستقبل تلك الأمم ففي إيطاليا وبريطانيا وألمانيا الشرقية والغربية وفرنسا ورومانيا وبلجيكا والاتحاد السوفيتي وفي المجر وغيرها نجد تناقصا حادا في معدلات الولادات حيث تبلغ في متوسطها في هذه الدول ( ١٢ بالآلف ) ، الأمر الذي جعلها تنتهج سياسات مشجعة وإجراءات لتشجيع النسل كمنح علاوات ومنح وقروض للزواج ومبالغ مالية للمواليد ، ورفع راتب إجازة الأمومة ، واستصدار قوتين بزيادة للعلاوة المدفوعة للأباء العاملين إلى غير ذلك من الإجراءات المشجعة .

• تلك لتقليل نسبة العمالة الوافدة - لاسيما من الدول الإسلامية - والتي يزداد معدلات النمو فيما بينها في هذه المجتمعات ، كذلك فإن معدلات التناقص في المواليد أدت إلى أن تزيد مدة الخدمة الإلزامية بقوات حلف الأطلسي إلى جانب الاستفادة بعناصر نسائية في هذه القوات يبلغ عددها حاليا ١٥٠٠٠ ألف امرأة .

• كذلك نلاحظ أن الكيان الصهيوني الفاصب للفلسطين قلق بشأن معدلات نمو السكان اليهود مقارنة بالمسلمين في أرض فلسطين ويعرب عن قلقه هذا في مؤتمراته ، وفي قهره الدائم لأطفال الحجارة ، وعدواته على النساء الحوامل واستخدامه للغازات والضرب الذي يؤدي إلى الإجهاض ..

النظرة إلى الإنسان والسكان .. كيف؟  
للككتور رفعت العوضي أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر يشير إلى أهمية النظرة التكاملية على مستوى دول العالم الإسلامي ككل فيقول إن السياسة الاقتصادية التي ترتبط بها لمواجهة هذا الموقف هي سياسة تركز في الدرجة الأولى في العمل على جانب الموارد أي سياسة تستهدف استغلال الموارد المتاحة وتنمية موارد جديدة والتكنولوجيا المعاصرة تمكن من ذلك إذا خلصت النيات بهذا الاتجاه ، على أنه فيما يتعلق بالموارد فإن الكلام يتجه أولا إلى الموارد المحلية لكن في إطار أعمال الإسلام





المصدر: أولاد كبري اسلام

التاريخ: ١٩٤٠ أبريل

الإنسان العادي أن يقدر قدراته وطاقاته الكامنة فيه ، إعمارا للأرض وتحقيقا للتنمية الاقتصادية وهما :

- أن يكون هذا الإنسان العادي حرا .
- وأن يستمتع بحق المساواة وعدم الاستغلال .

وأخيرا تؤكد الحكومة والنظام بأمر بديهي وهو أن كل مولود له إلى جانب فمه التي تخلق أصحاب النظرة المادية كثيرا . له مساعداه وعقله ووجداته الذي هو أساس أي تغيير أو تنمية إذا وجد من يربيه ويشجعه نحوها ، بدلا من أن يمن عليه برغيف الخبز .

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فبتنا ينبغي أن نأخذ العالم الإسلامي ككل حيث وضع السكان والموارد بصفة عامة ، فإذا كان هناك بعض البلاد الإسلامية في اللحظة الحالية فيها زيادة سكان عن الموارد فإن هناك الكثير من البلاد الإسلامية التي فيها مشكلة سكانية ولكن على النقيض من المجموعة الأولى من البلاد الإسلامية أي أن السكان فيها أقل من الموارد والدول الإسلامية التي ينطبق عليها هذا كثيرة ومعروفة .

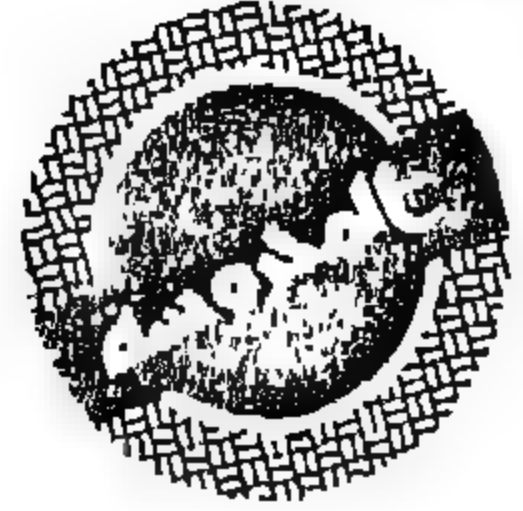
وهذا يجعلنا نقرر في هذا الصدد أن التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي هو سياسة لها دورها في جعل السكان في إطار ملائم على مستوى الدول الإسلامية ككل ، فإذا أخذنا مصر والسودان مثلا لا نجد مشكلة سكانية فإذا نظرنا على مستوى العالم الإسلامي كله فلن نجد مشكلة بين سكانه وموارده فهو لا يعاني مشكلة سكانية ، وهذا الوضع السكاني في العالم الإسلامي أدعى إلى أن يكون من أسباب الدعوة لتكامل الاقتصاد الإسلامي الذي له أسبابه الكثيرة بجانب الوضع السكاني ، ونحن هنا لا نبتدع فكرة ، فتجربة أوروبا تفيد في هذا الصدد ، فلقد هجرت أوروبا كثيرا من سكانها إلى مناطق مختلفة في العالم القديم والجديد ، أي أنها أفرغت جزئيا في وقت من الأوقات زيادتها السكانية في بلاد أخرى ، ونحن لا نصل إلى حد أن نطالب بأن توجد لنا مستعمرات تحل فيها المشكلة السكانية كما حلتها أوروبا قديما فهذا غير متاح على الإطلاق وإنما نطالب أن يلعب التكامل الاقتصادي الإسلامي دورا في هذا الصدد .

القضية كما يقول الدكتور عبد الحميد الغزالي تتمثل في التنمية ، والتنمية في نظر المنهج الإسلامي تختلف عن المناهج الوضعية التي تحاول الإجابة عن سؤال واحد هو لماذا تتم عملية التنمية ؟ أما المنهج الإسلامي في التنمية فيجيب عن سؤال أهم هو بمن تتم عملية التنمية ؟ .

والإجابة هي أن عملية التنمية تتم بالإنسان المسمى العادي وليس بالإنسان التحليلي النظري في النظام الرأسمالي ولا القرس الاجتماعي في النظام الاشتراكي ولكنه الرجل العادي بسبيلياته وإيجابياته والذي يعمل في إطار من أخلاقيات الإسلام كما أن المنهج الإسلامي وضع شرطين لكي يستطيع هذا







فخواتكم فيقول المنهج  
الاسلامي للأمن والتنمية

من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ المال وحفظ العرض وحفظ المال ، ويجب أن توجه طاقات الفرد سواء كان حاكما أم محكوما ، نحو تحقيق ذلك طبقا للأولويات الإسلامية وهي الضروريات فالمحاجيات والتجسسيات مستخدمين في تلك الموارد البشرية والمالية والطبيعية التي سخرها الله للمخلوقات ، وعندئذ تتحقق للإنسان المسلم الحياة الآمنة الرغدة في الدنيا والفوز برضا الله عز وجل في الآخرة .



يكتبها الدكتور  
حسين شحاته

الامن من نعم الله

لقد ربط الله عز وجل بين الأمن والبرق في عديد من الآيات القرآنية واعتبرهما من أهم النعم التي سألها الله لمخلوقاته ، وهذا نجده واضحا في قوله جل شانه ، الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف ، ( قريش ) .

كما جعل الخوف والجوع من  
أساليب العذاب النبوي لعباده

الذين يكفرون بترك النعم ، فيقول عز  
من قائل :

« وضرب الله مثلا قرية كانت أمة  
مطمئنة بآياتها رزقا رغدا من كل مكان  
فكثرت بأنعم الله ، فآذاهم الله ليلس  
الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ،  
( الفحل : ١١٢ )

واحيانا يكون الابتلاء واختبار قوة  
الايمن والصبر عن طريق الجوع  
والخوف ، مثل ماورد في سورة البقرة  
حيث يقول الله :

« ولتفلسونكم بشيء من الخوف

ويثير سؤال يعقبه أسئلة : هل  
حققت قوانين الطوارئ وغيرها  
الامن والتنمية ؟

- هل يعيش الإنسان في ظل هذه القوانين أمنا على نفسه من الاعتداء ؟  
- هل يعيش الفرد في ظل هذه القوانين أمنا على فكره وعقيدته من الاعتقل ؟

- هل يعيش الفرد في ظل هذه القوانين أمنا على زوجته وبناته وأولاده؟

- هل يعيش الفرد في ظل هذه القوانين أمنا على ماله من المصادرة أو الابتزاز أو التأميم؟

هل يعيش الفرد في ظل هذه القوانين امانا على نفسه ؟

هل يعيش الفرد في ظل هذه القوانين معافا في بدنه يجد من يعالجه اذا مرض؟

- وهل حققت هذه القوانين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأكمله، يصبح أعضاؤه أخوانا متحابين متساوين؟

ان الواقع الذي نراه بارزاً امامنا هو ان هذه القوانين خلقت لفئة الملاكين والمراشيين الذين تخلوا عن مبادئهم ومثلهم الامن المزيّف وتمكنوا من الحصول على اموال الناس بدون حق على حساب الاخرين .

أما بالنسبة لفئة المؤمنين بالله رباً  
وبالأسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً  
سببت لهم هذه القوانين الفرع  
والفلق ، وظهر الخوف ... وكان من  
نتيجة ذلك الخلف والحياة البؤس  
للمؤمن من صير ومنهم من انشأ  
تحية ... ولا بد من الجهاد في سبيل  
الآمن والتنمية ولكن كيف السبيل ؟

هذا ما سوف نتعرض له في هذه الدراسة والتي توضح للقارئ المنهج الاسلامي لتحقيق الامن والتنمية .

ويتطلب تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية السابقة أن تسود المجتمع الحرية والعدالة والأمن والطمأنينة ، لهذا ما اعتدى على حرية الفرد وأمنه وتغشى الظلم والقهر والاعتقال والتعذيب .. سلب منه الأمن المعنوي وتعرض الأمن الغذائي للخطر وأصبحت حياته ضيقاً ، ويجب على المسلم عندئذ الجهاد والتضحية بكل ما يملك ليسترد أمنه وحرية ورفاهه الذي قسمه الله له . كما أن تحقيق الأمان للمال والمحافظة عليه وتنميته لا يقل أهمية عن أمن النفس لكلاهما .  
رحمنا الله .

والعالم اليوم شرقه وغربه وشماله وجنوبه ، يعاني من مشكلة الخوف ونقص الرزق وليس المقصود بالخوف هو فقط الخوف من مصائب الدهر بل الخوف المعنوي من قلم الظالمين ويطش الجبارين ، كما أنه ليس المقصود بنقص الرزق المادي بل أيضا قلة البركة فيه .

## دعاوی باطله

والقدرة. فامتد بعض الدول يامدار  
الكثير من القوانين الوضعية الحديثة  
مثل قانون الطوارئ وقانون الاحكام  
العرفية وقانون العيب وقانون كذا  
وكذا يدعوى تحقيق الامن والتنمية  
وهذه القوانين تعطي الحق لبعض  
اجهزة الدولة للقبض على اى فرد في  
اى وقت بدون اذن من النيابة  
وبحسب ويتحدد حسب ان شاعروا كما

تعطى هذه القوانين الحق لأجهزة الدولة التجسس والتصنت بدعوى الأمن كذلك تعطى هذه القوانين الحق لهذه الأجهزة لن تصادر الأموال بدعوى الأمن وغير ذلك من الحقوق والتي هي ليست بحق في نظر الإسلام .





المصدر : ..... النور

التاريخ : ..... ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والجوع وتقص من الاموال والانتفس  
والثمرات وبشر الصابرين الذين اذا  
اصابتهم مصيبة قلوا انا لله وانا  
اليه راجعون ،  
(البقرة : ١٥٥) .

والرسول صلى الله عليه وسلم  
يؤكد على ان الرزق الرغد والامن  
والطمأنينة من اهم ثروة الانسان  
المعنوية والمالية . فيقول عليه  
الصلاة والسلام ، من بليت امنا في  
سربه معلما في بيته ، عنده قوت  
يومه ، فكانما حيزت له الدنيا  
بحداليرها .

(مطلق عليه)  
ففي هذا الحديث الشريف يحدد  
الرسول ( صلى الله عليه وسلم )  
مقومات الحياة البشرية الكريمة  
الطبية في ثلاث هي :

- الحياة الامنة ( امنا في سربه )  
- القوة البدنية ( معلما في بيته )  
- الامن الغذائي ( عنده قوت يومه )  
وفي حجة الوداع يضع الحدود  
لمنع الاعتداء على هذه المقومات فيقول  
: ... فليكن بضاعكم واموالكم  
واعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم  
هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ...  
فلا يجوز لاحد ان يعتدى على  
النفس والمال والعرض حتى يحجب  
النفس في امن معنوي ويزيق مادي  
وهذا هو مقصد الشريعة الاسلامية ،







المصدر : ..... الشعب

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٩٠

## تسارعت من التسلل للشباب

تسارعت لاول مرة

بقلم : عادل حسين



شركة . يقال إن السبب راجع الى فشل الادارة والى النهب والخسائر . ونحن نسلم بان كثيرا من هذه الشركات كان كارثة لاقتصادنا القومي . ولكن يجب أن نذكر أن هذه المشروعات كانت خارج القطاع العام الرسمي . فكانت لا تخضع لقوانين القطاع العام وقيوده . أي كانت تعمل كمشروعات خاصة . بل لم يكن المال العام فيها خاضعا للجهات الرقابية في الدولة . .. ويعني هذا أنه اذا كانت هذه المشروعات قد ارتكبت جرائم وحقت خسائر فان المسؤولية عن ذلك شائعة بين ممثلي الحكومة وبين ممثلي القطاع الخاص المساهمين في ادارة الشركات . فلماذا يعتبر تسليم الملكية والادارة بالكامل الى ممثلي القطاع الخاص بمثابة حل سحري لازمة القطاع المشترك ؟ نحن لانعارض تحويل كثير من هذه المشروعات الى القطاع الخاص بالكامل . ولكن نعارض أن يتم هذا الأمر بمنطق أنه حل سحري يكفي وحده . وفي كل الحالات . لمواجهة مشكلة معقدة . ان علاج الشركات المنهوبة والمتعشرة

يتطلب فترة انتقالية يتم اثناءها علاج الاختلالات . ويجب أن يبحث نقل الملكية الى القطاع الخاص حالة حالة . بحيث يتحقق الانتقال في الوقت المناسب . وبالطريقة التي تتحقق مصلحة مرجحة للشركة المعنية . ولا معنى للعجلة أو التعميم في القرار .



وينقلنا ذلك الى السؤال الآخر في قضية القطاع العام . كان الكلام السابق عن سؤال : ماذا

خطاب الرئيس مبارك في أول مايو تضمن إعلانا صريحا لمعالم السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الموقف من قضية القطاع العام على رأس ما تناولته الخطاب . ولكن أظن أن هذا الموقف مازل يحتاج مزيدا من الشرح والتحديد .

■ لقد سبق أن أوضحنا أن حزب العمل على رأس المطالبين بإصلاح اقتصادي جذري . ويتضمن برنامجنا للإصلاح إشراك القطاع الخاص في ملكية عديد من وحدات القطاع العام . بل نرى نقل وحدات بالكامل الى القطاع الخاص ( تملكا أو إيجارا ) . .. ولكن هذا الكلام يتطلب منا أن نحدد ماذا نبيع ؟ ثم كيف نبيع ؟



■ وبالنسبة لسؤال ماذا نبيع ؟ قد نتفق مع كثير مما ذكره الرئيس في هذا الشأن . ولكن لم نفهم سبب إدخال الفنادق ضمن المشروعات المرشحة للبيع ( وعدم الاكتفاء بتأجيرها ) . لقد قيل في التفسير إنها مشروعات صغيرة . مع أن ثمين الفندق - كما جاء في الخطاب - يصل الى ٧٠ أو

١٠٠ مليون جنيه . ونحن نخشى أن يخدم هذا القرار هدف الأجانب والصهاينة في إحكام سيطرتهم على قطاع السياحة ..

كذلك لم نفهم سبب القرار الخاص ببيع أنصبة الدولة في المشروعات المشتركة كافة ( ٢٤٥







المصدر : ..... **الاستشارة**

التاريخ : ..... **١٤٩٠ هـ**

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نبيع ؟ والسؤال الآخر هو كيف نبيع ؟ وقد أوضحنا في كتابات سابقة أن لنا في هذا الشأن مطلب ثلاثة :

- **الأمر الأول** : أن نضمن استمرار ملكية الأصول الانتاجية في أيدي مصرية - عربية .. ونقول تحديداً إنه لا يجب أن نسمح بأي تسلسل لرأس المال الأجنبي إلى مواقع السيطرة أو المشاركة . الا على سبيل الاستثناء ووفق أهداف وقواعد واضحة تحقق مصلحة قومية متفقا عليها .
- **والأمر الثاني** : أن تباع المشروعات ( أو حصص منها ) بسعر عادل ، حتى لا تكون سياسة التحول إلى القطاع الخاص غطاء لتسليم حصة من المحظوظين أموال الأمة التي ساهم الجميع في تكوينها وتنميتها .

○ **والأمر الثالث** هو أن تؤدي العملية في نهاية المطاف إلى تطوير فعلي للاداء الاقتصادي في المشروعات التي تشملها الخصخصة ( أي التحول إلى النظام الخاص ) ، بحيث تزيد الربحية في هذه المشروعات عبر زيادة الانتاجية ، وليس برفع مفتعل للأسعار ، أو بالانتقاص من حقوق العاملين ، أو بزيادة عدد العاطلين .

□□□□□

وقد جاءت في خطاب الرئيس مبارك إشارات مطمئنة للنوايا ، فجاء في الخطاب مثلاً أن الحكومة لن تبيع المشروعات ، لاى واحد .. ولكن أبيعها للمصري القادر على تشغيلها بكفاءة .. وهذا التأكيد على « المصري » مهم جداً .. كذلك قال الرئيس : إن المسألة « ليست أوكازيون » ، وأوضح أنه يعلم أن هناك من يتربصون لشراء المشروعات رخيصة ، ولكن الدولة حريصة على المال العام ، والدولة - كما قال - « ليست هبلة » ، فإذا كانت قيمة السهم عشرة جنيهات ، فلن تبيعه الحكومة بعشرين قرشاً في مناقصة ، وإذا كانت الاسهم لا تجد من يشتريها يسعرها الحقيقي ستصير الحكومة ولن تتعجل في البيع .

.. هذا الكلام يتفق مع المبادئ التي أعلنها ، ويطمئن كل القوى الوطنية إلى حسن النوايا ، ولكن يجب أن نعترف بأن الالتزام بهذه النوايا صعب ، ومن حقنا أن نطالب - ليطمئن القلب - بمزيد من الوضوح والقواعد السياسية والقانونية التي تحكم العملية ، فرغم كل ما أعلنه الرئيس اعتقد أن الاجابة على السؤال كيف يتم البيع مازالت أقل تحديداً في اجابة السؤال : ماذا نبيع .. ويبرر حذرنا وإلحاحنا على التوضيح عدد من الاعتبارات :

□ فنحن نعلم أن هناك مخططاً خارجياً تشرّف عليه الهيئات الدولية ، يهدف إلى عكس ما عبر عنه الرئيس ، وما تؤيده فيه - وإذا كانت هذه المخططات تهدف إلى فرض السيطرة الأجنبية على مواقع الانتاج المصرية ، وإذا كانت تهدف إلى إشاعة الفوضى والخراب ، فإن هذه

المخططات تجد من يساندها داخل أجهزة الحكم ، وكذلك فإن الرشاوى تستطيع تمرير عديد من الإجراءات التفافاً حول القوانين والقرارات السياسية .

إن الالتزام بالمبادئ المعلنة يتطلب حكومة قوية لا يخترقها أعوان الهيئات الدولية ، يتطلب الأمر حكومة قوية قادرة على فرض سياسة قومية ولا تخضع لابتزاز الشلل والنهبين .. إن منيع « **الأوكازيون** » ومنع الأجانب والصهاينة يتطلب بصيرة وبعد نظر ، ويتطلب درجة عالية من الكفاءة في إدارة الصراعات الدولية والمحلية .. فهل نملك مثل هذه الحكومة المتמاسكة والقادرة ؟ ! اعتقد أن أغلب المواطنين يرون أن الحكومة الحالية ضعيفة جداً ، ويرون أنها « **هبلة** » ؟

□ ومن الناحية الاقتصادية ، قلنا في حالة المشروعات المشتركة إنه يجب أن تجري عملية إنعاش للمشروعات بحيث لا تطرح للبيع وهي كالجثة الهامدة ، فبيع المشروعات باعتبارها مجرد مبان وآلات يعني بيعها « خردة » ، وسيبخر هذا قيمتها مهما حسنت النوايا .. وهذا الكلام ينطبق على كل المشروعات المرشحة للبيع ( كلياً أو جزئياً ) وليس على المشروعات المشتركة وحدها .. ويقلقنا أن هذا المبدأ لا نراه حتى الآن محل اتفاق صريح ، ونحن نؤكد هنا مرة أخرى أن المشروعات لا ينبغي أن تباع الا وهي في حد أدنى من الحيوية الاقتصادية ، وإلى كل المعجبين بمسرتنا نشر نقول إن التجربة الانجليزية في الخصخصة كانت تفعل ما ننصح به في كل المشروعات التي يتقرر طرحها للبيع .

□ وهناك سبب آخر للقلق ويهدد النوايا الطيبة : ماذا سنفعل إذا كن أصحاب المدخرات الوطنيون متكسرين وغير مطمئنين ؟

من المؤكد أن الاقتصاد المصري يحمل مدخرات كبيرة بالجنيه المصري والنقد الأجنبي ( ولا يظهر أغلبها في الحسابات الرسمية ) . وكذلك فإن المستثمرين العرب يملكون عشرات البلايين من الدولارات التي تبحث عن أوجه للتوظيف . وكذلك فإن مجتمعنا العربي والمصري قدرات تنظيمية كثيرة قادرة على العطاء وتشغيل المشروعات بكفاءة .. ولكن إخراج هذا كله من مكانه يتطلب زمناً ويتطلب تغييرات محسوسة في الجو السياسي ، وبدون هذا التحضير والصبر ، ستجهد محاولة نقل الملكية إلى أيدي وطنية ( مصرية وعربية ) فالطرح الفوري لمشروعات كثيرة ، وبدون تحضير وإعادة ترتيب ، سيتترك السوق لغير من قصدناهم ، أي للأجانب والأفاقين ، وحسن النوايا هنا لن يغير من الأمر شيئاً .

□□□□□

إلا أن خطاب الرئيس في أول مايو لم يتعرض لنتائج







المصدر : ..... الشريعة

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المباحثات مع البنك الدولي فقط ( المتعلقة ببيع القطاع العام ) ، ولكنه تناول المباحثات مع صندوق النقد أيضا ( المتعلقة بضبط الأداء في الاقتصاد القومي ، ويشمل التوصيات بإلغاء الدعم وما أشبه ) .. ونحن نفهم أن أي علاج جاد للاختلالات المزمنة في الاقتصاد المصري لابد أن يكون مرا .. ونحن نرحب بالعلاج المر إذا كان يؤدي بعد فترة إلى دفع التنمية وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير فرص العمالة ، والحد من الظلم الاجتماعي ، ولكن ما يدعونا الصندوق إليه لا يحقق شيئا من ذلك .. ما يدعونا إليه الصندوق ليس علاجاً مراً ، ولكنه مؤامرة تقتل المريض .

ودون استطراد لا يتسع له المقام ، أود أن أؤكد أن حديثنا عن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يخالف ما يدعونا إليه الصندوق ليس هرطقة اقتصادية كما يقول الصندوق وعملائه . والحديث عن الوطنية الاقتصادية أو الاستقلال الاقتصادي لم يعد ، موضحة قديمة ، بل الصحيح أنه لا يمكن أن نحقق نهضة حضارية أو اقتصادية بدون أهداف مستقلة وسياسات مستقلة . وهذا الاستقلال هو عندنا نقطة البدء في الحل الاقتصادي الإسلامي لمشاكل مصر .

□□□□□

■ وأشير في هذا الصدد إلى اليابان والمانيا ، فهذان العملاقان حققا ما حققا اعتماداً على مفاهيم الوطنية الاقتصادية ، ووفق مبادئ تخالف تماماً ما تدعونا إليه الهيئات الدولية والولايات المتحدة .. ويجب أن نعي مثلاً هذه الحقائق :

× الصادرات في المانيا واليابان تزيد كثيراً على الواردات ، واليابان متهمة بشكل خاص ( من الولايات المتحدة ) بأنها ترتب أوضاعها الاقتصادية على نحو يغلق أسواقها في وجه المنتجات الأجنبية . وعادة لا توجه إلى المانيا مثل هذه الاتهامات ، ولكن يلاحظ أن السوق الألمانية من الناحية العملية شبه مغلق أمام الولايات المتحدة في المجالات المهمة .

× هذه القيود والضوابط الوطنية على التجارة

الدولية ترتبط بكل الأنظمة التي تقودها الدولة في المجالات المختلفة ، بل وبالتكوين الثقافي للشعبيين الياباني والألماني الذي يقوم على الاعتداد بالنفس ، فالإقتصاد هناك مفسوك بأحكام بين القيادة الاستراتيجية السياسية ، وكل قطاعاته متشابكة مع بعضها البعض ، فالبنوك في البلدين مثلاً تملك نسبة

كبيرة من أسهم الشركات الصناعية ، وبالتالي تتشكل كتل عملاقة مالية - صناعية يصعب على الأجانب اختراقها ، وكذلك نجد أن الشركات المختلفة مترابطة ، هذه تملك أسهماً في تلك ، وتلك تملك أسهماً في الشركة الأخرى .. وشركات الإنتاج مربوطة بأحكام مع سلسلة التوزيع .

× والحكومة من خلال تنظيماتها وترتيباتها المختلفة ترعى هذا البناء المتماسك ، وتقدم أشكالاً عديدة من الدعم ، للشركات الوطنية .. ولذا نلاحظ من خلال هذه العلاقة الوثيقة بين الدولة والشركات ( الخاصة ) أن ممارسة هذه الشركات تعكس عادة أولويات المجتمع ، وقبل المصالح المباشرة للأفراد أصحاب الأسهم ، وبفضل ذلك كله أمكن تطبيق استراتيجيات أبعدت الأجانب عن ملكية المشروعات الوطنية ، فالاستثمار الأجنبي في اليابان يكاد أن يكون صفراً في الأعوام الأخيرة ، والجال في المانيا يشبه ذلك .

× ويلاحظ إلى جانب هذا أن العمال في البلدين يحتلان موقعاً محورياً لا نجده في الولايات المتحدة .. ففي اليابان معروف أن العاملين في المشروع يعملون بروح الفريق ، والتقاليد اليابانية تضمن ذلك ، وهي تشمل ضمان العمل مدى الحياة بدون فصل وبطالة .. وفي المانيا نعلم أن نقابات العمال فعالة جداً ، ولها صوت قوي في إدارة الشركة

□□□□□

هذه الحقائق مهم أن نعرفها ، حتى لا يتصور البعض أن الدعوة إلى زيادة دور القطاع الخاص تعني الفوضى وغياب الدولة وفتح الباب أمام من هب ودب .. أو إشاعة الظلم الاجتماعي .

× ولا بأس من الإشارة إلى كوريا الجنوبية وتايوان ، فهذان البلدان محل انبهار مشروع ، ومن المؤكد أنهما تأثرا تأثراً كبيراً بالنموذج الياباني ، فكل الوزارات التي تشكل النظم الاجتماعية والإدارية ، والتي تضع السياسات منقولة حرفياً في اليابان . وفي العلاقة الوثيقة بين الدولة ورجال الأعمال الوطنيين استفادوا فائدة كبرى من خبرة اليابان ، وهذه العلاقة انعكست في دعم الشركات الكورية والقانونية أثناء اقتحامها للأسواق الخارجية ، وانعكست كذلك في حماية الشركات الوطنية ، من خطر الواردات ومن خطر بيع أسهمها للأجانب

وتصف دراسة صادرة عن البنك الدولي الصورة العامة للتجربة الكورية فتقول : إن الإقتصاد الكوري يعتمد في الأساس على المشروع الخاص ولكنه يعمل وفق توجيه حكومي مركزي إلى أعلى درجة . أن الدور الحكومي يتجاوز مجرد إرساء قواعد عامة للمباراة ،







المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ..... ٨ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فهناك تدخل مباشر ، وإلى جانب هذا فإن الدور الحكومي يؤثر على الاقتصاد كذلك بشكل غير مباشر من خلال قوى السوق ( أى من خلال « الدعم » الحكومي للمشروعات وتوجيه الأسعار ) . إن الدولة مشاركة في كل القرارات المتعلقة بعالم الأعمال ، بل هي صاحبة النفوذ الحاسم . .

□□□□

■ .. نحن نريد هذه الصيغة الوسط ، لا نريد تحكما بيروقراطيا يحتكر الأرزاق ويكتم الأنفاس ، ولكن لا نريد كذلك فوضى تخرب الديار وتشيع المظالم ، وفي كل الأحوال ، نريد أن يكون أهل البلد ( حكومة وشعبا ) هم المالكون للثروة والمشروعات ، وهم الذين يقررون السياسات ، وإذا كان هذا الكلام لا يعجب الهيئات الدولية أو الولايات المتحدة ، فإن هؤلاء ينطبق عليهم قول الحق تبارك وتعالى : « إن تمسستم حسنة تسؤهم ، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها ، وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ، إن الله بما يعملون محيط » .





المصدر : الشعب

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رفسع الأسعار أسوأ الحلول

## لمعالجة أزمة الحكومة

روعت جماهير شعب مصر من أصحاب الدخل المحدودة بمسلسل رفع أسعار السلع في وقت يشتون فيه من عدم تناسب دخولهم مع أعباء الحياة الضرورية . ويطلبون برفع مستوى المرتبات والأجور حتى يستطيعوا الحفاظ على متطلباتهم ومتطلبات أسرهم الأساسية .

ففي اليوم التالي لخطاب الرئيس مبارك في عيد العمال يوم أول مايو انطلقت بداية المسلسل المفرع بزيادة سعر أنبوبة البوتلجاز من ٦٥ قرشا الى ١٥٠ قرشا أي يكثر من الضعف أو بعبارة أدق بنسبة ١٣٠ ٪ دفعة واحدة ، وهو أمر لا يحدث في أي بلد من بلاد العالم ، ثم تلت ذلك الزيادة في أسعار أغلب المواد التموينية من دقيق و أرز ومكرونة ، كما صدر قرار برفع أسعار السجلات وهي وإن كانت سلعة ضارة بالصحة نريد أن يحد المواطنون من استهلاكها إلا أنها تعتبر ضرورية في نظر العديد من المدخنين بحيث أن دخولها ضمن هذا المسلسل من شأنه زيادة متاعبهم .

بقلم : الدكتور

محمد حلمي مراد







الشرق

المصدر :

التاريخ : ١٨ أيار ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعجز الميزانية العامة للدولة ، ولا يعطى الأهمية الواجبة للإصلاحات الاقتصادية ، التي من شأنها زيادة الانتاج ، تلك الزيادة التي تعتبر العلاج الحقيقي الفعال لازمتنا القائمة ،

وقد كان من نتائج اعتمادنا على الخارج وحرصنا على مسايرة صندوق النقد الدولي أن انتاجنا الزراعي والصناعي أخذ يتدهور بصفة مستمرة بحيث أصبحتنا نحصل من الخارج على أكثر من ثلاثة أرباع احتياجاتنا من القمح لتوفير ما نأكله من الخبز ، ونزل القطن المصري من فرق عرشه كمحصول مصر الأول وصاحب القدر المعلن في الأسواق الخارجية واضطربنا لاستيراد الغزل الأجنبي حتى لا نتوقف مصانعنا للغزل والنسيج ، وفي الوقت الذي يتدهور فيه انتاجنا ، نجد أن القروض الأجنبية التي تتلقت كاهلنا في تزايد مستمر : فقد زادت ديون مصر الخارجية - طبقا لتقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير - من ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨١ إلى ٢٣ مليار في عام ١٩٨٢ ثم قفزت إلى ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ، وتجاوزت خمسين مليار دولار في عام ١٩٨٩ أي أن كل مصري ومصرية - طفلا كان أم شابا لم شيئا - يعتبر مدينا للخارج في المتوسط بمبلغ ألف دولار !

ولا يمكن الخروج من هذه الدوامة القاتلة إلا بعمليات جديدة وسياسات اقتصادية جديدة نابعة من الاعتماد على الذات ومستهدفة زيادة الانتاج تصحيحا للسياسات الخاطئة التي لا يستطيع أن يمونها المسؤولون عنها بل سوف يعملون على التستر عليها وعدم احلال غيرها محلها .

### لن تنصلح أحوالنا مادامنا نتعلل بأسباب غير واقعية :

وبدلا من الاعتراف بالواقع والعمل على معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت بنا إلى هذا الوضع المتردى ، نجد الرئيس مبارك يردد الحجج التي يسوقها أصحاب السياسات الفاشلة مما لا يقتنع به الشعب بذكائه الفطري المبرور .

### لماذا الاستسلام لشروط صندوق النقد الدولي برفع الأسعار ؟

ويبدو المسئولون وعلى رأسهم الرئيس حسنى مبارك هذا الاستسلام لرفع الأسعار بالخلل الموجود في ميزاننا التجاري ، إذ أننا نستورد من الخارج ما قيمته ١١ مليارا من الدولارات سنويا بينما لا تصدر إلا في حدود ستة مليارات ، وبالعجز الموجود في ميزانية الدولة بحيث تزيد نفقاتها على مواردها المالية بحوالى ١٧ مليارا من الجنيهات وهو ما يجعل مصر عاجزة عن سداد أعباء خدمة قروضها من فوائد وأقساط مستحقة والتي تزيد على أربعة مليارات ( أى ألف مليون ) دولار سنويا !

من هنا يتدخل صندوق النقد الدولي و باعتباره وكلا عن الدول الدائنة - للضغط على مصر للتضييق من فجوة عجزها المالي ليس بقصد اصلاح أوضاعها الاقتصادية بصفة أساسية ولكن بقصد تمكينها من الوفاء بما عليها من التزامات مالية نحو الدول الدائنة وإلا فإنه لن يتم التناغم على تأجيل مستحقاتها بما اصطلح على تسميته بإعادة جدولة الدين ، أو تخفيض الفوائد المستحقة لها ، وإن تقدم الدول الفنية قروضا جديدة لمصر ان أصبحت مدمنة للاقتراض شأنها في ذلك شأن مدمنى المخدرات الذين تسم كيانهم بهذه المواد الضارة ولكنهم لا يستطيعون الامتناع عن تناولها ، الأمر الذى

يحتاج الى تغيير المسئولية الحكومية من مدمنى الاقتراض بمسئولين جدد لم تتلوث مفاهيمهم وسياساتهم بهذا الأسلوب المدمر .

وليس أدل على ذلك من أن كل مقترحات صندوق النقد الدولي وشروطه تتركز على اصلاحات مالية ، تتعلق بثلاث قضايا أساسية وهى سعر الصرف ( أى سعر عملتنا بالنسبة للعملة الأجنبية وخاصة الدولار ) وسعر الفائدة ( التى يحصل عليها المودعون لدى البنوك والمنظمات المالية )

غير أن الطامة الكبرى كانت في زيادة أسعار البنزين بنسب تتراوح ما بين ٤٢٪ و ٦٠٪ بالإضافة الى مواد الطاقة الأخرى من سولار وكيروسين التى لا يقتصر تحمل عبئها على أصحاب السيارات الخاصة بل يمتد أثرها إلى نفقات نقل السلع والركاب ، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية من خضراوات وفاكهة نتيجة ارتفاع تكلفة نقلها من المزارع إلى الأسواق ، وأسعار المواد المستوردة لزيادة مصروفات نقلها من الموانئ والمطارات إلى داخل البلاد فضلا عن ارتفاع أجرة الانتقال بالسيارات في طول البلاد وعرضها ! ! وهو ما سينتقل أثره إلى أجور النقل العام بالأتوبيسات والسكك الحديدية .

ولا بد أن يؤدي ارتفاع ثمن الدقيق إلى مضاعفة ثمن رغيف الخبز وهو الصنف الرئيسى على موائد الفقراء ومحدودي الدخل لعدم قدرتهم على توفير الخضراوات واللحوم يوميا بصورة كافية كقموس ، وهذا هو السبب في أننا نطلق على الخبز في مصر إسم « العيش » باعتباره عماد المعيشة .

ومن المتواتر والمتوقع أن يستمر مسلسل رفع الأسعار - استجابة لضغط صندوق النقد الدولي تحقيقا لمصلح الدول الأجنبية الدائنة لمصر - بحيث يشمل العديد من السلع الأخرى ويتضمن إلغاء الدعم عن دواجن الجمعيات الاستهلاكية واستبعاد حصص الشاي من البطاقات مع اطلاق حرية تداوله فضلا عن الرفع المنتظر غير المعلن لأسعار الكهرباء والمياه ، مما يتوقع أن يشعل لهيب تكاليف المعيشة ويخلق حالة من التوتر تفذر بالخطر ، بحيث لن تستطيع الزيادة في المرتبات التى يلوحون بها في يوليو القادم مع ميزانية السنة المالية الجديدة أن تطفىء نيرانها ، لأنها لن تصرف من حصيلة زيادة حقيقية في موارد الدولة بل من طباعة أوراق نقدية جديدة تخلق حالة جديدة من التضخم النقدي الذى يؤدي إلى موجة أخرى من ارتفاع الأسعار ! !







المصدر : المستميد

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● فتارة يقولون له ان زيادة النسل او الانفجار السكاني هو السبب فيما حل بالديار لان القادمين الجدد يلتهمون كل زيادة تأتي نتيجة التنمية وهو قول غير منطقي لان الزيادة السكانية لم ترتفع بصفة مفاجئة بل انها مستمرة بنسبة مئوية ثابتة متوقعة بحيث يمكن التحسب لها كما كان يحدث في الماضي ، وما زالت مصر زاخرة بالشروات والخيرات الطبيعية مما لم نستفله بعد بحيث يمكنها ان تستوعب هذه الزيادة السكانية اذا احسنا تخطيط مشروعاتنا ووجهنا الى هذه الموارد الاصيلة بدلا من الاتجاه الى زراعة الفراولة التي عجزنا عن تصديرها واصبحت اقل جودة مما كانت عليه وارخص من الخيار ، والاهتمام بزراعة الخضراوات في غير مواعيدها الطبيعية داخل الصوب ... وبدلا من اقامة المشروعات العديدة الجدوى اقتصاديا

المشروع البتروكيماويات الذي انفق عليه حوالي مليار دولار ومع ذلك لا يدر ربحا سوى ثلاثة مليارات في السنة عن كل جنيه كما ذكر المستشار محمد ابو علم في كلمته المعنونة « عائد دوري مفضوح » والمنشورة بجريدة الاخبار يوم ٨ مايو الجاري ، وهو ما سبق ان تحدثنا عنه في مقالاتنا وكتابنا عن الفساد في قطاع البترول وسوف نعود اليه مرة اخرى ان شاء الله في ضوء احداث التقارير عنه .

هذا الى انه توجد من الدول صليحة الكتلة السكانية العالية في اسيا والتي لا تملك ما لديها من ثروات طبيعية ومواد اولية كالليبيا استطاعت ان تنهض نهضة كبرى بما وضع لها من مخططات وسارت عليه اساليب انتاجية ناجحة .

● وتارة يتعاملون بزيادة الاستهلاك لدينا في القمح والسكر مقارنا بمتوسط استهلاك الفرد في دول اخرى يتمتع فيها المواطن باكل اللحوم والخضراوات والفراكة مما يقلل من حاجته الى تناول الخبز والاكثار من السكر عند شرب الشاي .. ولو اخذ متوسط ما يستهلكه الفرد في مصر وفي الدول التي يتحدثون عنها من كافة انواع المأكولات والمشروبات لوجدوا اننا من اكثر الشعوب تقشفا في تناول الطعام .

● وتارة يبيرون رفع اسعار بعض السلع والخدمات بأنها تقل كثيرا عن اسعارها العالمية الموجودة في الخارج بحيث وصل الامر بهم ان يعتبروا الفرق بين السعر الذي تباع به في الداخل وبين السعر الذي تباع به في الخارج في حكم الدعم الذي تتحمله الدولة ويتحدثون عنه على هذا الاساس كما هو الحال بالنسبة للبنزين مثلا في حين ان لكل دولة ظروفها الداخلية .. ولو ارادوا ان يطبقوا علينا الاسعار العالمية للسلع ، فمن حق الشعب ان يطالبهم بتوفير مستويات الدخل والاجور العالمية في تلك الدول ايضا .

هذا ذلك يقول الدكتور عاطف جندى رئيس الحكومة في حديثه لمجلة المصدر انهم استطاعوا اقناع البنك الدولى وصندوق النقد بان يعتبروا السعر العالمى للمنتجات البترولية هو السعر الذى تصدر به هذه المنتجات دون حساب تكاليف النقل .. وهو ما يبدو في نظره نجاحا في حين ان المقروض ان تستكفى البلد حاجتها من السلعة التى تنتجها مادامت لازمة لها بالسعر الذى يتناسب مع تكلفة انتاجها ومستوى المعيشة فيها بصرف النظر عن سعرها التصديري او سعرها في البلاد الاخرى ... ولكنه ضغط وكيل الدائنين متمثلا في صندوق النقد علينا كحرف ضعيف توصلا لايجاد فائض تسدد منه مطالب الدول الدائنة ١١ وهكذا وصلنا الى الوضع الذى كانت عليه مصر في عهد الخديوى اسماعيل عندما كان يتحكم صندوق الدين العام في الموارد المالية للدولة توصلا لسداد القروض التى استدانتها ١١

اما التعامل بسان القروض قد استخدمت في تجديد المرافق العامة التى كانت قد استهلكت دون مراعاة صيانتها وتجديدها فهو قول لا يبرر انفاق موارد الدولة بالكامل من موارد عادية وقروض اجنبية في اصلاح كل المرافق في انحاء البلاد دفعة واحدة دون العناية بالانشطة الانتاجية من

زراعة وصناعة في نفس الوقت لتسير معها جنباً الى جنب بحيث تأتي بعوائد تسد منها اعباء القروض .. بل ان هذا القول يعتبر دليلا على وجود عيوب في التخطيط علما بان الانفاق الذى تم من القروض ايا كان مجاهله قد واكبه الكثير من المآخذ والانحرافات مما نوهت عنه بعض البنوك الاجنبية في تقاريرها بحيث لم يستخدم في موضة الا في حدود ٦٠ ٪ منه وهو ما كان يجب ان يكون موضع تحقيق ومساءلة دفاعا عن سمعة مصر وحفاظا على مصالح الشعب بدلا من تحميله اعباء رفع اسعار حاجياته الاساسية سدادا لقيمة هذه القروض .

رفع الاسعار ليس

هو الحل الوحيد

لمعالجة العجز المالى

ومع كل ذلك فان رفع اسعار السلع والخدمات الاساسية للمواطنين وخاصة ذوى الدخل المحدود منهم - ليس هو السبيل الوحيد لتضييق حجم العجز المالى في ميزانية الدولة ، ولكن يبدو انها اسهل الطرق اعتمادا على تحمل الشعب وصبره علما بان للصبر حدودا ، او اعتقادا بان جميع افراد الشعب من الفئات المرتاحة التى تحيط بالمستولين .

وكان الواجب ان يكون رفع الاسعار هو الملجأ الاخير الذى يجب ان يسبقه برنامج يقوم على اربعة محاور سوف نعود الى كل منها تفصيلا فيما بعد باذن الله :

المحور الاول : سياسة تشفية شاملة تتخذها الحكومة لضغط النفقات العامة مما يصرف على ابهة الحكم ومظاهره ، وعلى الجهاز الحكومى المهمل بوزارات لا داعى لوجودها وابواب للانتفاق يتوجب شطبها ، وعلى الحفلات والاستقبالات والمهرجانات والمؤتمرات التى لا فائدة





المصدر : ..... الشعب

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٥ مايو ١٩٩٠

ترجى منها ، وعلى مكاتب وبعثات خارجية ينبغي ضغطها وتصوير واستراحت تابعة لرئاسة الجمهورية يجب تقليصها

المحور الثاني : خطة فعالة للقضاء على الفساد والانحراف الذى يؤدى الى تهديد مئات الملايين فى المعولات والسمسرات والرشاوى والى ضياع حقوق للشعب عن طريق صناديق الخدمة بالمحافظات والحسابات الخاصة ، والتلاعب فى الاتفاقيات الدولية والتواطؤ مع الشركات الاجنبية العاملة فى مصر .

المحور الثالث : فرض الضرائب على المظاهر الخارجية الكاشفة عن الدخول الضخمة الخفية التى يتمتع بها بعض المواطنين وينفقون منها بطريقة استفزازية دون ان يتحملوا نصيبا من الاعباء العامة لعدم وجود مصادر ثابتة وواضحة لدخولهم من عقار يملكه او مهنة يمارسها او تجارة يشتغل بها او اموال يستثمرها .. وقد اصبح هؤلاء عددا لا يستهان به بحيث يقتضى الامر ان يسهموا فى الاعباء المالية للدولة التى يتمتعون بخدماتها ..

المحور الرابع : اجراء تغيير شامل فى قيادات الانشطة الاقتصادية لتتحية كل من كان مسئولا عن قطاع اصابه تدهور او شابه انحراف لتحل محلهم قيادات جديدة بمفاهيم متطورة تستوعب التغيرات الفنية والديمقراطية وتتمتع بسمعة طيبة من حيث النزاهة وطهارة اليد والقدرة القيادية حتى يمكن تحقيق النهوض بالانتاج القومى اساس اصلاح الاقتصادى

وسوف يتضح عند شرح كل محور من محاور هذا البرنامج .. ان الاخذ بها بجدية وفاعلية لن يجعل الحكومة بحاجة الى التضيق على المواطنين من ذوى الدخول المحدودة مما يثير ثائرتهم ويتنالى مع العدالة الاجتماعية .. وان كان لا يتصور ان يخرج مثل هذا البرنامج الى حيز الوجود الا فى ظل حياة ديمقراطية سليمة تحرص الحكومة فيها على خدمة الشعب تحت رقابة معثيه الحقيقتين ،



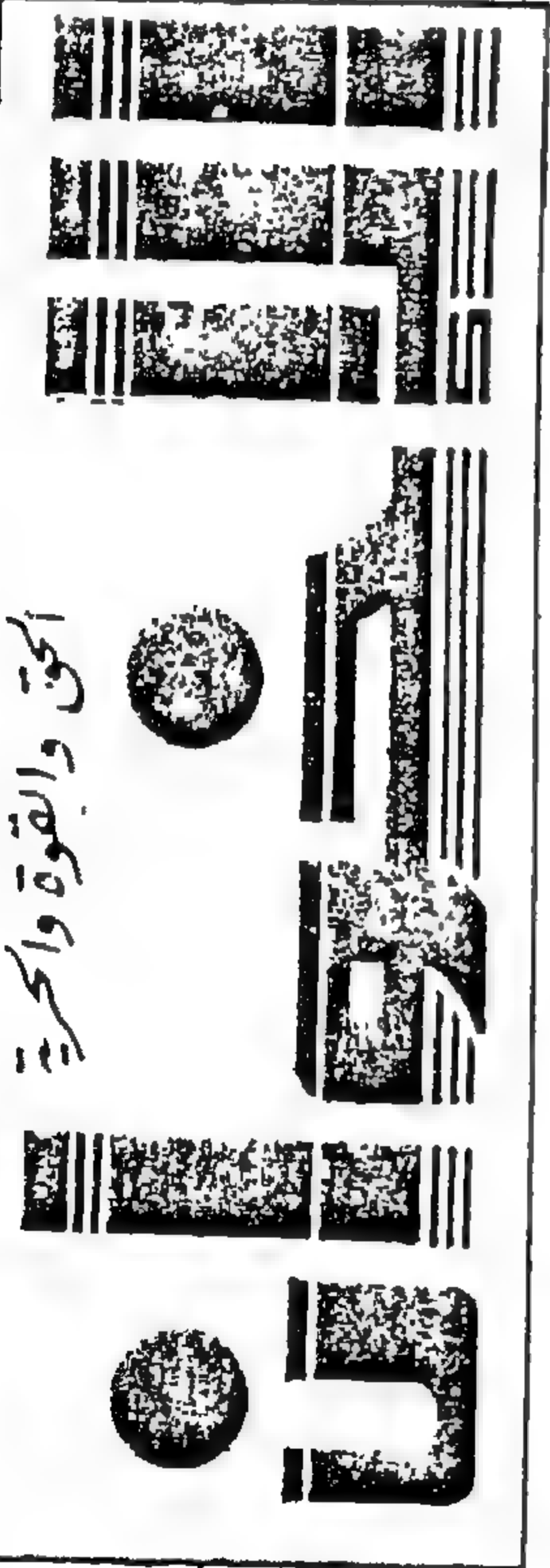




المصدر: المنور

التاريخ: ١٦ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الأخبار تسجل والبينة

التي هي تستمر!

تقرير حكومي ينشر بموجبة

جريدة من ارتفاع الأسعار!





والثلاجات ابدىال ٢٠ ٪ و د زانوسى ،  
٨ ٪ وكريازى ١٢ ٪ .. كما ارتفعت  
اسعار الملابس الداخلية والملابس  
الحامزة بنسبة ٤٠ ٪ .

والأسراف الحكومي مستمر  
وفي الوقت الذي تصرفه الحكومة  
على رفع الأسعار للسلع والخدمات  
الرئيسية وإضافة أعباء جديدة على  
المواطن الذي لا يجد في المقابل زيادة  
ملموسة في الأجور، في الوقت الذي  
تصرفه الحكومة على الاستثمار في  
سياسة الأسراف والبيخ داخل  
القطاعات المختلفة ..

لقد كشفت الميزانية الختامية للمجلس القومي للسكان عن السنة الماضية ان حملة ما تم صرفه على

مشروعات تنظيم الاسرة بلغ ١٠٠ مليون جنيه !

خَمَصَ مَجْلِسُ اِمْنَاءِ اتِّحَادِ  
الْاِذَاعَةِ وَالتَّلِيْفِزِيَّوْنَ حَصِيلَةَ الْفُتَاغِ  
الْاِقْتِصَادِي وَالَّتِي بَلَغَتْ ٥٥ مِلْيُونِ  
جَنْبِهِ لَشْرَاءِ اَشْرَطَةِ مَنُوعَاتِ وَاَقْلَامِ  
اَحْتِيَاةٍ !

ساهمت وزارة السياحة في مهرجان  
ملكات الجبل الذي عقد بالقاهرة  
العام الماضي والذي بلغت تكاليفه  
مليوناً ونصف مليون دولار امريكى !  
وصل حجم ما تقاضته بطة  
مسلسل ألف ليلة وليلة بالتلفزيون  
الى ٦٠ ألف جنيه ! .. وبطة الفوازير  
١٥ ألفاً ! ومصمم آتراكضات ٣٠ ألف  
جنيه !

دعم فوزاير دعم فؤاد ، و دعم  
ورق ، ب ٢٠٠ ألف جنيه !  
١٤ مليون جنيه لتجديدات قصر  
الرئاسة !

٣ ملايين لاحتفالات أكتوبر !  
هذا الى جانب وجود فلاح قومي بلغ  
١٣,٦ مليار جنيه ، لباي متى يتحمل  
المواطن المصري المطحون ضغوط  
الاسعار وانخفاض قيمة الجنيه الى  
ادنى معدل له والهزال الشديد الذي  
اصبحت به المرتبات ، في الوقت الذي  
يكون البذخ والاسراف هما السمة  
الرئيسية التي تميز المصالح  
والقطاعات الحكومية المختلفة ! ! !

يبدو أن الارتفاع الجنوني في الاسعار الذي تواصل في الايام الماضية ، لن يتوقف عند هذا الحد الذي يخفق الناس الآن ! بل تلوح في الافق موجة جديدة اشد .. يؤكد ذلك تقرير صدر مؤخرا عن مجلس الوزراء يتوقع ارتفاع الاسعار والخدمات الضرورية بمعدل يزيد الى اكثر من ٥٠ ٪ حتى نهاية يونيو القادم ! وتوقع التقرير انخفاضا في مستوى معيشة محدودي الدخل - اكثر من ٤٠ ٪ تحت خط الفقر - بنفس النسبة ، وتدهور مستوى الاجور الثابتة بنسبة ٣٠ ٪ بسبب عدم تناسب معدلات الزيادة في الاجور مع معدلات الزيادة في الاسعار !

بالقاهرة والمحافظات مع مطلع العام  
الماضي بنسبة ١٠٠ ٪ ثم ارتفعت مع  
بداية العام الجديد ١٥ ٪ وتحول عدد  
كبير من خطوط الانوبيس العادية الى  
الخطوط الطوائى ذات الاجرة  
المضاعفة وتم سحب الدرجة الثالثة  
من القطارات تدريجيا بجميع  
الخطوط على ان يتم تعميم الدرجة  
الثانية مع اول يوليو القادم !!  
اما الدقيق فقد ارتفع رسميا من ١٤  
قرشا للكيلو الى ٣٥ قرشا خلال ستة  
واحدة على حين يصل سعر كيلو  
الدقيق في السوق السوداء الى ٧٠  
قرشا .

كما ارتفعت أسعار عدد من السلع والأجهزة الكهربائية فارتفعت أسعار المونيتورات من ٦٪ الى ٢١٪

ونظرة فاحصة لمعدل ارتفاع  
الأسعار خلال عام واحد تؤكد أنها  
تندفع بسرعة

فمنذ اسابيع وبعد ارتفاع اسعار  
البترين من ٣٥ قرشا الى ٥٠ قرشا للتر  
العدى ومن ٤٠ الى ٥٥ قرشا للتر  
الممتاز، وارتفاع سعر انبوبة  
البوتجاز، من ٦٥ الى ١٥٠ قرشا ..  
ارتفعت اسعار الارز والمكرونة ما بين  
٤٠ ، ٦٠ %

ومن المتوقع حدوث زيادات في اسعار الخضر والفاكهة بعد ارتفاع تكاليف نقلها تبعا لزيادة سعر البنزين والسيارات والمازوت بمعدلات تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪ ، وكذلك ارتفاع اجرة سيارات السرفيس والركاب بين المحافظات والتي ارتفعت بالفعل بشكل غير رسمي ! ونظرة الى العام الماضي نجد ان الاسواق قد شهدت مع مطلع العام الحالي زيادة في اسعار عدد آخر من السلع والخدمات الرئيسية .. كما تشهد بذلك الارقام الرسمية .. فقد ارتفعت اسعار حديد التسليح ( ٣٧ ) بنسبة ٢١ ٪ ، وحديد ( ٥٢ ) بنسبة ٢٤ ٪ والاسمنت الابيض بنسبة ٢٠ ٪ والمواشير من ٥ ٪ الى ١٥ ٪ . وارتفع سعر زيت الطعام من ٤٠ قرشا الى ٨٠ ثم الى ١٨٠ قرشا !! وارتفعت اسعار السكك الحديدية







المصدر : ..... النور

التاريخ : ..... ١٦ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## هل يكل المجاهد ؟

بقلم : زينب الغزالي الجبيلي

والسنة .. كل ذلك النور والحق والخير .. من يحمله اليوم في أمة المسلمين في كل العالم ، غير رجال الأخوان المسلمين ، ونساء الأخوان المسلمين .. انهم الرمز والقدوة .. انهم الطريق والسبيل الى كتاب الله وستة رسوله صلى الله عليه وسلم .. انهم رموز على طريق الحق ، تدعوا ليلها ونهارها ، لا يتعبها النداء : يخلخل الله هيا .. قد برز النور ، واشتقت الشمس ، واقترب الضحى والنصر قريب .. لا تياسوا من روح الله .. انه معكم ولكم ، وبذلك النصر لكم ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، ينصر من يشاء .. فلا تخافوا الظالمين ، ولا تخشوا بطشهم ، فإن ما يفلح الناس إنما الحق الذي يرضى الله ثم رسوله ثم المؤمنين ، والباطل دائما الى زوال وان طالت آجاله ، وطوبى لمن اعتبر ببغيه وخلف ظلمته ، وسعى الى الحق راضيا مستغفرا على ما مضى في صفوف الظالمين ، فقال بروح خاشعة وبقلب مرتجف : استغفرك وانتوب اليك .. اللهم اكتبني في عبادك العاملين لك .. الأخذين بيضة نبيك .. المجدين لأقامة دولتك ، الحاكمة بما أنزلت ...

كل العاملين في حق الحياة يعترهم فتور عندما تتقدم بهم أعمارهم إلا المجاهدين في سبيل الله ، كلما تقدم بهم العمر تضاعف نشاطهم وكثرت واجباتهم ، وتعددت المطالبات منهم بالوصول الى الشاطئ ، ليرسوا وينبتوا خيام الانتصار .. فنجدهم يجدون وينشطون ويعملون وينتجون خوفا من هوان الوقت .. هذه حقيقة تحكيها حياة الجهاد في سبيل الله من يوم بدر الى اليوم ، رجالنا من جيل البنا وسلاؤنا كذلك .. أين مواقعهم .. انهم في دائرة الانتاج يعملون .. ان تعبوا في النهار ، نشطوا في الليل .. غير الأخوان محصورة عواطفهم مع ابنائهم من لذات أكبادهم ، اما الأخوان فكل الأخوان والأخوات ابنائهم .. قلوبهم غير مشتتة بين أبناء الجسد وأبناء الروح ، فاجساد المؤمنين ، تدعم بانوار الأرواح الذاكرة .. التالية .. العابدة .. العاملة .. المجاهدة .. المنتجة .. انها روح الشباب في اجيال السبعينات ، وهل الشباب غير لهم سليم ، واعتقاد صحيح لكتاب الله ولسته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل الشباب غير حياة تبتذل في سبيل حق معتقد ، وهل الشباب غير تحصيل للحقائق المسطرة ، بين سطور الكتاب







المصدر: المورد

التاريخ: ١٦-١٧-١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القطاع العام من وجهة نظر إسلامية في حوار مع يوسف كمال خبير الاقتصاد الإسلامي

إنما... مهمة مؤخرًا عن عزمها لبيع مشروعات المحليات و وانصبه الحكومة والقطاع العلم في الشركات المشتركة... عة واحتدم الجدل بين مؤيد ومعارض.. خاصة وأن الحكومة لا تخفي نواياها من أن هذا البيع سيُشْمَلُ بالتدريج مختلف شركات القطاع العام ما عدا الشركات الضخمة والاستراتيجية.

وأصابت الذعر قطاعات العمال التي سيصيبها ضرر فلاح من البيع لا محالة فالقطاع الخاص سيتخلص في حالة شرائه لهذه الشركات من غالبية العمالة الحالية.

حوار: السيد أبو داود

سألته:

أين الوضع الاقتصادي الإسلامي بين الاشتراكية والراسمالية؟

فقال:

• المشكلة التي تعانى منها البشرية اليوم هي معرفة أين تنتهي الاشتراكية لتبدأ الراسمالية وأن تنتهي الراسمالية لتبدأ الاشتراكية ولهذا فتخبط بين التخطيط المركزي والشركات الاحتكارية التي تحكم بطريق غير مباشر. فبعض يؤمنون ويوما يبيعون القطاع العام.

قلت له:

ما هو الفرق بين هذا الكلام وبين تركيبة القطاع العام الاقتصادية والاجتماعية فهو قائم بنفس الدور؟

فقال:

• من أكبر المشاكل التي تواجه القطاع العام خصوصاً في القطاعات التي قد يقرها الإسلام كمصلحة عامة هو الخلط بين الحاجات العامة والانتاج العام فهم يخلطون بين رعاية الفقير وقضية القطاع العام ونتج عن هذا نظام التسعير الذي أفسد القطاع العام من ناحية الكفاءة الاقتصادية تحت شعار الدعم والنتيجة خسائر في القطاع العام ووصول الدعم للأغنياء وشدة فقر الفقراء.

والإسلام ابتداء يفرق بين الحاجات العامة والانتاج العام.. فالحاجات العامة ضرورة اجتماعية ملخصها رعاية الفقير والمساكين والانتاج العام ضرورة اقتصادية ملخصها إبقاء الأمة على مستوى من القوة الاقتصادية والعسكرية حتى لا يطمع فيها أعداؤها.

ويخصص الإسلام للرعاية الاجتماعية فريضة الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء لا كما تؤخذ الضرائب والإنفاق بالعجز الذي يؤخذ من الفقراء ويعطى للأغنياء

وحينما تدير الدولة محلات الفول والسمك نجد الاشتراكيين

إن ما يحدث الآن على الساحة الاقتصادية في مصر هو تطور خطير معناه انهيار فلسفة حركة يوليو الاقتصادية تماماً فكما حدث في الخمسينات والستينات من موجات للتأميم والمصادرة والاعتداء على حرمة أموال الناس بحجة حماية القطاعات الفقيرة والعمال والفلاحين يتم الآن بيع هذه المشروعات وهذا يدل على غياب التخطيط والدراسة ويؤكد الارتجال الواضح وهو السمة المميزة للإدارة والحكم في مصر..

وعلياً نحن المصريين أن ندفع ثمن هذا الارتجال.. وفي محاولة منا لاستكشاف هذه الألفق وهذه السحب القادمة في الألفق إلتقينا بالكاظم والخبير الاقتصادي الأستاذ يوسف كمال.. وكان لنا معه هذا الحوار

سألته:

ما هو موقع القطاع العام على الخريطة الاقتصادية الإسلامية؟

فقال:

• الإسلام ليس له موقف مضاد للقطاع العام ولكن له موقف منظم له.

وعلماء المسلمين قالوا صراحة إنه كلما اتسع دور الدولة كلما كان ذلك ادعى إلى التسيب والفساد ولهذا كان من وجهة نظر الإسلام أن الدولة تتخفف دائماً من الأعباء الانتاجية فمثلاً حينما كانت تأتي أرض في حوزة الدولة كانت تقطعها للناس أو تبقيها في أيديهم نظير خراج ينتفع به المسلمون.

وهذه السياسة مبنية على إحترام حقوق الفرد واعطائه الحرية في الإبداع والانتاج في حدود الحلال والحرام وتهيئة جو من الثقة والاستقرار يحفز دائماً الأفراد على الإبداع والضرب في الأرض في شتى ميادين الاقتصاد.

لكن الدولة في الإسلام مسؤولة عن فروض الكفاية فالمشروعات التي يعجز الأفراد عن إقامتها وجب على الدولة إقامتها ويصبح قيام الصناعات والزراعات والتجارات مسؤولية الدولة ليس من ناحية أن تقوم فيها بالانتاج وإنما من ناحية أن تضمن قيامها. ويشرح الأستاذ يوسف كمال الظروف التي تتدخل فيها الدولة لإقامة المشروعات فيقول كل مشروع يعجز عنه الأفراد وله أهمية للمجتمع يقرها أهل الشورى بضوابط المصلحة العامة.

فمثلاً قد يكون المشروع لا يأتي بربح سريع أو يحتاج رأس مال كبير في انتاجه ومردودة ضعيف في الأجل القصير أو لو قام الأفراد بهذه المشروعات يحتكرون.

وهذه المشروعات مثل الصناعات الحربية والحديد والصلب مثلاً والسد العالي والسكك الحديدية والصناعات الثقيلة.

إذن دور الدولة هو تخطيط تأسيسي ابتدائي إنما لا بد أن تقوم بعملية إسعاف فكما تراعى مصلحة الفرد يجب أن تراعى مصلحة الجماعة وإذا تعارضت المصلحتان وفق القواعد الفقهية تقدم مصلحة الجماعة.





المصدر: ..... النصر

التاريخ: ١٦ مارس ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثلا تعالج الدولة العجز بالاصدار النقدي مما يؤدي الى التضخم والتضخم يرفع الاسعار ليزيد تكلفة المستلزمات على الدولة ليزيد العجز .  
وبالنسبة للسياسة النقدية تستخدم الدولة سعر الفائدة كأداة وترفع سعر الفائدة حتى وصل بعمولاته وتكاليفه الى ٢٥ ٪ كل هذا تحت شعار تشجيع الادخار .  
وتنسى ان هذا البلاء على الاستثمار فارباح المشروعات الخاصة الحقيقية لا تزيد عن ١٤ ٪ كما اعلنت هيئة سوق المال فكيف يمول المستثمر مشروعه إذا لم يكن معه اموال بالافتراس من البنوك .  
ولذا استثمر وأنا عندي مدخرات وشهادات الاستثمار تعطيني ١٦ ٪ وأكثر بالاعفاءات من الضرائب . هذا معناه تحديد اردنا ام لم نرد أن يقتصر الاستثمار على القطاع العام ويزاح القطاع الخاص .  
سياسة المسكنات  
هذا هو التصور الشامل ثم يأتي بعد ذلك دور المسكنات فمنها ما يختص بالإدارة أو التسويق أو التمويل أو جودة الإنتاج والتنظيم وليس لي أن أعالج مريضا بالزائدة الدودية بالاسبرين قبل إجراء عملية جراحية .  
خلاصة تصوري الشامل أن تحمل الزكاة محل الضرائب ويحل التوظيف بمعناه الظهي في اموال الاغنياء بديلا عن الإنفاق بالعجز .  
فعلى سبيل المثال فإن الدعم يكلف الدولة باعتراف رئيس الجمهورية ما لا يقل عن ١٥ مليار جنيه لكنه يضع عند السمسرة والقمصين واللموص وبسبب التسبب .  
يكفي أن نأخذ الزكاة وحصيلتها يمكن أن تصل الى ٣ مليارات جنيه لكن بأسلوبها القائم على أن المصارف محده مسبقا .  
ثم أن المحليات هي التي تقوم بها وضمير الناس أقوى من وازع السلاطين .

يروجون لها بدعوى حماية المستهلك في حين انها تزيد مشكل البيروقراطية الاقتصادية للدولة من ناحية ومن ناحية أخرى يستفيد الاغنياء من هذا الدعم وهذا يزيد العبء المالي على الدولة والعجز في الميزانية ويسوء توزيع الدخل في المجتمع .  
فليس شرطا لتحقيق الرعاية الاجتماعية أن تكون بها الدولة ولكن الدولة يمكن أن تمد بها الفقراء بالشراء من القطاع الخاص .  
أما التسعير باسم الدعم في القطاع العام فقد اسد العلاقة بين العرض والطلب واساء استخدام الموارد واصبح نزيها يخرج من الفقراء عن طريق الدولة ويذهب للأغنياء .  
ولهذا فإن موضوع الرعاية الاجتماعية مفصول فصلا تاما في الاسلام عن الإنتاج العام وميزانية الزكاة التي تختص بالرعاية الاجتماعية لا تختلط أبدا بميزانية الاستثمار .  
والزكاة الخاصة بالرعاية الاجتماعية فريضة والدولة مسئولة أن تكفل حد الحاجة لكل فرد .  
أما المسألة الاستثمارية فهي تتردد مع المصلحة ولها مصادر تمويل غير الزكاة .  
ولو قام قطاع عام في الاسلام يقوم كمشروع خاص له مراكز تكلفة وله إيراد منفصل تماما عن موضوع الدعم وموضوع التسعير .  
قلت له :  
لو تقيدنا بالمبادئ السابقين فما هي أهم مشكلات القطاع العام الذي ترى أن الدولة لابد أن تبقى عليه لمصلحة المجتمع ؟  
قلت :  
• بعد الإخذ في الاعتبار قصد الإنتاج العام على فروض الكفاية وعزله عن موضوع الحاجات العامة والدعم والتسعير نستطيع أن نحدد رؤية للقطاع العام في مصر وفق المبادئ السابقين .  
لا نريد أن نخلط مشاكل التخلف بمشاكل القطاع العام حيث أن القطاع الخاص ليس أحسن حالا من القطاع العام فحجم الخسائر ونسبة الربح وكمية الإفلاس لا تختلف بين الاثنين .  
وهذا سببه الأعراض التي يشكو منها الجسد الاقتصادي المصري كالتضخم والبطالة والعجز والديون .  
ولا أرجع هذه الأعراض كلية إلى ق . ق . ع . كسبب ولكن هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية من أهمها المناخ العام الذي يدعو الأفراد إلى الثقة في الاستثمار .  
ومنها إعطاء الحرية والاستقرار في القوانين والسياسات وهذا ما نفتقده فعلا خصوصا إذا عرفنا حجم الاكتناز غير المستثمر والمهرب في الداخل .  
ومن أهم أسباب هذه المشاكل الاقتصادية التي تنال الجميع قطاع علم وخاص هي الأدوات المالية التي ارتضتها الدولة لرسم السياسة المالية والنقدية .







المصدر: ..... **السنور** .....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ..... **١٦ مايو ١٩٩٠** .....

### عجائب

النظام الحاكم في مصر منذ أن جاء في عام ١٩٨١ يعلن أن  
الأزمة الاقتصادية هي شأنا الأول وبعد تسع سنوات  
كانت نتيجة جهوده أن قفزت الديون حتى وصلت إلى ٥٠  
الف مليون دولار وارتفعت أسعار السلع الأساسية بطريقة  
لم يسبق لها مثيل واكتوى كل مواطن بنار الغلاء  
عجائب

محمد عبدالقدوس





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الضوابط الإسلامية

### ترشييد القطاع العام

المنهج الاقتصادي الإسلامي في نظريته الفطرية للموضوعية والواقعية إلى الملكية والذي يقوم على أساسين هما :

الملكية الخاصة هي الأساس وهي عصب النشاط الاقتصادي وتتفق مع غريزة الإنسان للعمل والكسب والتملك وتنمية المال .

والملكية العامة وذلك بالنسبة للمشروعات العامة ذات النفع العام أو لدرء الضرر العام وذلك لا يقبل عليها الأشخاص لأسباب شتى .

وتتفاعل الملكية الخاصة والملكية العامة في إطار للضوابط الشرعية لكل منهما بما يحقق النشاط الاقتصادي المترن والذي يحقق الحياة الطيبة الرغدة للناس والمجتمع في الدنيا والفرز برضاء الله وثوابه في الآخرة أي تحقيق الإشباع للمادى لإعلاء الإيمان على تحقيق الإشباع الروحي وهو عبادة الله عز وجل ، وأساس ذلك قول الله عز وجل .

« وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون \* ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون \* إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين » .

يقلم الدكتور

حسين حسين شحاته

وتتمثل مسئولية الحكومة أو ولي الأمر في الدولة الإسلامية في المحافظة على الملكية الخاصة وتمييزها وكذلك المحافظة على الملكية العامة في ضوء المقاصد الشرعية التي من أجلها قد أنشئت ، دون إضرار أو تبذير أو ترف أو تبديد أو إهمال وتقصير .

فشل المنهج الاشتراكي في إدارة الملكية العامة

إنه مما لا شك فيه والعالم يشهد أن المنهج الاشتراكي في نظريته الملكية والذي يتمثل في طغيان الملكية العامة على الملكية الخاصة قد فشل فشلا ملحوظا ونجم عنه آثار مأساوية اعترف بها من كانوا يهتفون بحبته ويدعونه بأرواحهم ، وما للكسبة التي منينا بها بغيره ، وبصنائه القميلة في مصر والتي ترتب عليها خراب الديار تحير حكومات مصر حكومة بعد حكومة ، وما زالت عاجزة لإزالة آثار الممار .

وليس هذا هو المقام لتعدد تلك المسئوليات لأنها أصابت للشيخ والصبي والرجل والمرأة ، وما من أحد إلا وقد أصابته مصيبة من المصائب التي سببها فشل وتكني وفساد القطاع العام في مصر .

فشل المنهج الرأسمالي في نظريته إلى الملكية العامة .

لا يخفى أن المنهج الاشتراكي قد فشل في نظريته إلى الملكية العامة أن المنهج الرأسمالي قد حقق لنجاح المنشود ، بل تجد فيه العديد من المسئوليات من أبرزها أن الحكومة قد تركت بعض الأنشطة الهامة تحت





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنفع العلم تحت هيمنة وسيطرة وحكماء الأفراد والمشروعات الخاصة وهذا بدوره أضعف من سلطة ولي الأمر على السياسات الاقتصادية والمالية ....

وربما سيطرة حفنة أو شرقة من اليهود على اقتصاد أمريكا وتأثيراتهم الملحوظة على سياساتها الخارجية والداخلية واضحة رؤيا العين أمام العالم .

قواعد المنهج الإسلامي لبيع وترشيد للقطاع العام في مصر

بناء على سياسات القطاع العام في مصر ، ومن أبرزها أنه أصبح عبئا مزموا ثقلا على ميزانية الدولة وصاحب لتصيب الأكبر من عجزها وقروضها ، ولتفترق التي يتخذ منها أصحاب النفوس السيلة الشريفة والشريحة والمعتبة ليأكلوا الأموال العامة بالباطل ، ولا يراعون في العاملين القراء والمسلمين الأولي نعمة ، وظهرت دعاوى عديدة لحماية بيع بعض وحدات القطاع العام وترشيد البعض الآخر .

وكانت دعوة المنهج الإسلامي لتصويب القطاع العام في مصر لها فضل السبق وهي تقوم على قواعد شرعية مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، وليست نابعة من المحاباة للمنهج الرأسمالي أو تشغيا في فشل المنهج الاشتراكي وتنتمى هذه القواعد في الآتي :

١ - ضرورة المحافظة على المال وتنميته سواء كان مملوكا للأفراد ( قطاع خاص ) أو للدولة ( قطاع عام ) ، وهذه الضرورة أوجبها الشريعة الإسلامية وحلت المسلم على الاستشهاد من أجل المحافظة على ماله .

٢ - تركز الملكية العامة فقط في

مشروعات ومجالات للبنية الاقتصادية والمشروعات التي تنتج السلع والخدمات الضرورية والتي لا يقبل عليها الناس لانخفاض ربحيتها وكذلك المشروعات الاستراتيجية الضرورية للأمن والتنمية والتي لا يجب أن تكون تحت احتكار أو تسلط الأفراد وكذلك المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى دعوى أموال كبيرة تفوق طاقة الأفراد .

٣ - لا يجوز أن تنافس الملكية العامة الملكية الخاصة في غير المجالات المذكورة آنفا ، كما لا يجوز للحكومة احتكار كافة الأنشطة الاقتصادية بدون مبرر المنفعة العامة أو عدم المضار عامة .

٤ - ضرورة تحقيق التوازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة بشرط أن لا تظني المصالح العامة على مصالح الأفراد وضوحاتهم وحواجزهم للعمل والإنتاج والتمتع ، كما لا يجوز أن تظني مطلع الفرد على ضروريته وحاجياته المجتمع الإسلامي .

وتأسيساً على القواعد السابقة كان التناء الإسلامي إلى ولي الأمر بضرورة بيع بعض وحدات القطاع العام والتي لا يقع نشاطها في مجال الملكية العامة طبقاً للقواعد الشرعية والتي يقع نشاطها في مجال الملكية الخاصة يهدف نفع الأفراد على العمل والإنتاج والتمتع يلحق مع أداء ما عليهم من قروض مالية لله والدولة .

أما بالنسبة لوحدات القطاع العام التي تعمل في مجال المنافع العامة ودرء الضرر العام طبقاً للمطير الإسلامية فيلزم ترشيدها ولا يجب أن تستمر خلف الملكية العامة وتترك الأمور بدون ضوابط للمحافظة على تلك الملكية وتنميتها لتطبق مقاصدها الشرعية .

ويترك في هذا الصدد مسألتان تحتاجان إلى الدراسة من منظور إسلامي وهما :

- كيف تباع بعض وحدات القطاع العام وتحولها إلى الملكية الخاصة ؟ أو بلفظ أخرى ما هي الضوابط الإسلامية لبيع بعض وحدات القطاع العام ؟

- كيف ترشد بعض وحدات القطاع العام التي يجب أن تظل في نطاق الملكية العامة ؟ أو بلفظ أخرى ، ما هي الضوابط الإسلامية لترشيد القطاع العام ليحقق مقاصده ؟







المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٥.٥.١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مدير عام المعاملات الإسلامية ببنوك القرية يدعو لإنشاء شركات تأمين إسلامية.

المسؤولين الإسراع في عمل شركات التأمين التعاونية القائمة على مبادئ الإسلام لكي تتمكن البنوك الإسلامية من الابتعاد عن شبهة التعامل بالربا .

وجدير بالذكر أن للبنك الرئيسي للتأمين فرعين إسلاميين في كل من قنا وطنطا .. بلغت حجم إيداعتهما أكثر من ٢٦ مليون جنيه .

دعا مكروم حسن جمعة مدير عام المعاملات الإسلامية ببنوك القرية التابعة للبنك الرئيسي للتأمين والائتمان الزراعي إلى إنشاء شركات تأمين إسلامية للتعامل بالفوائد الربوية .

قال إن البنوك الإسلامية مضطرة للتعامل مع هذه الشركات للتقليدية .. لكي تؤمن على أموال المودعين والبنك معا .. وناشد

• وضع معايير في ضوابطها تحدد لوائح الاقتصاديات التي يمكن بيعها .

• وضع أسس في ضوابطها تقوم أصول وموجبات والتزامات تلك للوحدات وتحدد صافي قيمتها والقيمة البيعية المعروضة حتى لا تباع بشئ بخص .

• وضع ضوابط لصيغة البيع الملائمة لكل وحدة حتى لا يكون البيع صورياً من حيث الإجراءات وتباع للوحدات لمن يرغب وبالشئ الذي يرغبه ..

• إعادة النظر في الامتيازات التي كانت تعنى لهذه الوحدات نظير دورها الاجتماعي من حيث الإبقاء أو الإلغاء .

• أن تكون الغاية من عملية البيع هي زيادة الإنتاجية وتقليل الخسائر ...

٢ - الضوابط الاجتماعية : وتتمثل في الآتي :

• المحافظة على المنافع الاجتماعية لوحدات القطاع العام المحدد بيعها .

• إعطاء الأولوية للعاملين في هذه الوحدات في عملية الشراء .

هذه التسهيلات تحتاج إلى إجابة واضحة لتبين للناس المنهج والأساليب للولجب اتباعها للمحافظة على الأموال العامة وتمييزها في ضوء الإسلام ... ونعطي للناس نموذجاً عملياً كيف أن الإسلام هو الحل لمشاكلنا ... وهذا ما سوف نبرزه بإيجاز في ضوء المكان المتاح ، ونوصي من يريد تفصيلاً .

ضوابط إسلامية لبيع بعض وحدات القطاع العام

مما لا شك فيه أن كان هناك العديد من صيغ الفساد الاجتماعي والاقتصادي والتي كانت من وراء الخلل والخسائر التي لحقت ببعض وحدات القطاع العام ، وليس هناك ما يطمئن قلوب المخلصين لهذا الوطن من أن تظهر هذه الصيغ الفاسدة عند عملية البيع ، لهذا فإن من الموجبات التي توضح بعض الضوابط على عملية البيع هذه حتى لا تبدد الأموال العامة كما بددت أموال المسلمين عند مصادرتها وتأميمها ونهبت بواسطة فئة شريرة وأنيث أمور ومن الضوابط المقترحة في هذا الصدد ما يلي :

١ - الضوابط الاقتصادية : وتتمثل

في الآتي :





المصدر : اتحاد الصحافة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٠

## دراسة خطيرة لهيئة سوق المال تدعو لعمل أوعية ادخار إسلامية لخدمة خطة التنمية

كتب / عبده عبد العظيم

طلبت دراسة أعدتها كل من عبد الحميد محمد إبراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة العامة لسوق المال والكتور عبد المنعم أحمد التهامي المستشار المالي والاقتصادي بالهيئة إنشاء أوعية ادخار إسلامية لخدمة التنمية الاقتصادية .. وقال إن هذه الأدوات الادخارية تتناسب مع المجتمع من حيث رغباته واحتياجات الوحدات الاقتصادية .. وأضاف إن تضارب السوق للمال في مصر من السندات جاء نتيجة منافسة الأوعية الادخارية الأخرى ذات العائد المتغير .

استثمار أموالهم في القنوات المصرفية التي تتعامل بالفائدة الثابتة .. وأدى أيضاً إلى وجود قصور في الموارد المالية للوحدات الاقتصادية المستثمرة وذلك بسبب عدم وجود الأداة المالية التي تتناسب رغبات تلك الوحدات وأيضاً رغبات المخبرين .

أوضحت الدراسة الخصائص الأساسية للأداة التمويلية « ذات العائد المتغير » وهي تغيير العائد المتوقع ، وعدم المشاركة في إدارة الشركة ، وتداول هذه الأداة المالية في بورصات الأوراق المالية ، وقابليتها للتحويل إلى أسهم .

كانت الدراسة أن اعتماد الشركات المساهمة لتمويل احتياجاتها المالية على الاقتراض « بفائدة ثابتة » أدى إلى وقوع تلك الشركات في كثير من المشاكل المالية بالإضافة إلى الآثار التضخمية لهذا النوع من التمويل خاصة وأن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة كبيرة من الشركات المساهمة يتم تأسيسها بحجم من رأس المال لا يتناسب مع طبيعة نشاطها ، ثم تخرج في نطاق بحثها عن مصادر التمويل من سوق رأس المال إلى الجهاز المصرفي لتلبية احتياجاتها التمويلية .

كما كانت الدراسة أن البعد عن الأدوات المالية الإسلامية أدى إلى إحجام الأفراد عن

- التخفيف من الأعباء المالية الملقاة على ميزانية الدولة .

- تحفيز العاملين على العمل والإنتاج والتمسك بأسمهم بعض وحدات القطاع العام المحولة إلى خالص .

- إصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام وإيجاد مال شريف وعادل للمناقشة .

- تحقيق لطلاق في الاستثمار والإنتاج والتمسك .

- تخفيض نشاطات الاقتصاد من التوكل والخمول والهروب من المسؤولية والتمسك ... وتأسيسه على القيم والأخلاق والعمل والمحاسبة والثواب والعقاب .

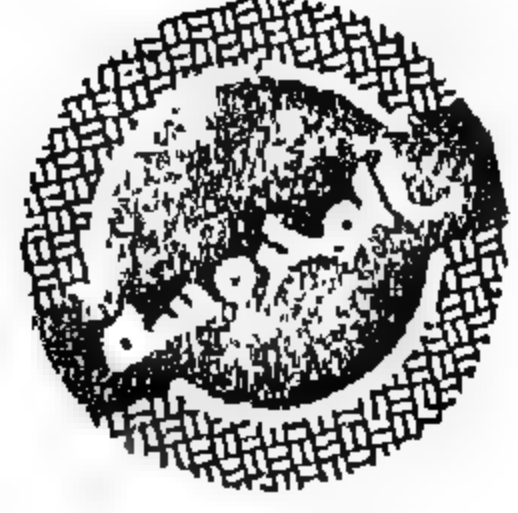
عندما نأخذ بالأسباب ونتقى الله عز وجل في الأموال العامة ونصبر ونحتسب سوف يبدل الله خسارتنا ربها ويفرج عنا ما نحن فيه من كرب وهم وحياة ضنك ، وصلى الله العظيم إذ يقول : « ولو أن أهل القرى آمنوا وتلقوا للفتحا عليهم بركات من السماء والأرض » .

إن هذا البرنامج الإسلامي لإصلاح القطاع العام يحتاج إلى رجال عاملين صادقين مخلصين يجاهدون في سبيل الله يخشون الله ولا يخشون يهوديا ولا نصرانيا ولا أمريكيا ...

رجال مثل صحابة رسول الله الذين حولوا الجزيرة العربية للجرداء إلى جنات خضراء ... وهذا ليس على الله بهيود .







المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ١٩٩٠ مايو :  
في الآتي :

• حسن اختيار أعضاء لجان تقويم وحدات القطاع العام المحدد بيعها ممن تتوافر فيهم القيم والأخلاق الإسلامية .

• ضمان عدم تغيير أغراض هذه الوحدات في مجالات أنشطة تنافي الأخلاق العامة وقيم المجتمع .

• من حق المشتري التخلص من العناصر البشرية التي سوف تستمر معها في العمل إذا ثبت فساد أخلاقهم وضعف ولائهم .

الأسس لترشيد بعض وحدات القطاع العام

يلزم ترشيد الملكية العامة الممثلة في ملكية الدولة لبعض الوحدات الاقتصادية ذات النفع العام والتي يطلق عليها فقهاء الاقتصاد بالمشروعات الاستراتيجية ، وليس هناك أسلوب وحيد يصلح لترشيد لكل الوحدات ، بل هناك عدة أساليب يختار من بينها الأسلوب ، أو الأساليب التي تصلح لكل وحدة وذلك في ضوء تشخيص الأمراض وتحليل أسباب الآلام .

ومن الأساليب المقترحة لترشيد بعض وحدات القطاع العام التي رعى عدم بيعها ما يلي :

أولاً : إصلاح الإدارة العليا وتقويمها أو إبدالها بما هو أفضل منها في ضوء المعايير الإسلامية الآتية :

أ - معيار القيم والخشية من الله واستشعار أن هذا المال ملك لله عز وجل وأن هذا المدير له وقفة مع الله للحساب فإذا صلح الراعي صلحت الرعية ويقال في المثل العامي « إذا كان رب البيت باللف ضارباً ، فشيعة أهل البيت كلهم الرقص » حيث تبين من الكتابات المنشورة على صفحات الجرائد القومية وغير القومية أن الفساد الإداري كان له النصيب الأكبر في تدهور القطاع العام وتبديد أمواله .

ب - معيار الكفاءة والخبرة والقوة والقدرة ، ولا يجب أن تكون التركيبة للإدارة العليا في القطاع العام على أساس العلاقات الشخصية أو المجاملات أو الانتماء السياسي لحزب أو على أساس ولائه للنظام الحاكم ، ولقد تبين من دراسة الواقع الذي نعيشه أنه

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• إعطاء هؤلاء العاملين تسهيلات حتى يتحقق الخير الاجتماعي لهم .

• وضع ضوابط لمنع تشريد العاملين بهذه الوحدات مادام تتوافر فيهم المقومات الأخلاقية والمهنية والكفاءة ، أما العمالة المفروضة لأسباب سياسية يجب التخلص منها فوراً وتحمل الدولة هذه المسؤولية .

• من حق المشتري تطهير الإدارة العليا من العناصر غير الآمنة وغير المؤهلة للإدارة والتي كانت قد تسببت لأغراض سياسية أو شخصية .

٣ - الضوابط السياسية : وتتمثل في الآتي :

• لا يجوز لغير العرب والمسلمين شراء أو المشاركة أو المساهمة في شراء وحدات القطاع العام المحدد بيعها ، وإلا سوف يتسلط على هذه الوحدات أعداد المسلمين والذين يوالونهم ، وبذلك تكون قد استبدلتنا ضرراً قليلاً بضرر عظيم وخطير .

• وضع ضوابط للتحايل على الحظر السابق .

٤ - الضوابط المالية : وتتمثل في الآتي :

• تحديد ثمن البيع وترجمته في صورة أسهم وأن تكون قيمة السهم بسيطة حتى يستطيع أصحاب المنخرات الصغيرة شراؤها .

• وضع أسس مالية ميسرة للعاملين بهذه الوحدات عند سداد الثمن .

يمكن السماح للبنوك المصرية المساهمة في شراء بعض هذه الأسهم إذا تعذر على العاملين شراؤها .

• وضع أسس مالية لكيفية استثمار المبالغ المحصلة حتى لا تستخدم في مجالات لا تساهم في النشاط الاقتصادي ويترتب على ذلك مضاعفة الكساد .

• وضع ضوابط لضمان سداد بقية الثمن في حالة البيع على آجال .

• عدم تحميل هذه الوحدات المباشرة بالأعباء المالية مثل فوائد الديون والقروض وتسوية كل هذا عند تحديد صافي القيمة البيعية .

٥ - الضوابط الأخلاقية : وتتمثل





## المصدر : المبادئ الإسلامية

التاريخ : ١٩٩٠ م. ج ١ ص ١٩٩

و - وضع لوائح وضوابط مالية جديده يمنهج اقتصادى وليس بمنهج للمصالح للحكومية تكون أساساً للرقابة المالية وتقييم الأداء القسوى وتصويب المخالفات والانحرافات أولاً بأول .

ثالثاً : إصلاح مياسات التسعير وتسويق :

لقد نكر كثير من الكتاب أن فشل بعض وحدات القطاع لعلم يرجع إلى تدخل الدولة في التسعير والتسويق بمنهجية للدعم والخدمات الاجتماعية ، وكان هذا حجاباً واقياً لأصحاب النفوس الضعيفة والأمانة بالسوء بأن تستفيد مائياً على حساب ميزانية الدولة ... ولندره هذه المفاسد يلزم ما يلي :

أ - إيجاد سوق حرة تنافسية خالية من الاحتكار والغرر والجهالة والنقص والتقليص يتنافس فيها المنتجون سواء بسواء حتى تكون حافزاً على زيادة الإنتاج والإنتاجية وضبط وترشيد النفقات .

ب - يكون دعم الدولة متمثلاً في شراء المنتجات بسعر السوق وبيعها للفقراء والمساكين بالسعر الذى تراه ، حتى لا يستفيد الأغنياء من الدعم وتستولى عليه طبقة الوسطاء الأفاكين للفجار .

ج - تقوم الدولة بحملية الإنتاج المعطى من القطاع لعلم وللخاص عن طريق الفرقض المالية لتي تتفق مع قواعد الشرعية الإسلامية .

د - الاهتمام بنظم للرقابة على الأسواق .

هـ - إعادة النظر في نظم الضرائب بمصفا عامة والضرائب غير المباشرة والتي تمثل سيفا ومعوقاً للإنتاج والإنتاجية والاستثمار وذلك في ضوء زكاة المال والنظم المالية الإسلامية الأخرى .

- تخلص من العرض السريع السابق لتناول طبقاً للمنهج الاقتصادى الإسلامى بشأن بيع بعض وحدات القطاع لعلم لتي لا يجب أن تكون ملكية عامة وفقاً للقواعد الشرعية ، ولو قمنا بترشيد البعض الآخر الذى يجب أن يكون ملكية عامة من الناحية الإدارية والمالية والتسويقية لتحقق الخير للناس جميعاً ونجى عن تلك منافع شتى منها :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في وقت من الأوقات تولى مناصب القيادة في شركات القطاع العام المسرحون من الشرطة أو الجيش والذين ليس لديهم الكفاءة والخبرة والقدرة .

ج - إدارة وحدات القطاع العام بمنهج الوحدة الإنتاجية ذات الطابع الاقتصادى وليست بمنهج الوحدة الحكومية ذات الطابع الخدمى ويتم تقييمها بمعايير الإنتاج والإنتاجية وليس بمعايير الاعتمادات المالية .

ثانياً : إصلاح الهيكل التمويلي وتجنب المعاملات الربوية والإسراف والتبذير :

لقد تبين من الدراسات المنشورة أن من بين الأسباب الرئيسية لانهيار القطاع العام هو الخلل بين التمويل الذاتى والتمويل الخارجى بقروض ربوية ، ويعتبر عبء التمويل المتمثل في الفوائد الربوية من أبرزها عناصر التكاليف الذى ساهم بدور واضح في تحقيق الخسارة أو قلة الأرباح وضياح العائد على رأس المال المستثمر وتأسيساً على ذلك لن يتم إصلاح الهيكل التمويلي إلا على الأسس الآتية :

أ - إسقاط الفوائد الربوية المتركمة ، وتحمل الدولة هذه المسؤولية تماماً .

ب - وقف الحصول على أى قروض ربوية ويكون البديل الإسلامى لذلك هو نظام التمويل بالمشاركة .

ج - زيادة رأس المال مع إعطاء فرصة للمستثمرين القطاع الخاص في هذا المجال بشرط عدم زيادة حصصهم عن ٤٩٪ حتى يتجنب سيطرتهم على هذه الوحدات الاقتصادية .

د - ضبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في ضوء منهج التكلفة والعائد والسببية بين الموارد النقدية واستخداماتها والمحافظة على السيولة .

هـ - للقضاء على كل نواحي الإسراف والتبذير والترف والمظهرية ونفقات المعاملات السياسية ، وهذا في حد ذاته سوف يؤدى إلى تحقيق وفر في التدفقات النقدية الخارجة ( المصروفات ) وبالتالي يحافظ على السيولة وينمى الأرباح ..



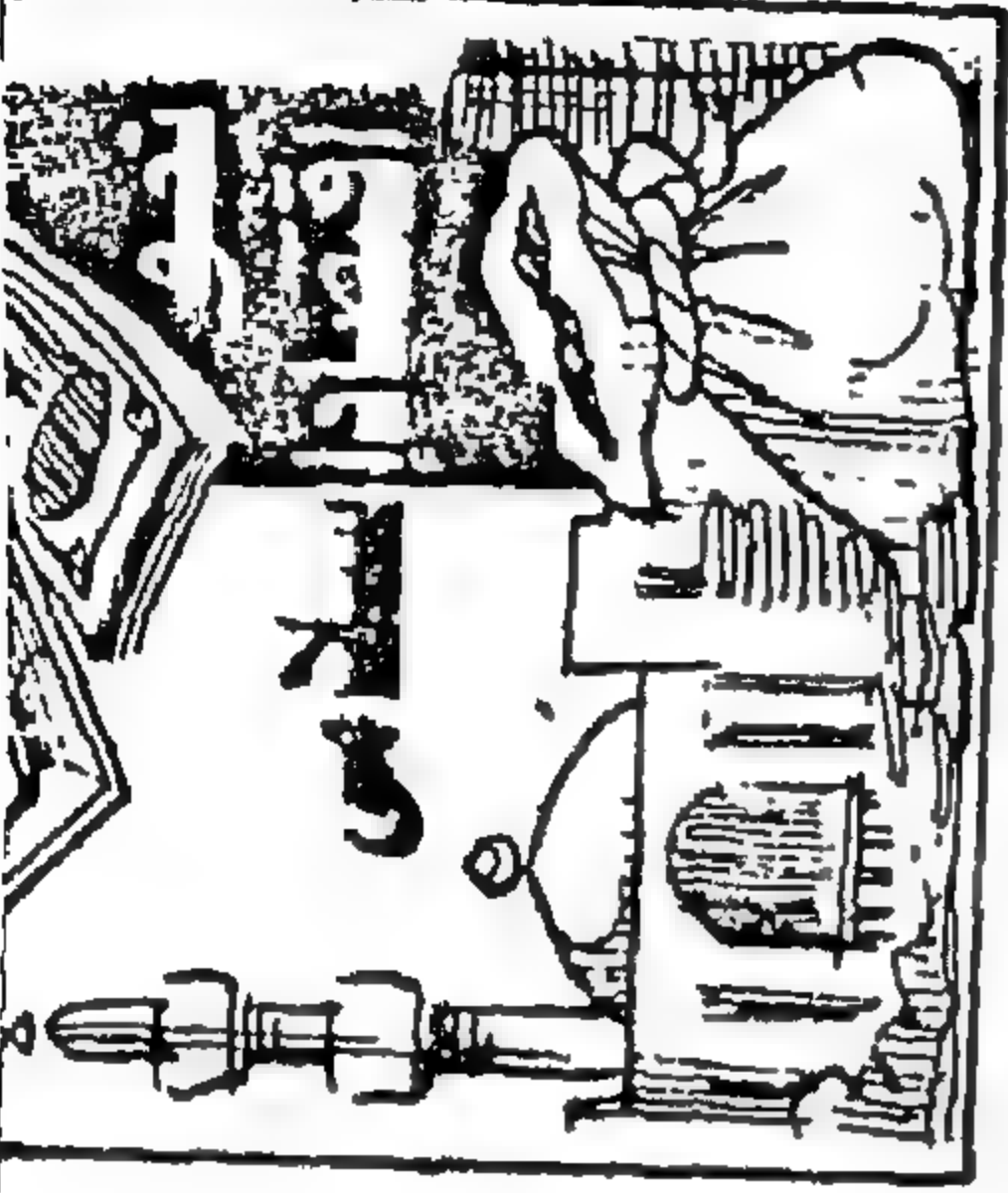




المصدر: لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٠



رواق إسلامية

تعد قضية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي الوضعي على اختلاف مذاهبه ومدارسه ، لما تطرحه من تساؤلات هامة حول جدوى الملكية الخاصة والعامة ونطاق الحرية الاقتصادية ودور الدولة في تنظيم شؤون المال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد اختلفت النظم الوضعية في تحديد الوظيفة الاقتصادية للدولة ما بين مضيق وموسع بحسب المذهب الاقتصادي الذي يقوم عليه النظام .

## تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

الاقتصاد الإسلامي يتميز بموقف مختلف عن النظم  
الوضعية في نظريته للإنسان وللمشكلة الاقتصادية







المصدر: أوراق الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٠

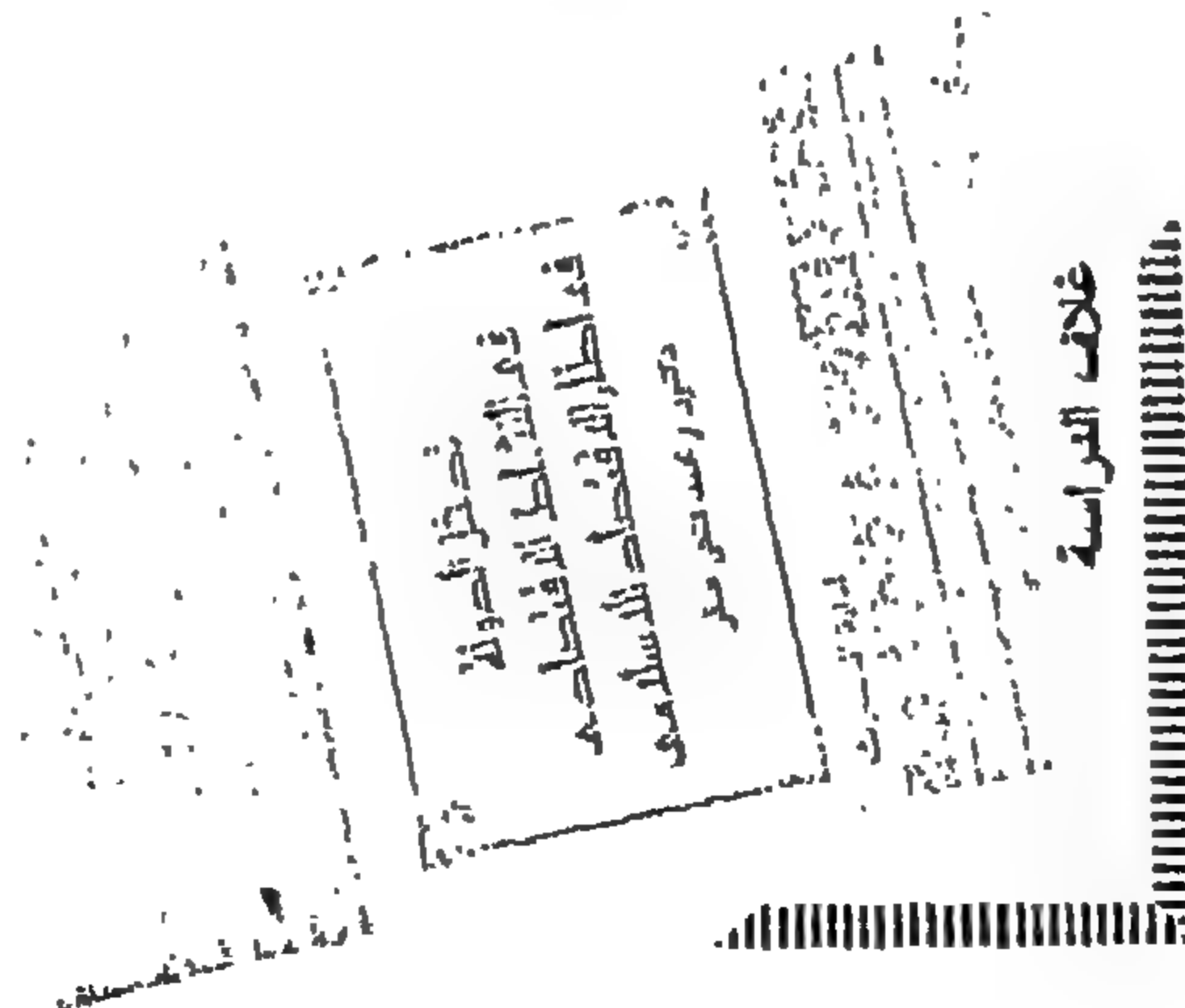
فاتجهت المذاهب الرأسمالية في ظل شعار الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية إلى تضيق دور الدولة بشكل يكاد يقصره على الوظائف التقليدية الأساسية للدولة الحارسة والتي تتمثل في الدفاع والأمن وتوفير المرافق العامة. بينما اتجهت المذاهب الاشتراكية باختلاف درجاتها في قتل شعار التخطيط الشامل وإشباع الحاجات العامة إلى تأكيد دور الدولة في تنظيم الجانب الاقتصادي للمجتمع على النحو الذي يبرز سيطرتها الكاملة على موارد الثروة إنتاجاً وتوزيعاً، وبين القيصيين تلف بقية النظم الوضعية التي تنتهي فكرة الاقتصاد المختلط متأرجحة بين التضيق والتوسيع لنفوذ الدولة بحسب لدرجة التقارب أو التباعد عن أي المعسكرين الرأسمالي أو الاشتراكي ..

والاقتصاد الإسلامي - بحكم استناده إلى التشريع الإسلامي - له منهجه المتميز

والمستكمل وله موقف واضح من القضية المطروحة، حيث يحدد الإطار العام الذي يحكم الراعي بالرعية في كافة شئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويبرز دور الفرد في تحقيق مصالح الجماعة من منطلق «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته».

وتبرز دراسة الدكتور محمد فتحي صقر التي نشرها مركز الاقتصاد الإسلامي ضمن سلسلة كتبه، تحت عنوان «تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي» المنظور الإسلامي لتدخل الدولة من خلال تركيزها بصفة أساسية على شروط التدخل العام، أبعاده وضوابطه في مجالات ثلاثة تدور حول تنظيم السوق الإسلامية، وعمارة الأرض، وتوفير حد التكافؤ في المجتمع.

في مقدمة دراسته يؤكد الدكتور فتحي صقر، أن شأن الاقتصاد الإسلامي يختلف عن النظم الوضعية، وينفرد بموقف متميز فهو يعترف بدور كل من الأفراد والدولة في إدارة







المصدر: لواء الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٠

- توجيه النصيح والإرشاد للمتعاملين في السوق.

- إجبار المحتكر على بيع سلعته بثمن المثل.

- تشجيع الجلب للأسواق، بزيادة المعروض من السلع في المدى القصير.

- منع أي تواطؤ بين التجار على احتكار عرض السلع وطرحها في الأسواق بسعر مخالف لسعر المثل.

- منع إغراق السوق بالسلع المجتوبة

حفاظا على معاش التجار وأهل الصنائع.

وينبه د. صقر إلى أنه ينبغي على الدولة عند اتباع سياسة الجلب «الاستيراد» مراعاة مبدأ الوسطية والاعتدال بين صالح المستهلكين في الحصول على احتياجاتهم السلعية بأسعار مناسبة، وصالح الصانع والتجار في البقاء في السوق، ويجد هذا المبدأ تطبيقا هاما في مجال حماية الصناعة المحلية وعلاقتها بسياسة الاستيراد، فإذا لجأت الدولة إلى تشجيع الجلب من الخارج لمعالجة نقص ملحوظ في المعروض من السلع فإنه يتعين عليها وضع ضوابط لهذا الاستيراد حماية للصناعة المحلية من الأضرار الناشئة عن سياسة الإغراق، كما أنها إذا اتبعت أسلوب الحماية لتنمية الصناعات الوطنية فيجب عليها ألا تسرف في هذه الحماية خوفا من ظهور عناصر احتكارية داخل السوق تضر بمصالح المستهلكين، والعبرة في الحاليتين هو ضمان توفير السعر العادل الذي لا يجحف بأى من الفريقين.

الشلون الاقتصادية للمجتمع، إلا أنه يحدد مسؤوليات كل طرف والتزامه دون إفراط بما يتلقى والمصلحة العامة.

وعلى الرغم من حرص الإسلام على الملكية الخاصة وعلى حرية الأفراد في مزاولته النشاط الاقتصادي إلا أنه يخضع هذه الحقوق والحريات للضوابط الشرعية التي تتلق والطبيعة الاستخدامية للبشر والوظيفة الاجتماعية للمال.

ومن ناحية أخرى يعترف بالمسئولية الاقتصادية للدولة باعتبارها الهيئة المنوط بها رعاية مصالح الأمة.

ويعرض الدكتور صقر في المبحث الأول إلى تنظيم الأسواق - محددا سمة أساسية تمثل الإطار التنظيمي للسوق الإسلامية وهي «المنافسة التعاونية» والتي تتميز بعدة سمات تسمح في مجموعها بسريان الثمن العادل، ومن هذه السمات:

\* أنها تنطلق من روح التكافل والمودة.

\* تتسم بالسماحة في المعاملة.

\* خضوعها لضوابط السلوك القويم وكونها منافسة خيرة وبناءة تتفادى الأضرار.

\* تأبى تطبيق مبدأ «الغاية النبيلة تبرر الوسيلة المرونة» وتختلف بذلك عن المنافسة الممادة في الاقتصاديات المعاصرة والتي تتجلى مظاهرها في التناحر الدائب بين المنتجين تحت شعار البقاء للأصلح والتي يطلق عليها لشدة ضراوتها منافسة قطع الرقاب.

ثم يحدد بعد ذلك حالات تدخل الدولة في السوق شارحا بشكل مفصل هذه الحالات فيذكر في مقدمتها تدخل الدولة للقضاء على الاحتكار الذي يؤدي إلى تضيق نطاق المنافسة والإنتاج وخفض كفاءة التشغيل، وما يتمخض عنه من ارتفاع فاحش في الأسعار وضرر بالغ لجمهور المستهلكين، وتركز الثروات والدخول وشيوع البطالة في المجتمع.

وفي سبيل منع الاحتكار يمكن للدولة أن تتدخل بعدة وسائل:







المصدر : لواء الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٠

المشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة شح الطبيعة وتراحم الأفراد على الاستئثار بثرواتها « النظام الرأسمالي » أو مشكلة تناقض بين أشكال الملكية والإنتاج وعلاقات التوزيع من ناحية أخرى لجشع الملاك واستغلالهم لحاجة المجتمع « المفهوم الاشتراكي » وإرجاع التخلف للاعتبارات المادية البحتة ، أو الزيادة السكانية ، ومن ثم يكون توفير حد الكفاف أو إشباع الحاجات الأساسية هو المؤشر المقبول لحد الرفاهية الذي يتعين تحقيقه من خلال جهود التنمية .

إلا أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي ، حيث نجد النظرة مغايرة لهذا تماما فالأصل هو وفرة الموارد وكفايتها لتلبية احتياجات البشر جميعا ، كذلك فإن موقف الإسلام من غريزة الإنسان موقف وسط واعتدال ولذا فالإنسان الذي يهتم الإسلام بتكوينه هو الإنسان « التقى الصالح » الذي تمتزج طاقاته وتترابط ( حسية وعقلية وروحية ) في شكل متكامل على نحو يمكن الإنسان من السيطرة الفعالة على القوى المادية واستغلالها . وانطلاقا من ذلك فإن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي في المقام الأول هي مشكلة الإنسان نفسه ، في علاقاته مع الطبيعة أو مع الإنسان ، وانحرافات : أخلاقية كانت أو مادية ، هي جوهر المشكلة وبقدر تقوى الإنسان واتفاق فكره وسلوكه مع تعاليم الشريعة الإسلامية بقدر ما تخف حدة المشكلة الاقتصادية ، وتعود المشكلة إلى أمرين :

الأول : عدم استغلال الإنسان للموارد الطبيعية التي سخرها الله لخدمته ومتعته نظرا لتكاسله عن الإنتاج وتقاعسه عن العمل ، أو جريه وراء الشهوات ، أو تبديد المال أو الوقت والعافية والتخاذل عن تنمية القدرات الذهنية لدفع عجلة الإنتاج وهذا هو جاتب الكفران بالنعم .

الثاني : استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ،

\* توسيع دائرة الإنتاج لكسر الاحتكار .

ويذكر الدكتور صقر بعد ذلك البيوع الممنهى عنها وضرورة قيام الدولة بمنعها لما لها من آثار مخرية ومدمرة على الاقتصاد وفي مقدمتها المعاملات الربوية شارحا آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتضخمية الضارة . كذلك بيع القرض .

ويضيف إلى جانب هذا ، التسعير عند الضرورة ، وألا يكون تدخل الدولة بالتسعير إلا في الأحوال الاستثنائية وفي ظل ضوابط معينة تكفل تحقيق صالح العباد ومنها :

\* يجب ألا تلجأ الدولة إلى التسعير إلا إذا استنفدت كافة فرص إصلاح أحوال السوق والضرب على أيدي المحتكرين .

\* أن تتخذ الدولة من الاحتياطات ما يضمن وصول السلعة المسعرة إلى المحتاجين من عامة الناس مما يتطلب بدوره وضع نظام مناسب يكفل التوزيع العادل للسلعة ، ومنع تلاعب المحتكرين وجشع بعض التجار .

\* أن يراعى في التسعير معيار العدالة تشجيعا للجلب وتجنبنا لظهور السوق السوداء حيث تباع السلع في الخفاء وبأسعار تزيد عن الأسعار السابقة على التسعير .

### التنمية وعماراة الأرض

في المبحث الثاني من الدراسة يعرض الدكتور صقر لمفهوم التنمية في الفكر الإسلامي ، فيذكر أن هذا المفهوم له سمات خاصة تميزه عن نظيره في الفكر الإيماني وبشكل أساسي في النظرة إلى المرتكزات الأساسية التي تحدد طبيعة المشكلة الاقتصادية وبالتالي جوهر عملية التنمية ، فإذا كانت المذاهب الوضعية ترى أن الأصل هو ندرة الموارد وعدم كفايتها لإشباع حاجات الإنسان ، وأن الإنسان عليه أن يتكيف مع النظام على هذا الأساس ، والنظرة إلى





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من خلال صور الاحتكار والغصب والفسخ والسرقة وأكل الربا ، إلى غير ذلك ، وبالتالي الإخلال باعتبارات العدالة في توزيع الدخل والثروة ومفهوم التكافل الاجتماعي .

ثم ينتقل د. صقر بعد ذلك إلى مسؤولية الدولة في إعمار الأرض مؤكداً أن هذا ليس عملاً اختياريًا وإنما هو تكليف شرعي للأمة الإسلامية لقول الحق تبارك وتعالى « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » وهذا التكليف بالعمارة ينقل على الدولة الإسلامية مسؤولية كبيرة في تمكين الناس من الأرض وتنظيم لتفاعهم بها وتوجيه هذا للتمكين لأهداف العمارة والتنمية ، وعرض بعد ذلك لأوجه تدخل الدولة للاضطلاع بمسئوليتها في عمارة الأرض .

### المنظور الإسلامي الشامل للتنمية

• تنمية للعنصر البشري ، فلن تأتي عمارة الكون إلا بعمارة الإنسان ، وهذا يوجب تنشئة أفراد المجتمع تنشئة إسلامية توصلهم لخلافة الأرض ، ومن ثم يتعين على ولي الأمر تهئية الأسباب لتربية النفس الإنسانية ، وتوفير سبل تنمية الملكات الذهنية والقدرات الجسدية لأفراد المجتمع لاستخلاص الطاقة الكامنة وتحويلها لعمارة الكون وخدمة الإنسان .

• توفير البيئة الأساسية والمرافق العامة .

• إقامة الصناعات الأساسية .

• تنظيم استغلال الأرض المهمة وتلك من خلال تحفيز الناس على إحيائها ، وإقطاع ولي الأمر مساحات من الأرض وتوزيعها على من يقدر على استصلاحها وزراعتها ، وتقديم العون والمساعدة لمن يقوم بالاستصلاح والاستزراع ، وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية بربط الإقطاع بالقدرة على الإعمار كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومنع احتجاز الأرض والاحتفاظ بها دون إحياء أكثر من ثلاث سنوات .

• تشجيع الاستثمار ، وإسهام الدولة بدور فعال في تنشيطه بالوسائل المختلفة والمتنوعة مع أحكام الشريعة .

• تنظيم التجارة الخارجية .

ثم يعرض د. صقر في المبحث الثالث والآخر من دراسته إلى مفهوم حد الكفاية مؤكداً أن الغاية الأساسية هو الارتقاء بمستوى معيشة الفرد إلى الحد اللائق الذي يضمن له كفاية حد للمعيشة ويكون ذلك بإخراج الفقراء والمساكين من دائرة الفقر إلى حد الغنى ، والذي يلزم معه توفير الطعام والشراب والملابس وكسوة الشتاء والصيف والسكن الذي يليق بحاله ، وأن هذا الحد لا يقتصر على ضروريات الحياة اليومية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن بل يمتد إلى ما يلزم لتهيئة حياة كريمة للفرد ، مثل توفير الرعاية الطبية والتعليم الأساسي وسبل الزواج ، وأن الغرض من توفير حد الكفاية تحقيق التقارب بين مستويات المعيشة وتضييق الفجوة للقائمة بين مستويات الدخل والثروات لقوله تعالى « كي لا يكون ثولة بين الأغنياء منكم » حيث إن ضمان حد الكفاية مؤداه إخراج الفقير من دائرة العوز والحاجة والوصول به إلى أول مراتب الغنى .

### دور الدولة في توفير حد الكفاية

وينحل توفير حد الكفاية ضمن الحقوق التي يتعين الوفاء بها لكل فرد من أفراد المجتمع ، فقد فرض الإسلام للتكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله باعتباره أحد للدعائم القوية لبناء مجتمع الكفاية ، ويتعين على ولي الأمر توفير الضمان الاجتماعي لكل مواطن وتأمين كفايته المعيشية وينحل في نطاق ذلك إيجاد فرص العمل للتقاعدين على التكسب والإنفاق على المعجزين عن العمل وكفالة الأرملة والأيتام ، ولكي تتمكن الدولة الإسلامية من ضمان حد الكفاية يتعين عليها :

- جباية الزكاة .

- للتدخل في سوق العمل لتوفير فرص التكسب للعاطلين ولإقرار الأجر للعامل مقابل خدمة للعمل .

- توجيه موارد الإنتاج وفقاً لأولويات المصالح الاقتصادية من منظور إسلامي .







المصدر : لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ من شهر ربيع الأول ١٩٩٠

## ورقة منسية " من ملف البنوك الإسلامية

وسط المحاولات الرسمية القائمة لسحب وإطلاق التسمية الشرعية على كافة معاملات البنوك الربوية - اسما فقط - كإطلاق لفظ عائد بدلا من فائدة وحشد جهود كثيرة وعمائم مميزة لتأكيد هذه « الخلعة اللفظية » على المعاملات الربوية ، نجد أنه بالرجوع بالذاكرة عشر سنوات حيث شهد مجلس الشعب لجنة تقنين : أحكام الشريعة الإسلامية التي كان مصيرها الدفن بعد ذلك في أدراج المجلس ولا يعلم أحد أين هي الآن لا سيما بعد أن أعلن د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المنحل أنه ليس عنده شيء ! .



معاملات البنوك بما يتفق وأحكام الشريعة ، والعمل على إعادة النظر في أنوات توجيه السياسة النقدية والائتمانية .

خامسا : أهمية توفير المقومات اللازمة لنجاح النظام وذلك بأن يسبق التقنين ترشيد سلوك المتعاملين وتهينتهم لقبوله وتطبيق ذلك النظام على جميع البنوك بما في ذلك البنوك الائتمانية .

سادسا : تمهيدا للنظام المنشود فقد يكون من المناسب استمرار دراسة البنوك موضوع إنشاء وحدات متخصصة للمتعاملين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، بما يحل المخاطر والإمكانيات والتجارب الكافية عندما تصدر القوانين الملزمة بشمول تنفيذ المعاملات لدى جميع البنوك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

هذه دراسة عمرها عشر سنوات ، أين هي الآن ؟ وإلى أين يتجه التفكير لدى القائمين على اقتصاد مصر ؟ وهل سبق لهم الاطلاع على هذه الأمور ، أم أن المحاولات القائمة تسير في اتجاه الريح لدعم ما هو قائم وتسمية الأشياء بغير مسماياتها ؟ وهل منقلد دائما ننور في فراغ لا يحسم شيئا مطلقا ؟ .. أمر يحسمه صديق النوايا ..

مجدي مصطفى

وسط هذا الجو الذي يعمد فيه البعض خلط الأوراق نجد أنه من المناسب التذكير بدراسة تقدم بها البنك المركزي في ٢٧ مايو ١٩٨٠ ، تتناول الجوانب الفنية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على كافة الأعمال المصرفية ، تقدم بها إلى اللجنة التي ترأسها في ذلك الوقت المستشار أحمد ثابت عويضة - حيث تناقش من الناحية الفنية والمصرفية والاقتصادية كيفية تحويل جميع البنوك في مصر عقارية ، وزراعية ، وصناعية ، وتجارية ، واستثمارية في إطار المفهوم الإسلامي وتطورت بعد ذلك إلى مشروع قانون لم ير النور ، انتهت الدراسة إلى عدة توصيات :

أولا : البدائل المقترحة قد تصطدم بصعوبات في التطبيق غير متوقعة .

ثانيا : تحليل بعض المقترحات قد يسفر عن عدم اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ثالثا : بعد مرور فترة على تجربة بنك فيصل ، والبنوك الإسلامية في بعض الدول العربية فإنه من الأفضل تقييم تلك التجربة للتعرف على صعوبات التنفيذ حتى يمكن وضع البدائل المختلفة للمعاملات المقترحة بالشكل الذي يجنب البنوك والمجتمع نتائج مشاكل التطبيق .

رابعا : أهمية أن يواكب التفكير في تقنين







المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٤٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على الرئيس مبارك

# ان يوثق نهب بترولنا

## لمصالح شركة شل

سبق ان صدق مجلس الشعب يوم ١٩٨٨/٢/٧ على تعديل الاتفاقيتين المبرمتين مع شركة شل للبحث عن البترول واستغلاله في منطقتي سترابندر الدين بالصحراء الغربية بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ ليسرى عليهما النصوص المستحدثة الخاصة باشتراك شركات البحث عن البترول في اقتسام الغاز الطبيعي المستكشف كما هو الحال بالنسبة لزيت البترول بعد ان كان حقا خالصا لمصر .

أحمد حسين داخل مجلس الشعب ..  
نتيجة التواطؤ القائم بين الحكومة ورئيس مجلس الشعب والأغلبية المزيفة داخل المجلس . وكان من الحجج التي سبقت وفتتد تأييدا لتعديل الاتفاقيات القائمة أن تعديلا أدخل على نتيجة اقتسام الزيت الخام المستخرج بحيث تصبح حصة مصر ٨٠ ٪ بدلا من ٧٥ ٪ .

غير أنه لم يلبث بعد صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨

وبالرغم من ان هذا الاتجاه الجديد - أيا كان الرأي فيه - لايجوز أن يسرى إلا بالنسبة لما يعقد من اتفاقيات جديدة إلا أنه حدث ان

استفادت شركة شل من ذلك بالنسبة لاتفاقياتها القديمة وهو ما يعتبر افتتانا على حقوق مصر المكتسبة بمقتضى الاتفاقيات السارية .. وقد تم ذلك بعد

حملة صحفية قمت بها عل صفحات جريدة الشعب ، ومعارضة قوية من جانب رئيس حزب العمل وثانيه مجدى

بقلم : الدكتور

محمد حلمي مراد







## التشريع

المصدر :

٢٦ يوليو ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا ينطوي انشاؤها على أى نوع من  
المغامرة ولا تتطلب تكنولوجيا  
متطورة لاستطيع الحصول  
عليها ولا تقتضى خبرة نادرة  
نحجز عن توفيرها ، فما هو السر في  
حرمان الشركات المصرية من ارباح  
توزيع بترولنا ودخول شركة شل  
منافسة لها في اقتسام ارباح التوزيع  
بالاضافة الى ارباح البحث  
والاستخراج ؟

على ان انشاء هذه المحطات للتوزيع  
داخل البلاد ليس هو المقصود بالذات بل  
انه سبيل لقيام شركة شل بانشاء محطات  
لتموين الطائرات والسفن الاجنبية

باحتياجاتها من البنزين والمشتقات  
البتروولية الاخرى والتي يدفع مقابلها  
بالعملات الاجنبية التي تحتاج اليها مصر  
في ازمتها الاقتصادية الراهنة .

ولتغطية هذه اللعبة يعلن ان  
محطات التوزيع الداخلية التي  
سوف تنشؤها شركة شل سوف  
تكون في الطرق السياحية والمناطق  
الخارجية عن حدود المدن مما قد  
يوحى لقراء هذه المعلومات  
المدفوعة الاجر ان هذه المحطات  
لن تاتي بحصيلة وفيرة في حين ان  
انشاء المحطات خارج المدن لن  
يتطلب تساجير أو شراء ارض  
لاقامتها يحتاج ولين الى مبالغ  
كبيرة قد تدخل ضمن تاسيسها  
ونفقات تشغيلها .

ان هذه الصفقة الاضافية التي حصلت  
عليها شركة شل بفضل مديرها وممثلها في  
مصر طارق حجي الصديق لوزير البترول في  
حاجة الى مراجعة لمعرفة من الرابع ومن  
الخاسر من ورائها ؟

وهل تم عقد اتفاقية بين وزارة البترول  
وشركة شل بشأنها وما هي الشروط التي  
تنطوي عليها حتى تتبين ما جنته مصر من  
ورائها ، وهل دفع عنها منحة توقيع هي  
الاخرى اسوة باتفاقيات البحث عن

من الدولة الاجنبية الدافئة  
والمنظمات المالية الدولية .

اننا لانوجه كلامنا الى وزير البترول ..  
فان هذه المذكرة تمت بالاتفاق بينه وبين  
صاحب السر البائع طارق حجي ممثل شركة

شل بمصر .. وانما نوجه حديثنا على مسمع  
من شعب مصر كله الى رئيس الجمهورية  
حسنى مبارك ليضع حدا لهذا النهب  
والسلب لحقوق مصر والا فلا يتحدث أحد  
عن نزاهة الحكم وطهارته .. وليثق الرئيس  
مبارك ان الشعب لايهمه ان يعرف من الذي  
يسرقه طالما انه يسرق فعلا ، بقدر ما يهمه  
ان يرى رئيسه محاربا للفساد  
والانحراف ، مستبعدا للمشبهين  
واللصوص ، لمن يثبت عليه التفریط في  
حقوق الشعب والاثراء على حساب

### لماذا عادت شركة شل

#### لتملك محطات توزيع البنزين

ولم تقتصر الحقوق الجديدة التي  
يغدقها وزير البترول على تعديل الاتفاقيات  
المعدلة للبحث عن البترول والغاز  
واستغلالهما بعد الموافقة عليها من  
مجلس الشعب دعاية للنوايا المستترة ،  
وادعاء بالسقوط على سبيل السهو والخطأ  
وهي بدعة جديدة في عالم القانون  
والاتفاقيات الدولية والتجارية لم نسمع بها  
من قبل ، بل اعطيت شركة شل حقا جديدا  
في انشاء محطات لبيع البنزين والمنتجات  
البتروولية الاخرى وهو امتياز كان مقصورا  
على شركات البترول المصرية بالاضافة الى  
ثلاث شركات اجنبية .

وليس لهذا الحق الذي اعطى  
لشركة شل ما يبرره بعد ان تم  
تمصير محطات توزيع البنزين  
ومشتقات البترول الاخرى داخل  
البلاد حيث ان اقامة هذه المحطات  
لايحتاج الى رؤوس اموال ضخمة .

باستفادة شركة شل من اقتسام  
الغاز اسوة بالزيت ان قدمت  
الهيئة المصرية العامة للبترول  
بمذكرة الى مجلس ادارتها برقم  
٥٢ لسنة ١٩٨٩ لتعديل الاتفاق  
الموقع بموجب القانون سالف

الذكر جاء فيها مايليير الاسي  
والسخط على الوضع الذي ال  
اليه بلدنا وهو ان . النية كان  
متجهة . عند اجراء التعديل الى  
ان الزيادة في نصيب مصر من  
الزيت تتم عند انتاج الغاز  
وتسليمه الا ان . النص على هذا

الشرط سقط . من القانون وعلى  
ذلك فان شركة شل تطلب تعديل  
الاتفاق الموقع بموجب هذا  
القانون بحيث ينص التعديل  
الجديد على ان الزيادة في حصة  
مصر في الزيت الخام تتم عند بدء  
انتاج الغاز .

وقد تمت الموافقة على هذه المذكرة  
التي تؤدي الى اهدار خمسة في المائة من  
زيت البترول المستخرج من منطقتي سبرا  
ويدر الدين بالصحراء الغربية لصالح  
شركة شل بالرغم من ان هذا الشرط المهدر  
لحق مصر لم ينص عليه القانون الصادر  
بتعديل الاتفاقيتين ولا يمكن ان يكون قد  
سقط سهوا لان هذه الاتفاقيات تدرس في  
الشركات الاجنبية المعنية وفي الهيئة  
المصرية للبترول ، وتكتب باللغة الانجليزية  
وتترجم الى اللغة العربية ، ونوقشت في  
اللجنة المختصة بمجلس الشعب ، ودارت  
حولها ضجة ومعارضة في الصحف وداخل  
المجلس وفي مؤتمرات صحفية .. فضلا  
عن ان صدور القانون دون هذا الشرط ،  
وتوقيع اصحاب الشأن من الطرفين على  
الاتفاقية الصادرة بناء عليه ، لايجيز بحال  
من الاحوال إدخال شرط جديد يحد من  
حقوق أحدهما تحت زعم . سقط سهوا . و  
ان النية كانت متجهة الى ذلك .

ان هذا التلاعب بحقوق مصر  
اصبح أشبه بلعبة الثلاث ورقات  
وبالرغم من ان اللعبة أصبحت  
مكشوفة ، فان أحدا لايتدخل  
لحماية حقوق مصر من عمليات  
النصب والاحتيال في الوقت الذي  
نشكو فيه من أزمة اقتصادية  
خائفة ونستجدي المعونات  
والمساعدات وتأجيل القروض







المصدر : ..... الشعب

التاريخ : ..... ٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البترول واستغلاله ؟ .. وبمى اختلفت  
شروطها عن الشروط الخاصة بعدم  
المحدود من الشركات الاجنبية العاملة في  
مجال توزيع البترول حتى نزيدها عددا  
ونقلص ارباح الشركات المصرية القائمة  
بالتوزيع ؟

ولماذا لاترصد وزارة البترول  
بعض الاموال التى تبديدها في اقامة  
مقرات الوزير الفاخرة واهداء  
السيارات الفاخرة لانشاء محطات  
جديدة تتبع شركات البترول  
المصرية وتحسين منشاتها  
والخدمات التى تقدمها بدلا من  
اغداق هذه الامكانيات للشركات  
الاجنبية دون مقتضى من الصالح  
العام ؟

هذه تساؤلات تحتاج الى تدخل  
رئيس الجمهورية حفاظا على اموال  
مصر وحقوقها عوضا عن رفع  
الاسعار عن الجماهير المطحونة  
والسبعى ليدى الدول الدائنة لتأجيل  
مستحققاتها ومنحنا المزيد من  
القروض !!

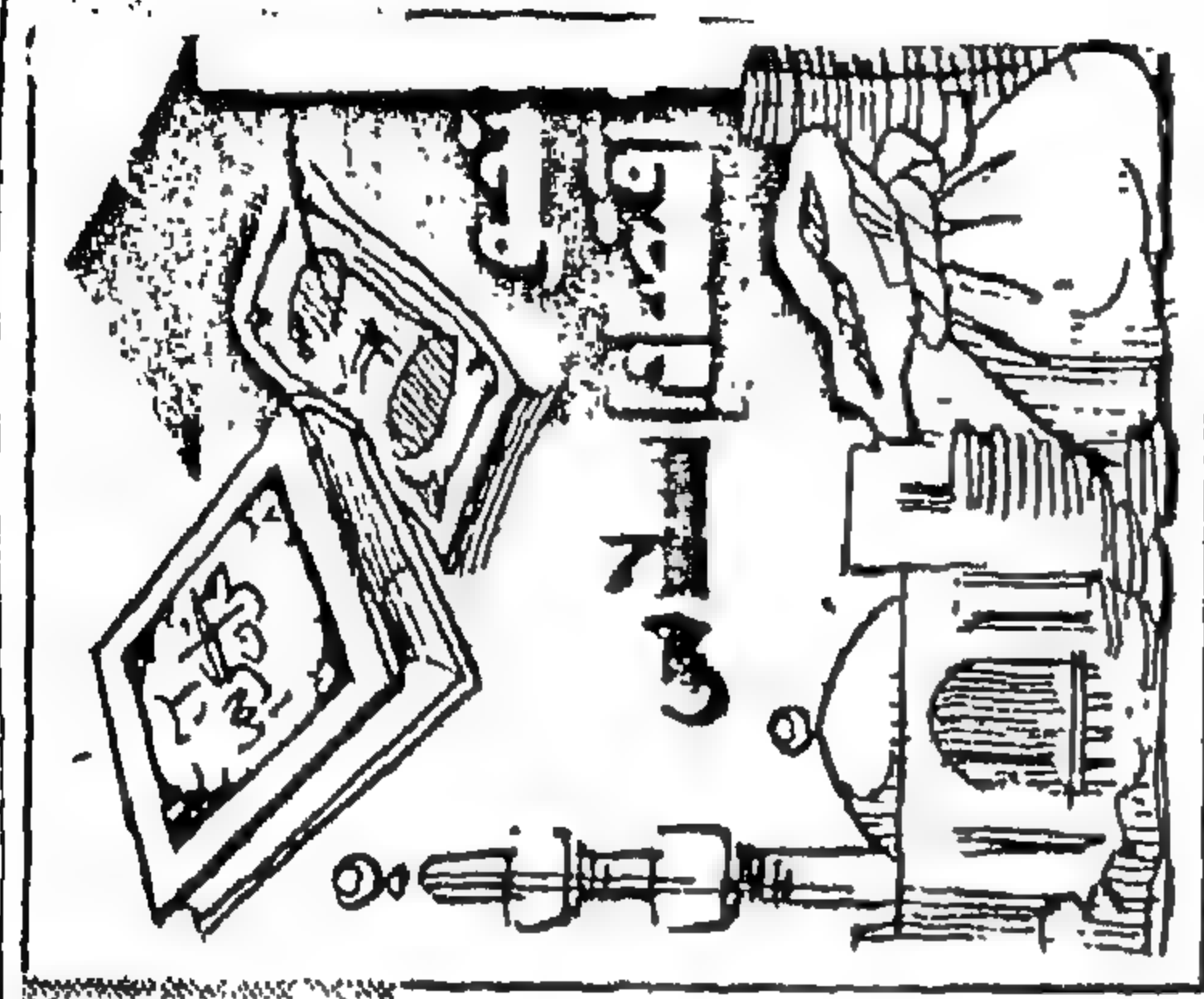




المصدر: لواء الإسـلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٣ يوليو ١٩٩٠



في الوقت الذي تواصل فيه الأسعار ارتفاعها الجنوني المتصاعد ، نجد أن الضرائب غير المباشرة التي يتحملها الفقراء ومحدودي الدخل تتزايد نسبتها إلى نسبة الضرائب المباشرة لتصبح ٧٥٪ من جملة الضرائب في حين لا تتعدى الضرائب المباشرة من جملة الضرائب ٢٥٪ ، ذلك لأنها تخصم في المنيع وتقرض على الإنتاج أو الاستهلاك والمبيعات ، وجرت العادة أن نسبة التهرب من هذه الضرائب يكاد يكون صعباً ويتحملها من يشتري ويستهلك وحيث إن الفقراء هم الذين يمثلون النسبة العالية من المشتريات والاستهلاك فهم الذين يدفعون هذه الضرائب والتي تعد من المكوس غير الجائزة في الإسلام والتي تؤدي إلى غلاء الأسعار نظراً لإمكانية ثقل عبئها على المستهلك .

والحبيب الذي يديته حمله  
الفقراء ومحدودو الدخل





المصدر: لويس الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٤

في الوقت نفسه نجد أن نسبة عالية من الضرائب المباشرة والتي يدفعها الأغنياء يتم التهرب منها هذه النسبة كما تؤكد الأرقام الرسمية وصلت إلى ١٣ مليار جنيه -

الأمر الذي يؤكد أن الأوضاع أصبحت مقبولة تماماً فالفقير ومحدود الدخل هو الذي يتحمل الغلاء وحده، تلك لأن السياسة الاقتصادية تتجه في اتجاه آخر والفقراء ومحدودو الدخل غير موضوعين في الحساب.

فما هي أسباب هذا التهرب؟ وكيف يمكن علاجه؟ وما دور الزكاة في هذا؟ وهل تصلح كبديل لنظام الضرائب؟

هذه الأسئلة هي ما نسعى للحصول على اجابة لها.

### أسباب التهرب

يعدد الدكتور حسين شحاته الأستاذ بجامعة الأزهر الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي فيذكر منها:

• وجود القموض والليس في التشريعات الضريبية والتي تمنح الفرصة للمولين

لاستغلالها في التهرب من الضريبة وهذا شأن أي قانون وضعي من صنع البشر يتضمن الإيهام والقموض.

• انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المولين، حيث إن هناك علاقة قوية طردية بين انخفاض الوعي ونسبة التهرب.

• فساد الذمم وضعف الأخلاق من بعض العاملين في شئون الضرائب، واستغلال بعض المولين هذا الأمر، ولو أن نسبة هؤلاء قليلة إلا أنها لها دور في التهرب الضريبي.

• ارتفاع قيمة الضريبة أحياناً تجعل الممول يتهرب من الضريبة كلية حيث يشعر أن الدولة تصدر نسبة كبيرة من دخله.

• ازواج الضرائب، فالممول يجد نفسه مطالب بضريبة فوق ضريبة...، فإذا تمكن من الإفلات من ضريبة أفلت من كل الضرائب التي تليها.

• عدم وجود نظام معلومات متكامل لدى المأموريات لحصر كافة معاملات المولين،

### مجدى مصطفى

وتواطئ المولين بعضهم البعض في إخفاء معاملاتهم.

• طول إجراءات الفحص، والحصر والربط والتحصيل والتي قد تصل إلى عشر سنوات أحياناً، بما يتيح فرصة للممول لتعديل وتكييف أموره.

• اقتناع بعض المولين بأن الدولة تأخذ ضريبة بدون حق وتلق جزءاً منها في الباطل.

من الذي يتحمل عبء الضرائب

ويلقى الأستاذ يوسف كمال المحاضر بجامعة أم القرى سابقاً ببعض الملاحظات العامة على وضع الضرائب ومن يتحمل عبئها يؤكد أنه قد انتقلت من الضريبة اليوم ما وصله لها منظروها من قواعد العدالة واليقين والملاءمة، وأصبح الذي يدفع عنها تحديداً أصحاب الدخل الثابتة والمعروفة من أجور وإيجارات واستطاع الأغنياء التهرب منها ونقل عبئها على الفقراء وغالباً ما تعود فائدة الاتفاق العام عليهم بما يحوزون من قوة وتنفيذ، أي أن الضريبة أصبحت تؤخذ من الفقراء وترد على الأغنياء.







المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كسب عمل - تأمينات اجتماعية ...  
وغيرها والتي وصلت إلى ما يقرب من ٤٠٪  
من الأجر ومن الأرباح في مصر .

هذا فضلا عن أن منها ما يدفع دون تحقيق  
إيراد فتكون غير ملائمة لدفعها كضريبة  
الإيراد العام .

### خطوات على طريق الحل

يقترح الدكتور حسين شحاته بعض  
المعالجات لمشكلة الضرائب فيذكر أن فقه  
الزكاة قد تضمن مجموعة من الضوابط التي  
تقلل من زكاة المال أبرزها :

• التزام العاملين على الزكاة بالقيم والمثل  
والأخلاق الطيبة وهذا هو المعيار لاختيارهم .

• علم العاملين على الزكاة ، وهذا يساعدهم  
في حساب وتحصيل وصرف الزكاة بالحق .

• معرفة الممول بما عليه من حقوق مالية  
ومتها زكاة المال وفي تلك مساعدة على أداء  
الزكاة .

• العقاب الرادع للمتهرب من الزكاة وهو  
أداؤها ومصادرة نصف ماله كما قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من أداها مؤتجرا  
فله أجره ، ومن منعها فإنا آخنوها وشطر  
ماله عزمة من عزمات ربنا لا يحق لمحمد ولا  
لآل محمد منها شيئا .

### بين الزكاة والضرائب

بشرح د . يوسف القرضاوى في - فقه  
الزكاة - أن الزكاة حق ثابت ومقرر « فريضة

والممول الغنى ينجح في إلقاء العبء  
الضريبي غالبا على الآخرين ، فهو وإن أخذ  
منه الضريبة فعلا إلا أن الدافع الفعلي هو  
مشتري السلعة أو الخدمة منه والغنى يستطيع  
أن يملئ شروطه لأنه يمكن أن يعيش على  
رأسماله بينما لا يستطيع العامل أن يرفض  
تخفيض أجره ، أو يمكنه أن يرفض رفع سعر  
السلعة ويتضح هذا في حالة الدول المتخلفة  
التي يكون الطلب على السلع فيها غير مرن ،  
وتزيد الضرائب غير المباشرة حيث يسهل  
تحويل عبئها .

ويضيف الأستاذ يوسف كمال إنه ليس  
هناك « للأسف » وعى ضريبي لفقدان الوازع  
الأخلاقي الذي يحول دون التهرب ، فلا يشعر  
الممول بأنه يرتكب إثما بل يعتبر ذلك حقه وأن  
أخذ الضريبة سلب له ، خصوصا كلما زاد  
العبء وقلت الكفائة بالسلوك الإتفاقي للعام  
وانتفتت الثقة في العدالة ومن وجهة النظر  
السياسية نجد أن الفللة التي تحكم تحاول أن  
تلقى بأكبر جزء من العبء الضريبي على  
الفئات الأخرى مما يدفع هذه الأخيرة إلى  
مقاومة دفع الضرائب ولقد أتقن التجار وسائل  
التهرب من إخفاء مادي أو تهريب للبضائع أو  
تلاعب محاسبي وما أكثر طرقه خصوصا مع  
تعدد القوانين والأسعار وصعوبة فهم النظام  
الضريبي .

ويشير الأستاذ يوسف كمال إلى أحد أوجه  
التناقض والظلم التي تصاحب النظام  
الضريبي ، فيقول إن الضريبة تؤخذ أحيانا  
دون أن يستوفي صاحبها حوائجه الأصلية ولا  
يصلح معها ما وضع من حدود للإعفاء فكثيرا  
ما نلتقى بعامل يقترض على راتبه ويؤخذ منه  
في نفس الوقت عديد من الضرائب :





المصدر: حوار الإسلام

التاريخ: ٣٠ يوليو ١٩٩٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الله « ولكنه في الأصل ليس حقا موكلا للأفراد يؤديه منهم من يرجو الله والدار الآخرة ويدعه من ضعف يقينه بالآخرة وقل نصيبه من خشية الله وغلب حب المال في قلبه ، فانزكاة ليست إحسانا فرديا وإنما هي تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة ويتولاه جهاز إداري منظم يقوم على هذه اللريضة الفذة جباية ممن تجب عليهم وصرافها إلى من تجب لهم .

ذلك أن الإسلام جاء رسالة شاملة هادية فجعلت من هدفها تحرير الفرد وتكريمه وترقية المجتمع وإسعاده وتوجيه الشعوب والحكومات إلى الحق والخير ودعوة البشرية كلها إلى الله أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ولا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله وفي هذا الإطار جاء نظام الزكاة فلم تجعل من شئون الفرد بل من وظيفة الحكومة الإسلامية فوكل الإسلام جبايتها وتوزيعها على مستحقيها إلى الدولة لا إلى ضمانات الأفراد وحدها وذلك لجملة أسباب لا يصح لدولة الإسلام أن تهملها :

• أن كثيرا من الأفراد قد تموت ضمانتهم أو يصيبها السقم والهزال فلا ضمان للفقير إذا ترك حقه لمثل هؤلاء .

• في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الشخص الغني حفظ لكرامته وصيانة لماء وجهه أن يراق بالسؤال ورعاية لمشاعره أن يحرجه من المن والأذى .

• إذا ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع قوضى قد ينتبه أكثر من غنى لإعطاء فقير واحد على حين يغفل عن آخر فلا يظن له أحد ، وربما كان أشد فقرا .

• إن صرف الزكاة ليس مقصوراً على الأفراد من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، فمن الجهات التي تصرف فيها الزكاة مصالح عامة للمسلمين لا يقدرها الأفراد وإنما يقدرها أولو الأمر وأهل الشورى في الجماعة المسلمة كإعطاء المؤلفات قلوبهم وإعداد العدة للجهاد في سبيل الله وتجهيز الدعاة لتبليغ رسالة الإسلام في العالمين .

• إن الإسلام دين ودولة وقرآن وسلطان ولا بد لهذا السلطان وتلك الدولة من مال تقيم به نظامها وتتفد به مشروعاتها ولا بد لهذا المال من موارد والزكاة مورد هام دائم لبيت المال في الإسلام .

• فالزكاة عبادة وضريبة معا ، هي ضريبة لأنها حتى مالى معلوم تشرف عليه الدولة وتأخذها كرها إن لم تؤد طوعا وتتفق حصيلتها في تحقيق أهداف تعود على المجتمع بالخير ، وهي قبل تلك عبادة وشعيرة يتقرب بالذات المسلم إلى الله ويشعر حين يؤديها أنه يحقق ركنا من أركان الإسلام وشعبة من شعب الإيمان ، وللزكاة أهداف روحية وخلقية تحلق في أفق عال تقصر للضريبة عن الارتقاء إليها لما للضريبة فهي بمعزل عن التطلع إلى مثل هذه الأهداف وقد قل رجال المالية قرونا يرقضون أن يكون للضريبة هدف غير تحصيل المال للخزنة وسمى هذا مذهب الحيد للضريبة فلما تطورت الأفكار وتغيرت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتهز مذهب الحيديين وظهر الذين يتلون باستخدام للضريبة أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة كالتشجيع على الإنتاج أو على الاستثمار أو لتقليل من الإنفاق

في الكماليات أو تقريب اللواق وغير ذلك وهذا إلى جوار هدفها المالى الذى هو الهدف الأول .

• ولكن لم يستطع مشرعو الضرائب

ولا علماء المالية العامة ومفكروها أن يخرجوا من دائرة الأهداف المالية إلى دائرة أرحب وأبعد مدى وهي دائرة الأهداف الروحية والخلقية التى عنت بها فريضة الزكاة .



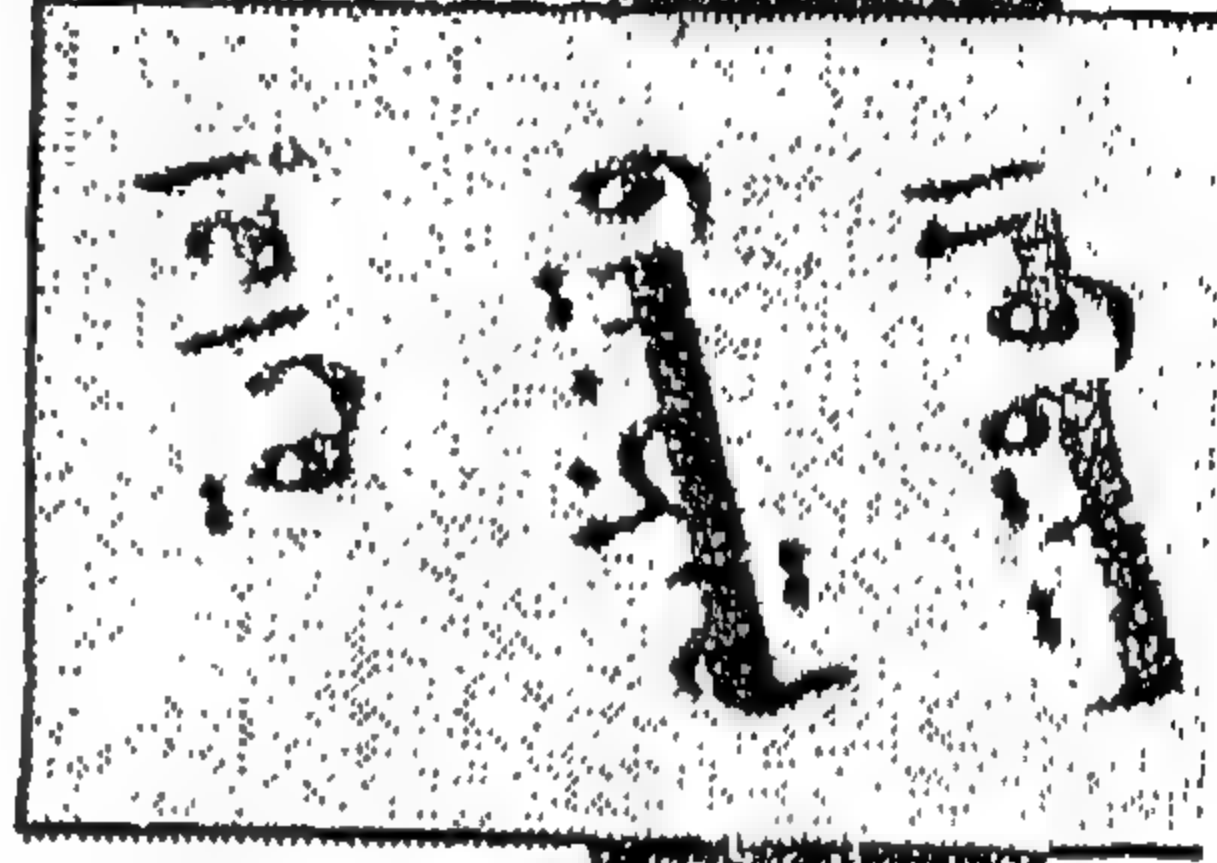
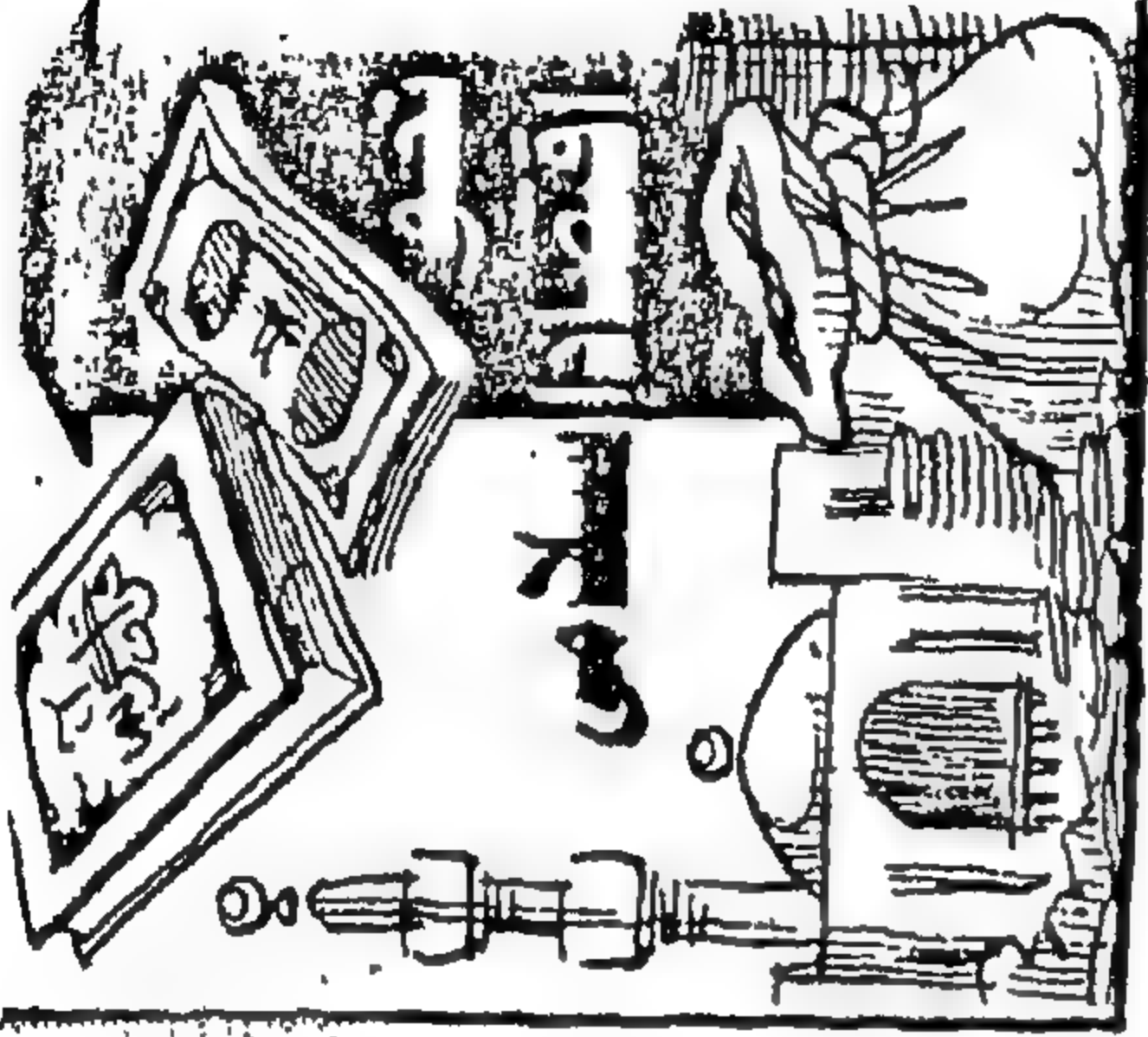




المصدر: لواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠



نظرا للحياة السريعة التي نعيشها هذه الأيام بمشاكلها المتشعبة في مجالات كثيرة، وكثرة الواجبات المنوطة بأعناقنا حيث إن الواجبات أكثر من الأوقات وحرصا على الوصول إلى نتائج طبية والناجحة لأعمالنا، أصبح تنظيم الوقت وإدارته فنا من الفنون التي يحرص عليها كل إنسان تاجح أن يتعلمه ويعمل به حتى نخرج من عنق الزجاجة ونحطم أغلال التخلف والتبعية.

لقد وجه الله سبحانه وتعالى نظر البشرية كلها إلى أهمية الوقت وقديسيته حين أقسم في كتابه العزيز « والعصر \* إن الإنسان لفي خسر \* إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » صدق الله العظيم . ولذلك يحرص جميع الإخوة الصابرين على تلاوة هذه السورة عندما يفارق الأخ أخاه وقبل مغادرة المكان حتى يكونوا في رباط دائم على الخير والمحبة والعمل الصالح .

ضرورة لتحقيق الاقتصاد الناجح





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

المصدر : احواء السلام

### تصورات خاطئة

ان هناك حقيقة معروفة هي ان كل انسان يضع وقتا ... إلا أن الإنسان المنتج هو الذي يضع وقتا أقل .. لأنه يتبع الأساليب المربعية والعملية في كيفية استخدام الوقت فإذا جعلت هدفك هو الحصول على ناتج أكبر في وقت أقل مع الحفاظ على الجودة فطريقك أن تتبعد عن هذه التصورات الخاطئة الآتية :

• ليس هناك وقت كافٍ لإنهاء كل الأشياء حقيقة ، ولكن تأكد أن هناك وقتا كافيا لإنهاء الأشياء الضرورية .. فطريقك أن تقر ما هو هام وضروري لإنجازه وما هو غير ذلك ويمكن تأجيله أو إهماله كلية .

• كثير من الناس يطلبون استقلال وقت الآخرين . وهذه مقولة خاطئة لأنك أنت الوحيد المسؤول عن تخطيط وقتك لو تركت ذلك للآخرين فإنهم سوف يتحكمون فيك . تعلم أن تستجيب فقط لصوت المصلحة العامة ، ولا تتحمل مسؤولية سواء ، وبأسلوب لائق .

• جدول مواعيدى مزحم وغير ممكن وضع أولويات : لا .. بل يجب عليك أن تعلم كيف تضع الأولويات في استخدام الوقت .. ثم تتسكك بما وضعت في خطتك .

• إذا أردت أن تعمل شيئا على الوجه الصحيح .. أقله بنفسك . ويمكنك السؤال على هذا الوجه الصحيح : هل هذا العمل هو الاستقلال الأمثل لوقتي ؟ هل يمكنني تدريب شخص آخر للقيام به لأتفرغ للأعمال الأكثر أهمية ؟

• إذا أمكن فقط العمل ساعات أكثر في اليوم يمكنني الانتهاء مما أريد في عمله : هذا التصور ليس خطأ فقط ولكنه خطير في نفس الوقت لأن العمل طول اليوم يرهق العقل والبدن معا وبالتالي يعود بالنتائج السيئة .. وعلاجا لهذه المشكلة تعلم كيف تضع الأولويات على أن تلتزم أهم ثم المهم .

• أنا مرهق في العمل : تعلم تدريب المساعدين وتعلم تفويض السلطة .

• أنا مشغول جدا في نشاطاتي : إذن أنت في حاجة شديدة لتخطيط وقتك . فإذا ظهر عمل طارئ غير موضوع في الخطة فطريقك أن تسأل نفسك هذا السؤال : هل هذا العمل أهم من العمل الموضوع في الخطة ؟ إذا كان الجواب « لا » فلا تعمله .

• لا يمكنني تخصيص وقت للمشروعات الهامة يوميا : بل عليك أن تخصص ساعة أو ساعتين يوميا لدراسة إنهاء المشروعات

الهامة وذلك بدون ازعاج من أى شخص آخر .. فهذا هو « الوقت الهادى » الذى خصصته لنفسك للنظر فى الموضوعات ولا داعى لأى إزعاج أو مجاملات .

• إذا أمكنني إنهاء العمل بسرعة ، أمكنني إنهاء ما هو مطلوب منى : السرعة المؤدية إلى الخطأ غير مرغوبة .. ولكن المطلوب هو إنهاء العمل بكفاءة عادية ويمكنك الحصول على ذلك بالتخطيط الجيد وتنظيم وقتك .

• أحيانا لا يمكنني معرفة متى أبدأ ؟ والرد على هذا السؤال بسيط فعندما تزج ببدا العمل فى مشروع كبير فإنك بذلك تزج بعمل ضروريا ... فالمشكلة لا تنتهى بتأجيلك إياه ، فأبدأ فوراً فى اتخاذ خطوات العمل بتكسيديك المشروع الكبير إلى عدة مشروعات صغيرة والتي يمكنك الانتهاء منها فى وقت قصير ، فالإنجاز فى العمل وبصفة مستمرة حتى لو كان قليلا يعتبر فى حد ذاته حافزا لإنجازه .

• إنجاز الأعمال التالية والبسيطة أولا وتأجيل تلك الأعمال الهامة التى تحتاج إلى وقت أطول : والحقيقة أن الإنسان الناجح دائما يقوم بإنجاز الأعمال الهامة أولا وفى وقت مبكر من اليوم وقبل أن تزحم الأعمال الأقل قيمة .







المصدر : أسرار الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



إعداد

المهندس /

صباحي عبد المنعم فوده

التاريخ : ١٩٩٠ سبتمبر

- أنلق وقتك كأنك تشتريه بالمال .
- تغلب على التسويف وتأجيل الأعمال ..
- تخصص من عادة « أنفذها بعد » إلى عادة « أنفذها الآن » .
- مارس بعض الرياضات البدنية فإن العقل السليم في الجسم السليم .
- خصص وقتا يوميا لنفسك وعائلتك ..
- فإن لربك عليك حقا وإن لنفسك عليك حقا ولأهلك عليك حقا .. فأعط كل ذي حق حقه ولا تجعل الطموحات تطغى عليك فتحطمك ..
- النيات الطيبة وحدها لا تنفع .. كما أن الإيمان لا يكون إيمانا صحيحا إلا إذا صدقه العمل ، لذلك بعد ما قرأت وتعلمت ، ابدأ فوراً في التنفيذ واستخدم وقتك الاستخدام الأمثل ..
- فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

أخي في الله : أنت غني باستخدام وقتك الاستخدام الأمثل .. فقير عندما تضيع الوقت فيما لا ينفع ، وكن على يقين بأن الدول الغنية ما أصبحت غنية إلا بفهمها قيمة الوقت فاستثمرته استثمارا طيبا حقق لها التقدم والوفرة التي تعيش فيها الآن .

لقد استعمرنا الغرب والشرق ونهب ثرواتنا .. وأطلق علينا اسما حركيا « العالم الثالث » أو « الدول النامية » حتى لا يواجهنا بالاسم الحقيقي لنا وهو .. التخلف ..

التبعية .. الفقر ، وذلك مكر منه ودهاء حتى نعيش مخدرين .. غافلين .. تائهين .. !

أتعرف أخي المؤمن لماذا تخلفنا عن الركب بعد أن كنا سادة أعزاء ؟ والجواب لأننا تركنا منهج الله وشريعته الغراء وضيعنا الوقت .. فكان الضياع . والوضع الراهن الآن في الأمة العربية والإسلامية من تناحر وتفكك خير دليل وشاهد .

نفقنا الله بما قرأنا وتعلمنا ووهبنا القوة والإرادة لنعمل بما علمنا حتى نغير ما بأنفسنا ، فالعالم من حولنا في حركة دائبة .. مستمرة ولا مكان فيه للضعفاء والمتخلفين .. فعلمنا أن نأخذ بتعاليم السماء والشرعة الغراء بقوة وعزيمة .. كما قال الله تعالى في كتابه العزيز « يا يحيى خذ الكتاب بقوة ... » .

« اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل .. وأعوذ بك من الجبن والبخل .. وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال » .

والآن بعد أن تعرفنا على بعض التصورات الخاطئة في كيفية استخدام الوقت هناك بعض الاقتراحات التي قد تساعدك على إدارة وقتك بكفاءة عالية إن شاء الله .

• عليك بتكملة عمل كبير كل يوم وذلك بانتقائه من جملة الأعمال اليومية والتركيز عليه حتى الانتهاء منه في الوقت الذي حددته له .

• في نهاية كل أسبوع ضع خطتك وجدول أعمالك للأسبوع القادم .

• في نهاية كل يوم عمل ، سجل جدول أعمالك لليوم القادم .

• قلل ولو واحدا من مضيعات الوقت ( والتي قد تكون عادة فيك ) أسبوعيا وبإصرار ، وبذلك يمكن التخلص من كل العادات التي تضيع الوقت مثل الزيارات بالمكاتب لمجرد التسلية . وعليك بتقليل عدد الاجتماعات وتركيز وقتها للحصول على أفضل النتائج وذلك بإرسال قائمة جدول الأعمال إلى المشاركين في الاجتماع مع تحديد وقت لكل بند مطلوب مناقشته والإصرار على تنفيذ ذلك مع الحفاظ على موعد بدء وإنهاء الاجتماع ، وللحصول على نتائج طيبة من الاجتماع يمكنك تلخيص القرارات والتوصيات التي اتخذت مع تحديد المسئوليات للتنفيذ .

واعلم أنه من مضيعات الوقت أيضا الحديث بالتليفون لوقت طويل .. فاحرص دائما على التركيز وتحديث في الموضوع مباشرة وكن عمليا في كل تصرفاتك .







المصدر: المنصور

التاريخ: ٢٦ سبتمبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قافلة طبية ناحية تقيمها جمعية الزهراء بمصر القديمة



• حسن الجمل عضو مجلس الشعب يشرف على القافلة الطبية .

قامت جمعية الزهراء بمصر القديمة قافلة طبية اسلامية بالتعاون مع الجمعية الطبية الاسلامية استمرت طوال الاسبوع الماضي وقامت بالكشف على اكثر من الفى حالة في منطقة « وادى عنتر » وتقديم الادوية والعلاج مجانا ، وتحويل بعض الحالات الى مستشفيات الجمعية الطبية الاسلامية وغيرها .. شارك في القافلة ثمانية من الاطباء المتخصصين الذين تبرعوا بالكشف المجاني على سكان المنطقة ، الذين تدافعوا بالعشرات امام مشغل الحاج حسن الجمل بالمنطقة ، حيث يجرى الكشف ..

تم خلال القافلة الطبية المجانية اجراء عمليات طهارة لستة من الاطفال .. وقد صرح الدكتور عزام متولى مسئول القافلة بأنه تقرر ان تنفذ القافلة الطبية كل شهرين ، وذلك لتقديم خدمة طبية مجانية ، خاصة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات ..

اشرف الحاج حسن الجمل والاستاذ سيد الجندي على القافلة وقدموا لها كل العون المادي والمعنوي ..





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المسور

التاريخ: ١٩٧٣ - ١٩٧٤

## سنة التغيير

# البعد الاقتصادي الدولي للكارثة والواقع السياسي

بدأت الكارثة التي نعيشها الآن - كنتيجة طبيعية لانظمتنا الفردية الطاغوتية المستبدية - وكثيرة محزنة لظهور هذه الأنظمة واستغلالها للانسان، أي بسبب الأعراض عن ذكر الله سبحانه، والبعد عن تطبيق شرعه عز وجل من منطلق اقتصادي. وتستمر تداعيات هذه الكارثة وتفاقماتها المأساوية، ساعة بعد ساعة، أمام أعيننا الحزينة وانفسنا المكسورة وعجزنا الواضح، على أسس اقتصادي، دوليا وعربيا ومحليا.

للبرميل، جريت وعانت من صدمتين (١٩٧٣، ١٩٧٩) أدتا الى ارتفاع حقيقي - وعادل - في الاسعار، لتراوح بين (٤٠) و (٥٠) دولارا للبرميل، مما انعكس مباشرة على اقتصادياتها بالكساد العاد والشامل.

ومن ثم، فهي لا تريد أن تظل عرضة لهذه الموجات الركودية المفاجئة، بسبب وجود «سياسة بتروية» متقلبة وغير مستقرة - انتاجا وتسعيرا، من وجهة نظرها، أو قل أن شئت، هي تريد استمرار الاستقرار في استغلالها لهذه الثروة لصالحها، وطبعاً، كان التدخل الاجنبي فائق السرعة، وشديد الكثافة، وواضح الهدف، حتى لا يتعرض الاقتصاد الأمريكي والأوروبي لصدمة بتروية ثالثة، لا تستمر لتصبح نمطا جديدا للحياة، يتعين العيش والتعايش معه.

وببساطة شديدة، يعني أثر هذه الصدمة أن ارتفاع اسعار البترول يؤدي مباشرة الى ارتفاع تكاليف انتاج وتوزيع كافة السلع والخدمات، مما يؤدي الى صعوبات متزايدة في الانتاج والتصدير والتسويق، وبالتالي حدوث موجات ركودية متزايدة في النشاط الاقتصادي، وينعكس ذلك على اسعار الاسهم والسندات - وسمات هذه الدول - بالانخفاض، وعلى الذهب - كمخزن للقيمة - بالارتفاع، وعلى العاملين بانتشار البطالة في صفوفهم، وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة ومتشعبة.

وأخيرا، يتعين أن نسلل أن هذه الدول تأخذ النفط بالاسعار المناسبة لها - عادة - لإدارة لثأر الصناعية، ثم تحتفظ لديها بمعظم الثمن، في بنوكها ومؤسساتها النقدية، أسما لصالح الدول النفطية، ولعلا لتمويل استثماراتها، وتموين صناعاتها بما تحتاج اليه من سيولة لرأس المال العامل والتوسعات. وتبقى الدول النفطية ذات اقتصاديات «متخلفة»، «استهلاكية» محرومة من استثمار أموالها لتوسيع قاعدتها الانتاجية، بإدعاء ضيق القدرة الاستيعابية، انما هي من مساعدة الدول الشقيقة ذات العجز المالي، وتركها فريسة المديونية الخارجية.

فايداعات - واستثمارات - دول منطقة الخليج في الاقتصاديات الغربية تقدر بنحو (٨٠٠) مليار دولار، منها للكويت (٢٠٠) مليار. هذه الايداعات تبلغ أكثر من أربعة أمثال المديونية الخارجية لكل الدول العربية، بل أكثر من ذلك، سوف تتمثل دول المنطقة «قاتورة» التدخل الاجنبي، والتي تقدر بنحو (٧٥) مليار دولار سنويا. أي أنهم يدافعون عن مصالحهم ضد مصالحنا... بأموالنا. أليس هذا ضحكاً شديداً؟ نعم! وهذا في اعتقادنا الراسخ يرجع أساسا الى البعد عن شرع الله، والمخرج الوحيد من هذا الضحك يتمثل في العودة الى هذا الشرع، بالعمل على تطبيقه - فحقيقة: «الاسلام هو الحل».

فباسم الحق التاريخي وعادلة توزيع الثروة، بدأ اجتياح العراق للكويت، ثم ضمها في وحدة اندماجية قسرية، ثم ازالها تماما من على خريطة دول العالم، من وجهة نظر النظام العراقي، بتحويلها الى مجرد محافظة تحمل الرقم (١٩) - والاسم (كاظمة).

وجاءت القوات الاجنبية - الامريكية والاوربية - باسم الحفاظ على الشريعة والقانون الدولي، بألة حرب كثيفة وكاملة، شديدة التطور وشديدة القوة التدميرية، لتحتل مياه وأرض الخليج - بل، أصدرت دول العالم، ممثلة في منظمة الأمم المتحدة، وبضغط واضح من الولايات المتحدة الامريكية، وباجماع غير مسبوق، ست قرارات من مجلس الأمن، حفاظا على المبادئ، وتمسكا بالشريعة، وطلبا لاعادة الأوضاع كما كانت قبل (٢) أغسطس ١٩٩٠ م - الكل، إذن، يتكلم عن المبادئ، والكل يعني - حقيقة - المصالح. الكل يتباكي على الشريعة والقانون، والكل يقصد - تماما - «الاقتصاد». فما هي الحقيقة؟

من نواويس الحياة البشرية، أن الاقتصاد يمثل العصب الرئيسي لهذه الحياة. ولذلك، جاء المشروع الاسلامي مخصصا نصف الشريعة للفراء والمعاملات - وجعل «العبادات» تدعيا لها، واعاداداً وتجهيزاً للفرد لكي يؤديها في حدود الاستطاعة على اكمل وجه ممكن. وقام النظام الاسلامي على تحقيق غاية عبادة الخالق تبارك وتعالى، والتي تعد عملية اعمار الأرض جزءا أصيلا منها، تحقيقا لحياة طيبة كريمة للانسان. ومن هنا، كان العمل في الاعمار، عبادة لله سبحانه، بالانسان ومن أجل سعادة الانسان، بالحق والعدل.

إذن، الاقتصاد عصب الحياة. ولعل أحد أهم الموارد الاقتصادية هو «الطاقة». ويتمثل أهم مصدر للطاقة على الإطلاق، في عالمنا المعاصر، في النفط. ومنطقة الخليج تستحوذ على أكثر من (٦٠٪) من الاحتياطيات المؤكدة من هذا المصدر في العالم. والحروب التي خضناها ضد العدو الصهيوني - وحلفائه - (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧)

(١٩٧٣)، كانت ترتبط مباشرة، أو بشكل غير مباشر، بهذه الثروة البترولية. كما أن حرب الخليج بين العراق وإيران، والاحتياج العراقي للكويت، والتدخل الاجنبي الكثيف والسافر، يتركز حول هذه الثروة.

إذن، هذه الثروة تهم العالم اجمع. واهتمام بقية دول العالم، بالذات الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان وكندا وأستراليا، شديد الوضوح. فالهدف الأول والاخير لهذه الدول هو ضمان تدفق شريان الحياة البترولي في جسد لثأر الصناعية بسمر زهيد، لضمان تقدم اقتصادياتها ورعاية انسانها. فبعد أن كانت تحصل على البترول، منذ اكتشافه وحتى عام ١٩٧٣ بسعر شديد الانخفاض - يكاد يكون مجانا - (٢،٨) دولارا

أ.د / عبد الحميد الغزالي







المصدر : لواد الإسلام

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مخاطر التعامل بالخارج كغيرهم من المستثمرين

يقول الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر السابق إن عدم استقرار السياسات الاقتصادية والمالية يخلق جوا من عدم الثقة مما يدفع القادرين إلى الاكتناز أو تحويل الأموال والفوائض إلى الخارج ، ومن مظاهر عدم الاستقرار هذا :

• مناداة المستثمرين لاستصلاح الأراضي فكلنا يوما تملك ويوما تأجير ومرة للكل حتى الاستصلاح ومرة للبعض دون البعض مرة في الوادي وأخرى قصرناها على المصريين ( سيناء ) فتاه الراغبون وداروا بين المكاتب والرناسات .



د. د. عبد العزيز حجازي

• دفع أصحاب الأموال بعد أزمة التوظيف إما إلى الاكتناز أو الاحتفاظ بالأموال في البنوك سواء بالداخل أو بالخارج فحرم الاقتصاد القومي من ثروة كان يمكن أن تحل أزمة عجز الإنتاج أو توفي مطالب الاستثمار .

• فتح الباب للمضاربات في الداخل والخارج فأنحرفت قيادات وضاعت أموال فأحجمت المخرجات عن سلوك مسارها إلى البنوك وإلى الاستثمار وظهرت في السوق عناصر الركود .

• فرض الضرائب بمعدلات تعوق ما قد يتجاوز حدود القدرة على الاستثمار ، في تشجيع الادخار .

• في أزمنة الفتنة

دائما ما تختلط الأوراق ويخلط الناس بين السبب

والنتيجة ويتم النظر في

الظواهر دون الخوض

في الجذور ، لذلك فإن أي أحكام قاطعة

في ظل هذا التشويش والخلط تكون

ذات خطورة بالغة على المستقبل • •

وفي زحمة ما يكتب وينشر حول أزمة

الخليج والآثار المترتبة عليها بما فيها الآثار

الاقتصادية يدور الحديث عن خسائر مصر

الاقتصادية والتعويضات الواجبة والوعود

المرتقبة ، في زحمة هذا تجد الحديث عن

مدخرات المصريين العاملين بالخارج وسيطر

عليه سؤال هام لماذا تبقى أموالهم بالخارج

ولماذا الإحجام لدى هؤلاء عن تحويلها

واستثمارها داخل مصر ؟

يسعى البعض لصياغة تبريرية مغلوطة

مفادها أن الدافع الرئيسي وراء هذا هو تجربة

شركات توظيف الأموال التي أضاعت أموال

المودعين مما جعل الآخرين يحجمون عن

تحويل أموالهم ومدخراتهم .

الأمر ليس بهذه البساطة ، فلا شك أن

تجربة الجناية على شركات توظيف الأموال

والجناية الأكبر على المودعين فيها ، من

خلال تعميم أخطاء القلة المنحرفة على السليم

منها ، بما يوافق الرغبات السياسية التي تقلب

وراء المؤسسات الاقتصادية وقراراتها ، إلا

أن ثمة عوامل عديدة تتعلق بمناخ الاستثمار

بشكل أشمل ، وإلا فبماذا تفسر أن الإقبال على

سندات التنمية الدلارية لا يتعدى ٧٪ من

النسبة المتوقعة لها رغم سفر لجان وفود

للمقتربين لحثهم على الاكتتاب فيها ، إضافة

إلى ما تتكلفه هذه اللجان من أموال .

الأمر الذي يؤكد أن هناك عوامل أخرى

مهمة في لغة الخطاب والجذب .





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ١٩٩٠ أكتوبر

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم تكن هذه الدوافع تأتي بنفس الترتيب عند كل الأشخاص فالبعض يسعى إلى عائد أعلى بصفة أساسية وبا حثا لو كان هذا حلالا ، والبعض الآخر يهتم حل المعاملة في المقام الأول .

ويرى الدكتور الغريب ناصر أهمية وضرورة تصميم أجهزة مدخرات تحقق هذه الدوافع الثلاثة ، ويشير إلى أن البنوك الإسلامية يمكن أن ترشح للقيام بهذا الدور بشرط أن تمنح مساحة من التحرك ومن المساواة مع البنوك الأخرى تتفق مع نطاق العمل .

### لماذا الإحجام ؟

يؤكد الدكتور عبد الحميد الغزالي أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة أن غزو العراق للكويت يعتبر كارثة بكل المعايير أدت إلى كارثة الاحتلال الأمريكي لمياه وأرض الخليج وأظهرت العجز العربي التام لمجابهة مثل هذه المشاكل والضعف الشديد في النظام العربي القائم ، ومن مظاهر هذه الكارثة مسألة الأموال التي ضاعت على العاملين في دولتي الكويت والعراق ، هذا الضياع يرجع بصفة أساسية إلى أن العاملين في الخارج خاصة في دول الخليج يفضلون إيداع أموالهم في البنوك الكويتية على أن يحولوها إلى مصر للاستثمار ، وهذا يعود إلى ضعف الثقة المتزايدة في مناخ الاستثمار في مصر والقوانين المعوقة للاستثمار والبيروقراطية السيئة السائدة في الأجهزة المرتبطة بهذا الدور الإنمائي الضروري ويشير الدكتور الغزالي إلى تجربة شركات توظيف الأموال ،

يرى الدكتور الغريب ناصر الخبير بمركز الاقتصاد الإسلامي بالمصرف الدولي للاستثمار والتنمية أن صياغة الظاهرة تمثل أن المغتربين ذهبوا لبيع جهودهم وخبرتهم للخارج مقابل حصولهم على دخل معين ليرفعوا به مستواهم المعيشي ، يحكم انتقال هذا الدخل من مكان إلى مكان أن يتم أو على الأقل لا يضيع ، وهذا يرتبط بالأساس باعتبارات الثقة ، ومن ثم فغياب الثقة يفقد أي نظام أو وعاء ادخاري القدرة على القيام بأي دور فعال في جذب هذه الأموال .

ويضيف الدكتور الغريب أنه مما يؤسف له أن مسألة الثقة كانت وراء انهيار شركات التوظيف ، حيث شهدت مرحلة ما قبل صدور قانون تلقى الأموال أعنف الحملات الإعلامية المسمومة بتوجيه من الأجهزة المسئولة . بحق وبغير حق في أكثر الأحيان ، مما أدى إلى ضغط شديد في السحب ، وتوقف هذه الشركات وانهيارها وخلق جو من المساسة متعددة الأبعاد التي يعيشها المودعون على الرغم من وجود مداخل أفضل كان بالإمكان الأخذ بها لإعادة ترشيد التجربة وحمايتها باعتبارها وعاء مبنيا لدعم هذه الأموال وتوظيفها في الداخل .

### دوافع ثلاثة

ويشير الدكتور الغريب ناصر إلى أهمية إعادة الثقة إلى هذا المغترب وهذا يتطلب تهيئة كاملة في مناخ الاستثمار بحيث يطمئن أن حصيلة جهده واغترابه في أمان .

ويذكر أن هناك دراسة أجريت على المودعين في شركات التوظيف - قبل صدور القانون أثبتت أن هناك ثلاثة دوافع أساسية وراء إيداع أموالهم في هذه الشركات وهي :

- (١) حل المعاملة .
- (٢) الأمان والأطمئنان إلى سلامة الأموال .
- (٣) تحقيق نمو طيب ومنتظم .







المصدر: لواء الجسس

التاريخ: ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيصف بأن ما حدث لها كارثة أكنت مظهر  
فقدان الثقة في مناخ الاستثمار في مصر فهذه  
الشركات كانت تعد عنصراً إيجابياً بوصفها  
وعاء اندخار واستثماراً جديداً ، ولقد أدى  
تدخل السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة  
بدعوى الحفاظ على أموال المودعين - إلى  
كارثة ، وأضر - ليس فقط بالوحدات المتحررة



الدكتور  
الغريب  
ناصر

بل بكل الوحدات الجادة وأخيراً في المقام الأول  
بمصالح المودعين جميعاً .

والنظام الآن في مأزق بالنسبة لهذه  
الظاهرة والأفراد المرتبطين بها .

ويؤكد الدكتور الغزالي على أن إحجام  
المصريين في الخارج عن استثمار أموالهم  
في مصر يعود إلى مناخ الاستثمار ، ويشير  
إلى أنه إذا ما أعيد النظر جذرياً في القوانين  
المنظمة للنشاط الاستثماري والأجهزة  
والمؤسسات المرتبطة به والمناخ للساند  
بصفة عامة ، فهذا قليل بتشجيع الاستثمار  
ويجعل من مصر أكثر الدول أمناً للأموال في  
المنطقة .







المصدر: لواء الإسلام

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كيف تجد ثروات المسلمين

### طريقها للاستثمار في بلادهم؟

توجب مأساة غزو العراق للكويت ضرورة إعادة النظر مرة أخرى في الأزمة الراهنة للاقتصاد العربي وتوجيه الاستثمارات والعوائد النفطية ذلك لأن أحد بواعث الأزمة لأحد أطرافها «العراق» باعث اقتصادي وأحد بواعث التدخل الأجنبي في المنطقة باعث اقتصادية مصلحة في المقام الأول.

#### مجدى مصطفى

- حرمان العالم العربي والإسلامي من الانتفاع بهذه الاستثمارات ومن أجل هذا وضعت الدوائر الغربية سياسة مالية كفيلة باحتلال هذه الأموال، وإعادة تدويرها حيث يقوم الغربيون بدور الوسيط في إقراضها للدول النامية بعيداً عن الاستثمار الفعلي.

وعلى هذا الأساس فإن البنوك الغربية أبلت ما يقارب من ٨٠٪ من استثمارات الدول النفطية في شكل حقوق مالية مما عرض هذه الاستثمارات لخسائر فادحة حيث زادت نسبة التآكل بدرجة عالية فقد كانت تقدر عام ١٩٧٤ بـ ٣٪ لكنها ارتفعت عام ١٩٨٠ إلى ٥١٪.

وبعد أن تنهت بعض الدول العربية لهذه السياسة لجأت إلى الاستثمار المباشر وهو عبارة عن امتلاك لأصل استثماري إنتاجي كسواء أصل الشركات أو مشاركة أصحابها إلا أن الروح العدوانية لدى الغرب والتي تبرز في الحملات الإعلامية المحمومة لكل ما هو عربي أو إسلامي، هذه الروح تجعل من هذه الاستثمارات صورة جديدة من صور الاستعمار.

٢٥٠ مليار دولار

• وتقدر هذه الاستثمارات بـ ٢٥٠ مليار

والملاحظة الأساسية في هذا المقام أن الدول المصدرة للنفط لا تملك حرية اختيار استخدام تلك العوائد النفطية، ففي الفترة التي تدفقت فيها الأموال النفطية للاستثمار في الخارج كما يقول الدكتور محمود عبد الفضيل - شهدت ازدياد حجم الاستدانة الخارجية لعدد كبير من الدول العربية وكانت مدخرات العرب في الخارج هي نفسها التي يعاد تدويرها للمساهمة في زيادة عمليات الإقراض الدولي للدول النامية بصفة عامة والدول العربية على وجه الخصوص.

ولقد تم دمج الاقتصاديات العربية في اقتصاديات الدول الرأسمالية بمؤسساتها البنكية وشركاتها متعددة الجنسية بحيث أصبحت سيطرة المؤسسات العربية على أهم مورد لها سيطرة ظاهريّة نتيجة لعدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية والقيادة المالية والسيطرة الاقتصادية.

هذه الاستثمارات تشكل ٦٥٪ من الناتج الكلي للدخل في هذه الدول وتشكل ٢٥٪ في إطار الاستثمار العالمي، ويهتم الغرب باستجلاب هذه الاستثمارات لعدة اعتبارات أبرزها.

- تمويل العجز في ميزان المدفوعات للدول الغربية - من خلال الأسواق الغربية، بالسيولة النقدية النفطية.





المصدر : **لواء الإسلام**

التاريخ : **أكتوبر ١٩٩٠**

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دولارا ٦٦٪ منها في الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأموال تخضع لسيطرة كاملة في توجيهها علاوة على ما تفرضه أمريكا والدول الغربية من تعقيدات مالية لا تكاد تسمح بسحبها في أي وقت تشاء الدول العربية صاحبة هذه الأموال .

يشير الأستاذ يوسف كمال الخبير الاقتصادي الإسلامي إلى أن الولايات المتحدة قد حققت لوجودها في المركز العالمي مكاسب استقلالية بإصدارها للدولار الورقي وتخفيض قيمته من احتياطات الدول الإسلامية الدولارية حيث إنها لا تتكلف شيئا غير الورق المطبوع عليه الدولار ، تماما كما يفعل الإقطاعي حين سكه العملة بوزن أقل ليحصل على ما يسمى بحقوق السيد وكما تفعل الدول مع شعوبها في إصدار نقود ورقية فتخفيض قيمة العملة وتحصل على أعلى إيرادات من ثروات الناس التي خففت بما يسمى اليوم حقوق السيادة ولا تمثل المساعدات المشروطة التي تعطيها الولايات المتحدة إلى الدول إلا قنطرة من بحر الإيراد الحرام الذي تحصل عليه من عملتها الدولية إصدارا وتخفيضاً .

ويؤكد الأستاذ يوسف كمال على أنه لا بد للعالم المسلم اليوم من جهد يرمي إلى تصحيح ميزان القوى في العلاقات الاقتصادية في النظام النقدي وتوسيع نطاق التبادل التجاري بينها وتدعيم التكامل الاقتصادي بين بلادها وإيجاد تعاون يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد قائم على المثل والمساواة وتكافؤ الفرص بعد هذه المعاناة الطويلة من الاستغلال وائل المال بالباطل وبخس العالم المسم حقه وبعد تحميله لأضرار اقتصادية جسيمة دون أن يكون متسببا فيها .

( فالعالم المسلم اليوم في حاجة إلى سياسة نقدية دولية تحميه من السرقات المنظمة، ويدعو الأستاذ يوسف كمال إلى أهمية التعاون بين البنوك المركزية الإسلامية في مواجهة المؤسسات الدولية وسطوة عملات الدول الكبرى ثم إنشاء صندوق نقد إسلامي يعكس التعاون في الحقل النقدي بهدف الوصول إلى وحدة نقدية تحمي الأمة من مخاطر التقلبات النقدية العالمية وتبعية العملات الأجنبية وتسخير هذه السياسة النقدية لخدمة الأغراض التنموية وتنشيط التجارة الخارجية بينها والإسراع في التكامل الاقتصادي بين بلدانها .

## العالم الإسلامي ومجالات الاستثمار

يعتبر العالم الإسلامي اقتصاديا ( وبخاصة في القارة الإفريقية البكر ) أفضل مجال لاستثمار الأموال العربية وذلك لوجود خيارات اقتصادية متعددة مما يوفر فرصا واسعة للاستثمار ، وبالمقارنة مع الغرب الصناعي تجد أن معدل الطلب في العالم الإسلامي يتغير بدرجة عالية تناسباً مع الاستثمارات على عكس الدول الصناعية فإن معدل الطلب فيها يكاد يكون في درجة ثابتة .

والاستثمار في العالم الإسلامي متوفر على كل المستويات فهناك المجالات الاستخراجية وإنتاج السلع الأولية إلى إنتاج السلع التحويلية والنهائية ، وتتسع الإمكانيات في مجال إنتاج المواد الغذائية التي تجتمع عليها حالة الطلب في الدول النفطية بدرجة حادة ، خاصة وأن إنتاج هذه المواد بعد توفير السلع الاستراتيجية له آثاره الواسعة في استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي .

فهل تبدأ الدول الإسلامية وهي متأكدة بأن هذا الأمر مسألة مصيرية بالنسبة لها تعلق فوق مصالح الأنظمة الآتية - لأنها تتعلق بمستقبل الشعوب وهل تعي الدرس من دول أوروبا . ونشعر أن هذا واجب رسالي يملئ عليها إسلامها وعقليتها . أم تنتظر « الخواجة » حتى يأتي ليعيد رسم الخريطة وتوزع الأدوار وفق هواه



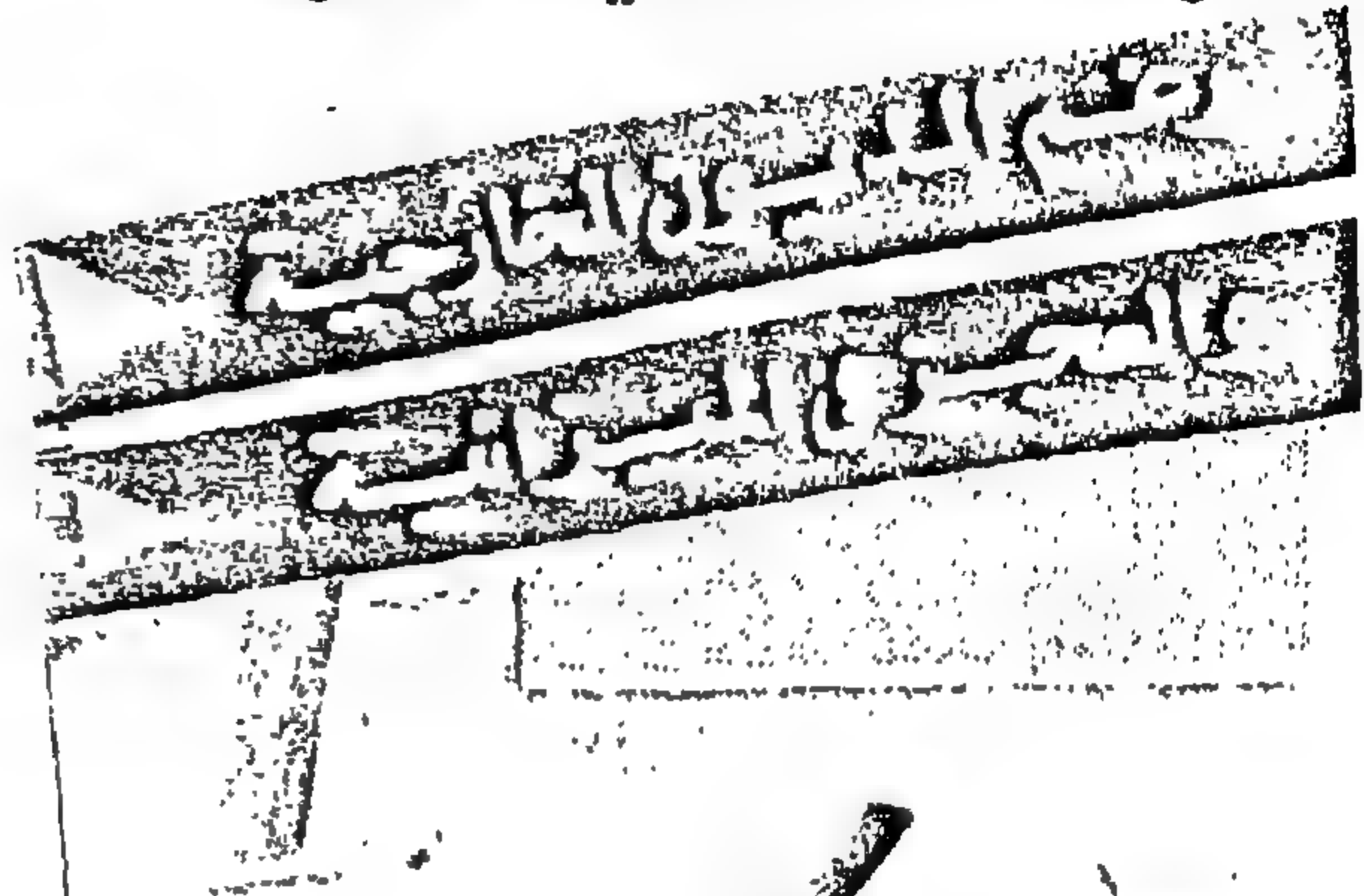




المصدر : لواء كبرى سلام

التاريخ : ١٩٩٠ - ١٠ - ١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# مواكب الإسراف الحكومي مستمرة

تحقيق : سيد خليل

رغم الديون الخارجية التي تبلغ حسب الأرقام الحكومية المتفائلة ٤١ مليار دولار والتي أوقعتنا تحت رحمة شروط صندوق النقد الدولي الذي يدفعنا إلى رفع الدعم وزيادة الأسعار .

ورغم أقساط وفوائد الديون الخارجية والمحلية والتي بلغت في موازنة العام الحالي ٥,٩ مليار جنيه ورغم العجز الكلي بالموازنة والذي يبلغ ٤,٨ مليار جنيه فما زالت مواكب الإسراف الحكومي مستمرة بتقديمها كبار المسؤولين في بذخ فج واحتفالات ومواكب ورحلات خارجية ومؤتمرات لا جدوى منها ولما قد زراعي وصناعي ومخزون راكد متزايد وطاقات عاطلة نحن في أمس الحاجة إليها . ورغم كل ذلك فما زال تيار الاقتراض والإسراف مستمرين .

صاف مقداره ٦٦٠ مليون جنيه سيتم تغطيته بالإصدار النقدي .

والمعروف أن اللجوء للأوعية الإذخارية والاقتراض من الجهاز المصرفي وكذلك الإصدار النقدي . كل ذلك يزيد من المعدلات التضخمية ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري . وهو ما يعني مزيداً من الأعباء للمواطنين المرهقين أصلاً بالغلاء الحاد في الوقت الحالي .

وب نظرة مريعة على جانب الإيرادات

وفي الموازنة العامة للدولة من السنة المالية ٨٩ - ١٩٩٠ والتي بدأ العمل بها في شهر يوليو الماضي بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات في الموازنة ٣٠,٢ مليار جنيه ، في حين بلغت الإيرادات الجارية والرأسمالية المتاحة ٢٥,٤ مليار جنيه أي أن هناك عجزاً كلياً بالموازنة يبلغ ٤,٨ مليار جنيه وتقوم الحكومة بتغطية جزء من هذا العجز من فائض حصيللة الأوعية الإذخارية إلى جانب تسهيلات ائتمانية محلية وخارجية بلغت تقديراتها ٤,٢ مليار جنيه ، ويظل هناك عجز





المصدر : البيان السنوي

التاريخ : ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالموازنة نجد ٥,٧ مليار من الضرائب المختلفة و ٣,٦ مليار من الرسوم الجمركية في حين يصل الإيراد من هيئة قناة السويس ٣٥١,٤ مليون جنيه فقط . ومن الهيئة العامة للبترول ٧٨٠,٩ مليون جنيه ثم هناك ١٣ هيئة اقتصادية أخرى تحقق جميعها ١٢٢ مليون جنيه فقط وهي ٥٢,٧ مليون من بنك الائتمان الزراعي و ١٩,٤ من هيئة موانئ البحر الأحمر و ١٤ مليون من المطابع الأميرية وهيئة الاستثمار ٨,٩ وميناء الإسكندرية ٨,٧ وهيئة ميناء القاهرة الجوي ٤ وهيئة المعارض ٣,٨ . والهيئة المصرية العامة للتأمين ٢,٢ والهيئة الزراعية المصرية ٢,٥ وهيئة التعاونيات ٢ وهيئة التصنيع ١,٤ وهيئة الثروة السمكية ١,٣ وهيئة المستحضرات الحيوية واللقاحات نصف مليون .

وفي نفس الوقت الذي تحقق فيه هذه الهيئات الثلاثة عشر إيرادات تبلغ ١٢٢ مليون جنيه .. فإن هناك تسع هيئات اقتصادية أخرى تحقق عجزاً يصل ٤٩٩ مليون وهي هيئة السكة الحديد ٣٤٥,٩ مليون جنيه و ٦١,٨ لهيئة مشروعات التعمير والتنمية

الزراعية و ٤٢,١ لميناء دمياط و ٣٦,٥ مليون لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الذي يفاخر بتسويق إنتاجه للدول العربية ومرفق مياه القاهرة ١٠,٢ مليون ومرفق مياه الإسكندرية ٣,٢ وهيئة التحكيم واختبارات القطن ٢,٤ وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ١,٧ مليون وأخيراً هيئة ميناء بورسعيد ٠,٣ مليون .

٩٠٠ مليون قروض هذا العام

بخلاف القروض المحلية

واستكمالاً لصورة الإيرادات المتدنية للهيئات الاقتصادية نجد أن شركات القطاع العام جميعها والتي تبلغ حوالي ٤٥٠ شركة تبلغ رءوس أموالها الدفترية نحو ٢٠ مليار جنيه وتتجاوز إجمالي ميزانياتها مائة مليار جنيه فإن العائد الذي تحققه جميعها بالموازنة يبلغ ١١٥٠ مليون جنيه . أي أن نسبة أرباح شركات القطاع العام إلى ميزانياتها تبلغ

١,١٥٪ وهو عائد منخفض جداً . أما فوائض بنوك القطاع العام فقد وصلت إلى ٧٤٩,٧ مليون جنيه .

وانطلاقاً من هذين الرقمين ٤,٨ مليار عجز كلي بالميزانية و ٥,٩ مليار أقساط ديون وفوائد محلية وخارجية كان لزاماً على الدولة أن تتجه بقوة نحو ترشيد الإنفاق الحكومي والذي تستقطع مؤسسة الرئاسة منه جانباً ليس قليلاً .

ورغم الأرقام الكبيرة للدين الخارجي وحسب تصريحات الرئيس مبارك نفسه والتي تبلغ ٢٧ ملياراً للديون المدنية وفوائدها بالإضافة إلى ١٤ ملياراً للديون العسكرية وفوائدها . وهي أقل الأرقام المعلنة ، فإننا نجد الاستمرار في سياسة الاقتراض الخارجي والتي قدرها الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط بأنها قد وصلت هذا العام إلى ٩٠٠ مليون دولار .

### الفاقد الزراعي والصناعي والمخزون الراكد لا يجد الاهتمام الكافي

ورغم استمرار الاقتراض فما زالت هناك طاقات عاطلة هائلة بلغت في المجال الصناعي وحده ١,٧ مليار جنيه عام ١٩٨٧ . يتزايد في صناعات الغزل والنسيج والأسمنت والصناعات المعنوية والكيمياوية لنسب ما بين ٢٥ إلى ٥٠٪ حسب تقديرات المجالس القومية المتخصصة .

كما قدرت دراسة للدكتور حسين الفقيه الخبير بمعهد التخطيط القومي عام ٨٦ إجمالي الفاقد القومي ١٣,٦ ملياراً في المجال الصناعي والزراعي والتخزين وتعاملات المخدرات والاختلاس والرشوة وتهريب النقد .

وتختلف تقديرات الفاقد السنوي في الخضر والفاكهة إلا أنها لا تقل عن ١,١ مليار جنيه بخلاف السلع الغذائية الأخرى ويتزايد الفاقد في الطماطم ليصل إلى ٢٧٪ ثم في البطاطس ثم البصل والخيار والبطيخ والكوسة والثوم لأسباب منها قلة الاهتمام بمقاومة الآفات







المصدر: لوائح الكادرس

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠

وعمليات الجنى والنقل والتعبئة والتخزين .  
بالإضافة إلى عدم صلاحية الأسواق الحالية  
والتي تخلو من ثلاثيات الحفظ .. أيضاً فإن  
الطيرور الضارة بالمحاصيل تسبب فاقد ما بين  
٢ إلى ٦ ٪ خاصة في القمح والفول .

أما المخزون الراكد والذي يشمل سلعا تامة  
المسنع وخامات وقطع غيار وأثاث وسيارات  
وجرارات وآلات كتابية وأجهزة طبية فإن  
تقديرات هيئة الخدمات الحكومية تذكره عام  
٨٨ بمبلغ ٧٨ مليون جنيه وهو رقم يصعب  
تصديقه عندما نجد أن تقارير جهاز  
المحاسبات يشير إلى أن خسائر شركات  
القطاع العام بسبب سوء التخزين قد بلغت عام  
٨٨ مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه .

ويأتى تضخم الجهاز الإدارى كأحد العوامل  
المسببة لتزايد الإنفاق الحكومى حيث إن هناك  
٣٢ وزارة وأكثر من ٣ مليون موظف وعامل  
مع تولد كثير من الأجهزة والمجالس حتى  
أطلق البعض على الحكومة تعبير الحكومة  
البدينية التى تستهلك أكثر مما تنتج وضرورة  
أن تكون حكومة رشيدة بالتخلى عن بعض  
الأجهزة المكررة . فأمريكا وروسيا وفرنسا  
وانجلترا لا يزيد عدد وزاراتها عن ١٥ وزارة .

كما يلاحظ أن هناك أدواراً متشابهة للعديد  
فى الأجهزة ويمكن إلغاؤها فمجلس الشورى  
لا أهمية له فى ظل وجود المجالس القومية  
المتخصصة التى تضم صفوة من العلماء  
والمختصين . ووزارة الهجرة يمكن أن  
تقوم إدارتها القنصلية والهجرة بوزارة  
الخارجية بدورها خاصة وأنهما مازالتا  
يقومان بنفس الدور .

### جزاءات مخالفات سوء استخدام

#### السيارات الحكومية تحفظ إدارياً

وتعتبر السيارات الحكومية باباً متسعاً  
للإسراف الحكومى حيث تستخدم فى المشاوير  
الخاصة وتوصيل الأولاد إلى المدارس ومراء  
احتياجات المنازل من السلع . ورغم وجود  
إدارة لمراقبة السيارات الحكومية بوزارة  
الداخلية تقوم بعمل المخالفات الذى ترسلها  
للنيابة الإدارية والتى تحدد فيها الجزاء  
وترسله لجنة العمل التابعة لها السيارة  
المخالفة يتم حفظها فى الغالب . لأنه عادة  
ما يكون المخالف هو رئيس المصلحة أو  
سائقه الذى ذهب لقضاء مشوار خاص

يرئيسه أو أسرته ومن هنا لا تفلح جزاءات  
النيابة الإدارية لمخالفات استخدام السيارات  
الحكومية بما تستهلكه من وقود وعمالة فى  
السائقين . وتشارك سيارات الشرطة فى نفس  
الاستخدامات الخاصة خارج نطاق العمل  
وبشكل ملفت للنظر .

أيضاً إعلانات الصحف فى مناسبات لا  
علاقة لها بصالح العمل بالجهات المعنية .  
فعودة الرئيس من رحلة خارجية . أو عودة  
طابا أو حضور أحد الملوك أو الرؤساء أو قيام  
مجلس التعاون العربى أمور لا علاقة لها  
بتخصيص صفحات كاملة للتهنئة حتى وصل  
سعر الصفحة بجريدة الأهرام ٤٠ ألف جنيه .

### مؤتمرات عديدة بالفنادق السياحية

#### رغم القاعات الحكومية الخالية

كذلك المؤتمرات المتعددة بما فيها من  
استخدام الوفود وطبع الأوراق وتوزيع الهدايا  
وحفلات ورحلات الترفية . ومعظمها فى  
موضوعات مكررة ناقشتها المجالس القومية  
المتخصصة منذ سنوات وأعلنت رأيها  
وأرسلته إلى الجهات العلمية المختلفة كأنها  
تحولت إلى مؤتمرات دورية لكل جهة . سواء  
وزارة أو جهاز أو كلية جامعة أو جمعية .  
فلا بد من المؤتمر أو المهرجان السنوى . ولا  
بأس من استئجار قاعة للندوة أو المؤتمر  
بإحدى فنادق الخمس نجوم . ورغم وجود  
العديد من القاعات الكبيرة والصالحة  
للمؤتمرات والندوات فى مثلث وسط المدينة  
بالقاهرة والتى تذكر بعضها ومنها : قاعة  
جامعة الدول العربية وقاعة الحزب الوطنى  
الديمقراطى وقاعة شركة النصر للتصدير  
والاستيراد وأكاديمية البحث العلمى ونقابة  
المهندسين والأطباء ووزارة التعليم والاتحاد  
الإقليمى للجمعيات بالقاهرة . وغير ذلك  
بالإضافة إلى أن كل كلية وجامعة بها قاعاتها  
والقاعات الموجودة بمختلف الوزارات .

ورغم كل هذه القاعات تجد الكثير من  
الوزارات والجمعيات والاتحادات تكلم نواتها  
فى قاعات الفنادق الكبرى ويضاف للمؤتمرات  
والندوات حفلات التكريم .







المصدر : لواد كبد سلس

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٩

أيضاً مواكب واستقبالات الرئيس في المحافظات والأقاليم حتى إنه قد نكر أن إعداد مجمع البتروكيماويات بالعامرية لاستقبال الرئيس قد تكلف ٤٠٠ ألف جنيه .

وما زالت الموالد مستمرة فمولد افتتاح الأوبرا استضافنا فيه وفود ١٥ دولة . ومولد الذكرى السادسة عشر لاحتفالات أكتوبر رصدنا له ١,٥ مليون جنيه لوزارة الثقافة و ١,٥ مليون جنيه لوزارة الإعلام بالإضافة إلى افتتاح البانوراما التي كان يمكن أن تبني بقيمتها مئات الوحدات السكنية لسكان المقابر والإبواء والشباب العاجز عن الزواج بسبب أزمة الاسكان . بالإضافة إلى مركز المؤتمرات الذي لسنا بحاجة كبيرة إليه فليس لدينا سياحة مؤتمرات في مصر حتى الآن والكلم الغالب هو سياحة الآثار وجزء من السياحة الترفيهية . أما قاعات الفنادق الكبرى والقاعات الكبرى بالجامعات وغيرها فلا تجد لها روادا للمؤتمرات إلا كل فترة زمنية طويلة .

ورغم توصيات المجالس القومية المتخصصة بمنع الإسكان الإداري فما زالت جهات حكومية عديدة تبني مقرات جديدة لها رغم إهمال مباني الوزارات في مدينة السادات ولعل المحافظات تأخذ كأس الصدارة في هذا الأمر فمحافظه الفيوم تبني مقراً جديداً . ومحافظه شمال سيناء اتخذت لها مقراً فخماً فسيحاً . ومحافظه قنا تعد لنفسها مقراً يناسبها وبخلاف المباني هناك الديكورات الفخمة والأثاثات الحديثة التي تتغير بين الحين والآخر . بخلاف الاستراحات وقد يقول البعض إن الرئيس مبارك لم يلق بتشييد استراحات جديدة للرئاسة . ولكننا نتساءل وما هو مصير الاستراحات الحالية بخلاف قصور الرئاسة ؟

نداءات الرئيس لا تجد صدى

لافتقاد القدوة الحكومية للترشيد

أما عن استهلاك المرافق وخاصة المياه والكهرباء فالمعروف أن استهلاك المصالح الحكومية من المياه هي نفسها أيام العمل وأيام الإجازات بسبب تلف الحنفيات أما عن الإضاءة فالأصل هو الإضاءة نهاراً والاستثناء هو عدم الإضاءة مهما كانت الشمس ساطعة .

ولعل وزارة الكهرباء نفسها يزخر منهاها المحدود بالعباسية بعشرات من أجهزة التكييف . وهي من أكبر الأجهزة استهلاكاً للطاقة فكيف يمكن أن تكون لها المصادقية لدى الجمهور حين تطالبهم بالترشيد . وماذا يكون شعورنا ونحن نسمع أن تجديلات المسرح القومي تكلفت ٤ مليون جنيه . وأن صورة الرئيس بالمصالح الحكومية تكلفت ١٥ مليوناً ونفس الأمر لرئيس الجمهورية حينما طالب المواطنين خلال احتفال عيد الفلاحين بالمنوفية في العام الماضي بتقليل كمية السكر لتحلية الشاي . ونسى أن المواطنين عندما يشاهدون هذا السرايق الضخم واستجلاب هذا العدد الضخم من الفلاحين وما ينلق على أعاشتهم ونقلهم وما يمثله ذلك من إسراف فلن تنفع معهم أية صيحة للترشيد .

زيادة استهلاك السكر والخبز

لعدم وجود البدائل الغذائية

ويصر اتحاد الإذاعة والتلفزيون الذي يحقق خسارة ٣١,٥ مليون جنيه في موازنة هذا العام على نقل العديد من المباريات على الهواء من خلال الأقمار الصناعية بصرف النظر عن أهميتها للمشاهد المصري ولعل تسجيل بعضها ثم إعادة إذاعته سيقلل من النفقات وهذا الإسراف في ساعات الإرسال إلى أوقات متأخرة بما له من أثر على إنتاج الساهرين في اليوم التالي .

ويشير مسئول كبير بإحدى شركات السكر إلى أن ما يقال عن إسراف المواطنين في السكر حتى وصل استهلاك الفرد ٣٠ كيلو هو أمر يستحق التوضيح فالمواطن في أمريكا يستهلك ٦٠ كيلو سكر بالإضافة إلى ٥٠ كيلو سكريات في الفاكهة . ومن هنا فإن المواطن المصري يستهلك السكر للحصول على طاقة . ولو وجد بديلاً رخيصاً للجأ إليه حيث لا يستطيع شراء أصناف الحلوى بهذه الأسعار العالية .

ونفس الأمر حينما نقول إن معدل استهلاك الفرد من القمح قد ازداد إلى ١٩٠ كيلو للفرد .





المصدر : لواد برس اسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

## ١٩٩٠ م. من حيث خصائص ومميزات الزراعة الحديثة في مصر ١٩٩٠ م. من حيث خصائص ومميزات الزراعة الحديثة في مصر

الاتصال وفتح باب العلاج بالخارج على نفقة الدولة للثلاثين واللاعبين يحتاج إلى مراجعة وسيارات المسئولين يجب خفض عددها والإعفاءات الجمركية العديدة مطلوب ترشيدها. والاهتمام أكثر بمكافحة التهرب الضريبي وفرض ضرائب على الإنفاق الترفيهي.

أيضاً ترشيد الاستيراد حيث أجريت دراسة على ٢٤٨ سلعة تمثل ٩٠٪ من الواردات فتبين أن نصفها ينتج محلياً ويمكن باستغلال الطاقات العاطلة زيادة إنتاجها منها والنصف الآخر يمكننا إنتاج جزء منه محلياً وإعادة النظر في أجهزة الأمن المتعددة وجيوش الأمن المركزي للتخفيف عن الميزانية.

وعمليات تكرار الحفر وتغيير بدورات الأرصعة وإخراج عمال الإنتاج لاستقبال الضيوف القادمين من الخارج بطريق المطار أو غيره من الطرق يجب أن تتوقف. وأجهزة الرقابة المتعددة من رقابة إدارية ونيابة عامة ونيابة إدارية ومكتب غير مشروع ومدع اشتراكي وأموال عامة يجب أن تقوم بدورها لتقديم أظفار الفساد.

وهذه العمالة الزائدة بالجهاز الحكومي والتي تجاوزت نسبة ٢٠٪ يجب توجيهها لمسار إنتاجي.

ولعل في إتاحة الدولة الفرصة للصحة الإسلامية أن تأخذ مسارها خير علاج للمحافظة على المال العام، فالاتحادات الطلابية الإسلامية إن تنفق أموال الطلاب على بضعة حفلات أو رحلات. والموظف المنتزعة إسلامياً سيحافظ على ممتلكات المصلحة. بل إن الطفل المسلم سيكون أكثر حرصاً على سلامة المرافق العامة خاصة ونحن نعلم مدى التلقيات التي تحدث بالقطارات ووسائل المواصلات بسبب الاستخدامات غير السوية من الجمهور والنقابات المهنية اليوم صار أغلبها علامة بارزة وقذرة في الحفاظ على المال العام والأمانات والدقة في الإنفاق.

فإن المواطن يضطر لتناول الخبز لرخصه النسبي عن غيره خاصة في الأسر كبيرة العدد فكيلو الأرز وصل إلى ١٢٠ قرشاً رسمياً و ١٦٠ قرشاً بالسوق السوداء وكيلو المكرونة الاستثماري وصل ١٥٠ قرشاً ولذلك فاستخدام الخبز هو اضطرار وليس إسرافاً.

وهنا لابد أن نشير إلى أن تركيبة الغذاء اليومي للمواطن المصري تعتبر تركيبة غير غنية بالعناصر الغذائية اللازمة له فنسبة كبيرة من طعامه من الحبوب والنشويات تصل إلى أكثر من ربع طعامه. في حين أن نسبة النشويات في طعام سكان دول أخرى تتقدم لتصل إلى ٢٪ فقط ويرتفع فيها نصيب المواطن اليومي من اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها وهي النسب التي تتضاءل لدينا ويزداد انخفاضها مع تزايد الأسعار.

### انتشار روح التدين

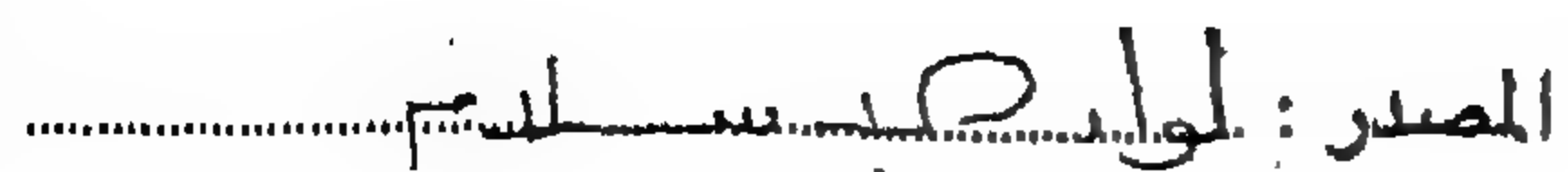
#### أفضل ترشيد للإسراف

إن ظروف المواطنين لم تعد تحتل أكثر من ذلك ففرقة الفاتحة خلال هذا الموسم من أسبابها أيضاً انخفاض القدرة الشرائية حتى حينما وصل سعر كيلو الجوافة ٢٥ قرشاً لم تكن مهمة البائعين سهلة في تصريفه. والأمر لا يحتاج استفزازاً لمشاعر المواطنين بصورة الإسراف الفجة التي تملأ حياتنا ونسي ديوننا وصورتنا التي اهتزت عربياً وخارجياً حينما رفضت بعض الدول إقراضنا نقداً وعرضت شراء ما يلزمنا بنفسها تشككا في مصير قروضهم السابقة.

والخطرات المطلوبة عديدة. فآلاف السعاة بدواوين الحكومة الذين لا عمل لهم سوى تقديم القهوة والشاي يجب سرعة تدريبهم وتحويلهم لقوة منتجة. ومكاتبنا بالخارج بما فيها من سفير وقنصل وملحق ثقافي وآخر عسكري وآخر عمالي وآخر تجاري تحتاج إلى إعادة نظر في ظل تطور وسائل







التاريخ : ١٩٩٠

عاطلة وارا فافتد للخضر والفناكهة

- وزارات وهيئات عديدة يجب إلغاؤها منها وزارة الهجرة وهيئة التصنيع وجهاز التنمية الشعبية

إن انتشار التدخين بين الشباب سبيل  
الإنفاق على الإدمان والمخدرات والقمار  
والتدخين وسبيل الإنفاق على المظاهر  
ومستحضرات التجميل والأزياء بين الفتيات .

هل نرعى حكومتنا ربحاً وتبدأ مشوار  
محاربة الإسراف وترشيد الإنفاق لتضييق حوزة  
العجز بالميزانية والعجز بميزان المدفوعات  
الذى يترتب عليه ارتفاعات الأسعار ولعمد  
ديوننا والخروج من قبضة وتعليمات صندوق  
النقد الدولي ؟





المصدر: لواد الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

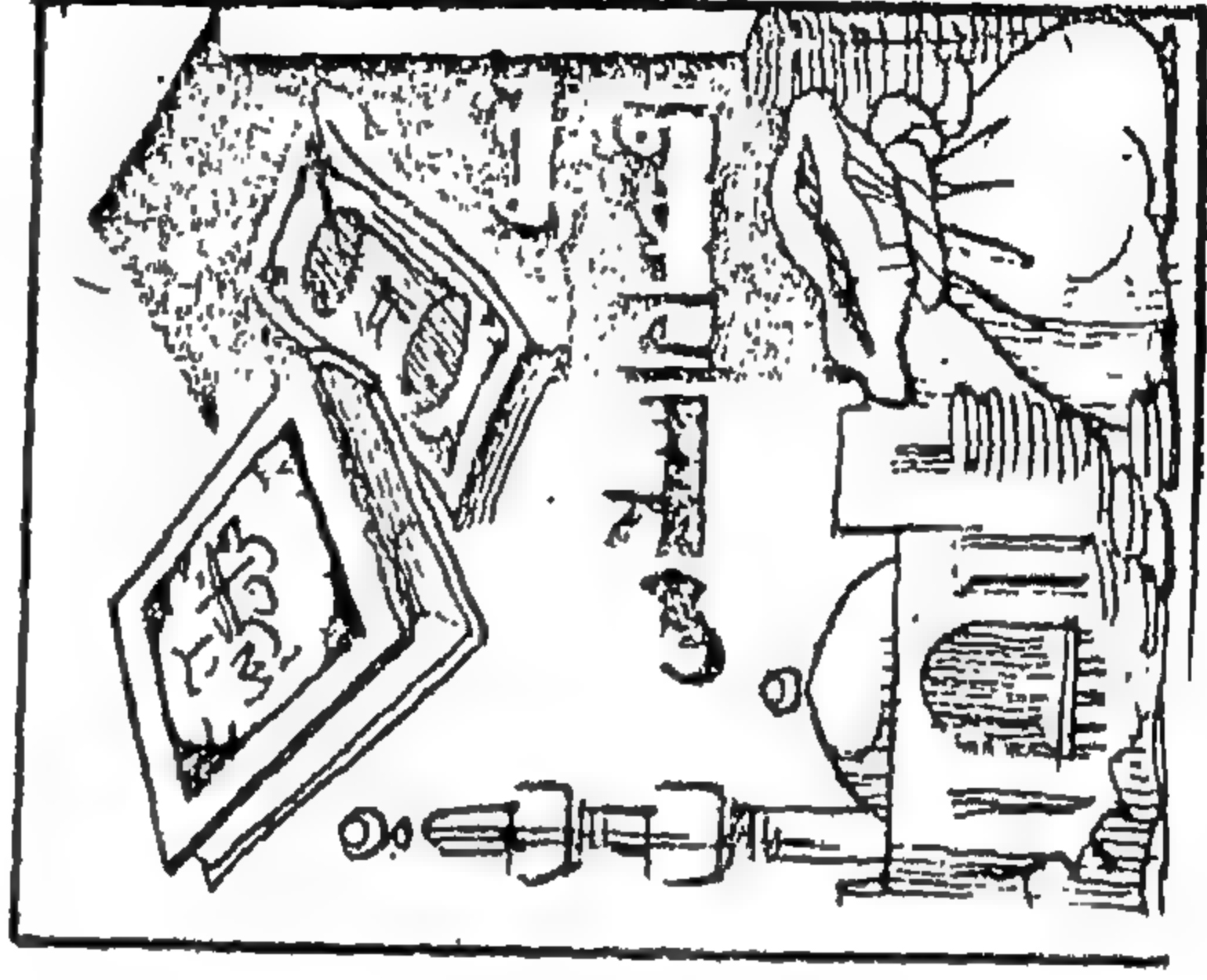
التاريخ: ١٩٩٠ نوفمبر ١٩

الاسقاط الجزئي لديونية مصر الخارجية

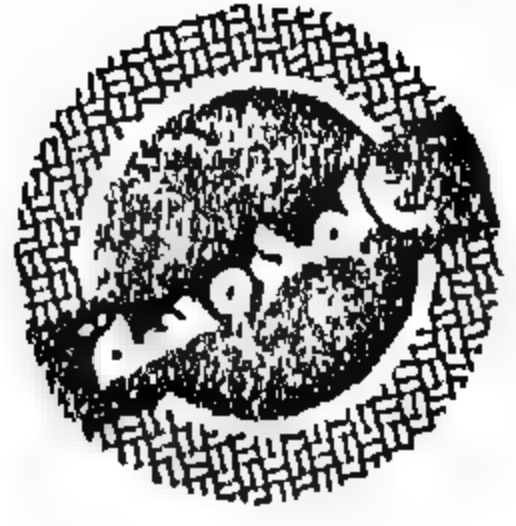
# هل يكون فرصة لاجتماع شاملة واملاح هيكل الاقتصاد المصري ؟

ياخذ الحديث عن تخفيف عبء الديونية الخارجية التي يزدخ تحتها الاقتصاد المصري طابع التهويل أو التهوين هذه الأيام بعد ان اعلنت الولايات المتحدة إلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر والبالغ مقدارها ٧,٦ مليار دولار وبعد ان قررت اربع دول عربية خليجية وهي الكويت والسعودية والإمارات وقطر إلغاء الديون المستحقة لها على مصر والتي يبلغ ٧,٧ مليار دولار.

وبعيداً عن مناقشة الظروف والملابسات التي أدت إلى هذا القرار في الوقت الذي تبلغ خسارة مصر من أحداث الخليج ١٠ مليارات دولار، كما صرح بهذا رئيس الجمهورية نجد ان هناك ضرورة ملحة للإشارة إلى طبيعة الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصري وموقع هذه الديون في هذه الأزمة والتصور الشامل لمعالجتها.





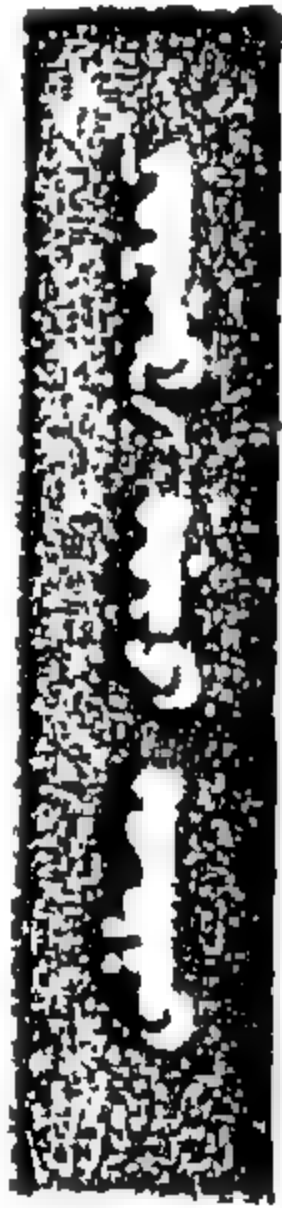


المصدر: أحواء الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ نونبر ١٩٨٤

● تشير الأرقام الرسمية إلى أن ديون مصر المدنية قد زادت من ٣١١٩,٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢، وبلغت ٢٤ مليار عام ١٩٨٤ وفي عام ١٩٨٥ بلغت ٤٢,٤ مليار دولار. احتلت الديون الثنائية من الدول المرتبة الأولى في هذه الديون في حين هبط وزن الديون من المنظمات الدولية والإقليمية وجاءت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين دائني مصر حيث مثلت نسبة ديونها ١٩٪ من إجمالي المديونية المصرية عام ١٩٨٧ ولا غرابة في هذا - ذلك لأن الولايات المتحدة حريصة على مصالحها الخاصة حيث نجد تقريراً لوكالة التنمية الدولية المقدم للكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٥ يشير إلى أن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر خدم المصالح الأمريكية سواء بالتزام مصر بعملية السلام مع الكيان الصهيوني أو بمركزها الأساسي في توسيع



نخلق اتفاق السلام أو بمسئلتها لما يسوونه (بمصلح العالم الحر في الشرق والقرن الأفريقي).

**أسباب الديون وتنائجها**  
يأتي في مقدمة أسباب المديونية الخارجية فساد التخطيط المركزي وما يصاحبه من مشاكل القطاع العام وما تتبعه من ارتجالية وتسيب وفساد ولا مبالاة وتهريب رموس الأموال من عملة صعبة للخارج والمضاربة بها في سفر العملة والأراضي والعقارات واستيراد الكماليات بل والمخدرات كما يقول يوسف كمال المخاضر بجامعة أم القرى سابقاً - والذي يضيف سبباً آخر وهو سهولة الحصول على الديون في مرحلة زيادة قنص الدول النفطية، إلى

جانب زيادة معدلات الاستهلاك الترفي العام والخاص بشكل غير مسبوق.  
ويضيف يوسف كمال إلى هذه الأسباب سوء إدارة الدين والتسرع في التعاقد عليه وعدم استعمال جانب منه وما يتكوه من تحمل تكلفة عمولة الارتباط تقدر بحوالي ٢/٦٪ أخطاء السياسة الاقتصادية الممثل في تزايد العجز في الموازنة وزيادة النفقات على الإيرادات والاستثمار على الأذخار والأجود على الإنتاجية على المستوى الداخلي، والعجز في ميزان المدفوعات على المستوى الخارجي.

والملاحظة الأساسية في هذا المقام أن جزءاً كبيراً من هذه القروض يعود لدولته في شكل دراسات جدوى واتعاب والتزام بشراء سلع معينة والنقل على سفن معينة لا سيما إذا كانت هناك استقلادة غير مباشرة للمفاوضين حتى قيل بحق أن ثلثي المعونة الأمريكية يعود إليها ولا يبقى إلا الثلث.







المصدر : أوراق الإسلام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويرى يوسف كمال أن هناك شروطا ثلاثة لابد من توافرها في سياسة الاقتراض في الإسلام .

أولاً : خلو القرض من الربا .  
ثانياً : أن تكون الأمة قادرة على سداد هذه القروض في مواعييدها ، وأن يحمى القرض من عامل التضخم بالإصدار النقدي لإحداث تاكل فيه لأن ذلك من قبيل أكل المال بالباطل .

ثالثاً : أن يراعى ترتيب الإيرادات في الإسلام فلا يكون القرض إلا إذا خلا بيت المال وفتح باب التبرعات .

ويعود يوسف كمال إلى التأكيد على أهمية الأخذ بالمنهج الإسلامي في معاملتنا وسياستنا الاقتصادية مشيراً إلى ضرورة الإقلاع عن الاعتماد على الديون الخارجية والاتجاه نحو زيادة الإنتاج لأنه لا توجد تنمية بغير زيادة الإنتاج .

وأن الطريق إلى ذلك هو الادخار الحقيقي ، لأنه ليس في وسع الحكومات الاقتراض إلى ما لا نهاية لأن عليها أن تدفع أقساطاً وفوائد بعد ارتفاع مستوى الدين إلى حد ينكفيء فيه اقتصاد الدولة على وجهه وليس في وسع الحكومات إصدار نقود إلى ما لا نهاية لأن انعكاسه في ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود لابد أن يقف عند حد .

ويرى الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ومدير مركز الاقتصاد الإسلامي إن الإسقاط الجزئي للمديونية الخارجية يعد شيئاً طيباً لكنه لا يعنى جنة الاقتصادى المصرى فالمديونية ما زالت تجثم على صدورنا ويتعين علينا أن نتخلص منها بتنمية ذاتية وبسواعدنا ، وهذا شرط ضرورى وهام لإحداث انعاش حقيقى لاقتصادنا .

ينبغى أن نعيد ترتيب بيتنا من الداخل وبدون هذه إعادة سوف نبدد ما يتاح لنا من أموال كما بددنا القروض ، ومن ثم يتعين علينا أن نقلع عن وسيلة الاقتراض من الخارج ونجرب المشاركة وتشجيع الاستثمار .

ويضيف الدكتور الغزالي أن مشكلة الاقتصاد المصرى مشكلة هيكلية في المقام الأول تشكل المديونية الخارجية فيها عنصراً واحداً ومن ثم فيجب إعادة النظر بشكل جذرى في سياستنا الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد لصالح القطاعات السلبية أى الزراعة والصناعة حتى يتسنى لنا أن ننتج السلع الأساسية للمجتمع وبصفة خاصة الحبوب وعلى رأسها القمح ونخفف من درجة اعتمادنا على الخارج من توفير هذه السلع .

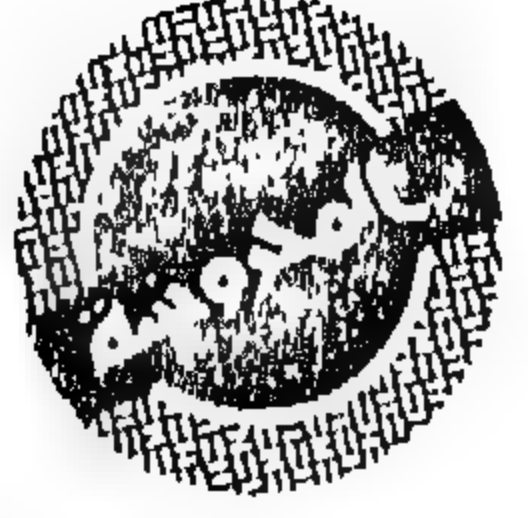
كما يتعين علينا أن نولى القطاع الصناعى أهمية اكبر بالتركيز على الصناعات التى تتوافر لدينا مقوماتها سواء المادية أو البشرية ومنتجه لترشيد القطاع العام ونحد من عجز الموازنة العامة للدولة بترشيد حقيقى للاتفاق العام الذى يتسم بكثير من الإسراف ، وأن يرشد الدعم بحيث يصل فعلاً إلى مستحقيه لا لمستغليه وأن نعيد النظر في النظام الضريبى ، وأن نحى الفريضة الغائبة وهى فريضة الزكاة لكى نبدا في إرساء نظام مالى إسلامى ويؤكد الدكتور الغزالي على أهمية العودة للإنسان الحر الذى يتمتع بالعدالة وعدم الاستغلال لأنه الإنسان القادر على الوقوف أمام الكوارث ، القادر على إحداث تنمية حقيقية .

يرى الدكتور عبد الحميد البعلى استاذ الاقتصاد الإسلامى والشرعية الإسلامية أن قضية إلغاء الديون أو التخلف من أعبائها تتضمن ضرورة الحديث عن التنمية الشاملة ، لأن التنمية الحقيقية والتخلص من كافة الديون وأعبائها لا يأتى

إلا من خلال الذاتية - ومواجهة أسباب التخلف الاجتماعى والاقتصادى .

وينشر الدكتور البعلى إلى أهمية المنهجية والواقعية في تحديد المشروعات التى تتجه إليها الاستثمارات والا يأتى هذا التحديد من خلال أصحاب الواجهة - في الوقت الذى نجد فيه الغرف التجارية في غيبوبة ولكن يأتى من خلال النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية لأنها على اتصال مباشر بالمناطق الإنتاجية الحاسمة والحساسة .





المصدر: ..... لول الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

ويتعجب الدكتور البعلى من أنه لا توجد قوائم تحدد أولويات هذه المشروعات لدى الوقت الذى نسمع عن مساعدات خليجية لمصر نجد أن الصحف الحكومية تقول: «إن هناك اتجاها قويا يتم بلورته وصياغته خلال الأيام القادمة لتشكيل مجموعة عمل اقتصادية خاصة تضم عددا من الوزراء المختصين وبعض رجال المال والبنوك وهيئة الاستثمار والزراعة لوضع خطة عمل جديدة تتضمن تحديد أولويات المشروعات الإنتاجية التى سيتم تمويلها من المساعدات والقروض والتسهيلات التى ستقدمها دول مجلس التعاون الخليجي للاقتصاد المصرى».

ويضيف الدكتور البعلى أنه فى غيبة هذه القوائم التى تحدد أولويات المشروعات وفى غيبة الدور الذى يجب أن تقوم به الحكومات فى تحديد أكثر المشاكل إلحاحا أن يكون من الصعب تصور حل دولة تعتمد بصورة كبيرة على المساعدات الخارجية فى تنمية نفسها ولا توجد فيها مثل هذه الأمور. ويشير الدكتور البعلى إلى أهمية رصد وحصر عمل وواقعى من خلال القنوات القائمة فعلاً لتتولى القطاعات الهامة الأساسية من الزراعة والصناعة وصناعات حرفية وتحديد مجالات الاستثمار فى هذه المشروعات وتقديم معلومات صحيحة بذلك.

لأنه لا تنمية حقيقية ولا تخلص من الديون إلا من خلال الاعتماد على الذات والانطلاق من ذلك من واقع خطة عملية مدروسة، ومن غير المتصور أن تقوم هيئة سوق المال وهيئة الاستثمار فى القاهرة وحدهما بتحديد هذه المجالات.



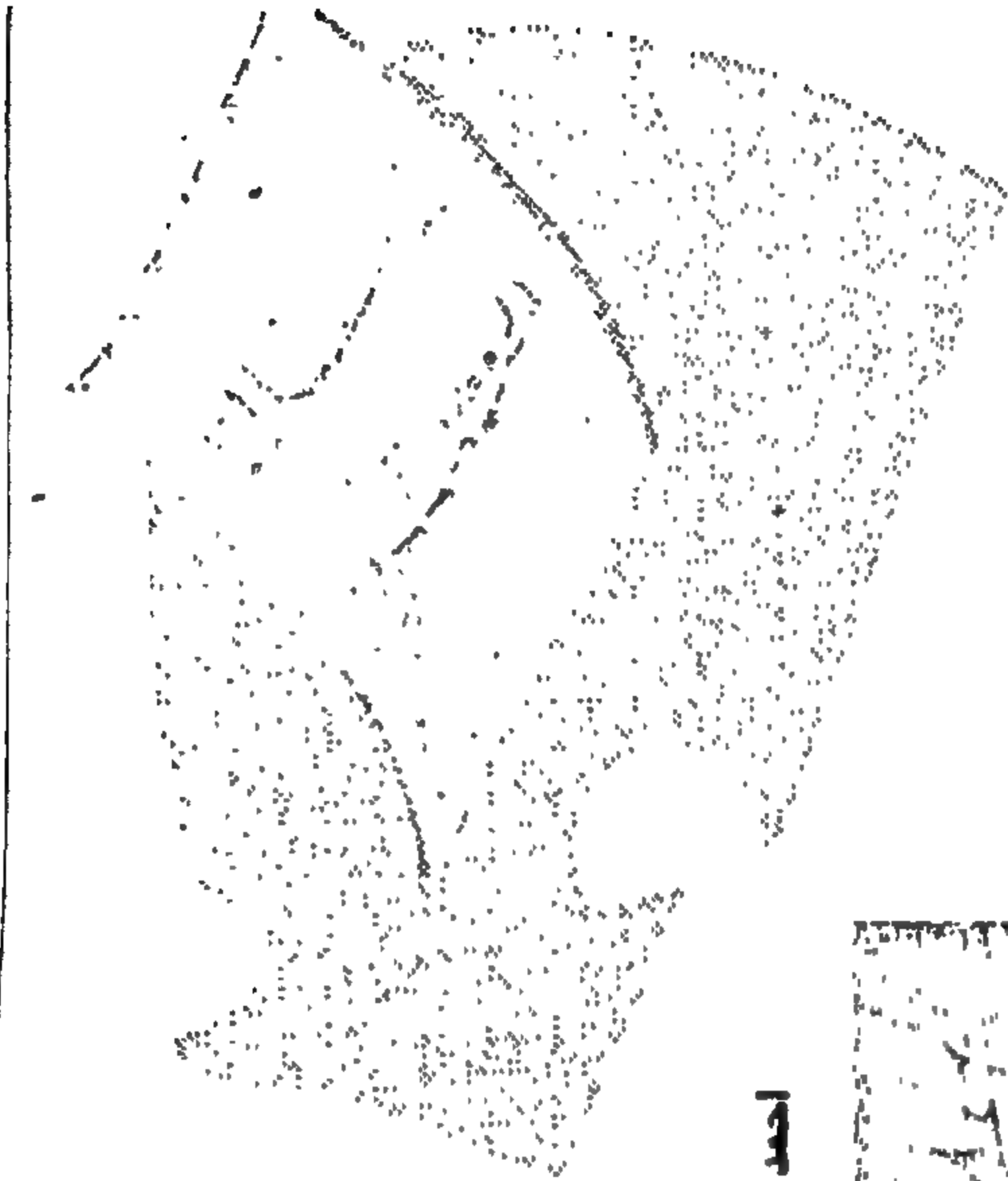




للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٩

المصدر: لواء الإسعاف



احمد الريان



تعت مؤخرا صفقة لشراء ممتلكات الريان وسداد ديونه ، بمقتضى الاتفاق بدفع المشتريين ١٥٥٤ مليون جنيه .. لاشك ان هذه الصفقة ليس لها مثيل على كثرة الصفقات التي تعتك في عالم المال . السبب ان الريان تعرض لهجوم ضار انتهت عليه الاتهامات من كل حذب وصوب ، ووصم بكل مايمكن ان يخطر على البال ، ومالا يخطر ايضا !! ورغم كل ذلك حدثت مفاجاة ووجد في النهاية مجموعة مشتريه تقبل ان تدفع مايزيد على مليار ونصف مليار جنيه لشراء اصوله .. ترى ما السبب الذي دفعهم لذلك مع ان المعروف ان «التجارة شطارة» ، ورجل الاعمال بطبيعته حذر لايقبل ان يضيع امواله في مشروعات تحوم حولها المخاطر .

محمد رشيد  
نبيه

البيان

البيان

البيان





المصدر : حوار الإسلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

التفت ، لواء الإسلام ، مع المحامي محمد رشاد ، نبيه ممثل المشتريين في ، صفقة العصر ، للحوار معه حول هذا الموضوع .  
 أول سؤال اعتذر عن الإجابة عنه : من أنت .. الناس تريد أن تعرف معلومات عن هذا المحامي الذي تعلقت به الأمل في رد أموال الودعين بشركات الريان .  
 تخلص من الرد بليغة قائلا : « ليس من المهم أن يتعرف الرأي العام على شخصي المتواضع ، بعد رد أموال الودعين إن شاء الله سيعرف الناس من أنا .  
 الفارق بين الصفقة والرسالة بدلت الحديث معه عن صفقة العصر .. اعترض على التسمية قائلا : الفضل أن تطلق عليها « رسالة العصر » ، أنها ليست مجرد صفقة .

سألت : ما الفارق بينهما ؟  
 أجابني : الصفقة تشتريها بمبلغ معين ، تتلق عليه ، أما عندما تقول رسالة العصر ، فانت تريد أن تثبت شيئا معيناً .. تدافع عن رسالة ، الصفقة في هذه الحالة تأتي في المرتبة الثانية بعد المبدأ .  
 كنت الإجابة بالعالم إلى أن اتسائل في لهفة : ترى ما هذا المبدأ الذي تدافع عنه والذي جعلك تغامر بمليار على مليار جنيه ، وتسير في حقل كله الغمام .  
 رد دون تردد : الدفاع عن الإسلام أولا ، والاعتقاد على انفسنا ، وإعلاء قيمة العمل والإيمان عن التبعية للخارج .. مجموعة

التي لا يمكن أن تكون إلا

مبادئ مترابطة تدافع عنها .  
 قلت : مخطئا في لب الموضوع .. أريد مزيدا من التفصيل .  
 أجاب مبتسما في ثقة : شركات توظيف الأموال تعرضت لهجوم ضار في الداخل والخارج . صحالة العرب كلها حذرت من الصحو الإسلامية الاقتصادية ، راولها الخطر الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الراسخ بعد انهيار الشيوعية ، طلبت كل الأقلام العلمانية بقبضاء على شركات توظيف الأموال الإسلامية .  
 تساءلت : لم تكن هناك أخطاء في هذه الشركات ؟  
 أجابني : لا شك في ذلك .. أحمد الريان اساء الإدارة ومكن الحكومة من ضربه . لكن له ميزة تحسب له وهي أنه نجح في تجميع الناس حول فكرة الاقتصاد الإسلامي ، وكذلك فعل الشريف والسعد وغيرهم ، وهم يعملون حاليا في ظروف سيئة جدا .

قلت : الحكومة وصحلتها





المصدر: حوار الإسلام

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأصدقائها من العلمانيين أكدوا  
للشعب أن مشروعات الريان وهمية  
وعلى الورق وأنه خدع الناس !!

ابتسم سائرا وقال في تعجب : هذا  
الكلام يعني أن الذين اشتروا أصول الريان  
أخذوا « مقلب » !!

ضحكنا .. وبعدها قال في جدية : الأمر  
ليس كذلك .. هناك مشروعات قائمة  
سنزيدها نجلها بإذن الله .

• وبدأ المحامي محمد رشاد نبيه في  
سرد هذه المشروعات : هناك عشرة آلاف  
فدان في النوبارية .. إن شاء الله سنركز  
عليها لتعطينا أكبر عائد ممكن .. هناك  
ثمانية مصانع منها مصنع للأعلاف  
بالتوفيق رأسماله ١٢ مليون جنيه ، فنوى  
رفعه إلى ٦٠ مليون .. الاستثمار في الدواجن  
تقدر بـ ٤ مليارات جنيه ، فهذا المصنع إذن  
له أهمية بالغة ، بالإضافة إلى عدة مصانع  
في قبرص تشمل الجلود والزيوت والكرتون  
والورق .

لكن .. هل كل هذه المشروعات  
تساوي المبلغ الضخم الذي دفعه  
المشترون في الصفقة أكثر من ١٥٠٠  
مليون جنيه .

أجاب في صراحة إنها أقل من ذلك طبعاً ..  
لكن كما قلت الأمر ليس صفقة فقط بل رسالة  
أساسية .. إن شاء الله هذه المشروعات  
ستلعب على أقدامها من جديد ونعلم قيمة  
العمل .. وثبت أن التيار الإسلامي قادر على  
النجاح في أخطر مجال .. مجال الاقتصاد .  
قلت : إذن المشترون من المنتمين  
للتيار الإسلامي .

رد قائلًا : نعم .. هذا صحيح .. إنهم  
يؤمنون بأهمية الحل الإسلامي كوسيلة  
لإصلاح الحياة الدنيا والفوز في الآخرة  
إن شاء الله .

تسألت : لكن .. لماذا اسمائهم سرية لم  
يعلن عنها ؟

أجابني : لأن استثماراتهم في الخارج لم  
يتم تصفيتها حتى الآن ، وقد تعلموا من  
الريان درساً .. أعداؤه همضوا تصفية

استثماراته قبل لو أنها خسر ، ولا تريد أن  
تكرر التجربة معنا .

مستحيل أن يشتري  
الريان ممتلكاته !!

استجمعت شجاعتى وقلت : يتكرر  
أن الريان هو الذى اشترى ممتلكاته  
بأمواله الموجودة بالخارج حتى يتم  
إغلاق هذا الموضوع نهائياً والإفراج  
عنه ، وأن المشتريين ما هم إلا مجموعة  
من الأشخاص السوريين لا يعبرون في  
النهاية إلا عن الريان ذاته !!

أجاب دون أن تبدو الدهشة على وجهه  
وكانه كان يتوقع هذا السؤال : لا يعقل هذا  
الكلام وسأجيب عليه بالأرقام التي الخصها  
فيمايلي :

• الريان خسر ٥٠٠ مليون دولار وهذا  
ثابت بمستندات رسمية .

• الأرباح التي سدها للمودعين ٩٠٠  
مليون جنيه مصرى .

• بلغت المبالغ التي بخلت خزينته ٣٧٠  
مليون دولار و ٧٠٠ مليون جنيه مصرى  
خلال السبع سنوات الماضية .

• الصفقة التي أبرمت معه لشراء ممتلكاته  
بلغت قيمتها ما يزيد على ١٥٠٠ مليون  
جنيه ، إذن حتى نقول إن الريان قد قام  
بشراء أصوله بالإضافة إلى كل هذه المبالغ  
فلا بد أن يكون « ملياردير » يملك أكثر من  
٤,٥ مليار جنيه وأرجوك لحسب هذه  
المبالغ من جديد .. أجمعها وأطرحها حتى  
تعلم أن ذلك مستحيل عقلاً .

حوار حول أموال المودعين

سألت عن أخبار المودعين . أجابني  
للمحامي محمد رشاد نبيه : تقوم الآن







المصدر: ..... لواء الإسـلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠ نوفمبر ١٩

بإعداد الشبكات الخاصة بهم وتبلغ  
حوالي ربع مليون شيك .  
بدأت الدمشقي على وجهي : لكن المودعين  
كما نشر ١٧٨ ألف مودع فقط .  
أجاب : هناك من له أكثر من حساب ..  
وإن شاء الله سنقوم بسداد كل أموال  
المودعين بالكامل .. والمبالغ الخاصة  
« برسالة العصر » وقيمتها ٧٠٠ مليون  
دولار ستصل إلى مصر ، ويتم إيداعها في  
خمس بنوك مصرية .  
قلت له : المودع الذي وضع أمواله في  
الريال بالدولار مظلوم . لماذا لا يسترد  
أمواله بنفس العملة أي بالدولار بدلاً من أن  
يستردها بالجنيه المصري وقيمتها أقل بكثير  
مما يعني أنه سيخسر مبالغ طائلة .

أجبتني : لكنني لست أحمد الريان الذي  
أودع المودعون عند أموالهم بالدولار ،  
أنا علاقتي بالحكومة التي قدرت ديونه  
بالجنيه المصري سنقوم بسدادها .

سألت : هل يمكن أن يحدث في  
الشهور القليلة المتبقية على سداد أموال  
المودعين ما لا يحمد عقباه ، وتنفجر  
مشكل جديدة تؤدي إلى وقف « رسالة  
العصر » ؟

رد قائلاً : إن شاء الله لن يحدث شيئاً ..  
وحتى لو تم اغتيال لا قدر الله ، أولادي  
سيكملون الرسالة من بعدي .. الريان  
أعطاهم توكيلاً بذلك .. ابني عادل المحلى  
وبعد ابني أحمد .

في نهاية الحوار أكد المحلى « محمد  
رشاد نبيه » على أهمية شكر هيئة المحكمة  
التي تم تحت إشرافها « رسالة العصر » ..  
لولاها لتعذرت الصلقة تماماً





المصدر : لواء الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

## في المؤتمر الضريبي الأول :



ليس غريباً على مجتمعات مسلمة يهمل أولو الأمر فيها تطبيق شرع الله ويتجهون في تطبيقاتهم إلى القوانين الوضعية القاصرة والمستوردة لتطبيق على المسلمين في مجتمعاتهم - ليس غريباً عليها أن تظل تعاني من أمراض سرطانية مستمرة .. فإذا كان النظام المالي وأدواته المطبقة هو نظام غربي وإدواته غربية فلن تكون أسعد حالاً وستظل المشاكل القديمة تتجدد دونما حل طالما ظل النظر مقصوراً على العرض دونما بحث لأصل الداء فموضوع التهريب الضريبي - موضوع قديم جديد - لا ينتهي الحديث فيه .. ولقد كان هذا أحد الدوافع وراء اختيار موضوع النظام الضريبي المقترح بين مكانة التهريب الضريبي والعدالة الضريبية الذي ناقشه المؤتمر الضريبي الأول الذي عقد مؤخراً بجامعة الزقازيق ..

### مجدى مصطفى

الضرائب بتقديم الإيرادات أو مجرد تقديمها شكلاً وعلى نحو سلبي غالباً دون مراعاة الإفصاح عن حقيقة الإيرادات والأرباح .

### سلبات يجب التنبه إليها

ويعرض الدكتور أحمد ماهر عز رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة الزقازيق للسلبات التي تشوب النظام الضريبي المصري ، فيؤكد على أن التشريع في حاجة إلى إعادة نظر ، وأن ولي الأمر المسلم مطالب بإحياء فريضة الزكاة . ويشير إلى مجموعة التشريعات المتعلقة بتنظيم الضرائب في القانون المصري وهي القانون رقم ١٤ لسنة ٢٩ والقانون ١٥٧ لسنة ٨١ فيذكر أن هذه القوانين تعرضت أكثر من مرة للتعديل وأن كثرة التعديلات أتت جواً من عدم احترام القانون .. فكيف

### حجم التهريب

تشير الإحصاءات الضريبية التي تحاول إحصاء أو تقدير حجم التهريب إلى أنه يتراوح ما بين ٥٠٠ مليون إلى ١٠٠٠ مليون جنيه سنوياً وأن هذه النسبة لا تقل عن ٥٠% بل إنها تصل إلى ٩٠% بالنسبة لبعض أنواع النشاط التي يزاولها القطاع الخاص - على نشاط كتجارة العملة - كما يذكر فتحي عبد الكريم في ورقته المقدمة للمؤتمر - يكاد يكون جميع التجار الذين يزاولون هذا النشاط متهربين من الضريبة على الرغم أن رقم معاملاتهم يصل إلى عدة مليارات من الدولارات يحققون من ورائها أرباحاً كبيرة تهرب من الخضوع للضريبة . ويذكر أن هناك انخفاضاً في نسبة الممولين الذين يتقدمون بإقراراتهم الضريبية حيث لا تزيد نسبة هؤلاء الممولين عن ٣٠% من ضريبة الأرباح التجارية كما لا تزيد على ٥٠% بالنسبة لمول ضريبة المهن الحرة مما يعني عدم التجلوب مع قوانين







المصدر: لواد الاسلام

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يمكن احترام قانون وهو على وشك التعديل ومن ثم فلا بد أن تتسم التشريعات بشيء من الاستقرار النسبي.

وفيما يتعلق بالدعامة التنفيذية من ممول مكلف بالضريبة وجهاز ضريبي يقوم بتحصيل الضرائب أكد الدكتور ماهر على أهمية دعم جسر الثقة وأن يتلاقى مأمور الضرائب أخطاء القوانين بذكاء.

وانتقد تحديد رقم معين لإجمالي الضرائب في الموازنة العامة للدولة في السنة المقبلة لأن هذا يجعل العلاقة علاقة جبائية تجعل من عدم الوصول إلى هذا الرقم تقصيرا من جانب مصلحة الضرائب.

ودعى إلى ضرورة سرعة البت في قضايا الضرائب التي تمتد سنوات، لأن العدالة البطيئة كالعادلة - واقترح إنشاء جهاز ضريبي متخصص من شأنه القيام بهذا الدور.

### العدالة بين الاسلام والقانون الوضعي

كان طبيعيا أن يتطرق المؤتمر - وهو بصدد الحديث عن العدالة - إلى الزكاة والعدالة في الإسلام يؤكد الدكتور سيد أبو جليل في ورقته «العدالة الضريبية في الإسلام» على أن الشريعة الإسلامية قد أكدت العدالة منذ أربعة عشر قرنا في حين أنه لا يوجد تشريع ضريبي وضعي في العالم ينص في أي مادة منه صراحة على وجوب تطبيق العدالة إنما يؤخذ ذلك من تقرير الإعفاءات، (ما ذكرها صراحة بحيث يلتزم بها فلم يحدث في أي تشريع وضعي،

وهذا يدل على عدم الاكتراث الكافي بها وقد تسبب عدم النص عليها في مغالمة فادحة ذلك أن المطبق وقد رأى المشرع يغفل النص على قاعدة العدالة أصبح بدوره ضعيف الإحساس بها فلم تعد العدالة تحتل مكانها المتصل بالعقيدة لديه، بينما نجد تكرار تأكيد النص عليها في القرآن الكريم ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإتاء ذي القرب ويهيئ من النخشاء والذكر والبنى يظكم لعلكم تذكرون﴾، ﴿بأياها الذين آمنوا لا يجرمنكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ وغيرها الكثير من الآيات المؤكدة عليها.. جعلها عند جيل من المسلمين الأوائل مرتبطة بعقيدة مقدسة لا يتخلون عنها أبدا.

ويضيف الدكتور جليل أنه خليف بجيل من المطبقين للتشريع الإسلامي نشأ على هذه التربية واشرب حب العدالة أن ينهج هذه القدوة المثالية لكن جميع التشريعات الوضعية اعتبرت العدالة مسألة مفروغ منها لما غفلتها وهذه مسألة خطيرة لأنه حيث لا تربية عقائدية ومع خلو النصوص من وجوب الالتزام بالعدالة، فإن المطبقين قد اطلقت أيديهم في التقدير وهو الأمر الذي جعل جمهور الممولين يجار بالشكوى ويطلب بالعدالة.

ويقول الدكتور جليل إن الزكاة قد راعت الظروف الشخصية فوضعت منذ أكثر من ألف عام مبدأ التشخيص:

- إعفاء حد الكفاية والاعباء العائلية.
- مراعاة صال الدخول.
- خصم الديون.





المصدر: احوال الإسلام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٤

لقد اعفت الزكاة المال اليسير ولم تعترض إلا على المال الذي يبلغ نصيباً كاملاً ليكون أخذ الزكاة من العضو الذي يسهل على النفوس بذله ولا يشق على طبيعة البشر. وبضيف: إن المشرع الإسلامي هدف إلى رعاية مصالح الفقراء والضعفاء اقتصادياً ثم فرض الضريبة على القادرين وحدهم فكانت الضرائب مباشرة على الأغنياء المقتردين على الدوام بغض النظر نهائياً عن أية اعتبارات أخرى حتى لو سادت في الدولة طبقة الأغنياء فإنها لا تستطيع مهما بلغت من جاه ونفوذ أن تفرض الضريبة غير

المباشرة على الفقراء لصالحها هي. وذكر أن الضرائب غير المباشرة لا تفرض لكراهة الإسلام لها لأنها عكس فلسفته على طول الخط ولأنها عقب الفكر وبلاء على الفقراء مثل الضرائب على الاستهلاك والأغنياء قلة. والفقراء هم السواد الأعظم فهم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب ذات الطابع التراجعي ومنها ضريبة المبيعات التي تزيد الفقر فقراً والغنى غنى والإسلام يعتبر الضرائب غير المباشرة على الفقراء من المكوس وهي الضرائب الظالمة التي ورد فيها الحديث «لا يدخل الجنة مكس».

### فرق شاسع

الدكتور حسين شحاتة استاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة الأزهر يؤكد أن هناك فرقاً شاسعاً بين الضريبة والزكاة، فالزكاة ركن من أركان الإسلام من ينكرها جاحداً لها يعد كافراً لأنه ينكر معلوماً من الدين بالضرورة ومن ينهها وهو مؤمن بأحقيتها فهو عاص ويعذر.

والزكاة في المال الطيب فلا تقبل صدقة من هلول والخرية تفرض على الحلال، وهناك وزير مالية في مصر سألوه لماذا تأخذ ضريبة على صالات القمار وانبياء فقال أريد تنمية موارد الدولة !!

وبضيف الدكتور حسين أن مصارف الزكاة محددة من عند الله، ولم يترك تحديدها لنبي أو رسول أو حاكم، أما مصارف الضريبة فهي متروكة للبشر. وإن الزكاة حق معلوم في حين أن الضريبة يشوبها جهالة وغرر والزكاة تنمى العقيدة لأنها تضحية بالمال الذي يحبه البشر..

أكد الدكتور حسين على أن النظام المالي في الإسلام نظام متكامل وإيرادات الدولة في الإسلام هي الزكاة والجزية والخراج والعشور والفقير والمال الذي لا صاحب له. وإن هذه الأموال تؤخذ بالحق وتنفق في الحق وتمنع من الباطل.

وأضاف أنني أفتقد لولي الأمر أن يربطوا الإعفاء بالأعباء العائلية بحد

الكلفة كلفة الحياة المسلم حتى يحيا حياة طيبة كريمة.

وإن يراعى حسن اختيار مأموري الضرائب على أساس من القيم والأخلاق والمال لا على أساس العلاقات والوساطات..

### تطبيق الزكاة على رأس التوصيات

التوصية الرئيسية للمؤتمر كانت بسرعة إصدار قانون الزكاة لما فيه من استجابة لداعي الحق وما فيه من تحقيق لمناخع البشر ومنها زيادة موارد الدولة ثم فرض ضرائب تكميلية إذا لزم الأمر.

وإلى أن يتم ذلك أوصى المؤتمر:

- اتخاذ إجراءات الاتصال إلى نظام الضريبة الموحدة من النواحي التشريعية والتنفيذية.
- إعادة النظر في أسعار الضرائب الحالية وإعادة النظر في الأعباء العائلية ورفع حد الإعفاء الضريبي لتصبح:





المصدر : لواء الإسـلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

٢٠٠٠ جنيه للأعزب ، ٢٦٠٠ جنيه  
للمتزوج ولا يعول اولادا او يعول وغير  
متزوج .

٣٦٠٠ للمتزوج ويعول اولادا وذلك  
تمشيا مع تدهور قيمة النقود وارتفاع  
الاسعار .

● وإعادة النظر في الضريبة العامة على  
الدخل لأنها تعتبر ازدواجا ضريبيا لا يتفق  
وقواعد المالية العامة والدستور .

● النظر في إعفاء الدخل من المرتبات  
والأجور من الضريبة نظرا لأن الطائفة التي  
تحصل على هذه الدخول تعد من الطائفة  
المطحونة والتي تصل دخولها إلى حد  
الكفاف وحصص المجتمع الضريبي حصرا  
شاملا ، وإيجاد نظام قضائي ضريبي يحقق  
سرعة الفصل في القضايا ويخفف العبء عن  
القضايا .

● الاهتمام بأمور الضرائب وإعداده  
إعدادا علميا يتفق وكونه قلبي مل من  
حيث الاختيار والإعداد والتدريب المستمر  
ودعم جهاز مكافحة التهرب وتدريبه .







المصدر: **الاستيعاب**

التاريخ: ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم الدكتور  
محمد حلمي مراد



اعتدنا من الرئيس حسني مبارك أن يخرج علينا بين الحين والحين بشعار يرفعه ليكون محورا لتحرك الدولة وعلامها الرسمي لفترة من الزمن ... ولعلنا لازلنا نذكر شعار « الصحة الكبرى » الذي لم يستطع أن يوقف حكومة أو شعبا من حالة الخمول والتردي التي نعيشها اللهم الا اذا كانت صحة الشباب الذي يلجأ الى العنف سخطا وتبرما ، وصحة العصابات الإجرامية التي تتلفن في أساليب السطو والاتجار في المخدرات ... وشعار « صنع في مصر » الذي لم يستطع أن يزيد من صادراتنا أو

يؤدي الى غزو الأسواق العربية أو الأفريقية ولا أقول الأوروبية والأمريكية بينما ادى فيما يبدو الى القضاء على ما كنا نفاخر به كدولة زراعية من أن قطن مصانعنا وغذاء مواطنينا « زرع في مصر » اذا تدهور محصول القطن واصبحنا نستورد الغزل الأمريكي حتى يمكن تشغيل مشروعات النسيج لدينا ونشتري من الخارج ٧٥% مما يلزم لغذائنا حتى القمح والدقيق لنصنع منه رغيف الخبز ، مما أدى الى التأثير على حرية إرادتنا ووضعنا في حالة تبعية للخير ، فمن المسلم به أن من لا يملك غذاءه ، لا يملك قراره .

**مخدر جديد اسمه**  
**« مشروع الألف يوم »**





المصدر: **الشيخ**

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩٨٠ ديسمبر ١٩٩٠

وفي يوم افتتاح مجلس الشعب الجديد رفع الرئيس مبارك شعارا جديدا وهو «مشروع الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصري» وهو ليس مشروعا معماريا او انتاجيا كما قد يؤدي اليه اسمه من ليس وانما يقصد به برنامجا لاجراء الاقتصاد المصري من القيود والمعوقات التي تعطل انطلاقه.

ولعلنا نتساءل: وماذا كانت تفعل الحكومات التي توالى على حكم مصر منذ الاعلان عن «الانفتاح الاقتصادي» في عهد السادات عام ١٩٧٤ بل ماذا كانت تفعل الحكومات التي اختارها الرئيس مبارك نفسه الف يوم وراء الف يوم وراء الف يوم اذ ان الالف يوم عبارة عن ثلاث سنوات الا ثلاثة شهور تقريبا، وقد مضى على رئاسة مبارك تسع سنوات ودخلت عامها العاشر؟ ألم يقل هو نفسه في هذا الخطاب أنه بدأ الاصلاح الاقتصادي الشامل بما في ذلك تحرير من القيود التي تكبله وتحويله الى انفتاح انتاجي منذ عام ١٩٨٢؟ فما هو التحرير الاقتصادي

المنشود؟ ألم يعلن عن تطوير القطاع العام وشكلت اللجان واجتمع مجلس الوزراء وصدرت القرارات ببيع مشروعات المحافظات ولكن شيئا ما لم يتم؟

### هل نقتبس عن الاتحاد السوفيتي؟

ونود ان نتساءل من أين جاءت فكرة «برنامج الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصري»؟ .. اعتقد أنها جاءت اقتباسا عن الاتحاد السوفيتي حيث وقف الزعيم جوربا تشوف أمام البرلمان السوفيتي وأعلن عن «خطته لتحرير الاقتصاد السوفيتي في خمسمائة يوم».

ولكن اذا كان جوربا تشوف يعلن عن هذه الخطة باعتبار ان الاقتصاد السوفيتي كان اقتصادا حكوميا مخططا تخطيطيا مركزيا شاملا، فان ذلك ليس هو حال مصر الآن بعد الانفتاح الاقتصادي الذي اخذت به مصر منذ عام ١٩٧٤... فهل نحتاج الى ضعف المدة التي يحتاجها الاقتصاد السوفيتي لتحريره؟

تود ان نعرف: كيف جسيبت مدة الالف يوم لبرنامج تحرير الاقتصاد المصري.. هل تمت دراسة جادة حددت ابعاد البرنامج ومحتواه ام انها جاءت خبطة عشواء بقصد

تخدير الشعب لمدة ثلاث سنوات انتظارا لثمار هذا البرنامج الطويل المدى على غرار مد حالة الطوارئ لفترة ثلاث سنوات بقصد مكافحة الارهاب والاتجار في المخدرات؟

واذا ادخلنا في اعتبارنا الرقعة الشاسعة للاتحاد السوفيتي الذي يضم خمس عشرة جمهورية وكثافته السكانية الضخمة وحجم اقتصاده الوطني، فهل يجوز ان نحتاج في مصر الى ضعف المدة التي وضعها لبرنامج التحرير؟

الواقع انه لم تتم أي دراسة اذ ان الرئيس مبارك يطالب في خطابه مجلس الشعب والشورى ببحث الاساليب المتاحة لتعزيز مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتعميقها في واقعنا المعاصر خلال فترة زمنية معينة على ان ينتهي البحث باقرار مشروع متكامل تطلقون عليه مثلا مشروع الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصري.. غير ان هذا الاقتراح الذي يقوم على اساس ان يجري بحثه لم يلبث ان اخذ على امر تكليف محدد الاسم والهدف والمدة!! على اننا نقساعل هل مجلسا الشعب والشورى هما المسئولان عن اعداد هذا البرنامج التنفيذي ام ان الحكومة هي التي يجب تكليفها باعداد هذا البرنامج ثم يعرض على المجلسين كما هو المتبع بالنسبة للخطة الاقتصادية والاجتماعية وفق ما ينص عليه الدستور؟

والواقع ان البرنامج المقترح للالف يوم ليس في حقيقته سوى خطة اقتصادية لمدة ثلاث سنوات بدلا من الخطة العامة التي اعتاد النظام وضعها كل خمس سنوات، ولزالت الخطة الخمسية الثانية لعهد مبارك في طور تنفيذها حتى عام ١٩٩٢... فهل مؤدى برنامج الالف يوم الغاء المتبقى من الخطة الخمسية ام سيدمج فيها؟ .. وما الفارق بينهما: اليس كل خطة اقتصادية يجب ان يكون لها هدف تحققة خلال مدتها؟ .. ام اننا نريد تركيب خطة فوق خطة؟ .. حقا ان الخطة الاقتصادية الخمسية المعمول بها ليست خطة بالمعنى العلمي الدقيق لهذه الكلمة وانما هي عملية تجميع وتنسيق بين مشروعات مختلفة في كافة المجالات، ولكن الا يحتاج الامر مراجعة هذه المشروعات الموضوعية في تلك الخطة بما يتفق مع البرنامج الجديد الممتد لالف يوم؟

ومن الغريب ان حكومة الدكتور عاطف صدقي المتربعة في كرسى الحكم

منذ نحو الف وخمسمائة يوم وليس الف يوم فقط سرعان ما اجتمعت لوضع اقتراح الرئيس بمشروع الالف يوم موضع التنفيذ، وتبارى الوزراء في اعطاء التصريحات الصحفية لاثبات انهم جاهزون دائما.. واود ان اقول لهم نيابة عن الشعب: صح النوم!... ولعلهم يذكروننا في

تحركهم باهل الكهف!!... ولكنهم ياملون ان يكلفوا بهذا البرنامج الالفي حتى يثبت اقدامهم في الحكم لمدة ثلاث سنوات قادمة تحقيقا للاستقرار واستمرار الحال على ما هو عليه.

### هل هي خديعة لتفويت مطالب صندوق النقد الدولي؟

تقول جريدة الاهرام ان مصر في حالة مخاض الآن في انتظار مولد قوائم ثلاثة: وزارة جديدة، ومشروع الالف يوم، وخطاب حسن النوايا المتبادل مع صندوق النقد الدولي.. وسوف يستصدر من البرلمان الجديد تحت راية مشروع الالف يوم عدد من التشريعات الاقتصادية الجديدة من بينها تطوير النظام الضريبي لزيادة موارد الدولة، وتحرير أسعار السلع والخدمات بما يتناسب مع التكلفة الفعلية، ودمج سعر الصرف بالبنك المركزي مع السوق المصرفية الحرة.. وذلك كله تحقيقا لمطلب صندوق النقد الدولي (الذي أصبح ولي امرنا والموجه لسياستنا الاقتصادية) حتى يتم التوقيع على خطاب النوايا بينه وبين مصر، فتستطيع ان تؤجل ديونها وتخفف سعر فائدتها ولكي تقترض من جديد.

على انه من غير المعقول ان نتخلص من هم دين لنغرق في هم دين اكبر واشد سعيرا... ننفضه على هم بطوننا، وفي اقامة الحفلات والاستقبالات والمظاهر الكاذبة والخادعة، وشراء المزيد من أسطول الزللكات، ومن المتنفعين بالقروض والمنح للهرب، وتوزيع الدعم على الشركات الخاسرة.

اذن لن يقدم برنامج الالف يوم جديدا سوى خديعة الشعب بما ينتظر صدور من تشريعات اقتصادية مطلوبة من صندوق النقد الدولي وكيل الدائنين لمصر، ولاعطاء المصريين شعاعا من الامل الزمهي في امكان







المصدر: ..... الشَّعب

التاريخ: ..... ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اصلاح الحال بينما لا يمكن تحرير  
الاقتصاد الوطنى او اصلاحه الا  
بتحرير الانسان المصرى اولا باقامة  
الديموقراطية الصحيحة حتى يطمئن  
المصريون - ولا أقول العرب او  
الاجانب - ويعيدوا اموالهم الموجودة  
بالخارج والتي تقدر - في بعض  
التقديرات - بحوالى ٦٠ مليار دولار  
امريكى او اكثر مما يعنى ان مصر لا  
تعتبر دولة فقيرة بحاجة لمدها  
لتسول الاعانات والقروض ولكن يدار  
اقتصادها بطريقة رديئة ويتفشى فيها  
الفساد والانحراف ولا تستغل  
مواردها الطبيعية المتعددة الاستغلال  
الامثل .

كفانا شعارات ... وكفانا خديعة ..  
ولن يقبل الشعب على تعاطى هذا  
المخدر الجديد !! .. فقد أصبح لديه  
مناعة ضد جميع صنوف المخدرات ولا  
يريد الا اصلاحا جادا يقوم على  
دستور جديد للبلاد يقيم الديموقراطية  
السليمة ومجتمع الفضيلة والنزاهة ،  
على أساس من الدين الحق والعلم  
الصحيح .





المصدر : لواد الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نيسان ١٩٩١

## المشكلة الاقتصادية في الإسلام

لكل فرد على وجه الأرض ، مثل ذلك الهواء أو الأسجين ، ثم قلنا حسب الأهمية ، فنجد الماء أقل أهمية ، لكنه ينزل من السماء بدون جهد بشري ، ليكون في متناول الجميع ، وتسمى هذه الأشياء في علم الاقتصاد بالسلع الحرة .

الثنية : إن ما يطلق عليه « السلع الاقتصادية » متوفرة في الكون بدرجة كافية لحاجات البشر لكن تحتاج إلى جهد وإلى طاقة للحصول عليها في الصورة التي تشبع حاجات البشر المتنوعة والمتزايدة والمتغيرة ، وهنا يتلاقى الفكر الوضعي مع الفكر الإسلامي في ضرورة وجود لوائح للاختيار من إنتاج هذه السلع والبحث عن طرق للإنتاج في المجتمع ، وليس توزيع تلك السلع والخدمات على الأفراد ، وهو ما يختلف من نظام اقتصادي إلى نظام آخر .

وبينما التنويه ، إلى أنه من خلال إعمال قواعد الإسلام وعن طريق تنفيذ أدوائه الملائمة في جوانب النشاط الاقتصادي ، سنصل إلى تحجيم المشكلة الاقتصادية التي تشغل حيزاً كبيراً في الاقتصاديات الرأسمالية ، وبكثيرة الإشارة هنا ، إلى تحريم الإسراف وتحريم إنتاج الخبثات ، الخمر ولحرم الخنزير .. وغيرها ، وتحريم المظاهر البذخية ، ومثلها تحريم الذهب والحريم على الرجال ، والطبيعة الجهادية للأمة الإسلامية التي تستلزم ضبط الاستهلاك في نطاق رشيد ، والسعي وبذل الجهد لإقامة بناء إنتاجي جيد للأمة ، إلى غير ذلك من قواعد وأليات القطاع الاقتصادي الإسلامي ، مما يكون له أثره الكبير في تحجيم المشكلة الاقتصادية من خلال محورين هما : زيادة الإنتاج من ناحية ، وترشيد إشباع الحاجات البشرية من ناحية أخرى .

الإنسان ، إما لتفاديه عن بذل الجهد لاستثمار المارد التي أودعها الله في الأرض ، إذ مضت سنة الله منذ الأزل على أن الرزق ينتج عن السعي ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ونستطرد قائلين إن السيطرة على مصادر الثروة في الأرض لن يكون إلا بالسعي وبذل الجهد ، حتى لو كان من يقرر بذلك لا يؤمن بالله .

أما السبب الثاني : لحدوث المشكلة الاقتصادية فيرجع إلى عدم قيام الإنسان بواجب الشكر على نعم الله المتوافرة في الكون والتي تحيط بالإنسان من كل جانب ، ومقتضى الشكر على تلك النعم أن يصونها الإنسان بأن يستعملها في وجود الاستعمال المناسبة لطبيعة خلقها ، فيتجنب إشاعة الفساد والمنكر في الكون ، وإلا فإن عتاب الله سينزل به ابتداء من محق البرقة ، إلى حرمانه كلية من النعمة ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليليقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ ، ومن أبواب عدم القيام بواجب الشكر على النعمة ، عدم أداء ما عليها من حقوق لله وللعباد ، ولهذا سمي الفقر الذي يخرج من المال كصدقة بقسم الزكاة : والاسم يفيد النماء ، ﴿ وما أتيتم من زكاة تريلون وجه الله فأولئك هم المفلحون ﴾ .

وتكثر المجالات التي تظهر فيها الشكر على النعمة ، منها عدم الإسراف وعدم التفتير في الإنفاق والالتزام بالاعتدال والبعد عن اكتناز المال ومرفقه فيما ينفع في المصالح العاجلة والاجلة على حد سواء .  
عل أننا ينبغي أن نشير هنا ، إلى مسألتين في غاية الأهمية هما :

الأولى : أنه كلما كانت السلعة ضرورية للإنسان - كلما وجدنا فيها وفراً ، حتى تصل إلى أن نجد ما تتوالت عليه حياة الإنسان متواصلة بدرجة مقلقة وبدون مجهود ومباح

يتحدد . جوهر المشكلة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية في مشكلة « الندرة » ، وتمضي في مفهوم علم الاقتصاد الوضعي عدم كفاية الموارد الاقتصادية عن إشباع الحاجات المتزايدة للبشر من غذاء وكساء ومسكن ومواصلات وتعليم .. إلخ . وينعكس الر ذلك على الاختلاف بين البدائل المختلفة لإشباع تلك الحاجات والترتيب بينها ، واختيار أكثر طرق الإنتاج لتوفير السلع والخدمات المطلوبة ، هذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد الوضعي .

والآن ، ما الفصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية ؟ ومكيفية علاجها في الإسلام ؟  
« إن نظرة الإسلام للكون من الوجهة الاقتصادية - تستند على أن الله - سبحانه - قد أودع في جنبات الأرض خيرات وفيرة ، تكفي إن لم استغللها على الوجه الصحيح لرغامة الإنسان ، قل تعالى : ﴿ هو الذي خلق ما في الأرض جميعاً ﴾ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ .

فحسباً عن أن الله سبحانه وتعالى من أسمائه الكريم ، ومن صفاته الجود والسخاء الذي لا حد له ، فلا يليق بكماله أن يقلل أن الكون شحيح ، وأن الموارد الاقتصادية المتلحة في الأرض أقل من كفاية حاجات الإنسان في الحياة عليها ، والسؤال إذن من أين جاءت المشكلة الاقتصادية ولماذا يعاني بعض البشر من المجاعات فعلاً ، ر الإجابة - بدون تردد - إن ذلك حدث بسبب













